

أصول القضية الكردية

بنكهى زين



بنگه‌ی ژین

صلاح جمور

أصول القضية الكردية

الترجمة عن الفرنسية: د. سعاد محمد خضر،
الاستاذة المساعدة في جامعات: بغداد، موسكو، صنعاء سابقاً



السليمانية ٢٠١٩

المشرف العام للمطبوعات: صديق صالح

الكتاب: اصول القضية الكردية

المؤلف: الدكتور صلاح جمور

الترجمة: الدكتورة سعاد خضر

التنضيد: سَهْد

التصميم: لاس

غلاف الكتاب: احمد سعيد

عدد المطبوع: ٥٠٠

رقم الايداع: لسنة ٢٠١٧ من المديرية العامة للمكتبات العامة

سنة الطبع: ٢٠١٩

مكان الطبع: السليمانية، مطبعة زين



بنكهى زين
مركز زين للتوثيق والدراسات

العراق: إقليم كردستان، السليمانية الشارع ١١ بيرهسكرون، محلة ١٠٧ برهقان، بجانب مسجد الشيخ فريد
آسياسيل: ٠٧٧٠١٤٨٤٦٢٣ أو ٠٧٧٠١٥٦٥٨٦٤ كورك ٠٧٥٠١١٢٨٣٠٩ ص. ب: ١٤ بختياري
الموقع: www.zheen.org البريد الإلكتروني: info@zheen.org

الاهداء

- اهدي كتابي هذا الى كُردستان، بلادي، مهداً من مهود الانسانية، واليوم يعيش مظلوماً مع الاسف.
- الى الشعب الكُردِي، شعبي، لشجاعته ولمعاناته.
- الى الامير عزيز خان، جدِّي الاكبر، لنُبيله.
- الى عبدالرحمن آغا، والدي، الذي لم يتوقف عن تشجيعي في طريق المعرفة.
- الى بدرية خان عبدالرحمن، التي علّمتني الحُب والصبر.
- الى تابان، زوجتي، التي الهمني حبها وتشجيعها القوة لإنهاء هذا العمل.





بنگه‌ی ژین

المحتويات

الصفحة	عناوين المواضيع
١١	المقدمة
	١ ما قبل الحرب العالمية الاولى
٢١	(١) الامارات الكُردية
٣١	(٢) معاهدات لرضروم (١٨٢٣-١٨٤٧)
٣٩	(٣) مصالِح روسيا وأوروبا في كُردستان
	٢ الحرب العالمية الاولى: الاحتلال، والاتفاقيات السُرية (١٩١٤-١٩١٨)
٥٣	(١) احتلال روسيا لكُردستان وإنكلترا لميزوبوتاميا
٦٤	(٢) اتفاقية القسطنطينية (مارس ١٩١٥)
٧٠	(٣) اتفاقية سايكس - بيكو (مايو ١٩١٦)
	٣ من هدنة اكتوبر ١٩١٨ والى التوقيع على معاهدة فرساي في يونيه ١٩١٩
٨٣	(١) اتفاقية لويد جورج - كليمنصو (ديسمبر ١٩١٨)
٩١	(٢) اتفاقية لونج - بيرانجيه (فبراير ١٩١٩)
١٠٢	(٣) مؤتمر السلام في باريس (يناير - يونيه ١٩١٩)
	٤ من التوقيع على معاهدة فرساي (يونيه ١٩١٩ والى مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠)
١١٩	(١) موقف الحلفاء: من معاهدة فرساي في يونيه ١٩١٩ والى مؤتمر لندن في (فبراير ١٩٢٠)
١٢٩	(٢) اتفاقية كورزون - بيرتوليه (ديسمبر ١٩١٩، ومؤتمر لندن فبراير ١٩٢٠)
١٤١	(٣) مؤتمر سان ريمو (ابريل ١٩٢٠)
	٥ مؤتمر السلام في سيفر (اغسطس ١٩٢٠) والمحاولات الكُردية لإنشاء الدولة
١٥١	(١) معاهدة سيفر، (اغسطس ١٩٢٠)
١٦٣	(٢) المحاولات الكُردية لانشاء الدولة (١٩١٩-١٩٢١)
١٧٥	(٣) الادارة الكُردية للشيوخ محمود الحفيد وموقف إنكلترا (١٩١٨-١٩٢١)
	٦ من مؤتمر لندن الثاني (فبراير ١٩٢١) والى نهاية مؤتمر لوزان (يوليه ١٩٢٣)
١٨٩	(١) مؤتمر لندن الثاني (فبراير - مارس ١٩٢١)
٢٠٠	(٢) مؤتمر القاهرة، (مارس ١٩٢١)
٢١١	(٣) مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣)

٧ عصبية الامم

- ٢٣١ (١) تقديم قضية الموصل الى عصبية الامم
٢٤١ (٢) المباحثات ولجنة تقصّي الحقائق وقرار مجلس عصبية الامم
٢٥٧ (٣) الالتزامات البريطانية والعراقية تجاه الأكراد

خاتمة

المصادر والمراجع

الوثائق

- ٢٩٥ (١) وثائق رسمية غير منشورة
٢٩٦ (٢) وثائق رسمية منشورة
٣٠٣ (٣) مذكرات
٣٠٥ (٤) مجلات وحوليات رسمية

الأعمال

- ٢٠٦ (١) دراسات اكااديمية
٢٠٨ (٢) تاريخ حياة (بيوغرافيا)
٣٠٩ (٣) المراجع

شكر

اسمحوا لي اولاً، ان اُعبّر عن امتناني العميق للسيد هاريس كابور، الاستاذ في معهد الدراسات الدولية العليا في جنيف، واذ وجّهني في البداية نحو دراسة العلاقات الدولية، ثم أشرف على بحثي بعد ذلك. وكانت توجيهاته وإرشاداته ثمينة جداً، في اثناء كتابة اطروحتي. واتوجه بشكري ايضاً الى السيد محمد رضا جليلي، الاستاذ المساعد في الكلية، وصاحب العديد من الدراسات حول الشرق الاوسط، حيث كانت ملاحظاته واقتراحاته مفيدة جداً لي. واذ ان اُعبّر عن امتناني العميق للسيد جيرار شاليان المستشار في مركز البحوث والدراسات والتحليل في وزارة الخارجية في باريس، وصاحب الكثير من الدراسات عن الاكراد. وأُعبّر عن امتناني العميق للسيد شاليان، الذي كان عضواً في لجنة التحكيم في مناقشة اطروحتي.

ولن انسى ان أُعبّر عن إحترامي الكبير للصديقة الآنسة ديبورا مارسيني، التي شجعتني وساندتني خلال مدة عملي، واذ قرأت وأعدت قراءة مخطوطة رسالتي. وأُعبّر كذلك عن شكري للسيد ميغيل بوشار صديقي، الذي أبدى اهتماماً خاصاً بموضوع أطروحتي. وايضاً إن مساعدة صديقي السيد ستيفن بيشا، ثمينة جداً، لانه راجع المخطوطة واشكره لذلك. واتوجه بشكري كذلك للسيد جوزج نيدجر، الرئيس السابق للاتحاد السويسري- الكردي؛ فقد تبادلنا الآراء الفلسفية والسياسية في مناسبات كثيرة؛ وعلى وجه الخصوص شكري العميق لانه راجع النسخة النهائية للأطروحة. ويجب علي في هذا السياق ان اذكر صداقتي الكبيرة مع الجنرال عزيز عقراوي وزير الدولة السابق، وصاحب القاموس الكردي، والدراسات العديدة عن الاكراد. ولامسيات عديدة كنت اقرأ له صفحات من رسالتي وكان لإهتمامه بالأطروحة وتأريخ الدبلوماسية الكردية، أثره الثمين في عملي. وليس بإمكانني في هذا السبيل ان اذكر جميع اصدقائي الاكراد الذين ساندوني بهذا الشكل او ذاك في انجاز عملي، وكل إمكاني أن اعترف لهم جميعاً بالجميل.

ولأن عملي يفرض صلات بالمكتبات والمكتبيين تمتعت بالتعاون العميق من قبل هؤلاء جميعاً، واخص بالذكر مكتبات المعهد التي اظهرت لي التعاون التام وكانت مساعداً لهم ثمينة جداً. وأُعبّر عن شكري للطف وخدمات العاملين والعاملات في مكتبات الامم المتحدة وقصر الامم في جنيف؛ حيث استلعت الحصول على جميع الوثائق حول تاريخ الاكراد

وحول قضية الموصل. كما واشكر العاملين في مكتبة جامعة جنيف لإمدادهم الدائم إياي بالمصادر التي أحتاجها لاستكمال تحضيرتي للرسالة.

واعبر عن شكر خاص للسادة: 'جورج اني صعب'، و'هوو- ترو بخوين' الاساتذة في قسم القانون الدولي في المعهد، على ما أبدوه تجاهي من صداقة وتشجيع. وأشعر بالامتنان العميق للسيد 'دانيال ولفتر'، الاستاذ المساعد بالمعهد. فلن انسى المشاورات والاراء التي تبادلناها حول الشؤون الدولية والقضية الكردية طيلة سنوات دراستي بالمعهد. واطمئن بالشكر السيدتين: 'نيكول يونديه' و'فرانسواز باسكيبه' العاملتين في سكرتارية المعهد، للطفهم واهتمامهم. وفي النهاية، اود ان اجد انه من المناسب ان احي جهود 'مدام كاترين فيدرزيسكي' في تهيئة افضل الظروف لادارة مناقشة اطروحتي. واطمئن بالذكر جامعة جنيف واقدم لها شكري الجزيل لمساعدتي في تمويل نشر اطروحتي.



مقدمة

لماذا لم يستطع الاكراد انشاء دولة مستقلة عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى، وبعد اعتراف الحلفاء في مؤتمر باريس للسلام في (١٩١٩) بحق كردستان في الاستقلال، مثلها في ذلك مثل العراق، وسوريا، وارمينيا، وفلسطين؟ وتحاول الدراسة الحالية تقديم اجابة على ذلك السؤال الاساسي، وعلى غيره من الاسئلة المتعلقة بمواقف انكلترا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة وتركيا العثمانية، وتركيا الكمالية؛ وكذلك بمواقف الاكراد انفسهم تجاه اقامة دولة في كردستان.

لقد لعبت انكلترا وفرنسا دوراً رئيساً في تاريخ دبلوماسية كردستان بعد الحرب العالمية الاولى. وخلال عشر سنوات ظلت قضية كردستان -اي مشكلة تقسيم اراضي ونفط كردستان- تسمى للعلاقات الفرنسية - الانجليزية بشكل ما في آسيا الصغرى. انها دراسة للعلاقات الدولية. وكل دراسة للعلاقات الدولية لا بد ان تتعلق في الاساس بتاريخ الدبلوماسية، والفلسفة السياسية والقانون الدولي. ويهتم نظام العلاقات الدولية على وجه الخصوص، بالعلاقات بين الدول حيث تصبح الدولة في هذا الميدان اللاعب الرئيسي. في حين ان الدراسات المختارة ستدور اما حول العلاقات المتبادلة بين دولتين، او السياسة التي تتبعها احدي الدول او عدد من الدول تجاه دولة ما، او دراسة احدي مشاكل العلاقات الدولية.

والعلاقات الدولية في الدراسة الحالية، انما تعني على وجه الخصوص، العلاقات بين الحلفاء؛ انكلترا، وفرنسا، وايطاليا، وروسيا، والولايات المتحدة، فهم الحلفاء الذين انتصروا في الحرب العالمية الاولى، وضعوا قواعد السلام مع تركيا. وواقع الامور يقول: ان الدولة ليست اللاعب الوحيد على الساحة في العلاقات الدولية، ان توجد كيانات ليست بدولة او باقطاعات فرضت نفسها كلاعبات او شخصيات مهمة في السياسة الدولية والعلاقات الدولية، كما هو وضع كردستان ما بين الاعوام (١٩١٤-١٩٢٥). وسنعمل على تقديم شروحات لفرضيتنا هذه.

وحتى حلول الحرب العالمية الاولى، تم تقسيم كردستان -بلد الاكراد- ما بين الامبراطورية العثمانية غرباً، والامبراطورية الفارسية شرقاً. وكان ذلك البلد الشاسع بمساحته التي تبلغ مائة الف كيلومتر مربع، مأهولاً منذ آلاف السنين بالشعب الكردي. وعرفه التاريخ والادب كما عرفته شعوب المنطقة بأنه بلد كردي. ولم تتمتع كردستان قبل ذلك التاريخ، بأية كينونة قانونية او سياسية محددة تماماً في ظل حكم امبراطوريتين.

وكانت الامبراطورية العثمانية، كالامبراطورية الفارسية تتكون من بلدان احتوت العديد من الشعوب والاتنيات. وكانت هناك حدود لاراضي البلدان والاقاليم تبعاً لصفاتها الوطنية او الاتنية. في حين توزعت القوميات في ظل الامبراطورية العثمانية بين المناطق استناداً الى لدين الاسلامي والمسيحي.

ومع ذلك، فإن كُردستان كانت في الاساس تتكون من امارات واقطاعات تابعة للقبائل يحكمها اكراد يعرفون بالمير الامراء، والاغوات الاسياد. وحتى حلول بدايات القرن العشرين، لم يكن للسلطات المركزية العثمانية والفارسية اي تأثير في اغلب الاحيان على الحياة الداخلية المحلية في بلد الاكراد.

وتسبب تراكم المشاكل الاقتصادية، والسياسية للامبراطورية العثمانية في اضعاف السلطة المركزية وظهور الحركات القومية والانفصالية لدى الشعوب الخاضعة للسيادة التركية. وفي كُردستان، كانت انتفاضة الشيخ عبيدالله النهري في (١٨٧٩-١٨٨٢)، اول محاولة كُردية لتوحيد المناطق الكُردية واقامة دولة كُردستان. ورغم فشل تلك الحركة، لم تنطفئ شعلة الامل الوطنية الوليدة في وجدان الشعب الكُرد.

وعشية الحرب العالمية الاولى، كان الاكراد، كما هو حال الشعوب الاخرى الخاضعة لنفوذ السلطات العثمانية، يطمحون للاستقلال وانشاء الدولة الوطنية. ولكن الحركة الكُردية الوطنية لم تكن فاعلة حسب ما فيه الكفاية لتأييد حق الاكراد في الاستقلال على الصعيد الدولي، او لكي تكون احد اللاعبين في ميدان العلاقات الدولية.

أما المكانة التي استطاعت كُردستان احتلالها في ميدان العلاقات الدولية، فلا تعود تماماً الى نتيجة لدور لعبه الاكراد انفسهم، وانما الى لمكانة المهمة التي يحتلها نطف كُردستان وموقعه الاستراتيجي اثناء تلك المرحلة في سياسة الحلفاء ما بين (١٩١٤-١٩٢٥). ويعود ذلك الاهتمام الدبلوماسي ولو قليلاً بالاكُرد، خلال تلك الحقبة، الى الدور الكبير الذي لعبه الجنرال شريف باشا، ومبادراته الشخصية اكثر مما يعود الى مجمل الحركات الكُردية.

ومع ذلك، ومنذ بداية الحرب، توجه الحلفاء نحو تقسيم الامبراطورية العثمانية وهذا ما تسبب في ظهور نزاع حول مكانة كُردستان في العلاقات الدولية. وقبيل الحرب، تسبب اكتشاف النفط، والحاجة لتأمين الخط الاستراتيجي، مشروع خط برلين - بغداد، في أن تتمتع لراضي كُردستان بأهمية خاصة في المحادثات التي جرت بين الدول الاوروبية الكبرى و الامبراطورية العثمانية.

بل وأكثر من ذلك، فمع نهاية مؤتمر السلام في باريس (١٩١٩) كان تدخل 'لويد جورج' رئيس حكومة انكلترا، قد سمح علناً بأن تكون كردستان إحدى البلدان الخاضعة لإنتداب دول الحلفاء أو عصبة الأمم.

ووفقاً لإعلان الرئيس 'ولسون' وتوجهات الحلفاء، حصلت الشعوب التي كانت خاضعة قديماً للسلطات العثمانية، بعد مرحلة انتقالية تحت الانتداب، على استقلالها الوطني. ويجب التعامل اذن مع مستقبل بلاد ما بين النهرين 'العراق' وسوريا وليرمينيا وفلسطين.

ومع ذلك، فإن الاتفاق الثلاثي الذي تم في لندن في ابريل (١٩٢٠)، وتم التوقيع عليه في مدينة سيفر في اغسطس، بين انكلترا وفرنسا وايطاليا اعترف باستقلال مناطق كردستان الغربية. وأخيراً، فقد بلور الاتفاق الثلاثي بين الدول الحلفاء وتركيا، أهداف تلك الدول بالاعتراف بالحكم الذاتي لجزء من كردستان فقط ومن ثم استقلاله.

علي اي حال، فإن الاعتراف بتأييد اقامة دولة كردية في غرب كردستان، انما يعني ان انكلترا لاتهدف الى الاعتراف بوجود حركة كردية وطنية، او حتى الاعتراف في الاقل بحق الشعب الكردي في تقرير مصيره. وتهدف انكلترا في الاكثر الى رعاية مصالحها في المنطقة، بجعل كردستان حجر عثرة بين تركيا وروسيا من جهة وبين بلاد ما بين النهرين من جهة اخرى.

وخلال بحثنا فقد اتضح لنا ان مشكلة كردستان قد تمت دراستها في ميدان العلاقات الدولية كونها موضوعين مرتبطين: الارض الكردية ومشكلة النفط. وأصبح من المهم جداً وبعد الحرب العالمية النظر الى أن القضية ليست القضية الكردية بحد ذاتها، بل في الأكثر قضية نظام جزء من كردستان وتبعيته لهذه الدولة أو تلك، وان الاهتمام الأكبر كان موجهاً نحو مشكلة تقسيم النفط بين انكلترا وفرنسا. وكردستان ليست دولة، ولم نقدمها في دراستنا الحالية ككيونة دولة. ومع ذلك، فقط اعتبرنا كردستان بلداً أو ارضاً مرشحة لتكون دولة، وقمنا بدراسة مسيرة تكوينها واسباب فشلها.

علماً ان إحدى الحقائق المهمة جداً في تاريخ الشعب الكردي المعاصر، هو الاعتراف بالحكم الذاتي لجزء من كردستان ومن ثم استقلاله في معاهدة دولية. وفي واقع الامر، فإن مطالبة الاكراد باحترام حقوقهم ليس نداءً أو مذكرة، أو طلباً لايستند الى معاهدة سيفر والمواد ٦٢، ٦٤، ومع ان تلك المعاهدة لم يتم تطبيقها، إلا ان ذلك يعدّ إنجازاً تاريخياً للاكراد.

وهم، ام حقيقة؟

— هل تركز تلك المعاهدة على بعض الاعتبارات المعينة الحقيقية، ام انها مجرد اتفاق أملته الظروف السياسية والديبلوماسية؟

- هل كانت توجد دول او امارات كُردية مستقلة قبل اندلاع الحرب العالمية الاولى؟
- ماذا كان نظام كُردستان ما بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية؟
- ماذا كان وضع كُردستان في الدبلوماسية السرية للحلفاء اثناء الحرب العالمية الاولى؟
- كيف اصبحت كُردستان موضوعاً على صعيد العلاقات بين الدول الكبرى في ذلك العصر؟
- ماذا كان تأثير "ميادئ" الرئيس "ولسن"، على القادة الاكراد، وعلى الدبلوماسية السرية، وعلى السياسة الامبريالية للدول الاوربية الكبرى؟
- ما هو موقع اراضي كُردستان ونفطها في العلاقات بين انكلترا وفرنسا؟
- ماهي تلك الظروف السياسية والدبلوماسية التي أدت الى التوقيع على معاهدة سيفر، ثم على عدم تطبيقها؟
- ما هو موقف انكلترا وفرنسا تجاه انشاء دولة كُردية مستقلة؟
- ما الذي منع الاكراد من إقامة دولتهم المستقلة كما فعل كل من العراق وسوريا؟
- ماذا كان تأثير الحركة الكمالية؟
- كيف تم التوقيع على معاهدة الكمالية؟
- كيف تم التوقيع على معاهدة لوزان؟
- هل كانت تلك المعاهدة تتوافق وحقيقة المنطقة وتتفق مع القانون الدولي، أم هي اتفاق املته الظروف السياسية؟
- لماذا خلقت انكلترا دولة العراق؟ ولم تقم بإنشاء دولة في كُردستان؟
- ماذا كانت سياسة فرنسا تجاه قضية كُردستان ونفطه؟
- لماذا عارضت فرنسا اقامة دولة في كُردستان؟
- ماهو موقف الولايات المتحدة تجاه كل ذلك؟
- ماهي اهمية نفط كُردستان في دبلوماسية الدول؟
- كيف ظهرت قضية ولاية الموصل كُردستان الجنوبية، في ميدان العلاقات الدولية؟
- ماهو موقف عصبة الامم من قضية الموصل؟
- هل كان قرار عصبة الامم متوافقاً مع القانون الدولي، ام مع مصالح انكلترا؟
- ماذا كان تأثير نتائج قرار عصبة الامم على مستقبل الاكراد، والسلام وعلى الاستقرار والامن في المنطقة؟
- تلك كانت التساؤلات الاساسية المكونة لمحتوى البحث ومحاولات الاجابة عليها.

**

المصادر:

الوثائق المستخدمة للتحضير لهذه الدراسة، ووثائق رسمية بريطانية، فرنسية، امريكية، تركية، عراقية، كردية ولعصبة الامم. وتم الرجوع اليها ومراجعتها بشكل نظامي منهجي اثناء تحضير الرسالة. كما تمت دراسة تلك الوثائق دراسة نقدية تاريخية قدر الامكان. ولان الدور الذي لعبته انكلترا في قضية كردستان كان مهماً جداً، كانت اولوية الاهتمامات موجهة للمصادر البريطانية. واهم مصادرنا كما يأتي:

(١) وثائق السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٩-١٩٣٩: وتحوي تلك الوثائق محاضر جلسات مؤتمر لندن الاول، ومؤتمر سان ريمو، ومؤتمر لندن الثاني، ومؤتمر لوزان، وكذلك نصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية للمجلس الاعلى للحلفاء من يونيه ١٩١٩ وحتى سنة ١٩٢٦. وتلك الوثائق مسجلة في وزارة الخارجية في سجل سرّي مؤتمن.

(٢) وثائق الشؤون الخارجية البريطانية: تقارير وأوراق سرّية من مطبوعات وزارة الخارجية البريطانية ومجلس الوزراء، وكذلك البرقيات وتعليمات السياسة الخارجية الانكليزية المرسله الى المفوضين البريطانيين في القسطنطينية وبغداد من جهة، والتقارير والرسائل والبرقيات التي يرسلها هؤلاء المسؤولون الى وزارة الخارجية من جهة اخرى. والاختلاف بين هاتين المجموعتين، هو ان المجموعة الاولى ذات طبيعة دبلوماسية، في حين ان المجموعة الثانية تتعلق بالسياسة الخارجية.

وفي مواجهة غزارة الوثائق البريطانية، كان من الصعب إيجاد ما يكون من مصادر كردية وذلك لاسباب مختلفة. اولاً، يفرض المنطق الاهتمام بتاريخ المنتصر. ولذلك نجد غالباً وثائق حول المنتصر اكثر مما يوجد حول من تلقى الهزيمة. وقد تمت هزيمة الاكراد، ولم تكن كردستان قد اصبحت دولة قادرة على عقد المعاهدات، او الاتفاقيات، او إجراء أية تصرفات دبلوماسية اخرى كان يمكن ان توجد اليوم في خدمة الباحثين. ولم تكن الحركة الكردية في مجملها منظمه بمافيه الكفاية، لكي تحتفظ بوثائق في أرشيف مركزي مثلاً. وفي واقع الامر، لا يمتلك الاكراد ارسيفات وطنية.

وزيادة على ذلك، وفي كل كردستان لم تكن توجد جامعة واحدة او حتى مركز للابحاث، ولذلك كانت معظم الوثائق السياسية حول الاكراد وحول كردستان يتم ايداعها في القسطنطينية. ولكن، تم حرق تلك الوثائق و إتلافها، وكان حالها مثل جميع الاعمال المدونة باللغة الكردية اثناء سنوات عملية "تريك" المجتمع الكردي التي نظّمها مصطفى كمال اتاتورك منذ سنة ١٩٢٥.

وكانت الرابطة الكُردية، هي المنظمة الرئيسية منذ عام ١٩٢٤. ومصادرنا الاساسية حول الرابطة هي المذكرات الموجهة لعصبة الامم، الى جانب نشرات الرابطة. وقد تشير تلك المذكرات الى النداءات المتواصلة الى المجتمع الدولي حول حق الاكراد في الحكم الذاتي والاستقلال الوطني.

ومصدرنا الثاني الرئيسي كُردي، هو مجلة 'ذِين'، لسان حال الرابطة: رابطة تقدم كُردستان [كردستان تعالی جمعیتی] وصدرت المجلة في القسطنطينية بُعيد الحرب العالمية الاولى ١٩١٨، وواصلت الصدور حتى اكتوبر ١٩١٩. وتكمن اهمية المجلة في ان اعدادها الخمسة والعشرين تحوي عشرات المقالات كتبها اهم كبار الساسة الاكراد بخصوص تصرفات الحلفاء تجاه استقلال كُردستان.

وأخيراً، عثرنا على مذكرات رُفيق حلمي 'سكرتير الشيخ محمود. وتعد مذكراته مصدراً مهماً لتحليل السياسة البريطانية لادارة الشيخ في كُردستان الجنوبية. ولا يمكن الاستغناء عن مذكرات 'جلادت بدرخان'، والذي هو واحد من اهم قادة الاكراد، من اجل تفهم افضل للسياسة البريطانية امام محاولات الاكراد لاقامة دولة مُستقلة في كُردستان الغربية.

على اي حال، فقد قمت بدراسة مايقارب اكثر من الف وثيقة من ارشيف عصبة الامم. وتلك الوثائق المستخدمة في مجال دراستنا هذه، قد تم نشر معظمها لأول مرة. ومصادرنا من الارشيف مرتبة في القسم السياسي، القائمة الثانية وتلك الارشيفات مرتبة في عشر علب تحت العناوين الآتية:

- ارشيف حول قضية الموصل؛
 - ارشيف حول لجنة تقصي الحقائق ومهمة 'لايدونر Laidoner' حول قضية الموصل؛
 - ارشيف حول انشاء دولة كُردية؛
 - ارشيف حول مشكلة الحدود التركية - العراقية.
- ويُعد جميع تلك الارشيفات مصادر قيّمة لتفهم مادل حول قضية الموصل في عصبة الامم. وتشرح تلك الوثائق مواقف انكلترا وتركيا والاكراد بخصوص قضية كُردستان الجنوبية. والى جانب تلك الوثائق الاساسية، تمت دراسة عشرات المصادر الفرنسية، الامريكية والتركية، ونذكر فيما يأتي بعضها:
- وثائق فرنسية دبلوماسية حول مؤتمر لوزان، نشرتها وزارة الخارجية؛
 - اللجنة العسكرية الى ازمينيا في اكتوبر ١٩١٩، وثيقة مجلس الشيوخ الامريكي؛
 - قضية الموصل، من التوقيع على معاهدة الهدنة في مودروس في الثلاثين من اكتوبر ١٩١٨ الى الاول من مارس ١٩٢٥، نشرتها وزارة خارجية تركيا.

وقد تم ترتيب جميع تلك الوثائق في نهاية دراستنا.

منهجية البحث:

اما بخصوص منهجية البحث، فالأمر كما يأتي:
ولاً: البحث النظامي للمعطيات التاريخية، دراسة وتحليل الاحداث من اجل استنباط السمات الأساسية المهمة للأحداث، والوعي بها. وقمت بدراسة جميع وثائق المؤتمرات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة باراضي كُردستان ونفطها، اثناء الحرب العالمية الاولى ويعدها.
والاحداث التي قمت بدراستها، كانت حسب تواريخ حدوثها واهميتها في تاريخ كُردستان والعلاقات الدولية. والهدف هو توفير الاجابات على التساؤلات التي ذكرتها في المقدمة. وفي الوقت نفسه، التوصل في خاتمة الدراسة الى توصيف تصرفات روسيا وانكلترا وفرنسا وتحديدها بالنسبة لقضية كُردستان.

خطة البحث:

وهنا يجب عرض خطة البحث وشرح محتوى فصولها السبعة:
اولاً: رأيت من المفيد بدء دراستي بالحديث عن الامارات الكُردية، وتقديم موجز لمكانة تلك الامارات الكُردية في تاريخ البلد. وبعد ذلك الحديث عن الاحتلال العسكري لكُردستان حيث قامت به الامبراطوريتان العثمانية والفارسية؛ والحديث عن نظام كُردستان في ظل سلطة الامبراطوريتين. واهتمت اهتماماً خاصاً بمعاهدة لرضوم وبروتوكولات القسطنطينية وطهران حول ترسيم الحدود العامة المشتركة لكُردستان.
وأخيراً، تم تخصيص الجزء الأخير من فصل المقدمة هذا، لانبعاث مصالح الدول الأوروبية الكبرى في كُردستان. وكيف ان مرحلة ما قبل الحرب اظهرت كيف كانت الامبراطورية العثمانية في طريقها الى التفكك.
وتم تكريس الفصل الثاني لمرحلة الحرب العالمية الاولى. وقدمت الدراسة دراسة نقدية في الجزء الاول من هذا الفصل، عن اسباب ونتائج الحرب وتأثيرهما على قضية كُردستان. وقدمت أيضاً ولأول مرة دراسة لأهداف روسيا من احتلالها لكُردستان. بل وأكثر من ذلك، فإن الدراسة تقدم تفاصيلاً للأهداف العسكرية البريطانية في بلاد ما بين النهرين.
وتلقي دراسة مرحلة الحرب الضوء على اهداف الحلفاء في الاتفاقيات السرية. ويشرح القسم الثاني تحضير اتفاقية القسطنطينية.

وأخيراً، يُولى هذا الفصل أهمية كبيرة لاتفاقيات سايكس بيكو: كيف تمت المفاوضات، وماهي المناورات الدبلوماسية والعسكرية والاستراتيجية لكل دولة كبرى؟ وأخيراً، ماهي تأثيرات نتائج ذلك الاتفاق في تقسيم آسيا الصغرى وخاصة في كردستان؟ ويقدم هذا الفصل تحليلاً واضحاً صريحاً لأدوار الشخصيتين الرئيسيتين المهمتين: مارك سايكس و جورج بيكو.

ويتعرض الفصل الثالث لوضع كردستان في العلاقات الدولية لهدنة ١٩١٨، وصولاً الى مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠. لأنها مرحلة مهمة جداً، ففي تلك اللحظة بلور الحلفاء اهدافهم المرصودة اثناء الحرب. ودخلت كردستان في ثغرات قضية الموصل. وتكرس القسم الاول في دراسة مناقشات لويد جورج وكليمنصو، حول تلك القضية. ويدور القسم الثاني حول المفاوضات الثنائية الفرنسية - البريطانية حول نطق كردستان وجنوب بلاد ما بين النهرين.

وأخيراً، يوضح هذا القسم ويعمق -استناداً الى وثائق مهمة- كيفية بروز قضية كردستان في مؤتمر باريس. ووفقاً لمعلوماتنا، فإن دراستنا هذه اول دراسة مفصلة واضحة لموقف دول الحلفاء تجاه قضية كردستان في هذا المؤتمر الدولي.

ويتعرض الفصل الرابع لتطوير قضية كردستان، منذ نهاية مؤتمر باريس في يونيو ١٩١٩ وصولاً الى مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠. ويدرس القسم الاول موقف انكلترا وفرنسا وتركيا تجاه محاولة الاكراد اقامة دولة كردية، في حين يولي القسم الثاني اهتماماً كبيراً بالمفاوضات الفرنسية - البريطانية التي يقودها برتوليه ممثلاً لفرنسا، وكورزون ممثلاً لانكلترا، حول التحضير لنظام مستقبلي في كردستان. وتلقي الدراسة أيضاً الضوء على الدور الرئيسي الذي لعبه كورزون وبرتوليه في التحضير لموقف بلديهما تجاه قضية كردستان، وتشير الى مناورات أول مؤتمر في لندن عُقد في فبراير ١٩٢٠.

وأخيراً، فإن القسم الثالث من ذلك الفصل يُقدم رؤية شاملة لمؤتمر سان ريمو. ويتركز تحليلنا على نص النسخة النهائية لوضع كردستان الغربية والجنوبية في ذلك المؤتمر المنعقد مؤخراً. ويدرس هذا القسم كذلك تلك المناورات الاستراتيجية لاتفاقية سان ريمو حول تقسيم نطق كردستان الجنوبية وميزوبوتاميا بين انكلترا وفرنسا.

ويدرس الفصل الخامس معاهدة سيفر للسلام المنعقد في اغسطس ١٩٢٠، ونتائجها المؤثرة على الاكراد: وهو محاولة لدراسة صحة وشرعية الاعتراف الدولي بالحكم الذاتي، ثم باستقلال كردستان الغربية. وهناك مقارنة بين نص الاتفاق الثلاثي ونص معاهدة سيفر فيما يتعلق بكردستان، وينطلق القسم الثاني والثالث من القاعدة العامة للخطة، حيث تتم دراسة محاولات الاكراد اقامة دولة مستقلة. ويدرس القسم الثاني محاولات الاكراد اقامة

دولة مستقلة في كردستان الغربية، في حين يدرس القسم الثالث ادارة الشيخ محمود في كردستان الجنوبية. وفي هذين القسمين تتم دراسة موقف انكلترا وتركيا تجاه الحركات الكردية. وتُكرس الدراسة اهتماماً خاصاً بموقف الحاكم المدني البريطاني ارنولد ولسن في السياسة البريطانية حول كردستان الجنوبية.

ويتم التركيز في الفصل السادس على مراجعة معاهدة سيفر للسلام، واستبدالها بمعاهدة لوزان. وبدءاً، يوضح في دراسته كيف تم تجاهل واستبعاد الفصل الثالث من معاهدة السلام 'سيفر' والخاص بالحكم الذاتي لكردستان الغربية، وذلك بعد مؤتمر لندن الثاني (فبراير-مارس ١٩٢١).

وثانياً، يدرس وثائق المؤتمر البريطاني المنعقد في القاهرة في مارس ١٩٢١، حيث تم العمل على الحاق كردستان الجنوبية؛ وكذلك دور تشرشل.

واخيراً، يشرح القسم الثالث في هذا الفصل مناورات مؤتمر لوزان والمفاوضات التركية - البريطانية حول قضية الموصل. ويلقي هذا القسم الضوء على ادوار كورزون وعصمت في المفاوضات وعلى تكتيكاتها وكذلك على دهائهما الدبلوماسي.

ويكرس الفصل السابع لدور عصبة الامم في قضية كردستان، وعلى وجه الخصوص دورها في قضية الموصل. ويشرح القسم الاول كيف تم تقديم قضية الموصل الى عصبة الامم. ويدور القسم الثاني حول مواقف عصبة الامم تجاه تلك القضية، وتدرس لجنة تقصي الحقائق التي ارسلتها عصبة الامم الى الموصل ورأي محكمة العدل الدولية الاستشاري من بين امور اخرى؛ كالدبلوماسية البريطانية المتبعة لتتخذ عصبة الامم قراراً لصالحها. وماهي نتائج الحصول على قرار عصبة الامم بالحاق ولاية الموصل بالعراق.

واخيراً، يعرض القسم الأخير من هذا الفصل مختلف الالتزامات الانكليزية - العراقية لمساندة ادارة ذاتية لكردستان الجنوبية ويقدم تقييماً للاجراءات، حيث سيتم احترام تلك العهود والوعود ام لا.

وأخيراً، الخاتمة المقسمة الى سبعة اقسام حيث تستعيد آراء وافكار كل فصل ودمجها بموضوع البحث.



بنگه‌ی ژین

(١)

مآقبل الحرب العالمية الأولى

١. إمارات كُردستان:

الاكرد، أحفاد الميديين، شعب هندو- أوربي، يبدأ تاريخهم على أرض كُردستان منذ ان اقاموا فيها ألف سنة قبل الميلاد.

أما اجدادهم الميديون فقد عاشوا حول بحيرة 'أورمية' Ormiye وفي محيط جبال زاكروس Zagros. وقام من بينهم ملك يدعى 'كي قوباد'، أي ديوكس العظيم، بتأسيس 'كباتان' Ecbatane، همدان الحالية، والتي أصبحت فيما بعد عاصمة امبراطورية ميديا المزدهرة، حيث تمتد من البحر الابيض المتوسط غرباً، وبحر قزوين شمالاً، والخليج الفارسي جنوباً.

وكان الميديون كالفرس، يعتنقون المازدية، التي طورها 'زرادشت' فيما بعد نحو عام (٦٠٠ ق.م). وتحالف الميديون مع بابل، وهاجموا 'نينوى' Nirve عاصمة الامبراطورية الاشورية في عام (٦١٢ ق.م). وفي سنة (٥٤٩ ق.م)، هاجم كورش الكبير، الميديين وتمت هزيمتهم. وظلّ الميديون يرزحون تحت سيطرة الامبراطورية الفارسية حتى الفتح العربي الاسلامي^١.

وكُردستان كُرد- ستان، بلاد الاكرد، أصبحت ولاية ضمن الامبراطورية الاسلامية، بعد سيطرة العرب منذ السنوات (٦٣٥ م) بعد الميلاد. والشعب الكُردي، كالشعوب العربية والفارسية والتركية والبلوشية، مارس حياة تتميز بالمساواة، كأفراد مواطنين للامبراطورية الاموية (٦٦١-٧٥٠)، في دمشق، وبعد ذلك في ظلّ الامبراطورية العباسية (٧٥٠-١٠٥٥) في بغداد، وكُردستان كما هو حال ايران، وتوران 'تركستان'، و انريجان، و الاناضول، و لرمينيا، و مصر، أصبحت ولاية ادلية تابعة بشكل غير مباشر لسلطة الخلفاء الاسلاميين.

^١ هناك دراسة، أثارت اهتمامنا الكبير، قدمها كاميران عالي بدرخان، حول 'إعتناق الاكرد الزرادشتيين للاسلام يقول فيها: "لماذا نراهم فجأة يعتنقون الاسلام وقد قاوموا بشدة الفتح الاسلامي. وكانوا يعتنقون الزرادشتية؟"، ولم يوضح التاريخ بعد أسباب ذلك. وقد كرس الشعب الكُردي بعد ذلك قواه الحربية لخدمة عقيدته الجديدة. وكان انتماءه المتفاني لتلك العقيدة وللمثال العالمي الاسلامي قد تسبب بالتضحية في تكوين دولة كُردية مستقلة. وقد قدم الوفد الكُردي مذكرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٨ الى السيد 'تريجي لي' M. Trygve Lie السكرتير العام للأمم المتحدة في باريس، وتم نشرها في نشرة مركز الدراسات الكُردية، العدد الثاني، باريس، ١٩٤٨، ص ٥.

ومنذ نهايات القرن السابع، توزعت كردستان الى امارات بنظام اقطاعي يحكمها امراء اكراد. وتمتع بعض هؤلاء الاكراد بالسلطة والقوة، لكونهم كانوا وزراء وقادة كبار في الجيش الاسلامي. وقام صلاح الدين الايوبي، الامير الكردي، بتأسيس الدولة الايوبية وجعل مركز سلطته في القاهرة، وظهر خليفة في الامبراطورية الاسلامية. وكان صلاح الدين رجل دولة كبير، وفارساً مبارزاً، وقاد العالم الاسلامي ضد الغزو المسيحي تحت قيادة ملك انكلترا، ريتشارد قلب الاسد، مع ملوك فرنسا واسبانيا، وانقذ الاسلام ووهبه عصراً جديداً.

وبعد انتقال سلطة الخليفة في مصر في القرن الحادي عشر، نشأت سلالات حاكمة كردية: هي الشداديون، والحسنويون، والمروانيون، وبنو عنان، واستطاعوا انشاء دول مستقلة ذات نظام اقطاعي.^٢ وخلال تلك الحقبة، استطاع الاتراك السلجوقيون السيطرة على ايران في حين ظلّ الاناضول ولاية تابعة للامبراطورية البيزنطية.

ومن جهة أخرى، ومنذ القرن التاسع، خضعت شعوب المنطقة للغزو المتتابع من القبائل التتية التركية الجوالّة، القادمة من آسيا الوسطى، أحياناً عبر أفغانستان وتركمانستان، وأحياناً أخرى عبر القوقاز. وقامت تلك القبائل البدائية المتخلفة، والمكونة أساساً من مقاتلين متجولين، بتهديم حضارات وثقافات شعوب المنطقة. ورغم مقاومة الايرانيين والاكرد والارمن واللاز والعرب، استطاع الاتراك الاحتفاظ بسيطرتهم على تلك الشعوب وتمركزوا في ايران وكردستان ورمينيا والناضول.

وهكذا اسس الاتراك السلاجقة سلالات حاكمة عديدة في ايران وفي آسيا الوسطى. وبات السلاجقة بدورهم عرضة لاجتياح قبائل تتية أخرى قادمة من مدينة 'بورسا Bursa'، التي اصبحت عاصمتهم، واستولوا بعد ذلك على مدينة 'أدرينوبل Adrinople'، التي اصبحت مركزاً إدارياً وعسكرياً للانطلاق لغزو البلقان.

وبعد قرن من الزمان، توجه العثمانيون مرة أخرى، نحو آسيا، واستولوا على مدينة القسطنطينية، عاصمة الامبراطورية البيزنطية في عام ١٤٥٣. ووضع ذلك الحدث حداً نهائياً لسلطة اوربية مسيحية في الشرق استمرت احد عشر قرناً من الزمان.

وتمكنت سلالة تركية أخرى، هي الاسرة الصفوية، من بسط سيطرتها على آسيا الصغرى وغرب ايران، في بدايات القرن السادس عشر. واصبح الاكراد وكردستان مواضع

^٢ حول تاريخ دول وامارات الاكراد، راجع كتاب: شرفخان (امير بتليس): الشرفنامه او عظمة الشعب الكردي، والشرفنامه باللغة الفارسية، كتبها الامير الكردي شرفالدين خان من بتليس (١٥٩٦)، وقد ترجمت ونشرت (باللغة الفرنسية س.خ) في اربعة اجزاء، نشرها: ف. شارموي F. Charmoy في سان بطرسبورغ (١٨٦٨-١٨٧٥). ويُعدّ كتاب شرفخان، مرجعاً تاريخياً حول تاريخ الاكراد وكردستان.

نزاع بين الامبراطورية الفارسية والامبراطورية العثمانية في ميدان العلاقات بينهما في بدايات القرن السادس عشر، بل وفي لحظة تمدد وتوسع هاتين الامبراطوريتين في آسيا الصغرى بشكل عام وفي كُردستان بشكل خاص. وفي ذلك العصر، بدأ تمدد الامبراطورية العثمانية نحو الشرق في كُردستان، وبلاد ما بين النهرين العربية، ثم في بلاد العرب حيث قويت بنية الدولة العثمانية واصبح لها جيشها القوي.

وتحدّد وضع كُردستان في التاريخ السياسي بنوعين من المعاهدات: المعاهدة المعقودة بين 'سليم الاول'، السلطان العثماني، وبين الامير الكُردي 'الريس' امير بتليس من جهة، ومختلف المعاهدات والاتفاقيات الموقعة من الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية حول تحديد حدودهما المشتركة في كُردستان من جهة اخرى.

وسوف اكرّس في هذا الجزء على دراسة للمعاهدة التركية - الكُردية، ويتطلب ذلك شرح اصل تلك المعاهدة ضرورة استذكار للمجابهة بين الامبراطوريتين الشرقيتين، حيث كان الرهان هو السيطرة على كُردستان. وكان هناك تنافس بين السلالة العثمانية (العثماني)، التي احتضنت الاسلام السنّي الارثوذكسي عقيدة للامبراطورية، وبين السلالة الصفوية، ذات الاصل التركماني، التي احتضنت الاسلام الشيعي عقيدة للامبراطورية الفارسية.

ومن واقع الاهتمام المتزايد للسيطرة على كُردستان 'بلد الاكراد'، حيث الحبوب والمحاصيل الزراعية الاخرى تنمو بوفرة، والضرورية جداً لتموين الامبراطوريتين، كان لا بد ان ينشأ صراع بين الامبراطوريتين لا يمكن تفاديه... وبدأ الشاه اسماعيل الصفوي،^٢ وهو الشيعي المتعصب، باعلان الحرب الدينية في ايران، وبلاد ما بين النهرين، وضد الامارات الكُردية ذات العقيدة السنّية. وقام السلطان العثماني، سليم الاول، وهو الامهر منه، قام بتجميع القادة الاكراد، الذين يعتنقون مثله العقيدة السنّية.^٤

^٢ الشاه اسماعيل الصفوي، مؤسس الاسرة الصفوية الحاكمة في ايران، التي تحمل اسمه، وهو من اصل تركماني من اردبيل، وهو حفيد رجل دين من اردبيل، 'الشيخ صفي الدين' واستطاع في القرن الخامس عشر، وبمساعدة سبع قبائل ترك قزلباش Qyzyl-Bash (اي ذوي القبعات الحمراء)، ان يفرض سلطانه على غرب ايران وارمينيا وكُردستان وصولاً الى ديار بكر.

^٤ قدّم المؤرخان العثمانيان جلبي و هزارفن توصيفاً للسلطان سليم الاول وقالوا فيه: كان قاسياً، لا يثق بأحد. وكان ضخماً قوي البنية، ذكياً، حاسماً، ذا تأثير قوي، ويحبّ الشعر. وكان مندفعاً، عنيفاً، طاغياً، مشغولاً دائماً بشؤون الحكم وتنظيم امور العالم.. وفي كل مرة يختلط فيها الشعب به ويختلط بالشعب، كان يظهر بمظهر جديد، واتباعه كثيرون، يتقون به ويتشرون في كل مكان بحثاً عن الاسرار ليكتشفونها.. وعند وفاته، كتب عنه الشاعر العالم كمال باشا، قصيدة قال فيها عنه وبحق: "في سنوات قليلة قدم الكثير.. وكما

ويهمّني هنا ان اعلن ان الاستعدادات للحرب بدأت بعد تبادل المذكرات الدبلوماسية بين السلطان والشاه. تلك المذكرات التي لم تُواكب مُطلقاً القواعد الدبلوماسية المهذبة، بل كانت مليئة بالمهاترات الشخصية، والاسرية، والشتائم المُتبادلة بين الحاكمين العثماني والفارسي، مع ان كليهما من اصل تركي.^٥

وهكذا، فإن الجيش العثماني والذي تحالف مع القوى الكُردية بقيادة العالم الكُردى ادريس، حاكم يتليس، كان قد التحم مع جيش الشاه في معركة جالديران في كُردستان ١٥١٤. وإذا كانت المعركة قد اقتصرَت على محافظة دياربكر، فان خُضوع الامراء والبكوات الاكراد،

الشمس الفارسية، ترك في لحظة ظلاً كبيراً على الارض". وذكره 'هامر' Hammer في فقرة من الكتاب الثاني والعشرين،/ ص ٤٠٣.

وفي الصفحة (٤٠٤) اكد هامر بقوله: "ذلك السلطان القاسي، عديم الشفقة، لم يتردد في اسالة دماء اعدائه واصدقائه، والاقربين حتى من اهله بل واخلف وزرانه". ولكنه يعود ليقول عنه: "كان سليم باشا يقدر العلماء ويشرفهم، وكان يعين في الوظائف الاقدر والافضل". "ومن بينهم" في ذلك السياق طلب من المؤرخ ادريس ان ينظم شؤون كُردستان.

^٥ استناداً الى مصادر 'فريدون' Feridun، العدد ٢٥١، (وتوجد نسخة منه في باريس)، يشير "هامر"، الى ان اول رسالة ارسلها السلطان 'سليم' الى الشاه، تبعتها رسالة اخرى تحمل نفس المحتوى، مع ابيات من الشعر الفارسي ممزوجة بالنثر، ثم هدية إمعاناً في السخرية وكانت الهدية: ملحقات للشيشة، غطاء، عصا، مسواك، ماسحة في إشارة مهينة لاصل الشاه الذي ينحدر من عائلة مشايخ. وعندما عسكر الجيش العثماني في 'تسدمن' Tscdemen، جاءهم سفير فارسي، حاملاً رداً على رسائل 'السلطان سليم' الثلاث (١٨ يولية ١٥١٤) مع علبة مليئة بالمخدرات.. وبهذه الطريقة جدد الشاه والسلطان تقليداً في التاريخ الشرقي يتطلب تبادل السفراء. ولكن ذلك المثل يتضمن السباب والشتائم، وحيث الهدايا رموز واشارات مهينة". (١٦٥٨)، المختارات، ص ٤١٦، واستناداً كذلك على (VLLoa)، (Librodell `DriginedeiTurch فينيسيا ١٦٥٨، ص ١٥٢) نسخة درذدن: (Selimname de Dscialesade)، الرقم للفايل (٤٠). وذكرها هامر، رقم (١)، ص ٤١٦، العامود الثاني.

وكان 'السلطان سليم' يحب الافيون، ومن هنا كانت تلك العلبة التي ارسلها 'الشاه اسماعيل' اليه، رمز الافيون. ولم يتأخر ردّ سليم، فقد ارسل رسالة بعد ان قطع اوصال المبعوث الى اربع قال في الرسالة: "يا اسماعيل لاهادير. لقد خاطبتني بتعابير جريئة. وما انذا منذ عدة اسابيع على رأس جيش جرار، ولم اتلق بعد اخباراً منك. هل انت حي ام ميت؟ ان انجازاتك الكبيرة ليست سوى ادعاءات وكاذيب، وقم باستخدام امكانيات الطب لشفاء جُنُك..". ورفد الرسالة بملايس نسائية اشارة الى جبن الشاه المفترض. فريدون، رقم (٢٥٣)، القائمة الباريسية، الرسمية لقائمة الادوية المسموح بها من قبل الجهات المعنية، رقم ٧٠، ص ٢٩٢ وذكرها هامر، ص ٤١٧.

للسلطان العثماني، قد عمل على انتشار تأثير السلطة العثمانية ليمتد فضلاً عن معظم اراضي كردستان، الى اراضي بلاد ما بين النهرين العربية، وشرقاً حتى همدان و بروجرد.^٦ بل، ويقول هامر اكثر من ذلك: "وعدا هؤلاء البكوات التسعة الاكثر تأثيراً في كردستان، هناك ستة عشر آخرون، اعلنوا تأييدهم للسلطان العثماني، وتم ارسال الرئيس -كونه حاكماً مدنياً عثمانياً- الى هؤلاء القادة، لكي يتلقى التشريف باسم السلطان، ولكي يسيطر على كردستان الشمالية ما بين الحدود الشرقية، أي: من بحيرة اورمية الى الحدود الغربية، حيث يصل الى ملاطيا.^٧

ونتيجة لمرحلة التحالف تلك بين العثمانيين والاكرد، تم عقد معاهدة تحالف للالتزام المتبادل بين السلطان سليم الاول والعالم الكردي، الملا الرئيس البتليسي في ١٥١٤، واحتوت المعاهدة على الشروط الآتية:

١. تحتفظ الامارات الكردية باستقلالها.
٢. سلطة الامارة، سلطة وراثية من الوالد لابن وفقاً لمبدأ التراث الكردي المعروف.
٣. يساعد الاكرد السلطة العثمانية في جميع الحروب.
٤. يساعد العثمانيون الاكرد ضد كل عدوان خارجي.
٥. يدفع الاكرد جميع الالتزامات المالية والضرائب القانونية الى صندوق الخلافة بيت المال.^٨

وخلافاً للفكرة السائدة لدى العديد من المؤرخين الاكرد،^٩ لم يكن الرئيس المسؤول الوحيد لاعادة تنظيم امور كردستان. ويؤكد هامر على ماياتي:

بنكهی ژین

^٦ محمدامين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (الترجمة العربية)، القاهرة، ١٩٤٨، مطبعة السعادة، وأعيد نشره من قبل لجنة مساعدات الطلبة الاكرد (KSAC)، لندن، ١٩٨٦، في جزئين. الجزء الاول من العصور القديمة الى اليوم، ص٥١٨، والجزء الثاني: تاريخ دول وامارات كردية في العصر الاسلامي، ص٤٤٠، وكذلك الصفحات ١٦٣-١٧١.

^٧ هامر Hammer، المصدر السابق، ص٤٢٧، استناداً على المؤرخ العثماني، (سعدالدين) (الجزء الاول الى الرابع)، الفايل ٦٦٧.

^٨ زكي، المصدر السابق نفسه، الملحوظة الثانية، ص١٧١؛ وبدرخان سورية، قضية كردستان ضد تركيا، ن. ج. جلادت، مختارات. الصفحات ٢٧، ٢٨.

^٩ راجع، زكي، المصدر السابق نفسه؛ جلادت بدرخان، المصدر السابق نفسه.

"ان اعادة تنظيم كردستان قد تمت على ايدي حاكم 'ارزنجان'، بيكلو محمد باشا Bilklu M. Pasha' والملا ادريس، اول اكبر مؤرخ عثماني.^{١٠}

وعلي اي حال، لم يأت ذكر الحاكم بيكلو محمد باشا، قائد الجيش العثماني النظامي، في أي نص كردي كتب حول إعادة تنظيم كردستان بعد الاحتلال العثماني لكردستان. وان الاحداث التي ذكرها 'هامر' تشير الى انه بعد انتصار سليم في معركة جالديران، لم يستطع ادريس الحفاظ على السلطة، وبناء عليه، لم يستطع انشاء دولة في كردستان. وعلى الرغم من وجود معاهدة تركية - كردية، فقد أراد السلطان العثماني الاحتفاظ بأي ثمن باحتلاله لكردستان، لكونها منطلقاً نحو التوسع وصولاً الى بلاد ما بين النهرين في الجنوب ونحو مصر. وفي حقيقة الأمر، استطاع السلطان بعد مرور سنة واحدة، اخضاع بغداد والقاهرة.

وكان الخطأ الجسيم الذي اقترفه ادريس في تنظيم شؤون كردستان، فظليعاً وأثر في توجيه مسيرة مجمل تاريخ الشعب الكردي؛ وبدلاً من تأسيس دولة كردية مركزية، وجيش قوي للدفاع عن كردستان امام التهديدات المتواصلة، سواء من الشرق من الامبراطورية الفارسية، وسواء من الغرب من الامبراطورية العثمانية، قام بتقسيم كردستان الى ثلاث وعشرين امانة "كرد حكومتي Kurd Hukumeti".^{١١}

^{١٠} هامر، الكتاب الثالث والعشرين، ص٤٢٦. ويذكر بعد ذلك، انه وبعد حرب السلطان سليم، اصدر امراً بإعادة تنظيم كردستان. وماليت التصديق ان جاء في شكل شهادة موجهة لادريس، المفوض الحقيقي، والمكلف باعادة تنظيم كردستان، ولم يكن ممكناً التأكد من طبيعة سلطات ادريس في عملية تنظيم امور كردستان. ودون شك، كان يتمتع بتأثير مهم بين القادة الاكراد، ولكن صلاته المميزة مع السلطة العثمانية، وكذلك تكوينه لكونه عالماً دينياً سنيّاً، منعاها، وقد أثر كل ذلك في تصرفاته، من تأسيس دولة مستقلة في كردستان. ومع ذلك، يذكر هامر علاقة ادريس الكردية؛ انه كان قديماً سكرتيراً لـ'جاكوب' Jakob امير الخروف الابيض.

^{١١} 'بازيل نيكيتين NikitineBasile'

Les Kurdes, Paris. Imprimerie nationale, ١٩٥٠, ed. D'aujourd'hui ١٩٧٥, P.١٨٥/Beoir khan sureya, the case of Kurdistan against Turkey. Princeton, N.J. ١٩٧٨.

محمدامين زكي، مؤرخ كردي، يؤيد فكرة تقسيم كردستان الى عدة امارات ادارية. ويقول: دون شك، ان ذلك التقسيم الاداري الذي اخترعته مهارة ادريس، امير بتليس، انما يتوافق تماماً والظروف المحلية وامتداداتها للمناطق. وتعاني كردستان من مشكلة كبيرة، فاملها متجهون للحروب والمعارك، ومدفعون دائماً للتمرد، وعند استقلاهم، فلن يستطيع احد حكمها من قبل انواع ادارية اخرى او حكومة. وان اطروحة محمدامين زكي يمكن ان تكون صحيحة اذا ما ابعدنا التهديدات الخارجية. وعلى العكس، فوجود عدوين

ونتيجة لذلك استطاع السلطان الحفاظ على التقسيم، وإثارة العداوات وخلق النزاعات بين الامراء الاكراد. وزيادة على ذلك، فإن إعادة التنظيم ذاك قد قضى على البنية القديمة التقليدية ادرياً في كردستان، تلك البنية التي كانت تتلائم وطبيعة البلد. وساعد ذلك الوضع الاتراك على الاحتفاظ بالسيطرة وبسهولة. واتبعت الامبراطورية العثمانية نفس استراتيجية ذلك التنظيم الاداري والعسكري في دول البلقان، وهذا ما سمح لهم بالاحتفاظ باحتلالهم لتلك البلاد.

ومن جهة اخرى، فإن الفشل الذي عرفته الامبراطورية العثمانية في اوربا، قد وجه انظار السلطان سليمان ويعد عقد معاهدة السلام مع النمسا: نحو الشرق. ومنذ ذلك التاريخ: بدأ ذلك البديل الذي استمر قرنين من الزمان، من حروب وسلام مع المانيا او الفرس، بشكل جعل المعاهدات المعقودة مع احدى تلك الدول تتسبب دائماً في إثارة عداوات ضد الاخرى^{١٢}.

وبالتأكيد، وانطلاقاً من حقيقة امتدادها الاوربي - الآسيوي، اتبعت الامبراطورية العثمانية نفس الاستراتيجية التقليدية كروسيا، سياسة توازن للامبراطورية بين اوربا وآسيا. وكانت النتيجة ان وجهت الامبراطورية العثمانية قواها ضد الاكراد وضد الفرس الى الشرق من الامبراطورية. علماً ان مركزية سلطة الامبراطورية العثمانية عملت على تقليل مساحة الحكم الذاتي الكردي نتيجة لذلك.

وفي القرن السابع عشر، سقطت الامارات الكردية احداها بعد الاخرى امام اجتياح الجيش الايراني. وعلى اي حال، فإن الاكراد المناهضين لكل سيادة خارجية، اعلنوا الثورة الكردية ضد السلطتين التركية والفارسية.

واخيراً، في نهاية القرن السابع عشر، توصل الاكراد الى انشاء عدة امارات ذاتية الحكم هي: اردلان، وبادينان، وبابان، وسوران، وزهاو، وبوتان (عزيزان)^{١٣} وفي اثنتين من تلك

خارجيين يهددان سلامة البلاد، يتطلب الامر وجود دولة ذات سلطة مركزية قوية، تملك جيشاً قوياً، وهي شرط اساسي وحيد لبقاء تلك الدولة.

^{١٢} هامر Hammer، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الكتاب الثامن والعشرين، ص ١٩.

^{١٣} محمدامين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، من العصور القديمة وحتى اليوم، الجزء الاول، الصفحات (٢١٨-٢٤٨)، الجزء الثاني: تاريخ الدول والامارات الكردية في العصر الاسلامي، الصفحات (٢٧٦-٤٣٦). وكتاب آخر لنيكيتن: الاكراد، الصفحات (١٨٥-١٩٤). علاء الدين السجادي، الثورات الكردية (باللغة الكردية)، بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٥٩، الصفحات ٢٠-٦٥.

الامارات، سوران و يوتان، ارسيت اسس بنية الدولة، وهذا ما سمح لهما بادارة الجزء الاكبر من اراضي كردستان، وبامكانية مقاومة الغزو التركي والفارسي للعديد من السنين. وعلى أي حال، فان نظام الدولة في الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية، والعلاقات بين السلطة المركزية والمقاطعات لم تكن دائماً مستقرة. يقول نيكيتن: "ان ادارة تلك الدول، لم يتم تنظيمها وفقاً لمبادئ القانون الغربي العام. وأن طبيعة السلطة المركزية، وتناسق الاجزاء المختلفة في الدولة، وكفاءة المسؤولية ودرجتها لدى السلطات المحلية، بل وحتى الحدود السياسية، كلها سمات تختلف بشدة من نظام الى آخر، دون التأكيد على مراحل المشاركة والحروب .. الخ، والتي كانت الصفة الغالبة اكثر من فترات الحكم الطبيعية"^{١٤}. وقد سمح ذلك النوع من تنظيم الدولة العثمانية والفارسية للافراد بالتمتع بحكم ذاتي نسبي تجاه السلطة المركزية للسلطان وللشاه. ونتيجة لذلك، سك بعض الامراء الاكراد عملة نقدية خاصة، وأقيمت خطبة الجمعة باسمهم.^{١٥}

وفي ظل حكم المير الامير محمد منصور^١ في بدايات القرن التاسع عشر، قامت امارة سوران كدولة منظمة جيداً بهذا الشكل او ذاك. وقد جعل مدينة رواندوز عاصمة دولته، وأنشأ فيها جيشاً قوياً نظامياً قوامه ثلاثون الف جندي، عدا القوات المسلحة للقبائل الكردية. وأنشأ الامير مصنعاً لصنع المدافع والبنادق من اجل تأمين تسليح جيشه.^{١٦} وفي عام ١٨٢٦ أعلن استقلال بلاده وأقام علاقات دبلوماسية مع ايران ومصر.^{١٧}

ووقع المير محمد منصور، حلفاً عسكرياً ضد الامبراطورية العثمانية. وبمساعدة الجيش الكردي، استطاع ابراهيم باشا وريث امارة مصر، ان يتقدم بقواته ضد الجيش العثماني في الاناضول في عام ١٨٢٢.

ولما وجد السلطان نفسه غير قادر عسكرياً على هزيمة الجيش الكردي بسهولة، أرسل وزيره رشيد باشا ليتفاوض مع المير محمد منصور. ونتيجة لتلك المفاوضات رافق الامير الوزير الى القسطنطينية حيث مُنح له تمثيل السلطان في كردستان. ولكن موقف السلطان تغير تجاه المير محمد منصور، تحت تأثير علي رضا باشا الذي اعداء الامير الكردي. وحال رجوعه

^{١٤} نيكيتن، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٥.

^{١٥} نفس المصدر، ص ١٨٦، الخطبة في صلاة الجمعة لدى المسلمين.

^{١٦} بعض تلك المدافع معروضة اليوم في المتحف وفي مناطق عامة مختلفة في بغداد.

^{١٧} محمدامين زكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات (٤٠٦-٤١٦)؛ نيكيتن، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٧؛

حسين حزني موكرياني، امراء سوران (باللغة الكردية)، مطبعة زاري كرمانجي، رواندوز، ١٩٥٠.

الى كُردستان، تمَّ اغتياله على أيدي العثمانيين.^{١٨} وبعد وفاة الأمير، اجتاح الجيش العثماني أراضي الامارة، واضعاً بذلك حداً لاستقلال دولة كُردية دام ثلاثين عاماً.

وفي المرحلة نفسها، والى الشمال الى امارة سوران، كانت امارة بوتان، تتمتع بحكم ذاتي نسبي تجاه الامبراطورية العثمانية. وفي ظلّ حكم الامير بدرخان وفي عام ١٨٢١، حاولت تلك الامارة ان تتمدد وتعمل على توسيع تأثيرها خارج حدودها، مبتغيةً بذلك خلق دولة كُردستان المستقلة. يقول جلادت بدرخان، حفيد الأمير: "لقد رأى الامير بوضوح ان السبب الحقيقي لفشل الانتفاضات الكُردية ولعدم نجاحها وهزائمهم المتواصلة، لا يعود الى افضلية الاتراك على الاكراد، وانما يعود الى ترابط العاملين الأتيين: (١) غياب وحدة القوى الكُردية وعدم اتفاقها حول هدف وطني واحد ونديل. (٢) الغياب التام لصناعة السلاح و الذخيرة في كُردستان".^{١٩}

وذلك ما اقنع المير بدرخان بضرورة تجميع امراء آخرين، ووجهاء اكراد حول مشروعه. ودفعه ذلك ايضاً الى انشاء مصنع للبنادق والذخيرة في مدينة الجزيرة، بل واكثر من ذلك: "بدأ بإرسال الطلاب الاكراد الى الخارج للتخصص في صناعة السلاح والذخيرة، والادوات الحربية الاخرى، بل والتدريب على استخدامها. وبدأ في بناء السفن لاستخدامها في بحيرة وان".^{٢٠}

وفي ميدان تنظيم شؤون البلاد، بدأ الامير الكُردي بسك النقود باسمه، وبإعلاء اسمه في خطبة الجمعة، بدلاً من اسم السلطان العثماني. وقام بتغيير بعض القوانين الاسلامية التي كانت تُحدّد نشاطات الحياة الاجتماعية للمجتمع الارمني وللنسطوريين، مواطني امارة بوتان.^{٢١} في حين اثارت الامبراطورية العثمانية بعض القبائل الكُردية والمسيحية في بوتان ضدّ سلطة الامير بدرخان. يقول نيكيتين: "في عام ١٨٤٥، وإثناء قيامه بتلك الاجراءات، تمردّ النسطوريون ورفضوا دفع الضرائب، ووجد نفسه مضطراً للردّ عليهم وإعادة تمردهم لإمرته".^{٢٢}

^{١٨} محمدامين زكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٣٢-٢٣٣.

^{١٩} د. بلج شيركو، القضية الكُردية، ماضي الكُرد وحاضرهم، 'خويبون' - رقم ٥، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٣٠، الطبعة الثانية، من منشورات رابطة كاوه للادب الكُرد، بيروت، ١٩٨٦، ص٥١. (بلج شيركو، هو الاسم المستعار لجلادت بدرخان حفيد امير بوتان)

^{٢٠} المصدر السابق، ص٥٢.

^{٢١} المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.

^{٢٢} نيكيتين، المصدر السابق نفسه، ص١٩٢. ولمزيد من المعلومات حول امارة بوتان، وتمردّ النسطوريين ضد بدرخان؛ راجع: لطف الطريحي: تاريخ لطف، (باللغة التركية)، القسطنطينية، ١٨٨٠؛ شاهمازي اجوب، التاريخ الارمني للاكراد، القسطنطينية، ١٩١١؛ هنري لايارد، نينوى وبابل، لندن، ١٨٥٣؛ ذابا،

وفي تلك الاثناء، عملت الدول الاوربية لعلى التدخل في شؤون الدولة العثمانية، مستخدمين مشكلة النسطوريين حجة لهم للضغط على السلطان. واقتنص السلطان الفرصة في الحال، باستغلاله تأييد فرنسا وروسيا وانكلترا لما يسمى بحماية المجتمع المسيحي، للعمل على تدمير سلطة الامير بندرخان في كردستان. وفي واقع الامر، وبعد سنوات عدة من الحروب ضده، استطاع الجيش العثماني بمساعدة بعض وجهاء الاكراد، ان يأسر الامير عقب احدي المعارك وبعد حصار لقصره دام ثمانية اشهر متواصلة. وكان نفي الامير الكردي الى كريت، سبباً لوضع حد لاستقلال يوتان الذي دام ثلاثون عاماً. وكانت اماره يوتان آخر اماره كردية استطاعت ان تحتفظ باستقلال نسبي في تاريخ كردستان.

على اي حال، استمر صراع الشعب الكردي من اجل استقلاله طيلة القرن التاسع عشر ضد سيادة الامبراطورية العثمانية والفرسية. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، اندلعت انتفاضتان كرديتان اتخذتا طابعاً وطنياً: انتفاضة بقيادة 'يزدان شير' (١٨٥٣-١٨٥٥). والآخرى بقيادة الشيخ عبيدالله النهري في السنوات (١٨٧٩-١٨٨١).

واندلعت الانتفاضة الثانية على ارض كردستان، في ظل احتلال الامبراطورية الفارسية، وامتدت آثارها بسرعة لتصل الى الاراضي الكردستانية تحت الاحتلال العثماني. وكان هدف تلك الانتفاضة انشاء دولة كردية عاصمتها الموصل.^{٢٣} ومن المهم التأكيد على ان النسطوريين، والاثوريين والارمن شاركوا وبنشاط في انتفاضة الشيخ عبيدالله.^{٢٤} وكان الهدف

مجموعة ملاحظات ومقتطفات كردية، سان بترسبورغ، ١٨٦٠؛ الكونت دوشولية، ارميتيا، كردستان وبلاد ما بين النهرين، باريس ١٩٧٩، نشرات فلمازيون، الصفحات ١٣-١٥.
^{٢٣} خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٦-١٦٧.

واستناداً الى المصادر الدبلوماسية الروسية، كان الشيخ يتمتع بتأييد شريف مكة والوالي مصر، لان الشيخ كان يعمل باسم وهابيي بلاد ما بين النهرين. وهكذا، كانت الحركة تهدف ايضاً الى استرجاع السلطة من السلطان غير الشرعي كما يقول الاسلام. وهناك معلومات تقول ان حزباً تركيا دينياً قديماً كان يساند الشيخ (ارشيف العلاقات الخارجية الروسية، الجزء ٢٠، التقرير رقم ٥١٧، للاعوام ١٧٩٨، ص ٣٢). وذكرها خالفين في المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٦-١٦٧. ورغم اننا لانستطيع تأكيد معلومة ان الشيخ يعمل باسم الوهابيين، الا اننا نعتقد ان للشيخ ميولاً للنظام النقشبندي الديني، حيث حاول استخدام التأثير الديني في كردستان، والاناضول وايران وبلاد ما بين النهرين.

^{٢٤} راجع المصدر السابق، ص ٣٥؛ وكذلك اي. اس. سون الكبير Some في كتابه: رحلة متنكر الى بلاد ما بين النهرين وكردستان، لندن، ١٩١٢، ص ١٥٦.

الاول للشيخ، تحرير كُردستان من الاحتلال الفارسي،^{٢٥} ثم من الاحتلال العثماني. ولذلك عملت الامبراطوريتان معاً من اجل القضاء على تلك الحركة. وكان لتلك الحركة طابع ديني، وتشبه في ذلك بدايات الاسرة التركية الصفوية والتي كانت في البداية اصولها دينية كذلك. وكانت اهداف حركة الشيخ عبيدالله، تأسيس دولة كبيرة في كُردستان.^{٢٦} وهناك جرت انتفاضات اخرى عديدة وحركات تمرد حاولت خلق كُردستان مستقل، ولكنها جميعاً باءت بالفشل، امام التدخل العسكري للامبراطوريتين.

(٢) معاهدات لرضوم في ١٨٢٣، وفي ١٨٤٧:

كانت الحدود بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية في كُردستان تحتل الجزء الاكبر من دبلوماسية هاتين الامبراطوريتين. تلك الحدود التي تبدأ من نهر لراس على حدود روسيا الجنوبية، شمالاً، وصولاً الى شط العرب على الخليج الفارسي جنوباً. وكانت دائماً ومنذ القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا، مصدراً رئيسياً لسوء العلاقات بين الامبراطوريتين، وبالنتيجة بين تركيا وايران، وبين العراق وايران. وبسبب عدم احترام المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة من قبل تلك الدول؛ اندلعت نزاعات وحروب تبلغ خمسين عدداً، من اجل ترسيم تلك الحدود.

ويبلغ طول تلك الحدود ١٧٥٠ كيلومتراً وتوجد اساساً في كُردستان، وتقسم بلاد الاكراد الى نصفين. الاكبر كان يخضع لسلطة الامبراطورية العثمانية، والقسم الباقي يخضع لسلطة الامبراطورية الفارسية. ومنذ سقوط الامبراطورية العثمانية، تقاسمت تركيا والعراق تلك الحدود مع ايران. ونحن نعتقد ان وجود سكان اكراد على جانبي الحدود، يتبادلون علاقات اجتماعية واقتصادية وسياسية طبيعية، ويعيشون نزاعات دائمة مع الحكومات المركزية في القسطنطينية وفي طهران، وفيما بعد في انقرة و بغداد؛ وان ذلك الوجود، تسبب بشكل اساسي في تلك النزاعات، وفي عدم تطبيق المعاهدات والبروتوكولات الخاصة بتلك الحدود.^{٢٧}

وكان سون، احد الضباط المعروفين في القضية الكُردية قبل الحرب العالمية الاولى وبعبارة؟. وقد لعب دوراً كبيراً في تأسيس المصالح البريطانية في كُردستان. وعاش هناك سنوات عديدة متخفياً في زي فلاح فارسي، وكان يتقن تماماً اللغتين الفارسية والكُردية.

^{٢٥} واستناداً الى خالفين، فقد ارسل السلطان عبدالحميد العقيد الكُردي بحري بك، ابن بدرخان الى الشيخ عبيدالله، ليخبره بتأييده في الانتفاضة ضد الشاه. راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص١٧٧.

^{٢٦} نيكيتن، المصدر السابق نفسه، ص١٩٢؛ محمداين زكي، المصدر السابق نفسه، ص٢٤١-٢٤٥.

^{٢٧} لقد ذكر السيد تيلور، القنصل البريطاني الشرقي في تركيا العثمانية؛ ذكر انه في منتصف القرن التاسع عشر.. كان سبب النزاعات وجود الاكراد تحت سيطرة الدولتين ودون تحديد للحدود، وكذلك عدم الاتفاق

وسنتطرق في هذا الجزء الى تلك المعاهدات والبروتوكولات، ونحلل نتائجها وتأثيرها في كُردستان وكذلك في العلاقات بين تركيا العثمانية وبلاد فارس. لقد اصبحت كُردستان مركزاً للنزاع عليها منذ تأسيس الامبراطوريتين العثمانية والفارسية؛ غرباً وشرقاً. وحولت مصالح الامبراطوريتين في السيطرة على كُردستان، حولت البلاد الى ميدان حروب دائمة منذ القرن الثالث عشر. ووصولاً الى سنة ١٥٢٩، التي تؤرخ هزيمة الدولة العثمانية امام فيينا. وكانت الامبراطورية العثمانية اساساً دولة اوروبية، ودفعتها تلك الهزيمة للتوجه نحو الشرق. اما في ايران من جهة اخرى، فقد استطاع الشاه عباس الكبير ومنذ السنوات (١٦٠٢-١٦١٨)، ان يضم الى بلاده: بلاد ما بين النهرين، كُردستان، ورمينيا. ولكن وضعت وفاة الشاه حداً لعصر الانتصارات في فارس. وهكذا، وفي سنة ١٦٣٩، استولى السلطان مراد الرابع، على بغداد وكُردستان ورمينيا وضمها الى بلاده. كما تمّ عقد معاهدة سلام لترسيم الحدود والاول مرة بين الامبراطوريتين.

ووقع ممثلو الدولتين في مدينة زهاو (زهاب) على المعاهدة: ساروخان ممثلاً عن بلاد فارس، ومصطفى باشا القائد العام للقوات العثمانية، ممثلاً عن العثمانيين.^{٢٨} وتعد معاهدة زهاو 'زهاب'، اول اتفاق لتقاسم الامبراطوريتين التائثر في كُردستان، لكن المعاهدة لم تطبق مطلقاً. وفي الواقع فقد تمّ خرقها طيلة القرنين التاليين، اما من قبل احد الاطراف، او من قبل الطرفين المتعاقدين معاً. واستمر ذلك الخرق رغم التأكيد عليها في عام ١٧٤٦.^{٢٩} وعلى اي حال، فان معاهدة زهاو، ستكون اساساً نظرياً لمعاهدة لرضوم في ١٨٤٧.

بين الامبراطورية العثمانية وايران. ويرى الاكراد ان الجانبين يحتلون اراضيهم، عندما يتنقلون من جانب اخر. وذكر خالدين ذلك في كتابه: صراع على كُردستان، وترجمه من الروسية الى الكُردية جلال تقي، السليمانية، مطبعة راثيرين، ١٩٧١، ص ٢٠-٢١. وكتاب خالدين واحد من اندر الكتب التي تستخدم الارشيف الديبلوماسي لروسيا حول الوضع في كُردستان في القرن التاسع عشر. وخالدين نفسه، مختص روسي بالدراسات الكُردية.

^{٢٨} مجموعة المعاهدات التي وقعتها الامبراطورية الفارسية، جمعها معتمد الملك في عام ١٩٠٨، ص ١٩٢. ذكرها رحمة الله 'اشوبي'، في كتابه: نزاع الحدود العراقي- الايراني، اطروحة الدكتوراه نشرت في باريس، مطابع ديلاين غير المعروفة، في سنة ١٩٢٩، ص ٣٢، (اطروحة دكتوراه في كلية العلوم السياسية).

^{٢٩} تمّ التوقيع على تلك المعاهدة لاجل السلام، بعد حرب 'نادر شاه' ضد العثمانيين في معسكر 'خردن Kherden'، ومن قبل 'حسين علي خان' الوزير المفوض الفارسي وحاكم بغداد احمد باشا في ٤ سبتمبر ١٧٤٦؛ راجع مجموعة المعاهدات للامبراطورية الفارسية، ب'مؤتمن الملك'، طهران، ١٩٠٨، ص ١٩٤. وذكر 'اشوبي'، في المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

وتم عقد معاهدة ارضروم الاولى عقب الحرب التي اندلعت بعد انتفاضة القبائل الكُردية 'حيدرانلو' و'سيبيكلي'، ضد سلطة الشاه المركزية في عام ١٨٢١. وقدمت تلك الحرب الفرصة للجيش الايراني لاجتياح كُردستان التي كانت آنذاك تحت سيطرة العثمانيين. وقد وقع على تلك المعاهدة الوزير العثماني 'محمد أمين خان'، المتمتع والمُخول بكامل السلطات، والسفير الفارسي محمد علي في ٢٨ يولييه في عام ١٨٢٣.^{٣٠} وكانت المادة الاولى في تلك المعاهدة تنص على تنظيم حركة الجماهير الكُردية على طول الحدود و'عبرها': "اذا كانت الجماهير التي تعيش في حدود تلك البلدان ويتخطونها من هذه الجهة او تلك في رحلة الشتاء و الصيف، يجب على عملاء جلالة الشاه في فارس التوافق مع حاكم عام بغداد حول ضرائب الاستخدام، والمراعي وطرق اشباع المتطلبات الاخرى من ذلك النوع حتى لا يظهر اي سوء تفاهم بين الحكومتين".^{٣١}

وتهتم المادة الثالثة من المعاهدة بأمن الامبراطوريتين في علاقاتهما مع الاكراد؛ بل واكثر من ذلك، تقرر: "اذا كانت قبائل حيدرانلو و سيبيكلي الكُردية قد تسببت في ظهور خلافات بين الادارات العليا (...)، واذا لم تتخل تلك القبائل عن غزوها لأراضي فارس وتثر القلاقل فيها، ولم تستطع سلطات الحدود استعادة النظام، ستقوم الحكومة العثمانية بسحب حمايتها آنذاك. واذا كانت القبائل العائدة الى بلاد فارس تتسبب في تعكير هدوء الاراضي العثمانية، فان السلطات الفارسية ستستخدم جميع الوسائل المتاحة لمنع ذلك التجاوز".^{٣٢}

ولم تقرر معاهدة ١٨٢٣، تنظيم مُستقبل الاقليمين الكُرديين. اقليم شهرزور بما فيه مدينة السليمانية؛ وزهاو، ومهران في محافظة كرمنشاه، بما فيه منطقة كلهور ومهران. ولا تزال الامبراطوريتان تتنازعان تبعيتهما. وظلت هاتان المحافظتان خاضعتين لسلطة وجهاء الاكراد. ورغم التوقيع على تلك المعاهدة، ظلت الامبراطوريتان تتنازعان الترسيم النهائي للحدود. ومنعت الانتفاضات الكُردية استقرار المنطقة. وخلال الاربعة اعوام التالية، استأنفت تركيا العثمانية وبلاد فارس المفاوضات فيما بينهما مرة اخرى تحت ضغط روسيا وانكلترا.

^{٣٠} مجموعة المراسيم الدولية للامبراطورية العثمانية، جمعها جابريل افند نورادواغيان، الجزء الثاني، الصفحات ٩٥-٩٩. ومجموعة معاهدات الامبراطورية الفارسية، 'أشوبي'، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤.

^{٣١} المصدر السابق نفسه؛ 'أشوبي'، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤.

^{٣٢} المصدر السابق نفسه.

وأستناداً الى أميني: "كادت حرب ان تنشب حول ذلك الموضوع، لولا ان عرضت انكلترا وروسيا، ولاول مرة، القيام بوساطة في سنة ١٨٤٠، (...). ونتيجة لعرض تلك الوساطة وهي الاولى من نوعها، تكونت لجنة في ارضروم من ممثلين للدول الكبرى: فارس وتركيا وانكلترا وروسيا. وكانت المفاوضات التي استمرت سنوات اربع، شاقة وطويلة ادت الى ظهور مشروع عقد معاهدة"^{٣٣}.

وبالتأكيد، كانت ضغوط سان بطرسبورغ ولندن على طهران والقسطنطينية السبب الرئيس الذي دفع الى التوقيع على مشروع المعاهدة: معاهدة ارضروم ١٨٤٧، التي كانت تقسم كردستان بين تركيا العثمانية وفارس.^{٣٤} وفي رأينا، فإنه لولا ضغوط هاتين الدولتين روسيا وانكلترا، لما تم التوقيع على تلك المعاهدة.

وبالطبع، كان تدخل روسيا وانكلترا في حل الخلافات بين طهران والقسطنطينية يستهدف الحفاظ على مصالحهما في الامبراطوريتين الشرقيتين وتقوية نفوذهما في العاصمتين. وفي هذا السياق طلب لورد بالمسترون وزير خارجية بريطانيا من نظيره الروسي 'نيسلورد' Nislord انه يجب: "تحديد الخط الفاصل في ترسيم الحدود بين تركيا وايران، وان يقوم ممثلو روسيا وانكلترا والقسطنطينية بذلك، واستناداً الى اتفاق ارضروم لعام ١٨٢٣. وانه تجب مطالبة تركيا وايران، بقبول القرار الذي تم إتخاذه حتى يتمكن ممثلو روسيا وانكلترا البدء بالعمل. كما لايجوز ان يستمع الاوروبيون لمقترحات الممثلين المسلمين. وجميع القرارات المهمة التي لا يستطيعون الاتفاق عليها، يقوم الاوروبيون بحل اشكالاتها. وبعد ذلك، يجب تقديم خطة فصل الحدود وموقعها من روسيا وانكلترا الى ممثلي الدول الاربع، ومطالبة تركيا وايران رسمياً ان يكون الخط الفاصل بين الحدود هو حدودهم النهائية ولايجب المساس بها. واذا لم تتقبل احدي الدول ذلك الاتفاق وتقوم بتخريب في الجزء المقابل، فان الجانب المعتدى عليه سيجد تأييداً من لدن الاوروبيين."^{٣٥}

وأخيراً، تم التوقيع على المعاهدة في ٣١ مايو ١٨٤٧، في ارضروم. وتتضمن المادة الثانية من تلك المعاهدة، ضرورة فصل مقاطعتي شهرزور وزهاو مهد النزاع الاخير: "تلتزم حكومة فارس بالتخلي عن أراضي الجزء الغربي في مقاطعة زهاو 'زهاب' الى الحكومة العثمانية، وتلتزم الحكومة العثمانية من جانبها بالتخلي لصالح حكومة فارس عن المنطقة الشرقية،

^{٣٣} 'اشويي'، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٥-٣٦.

^{٣٤} المصدر السابق، ص ٣٦-٣٧؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٨٤-٨٥.

^{٣٥} خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٨٩-٩٠.

أي عن جميع الأراضي الجبلية من مقاطعة زهاو مع وادي كرند. وتتنازل حكومة فارس عن كل أنواع الاطعام في مدينة السليمانية ومقاطعتها. وتلتزم الحكومة العثمانية في المقابل وبشكل رسمي بات، بأن تتبع مدينة المحمرة، وجزيرة الخزر ومنطقة التخير وكذلك شط العرب التي تملكها القبائل التابعة لفارس، وان تصبح ملكية سيادية للحكومة الفارسية^{٣٦}. وسنوضح في ذلك الفصل كيف ان مصير وقدر هاتين المقاطعتين الكرديتين شهرزور وزهاو، قد اقرنا تحديد الحدود بين الامبراطوريتين في شط العرب الذي أصبح بدوره بعد ذلك مصدراً للمنازعات القضائية والقتال بين العراق وايران^{٣٧}.

وتنص المادة الثامنة في المعاهدة على التزام الدول الاسلامية باتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع تنقل الكورد عبر الحدود، والقضاء على كل انتفاضة كردية، وتمركز الجيوش في المناطق المناسبة.

ولايعود عدم تطبيق المعاهدة فقط على استحالة منع هاتين الدولتين للقبائل الكردية القوية من عبور الحدود، او على عدم قدرتهما في القضاء على الانتفاضات الكردية التي تهدد اراضي الدولتين، ولكنه يعود ايضاً الى حقيقة ان المادة الثانية من المعاهدة لم تبلور مساراً محدداً واضحاً للحدود، وكانت الحجة. وهذا ما دفع الحكومتين لتفسيرها بشكل مختلف. وكانت الحكومة العثمانية قد ارسلت مذكرة توضيحية فيما يتعلق بترسيم الحدود وتبعية القبائل للدول الوسيطة، مطالبة اياها لاحاقها بالمعاهدة، شرطاً للتصديق عليها من قبل الباب العالي. وتم التصديق عليها والمذكرة من قبل الوزير الفارسي ما بين ١٩ الى ٣١ يناير ١٨٤٨، دون ان يعرف الوزير الفارسي أميرزا محمدعلي خان، بالمذكرة العثمانية. ونتيجة لذلك اعلنت الحكومة الفارسية انسحابها من المعاهدة بعد ان علمت بالمذكرة العثمانية^{٣٨}.

^{٣٦} مجموعة المراسيم الدولية للامبراطورية العثمانية، نورادوغيان، الجزء الثاني، ص ٢٨٢؛ ومجموعة المعاهدات الخاصة بالامبراطورية الفارسية، مؤتمن الملك، ص ٢٠٠. المجموعة الشاملة للمعاهدات، 'مارتنز Martens' واسمها 'شارلز ساموين Charles Sumwen'، الجزء العشرين، الصفحة الاولى.

^{٣٧} من المهم اعلان انه منذ نهاية الحرب العراقية - الايرانية الاخيرة (١٩٨٠-١٩٨٨) [والتي كان سببها على وجه الخصوص، رفض العراق لمعاهدة الجزائر ١٩٧٥، حول آخر ترسيم للحدود العراقية - الايرانية في شط العرب]، وحيث احتل العراق في سبتمبر ١٩٨٠، احتل اولاً مناطق قصر شيرين، وكلهوار في مقاطعة زهاو و مهران، في محافظة ايلام، وكذلك مدينة المحمرة على شط العرب، ومائناً بذلك الجيش الايراني من احتلال شهرزور باستخدام الاسلحة الكيماوية ضد الاكراد في حلبجة؛ اي مناطق الحروب المذكورة في معاهدة ارضروم ١٨٤٧.

^{٣٨} 'اشويي'، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠-٤١.

وهكذا، لم يتم مطلقاً تطبيق معاهدة ارضروم. ورغم اعتبار تلك المعاهدة اساساً أولياً لامكانية ترسيم الحدود بين الدولتين الفارسية والعثمانية، فقد كانت غامضة ورفضتها حكومة فارس والجماهير الكردية والعربية التي كانت تعيش ومنذ مئات السنين في المنطقة الحدودية بين هاتين الدولتين. وفي واقع الامر، فان معاهدة ارضروم، جاءت بدلاً من معاهدة زهاو ١٦٣٩ ومعاهدة السلام ١٧٤٦. ولم تقدم هاتان المعاهدتان شيئاً يُذكر ولا يوجد مجال لتطبيقها بسبب الخروقات المتوالية للدولتين المعنيتين.

ويعد معظم المؤرخين الاكراد ان معاهدة زهاو ١٦٣٩، انما تؤرخ لتقسيم كردستان بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية. وكان الجدل في اقلية يستند الى وضع احتلال الامر الواقع لهاتين الامبراطوريتين للاراضي الكردستانية. ومع ذلك، فاننا نعتقد ان هذا الرأي لا اساس له، وان هؤلاء المؤرخين لم يقدموا براهين سياسية وقانونية سديدة بمافيه الكفاية.

اننا نرى اذا ما تحدثنا حديثاً قانونياً، لم يكن تقسيم كردستان صحيحاً بين الامبراطوريتين وحتى التوقيع على اول معاهدة اعترفت بها الدولتان. ويعني ذلك، ان تقسيم كردستان لم يكن له اي وضع قانوني او شرعي، وذلك قبل التوقيع على بروتوكول القسطنطينية في ١٩١٣، وقبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى.

اما فيما يتعلق باحتلال الامر الواقع، فاننا نعتقد ان ذلك الاحتلال لم يتحدد باحتلال المناطق الكردية الواقعة تحت ادارة مستقلة تابعة للدولة، وكذلك فان الدولة العثمانية و الفارسية، لا تتمتعان في تلك المناطق بالسيادة الضرورية ليتمسكا بها، ولا بالسلطة التي تمكنهم من تقرير مصيرها المشروع. ولم تتحدد الاشتباكات السياسية والقانونية بين الامبراطوريتين في مقاطعة او اثنتين فقط، بل وفي عدة مناطق. وفي الواقع، كانت الامبراطورية العثمانية قد اعدت في السنوات (١٨٦٩-١٩٠٦) اطروحة حول حق ملكية تركيا لمجمل الكانتونات الكردية في الجنوب والى الغرب من بحيرة اورمية، وهي منطقة كانت تُعد جزءاً من ايران.^{٣٩}

واكثر من ذلك، واستناداً الى الاطروحة التي قدمها العراق مؤخراً في نزاعه على نفس الحدود مع ايران، وحيث كان الخلاف عليها بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية في عام ١٨٤٧، كبيراً جداً ولدرجة ان: "حدود الامر الواقع، التي لم تكن في اغلب الوقت سوى جبهة

^{٣٩} اشويي، المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

عسكرية، تتأرجح بين حدود منطقة شاسعة كالعراق الذي وقع بدوره في خانة الاراضي المتنازع عليها".^{٤٠}

لقد بدأت المنازعات والحروب بين دولتي فارس وتركيا حيث احتل الجيش العثماني عسكرياً بعض الاراضي التي تطالب بها ايران. وقرر الطرفان في ١٨٦٩، اقامة نظام واقع الحال المؤقت، ووقعا على التسوية في القسطنطينية وفي ١٢ اغسطس ١٨٦٩. علي اي حال، ظلت الاراضي التي تعيش حالة حرب تحت ادارة مؤقتة^{٤١} (استناداً الى المادة الثانية من معاهدة لرضوم).

واستمرت تلك التسوية المؤقتة حتى عام ١٩١٣. في حين تم تأجيل النظر في تحديد المصير القانوني للمحافظات الكردية شهريزور و زهاو، ومدينة المحمرة وتناول الفرس على الساحل الشرقي لشط العرب وتعليق الامور وبعض الوقت.

ومع ذلك، حاولت الحكومتان من جهتهما جذب القبائل الكردية والعربية (في الجنوب في منطقة المحمرة)، حيث يقيم في المنطقة ذات الوضع المؤقت، والعمل على اجتذابها للتعاون مع السلطة المركزية. وبهذه الطريقة يمكن لهذه الحكومة او تلك ضم اراضي تلك القبائل الى اراضي دولتهما، وذلك انطلاقاً من اتفاق جديد حول الحدود. لكن مقاومة القادة الاكراد للاحتفاظ بالحكم الذاتي وصولاً الى استقلال مناطقهم، اجبرت الحكومتين الفارسية والعثمانية على التوقيع على اتفاقيات محلية مع قادة تلك المناطق الكردية، ومنحهم هامشاً من الامتيازات تاركين اياهم لانشاء جيوشهم المحلية.

وبهذه الطريقة، استطاع المير عزيز خان جمور، الحاكم الكردي لمنطقة قورتو في محافظة زهاو، ان يحكم المحافظة التي تعيش نزاعاً دائماً بين الامبراطوريتين الفارسية والعثمانية. وبعد حرب طويلة ضد الدولتين منذ اواسط القرن التاسع عشر، استطاع التوقيع على اتفاق سلام في ١٨٧٨، مع الامير القاجاري 'ظل السلطان'، وريث العرش؛ وفيما بعد مع مدحت باشا والي بغداد العثماني.^{٤٢}

^{٤٠} د. خالد العزي، نزاع الحدود العراقي - الايراني، بغداد، منشورات سكرتارية دراسات وابحاث الاتحاد العام لنساء العراق، ١٩٨٠، ص ٣.

^{٤١} المصدر السابق، ص ٤١.

^{٤٢} ج. دي. مورجان، بعثة علمية الى فارس، الجزء الثاني، دراسات جغرافية، منشورات ارنست لوروا، باريس، ١٨٩٥، ص ٩٤؛ بيرارد فيكتور، ثورة فارس، مكتبة ارماند كولين، باريس، ١٩١٠، ص ١٦٠-١٦١. 'على سعيد سيفير Sefer Ali Said'، 'جومورشن (جمور ضين) Jumor Chin' (باللغة الكردية)؛ وكذلك

وفي نفس تلك المرحلة تقريباً، وإلى الشمال قليلاً، أعلن الشيخ عبيدالله النهري، تمرداً ضد سلطة الشاه، بتشجيع من السلطان العثماني في بداية الأمر. وقد اجبرت سعة الحركة الكردية التي امتدت إلى الأراضي الفارسية والعثمانية؛ هاتين الدولتين على نسيان خلافاتهما، وإلى عقد حلف ضد الأكراد، واستنجدت إيران بروسيا لوضع حد لتلك الانتفاضة التي طالمت منطقة أورمية وتبريز.^{٤٣}

وفي بدايات القرن العشرين، ولكي تستطیع روسيا وكذلك إنكلترا بسط تأثيرهما في الشرق الأوسط، اقتنعتا الدولتين بالضغط عليهما، لحل خلافاتهما حول حدودهما المشتركة. ومن ثم وقع على بروتوكول طهران: 'وثوق الدولة' وزير خارجية فارس والسيد حسين سفير تركيا في طهران.^{٤٤} ولم يُبلور بروتوكول طهران سوى النوايا الطيبة لكل من روسيا وإنكلترا حيث طلبتا من الطرفين (فارس وتركيا) أن يلتقيا ويستأنفا مناقشة مشكلة الحرب المعلقة بينهما ومنذ نصف قرن من الزمان.

ومن جهة أخرى، فإن المادة الرابعة لذلك البروتوكول، تتعلق ولأول مرة بقضية تحكيم محتمل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي، حول مشكلة نزاع الحدود بين الدولتين الأوربيتين. وتجتمع لجنة ترسيم الحدود التي ذكرتها المادة الأولى لذلك البروتوكول في القسطنطينية في مارس ١٩١٢. ومن جديد، رفضت حكومة فارس المذكرة العثمانية الملحقة بمعاهدة لوزان، التي اعتقد أنها يمكن أن تكون أساساً لترسيم الحدود عند التوقيع على معاهدة جديدة. وانتهت المفاوضات ولكن الوسيطين لم يتوقفا عن ممارسة الضغط: روسيا على إيران وإنكلترا على تركيا، خاصة وقد وصلت حكومة شباب الأتراك إلى سدة الحكم، التي خضعت بسهولة للضغوط الدولية.^{٤٥}

وأخيراً تم التوقيع على اتفاقية الحدود في نوفمبر ١٩١٣، من قبل السفراء فوق العادة والمفوضين: 'السير لويس ماليه' عن إنكلترا، وميرزا محمودخان قاجار 'احتشام السلطنة' عن إيران، وميشيل دوجيير، عن روسيا، والامير سعيد حليم باشا، رئيس الوزراء ووزير خارجية تركيا.

^{٤٣} 'جمور'، مخطوطة لم تُنشر بعد، كتبها علي سعيد سيفير، سكرتير المير عزيز خان، ١٩١٦، ص ٢٨-٣١؛ وحول نظام قورتو، راجع أيضاً: 'أشوبي'، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{٤٤} راجع أيضاً 'أشوبي'، المصدر السابق نفسه، ص ٤٢.

^{٤٥} المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

^{٤٥} 'أشوبي'، المصدر السابق: المعاهدة العراقية - الإيرانية، الأخيرة خيانة وطنية وقومية كبرى، دمشق، منشورات التجمع الوطني العراقي ١٩٧٥، ص ٢١-٢١، (بعد المعاهدة العراقية - الإيرانية).

ومن المهم التأكيد على ان بروتوكول القسطنطينية كان في اغلبه نتيجة اتفاق ثنائي بين انكلترا وتركيا والذي عرف بعد ذلك باسم بيان لندن في ٢٩ يولية ١٩١٣، وحقيقة الامر ان اخر ترسيم للحدود قد تم اعداده في لندن، وضغطت الحكومة البريطانية للحفاظ على مصالحها في ايران، حيث كانت شركة النفط الانجليزية الفارسية المحدودة تمثلها، وهي الشركة التي وقعت اتفاقية مع حكومة فارس حول امتياز استغلال نفط الجنوب. ولذلك مارست الحكومة البريطانية الضغط على الحكومة العثمانية لكي تتخلى لايران عن الاراضي الواقعة شرقي شط العرب.

وتعبر المادة السابعة، والملحق الثالث عشر لبروتوكول القسطنطينية وبوضوح تام عن شرعية مصالح انكلترا في جنوب ايران،^{٤٦} ومع ذلك، فان المحافظتين الكرديتين شهرزور و زهاو قد تم تقسيمهما لأول مرة في لندن، بين تركيا العثمانية وايران. ولهذا نعتقد ان بروتوكول القسطنطينية ١٩١٣، كان اساس اول تقسيم لكرديستان توافق عليه تركيا العثمانية، ايران، وروسيا وانكلترا، ولكن لم يتم تطبيقه.

زيادة على ذلك، فنحن نعتقد ان التدخل الفاعل لانكلترا وروسيا لتقريب وجهات نظر الحكومة التركية والفارسية في سبيل ترسيم حدودهما المشتركة في كردستان، وان اعلانهما نفسيهما ضامنين لبروتوكول القسطنطينية، قد وضع اساس التدخل المباشر في شؤون الاكراد، مما كانت له نتائج خطيرة على حل القضية الكردية بعد ذلك.

(٣) مصالح روسيا واوروبا في كردستان:

كانت الامبراطوريتان الشرقيتان الاسلاميتان، العثمانية والفارسية، القوى الوحيدة التي تتصارع حول احتلال كردستان حتى بدايات القرن التاسع عشر. ولكن منذ تلك الحقبة، توضحت اهتمامات الدول الاوروبية آنذاك (روسيا وانكلترا) بكردستان.^{٤٧} واستطاع نفوذ انكلترا وروسيا ان يخترق حياة كردستان عن طريق الباحثين العلميين والمبشرين والجواسيس وكبار الموظفين العاملين في خدمة شاه ايران والسلطان العثماني. وكذلك عن طريق المدنيين العاملين في الشركات البريطانية والروسية الخاصة، والتجار والدبلوماسيين الذين يعملون في خدمة تلك الدول.

^{٤٦} اشوي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٥-٤٨، ٥٥: المعاهدة العراقية الايرانية، المصدر السابق نفسه، ص ٢١-٢٤.

^{٤٧} راجع كتاب: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٣٦.

وتم انشاء قنصليات لتلك الدول في العديد من المدن الكبرى في كردستان. في ارضروم، المدينة الكردية الكبيرة بالقرب من الحدود الروسية، بالقرب من البحر الاسود، تم افتتاح القنصلية الانجليزية^{٤٨} في ١٨٣٣. وشهدت دياربكر، المدينة الكردية الكبيرة، شهدت انشاء القنصلية الانجليزية في ١٨٣٨، وشهدت قنصلية روسيا في ١٨٧٩^{٤٩} ايضاً. ولكي تؤسس الدولتان روسيا وانكلترا، لنفوذهما في كردستان، تقومان باستغلال عدم الاستقرار السياسي والخلافات بين القادة الاكراد، والانتفاضات والحركات الكردية ضد القسطنطينية وطهران، وكذلك صراع المصالح بين تركيا العثمانية وايران حول قضية ترسيم الحدود المشتركة بينهما، على الخصوص، الى جانب الاستفادة من الاقتصاد الضعيف الشامل في المنطقة.^{٥٠} واكثر من ذلك، استخدمت روسيا وانكلترا وفيما بعد فرنسا، الجماعات المسيحية في كردستان لتقوية حضور نفوذها، لكونها دولاً مسيحية تعمل على حماية المسيحية في الشرق.^{٥١}

وبعد عقد معاهدة 'كارلوفيتس' Karlowitz، في عام ١٦٩٩، وهزيمة الامبراطورية العثمانية في اوربا، اصبحت الامبراطورية العثمانية مصدرراً لاهتمام الدول الاوربية في اوقات الحرب والسلم على السواء. وهكذا تقوى مركز روسيا، وحاول القيصر بطرس الاكبر ان يمد نفوذه نحو الجنوب عبر القوقاز وكردستان وصولاً الى لمياه الدافئة، الاستراتيجية المثالية لروسيا القيصرية.^{٥٢}

وتسبب طموح القيصر في إثارة مراحل من الحروب، اعقبها سلم لمراحل. وعقد معاهدات بين الامبراطوريتين طيلة القرن التاسع عشر^{٥٣} وجاءت معاهدة 'كوتشوك كانايريدجي' Kainaridgi Kuchuk في عام ١٧٧٤، وعقب انتصار روسيا على الامبراطورية العثمانية، عقب تلك الحرب التي اعلنتها القيصرية كاترين، جاءت لتقدم ولأول مرة تبرير تدخل روسيا لصالح الجماعات

^{٤٨} خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٤٢.

^{٤٩} كان الدكتور برانت، اول قنصل بريطاني في دياربكر. وياكيما نسكي، اول قنصل روسي، راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

^{٥٠} راجع: خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.

^{٥١} المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، ص ٣٥.

^{٥٢} راجع: ج. ويليام براي G. William Bray 'الحدود الروسية، من موسكو الى خروتشوف، انديانا، شركة بوبز- ميريل Bobs-Merill، ص ٦٢؛ هاريس كابو Kapur Harish، روسيا لسوفييتية وآسيا (١٩١٧-١٩٢٧)، دراسة للسياسة السوفييتية تجاه تركيا، ايران والفاغانستان، جنيف، يوهل Juhl، ١٩٦٥.

^{٥٣} لنزوفسكي جورج، روسيا وغرب ايران ١٩١٨-١٩٤٨، دراسة في النزاعات الدولية، نيويورك، جامعة كورنيل، المطابع، ١٩٤٩، الصفحات ١٠-١٢.

المسيحية الارثوذكسية في شؤون الامبراطورية العثمانية، تحت حجة حماية الارثوذكس وخاصة الارمن. واصبح ذلك الامر تكتيكاً سياسياً لروسيا من اجل تثبيت تأثيرها في آسيا الصغرى وكردستان وتقوية نفوذها بين الجماعات المسيحية المقيمة هناك.

وقد اصبحت قضية الشرق^{٥٤} التسمية المرادفة لانهاية الامبراطورية العثمانية، قضية مهمة في زمن الحرب كما في مراحل السلم بين الدول الاوربية. وهكذا، ومنذ بدايات القرن التاسع عشر، اصبح الشرق الادنى رهاناً جديداً في التوازن بين الدول الكبرى ولمدة طويلة، وحصراً لصالح القارة الاوربية وكانت روسيا وانكلترا من اوائل الدول المهتمة بتلك القضية.

وقدم مؤتمر فيينا لهما (١٨١٤-١٨١٥)، فرصة سانحة. وكان القيصر الكسندر الاول، صاحب مبادرة الحلف المقدس بين روسيا وبروسيا والنمسا، وهذا ما عمل على تقوية مركزه في اوربا، ومن اجل الاضرار بمصالح السلطان.^{٥٥} وفي المقابل، دافعت انكلترا عن الامبراطورية العثمانية امام المؤتمر، حتى تستطيع اضعاف موقف روسيا من جهة، واكتساب نفوذ دبلوماسي وسياسي متزايد في القسطنطينية من جهة اخرى.

ويعود اهتمام روسيا بكردستان الى بدايات القرن التاسع عشر في ١٨٤٠، مع بدايات الحرب الروسية- التركية، حيث اندفع الجيش الروسي الى جنوب القوقاز، متقدماً نحو مناطق 'تفليس' و'يريفان' شمال كردستان. وكان هدف روسيا جعل الاكراد حلفاء لها؛ واذا لم تتمكن من تحقيق ذلك الهدف، تستخدمهم كحاجز ضد الاتراك. فروسيا تريد اخضاع جميع زعماء الاكراد لسيادتها. بل واكثر من ذلك، لم يتردد الجيش الروسي في احقاد اي تمرد كردي ضدها في الاراضي الجديدة التي استولت عليها.^{٥٦}

ان انتصار روسيا في حرب (١٨٢٦-١٨٢٨)، ضد ايران، سمح لها بالحاق مقاطعة يرفان التي يسكنها اكراد وارمن للسيادة الروسية. وفي تلك المرحلة، اصبح شمال كردستان ميداناً تدور فيه حروب امبريالية بين روسيا وايران، بين روسيا وتركيا، وبين تركيا وايران.

^{٥٤} حول قضية الشرق، راجع: م. س اندرسون، المسألة الشرقية، ١٧٧٤-١٩٢٢، لندن، ماكميلان، ١٩٦٦.

^{٥٥} راجع: تاريخ مؤتمر فيينا في هارولد نيكولسون؛ مؤتمر فيينا، تاريخ تكتل ١٨١٢-١٨٢٢، الترجمة الفرنسية قام بها: س. بالاميني، باريس، مكتبة هاشيت، ١٩٦٥، وكذلك شارل ك. ويبستر، مؤتمر فيينا، لندن، ج. بيل و سون لتد، ١٩٢٤.

^{٥٦} ا. ن. خالفين، الصراع على كردستان، ترجمه من الروسية الى الكردية جلال تقي، موسكو، ١٩٦٧، مطبعة راثرين، السليمانية، ١٩٧١، ص ٥٥.

وزداد اهتمام روسيا بالاكرد عقب تلك الحروب، فهم يكونون جزءاً مهماً من الجيش الايراني والعثماني.^{٥٧} وبهذا السياق، أرسلت روسيا العديد من الباحثين والضباط للحصول على معلومات جيدة عن الاكرد من اجل ربط رؤسائهم بمصالح روسيا في آسيا الصغرى. وهكذا، وبعد الحرب الروسية- التركية (١٨٢٨-١٨٢٩)، امتنعت امارات سوران ويوتانوياهدنيان وهكاري من الاشتراك في النزاع الى جانب الامبراطورية العثمانية ضد روسيا، بل ان بعض الامراء استغلوا الحرب لتقوية نفوذهم، والمساهمة في الانتفاضات الكرديّة، محررين بذلك مقاطعات كردستان من السيادة العثمانية.^{٥٨}

ولم تتردد روسيا في التدخل في حل المشكلة بين طهران والقسطنطينية على حساب تدمير المصالح الكرديّة. وفي واقع الامر، وفي ١٨٤٣، فإن محاولة الامير بدرخان امير بوتان لتأسيس دولة مستقلة في كردستان تصادفت مع نشاط ديبلوماسي كبير من قبل سان بطرسبورغ ولندن، اذ تقدما بوساطتهما ونيّاتهما الطيبة بين طهران والقسطنطينية. وروسيا التي كانت تميل اكثر لصالح ايران اكثر من تركيا العثمانية، قبلت طلباً من الشاه محمد ميرزا، لدى القيصر نيقولا الاول بأن يصبح وسيطاً بين طهران والقسطنطينية لاجل حل خلافتهما بسلام.^{٥٩}

وكان التقارب بين الامبراطورية الفارسية والعثمانية احد الاسباب الاساسية وراء فشل الامير بدرخان في تحرير كردستان، وتأسيس دولة كردية. واكثر من ذلك، وبعد حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦، انتفض الاكرد من جديد بقيادة يزدان شير ضد الامبراطورية العثمانية. ولكن موقف روسيا من تلك الانتفاضة ظلّ غامضاً.^{٦٠}

وفضلاً عن ذلك، ومنذ بداية انتفاضة الشيخ عبيدالله النهري في ١٨٧٨، وقفت روسيا الى جانب ايران ضد الاكرد، وطلب لويانوف رستوفسكي Lobanov Restovsky، سفير روسيا في القسطنطينية؛ من السلطان عدم تأييد الشيخ ضد الشاه. ومن المحتمل ان يكون

^{٥٧} عبدالرحمن قاسم، كردستان واكرد .. دراسة سياسية واقتصادية (الترجمة العربية)، رسالة دكتوراه مترجمة من اللغة التشيكية، بيروت، شركة نشرات لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٧٠، ص ٥١.

^{٥٨} فلشيفسكي، اقتصاد القبائل الكرديّة، مجلة علم الاجناس السوفيتية، ١٩٣٦، العدد ٤-٥، ص ١٥٨؛ وذكرها خالفين، المختارات، ص ٥٧؛ وثيكتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٢.

^{٥٩} وثائق العلاقات الخارجية الروسية، موسكو، ١٨٤٢، العدد ١ الى ١٦، التقرير الثالث عشر، الصفحات ٢-١؛ وذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥-٧٦.

^{٦٠} قاسم، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٩-٥١.

الدبلوماسيون الروس قد نشروا اشاعات في المنطقة، بأن الشيخ يقود حركة دينية مذهبية وهابية في المنطقة،^{٦١} ليُقنع السلطان بعدم تأييد الشيخ رغم احترامه الكبير له. ولتستطيع ايران وحدها ان تواجه حركة الشيخ عبيدالله. ولذلك طلب الشاه المساعدة من روسيا. وكتب زينوفيف Zinoviev، سفير روسيا لدى طهران، يقول لوزير خارجية روسيا: "ان شاه ايران يناشد حكومة روسيا بأرسال جيش الى حدود انريجان الجنوبية، يُطالب الامبراطورية العثمانية باخماد تحركات الاكراد وتقديم النصح لرؤسائهم".^{٦٢} ولم يكن لروسيا موقفٌ معينٌ تجاه الاكراد، وكانت سياستها متابعة مصالحتها في آسيا الصغرى، باستغلال الاكراد ان امكن، في حروبهم ضد الاتراك والفرس على السواء.^{٦٣} وفي اعتقادنا، فإن هدف روسيا السياسي كان احتلال منطقة يرفان، وقارص، واردةهان، وارضروم، واورمية في شمال كردستان لتأمين حدودها الجنوبية في القوقاز^{٦٤} من جهة؛ ومن جهة اخرى ممارسة ضغط عسكري على شرق الامبراطورية العثمانية، في حال نشوب نزاع حول تنظيم الممر البحري في مضائق القسطنطينية.^{٦٥} وفضلاً عن ذلك، واصلت روسيا سياسة رسمية في القسطنطينية كما في طهران. ومنذ عام ١٨٤٠، تدخلت مع انكلترا في حل مشكلة ترسيم الحدود بين تركيا وايران بعد معاهدة لارزروم ١٨٤٧، وبروتوكول طهران ١٩١١، وبروتوكول القسطنطينية ١٩١٣، واخيراً في حل مشكلة ترسيم الحدود ١٩١٤.

وزيادة على ذلك، فقد استخدمت روسيا منذ نهاية القرن الثامن عشر وطيلة القرن التاسع عشر الجماعات المسيحية الارمنية و الاثورية والنسطورية؛ وسيلة للتدخل في الشؤون الكردية.^{٦٦}

^{٦١} راجع: سوبرا، الملحوظة تخصصنا، رقم ٢٥.

^{٦٢} رسالة زينوفيف الى شولزيفسكي في وينية ١٨٨٠، وثائق العلاقات الخارجية الروسية، القسم ٤٠، رقم ١٢٥٨، ص٧٥-٧٦؛ وذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، ص١٨٥.

^{٦٣} هاول ولسون جونيور ناتانيل، الاتحاد السوفيتي والاكرد: دراسة في المشاكل الوطنية للاقليات في السياسة السوفيتية (رسالة دكتوراه)، جامعة فرجينيا، ١٩٦٥، جامعة افلام وثائقية، انك آن ابورا، ميشكان، ص٢٢٩.

^{٦٤} هاول، نفس المصدر، الصفحات: ٢٢٢-٢٢٣؛ وايلم ايكلتن الاب، الجمهورية الكردية في سنة ١٩٤٦، اكسفورد، مطبوعات جامعة اكسفورد، ١٩٦٣، ص٧.

^{٦٥} فريدون اركين، العلاقات التركية- السوفيتية ومشكلة المضائق، انقرة، ١٩٦٨.

^{٦٦} مسعود فاني، الامة الكردية وتطورها الاجتماعي (رسالة دكتوراه)، باريس، مكتبة رودشتاين، ١٩٣٣، ص١٦١؛ قاسملي، المصدر السابق نفسه، ص٥٢.

واخيراً سمح الاتفاق الروسي - البريطاني في الثلاثين من اغسطس ١٩٠٧ لروسيا ببسط نفوذها في شمال ايران، بما فيه انريجان وكردستان الشرقية، ومنحت انكلترا حقّ بسط نفوذها في جنوب ايران؛^{٦٧} وحفظ الاتفاق مصالح روسيا في كردستان، واصبح ذلك الاتفاق فيما بعد اساساً للمفاوضات المستقبلية بين روسيا وانكلترا، لتوزيع مناطق النفوذ في الشرق الاوسط. حيث يظل النفوذ الروسي في كردستان الايرانية عاملاً مهماً جداً. وفيما يتعلق بسياسة انكلترا في كردستان، فقد كانت حيوية طيلة القرن التاسع عشر، ويمكن تلخيص هدفها في نقطتين:

احدهما: استراتيجية بتقوية نفوذها في كردستان لوضع حد للتوسع الروسي نحو الجنوب في آسيا الصغرى وايران، ومن ثمّ تأمين سلامة الطريق البري المار بكردستان وايران وبعد ذلك، الهنّد،

والثانية: اقتصادي وهو استغلال المواد الاولية خاصة النفط وفتح سوق للمنتجات البريطانية. وفي هذا السياق، استقرت شركة الهند الشرقية في بغداد في ١٨٠٦ برئاسة كلوديوس جيمس ريج. وسافر ريج الى كردستان برفقة جنوده الهنود، وانشأ علاقات مع الامراء والاغوات الاكراد.^{٦٨} علماً ان المسؤولين الكبار في شركة الهند الشرقية وخاصة دكتور ماكدونالد كينر Dr. Macdonald Kinner، قد تعاونوا تعاوناً وثيقاً مع القنصلية البريطانية في بغداد من اجل بسط النفوذ البريطاني في كردستان،^{٦٩} واثناء رحلته في الاناضول

^{٦٧} وتقرر المادة الخامسة من الاتفاق الروسي - البريطاني الموقع في ٢١ اغسطس ١٩٠٧، ان: "بريطانيا العظمى تلتزم ان لا تحصل لنفسها، ولا للمواطنين البريطانيين ولا لمواطني دولة اخرى ثالثة، اية امتيازات ذات طبيعة سياسية او تجارية؛ مثل امتيازات لانشاء السكك الحديدية، البنوك، التلغراف، الطرق، وسائل النقل، التأمين، بل وبعده من ذلك، حتى لتأمين خط يبدأ من قصر شيرين، ماراً باصفهان، ويزد، وينتهي في نقطة على الحدود الفارسية عند تقاطع الحدود الروسية - الافغانية". تقارير السكرتارية البريطانية لمؤتمر للمتحالفين، في ١٧ فبراير ١٩٢٠، لندن، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٠٢؛ راجع ايضاً: البروفيسور بافيج، كردستان والقضية الكردية، ترجمت الى العربية بواسطة Bero، بيروت، رابطة كاوه للمثقفين اليساريين الاكراد، الطبعة الاولى، ١٩٨٧، الصفحات ٢٨-٢٩؛ وكذلك راجع: جورج لنزوفسكي، الشرق الاوسط في الشؤون العالمية، نيويورك، مطابع جامعة كورني Cornell، الطبعة الاولى، ١٩٥٢، ص ٢٤؛ هاريس كابور، روسيا السوفيتية وآسيا، دراسة للسياسة السوفيتية تجاه تركيا، ايران، والافغانستان، جنيف، ايوهي UHUEL، ١٩٦٦، ص ٣٦.

^{٦٨} المير باللغة الكردية يعني الامير، والاغا يعني السيد.

^{٦٩} خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٦-٣٧.

وفي كُردستان، قام كينر بدراسات ورسم خريطة لطريق بريطاني جديد يتجه للهند. وبعد عودته الى مدراس في الهند تم تقديم التقرير والخريطة لدراستهما في لندن.^{٧٠} ومع ذلك فان بعثة فرانسيس ر. تشيزني Francis R. Chesny، الضابط البريطاني الذي يعمل في الجيش العثماني وتقريره وخريطته هي التي حازت على اهتمام الملك ويليم الرابع^{٧١} على وجه الخصوص، وتم تقييمها في لندن. وتركز خارطة تشيزني طريق الفرات، على تقليل المسافة في الرحلة بين انكلترا والهند بدلاً من ٤٥ الى ٦٠ يوماً، الى ١٨ الى عشرين يوماً. ومن المهم ذكر الانسجة البريطانية التي كانت تصل في العشرينيات الى ميناء ترابزون Trabizonde عن طريق البحر الاسود وتواصل الطريق البري عبر كُردستان من مدينة لرضوم اتجاهاً نحو الموصل وتبريز. ولهذا اصبحت مدينة لرضوم مركزاً مهماً لتجارة الترانزيت البريطانية ولهذا وجب موظفي القنصلية الانجليزية ان يلعبوا دوراً مهماً.^{٧٢} اما الطريق الذي اقترحه تشيزني، فيصل الى ميناء الاسكندرونة على البحر الابيض المتوسط ومن هناك ينتقل عبر الطريق البري الى مدينة دياربكر الكُردية. وانطلاقاً من دياربكر، يتبع الطريق من نهر دجلة حتى مدينة الموصل؛ ومن الموصل، وعبر نهر دجلة نفسه يصل الى الخليج الفارسي.^{٧٣} وقد غيرت خطة تشيزني مكان كُردستان في سياسة بريطانيا الخارجية.

وفي سبيل تحقيق ذلك المشروع الكبير، افتتحت انكلترا قنصليات في المدن الكبيرة الكُردية، وعملت على تقوية مراكز موظفيها فيها.^{٧٤} ولم يتم تحقيق خطة تشيزني حيث جهود الحرب مع ايران ١٨٣٧، وفي افغانستان ١٨٣٨-١٨٤٢، وفي الصين ١٨٣٩-١٨٤٢:

يكدي زين

^{٧٠} خالفين، المصدر السابق، ص ٣٨؛ وراجع: كينر، المصدر السابق.

^{٧١} وكان الملك وليم الرابع قد قال لتشيزني: "ان حقيقة ايجاد اسواق جديدة وتطوير التجارة عمل مهم جداً من وجهة نظر انتصار انكلترا. انا لا احب الحرب. ولكن اذا عارضوك في ابحاثك فأساعدك في الحال. رحلة للاشارة الى دجلة والفرات، لندن، الجزء الاول، ص ١٧؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.

^{٧٢} خالفين، المصدر السابق، ص ٤٦.

^{٧٣} تشيزني، المختارات؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، ص ٤٩.

^{٧٤} تم تقديم خارطة تشيزني في لندن على انها مشروع وطني كبير، وكانت لجنة مساندة الخطة تتكون من شخصيات بارزة في لندن، الماركيز لِنسون ولورد جودريشوتشارلز جرانتيوجون سيلفين ولورد بالمرستون وجون بيلن مالكوم، الى جانب الصحافة البريطانية؛ التايمز والستاندارد، حيث نشرت اجزاء من هذا المشروع في اعمدتها. راجع: تشيزني، المختارات، الصفحات ١٤٣-١٤٧؛ خالفين، المصدر السابق، ص ٤٧؛ رحلات في كُردستان.

اجتذبت اهتمامات حكومة لندن، وحيث شارك تشيزني بغايلية في تلك الاحداث لكونه ضابطاً قديماً مختصاً بشؤون المنطقة.

ومن جهة اخرى، ارادت انكلترا معرفة شؤون امكانيات ما تمتلك كردستان من مواد اولية، بهدف استغلالها. ولذلك ارسل الحاكم العسكري في بومباي، وبالاتفاق مع القنصل البريطاني في طهران، عميلاً بريطانياً باسم د. فرايزر Dr. Frazer^{٧٥} للبحث عن المواد الاولية، في كردستان بين السنوات ١٨٢١-١٨٢٢، وجاءت لزيارة كردستان بعثات اخرى من هذا النوع، خاصة بعثة د. برانت Dr. Brant^{٧٦} في ١٨٢٨، الذي كان قنصلاً بريطانياً في لرضوم.^{٧٦}

وبالتوازي، بدأت انكلترا في اقامة علاقات مع الاغوات الكرد، ووزعت البنادق والذخيرة في الاكثر اخلاصاً من بينهم، ومن اجل انشاء مجموعات مسلحة قادرة يمكن استخدامها تاييداً لأي تدخل عسكري في المنطقة.^{٧٧} ولم يمنع ذلك تدخل انكلترا ضد مصالح الاكراد.

واستناداً الى الوثائق الروسية الدبلوماسية التي قام خالفين بدراستها، فان ايليس Eyllis ' السفير البريطاني في طهران، قد منع ايران من مساعدة الامير محمد، امير سوران،^{٧٨} في حربه ضد الامبراطورية العثمانية. بل وارسل السفير في ١٨٣٦، السيد 'شيل Sheel' ممثل بريطانيا في تبريز الى 'رشيد باشا' والي بغداد العثماني، وكذلك الى الجيش العثماني، لكي يتركا خلافتهما مع ايران جانباً، ويتعاونان مع الجيش الايراني لاجماد الانتفاضة الكردية.^{٧٩} ومستخدمين تهديئة انتفاضة امير سوران للتقريب بين الشاه والسلطان. ولتذكركم انتفاضة المير محمد امير سوران بعد تقدم الجيش المصري في الاناضول، وهي حرب وقفت منها انكلترا والمانيا مع تركيا ضد مصر، وحيث كانت ايران تتمتع بعلاقات طيبة مع اماره سوران حليفة مصر الوحيدة.

^{٧٥} راجع ج. ب. فرايزر، رحلة فرايزر الى كردستان والعراق، لندن، جزءان، ١٨٦٠؛ خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٣-٤٤.

^{٧٦} خالفين، المصدر السابق، الصفحات ٣٩-٤٠.

^{٧٧} وثائق سياسة حول علاقات روسيا الخارجية، الرقم ١-٩، ١٨٢٧، التقرير الرابع عشر، القسم التاسع، ص ٢٢٩. وكتب ماليسوف التقرير في يونيو ١٨٢٦، وذكره خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٠-٤١.

^{٧٨} لقد ذكر خالفين اسم المير محمد باشا امير رواندوز، بدلاً من اسم المير محمد باشا، امير سوران، والذي نعتبره وذكرناه اعلاه في دراستنا هو اماره سوران ورواندوز، عاصمة اماره سوران.

^{٧٩} للوثائق السياسية لعلاقات روسيا الخارجية، موسكو، ١٨٤٠، رقم ٥٢٨، التقرير ٣٢، ص ١١٢، التقرير كتبه سمونيج Simonich، سفير روسيا في طهران، ذكرها خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٨-٦٩.

وبالتأكيد، ولولا التدخل الذي اعلنته الدول الاوربية لوقف تقدم الجيش المصري، فان ابراهيم باشا كان يخاطر حتى على وجود الامبراطورية العثمانية. ولهذا السبب بالذات، وقعت انكلترا، والنمسا وروسيا وفرنسا على معاهدة لندن في ١٨٤٠ لحماية الامبراطورية العثمانية في مقابل اعترافهم بابراهيم باشا اميراً وريثاً لعرش مصر.^{٨٠} وكانت الانتفاضة الكردية قد اندلعت كذلك في حقبة كانت انكلترا تبحث فيها عن اسواق جديدة لتجارتها في الاناضول وكردستان وبلاد فارس. وكانت الحكومة البريطانية، تعتقد انه بالحفاظ على سلامة الامبراطورية العثمانية، سيكون من السهل استخدام سوق كردستان والتمتع بنفوذ في تلك المنطقة في ظلها يكون اكثر مما في ظل سيادة امير كردي. ومن المهم التأكيد على ان انكلترا لم تكن لها سياسة خارجية محددة تجاه الامبراطورية العثمانية،^{٨١} قبل انتصار الجيش المصري ضد الجيش العثماني في ١٨٣٦-١٩٣٩. ولكن سياستها ضد التوسع المصري والفرنسي و الروسي، الى جانب حفاظها على مساحة اقتصادية و استراتيجية كبيرة في آسيا الصغرى والبحر الابيض المتوسط، هو ما دفعها لتحديد سياسة معينة تجاه الامبراطورية العثمانية.^{٨٢}

وعقب تلك الاحداث، تطورت في سياسة انكلترا نظرية "استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامتها، وخاصة لدى بالمرستون Palmerston و بونسنبى Ponsonby".^{٨٣} وبالتأكيد، لم تكن انكلترا تهتم باستقلال الامبراطورية العثمانية او سلامتها، ما لم تكن قد وفرت لها مجالاً مهماً لتطوير مصالحها في آسيا الصغرى. اما بالنسبة لبالمستون، رئيس وزراء بريطانيا، فكانت تلك النظرية، تعني: "الحفاظ على موقف انكلترا في البحر الابيض المتوسط، وكذلك على مواصلاتها مع الهند، ووضع خطة دفاعية مناسبة ضد مطامع روسيا وفرنسا".^{٨٤} وواصلت جميع حكومات لندن المتعاقبة في الواقع تطبيق تلك النظرية حتى سنة ١٩١٤، تاريخ بداية الحرب العالمية الاولى.^{٨٥}

^{٨٠} لنزوفسكي Lenczowski، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٨١} ايلي قدوري، انكلترا والشرق الاوسط .. انهيار الامبراطورية العثمانية ١٩١٤-١٩٢١، لندن، بوز ان بوز Bows & Bows، ١٩٥٦، الصفحات ٩-١٠.

^{٨٢} المصدر السابق؛ لنزوفسكي، ص ١٧.

^{٨٣} المصدر السابق، ص ١٠.

^{٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٨٥} المصدر السابق؛ وكذلك هارولد تمبرلي، تأسيس سياسة بريطانيا الخارجية من بيت ١٧٩٢ وحتى ساليزبوري ١٩٠٢، لندن، جامعة اكسفورد (مطابع)، ١٩٦٦.

ومن أجل الحفاظ على استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامتها، يجب تطوير الامبراطورية على النمط الاوربي،^{٨٦} كما يقول ستراتفورد كاننج سفير انكلترا في القسطنطينية. ولهذا مارست انكلترا الضغط على الامبراطورية العثمانية طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر للقيام باصلاحات، وتدخلت انكلترا في اصلاح الادارة العثمانية في تهديده الانتفاضات الكردية، وفي قضايا ترسيم الحدود بين الامبراطورية العثمانية وبلاد فارس.

ومن جهة اخرى، كانت الامبراطورية العثمانية في حاجة لمساندة انكلترا من اجل التوازن مع نفوذ روسيا في بلاد البلقان وآسيا الصغرى. ولهذا ايضاً، ساندت انكلترا الامبراطورية العثمانية بعد مؤتمر برلين في يولييه ١٨٧٨، في اتجاه الغاء معاهدة سان ستيفانو. واكثر من ذلك، وعلى هامش المؤتمر، وقع ممثلو بريطانيا وتركيا اتفاقاً يسمح لانكلترا باحتلال قبرص، شريطة ان تساعد انكلترا الامبراطورية العثمانية على الاحتفاظ بسيادتها في آسيا الصغرى، وليتمكن السلطان من ادارة المنطقة كما يحلو له. وتشرح المادة ٦١ من مؤتمر برلين ذلك الاتفاق وبوضوح تام.^{٨٧}

ويقدم ذلك الاتفاق وبشكل ما، ولأول مرة مشروعية حضور نفوذ انكلترا وتقويته في كردستان. ولهذا فان انكلترا بعد إتخاذها موقفاً غير مكترث وغير مبال تجاه انتفاضة الشيخ عبيدالله في ١٨٧٩، في الاراضي الواقعة تحت النفوذ الفارسي، لم تتحمل امتدادها بعد سنتين الى الاراضي الواقعة تحت سلطة الامبراطورية العثمانية.^{٨٨}

أما فيما يتعلق بسياسة المانيا في كردستان قبل الحرب العالمية الاولى، فقد انعكست في مشاركة البعثة العسكرية البروسية بقيادة العقيد هيلموت فون مولتكه، الى جانب الجيش العثماني ضد جيش اماره سوران الكردي وفي الحرب ضد الجيش العثماني ١٨٣٦-١٨٣٩، بقيادة ابراهيم باشا.^{٨٩}

^{٨٦} كان السير ستراتفورد كاننج سفير انكلترا في القسطنطينية من ١٨٢٦ الى ١٨٣٢، ثم في ١٨٤٢؛ المصدر السابق نفسه، ص ١٧٢.

^{٨٧} خالفين، المصدر السابق، ص ١٧٢.

^{٨٨} راجع ايضاً خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٥-١٧٦.

^{٨٩} Moltke Von Helmuth, Das Land und Volk der Kurden, in Vermischte Schriften zur orientalischen Frage, Berlin, 1892.

ومولتكه فون هلموت، رسائل المعارشال دي مولتكه حول الشرق، باريس، ١٨٧٢، ساندوز و فيشباشير؛ نيكيوتين، المختارات، ص ١٩٣؛ انطوان فلوري Fleury Antoine التغلغل الالمانى في الشرق الاوسط ١٩١٩-

وكانت تلك المشاركة اول اتصال بين الالمان والاكراد في رأيتنا. ومع ذلك، وبعد توحيد المانيا، وبعد مؤتمر برلين في ١٨٧٨، بدأ تدخل المستشار 'بسمارك' Bismark في شؤون الامبراطورية العثمانية في البلقان.

وبدا اهتمام المانيا بآسيا الصغرى، مع مشروع سكة حديد بغداد- بان في ١٨٨٥،^{٩٠} ولكن صراع المصالح مع الدول الاوربية الاخرى حول ذلك الموضوع، وعدم وجود رؤوس الاموال الكافية قد أخر الى بدايات القرن العشرين^{٩١} تحقيق ذلك المشروع. وعلى اي حال، فان المفاوضات الاوربية حول مناطق النفوذ والامتيازات المترتبة على ذلك، في سبيل تحقيق ذلك المشروع وحول مشاريع انشاء سكك حديد اخرى في آسيا الصغرى، ادى جميعها الى تقسيم حقيقي لكردستان بين المصالح الاوربية.

ولم تعلن فرنسا، الدولة العالمية، اهتماماً خاصاً بكردستان، سوى تدخلها لدى الحكومة العثمانية لحماية الجماعات المسيحية.^{٩٢} وفي سياستها تجاه الامبراطورية العثمانية، استثمرت فرنسا في مصر في مشروع فرديناند دلسبس Ferdinand de Lessepes (انشاء قناة السويس)،^{٩٣} واعلنت عن اهتمامها بالشرق وخاصة بسوريا.^{٩٤}

وكان اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بكردستان قليلاً قبل الحرب. ولكنه بدأ مع نشاطات المبشرين الذين افتتحوها في كردستان مراكز في مدن وان وارضروم وماردين، بتليس وسرت. واصبح مركز 'وان' ثاني اهم المراكز بعد جامعة روبرت في القسطنطينية.^{٩٥} ومن جهة اخرى، اقام الامريكيون علاقات وثيقة مع النسطوريين والارمن والاثوريين. واستقبلوا في الولايات المتحدة قائد النسطوريين ماريوهان في ١٨٤٣.^{٩٦}

بيكدي زين

١٩٢٩، قضية تركيا وایران و افغانستان (رسالة دكتوراه)، جنيف، ايوهي: ا. ف. سيجتوفليدث A. W. Sijtoffleiden، الصفحات ١٣-١٤.

^{٩٠} فلوري Fleury، المصدر السابق نفسه، ص ١٩.

^{٩١} المصدر السابق، الصفحات ١٩-٢١.

^{٩٢} هنري كومنج هـ. Cumming Henry H.، التنافس الفرنسي البريطاني حول الشرق الادنى بعد الحرب : انهيار النفوذ الفرنسي، لندن، مطابع جامعة اكسفورد، ١٩٢٨، ص ٦.

^{٩٣} جورج لينزوفسكي، الشرق الاوسط والشؤون العالمية، ايتاكا، نيويورك، جامعة كورنيل، الطبعة الاولى، ١٩٥٢، ص ٢١.

^{٩٤} المصدر السابق، وكومنج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦-٧.

^{٩٥} خالفين، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٢-٤٣.

^{٩٦} المصدر السابق، المختارات، ص ٩١.

وبعد اكتشاف نفط كردستان في اواخر القرن التاسع عشر، ازداد اهتمام انكلترا بذلك البلد بشكل واضح،^{٩٧} وكان استغلال نفط ايران بطرق تكتيكية حديثة قد بدأ لبضع سنوات خلت في ايران، قبل القيام باستغلال النفط في اراضي الدولة العثمانية.^{٩٨} ولم يكن يعني الاهتمام بنفط كردستان في الاراضي العثمانية يقصد به حقوق النفط مباشرة، بقدر تعلق الامر بما وضحت المفاوضات والضغوط الدبلوماسية والمضاريات في القسطنطينية ولندن او برلين. ولم يبدأ استغلال نفط كردستان العثمانية الا بعد الحرب. وتنازعت الشركات والبنوك الاوربية والامريكية اقتسام حقوق الامتيازات منذ بداية القرن العشرين.

وقد حصلت سكة حديد الاناضول التابعة لادارة البنك الالمانى، في ١٩٠٣ على امتياز انجاز مشروع خط سكة الحديد، وفي ١٩٠٤ حصلت على ضمان استغلال نفط كردستان في جنوب ميزوبوتاميا لمدة سنة واحدة.

وفي عام ١٩٠٧، وجد الالمان شركتين اخريين تتنافسان معهم وهما: 'شركة شل Shell' و'شركة هولندا الملكية' واندمجتا معاً لتكوّنا شركة واحدة في العام نفسه. واستقرت 'شركة اخوان صمويل' Samuel brothers في القسطنطينية. في حين ان شركة امريكية بقيادة

^{٩٧} تم اكتشاف الكثير من حقول النفط منذ الالف السنين، من قبل السكان المحليين، ولكن طرق استغلاله وتسويقه كانت بدائية. ولكن الرحالة والباحث والضباط الاوربيين، كانوا اول من قدّم لاوربا اول خطط مواقع تلك الحقول.

ومن الضروري مراجعة البحث المهم جداً الذي قدمه العالم الفرنسي جي دوموركان J. De Morgan، وهو بحث اجراه في ايران وكردستان في ١٨٩٢ (البعثة العلمية في بلاد فارس، باريس، الجزء الثاني "دراسات جغرافية، منشورات ارنست لارو Ernest Laroux، ١٨٩٥. وكذلك مراجعة ماقدمه الاوربيون الآخرون من امثال: ا. ف. ستال A. F. Stahl في ١٨٩٣، والعقيد س. ر. مونسل S. R. Maunsell، في ١٨٩٧، والبارون فون اوپنهايم Von Oppenheim في ١٨٩٩؛ مراجعة ماقدموه من خرائط وخطط تفصيلية حول حقول النفط في الشرق الادنى. وكان الامتياز الذي منحه الشاه الى البارون يوليوس دو رويتر Julins de Reuter او امتياز نفطي يحصل عليه اجنبي (جنسية بريطانية) في ١٨٧٢.

^{٩٨} كان اول تنقيب عن النفط من قبل الاوربيين قد تم من جياسورخ منطقة بالقرب من قورقتو في ١٩٠١، وقام به الانكليزي وليم نوكس دارس William Knox d'Arcy. وكانت جياسورخ منطقة في مقاطعة زهاو، وكانت تابعة لايران حتى ١٩١٣. وبعد التوقيع على بروتوكول القسطنطينية في ١٩١٣، تم الحاق جياسورخ بالاراضي العثمانية. جياسورخ، بسبب صعوبة الوصول اليها، ومعارضة القبائل الكردية في ان يستغلها الانكليز راجع ايضاً: لونكرنك ستيفن م. Longrig، النفط في الشرق الاوسط اكتشافه وتطويره، لندن، مطابع جامعة اكسفورد، المنشورة اولاً ١٩٥٤، الصفحات ١٧-١٨.

الادميرال كولبي شيبستر Colby Chester^{٩٩}، تساندها غرفة تجارة نيويورك؛ قد قامت بتكوين مجموعة ضغط على قصر السلطان.^{٩٩}

جاء انقلاب شباب تركيا في يولييه ١٩٠٨ ليغيّر آفاق وأهدافها تلك الشركات. فقد تم استئناف المفاوضات والضغوطات مرّة اخرى ابتداءً من ١٩٠٩. وفي هذه المرّة، قدّمت 'مجموعة دارسي Darcy'، التي كانت قد انشأت شركة النفط الانكليزية - الفارسية، نفسها الى الحكومة العثمانية بشكل قوي. ووعدت حكومة شباب تركيا الجديدة، باصلاحات ليبرالية، وعملت على لزياد نفوذ انكلترا في القسطنطينية على حساب نفوذ المانيا. وفي الحقيقة، ورغم اهمية وجود نفوذ عسكري الماني قوي في الجيش العثماني، بإدارة الجنرال 'ليمان فون ساندرز Liman Von Sanders'، اعرب الامبراطور 'غليوم الثاني'، عن تشاؤمه امام تزايد النفوذ السياسي (للاتفاق الانكليزي، الفرنسي والروسي) في القسطنطينية؛ ليقول: "لم يعد يوجد ما ينقذ تركيا، حيث لم تعد تمثل اي شئ، ويمكنها ان تتمزق بين ايدي ذلك الثلاثي".^{١٠٠}

وفي تلك المرحلة، سمحت مبادرة الحكومة البريطانية بانشاء بنك وطني في تركيا في مدينة القسطنطينية، برؤوس اموال بريطانية. وفي عام ١٩١٠ عقد البنك الوطني التركي اتفاقاً مع البنك الالماني حول استغلال النفط في الامبراطورية العثمانية.

وتبعت تلك الاحداث مفاوضات اخرى، اجراها على وجه الخصوص، 'كولبانكيان Gulbenkian'، وهو مواطن عثماني من اصل ارمني ومدير للبنك الوطني، وأدت تلك المفاوضات الى انشاء شركة النفط التركية ١٩١٢. واخيراً، تم التوفيق بين المصالح الانكلو - المانية داخل شركة النفط التركية، حيث كانت رؤوس الاموال انكليزية والمانية: "وفيما يتعلق بالامتيازات البترولية في المقابل، فان المانيا التي عرضت عليها بريطانيا مساهمة تصل الى ٥٠٪، قد اختارت دوراً متواضعاً، وحددت مساهمتها الى ٢٥٪ فقط بسبب ضعف قدرتها المالية حيث انفقت الجزء الاكبر منها في مشروع بغداد- بان".^{١٠١}

وفي عام ١٩١٣، عادت الشركة الانكليزية الفارسية الى الظهور في القسطنطينية بمساندة من الحكومة البريطانية، وفي اثناء مفاوضات بروتوكول القسطنطينية حول ترسيم الحدود.

^{٩٩} لونكريك، المصدر السابق، الصفحات ٢٧-٢٨.

^{١٠٠} Fischer Fritz, krieg der illusionew. Die deutsche Politicvon ١٩١١ bis ١٩١٤. Dusseldorf, Drosteverlag, ١٩٦٩, P. ٤٤٠, cile`par Fleury, op, cit. P. ٢٣.

^{١٠١} 'فلوري Fleury'، المصدر السابق نفسه، ص٢٢.

وعودة ظهور ذلك المنافس الكبير والذي كان قد قام باستغلال النفط في إيران، تهددت بالخطر مصالح المانيا في شركة النفط التركية.

اما التوفيق بين المصالح لم يتم تحقيقه تماماً إلا بتدخل الحكومتين البريطانية والالمانية. وتم عقد اتفاق بذلك الخصوص في ١٩١٤، يحمل تواقع الشركات وتواقع الحكومتين. واعاد ذلك الاتفاق الحاق الشركة البريطانية - الفارسية في كارتيل شركة النفط التركية، بالحصول على خمسين في المائة من الرأسمال الاصلي، اي ١٦٠٠٠٠ جنية الاسترليني،^{١٢} في حين لم يتوصل الاتفاق الالمانى - الانكليزي حول اقتسام غنائم استغلال نفط الامبراطورية العثمانية؛ الى اي شئ.

وفي واقع الامر، لزداد الصراع بين الدول الاوربية خاصة انكلترا ومانيا، للحصول على نفوذ اكبر، وعلى مصالح اكبر في الامبراطورية العثمانية، وهو صراع اصبح احد الاسباب المهمة لاندلاع الحرب العالمية الاولى في آسيا الصغرى.



بنكهى زين

^{١٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠-٣١.

(٢)

الحرب العالمية الأولى

الاحتلال، والاتفاقيات السرية (١٩١٤-١٩١٨)

(١) احتلال روسيا لكردستان واحتلال انكلترا لميزوبوتاميا:

لقد تسبب اندلاع الحرب في اوروبا بين المانيا مع الامبراطورية النمساوية الهنغارية من جهة، وبين انكلترا وفرنسا وروسيا من جهة اخرى؛ تسبب في صعوبة اوضاع الامبراطورية العثمانية. وبالتأكيد كان قادة شباب تركيا الفتاة القوميون يعملون على تقوية سلطتهم في القسطنطينية كما كانوا يودون استغلال فرصة الحرب لتقوية سلطة الامبراطورية العثمانية مرة اخرى في البلقان وآسيا.^{١٢٣} ولكن المخاطرة يمكن ان تكون خطيرة في حال وجود هزيمة عسكرية. وعشية الحرب، رأى القادة الاتراك انهم امام خيارين: اما ان يكونوا حلفاء لالمانيا والنمسا الذين يعدونهم باستعادة نفوذهم في البلقان وآسيا، او الاتفاق مع (روسيا وانكلترا وفرنسا) الذين وعدوهم بدورهم بسلامة اراضي الامبراطورية العثمانية.^{١٢٤}

ورغم معارضة السلطان للحرب، فان طلعت باشا وزير الداخلية وأحد القادة العثمانيين الثلاث، لم يكن ليثق بوعود الاتفاق.^{١٢٥} وإستناداً الى 'مورجنتاو Morgenthau'، سفير الولايات المتحدة في القسطنطينية، كان 'طلعت باشا' قد صرح، قائلاً: "لقد قدم لنا الحلفاء وعوداً مماثلة اثناء حرب البلقان، وانظروا الى مصير بلادنا في اوروبا".^{١٢٦}

بنكهی ژین

^{١٢٣} بخصوص الاستعدادات للحرب وموقف الحكومة العثمانية، راجع: 'جمال باشا'، ذكريات رجل دولة تركي ١٩١٣-١٩١٩، لندن، نشریات هتسنسون وشركاه Co.Hutchinson، الصفحات ١٠٧-١١٠؛ و'جمال باشا' احدة القادة الثلاث في حكومة شباب تركيا.

^{١٢٤} جمال، المصدر السابق، الصفحات ١٢٢-١٢٥؛ وكذلك 'مئري مورجنتاو'، ذكريات متنوعة، مطبوعة بوثائق لم تنشر بجهاز الدولة وكتب المقدمة جيرار شاليان، باريس، فلانماريون، الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٩٢. وكان مورجنتاو، سفيراً للولايات المتحدة في القسطنطينية اثناء اولى سنوات الحرب العالمية الاولى.

^{١٢٥} استناداً الى مورجنتاو، فان السلطان كان معارضاً للحرب، في حين ظهر يوسف عزالدين الوريث المنتظر، مؤيداً بشدة للتحالف، ولكن 'سعيد حليم' رئيس الوزراء يفضل انكلترا اكثر من المانيا، وكان جمال، العضو الثالث لثلاثي الحكومة، معروفاً بميله للفرنسيين، وكان قد رجع مؤخراً من باريس منبهراً بالاستقبال الذي قوبل به: ان غالبية الحكومة لا تتحمس لالمانيا. المصدر السابق نفسه، ص ٩٥.

^{١٢٦} المصدر السابق نفسه، ص ٩٤.

وبالتأكيد، فإن الحكومة العثمانية لم تثق بالاتفاق مع اوربا لان انكلترا وفرنسا تؤيدان روسيا، وروسيا لاتريد ان تدخل تركيا في الاتفاق. فالعداوة بين روسيا وتركيا ظلت عميقة قوية منذ اكثر من قرن من الزمان. وروسيا كانت تطمع في احتلال القسطنطينية حتى تستطيع السيطرة على المضائق طريق روسيا نحو البحر من جهة، والسيطرة على القسطنطينية مركز الكنيسة الارثوذكسية في الشرق من جهة اخرى، فضلاً عن مطامعها في آسيا الصغرى.^{١٠٧} ويعرف قادة تركيا طموحات روسيا تلك.^{١٠٨} وطالما ان الحلفاء لم يقدموا ضمانات للحكام الاتراك ضد مطامع روسيا،^{١٠٩} فقد قلّت اختيارات تركيا وانحصرت. وهنا، يمكننا ان نُقر بان تركيا قد دخلت الحرب اساساً بسبب روسيا وضدها، اقل مما كان بسبب انكلترا وفرنسا. وبالنسبة لانكلترا، كانت الحرب ضد الامبراطورية العثمانية كما أكد لنزوفسكي: "انها مفارقة وتراجيديا دبلوماسية. وهي تعني نهاية سياستها الطويلة في مساندة تركيا و محيطها المحدد جيداً، والتي حافظت بذلك على السلامة والسيادة العثمانية".^{١١٠}

وتشاء الصدفة، ان تكون روسيا اول دولة تنسحب من الحرب ضد الامبراطورية العثمانية قبل نهاية الحرب. في حين ان انكلترا وفرنسا فقط هما اللتان احتلتا القسطنطينية وقسمتا الامبراطورية العثمانية.

على أي حال، فإن النفوذ الواضح لسفير المانيا لدى الامبراطورية العثمانية، البارون فون فانكنهايم Von Wangenheim Le baron وكذلك تقوية مركزها في الجيش العثماني، مع بعثة ليمان فون ساندرز de Liman Sanders، الى جانب قصف السفينتين التركيتين جوويين و برسلو Breslaw, Goeben، والمنشآت الروسية في البحر الاسود، مما دفع الى دخول تركيا العثمانية الى جانب الالمان في الحرب.^{١١١}

وبخصوص موقف ايران من الحرب، التزم الشاه بحياد علني، رغم انقسام اعضاء الحكومة حول موقف ايران، ورغم احتلال القوات البريطانية خوزستان، جنوب ايران، منذ بداية الحرب؛ ويجب في هذا الصدد، كذلك ذكر احتلال روسيا انريجان في شمال ايران،

^{١٠٧} لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧.

^{١٠٨} جمال، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥.

^{١٠٩} المصدر السابق نفسه.

^{١١٠} لنزوفسكي، المصدر السابق، ص ٦٧.

^{١١١} استناداً الى جمال باشا، قد تم التوقيع على معاهدة التحالف مع المانيا في ٢ اغسطس ١٩١٤، ثاني يوم بعد اندلاع الحرب في اوربا في اغسطس ١٩١٤. راجع: جمال، المصدر السابق، ص ١٠٧.

وكردستان في غرب ايران. وذلك رغم ان رئيس وزراء ايران 'مصطفى الممالك'، قد عقد حلفاً سرياً مع المانيا ١٩١٥.^{١١٢}

اما القوميون والمثقفون الاكراد، عشية الحرب، الذين كانوا يعارضون الامبراطورية العثمانية والامبراطورية الفارسية، قد وجدوا في الحرب فرصة لتحرير الشعب الكردي من السيطرة العثمانية والفارسية. وكان القوميون الاكراد نشطاء جداً منذ بدايات القرن العشرين،^{١١٣} كما هو حال القوميون الاتراك، الارمن والبلغار، والاليان، والعرب والفرس. ولكن، كما هو حال تلك الحركات، كانت الحركة الكردية منقسمة بين استقلاليين واصلاحيين. وكان هؤلاء الاصلاحيون مُعجبين بأفكار التقدم والحدثة في اوربا والتي تؤثر في المثقفين الاتراك والاكرد والارمن خاصة العرب المقيمين في القسطنطينية، والذين ساهموا في تلك الحركات الاصلاحية في تركيا العثمانية. ونرى هنا كيف شارك الاكراد بحماس في تأسيس جماعة الاتحاد والترقي، وفي فعاليتها التالية.^{١١٤} وظل الاصلاحيون الاكراد مشاركين في الحركات الاصلاحية التركية حتى حدوث انقلاب شباب الاتراك ١٩٠٨.

^{١١٢} ليزوفسكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٩-٤٢.

^{١١٣} راجع: نيكيتن، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٤. واستناداً اليه، كانت جريدة كردستان صلة الوصل بين رواد الحركة وحيث تطورت الطموحات نحو التطور القومي. كما كانت اول جريدة كوردية تصدر بلغتين التركية والكردية وبحروف عربية، اسسها مقداد مدخت بدرخان، في ٢٢ يونيو ١٨٩٨. ونشرت الجريدة في اعدادها الاولى الملحة الوطنية الكردية الكبرى 'مم وزين'، الذي دمجها الشاعر احمد خاني في ١٦٩٥. وقد حفز الشاعر الكبير الاكراد للتخلص من السيادة التركية والعربية والفارسية. واستخدم مقداد شعر احمدى خاني لخلق شعور قومي لدى الاكراد. ونشرت الجريدة كذلك بقلم رئيس تحريرها، تاريخ امارة بوتان وقد تمّ اعادة نشر اعداد الجريدة مع مقدمة في خمسين صفحة كتبها محمد امين بوز ارسلان. [قام الدكتور كمال فوناد ولأول مرة في اوائل السبعينات من القرن الماضي باعادة طبع الجريدة الكردية الاولى كردستان - مركز ذين]. راجع:

Kurdistan. Rojnamakurdiyapeshin. ١٨٩٨-١٩٠٢. Uppsala: Sweden, Vol. ١. Wexhanxanadeng. ١٩٩١.

^{١١٤} من بين الاربع شخصيات المؤسسين لتلك الجمعية يوجد كُرديان: د. عبدالله جودت، واسحق سوكوتي. ومن اعضائها شخصيات كردية كما السيد عبدالقادر. راجع: كوجيرا Kutschera، المصدر السابق، ص ١٩؛ وكذلك راجع: صلاح جمور، القضية الكردية بحث في الحكم الذاتي لكُردستان العراق (كتاب لم ينشر بعد)، جنيف، المعهد الجامعي للدراسات المتقدمة، ايود IVED، ١٩٨٤، ص ٢٩.

وتم تأسيس اول منظمة سياسية كردية حديثة (جماعة التقدم والتطور في كردستان- كرد تعاون وترقي جمعيتي)، في عام ١٩٠٨،^{١١٥} وبالتالي تكونت منظمات ثقافية ونوادي سياسية في القسطنطينية وديار بكر والموصل.^{١١٦} في حين ان التيار القومي الكردي، الذي كان يناضل من اجل استقلال كردستان، كان يتمتع بمساندة اسرة بدرخان، واخر امير كردي^{١١٧} في امارة بوتان، وكذلك بتشجيع من الجنرال شريف باشا.^{١١٨} واذا ما كانت الشخصيات الدينية والسياسية الكردية كما الشيخ محمود الحفيد،^{١١٩} والسناطور سيد عبدالقادر ابن الشيخ عبيدالله، كانوا قد اقدموا على تأييد السلطان في بدايات

^{١١٥} مؤسسو ذلك التجمع: امين عالي بدرخان، الجنرال شريف باشا، السناطور سيد عبدالقادر وداماد احمد ذوالكفل. وقد لعب الثلاثة الاوائل دوراً كبيراً في السياسة الكردية اثناء الحرب وبعدها. راجع: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، ص٦٢؛ راجع ايضاً كوجيرا، المصدر السابق، ص١٩. وللأسف لم يعين شيركوه او كوجيرا التاريخ المحدد لتأسيس ذلك التجمع، قبل او بعد انقلاب شباب الاتراك.

^{١١٦} اسس مجموعة من الطلاب والمثقفين الاكراد جمعية الامل الكردي في عام ١٩١٠. وتعتبر تلك الجمعية اول جمعية تتحول الى تنظيم سياسي كردي مركزي، جيد البنية والتأسيس. وتراسها خالد حسن موتكي، عضو البرلمان العثماني. وكانت تصدر نشرة اسبوعية منذ عام ١٩١٣، باللغتين التركية والكردية بعنوان (روذي كورد - يوم الكرد) واعيد تسميتها في ١٩١٤ الى واصبحت (هتاواي كورد- شمس الكرد). وفي ١٩٢١ اسس النائب الكردي لطفي فكري حزب المجدد بعد انفصاله عن الاتحاديين، حيث وجد ان برنامجهم تقضي بعلمانية الامبراطورية العثمانية، وتحويل الحروف العربية الى حروف لاتينية والاعتراف بمشروعية حقوق المرأة. جمور، المصدر السابق، الصفحات ٢٩-٣٠.

^{١١٧} راجع: فاسيل نيكيطن، المختارات، الصفحات ١٩٤-١٩٩؛ وكذلك كريس كوجيرا، الحركة القومية الكردية، باريس، فلمازيون، ١٩٧٩، الصفحات ٢٠-٢٤.

^{١١٨} ولد شريف باشا، ابن سعيد باشا في السلمانية [اسطنبول- مركز زين]، وكان معروفاً في الاوساط الدبلوماسية العثمانية والاجنبية، وكان سفيراً للامبراطورية العثمانية في استكهولم في اواخر عام ١٨٩٠. وكان يقيم في مونتي كارلوا، باريس، اثناء الحرب. وكانت له صلات بمستشاري بلدان الوفاق، ومع الشخصيات السياسية الدولية من اجل دفع القضية الكردية الى امام. وعينته منظمة تطوير وتقدم كردستان، وهو احد مؤسسيها ممثلاً للشعب الكردي في مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩؛ راجع: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨١-٨٢، وكذلك راجع: كريس كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٣-٢٤.

^{١١٩} سوف نتعرض بالتفصيل فيما بعد حول حركة الشيخ محمود.

الحرب ضد الحلفاء، لكنهم غيروا موقفهم مع نهاية الحرب.^{١٢٠} ومن جهة أخرى ومنذ بداية الحرب، كان الجنرال شريف باشا، قريباً من الحلفاء، بل واقترح عقد حلف معهم.^{١٢١} كما لعب 'أوجين يونج'، المستشرق الفرنسي، القريب من القادة العرب، وصديق 'شريف باشا'، لعب دور الوسيط بين الجنرال 'والكي دورسيه'. وفي ١٢ ديسمبر ١٩١٤، زار 'أوجين يونج'، وزارة الخارجية، وقدم للوزير الاقتراح التالي من قبل 'شريف باشا': "يقدم الجنرال مساعدة للمناطق الكردية، ويمكنه توفير الآف من القادرين على حمل السلاح (...). وعقد اتفاقاً مع الأرمن يقضي بانسحاب الأكراد من جميع الأراضي الأرمنية، ويقوم الأرمن بالمثل في كردستان. ولا تريد كردستان احتلال روسيا لها. ولكنها تريد من الحلفاء الحصول على ضمانات حاسمة للاحتفاظ بذاتيها ولغتها ودينها وعاداتها. كما تريد بعد الحرب انشاء المدارس حيث انها تحملت الكثير من الأتراك. وإذا قبل الحلفاء اقتراح الجنرال، يذهب الجنرال الى البصرة حيث ينتظره فرسان الأكراد من جميع مناطق كردستان."^{١٢٢} ولم يتخذ الحلفاء اي قرار بخصوص ذلك العرض. مع ان تحقيق مثل ذلك العرض كان ليغير ربما وبشكل كبير مستقبل البلاد.^{١٢٣}

^{١٢٠} حول موقف الشيخ محمود في الحرب. راجع: محمدا مين زكي. المصدر السابق، ص ٢٠٩؛ وكذلك راجع: رفيق حلمي، المذكرات (الترجمة العربية من قبل جميل بندي روزياني)، بغداد، مطابع المعارف، ١٩٥٧، الصفحات ٥٢-٥٤. وكان رفيق حلمي المستشار الشخصي وسكرتير الشيخ محمود الشخصي وتمتتع مذكراته بأهمية كبيرة تاريخية للتعرف عن قرب بالشيخ محمود.

^{١٢١} ويلسون، المختارات، ص ١٣٠؛ راجع كذلك، كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢-٢٤.

^{١٢٢} راجع: 'يوجين يونج' Eugene Jung، الثورة العربية (من ١٩٠٦ حتى الثورة في ١٩١٦)، الجزء الاول، باريس، مكتبة كولبرت، Colbert، ١٩٢٤، الصفحات ١٠٩-١١٠؛ راجع كذلك: ليون كروتيا نسكي Le'onCrutiansky، قضية الموصل امام عصبة الامم، (رسالة دكتوراه، جامعة باريس، كلية الحقوق)، باريس، المطابع الحديثة، ١٩٢٧، الصفحات ٤٠-٥٠. ويشير وينج، انه منذ محادثاته مع الحكومة الفرنسية: ارسلونا الى السيد جو مدير قسم شؤون آسيا. واستقبلنا في ٢٨ ديسمبر وطلب منا دعوة الجنرال لياتي لرؤيته". وأكثر من ذلك، قدم يونج، اقتراح شريف باشا الى سفارة روسيا وسفارة انكلترا في باريس، ولكن الحلفاء لم يقوموا بأي رد فعل على الاقتراح. واستناداً اليه: "لا يمكن ان يحدث ذلك في اي مكان. الم يدركوا، ام لم يريدوا ان يفهموا. وكانت روسيا تنتظر عدم نزع شن منها وتعتبره ارضاً لها (اي كردستان)، وبذلك اقررت انكلترا ذلك الخطأ. وعادت واقررت نفس الخطأ بعد مرور عام واحد مع عرب ميزوبوتاميا". اما بالنسبة لفرنسا: ماذا لو استمعوا للجنرال؟! لكانت ارمينيا قد تم انقاذها والقوقاز كذلك، وما كان لايران ان يتم احتلالها اما الحلفاء فكان لهم حلفاء جسورون ولهم قيمتهم. والأكراد الذين احبطوا قد انقلبوا عليهم. راجع: يونج، المصدر السابق، ص ١١٠.

^{١٢٣} راجع ايضاً: "كروتيا نسكي Crutiansky". المصدر السابق نفسه، ص ٥٠.

واصبحت كردستان اثناء الحرب، ميداناً للمعارك. واعلن السلطان الجهاد، الحرب المقدسة، ضد الحلفاء. والاكرد، كما غيرهم من شعوب الامبراطورية، كانوا مضطرين الى الالتحاق بالجيش العثماني. واستناداً الى محمدامين زكي، المؤرخ الكردي، الذي كان ضابطاً في الجيش العثماني، عندما قال: ان الاكرد انشأوا الجيش الحادي عشر في الجزيرة، والجيش الثاني عشر في الموصل، الى جانب ١٣٥ فرقة احتياط، كما كان معظم الجنود والضباط من الجيش التاسع في ارضروم، والجيش العاشر في سيواس.^{١٢٤} كما تكونت فرق حرس الحدود التي تكونت ايضاً من رجال القبائل الكردية.^{١٢٥} ومع ذلك، ورغم المساعدة التي يقدمها الاكرد بشكل عام للسلطة العثمانية، وانخرط مئات الآف من الاكرد في الجيش العثماني، استغللت حكومة شياب تركيا الحرب لتهجير اكثر من سبعمائة الف كردي من مناطق ارضروم، وان، تفليس، موش، وعلى وجه الخصوص نحو الاناضول الاوسط.^{١٢٦} وتوفي اكثر من مئات آلاف جوعاً وبردًا، ومرضاً اثناء الطريق. واستأنفت الحكومة العثمانية ١٩١٧ عملية التهجير، متوجهة خاصة نحو المقاطعات الكردية، تفليس، موش،

^{١٢٤} محمدامين زكي، المختارات، ص ٢٠٨. ولمعرفة اكثر لدور الاكرد في الجيش العثماني، راجع ايضاً: مذكرات قنري جميل باشا، سياسي كردي، كان ضابطاً بدوره اثناء الحرب، (زنار سلوبي، في كتابه من اجل كردستان، ترجمه من الكردية الى العربية، بيروت، دار الكاتب، رابطة كاوه للثقافة الكردية ١٩٧٨، الصفحات ٤٤-٥٠. [زنار سلوبي، الاسم المستعار لقنري جميل باشا]

^{١٢٥} محمدامين زكي، المصدر السابق، ص ٢٠٨.

^{١٢٦} بلج شيركو، المصدر السابق، المختارات، الصفحات ٧٢-٧٦. بلج شيركو، هو جلادت بدرخان، يذكر في كتابه ان جريدة سرويستي التركية، العدد ٤٨١، من ٣٠ ابريل، كانت قد ذكرت اسماء الاسر الكردية المهجرة، وعددهم وولاياتهم. سلوبي، المختارات، الصفحات ٤٧-٤٨. زكي، المختارات، ص ٢٦١، ويذكر المؤرخ امين زكي اسم ادارة الهجرة التركية كما مصدر لمعلوماته ويذكر ان العدد الكامل سبعمائة الف كردي تم تهجيرهم من كردستان الى الاناضول، وكذلك نيكيطن، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦.

ودياريكر،^{١٢٧} وبالإضافة الى الثمن الذي كلفتهم آياه المشاركة في الحرب، ثم مالاقوه من عمليات التهجير، كان يجب عليهم دفع ضرائب باهظة ومشاركة قسرية في الحرب.^{١٢٨} لقد قاوم الاكراد الجيش الروسي، رغم ان الروس كانوا ضد الدولة العثمانية، ولم يستقبلوهم كمحررين للارض. بل في واقع الامر، قاوم الشيخ محمود الحفيد، رئيس كردستان الجنوبي الجيش الروسي حتى يمنعه من دخول مقاطعة شهرزور واحتلال مدينة السليمانية.^{١٢٩} علي أي حال، لم تتمتع مقاومة الشيخ محمود الحفيد للجيش الروسي، لم يمنع سيد طه، احد قادة اكراد ايران، في ان يتحالف مع روسيا ضد الدولة العثمانية. واستناداً الى ما أورده نيكتين نائب قنصل روسيا في مدينة اورمية الكردية عندما قال: "مع اواخر ١٩١٧، تسلمت رسالة وانا في مكنتي القنصلي في اورمية من 'جمعية استخلاص كردستان' (تحرير كردستان)، من السيد طه، يطلب مني ترتيب لقاء مع العسكريين الروس من اجل الاتفاق على القيام بعمل مشترك ضد الاتراك مُستهدفاً تحرير كردستان".^{١٣٠}

وقد اتخذ كامران بدرخان، الذي كان في تفليس، اتخذ عدة خطوات من اجل الحصول على تأييد روسيا للقضية الكردية لدى الدوق الكبير نيقولا، نائب ملك القوقاز وقائد عام الجيش في الجبهة.^{١٣١}

وبعد هزيمة الجيش العثماني على جبهة القوقاز، في 'لاجين Laigan' في اغسطس ١٩١٦، اجتاح الجيش الروسي كردستان القوقاز وصولاً الى مدينة خانقين الكردية في جنوب كردستان،^{١٣٢} وظلت المدن الكردية: بايزيد، الشكردي، وان، اورمية، راوندوز، وخانقين،

^{١٢٧} استناداً الى المؤرخ محمدامين زكي، الذي كان ضابطاً كبيراً في الجيش العثماني في الموصل، فقد تم تهجير سكان تلك المقاطعات الى الموصل، ادنة، وحلب، اثناء شهور الشتاء البارد. ومات معظمهم بسبب البرد القارس، والجوع، والمرض اثناء الطريق، ولم يبق الا القليل منهم. ويمكن القول انه لم يبق طفل واحد. ووصلت بهم احوالهم السيئة ان اكلوا لحم الموتى اثناء الطريق. واخيراً، فان الماسي والمعانة التي عاشها الارمن في اولى سنى الحرب، هي نفس الماسي التي عانى منها هؤلاء الاكراد المساكين بعد سنة او اثنتين من ذلك التاريخ. راجع: محمدامين زكي، المصدر السابق، الصفحات ٢٦١-٢٦٢.

^{١٢٨} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

^{١٢٩} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{١٣٠} راجع: نيكتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٥.

^{١٣١} المصدر السابق.

^{١٣٢} كان موقف الجيش الروسي بعد مدينة خانقين نحو جنوب العراق، كان سببه وجود الجيش البريطاني جنوب العراق. وواقع الامر، هو ان دول الاتفاق قد نظمت الانتشار في ميزوبوتاميا، بهذا الخصوص، يشير 'السير ارنولد ولسن'، الى انه رغم طلب 'السير برسي كوكس'، فقد رفض 'الجنرال مود' Maude الاهتمام

وظلت جميع مناطقها تترجح تحت الاحتلال الروسي، حتى انسحاب الجيش الروسي بعد ثورة البلشفيك في اكتوبر ١٩١٧. ^{١٣٣} وكان الجيش الروسي يتكون من فرقتين ارمنية في اقلية ويعرفون كردستان جيداً. واقترب هؤلاء الارمن مذابيح ضد سكان بايزيد ووان، وراوندوز. ^{١٣٤} وليكن السبب كما يُقال من اجل الانتقام من مشاركة الاكراد في المذابيح التي تعرض لها ارمن تركيا من قبل حكومة تركيا الفتاة. ^{١٣٥} ويُقدر المؤرخ امين زكي، العدد الشامل للاكراد الذين تم اغتيالهم اثناء الحرب يتجاوز نصف مليون. ^{١٣٦}

وبالتأكيد، فقد ايد الارمن هزيمة الامبراطورية العثمانية وانتصار روسيا، الدولة المسيحية الحامية التقليدية للارمن. وبهذا الخصوص: "اعلن رئيس الكنيسة الارثوذكسية الارمنية المقيمة في اشميادزين، بارمينيا الروسية، اعلان بان القيصر هو حامي حمى جميع الارمن". ^{١٣٧} وكان خطأ الارمن الاكبر في جمعهم الاكراد بالارمن. ^{١٣٨} وقد عملت الاوساط الاوربية في دعايتها على ربط الاكراد بالاتراك في المذابيح التي الحقها الجيش التركي بالارمن في ١٩١٥. واثرت تلك الدعايات بشكل سلبي على موقف المستشاريات الاوربية تجاه الاكراد.

بتقدم الجيش البريطاني في اتجاه خانقين في الاعوام ١٩١٧. وترك المنطقة تحت رحمة كتيبة من الجيش الروسي بامرة الجنرال 'باراتوف Baratoff'، بحجة الاخلاص. مطابع جامعة اوكسفورد، ١٩٢٦، ص ٨١. وكان ولسن نائباً للحاكم المدني في ميزوبوتاميا، اثناء الحرب.

^{١٣٣} محمد امين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦١؛ وكذلك رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤؛ راجع كذلك هاول Howell، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٦.

^{١٣٤} محمد امين زكي، المصدر السابق، ص ٢٦١. راجع كذلك الميجر كينيث ماسون Kenneth Mason، كردستان الوسطى، المجلة الجغرافية، ١٩١٩؛ راجع كذلك: ا. م. هاملتون، طريق في كردستان، الصفحات ٢١٢-٢١٣. واستناداً الى مايقول ماسون فقد تم اغتيال خمسة الاف كردي من مختلف الاعمار رجالاً ونساءً، في راوندوز، كما ان الجيش الروسي نهب ممتلكات الاكراد اثناء انسحابه، المصدر السابق؛ راجع كذلك: ولسون، المصدر السابق، الصفحات ٨١-٨٢.

^{١٣٥} اقترب الجيش الروسي فطانح ونهب وسلب ضد السكان الاكراد في خانقين ومناطقها. ولهذا شنت بعض القبائل هجوماً على الجيش الروسي، راجع: لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٨١-٨٢.

^{١٣٦} محمد امين زكي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٤.

^{١٣٧} ظهر ذلك للعيان في ارايات الناطقة باسم الكنيسة الارمنية، والتي كان واجبها المقدس مباشرة لجميع الارمن بتقديم المساعدة الشخصية والمادية للجيش الروسية. راجع: انزوفسكي، المصدر السابق، ص ٤٨.

^{١٣٨} حول الموقف العام للاكراد تجاه الاتراك، اشار السير ارنولد ولسون الحاكم المدني البريطاني في ميزوبوتاميا، اتهم اي الاكراد وبدون استثناء كانوا قلقين من التخلي عن ولائهم لتركيا. راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

ورغم ان الاكراد كما الاتراك يؤمنون بدين واحد (الاسلام)، الا انهم ساندوا هزيمة الامبراطورية العثمانية.^{١٣٩}

وكانت كردستان في مركز الاحتلال الروسي العسكري، عندما افتتحوا خطاً عسكرياً طويلاً في القوقاز يمتد من خانقين على بعد ١٨٠ كم من بغداد، وخطاً عسكرياً آخر حتى كرمشاه وهمدان في نهايات ١٩١٦، وبدايات ١٩١٧. وبالتأكيد، انتشر التمدد الروسي في مساحات شاسعة، واوسع بكثير من مناطق النفوذ التي وعد بها في الاراضي الكردستانية اعتماداً على الاتفاق الانكليزي - الروسي في ١٩٠٧.^{١٤٠} او اتفاق القسطنطينية ١٩١٥، وكذلك اتفاق سايكس بيكول لعام ١٩١٦.^{١٤١} ودون اي شك، لم يكن الروس يظنون مطلقاً انهم سيفقدون ذلك البلد بعد سنة من ذلك التاريخ. مع ان روسيا في الواقع كانت قد اعلنت انها لن تنسحب من الاراضي التي استولت عليها اثناء الحرب.^{١٤٢} ويعني ذلك، انه لو كانت روسيا قد ظلت تحت سلطة القيصر، لثم الحاق القسم الاكبر من كردستان بالامبراطورية الروسية فقط، وبعد قرار الحكومة البلشفية التي جاءت نتيجة الثورة البلشفية ١٩١٧، انسحب الجيش الروسي في ديسمبر ١٩١٨، من كردستان وحتى الحدود التي اقرتها معاهدة بريست - ليتوفسك في مارس ١٩١٨، بين المانيا وروسيا البلشفية.

اما بالنسبة للامان، تسببت الحرب بدورها في احضار الالمان الى كردستان. وكانت المانيا تحتفظ بخطة استراتيجية شاملة للمنطقة، ورادت ان تحتل مكان انكلترا في جميع بلدان الشرق

^{١٣٩} راجع: مذكرة السير ا. هرتزل A. Hirtzel، المسؤول البريطاني في مكتب الهند، في مارس ١٩١٥، حول تهجير الاكراد، والمنشورة في اوراق 'اسكينز' Asquith papers من يناير الى مارس ١٩١٥، والتي يذكرها نيفاكيفي Nevakivi، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠.

^{١٤٠} لقد ترك الاتفاق الانكليزي - الروسي للعام ١٩٠٧، حول تقسيم مناطق النفوذ في ايران، قد ترك القسم الاكبر من كردستان الايراني في المنطقة المحايدة بين منطقة نفوذ روسية في الشمال واخرى بريطانية في جنوب ايران. راجع: لينزوفسكي، المختارات، الصفحات ٣٤-٣٥. ومن المهم الذكر انه اثناء الحرب العالمية الثانية بعد الغزو الايراني، ظل القسم الاكبر من كردستان الايرانية في المنطقة المحايدة بين النفوذ الروسي شمالاً والنفوذ البريطاني جنوب ايران.

^{١٤١} راجع: اتفاق القسطنطينية في ١٩١٥، واتفاق سايكس بيكول ١٩١٦ فيمايلي.

^{١٤٢} ذكر السير 'اي كراي' E. Grey وزير الخارجية البريطاني بأنه في الوقت الحالي على اي حال، توغل الروس في آسيا الصغرى وعلنوا انه لايتوقع احد من دفعهم للانسحاب مع نهاية الحرب من الاراضي التي كان قد تم الاستيلاء عليها اثناء الحرب. راجع: كراي، الكونت فالودون، خمس وعشرون عاماً ١٨٩٢-١٩١٦، لندن، راجع: هودر Hodder وكذلك ستوجتون Stoughton، الجزء الثاني، ١٩٦٢، الصفحات ٢٣٠-٢٣١.

الادنى وحتى الهند.^{١٤٣} ولهذا، ومنذ بداية الحرب، استخدمت المانيا عملاءها وضباطها في الجيش العثماني، وممثليها الدبلوماسيين للبقاء على نفوذها في كردستان. اما مهمة الجنرال كلاين في كرمشاه وايلام، والهادفة لتسليح وتنظيم القبائل الكردية ضد الجيش البريطاني^{١٤٤} والتي منعت امتداد الجيش البريطاني في تلك المناطق وقطعت امدادات نفط شركة دارسي التي كان البريطانيون يستغلونها. واكثر من ذلك، فان الدعاية الالمانية قد اثرت على الاكراد ودفعتهم للاصطفاف بجانب تركيا ضد الروس والبريطانيين. وقد استخدم المشير فون درجولتز Von der Goetz قائد الجيش العثماني في ميزوبوتاميا القبائل الكردية ضد الجيش البريطاني.

وعندما نزل الجيش البريطاني في الفاو في ١٩١٤ لمساندة افراد القوة البريطانية في عبادان والبصرة، لم يتسلم الامر بالتقدم شمالاً نحو كردستان.^{١٤٥} وفي الواقع كان الجيش خاضعاً لوامر المسؤولين البريطانيين من لندن. ولكن، وحتى حدوث الاتفاق في القسطنطينية في مارس ١٩١٥، لم تحدد الحكومة البريطانية تماماً هدفها السياسي في احتلال ميزوبوتاميا، او على الاقل كردستان الجنوبية^{١٤٦} (ولاية الموصل).

وبعد اتفاقية سايكس- بيكو حددت بريطانيا هدفها بالمطالبة بميناء البصرة على الخليج الفارسي وميزوبوتاميا حتى بغداد، وميناء حيفا لربط البحر المتوسط بالخليج.^{١٤٧} واكثر من ذلك، فان الامر الذي وجهه الى الجنرال مارشال رئيس الاركان الامبراطوري

^{١٤٣} راجع ايضاً: لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٨-٢٩.

^{١٤٤} كان الجنرال فون درجولتز Von der Goltz يعرف جيداً القوات الكردية طالما انه كان في ١٨٨١، المسؤول عن المهمة العسكرية الالمانية لاعادة تنظيم الجيش العثماني، ووفقاً لخطة اعادة تنظيم الجيش العثماني، تم انشاء قوات الخيالة الكردية غير النظامية ضمن القوات غير النظامية "القوات الحميدية".

^{١٤٥} كتب السير ف. روبرتسون، في الديلي اكسبريس الصادرة في ٢٢ فبراير ١٩٢٣، انه قد تم ارسال القوات العسكرية الى ميزوبوتاميا في ١٩١٤، للحفاظ على المصالح النفطية. ولكن السياسة تسمح بتخفي الاستراتيجية ويجب ان تندفع القوات الى امام حتى تصل الى الموصل. وذكر شمبلي ذلك، المصدر السابق نفسه، ص١٧٨، الملحوظة رقم ١.

^{١٤٦} تحلل هاتين الاتفاقيتين بالتفصيل مع تداعياتهما الدبلوماسية والسياسية في الجزء الثاني والثالث من هذا الفصل فيما بعد.

^{١٤٧} كردستان الجنوبية، هي كردستان العراقية الآن، وليست ولاية الموصل. المترجمة [استعملت السلطات البريطانية في بداية احتلالها للمنطقة، اسم كردستان الجنوبية كمصطلح سياسي - جغرافي للتعبير عن ولاية الموصل. مركز ذين]

^{١٤٧} ان تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، وهي لجنة بنسن، في يونيو ١٩١٥، قد الحق كردستان الجنوبية، بمنطقة نفوذ بريطانيا. راجع ذلك فيما بعد اثناء هذا الفصل.

البريطاني في ميزوبوتاميا، قد حدد مهمته للبقاء على النفوذ البريطاني في بغداد، ومن أجل حماية حقول النفط حول بحيرة قارون، في الخليج الفارسي، مع الاستماتة في منع الاعداء من الوصول الى الخليج.^{١٤٨} وفي الحقيقة، ان الرواية الرسمية الخاصة بانكلترا، لاتدل على اهتمام واضح بالحملة العسكرية في ميزوبوتاميا.^{١٤٩}

علي اي حال، فعندما تقدم الجيش البريطاني نحو الكوت، مُنطلقاً من البصرة، شاركت القبائل الكردية بقيادة الشيخ محمود الحفيد، بجانب القوات العثمانية في المعركة ضد البريطانيين.^{١٥٠} ولم تتلق القوات البريطانية حتى سنة ١٩١٧، اية أوامر بالتقدم من بغداد نحو كوردستان.

وفي سنة ١٩١٨، تغلغل الجيش البريطاني داخل الاراضي الكردية لأول مرة. ومن أجل تأمين خط المواصلات مع ايران عبر خط خانقين- كرمندشاه، سيطرت القوات البريطانية على مقاطعة

^{١٤٨} راجع ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

تمبرلي، في مقدمة الفصل الاول من كتابه الفقرة التالية: "أجبرنا دخول تركيا الحرب على الهجوم على الامبراطورية العثمانية عبر رعاياها العرب (...). وفي جميع تلك الحملات وخاصة القائمة تليها محاولات لانشاء البديل. وباقتراض السلام الانبي، ومن وجهة نظر الحرب، والحملة في ميزوبوتاميا، لم يوجد اي سبب للتوقف. بل كانت جميع الاسباب تدفع للاستمرار في التقدم، ما بين النزول في الفاو وانشاء ادارة لمجمل الاراضي المحتلة. واذا كان الهدف فقط هو حماية النفط؛ فمعاً لاشك فيه، ان الدفاع عن عبادان وعن انبوب النفط، كان سيكلفنا اقل بكثير مما يكلفه حالياً استخدام السلاح والوفاء في نفس الوقت بالتزاماتنا المدنية مع الولايات الثلاث: بغداد، البصرة والموصل؛ مع الاخذ بالاعتبار وجود كميات كبيرة من النفط في الموصل والبصرة. ولكن التقدم نحوها يعود ظاهرياً لرغبة سياسية للانتقام لحصار الكوت واستعادة كرامتنا". راجع: تمبرلي، ه. و. ف: تاريخ مؤتمر السلام في باريس، لندن، مطابع جامعة اكسفورد، ١٩٢٤، الجزء السادس، ص ١٧٨.

^{١٤٩} عندما بدأت الحرب، كانت عيون الحكومة في لندن تتوجه نحو الجبهة الغربية حيث المصادر ذات القيمة قد تم استغلالها، وحيث من المؤمل ان تأتي بنتائج حاسمة. وكانت هناك بعض الافكار وسلطة وسلاح يجب توفيرها لاستخدامها ضد العثمانيين، عندما يلتحق كل ذلك بامكانيات الدول الكبرى في ١٩١٤. وتم ارسال بعثة صغيرة من الهند الى الخليج الفارسي لكي تمثل اساساً يؤكد وجود سلطة بريطانية في الخليج، من اجل تقديم المساعدة لمختلف شيوخ القبائل تحت حمايتها وطماننتهم. وان امكن، الحفاظ على المؤسسات النفطية في عبادان، والعمل على الاتق في ايدي العدو. راجع: 'موبرلي Moberly'، تاريخ الحرب الرسمي والحملة في ميزوبوتاميا، الجزء الاول، ١٩٢٣، الفصل الخامس؛ وقد ذكر ذلك قدوري، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٩-٣٠.

^{١٥٠} حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣-٥٤.

خانقين الحدودية.^{١٥١} وكان العملاء البريطانيون قبل ذلك، وخاصة العميل 'الميجر سون Soane'، كانوا أعدوا الأرض حتى لاتقف القبائل الكردية في معارضة للقوات البريطانية.^{١٥٢}

وفي مايو ١٩١٨، اصدر السير 'وليام روبرتسون' رئيس اركان الجيش الامبراطوري البريطاني الى القوات البريطانية في ميزوبوتاميا أمراً بالتقدم الفوري مباشرة شمالاً نحو مدينة كركوك، والسليمانية، وذلك للتقليل من الضغوط التي يمارسها الجيش التركي، بقيادة انور ياشا على انريجان وفي تركستان، التي تهدف الى اثاره الجماهير المسلمة التركية ضد البريطانيين.^{١٥٣} ولكن الجيش البريطاني الذي دخل كركوك في ٧ مايو، لم يستطع التقدم نحو السليمانية، او يبقى طويلاً في كركوك.^{١٥٤}

وعندما وصل الجيش البريطاني الى كركوك، بدّل الشيخ محمود الحفيد موقفه تجاه البريطانيين، واقترح على السير لرنولد ولسن، نائب الحاكم المدني العام البريطاني خطة لادارة كردستان الجنوبية، بالضد من الحلف الذي كان قد عقده مع انكلترا.^{١٥٥} وتقبل ولسون اقتراح الشيخ محمود،^{١٥٦} ولكن الانسحاب السريع للجيش البريطاني في ٢٤ مايو ١٩١٨، تحت ضغط الجيش التركي، تسبب في تأخير عقد اول مفاوضات بين الشيخ والمسؤولين البريطانيين. وكانت هزيمة الجيش البريطاني كارثة وكانت نتيجة حسابات خاطئة من وزارة الحرب في لندن.^{١٥٧} وغيّر انسحاب الجيش البريطاني وبشكل رئيسي، صورة انكلترا المنتصرة في عيون الاكراد. وفي واقع الامر، استعادت القوات التركية السيطرة على كركوك والسليمانية، ثم قاموا بدس السم للشيخ محمود.^{١٥٨} وأخيراً، استقر الجيش البريطاني في محيط كردستان. كما تم احتلال مدينة كركوك قبل اقتراب الحرب من نهاياتها. وتم كذلك احتلال مدينة الموصل من قبل القوات البريطانية، بعد التوقيع على معاهدة الاستسلام مع تركيا في ٣١ اكتوبر ١٩١٨.

^{١٥١} ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣، ٨١، ٨٢، ٢٧٢.

^{١٥٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٢-٨٤.

^{١٥٣} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨-٩.

^{١٥٤} المصدر السابق نفسه.

^{١٥٥} حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٥-٥٦؛ وكذلك ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{١٥٦} ولسن، نفس المصدر، الصفحات ١٢٧-١٢٨.

^{١٥٧} المصدر السابق نفسه.

^{١٥٨} حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٦.

(٢) اتفاقية القسطنطينية، مارس ١٩١٥:

بالنسبة لروسيا، كانت الحرب افضل طريقة لتحقيق اطماعها التاريخية في القسطنطينية وآسيا الصغرى. وكانت روسيا قد ارادت تحقيق تلك الاهداف في المنطقة بعد حرب محمد علي باشا حاكم مصر ضد السلطان في ١٨٣٦-١٨٣٩. ولكن انكلترا نجحت في منع تقسيم كهذا للامبراطورية العثمانية التي اطلق عليها بطرس الاكبر قيصر روسيا اسم الرجل المريض.

وبخصوص انكلترا، فقد كانت الحرب تعني نهاية لنظريتها استقلال وسلامة الاراضي العثمانية، والتي اطلقتها بعد الحرب المصرية- العثمانية. وبالتأكيد، وخلال تلك الحقبة الطويلة، برز رجال مرموقون مثل بعض الساسة البريطانيين من امثال: اللورد سالزبوري Lord Salisbury وزير الخارجية، والذي اقترح حال تسلمه منصبه في ١٨٧٨، تقسيم الامبراطورية العثمانية بين انكلترا وروسيا، بدلاً من بنائها من جديد كما تنادى به نظرية بالمرستون- ستراتفورد.^{١٥٩} وفي عام ١٨٩٨ اقترح سالزبوري على روسيا تقسيم الامبراطورية العثمانية و اشار الى: "ان حصّة تركيا تمتد على طول البحر الاسود، وتهتم روسيا بوادي الفرات حتى بغداد اكثر مما تهتم انكلترا بذلك، في حين تهتم انكلترا بافريقيا العثمانية ووادي الفرات امتداداً من بغداد وحتى مصبه، وبلاد العرب: اكثر مما تهتم روسيا بذلك".^{١٦٠}

وعندما اراد سالزبوري ان يبين خطة الاشراف المالي على اموال الامبراطورية العثمانية، كتب الى المستشار الاداري يطالبه اخراج جنوب سوريا من الخطة لارضاء فرنسا.^{١٦١} واذا ما تم الاعتراف بان ولايات البصرة وبغداد والخليج الفارسي مناطق نفوذ بريطاني،^{١٦٢} وسوريا كما منطقة نفوذ فرنسي،^{١٦٣} ستبقى كردستان منقسمة بين مناطق نفوذ فرنسي،

^{١٥٩} قدوري، المختارات، الصفحات ٢٠-٢١؛ راجع كذلك ليدي كندولين Cecel lady Gwendolen، حياة روبرت ماركيز وسالزبوري، لندن، الجزء الثاني، ١٩٢١، ص ٧٩.

^{١٦٠} الوثائق البريطانية حول اسباب الحرب، نشرتها ج. ب. جوش و ه. ف. و. سمبلي، لندن، ١٩٢٦-١٩٢٨، الجزء الاول، ص ٨؛ قدوري، المصدر السابق، ص ٢٢.

^{١٦١} قدوري، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٣١٠.

^{١٦٢} رسالة لسير ادوارد جراي، وزير الخارجية، الى السير جيرار لوثر، السفير البريطاني في القسطنطينية، في ٢٠ ابريل ١٩١٠. وزارة الخارجية ٩٩١/٣٧١. رسالة رقم ١٠٧ وحول مجمل مصالح انكلترا في الخليج، تقرير واجراءات، اللجنة الفرعية التابعة للجنة الدفاع الامبراطوري حول الخليج الفارسي، نشرة وزارة الخارجية، رقم ٧٦، لندن ١٩١٩.

^{١٦٣} القنصلية العامة لفرنسا في سورية: تقرير تجاري ١٩١٤، وفي ٢ نوفمبر ١٩١٤. ذكرها نيفاليفي جوكا، بريطانيا، فرنسا والشرق الاوسط العربي (١٩١٤-١٩٢٠). لندن، جامعة لندن، ١٩٦٩، ص ٣؛ راجع ايضاً

وبين مناطق نفوذ روسيا في الشمال ومنطقة كبيرة في المنطقة الوسطى، وفي الجنوب، دون ان يثير ذلك اي اهتمام ظاهر من قبل الدول الاوربية. وفي واقع الامر، ومنذ الوفاق الودي بين انكلترا وفرنسا في ١٩٠٤، كانت لندن تُراعي مصالح فرنسا في تركيا ضد مصالح المانيا. وبالنسبة لانكلترا، فان فرنسا تعتبر حليفة اكثر منها دولة مُنافسة، ولانه على العكس من المانيا، كانت تعترف بالنفوذ البريطاني في الامبراطورية العثمانية.

وقد تم بذل محاولات عديدة للتوفيق بين المصالح الانكليزية ومصالح المانيا في الامبراطورية العثمانية. وفي ١٩ مارس ١٩١٤، تم توقيع اتفاق نفطي بين وزارتي الخارجية البريطانية والالمانية لتقسيم المصالح بينهما، حيث تمتلك انكلترا ٧٥٪ من شركة نفط تركيا، وتمتلك المانيا ٢٥٪. كما تتضمن الاتفاقية اعترافاً مُتبادلاً لكل طرف مغني^{١٦٤}. كما تتضمن الاتفاقية اعترافاً بان اراضي شمال شرق كردستان منطقة نفوذ المانية.^{١٦٥}

وهناك خطة اخرى ظهرت حول تقسيم النفوذ بين الدول الاوربية، وارسلها السفير البريطاني في القسطنطينية السير جيرار لوثر في ١٩١٣، الى السير ادوارد جراي، وزير الخارجية حول تعيين المفتشين العامين الاوربيين في المقاطعات العثمانية. وأشار السفير الى ان اقرانه الاوربيين في القسطنطينية اتفقوا كمايلي على تعيين المفتشين: "المسؤولون الاجانب لمقاطعات شمال شرق الاناضول يجب ان يكونوا روساً"، والبريطانيون في ميزوبوتاميا، والفرنسيون يُرسَلون الى سوريا، اما بخصوص ادنة وغرب آسيا الصغرى تعود لنفوذ المانيا او آخرين"^{١٦٦}.

كاميل فيدل، السلم الاستعماري الفرنسي، باريس، ١٩١٨، ص١٢٩؛ سوريا ولبنان في ١٩٢٢، نشرات المفوضية الفرنسية العليا للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان، باريس ١٩٢٢، ث ١٠٨. وثائق دبلوماسية فرنسية، ١٨٧١-١٩١٤، الجزء الرابع عشر في ص٦٦٢؛ فرنسا والشرق، اعدما القسم التاريخي في وزارة الخارجية في النشرة رقم ٩٥، لندن، مارس ١٩١٩، ص٢٧.

^{١٦٤} هوريفتس ج. ج. H. G. H. G. 'الدبلوماسية في الشرقين الادنى والوسط، سجل وثائقي، نيويورك، ١٩٥٦، الصفحات ٢٦٨-٢٧٧؛ راجع ايضا: ثيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص١١.

^{١٦٥} هوريفتس، المصدر السابق.

^{١٦٦} جوش، وتبرلي، المختارات، الجزء العاشر، القسم الاول، ص٤٤٧؛ راجع ايضا قدوري، المصدر السابق نفسه، ص٢٣.

وتشير تلك الخطة وبوضوح كيف تم تقسيم اراضي الامبراطورية العثمانية وفقاً لمناطق نفوذ كل دولة اوروبية قبل بداية الحرب.^{١٦٧} وفي واقع الامر، وضعت الحرب نهاية للامبراطورية العثمانية المريضة، وبلورت مصالح تلك الدول في اتفاقيات ومعاهدات. والزم بيان لندن في ٤ سبتمبر ١٩١٤، انكلترا وفرنسا وروسيا بعدم توقيع اي تفاهات سلام منفرد،^{١٦٨} وينطبق ذلك البيان على تركيا عندما دخلت الحرب في ٤ نوفمبر ١٩١٤.

وجاءت اول اشارة رسمية لتقسيم الامبراطورية العثمانية من لندن، عندما اعلن اللورد أ. استكيت،^{١٦٩} رئيس وزراء بريطانيا في ٩ نوفمبر، الأبعد نتيجة الحرب، حينذاك يمكن تقسيم الامبراطورية.^{١٦٩} وهكذا، ونتيجة لاتفاق بين لندن وباريس، فرضت انكلترا حمايتها على مصر في ديسمبر ١٩١٤، واضعة بذلك حداً لسيادة الامبراطورية العثمانية في تلك البلاد. وفرنسا من جانبها فرضت الحماية على تونس.^{١٧٠}

وحولت روسيا موقعها العسكري الى انتصار دبلوماسي باعلانها لمطامعها التاريخية في القسطنطينية والمضايق، ولكن الضغط العسكري في جبهة القوقاز، في شهر يناير وفبراير ١٩١٥، على روسيا دفعها لان تطلب من حلفائها البريطانيين والفرنسيين ان يشنوا هجوماً جدياً على الوجود العسكري التركي الالمانى في مضايق الدردنيل.^{١٧١} وفي واقع الامر، فان عمليات الدردنيل وشبه جزيرة جاليبولي قد حفرت روسيا في حال الانتصار على الحلفاء، المطالبة بالحاق القسطنطينية بروسيا.^{١٧٢} وبهذا الخصوص قدم سazanوف وزير الخارجية

^{١٦٧} ويشير شريف باشا في مجلته 'مشروطيات'، انه في تلك الفترة تم وضع تقسيم الامبراطورية العثمانية على بساط البحث في مستشاريات الدول الكبرى (...): وذكر ذلك يونج في الانتفاضة العربية، باريس، مكتبة كولبير، ١٩٢٤، ص ٩٦.

^{١٦٨} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٢.

^{١٦٩} الخطاب اثناء مأدبة اللورد مايور Lord Mayor، التايمز، ١٠ نوفمبر، ١٩١٤.

^{١٧٠} السير ارنولد ستروس Sir Arnold Stross 'الشرقيات'، لندن، ١٩٤٧، الصفحات ١٣٦-١٣٧؛ رينمون بوانكار Raymond Poincare، في خدمة فرنسا، باريس، ١٩٢٦، الجزء الثاني، الصفحات ٤٢٧-٤٣٥.

^{١٧١} تاريخ الحرب الرسمي: العمليات العسكرية في جاليبولي، لاسبينال، اوجلاندر Aspinall-Oglander، الجزء الاول، ١٩٢٩، الصفحات ٤٩-٥٠؛ راجع كذلك: 'ونستون تشرشل' Sir Winston Churchill، الازمة العالمية: مجموعة مذكرات، دراسات، وثائق تاريخ الحرب العالمية، ترجمها عن الانكليزية 'ادمون دولاج Edmond Delage'، الجزء الثاني، ١٩٢٨، الصفحات ١٩١-٢١٤.

^{١٧٢} قبل الحرب، طلب السير ادوار جراي، وزير الخارجية من السفير البريطاني في سان بطرسبورغ، ان يخبر الروس انه في حال هزيمة المانيا، سوف يتم تقرير قضية القسطنطينية والمضايق وفقاً للمصالح الروسية.

الروسي مذكرة في ١٩ فبراير، الى سفراء انكلترا وفرنسا في سان بطرسبورغ،^{١٧٣} اتبعتها بمذكرة
بديلة في ٤ مارس ١٩١٥.

وتقترح المذكرة الروسية الاخيرة تنظيماً عاماً لمصالح الحلفاء في الشرق الادنى،
والاعتراف بمصالح روسيا في القسطنطينية وحتى افغانستان. وفي المقابل، تعترف روسيا
بمصالح انكلترا وفرنسا في آسيا الصغرى وفي افريقيا.^{١٧٤}

واضافة الى الحاق لراضي مدينة القسطنطينية بروسيا واراضي بحر مرمره ومضايق
الدرديل والساحل الاوربي لتركيا، تطالب روسيا باراضي شاسعة في آسيا الصغرى تضم
لرمينيا وجزء كبيراً من كردستان. وتعتبر روسيا ان حقها ضم جميع الاراضي الكردية في
القوقاز حتى شمال ادنة، ومن هناك يمتد خط حدودي يمر بجنوب بحيرة وان، وحتى حدود
ايران الى الشرق. وزيادة على ذلك، تمنح هذه المذكرة انكلترا منطقة نفوذ تضم كل ما يحويه
الاتفاق الثنائي الانكليزي- الروسي في ١٩٠٧^{١٧٥} حول ايران، ويعني ذلك جميع اراضي
كردستان الايرانية، شمال مدينة مهاباد، تظل في منطقة نفوذ روسيا في حين تتوسع منطقة
نفوذ بريطانيا في كردستان وصولاً الى تلك المدينة.

على اي حال، تؤكد الفقرة الثانية للمذكرة على ان: "حقوق انكلترا وفرنسا في تركيا
الاسيوية والتي ستحددها اتفاقية خاصة بين انكلترا وفرنسا وروسيا، سيتم الاعتراف
بها...".^{١٧٦} وترددت الحكومة البريطانية في البداية في إتخاذ قرار حول طلب روسيا، لان انكلترا
وجدت نفسها امام الامر الواقع، ولم تكن لندن قد حددت بعد منطقة نفوذها في الشرق

تاريخ التايمن، لندن، الجزء الثاني، ١٩٥٢. ص ١٠٩٧. الفهرست الثاني وذكره قدوري، المصدر السابق
نفسه، ص ٣٠.

^{١٧٣} تمبرلي، المختارات، ص ٥؛ وكذلك قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠؛ وايضاً نيفاكيفي، المصدر
السابق نفسه، ص ١٤.

^{١٧٤} تم نشر تلك المذكرة في جريدة برفادا الروسية البلشفية في ٢٠ ديسمبر ١٩١٧، وفي جريدة المانشيستر
كارديان في ٢٢ فبراير ١٩١٨؛ راجع ايضاً: بعض فقرات تلك المذكرة في تمبرلي، المصدر السابق، الصفحات
٦-٥.

^{١٧٥} المصدر السابق.

^{١٧٦} المصدر السابق، والاتفاق الخاص الذي يتوقع بهذه المذكرة، سيكون اساساً لاتفاقية سايكس-بيكو،
في ١٩١٦؛ راجع ايضاً: تحليل تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤-١٥.

الادنى. ^{١٧٧} وحتى ذلك الوقت، لم يحسم السير جراي رأياً محدداً سوى بخصوص البصرة. ^{١٧٨} وزيادة على ذلك، ظل متردداً حول مصير ميزوبوتاميا. ^{١٧٩}

وقد أشار لورد اسكيث رئيس وزراء بريطانيا في مذكراته الى: 'جراي' وانا اجرينا محادثات هامة فيما يخصّ مجمل الوضع الدولي. وكان تشرشل قلقاً من ان تأخذ روسيا بعد انتهاء الحرب، القسطنطينية، ايطاليا والمانيا، في حين تأخذ فرنسا سوريا. اما نحن فيجب ان نكون قادرين على امتلاك حصة متساوية من الغنيمة؛ ميزوبوتاميا مع او بدون الاسكندرون، ومنطقة في فارس وبعض المستعمرات الالمانية... الخ. واعتقد انه في تلك اللحظة، فانا و'جراي' وحدنا نشكّ ولانثق في ترتيب كهذا'. ^{١٨٠}

وتوضح لنا اشارة رئيس الوزراء البريطاني لاي درجة كانت انكلترا غير مستعدة لتقديم مطالب محتمة في آسيا الصغرى في بداية الحرب. ومن جهة اخرى وعلى العكس، يوضح لنا موقف اسكيث و جراي، وكلاهما مدنيان، كيف ان اعضاء الحكومة العسكريين، وخاصة كتشنر وزير الحرب، وتشرشل وزير المستعمرات، ^{١٨١} قد اثروا في قرار الحكومة البريطانية تجاه الحرب وفي النهاية تجاه تقسيم الامبراطورية العثمانية. ^{١٨٢}

واخيراً، وفي ١٢ مارس ١٩١٥، ارسلت وزارة الخارجية مذكرة تذكيرية الى وزير الشؤون الخارجية الروسية، حملها اليه سفير روسيا في بطرسبورغ، عارضاً الموقف البريطاني. ^{١٨٣} وفرنسا من جانبها، لم تكن تريد تودّ ان تزداد قوة البحرية الروسية في البحر الابيض المتوسط؛ بعد الحاق القسطنطينية بها. وقد اظهر 'بوانكاري' Poincare بعضاً من عدم

^{١٧٧} راجع: قدوري، المختارات، الصفحات ٣٢-٣٣؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤-١٥.

^{١٧٨} جراي، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٢١٢.

^{١٧٩} لكان قد قال د. كامبون، سفير فرنسا في لندن، في مارس ١٩١٥، "بانه ليس واثقاً اذا ما كان يجب على انكلترا اولاً تقديم مطالبها في تلك المنطقة"; راجع: قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

^{١٨٠} اسكويت، ذكريات وآراء .. ١٨٥٢-١٩٢٧، الجزء الثاني، ١٩٢٨، ص ٦٩.

^{١٨١} اصبح اللورد مارشال كتشنر وزير الحرب في اغسطس ١٩١٤، وله تأثير كبير في توجيه سياسة بريطانيا في الشرق الادنى. وكان السير ونستون تشرشل اول مسؤول عن المستعمرات ١٩١١-١٩١٥، ثم اصبح وزيراً للحربية وتجهيزاتها ١٩١٧، ثم وزيراً مسؤولاً عن شؤون الحرب ١٩١٧-١٩٢١. راجع: تشرشل، المختارات.

^{١٨٢} نيفاكيفي جوكا، اللورد كيتشنر وتقسيم الامبراطورية العثمانية، دراسات في التاريخ الدولي، مقالات مقدمة الى البروفسور تورنون ميدلكوث، لندن، ١٩٦٧، الصفحات ٣١٦-٣٢٩ (فيما بعد ليشرت); تشرشل، المختارات.

^{١٨٣} وثائق سياسة بريطانيا الخارجية ١٩١٩-١٩٣٩، لندن، (السلسلة: ١، ٤)، الصفحات ٦٣٥-٦٣٦. وذكر تمبرلي كذلك البرقيتين السريتين اللتين ارسلهما زازانوف الى سفرائه في باريس، في ١٨ مارس ١٩١٥، ولندن في ٢٠ مارس ١٩١٥؛ تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧-٩.

الثقة تجاه اتفاق كهذا مع روسيا.^{١٨٤} وتأخرت موافقة باريس.^{١٨٥} وأخيراً، وتحت ضغوط لندن، قبلت حكومة فرنسا في ١٢ ابريل ١٩١٥، اتفاق القسطنطينية، اول اتفاق تقاسم الامبراطورية العثمانية اثناء الحرب.

وفيما يتعلق بإيطاليا، وبعد فترة طويلة من الحياد الايجابي في الحرب، وبعد اعتراف بمصالحها في اوروبا، وآسيا الصغرى وافريقيا، من قبل فرنسا وانكلترا وروسيا، دخلت الحرب الى جانب دول الوفاق في ٢٦ ابريل ١٩١٥. وهكذا انضمت الى الاتفاق الثلاثي في القسطنطينية الذي اصبح معاهدة لندن السرية في ٢٦ ابريل ١٩١٥ بعد دخولها الحرب. وفيما يخص الاناضول، اعترفت تلك المعاهدة بسيادة ايطاليا على جزر الدوديكانيز، وعلى الساحل الجنوبي - الغربي في سميرني حتى أدنة.^{١٨٦} وهذا الامتياز، هو الثمن الذي قدمه ثلاثي الوفاق الي ايطاليا حتى تدخل الحرب الى جانبها. ولم تغير معاهدة لندن مناطق نفوذ روسيا، انكلترا وفرنسا التي حددها اتفاق القسطنطينية.

(٣) اتفاقية سايكس - بيكو Sykes-Bicot:

وضَّح اتفاق القسطنطينية وبشكل كامل المصالح الروسية في الشرق الادنى. في حين بقيت مصالح انكلترا وفرنسا لتحديدتها عبر اتفاقية ثنائية ستوقع عليها روسيا.^{١٨٧} وكان وزير خارجية فرنسا الذي ترك منصبه، قد طالب نظيره الانكليزي أي. جراي، في باريس ١٩١٥ البدء باجراء مفاوضات رسمية معينة بتحديد مناطق النفوذ.^{١٨٨} غير ان الحكومة البريطانية لم تتفق على خطة تقاسم مناطق النفوذ فيما بينهما،^{١٨٩} وزيادة على

^{١٨٤} رسالة بوانكاريه الى سفير الاثار، في ٩ مارس ١٩١٥، وذكره بوانكاريه في ٩ مارس ١٩١٥. ذكره بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء السادس، ص ٩٤-٩٦.

^{١٨٥} اشار القيصر في هامش برقية سفيره في باريس، ازفولسكي Iswolsky، في ٢ مارس ١٩١٥، ان وزير الخارجية الفرنسي، المعزول كان قد ارسلنا الى لندن وارسل جراي الى باريس. ذكر نيفاكيفي Nevakivi، المصدر السابق نفسه، ص ١٥؛ ويذكر نيفاكيفي ايضاً المصدر Die internationalen Beziehungen im Zeitalter des Imperialismus، برلين (١٩٣٤-١٩٣٦) السلسلة الثانية والسابعة، الجزء الاول، رقم ٢٨٤.

^{١٨٦} تيمرلي، المختارات، ص ١٠-١٢؛ لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٩-٧٠.

^{١٨٧} راجع: الفقرة الثانية من المذكرة الروسية في تيمرلي، المصدر السابق نفسه، ص ٥-٦.

^{١٨٨} جراي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢٩-٢٣٠.

^{١٨٩} مكتب السجلات الرسمية: اوراق الحكومة الرسمية، اجتماع مجلس النواب، ١٩ مارس ١٩١٥، و ٢٢ مارس ١٩١٢؛ تشرشل، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني والثالث؛ راجع اسكيث، المصدر السابق نفسه،

ذلك، كان وعد لندن لشريف مكة، بأقامة دولة عربية مستقلة، جعل من الصعب اتخاذ قرار حول تحديد مناطق النفوذ.^{١٩٠}

وفي واقع الامر، ومنذ بداية الحرب، كان كتشنر قد وعد الشريف حسين بأن انكلترا تساند انشاء دولة عربية، واعادة الخلافة الى العرب. وبالنسبة للشريف حسين يمكن ان يصير خليفة او ملكاً، اذا ما ساند العرب انكلترا ضد تركيا.^{١٩١}

وتشير المواقف التي اتخذتها الحكومة البريطانية في مارس ويوليه ١٩١٥، وبوضوح: "الى ان اسكيث وجراي كانا يشككان بإمكانية الحصول على الاراضي بعد الحرب".^{١٩٢} وان القسم العسكري في وزارة الهند وكذلك اللورد هاردينج، نائب الملك، يعتقدون بضرورة وجود تركيا قوية بعد الحرب.^{١٩٣} وان القسم السياسي في نفس الوزارة ويتوجيه من اثر هرتزل^{١٩٤} يساندون موقف اللورد كتشنر وزير الحرب الذي لم يكن يريد ان تضم الدولة العربية الموعودة لشريف مكة^{١٩٥} ميزوبوتاميا: وان اللورد كرو وزير الهند كان قد اقترح اخضاع

الصفحات ٢٦٠-٢٦١. الاسكندرونة وميزوبوتاميا، مذكرة قدمها لورد كتشنر في ١٦ مارس ١٩١٥، ص٢، اوراق الحكومة الرسمية (مجلس الوزراء)، نيفاليفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦-١٨؛ قدوري، المصدر السابق نفسه، ص٣٤-٣٥.

^{١٩٠} لخص البروفيسور تيمرلي، اساس موقف بريطانيا تجاه الشريف حسين، شريف مكة. فاشاء الحرب ١٩١٥، ساند الشريف حسين بريطانيا ضد الاتراك. ومنذ الحين حمل الشريف عداة لحكومة شباب تركيا ورفض ضمها مع الجهاد الذي اصدر به السلطان التركي فرماناً كونه خليفة المسلمين. كما كانت له مطامعه الخاصة ولاسرتة، واستقلال الجنس العربي هادفاً انشاء دولة عربية او كونفدرالية للدول العربية التي يمكن ان تضم الشعوب العربية في سوريا، ميزوبوتاميا، والقسم الاكبر من بلاد العرب، وان يكون هو الرئيس او الملك. وحدث التفاهم مع الشريف حسين عبر رسائله مع السير ماكماهون، المندوب السامي البريطاني في مصر حينذاك، راجع تيمرلي، المختارات، ص١٣-١٤. وظهرت في نفس الوقت العديد من المذكرات، الى جانب مطالب الحكومة البريطانية حول مناطق نفوذها والمطالب العربية. ومن بينها مذكرة لورد كتشنر وزير الحرب، الاسكندرونة وميزوبوتاميا، في ١٦ مارس ١٩١٥. اوراق الحكومة الرسمية، رقم ١/٢٤/ج (١٢-١)؛ وكذلك مذكرة اللورد. صمويل، المذكرات، لندن، ١٩٤٥، الصفحات ١٤٢-١٤٥.

^{١٩١} مراسلات بين السير هنري ماكماهون والشريف حسين، شريف مكة. الادارة المدنية لميزوبوتاميا، وزارة الخارجية، رقم ٥٩٥٧، ١٩٢٩، ص٤.

^{١٩٢} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص٥٩؛ وكذلك جراي، المصدر السابق نفسه، الثاني، ص٢٣٠.

^{١٩٣} نيفاليفي، المصدر السابق نفسه، ص١٦.

^{١٩٤} المصدر السابق، الصفحات ١٦-١٧.

البصرة وربما بغداد كذلك الى الادارة البريطانية الهندية.^{١٩٥} وان 'تشرشل'، اول وزير للمستعمرات يؤيد ضم ميزوبوتاميا، و فقط بعد تنظيم تقاسم مناطق النفوذ مع فرنسا:^{١٩٦} وان 'لويد جورج' و'أ. ج. بلفور'،^{١٩٧} عضوان آخران في الحكومة يؤيدان اقتراح 'تشرشل' و'كتشنر'.^{١٩٨}

واخيراً، ولان الحكومة لم تستطع ان تتخذ موقفاً عاماً لسياستها ولمناطق نفوذها، تكونت لجنة بيئية بين الاقسام في ابريل ١٩١٥، سميت باسم رئيسها 'سير موريس دو بونسين' Sir Maurice de Bunsen.^{١٩٩} و انتهت اللجنة اعمالها في يونية ١٩١٥. ويختتم تقريرها النهائي، انه حتى في حال انتصار الحلفاء، يجب ان يكون لتركيا وجود دائم شريطة إعادة تنظيمها لامركزياً.^{٢٠٠}

وقد حددت اللجنة منطقة النفوذ البريطاني وكمايلي: وتبدأ حدودها من مدينة عقرة على البحر المتوسط ماراً بتدمر، دير الزور، زاخو حتى مدينة راوندوز الكردية وهو ماسوف يكون الحدود الشمالية لمنطقة النفوذ البريطاني.^{٢٠١} وهكذا تتضمن منطقة النفوذ البريطاني جميع الاراضي في كردستان الجنوبية، والتي هي الآن الاراضي الكردية الداخلة في دولة العراق. اما باقي اراضي كردستان العثمانية شمال دياربكر، وحتى جنوب زاخو ستدخل في منطقة نفوذ فرنسا الواقعة بين منطقة النفوذ الروسي في الشمال^{٢٠٢} ومنطقة النفوذ البريطانية في الجنوب.^{٢٠٣}

^{١٩٥} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، يونيه ١٩١٥، الاوراق الرسمية للحكومة ٤٢/٤٢.

^{١٩٦} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٦٩.

^{١٩٧} لويد جورج، رئيس الوزراء التالي: ارثر جيمس بلفور، وزير الخارجية القادم، ديسمبر ١٩١٩، الى اكتوبر ١٩١٩.

^{١٩٨} اسكيث، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٦٩. وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{١٩٩} كان السير 'م. بونسين' وزيراً في السفارة البريطانية في فيينا حتى ١٩١٤. واعضاء اللجنة الآخرين: 'ج. ر. كليرك Clerk' من وزارة الخارجية، 'السير هولدرنس Holderness' من وزارة الهند، والادميرال 'السير ه. ب. جاكسون' من وزارة المستعمرات و'الميجور جي. س. اي كولول Callwell' والسير مارك سايكس من وزارة الحرب و'السير ه. ل. أ.' من غرفة التجارة.

^{٢٠٠} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧.

^{٢٠١} المصدر السابق نفسه.

^{٢٠٢} منطقة نفوذ روسيا في كردستان، التي حددتها باتفاقية القسطنطينية والتي صدقت عليها معاهدة لندن.

^{٢٠٣} هذه المنطقة تضم منطقة النفوذ البريطانيين في ميزوبوتاميا بما فيها جزء هام من ولاية الموصل.

وهنا قررنا ولأول مرة استخدام التعبير المحدد لرغبة انكلترا باحتلال جزء من كردستان خاصة ولاية الموصل. وفي النهاية، ستكون هي نفس الارض التي سوف يتم الحاقها بالعراق في ديسمبر ١٩٢٥.

وتخطيط منطقة النفوذ البريطاني: اخذت انذ حقول نفط كركوك والموصل، وتم انشاء خط سكة حديد تجاري بين البحر المتوسط وميزوبوتاميا.^{٢٠٤} كما توضح خاتمة تقرير اللجنة تأثير آراء اللورد كيتشنر، الذي كان يرى ضرورة ترك منطقة نفوذ بريطانيا بين منطقة نفوذ روسيا، ولان انكلترا لا تريد ان تكون جارة لروسيا المنتصرة بعد الحرب.^{٢٠٥} وظل التقرير الذي انتقده السياسيون البريطانيون انفسهم: ظل سرياً ولم يُنشر.^{٢٠٦} على اي حال، تم اعتبار التقرير اول توضيح دبلوماسي تقدمه الحكومة البريطانية.^{٢٠٧}

وفي النهاية، وفي خريف ١٩١٥، بدأت الحكومة البريطانية مفاوضات متزامنة مع الحكومة الفرنسية، ومن يمثلون العرب في القاهرة. وكانت المفاوضات صعبة وطويلة. وكان يجب على الحكومة البريطانية مراعاة المصالح الفرنسية، ومن جهة اخرى الاستجابة لمطالب العرب.^{٢٠٨}

وكانت مطالب العرب طموحة ومعنوية بجزء كبير من كردستان بما فيها جميع المناطق الكردية في سوريا والعراق. اما حدودها فتتركز في خط العرض ٣٧ شمالاً، الى حدود فارس

^{٢٠٤} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، ص ١٠، النقطة الثالثة؛ راجع كذلك مذكرة ا. ج.

^{٢٠٥} المصدر السابق نفسه، ص ٦.

بلغور في ١١ اغسطس ١٩١٩، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية ١٩١٩-١٩٣٣، لندن، السلسلة الاولى، والرابعة، ١٩٥٢، ونشرتها ا. ل. وودوا 'Woodward' و'ج. ب. بيوري' Bury، ص ٣٤٢.

^{٢٠٦} راجع رسالة السير مارك سايكس في ٢٠ يونية ١٩١٥، رقم ٥، والملحوظة تركيا في آسيا، للسير هرتزل ٤٠ يولية ١٩١٥، في اوراق تشمبرلن بيرمنكهام، مكتبة الجامعة، ذكرها نيفاكيبي، ص ٢٣، ملحوظة ٦؛ وكذلك قدوري، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣.

^{٢٠٧} ان تعبير اول توضيح دبلوماسي مقولة السير مارك سايكس، مذكورة في اوراق مجلس الوزراء، ادلى بها في اجتماع لجنة الحرب في ١٦ ديسمبر ١٩١٥، رقم ٤٢/٦.

^{٢٠٨} لم تكن السياسة البريطانية تجاه العرب متناسقة او متماسكة في واقع الامر. ويلخص نيفاكيبي ذلك بقوله: "كانت فكرة وجود نوع من التحرر او التقدم للعرب برعاية بريطانية، كانت تراود عقول قيادات القاهرة ونيو دلهي. اما تحقيقها، فيجب ان يتم في عجلة وبعيداً عن ادارة لندن. وفي عام ١٩١٤، عملت حكومة الهند المرتبطة بعلاقات تنص عليها معاهدة مع شيوخ الكويت والمحمرة؛ عملت على عقد حلف مع امير نجد، ابن سعود، ومن جهة اخرى، تم تقرب كيتشنر من الشريف حسين شريف مكة، عدو الوهابيين في نجد (...)"؛ راجع نيفاكيبي، المصدر السابق نفسه، ص ١٥.

شرقاً، وصولاً الى حدود بلاد العرب جنوباً.^{٢٠٩} وكان الخلاف يدور حول اراضي سوريا، وادارة ميزوبوتاميا وفلسطين.^{٢١٠} ويطالب العرب كذلك بسوريا الموعودة لفرنسا حسب اتفاق القسطنطينية ومعاهدة لندن.

واختارت فرنسا 'فرانسو جورج بيكو'،^{٢١١} لكي يتولى اجراء المفاوضات باسم فرنسا. وفي فرنسا، توجد جماعات سياسية واقتصادية^{٢١٢} مهتمة بالحاق سوريا بالمستعمرات الفرنسية، وكانت تمارس ضغوطاً على الحكومة في هذا السبيل.^{٢١٣} وبدأت المفاوضات في لندن في نوفمبر ١٩١٥ بين بيكو والسير ارثر نيكولسون، نائب الوزير الدائم للشؤون الخارجية^{٢١٤} وعند ظهور بوانر خلاف بين الرجلين، حلَّ السير مارك



^{٢٠٩} راجع ايضاً، لويد جورد، المصدر السابق نفسه، ص ١٠١٨.

^{٢١٠} قدوري، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥، ٢٨.

^{٢١١} كان فرانسوا جورج بيكو، السكرتير الاول في سفارة فرنسا في لندن في ١٩١٥. وقبل ذلك، كان قنصل عام فرنسا في بيروت.

^{٢١٢} ومن هذه المجموعات، نذكر حرب سوريا، لجنة آسيا الفرنسية، لجنة الشرق، المجموعة البرلمانية للدفاع عن المصالح الفرنسية، والادارة العامة للسكك الحديدية في سوريا؛ راجع: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠-٣١.

^{٢١٣} دون شك، فان وجود الجيش الالمانى على الارض الفرنسية، وما كلفته الحرب لفرنسا من ثمن اكثر من غيرها من دول الحلفاء، قد اثر على سير المفاوضات؛ راجع: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤-١٥. ولمعرفة مكان فرنسا في الحرب؛ راجع: جورج. ج. كليمتسو، خطاب الحرب، باريس، مكتبة بلون Plon، ١٩٢٤.

^{٢١٤} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣.

سايكس^{٢١٥}، فكان بيكو قد استطاع بمهارة استبعاد اطروحة سوريا الكبرى من مطالب فرنسا.^{٢١٦}

وفي نفس الوقت، قدم اطروحة حماية المسيحيين في لبنان وسوريا، كما هدف من اهم اهداف فرنسا وسياستها في الشرق منذ قرن من الزمان. وذلك من اجل توافق مطالب فرنسا حول تلك القضية اثناء المفاوضات.^{٢١٧}

ويمكن تلخيص هدف سايكس، كمايلي:

اولاً: استغلال الفطائح التي اقترفها الاتراك ضد المسيحيين لتحسين صورة العرب، اعداء تركيا في نظر الفرنسيين. وبعد ذلك، العمل على ان تتعايش المصالح العربية-الفرنسية في سوريا في ظل ادارة مستقبلية بعد تقلص مساحة الارض التي تطالب بها فرنسا في سوريا وفي الجنوب، وذلك لصالح مطلب شريف مكة. واخيراً، انشاء منطقة نفوذ فرنسية بين منطقة

^{٢١٥} كان العقيد السير مارك سايكس، واحداً من الضباط البريطانيين الذين زاروا كردستان مرتين ما بين ١٩٠٨-١٩١٣. وسافر الى فارس وتركستان وسوريا والناضول، وكان يعرف الاكراد وكردستان جيداً. والف ملحقاً لكتابه (ستتعرّف عليه ادناه) حول القبائل الكردية كلها تقريباً في ظل سلطة الامبراطورية العثمانية. ورسم عدة خرائط للمناطق الكردية التي زارها. وكان ملحقاً شرفياً في السفارة البريطانية في القسطنطينية. وفي ١٩١١ اصبح الممثل الرفيع المستوى لهُلْ Hull في البرلمان البريطاني. وعمل ملحقاً في وزارة الحرب لشؤون الشرق الادنى، ما بين ١٩١٥-١٩١٦، ثم عمل مساعداً للوزير في وزارة الحرب ١٩١٦-١٩١٩. وتوفي مارك سايكس في ١٩١٩ عن عمر يناهز الاربعين. ورغم كونه من الضباط البريطانيين الذين عملوا على تحقيق النظرية البريطانية التي نادى باستقلال وسلامة الامبراطورية قبل الحرب وكان اول من تنبأ بتفكك الامبراطورية. والف كتاباً بعنوان: (الحلفاء ... التركية الاخيرة): تاريخ مختصر للامبراطورية التركية، لندن، ماكميلان وشركاه، ١٩١٥، ولمعرفة اكثر عن حياة مارك سايكس، راجع: لزكي شين، حياة مارك السير مارك سايكس.. حياته ورسائله، لندن، ١٩٢٤.

^{٢١٦} ووجدت مطالب حكومة فرنسا من يساندها: مثل حزب سوريا الفرنسية، والمؤسسات الفرنسية، الذين كانوا يرون ان حدود سوريا تمتد بين جبال طوروس شمالاً وحتى سيناء جنوباً.

^{٢١٧} في بيان قدمه مارك سايكس في اجتماع لجنة الحرب: "نحن في حاجة لديبلوماسية تكون قادرة على ابداء تعاطف كبير مع مشاعر الاكليركية في فرنسا (...)"، ولكن نسير الى انه اذا ما سمحنا للامور بان تنجرّف، فسندفد مرساها في سوريا، بسبب انتشار المذابح للمسيحيين السوريين على غرار ما حدث للارمن من مذابح". وفي شهادة العقيد السير مارك سايكس حول القضية العربية، اوراق مجلس الوزراء، ٢٤ ١/٢، ص ٢ (فيمايلي حول الحكومة).

نفوذ بريطانيا ومنطقة نفوذ روسيا، وهو الاقتراح الذي كان قد قدمه اللورد كاتشنر^{٢١٨} الى لجنة بنسن^{٢١٨}.

ولكان من السهل حينذاك على سايكس ان يقبل طلب فرنسا بتوسيع منطقة نفوذها شمالاً، في كردستان^{٢١٩} وطالبت فرنسا بضم ولاية الموصل الى منطقة نفوذها^{٢٢٠} وفي السادس عشر من ديسمبر ١٩١٥، اعلن سايكس بيكو للجنة الحرب البريطانية، وفي حضور كاتشنر، ان فرنسا طالبت بالموصل. وقال انه كان على استعداد لمنحها اياها، وبذلك تُنقل حدود منطقة النفوذ البريطاني الى النقطة (A) شمال الموصل وصولاً للنقطة (K) شمال كركوك. وفضلاً عن ذلك، ربما تربط فرنسا خط سكة حديد سوريا التابعة لها مع خط سكة حديد مُستقبلي في فارس^{٢٢١} وهكذا، لو قبلت سوريا بذلك البديل^{٢٢٢}، تسحب مطالبتها بالاراضي جنوب سوريا.

^{٢١٨} المصدر السابق نفسه، الحكومة والمختارات المذكورة، اللجنة الامبراطورية للدفاع CID، الورقة ج ٤٦، ص ٥؛ ورسالة لويد جورج المرسله الى كليمنصو في ١٨ اكتوبر ١٩١٩، وثائق حول السياسة الخارجية البريطانية، الاجزاء ١، ٤، ص ٤٨١.

^{٢١٩} وفي واقع الامر، ترك تقرير لجنة بنسن، الباب مفتوحاً لتمدد منطقة النفوذ الفرنسي في كردستان: "يجب دعوة فرنسا لتمديد اراضي نفوذها لتشمل المنطقة النسطورية غرب بحيرة اورمية، حيث لديها مصالح تبشيرية (...). وسيكون ذلك حائط صد بين الاراضي البريطانية والاراضي الروسية في تلك المنطقة من الحدود، وحيث اوضاعها مقلقة من وجهة نظر استراتيجية، تقرير اللجنة عن تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، ص ٩.

^{٢٢٠} قبل الحرب، استطاعت فرنسا ان تمد نفوذها بواسطة المبشرين الفرنسيين في ولاية الموصل، وكردستان حيث تعيش جماعات كبيرة من الاثوريين والنسطوريين والكلدان الكاثوليك والارمن. وكان الفرنسيون يهتمون كثيراً بالكلدان الكاثوليك اكثر من اهتمامهم بالنسطوريين الارثوذكس، وكان ويلكي يونج Wiekie Young، نائب القنصل العام البريطاني في الموصل، يراقب المبشرين الفرنسيين ويظن انهم خلف التحركات الاثورية، في ظل بطريركية الكلدان، ضد البريطانيين في الموصل. راجع: الملف رقم ٢٠١، ٥ ابريل ١٩١٠، وزارة الخارجية ٣٦٨/٤٧٠، رقم ٢١١٤٥.

^{٢٢١} لجنة الدفاع عن الامبراطورية، المصدر السابق نفسه، الورقة ج/ ٤٦، ص ٥.

^{٢٢٢} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٥.

ووافقت فرنسا على اتفاقية سايكس-بيكو في ٨ فبراير ١٩١٦، وانكلترا في ١٢ فبراير.^{٢٢٣} وتم التوقيع عليها في ٦ مايو ١٩١٦.^{٢٢٤}

ودارت مناقشات سايكس-بيكو، بدون معرفة الحكومة الإيطالية،^{٢٢٥} والممثلين العرب. وبخصوص روسيا، وعندما عرضت الاتفاقية المعقودة بين سايكس-بيكو في سانت بطرسبورغ في مارس ١٩١٦، اعربت الحكومة الروسية عن مخاوفها بخصوص امتداد منطقة نفوذ فرنسا في كردستان حول مدينة راوندوز. وطالبت الحكومة الروسية من فرنسا التخلي عن تلك المنطقة من نفوذها وتركها لروسيا وبهذا الخصوص، اجري سazanوف وزير الخارجية الروسي محادثات مع سفير فرنسا في روسيا والمسؤول عن الآثار، لمناقشة امكانية تدير حل للقضية.^{٢٢٦}

وعندما رفضت فرنسا التخلي عن راوندوز لروسيا، رفضت الحكومة الروسية مساندة الطلب الفرنسي بالحاق فلسطين لمنطقة لنفوذها؛ وهكذا ظلت فلسطين منطقة محايدة استناداً لخطة لندن.^{٢٢٧} واخيراً، وفي ابريل ١٩١٦، تم التوقيع على النسخة النهائية للاتفاقية بين انكلترا وفرنسا وروسيا.^{٢٢٨}

وتنص الاتفاقية على تقسيم آسيا الصغرى الى اراضي منطقة نفوذ، مناطق ذات ادارة مباشرة، مناطق ذات قيمة اقتصادية، والى منطقة نفوذ دولية، وكمايلي:

١. **المنطقة (الصفراء):** منطقة نفوذ روسيا، وتضم القسطنطينية والساحل الاوربي للدردييل، ولرمينيا وكردستان الشمالية.

^{٢٢٣} تم تقديم اتفاقية سايكس-بيكو اول الامر في ٤ فبراير في لندن للمسؤولين البريطانيين، جراي، وزير في وزارة الخارجية، وكيثشر وزير الحرب، ويونارلو Bonar law رئيس مجلس العموم، وكرو هولدرنس، ومترزل من وزارة الهند، ونيكلسون النائب الدائم في وزارة الخارجية، وممثل عن المستعمرات، راجع: مجلس الوزراء، المختارات، القضية العربية، مجلس الوزراء، ١٠/١٤٢/٢٧ رقم ٢٤٨.

^{٢٢٤} اعيد نشر نص اتفاقية سايكس-بيكو، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، الصفحات ٢٤٥-٢٤٧.

^{٢٢٥} لويد جورج، حقيقة معاهدات السلام، الجزء الثاني، لندن، فيكتور جولانز Victor Gollancz ليمتد، ١٩٢٨، ص٧٧١.

^{٢٢٦} لينزوفسكي Lenczowski، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠.

^{٢٢٧} .) بانجود Pingaud A. تقاسم آسيا الصغرى اثناء الحرب العظمى ١٩١٤-١٩١٧، دراسة دبلوماسية سرية، مجلة تاريخ الحرب العالمية، بريل ١٩٢٩، راجع: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٥-٣٦.

^{٢٢٨} كومينج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

٢. المناطق ذات الادارة المباشرة:

أ. المنطقة الزرقاء: منطقة نفوذ ادارة مباشرة لفرنسا: وتضم اراضي الساحل اللبناني والسوري وساحل الاسكندرونة وادنة، وجميع اراضي كردستان الوسطى بما فيها ولاية ديار بكر.

ب. المنطقة الحمراء: منطقة نفوذ مباشرة لانكلترا، وتضم: ميزوبوتاميا العربية حقيقة، وتعني ولايتي بغداد وبصرة.

ج. المنطقة الخضراء: منطقة نفوذ مباشرة لاطاليا: وتضم سميرني وصولاً الى القيصرية شمالاً والبحر الابيض المتوسط جنوباً.

٣. المناطق ذات التأثير الاقتصادي:

أ. منطقة التأثير الفرنسي: تحوي مقاطعة دمشق، حلب والموصل وراوندوز واربيل وصولاً الى الحدود الفارسية.

ب. منطقة التأثير البريطاني: تتضمن مقاطعات عمان ودير الزور وصحراء ميزوبوتاميا وصولاً الى الكويت، والمقاطعات الكردية كركوك، والسليمانية وصولاً الى الحدود الفارسية، وهاتان المنطقتان (التأثير الفرنسي والانكليزي)، هما المعنيتان لتكونا الدولة العربية المستقبلية، او الكونفدرالية العربية تحت ادارة رئيس عربي.

ج. منطقة التأثير الايطالي: وتتضمن منطقة شمال سميرني.

٤. المنطقة الدولية (البنية) في فلسطين.^{٢٢٩}

على اي حال، وعندما عرفت ايطاليا في بدايات ١٩١٧، بوجود اتفاقية سايكس-بيكو، بدأت بالضغط على حلفائها ليعترفوا بمصالحها في آسيا الصغرى. ولهذا اجتمع رؤساء وزارات بريطانيا وفرنسا و ايطاليا في سان جون دومورين، للتوقيع على المعاهدة التي تحمل نفس الاسم في ١٧ ابريل ١٩١٧. ولكن تلك المعاهدة لم تغير شيئاً في مناطق النفوذ في كردستان والمذكورة في معاهدة سايكس-بيكو.^{٢٣٠}

علي اي حال، فإن التغييرات في السياسة الدولية خاصة انسحاب روسيا من الحرب ودخول الولايات المتحدة الحرب وضع التزامات اتفاقية سايكس-بيكو موضع التساؤل.

^{٢٢٩} اتفاقية سايكس-بيكو، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات

٢٤٥-٢٤٧؛ راجع كذلك: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٢٢-١٠٢٥؛ وكذلك تمبرلي،

المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦-١٧.

^{٢٣٠} بخصوص تلك المعاهدة، راجع: تمبرلي، المختارات، الصفحات ١٩-٢٢؛ وراجع كذلك، لثروفسكي،

المصدر السابق نفسه، ص٧٢.

وجاءت ثورة مارس في ١٩١٧، في روسيا، وإمكانية انسحاب مؤقت روسي، وهذا ما دفع انكلترا الى التوقيع على اتفاقية سلام منفردة مع تركيا. وبهذا الخصوص، انشئت لجنة خاصة بأسم شروط السلام الاقليمي، في ١٢ ابريل ١٩١٧؛ انشأتها حكومة الحرب، وكان يرأسها آنذاك اللورد كورزون.^{٣٣١}

وتقرير لجنة كورزون، الضد من اتفاقية سايكس- بيكو، ومعاهدة سانت جون دومورين وخاصة فيما يخص موقف بريطانيا الجديد امام تأثير فرنسا في سوريا، ومستقبل فلسطين.^{٣٣٢} وكان سايكس- بيكو ينتقد اقتراح كورزون. وفي يولية ١٩١٧، اعلن: "منذ عودتي من الشرق، وجدت ان وزارة الخارجية قد دمرت بعناية كل ما فعلته خلال السنتين الاخيريتين، بإثارة شعور عدائي ضد فرنسا، وباتجاه إقامة مفاوضات منفردة مع تركيا".^{٣٣٣} واكثر من ذلك، هناك شعور بضرورة وضع اتفاق سايكس- بيكو موضع تساؤل، عبر عنه كذلك اللورد بلفور، وزير الخارجية آنذاك. وبعد اجتماع عقده الحكومة الامبراطورية للحرب، في ١٣ اغسطس ١٩١٨، اعلن بلفور، ان: "اتفاقية سايكس- بيكو، تسببت بخلق مصاعب دبلوماسية صعبة، مادامت انها كانت اداة دبلوماسية خارج الزمن، ومن اسبابها كانت الغيرة من ايطاليا وفرنسا".^{٣٣٤}

وفي واقع الامر، وقبل نهاية الحرب، وحتى وزارة الحرب التي اتخذت موقفاً راديكالياً قوياً في ظل الحكومة البريطانية، من تقاسم السلطة والنفوذ في اراضي الامبراطورية العثمانية، كانت تعتقد بعدم جدوى اتفاقية سايكس- بيكو.^{٣٣٥} وليست مشاعر العداء لاتفاقية

^{٣٣١} كان 'ناتانيل جورج كورزون' (المركز دوكليدستون)، رئيساً للمجلس من ١٩١٦-١٩١٧، ونائب وزير الخارجية من يناير الى اكتوبر ١٩١٩، ثم وزيراً للخارجية من ١٩١٩ حتى ١٩٢٤. وبخصوص اللجنة؛ راجع: مجلس الوزراء، المصدر السابق نفسه، تقرير اللجنة حول السلام وشروطه، ٢٨ ابريل ١٩١٧. مجلس الوزراء، ٧١/٢١. راجع: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.

^{٣٣٢} تقرير اللجنة حول شروط السلام، المصدر السابق، ص ١٨.

^{٣٣٣} رسالة سايكس- بيكو، الى العقيد جلبرت كلايتون، المسؤول السياسي للقوات المرسله الى مصر، ٢٢ يولية ١٩١٧، وهي رسالة خاصة، اوراق سايكس، وميكروفيلم، كلية سانت انطوني، جامعة اكسفورد، ذكرها نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٧.

^{٣٣٤} مجلس الوزراء، المصدر السابق نفسه، اجتماع اللجنة الامبراطورية للحرب في الحكومة، ١٣ اغسطس ١٩١٨، مجلس الوزراء، ٢٢/٢٢؛ راجع: 'كنت ماريان Kent Marian'، النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية و النفط ميزوبوتاميا ١٩٠٠/١٩٢٠، لندن، مطابع ماكميلان، ١٩٧٦، ص ١٢٨.

^{٣٣٥} واستناداً الى ماريان كنت، اللجنة الشرقية لحكومة الحرب، قد ناقشت تماماً موقع وصلاحيات اتفاقية سايكس- بيكو، ووافقت بالاجماع بأنها قد انقضت". كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦. ويذكر كنت،

سايكس- بيكو، فقط لدى الشعوب التركية والكردية والعربية، ولكنها توجد كذلك لدى مسؤولين بريطانيين.^{٢٣٦} وكان لورنس العرب يرى ان اتفاقية سايكس - بيكو، كانت سبباً في اجهاض معاهدة السلام في سيفر في عام ١٩٢٠.^{٢٣٧}

ومن المثير للاهتمام ما اظهره سايكس- بيكو، من عدم الرضا حول تسمية اتفاقية سايكس- بيكو باسمه ولو بشكل غير رسمي.^{٢٣٨} وان الاتفاقية لم تكن عملاً شخصياً لسايكس؛ كما يوضح توينبي، ان تقع المسؤولية على عاتق الحكومة البريطانية.^{٢٣٩} ومن جهة اخرى، فان ثورة اكتوبر البلشفية في ١٩١٧، وانسحاب روسيا رسمياً، دفعت باتفاقية سايكس- بيكو الى الانهيار. ولنتذكر فقط ان روسيا هي التي كانت قد اتخذت الموقف الراديكالي بشأن تقاسم اراضي اسيا الصغرى التابعة للامبراطورية العثمانية. وبهذا الخصوص ارتأى لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا آنذاك، بعد مؤتمر الحلفاء في باريس

كمصدر له: "لحظات للجنة الشرقية لحكومة الحرب"، في ١١ و ١٨ يولية، في ٢٧ نوفمبر ١٩١٨، اوراق ميلنر Milner، الجزء ١١٩.

^{٢٣٦} وبخصوص الاتفاق قال لويد جورج: "لقد كانت رغبة خيالية، انتجت وثيقة صماء". وقال لورد كورزون: "عندما وضعت المعاهدة كانت دون شك من عمل اصحابها (...). نوعاً من خطة خيالية لتتوافق مع موقف لم يظهر بعد، والذنب لا يمكن تقبله مطلقاً فيما لو ظهر، وانني اعتقد بضرورة تقديم توضيح اساسي للجهل المطلق الذي رسعت به خطوط الحدود في تلك الاتفاقية". لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٢٥.

^{٢٣٧} وصرح "لورنس" بخصوص الحديث عن الاتفاقية: "عندما وضع كل طرف النصوص التي كان يتصور فقط انها يجب ان تكون كذلك، او حتى الصعوبة الفائقة للجيران في قبولها او رفضها، كما ان الوثيقة ليست دستوراً لاسيا جديدة"، وانما اعتراف، بل اعلان عن اطماع المتتصرين. ولن نجد فيها مادة تتحمل البقاء في التطبيق لثلاث سنوات، وسيكون آنذاك من الافضل وكما حدث للاتفاقية الالمانية، ان يعاد النظر فيها او نسيانها. ذكر ذلك كومن مانز، الحضارة الغربية في الشرق الاوسط، لندن، روتلج، ١٩٣٦، ص ٢٩.

^{٢٣٨} لزلي شين، مارك سايكس، حياته ورسائله، لندن، كاسل، ١٩٢٢، الصفحات ٢٤٩-٢٥٠. قال لويد جورج: "لا يمكن شرح كيف يمكن لرجل مثل سايكس - بيكو بذكائه الفذ ان يوقع على اتفاقية كذلك". لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٢٦.

^{٢٣٩} وقد كتب السير مارك سايكس والسيد جورج بيكو، النص النهائي لمسودة الاتفاقية باسم حكومتيهما. فقد حضرا فقط تفاصيلها وعدلاً اسلوبها. اما نقاط الاتفاق الرئيسية فقد تداولتها المؤتمرات ودرستها المؤتمرات التي حضرها رجال السياسة من القادة والضباط من كلا الطرفين، وقبل تسليمها الى هذين السيدين لتتقيحها. اما الاسم غير الرسمي الذي عرفت به، والذي تم استخدامه اختصاراً، اعطى انطباعاً خاطئاً عن الدور الذي لعباه. راجع: ارثولد توينبي، المسألة الغربية في اليونان وتركيا، لندن، كونستابل، ١٩٢٠، ص ٤٨.

في ٣٠ نوفمبر ١٩١٧، بأنه يجب إعادة النظر في موقف الحلفاء من تركيا مادامت ان المعارضة الروسية لم تعد قائمة.^{٢٤٠}

وفي الخامس عشر من ديسمبر، وقعت روسيا البلشفية على معاهدة الاستسلام مع المانيا في برست ليتوفسك،^{٢٤١} ووجهت الحكومة البريطانية امراً الى سفيرها في برم Berme بأجراء المفاوضات مع الحكومة التركية. ولم تكن انكلترا مستعدة، وفقاً لتعليمات الحكومة حول تلك المفاوضات، لم تكن مستعدة ان ترى لتركيا مرة اخرى سلطة في فلسطين. ولكنها ربما تكون مستعدة للتخلف عن سوريا وميزوبوتاميا الى تركيا.^{٢٤٢} على ان اذاعة المضامين السرية للاتفاقيات المعقودة بين الحلفاء من قبل روسيا، في اثناء الحرب، ثم نشر اتفاقية سايكس-بيكو في الازفستيا، الجريدة الروسية في ٢٤ نوفمبر ١٩١٧، قد عقدت مهمة المتفاوضين.

ان نشر الحكام البلشفيك للافكار الشيوعية الجديدة، وخاصة تحرير شعوب الشرق من جهة، ومن جهة اخرى تضمين السياسة الامريكية بافكار مثالية خاصة حق تقرير المصير للشعوب، قد جاء على الضد من السياسة الامبريالية الفرنسية والبريطانية في آسيا الصغرى. ويجب على البريطانيين والفرنسيين ان يأخذوا بنظر الاعتبار الاهداف الامريكية من الحرب، وحساسية الرئيس ولسون تجاه قضية تقاسم الاراضي العثمانية. والبيان الليبرالي الجديد الذي اصدره لويد جورج^{٢٤٣} في ٥ يناير ١٩١٨، حول اهداف بريطانيا التي اتبعتها في الحرب انما يوضح بجلاء الخط العام الجديد للسياسة البريطانية: "نحن لم نتقاتل مع تركيا لنحرمها من عاصمتها القسطنطينية ولا عن بلادها الغنية التي تسمى الشرق الادنى، ولا من منطقة تراقيا ذات الاغلبية السكانية التركية.. (ولكن) لا يمكننا ان نضمن الابقاء على الامبراطورية التركية (...). بل اننا نعتقد بضرورة الاعتراف بسكان بلاد العرب، ولرمينيا و ميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين في وضع وطني منفصل".^{٢٤٤}

^{٢٤٠} لويد جورج، ذكريات الحرب، الجزء الاول والخامس، لندن، ١٩٢٨، ص ٢٥٧٢.

^{٢٤١} تم التوقيع على معاهدة الاستسلام الروسي- الالمانى، في ٣ مارس، ١٩١٨.

^{٢٤٢} اصبح السير هوراس رامبولد، وزير الخارجية في ٢٥ ديسمبر ١٩١٧، تلفون ١٢٩٤. راجع: اوراق ملتر،

٢/١، ص ١٧٢. وقد ذكرها نيفاكيغي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

^{٢٤٣} يشير شمبلي ان لويد جورج، قد تحدث عن الاتراك في ١٠ نوفمبر ١٩١٤، قائلاً: انهم سرطان انساني، وموت بطلين في جسد الارض التي يتحكمون فيها بشكل سن، وحيث تجرد كل عصب فيه وكل شعيرة من الحياة. انني سعيد ان تواجه تركيا دفع الحساب العسير على طول المدة التي وصمت فيها الانسانية بالعار". شمبلي، المصدر السابق نفسه، الملحوظة الاولى، ص ٢٤.

^{٢٤٤} لويد جورج، ذكريات الحرب، المنتخبات، الجزء الخامس، ص ٢٤٥٦.

ولا يوضح بيان لويد جورج، تماماً أي شكل سيتخذه الوضع الوطني المستقل، لتلك البلاد. هل تبقى تحت النفوذ البريطاني أو الفرنسي؟ أم لا؟ وكان هذا البيان مجرد بيان طرح ثقة تجاه تركيا والولايات المتحدة أكثر من كونه تحديداً للسياسة البريطانية في آسيا الصغرى. على أي حال، نلاحظ أن كردستان لم تظهر بين البلدان التي سوف تتمتع بكيان منفصل، وهذا يعني أن الحكومة البريطانية لم تقرر بعد سياستها تجاه كردستان أو الاعتراف بها بلداً.

وبعد أيام، وفي ١٨ يناير ١٩١٨، أعلن الرئيس ولسون بيانه الشهير ذي الأربع عشرة نقطة؛ وحيث تتعلق النقطة الثانية عشرة بقضية القوميات تحت السلطة العثمانية وتنص على أنه: "يجب أن تؤمن الحصّة التركية من الامبراطورية العثمانية سيادة حقيقية، ولكن القوميات الأخرى التي تقيم الآن في ظلّ السلطة التركية يجب أن تتمتع بحياة آمنة وبفرصة كاملة للتطور.. في حين يجب أن تظلّ مضائق الدردنيل مفتوحة دائماً تؤمن العمر الحر للسفن والتجارة لجميع البلدان في ظل ضمانات دولية".^{٢٤٥}

أما بخصوص مستقبل الامبراطورية العثمانية، فقد أكد بيان الرئيس ولسون على المبادئ التي ذكرها في بيانه، والتي نقلها عنه بيان لويد جورج نصّاً لا روحاً.^{٢٤٦} أما موقف فرنسا، فسيعرض ستيفان بيشون وزير الخارجية، بياناً أمام الجمعية الوطنية يتضمن ما جاء في بيان لويد جورج وبيان ولسون.^{٢٤٧}

وفي واقع الأمر، أكد كليمنصو الذي أصبح آنذاك رئيساً للوزراء، ووزيراً للحرب؛ أكد في ٨ مارس ١٩١٨ بعد صدور البيان أمام المجلس على أنه: "إذا ما واصلتم كما هي العادة، سؤالنا عن أهدافنا من الحرب، طالما أننا قد استعدنا تكراراً ودائماً، ولأن خطابات السادة: بيشون، ولويد جورج، والرئيس ولسون، متشابهة في جميع النقاط، يمكننا إذن أن نطلبوا من الألمان، ما هي أهدافهم من الحرب".^{٢٤٨}

^{٢٤٥} للتعرف على نص بيان ولسون، راجع: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الأول، ص ٤٣٣.

^{٢٤٦} بعد مؤتمر السلام في باريس، رفض الرئيس ولسون أن يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات السرية أثناء الحرب. واستناداً إلى ولسون، فإن قبول الحلفاء لبيانه ذي الأربع عشرة نقطة، يعني من وجهة الأبطال التلقائي للاتفاقيات السرية، ومن جهة أخرى يمكن أن يتبنى الحلفاء مبادئ جديدة لا استعمارية أن يقبلوا حق تقرير المصير الوطني. راجع أيضاً: لنزوفسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٨٨.

^{٢٤٧} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٩-٥٠.

^{٢٤٨} كليمنصو جورج، خطاب الحرب، باريس، مكتبة بلون، ١٩٣٤، ص ٥٢٠.

تلك المبادئ التي أكدها لويد جورج وولسن، ستكون أساساً للمفاوضات من أجل عقد اتفاق مبادئ من أجل اقرار سلام؛ يسبق الهدنة مع تركيا العثمانية.^{٢٤٩}



^{٢٤٩} راجع أيضاً: تمبلي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.

(٣)

من هدية أكتوبر ١٩١٨
الى التوقيع على معاهدة فرساي في يونيو ١٩١٩

(١) اتفاقية لويد جورج- كليمنصو، ديسمبر ١٩١٨:

لقد أكد تقرير لجنة بنسن، الأهمية التي توليها إنكلترا لولاية الموصل وحقوقها النفطية، (كردستان الجنوبية- اليوم، الجزء الذي يقع تحت سلطة العراق من كردستان). في كل حال، لنتذكر ما قاله اللورد كيتشنر بضرورة وجود منطقة فرنسية تفصل ما بين مناطق نفوذ إنكلترا وروسيا. وكان مارك سايكس قد اقترح، في إطار اتفاقية سايكس-بيكو، تقديم مناطق المنطقة الفرنسية في فلسطين. وتنص الاتفاقية مع ذلك، على الإبقاء على جميع أراضي كردستان الواقعة جنوب نهر الزاب الصغير ضمن منطقة النفوذ البريطانية أي: مناطق السليمانية وكركوك وخانقين. وقد صرح اللورد بلفور وزير الخارجية في ١٩١٩ بما يأتي: "في الحقيقة وبالتأكيد، لم يكن ممكناً أبداً لاتفاقية سايكس-بيكو، ان تقدم الموصل لفرنسا. ولكن ذلك ما فعلته: ولم يكن ذلك بالطبع خطأ فرنسا، وإنما نتيجة حسابات اللورد كيتشنر الخاطئة، إذ لم يكن يريد منطقة نفوذ تجاور مملكة عسكرية كروسيا، وتكون لانكلترا مصالح فيها".^{٢٥٠}

وسمح انسحاب الجيش الروسي من أراضي كردستان لانكلترا ان تفكر من جديد في الحصول على الموصل. واصدرت لندن امراً باحتلال الموصل في ٢ نوفمبر وتم الاحتلال في ٧ نوفمبر.^{٢٥١} ويبدو ان حكومة فرنسا لم تحتج على ذلك الاحتلال، رغم ان اتفاقية سايكس-بيكو^{٢٥٢} كانت تنص على ان تكون الموصل جزءاً من أراضي نفوذ فرنسا. وفي نفس الوقت، كانت فرنسا تواجه صعوبات كبيرة في سوريا^{٢٥٣}. وبسبب الثورة العربية، لم تكن قادرة على ممارسة سلطتها في ذلك البلد. ولهذا بالتحديد، ذهب كليمنصو الى لندن في ديسمبر للمطالبة بمساعدة بريطانيا لايجاد حل للمسألة السورية مع العرب. وبدأت المشاورات بحثاً عن حل

^{٢٥٠} مذكرة بلفور، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٣٧٤.

^{٢٥١} ويلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١-٢١.

^{٢٥٢} قدم 'كامبون'، السفير الفرنسي في لندن، في فبراير، قدم احتجاجاً الى الحكومة البريطانية حول منع دخول الضباط والشرطة الفرنسيين في الموصل بأمر من الحكومة البريطانية. راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ١٢/١٧٦٧٢، ص ١٤.

^{٢٥٣} كومنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٥٩.

جديد يساعد على ايجاد بديل لاتفاقية سايكس-بيكو بين انكلترا و فرنسا. وبالنسبة لما يخص لويد جورج، فإن ذلك الاتفاق لا قيمة له. وكانت السلطات البريطانية تعتقد ان تغييراً ما يجب ان يحدث لسببين في الاقل: الاول، فصل الموصل عن ميزوبوتاميا، واذا ما تم حرمان العراق من جنوب تلك المنطقة ونفطها سيصاب حتماً بالشلل المالي والاقتصادي. والثاني، تقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق تتبع ادوات مختلفة.^{٢٥٤}

وبالنسبة لانكلترا، فان الحاق كردستان الجنوبية (ولاية الموصل) بالعراق وتحت الادارة البريطانية، كان اساسياً وضرورياً للبقاء على ذلك البلد اقتصادياً. وكان من اهداف انكلترا بعد الحرب، انشاء ادارة مدنية وعسكرية في ميزوبوتاميا واعادة تنظيم البلاد.^{٢٥٥} والتنظيم الاداري لولايات بغداد والبصرة. وانشاء طرق السكك الحديدية وتعميد الطرق يتطلب تمويلاً كبيراً من انكلترا.^{٢٥٦} وكانت انكلترا، وقد خرجت من حرب عالمية طويلة، تواجه بالتحديد مصاعب مالية خطيرة.^{٢٥٧} وتحتاج لمصادر ثروات جديدة، ضرورة للحفاظ على الامبراطورية البريطانية.^{٢٥٨}

ومنطق السياسة الامبريالية يقول، اذا لم تتمكن الاراضي الجديدة التي تم الحصول عليها من المساهمة في اثراء الخزانة البريطانية، فلتكن في الاقل قادرة ان تكتفي بقدراتها الذاتية. فيجب ان تعوض ثروات كردستان المساهمة الانكليزية، وتصبح مصدر الثروة الاقتصادية التي سوف تسمح بتأسيس العراق الحديث.

هيأت زيارة كليمنصو للندن في ٢ ديسمبر ١٩١٨، وهي الاولى بعد النصر، الفرصة له للاستفادة من الاحتلال غير الشرعي للموصل، وتفوق الجيش البريطاني في الشرق الادنى، بما فيه سوريا، وهم يطالبون بضم الموصل الى منطقة النفوذ البريطاني. ويصف لويد جورج آنذاك، الاجواء التي تلت اتفاقية تبادل الموصل: "عندما جاء كليمنصو الى لندن بعد الحرب، رافقته الى السفارة الفرنسية وسط تصفيق الناس المستقبليين الذين كانوا يهتفون له بحرارة. وبعد وصولنا للسفارة مباشرة تساءل عما سأطلبه من فرنسا بالتحديد. واجبته في الحال، انني اود الحاق الموصل بالعراق، وان تصبح فلسطين من دان الى بئر السبع، تحت

^{٢٥٤} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣٨.

^{٢٥٥} ويلسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٥، ٧٧؛ راجع كذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٩.

^{٢٥٦} المصدر السابق.

^{٢٥٧} ذكر ولسن، بهذا الخصوص، ان الحكومة في انكلترا، ومنذ اليوم الذي احست فيه بالمشاكل المالية والسياسية الخطيرة جداً في الداخل والخارج. المصدر السابق نفسه، ص ١٠، المقدمة.

^{٢٥٨} راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

ادارة بريطانية. وبدون تردد، قبل ذلك العرض رغم ان الاتفاق كان شفهيًا، ولكنه تمسك بالتزاماته تمامًا بعد انتهاء المفاوضات^{٢٥٩}.

فماذا كان المعزى الحقيقي لذلك الاتفاق؟ اكان نتيجة لمهارة لويد جورج؟ او ان ذلك كان كرمًا أبداه بطل من أبطال الحرب، كليمنصو، الذي صفق له البريطانيون؟ على اي حال، سيكلف ذلك الوهم غالبًا، لكليمنصو خاصة، وللعلاقات الفرنسية - البريطانية بشكل عام. وسيكون عدم حرصه الدبلوماسي، واحداً من اسباب فشله في الانتخابات الرئاسية امام 'بوانكاريه Poincare' في يناير ١٩٢٠^{٢٦٠}.

وتشير تقارير مجلس الشيوخ ومجلس النواب الفرنسيين، الى ان المعارضة البرلمانية قد استخدمت قضية الموصل للقيام بهجوم عام على كليمنصو^{٢٦١}.

واشار 'أريستيد برياند Aristide Briand' رئيس وزراء سابق، امام مجلس النواب، في ٢٥ يناير ١٩٢٠، الى ان فرنسا لم تحصل على اي تعويض^{٢٦٢} بعد ان تخلت عن الموصل ومنطقتها، او ان تصبح فلسطين تحت الوصاية البريطانية.

واشار 'اندريه تارديو Andre' Tardieu،^{٢٦٣} في مداخلة طويلة امام مجلس النواب، الى الظروف التي زار فيها كليمنصو لندن، وعشية اتفاق 'لويد جورج'، كان الامر يتطلب التوصل في الاكثر الى ايجاد حل لبعض الامور مع انكلترا، بل الحصول على ما تعارضه بأي ثمن وهو

^{٢٥٩} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣٨.

^{٢٦٠} بهذا الخصوص، يؤكد لويد جورج، نفسه ان قضية الموصل كانت من اسباب فشله الذريع في تلك الانتخابات. (وقد استقال كليمنصو في الحال من رئاسة الجمهورية ليليه السيد بوانكاريه). وقد تعاونت عناصر غير راضية، كانت تعتقد انه قدم كل شن للولايات المتحدة ولبريطانيا العظمى، ليس ما كان في ألمانيا، فقط بل أيضاً في تركيا، وتضافرت جميع تلك العوامل لهزيمته في ترشيحه (...). وعلى راس كل ذلك الموضوع "لويد جورج" المصدر السابق، الصفحات ١١٠١-١١٠٢.

^{٢٦١} راجع: بيان بيشون، وزير الخارجية الفرنسية امام مؤتمر السلام في باريس في ٢٠ مارس ١٩١٩، حيث يشرح رد فعل مجلس النواب والشيوخ، والرأي العام الفرنسي ضد حكومة كليمنصو، حول قضية الموصل وسوريا التي ذكرها هلمرايش Helmreich، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٥-٦٦.

^{٢٦٢} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس النواب، ٢٥ يناير ١٩٢٠، الصفحات ٢٤٢٤-٢٤٢٥.

^{٢٦٣} كان 'اندريه تارديو' مستشاراً قديماً لكليمنصو، ودبلوماسياً نشيطاً ومقاولاً فرنسياً كبيراً. وكان عضواً في وفد مؤتمر السلام في باريس. وكونه دبلوماسياً ومقاولاً، توجه اهتمامه الى نطق الموصل. راجع: مقالته في جريدة (ايلوستراسيون) في ١٩ يونيو ١٩٢٠، بعنوان: (الموصل والنطق).

احتلال فرنسا للضفة الغربية لنهر الراين، وكذلك مناجم فحم سار La Sarre وغيره من الاشياء.^{٢٦٤} وكذلك امتدح فيكتور بيرل Victor Be'nard سياسة كليمنصو في مداخلة امام مجلس الشيوخ في ٢٨ يولية ١٩٢٠. ولم يتردد في التاكيد على انه في اليوم الذي تخلى فيه كليمنصو عن الموصل وفلسطين وكردستان، كان من اجل الحصول على ميترز Metz وستراسبورغ بدون اجراء اي استفتاء، وحوض السار، واحتلال ريناني Rhe'nannie، وسيادة امن شامل، وتسليم للفحم بدون دفع اية مقدمات. لقد حقق سياسة فرنسية عظيمة.^{٢٦٥}

واكد تارديو، على الصعاب التي لاقتها فرنسا بعد الحرب لتحصل من حلفائها على الاعتراف بالطلبات التي تريدها من المانيا. وواجه فقدان الموصل بشروط ثلاث:

١. يجب ان تحصل فرنسا على حصتها من نفط الموصل، اي خمس وعشرين في المائة، حصة المانيا سابقاً، في المقابل.
٢. يجب ان تساعد انكلترا فرنسا (بدون شروط مسبقة)، في معاهدة فرنسا على اساس المعاهدات السرية.

٣. بعد اعلان الوصاية وتطبيقها، يجب على انكلترا ان تؤيد وصاية فرنسا على المنطقة المحددة لنفوذها في معاهدة سايكس - بيكو (بما فيها سوريا ودمشق، وحلب، والاسكندرونة وبيروت).^{٢٦٦}

وفيما بعد، ايقن كليمنصو، نفسه، انه من المستحيل تقبل امتداد وصاية انكلترا على الموصل وفلسطين بدون الحصول على اي توصيف مودون، وفي الوقت الذي استحوذ فيه جانب واحد^{٢٦٧} على جميع المكاسب، ولم يحدث من قبل ذلك الامر.

^{٢٦٤} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس النواب، ٢٥ يولية ١٩٢٠، الصفحات ٢٤٤٤-٢٤٤٥.

^{٢٦٥} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس الشيوخ، ٢٨ يولية ١٩٢٠: راجع ايضاً: كومنج Cumming، المختارات، ص٦٦؛ وكذلك راجع: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص١٧.

^{٢٦٦} الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس النواب، يونيه ١٩٢٠، الصفحات ١٤٤٦-٢٤٤٧؛ راجع كذلك: اندريه تارديو، في مقالته (الموصل والنقط)، المنشورة في جريدة (ايلوسترايسون)، ١٩ يونيه ١٩٢٠، الصفحات ٢٨٠-٢٨٢؛ وكذلك كومنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص٦٥.

^{٢٦٧} رسالة لويد جورج، الى كليمنصو، في ٩ نوفمبر ١٩١٩، وثائق سياسة بريطانيا الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص٥٢١. وكان فيليب بيرتوليه، الدبلوماسي الفرنسي المحثك، قد وضع في فبراير ١٩٢٠، صورة لتنازل كليمنصو الى لويد جورج في ديسمبر ١٩١٨: "وفي لندن، اعلن السيد كليمنصو بعض البيانات العامة الصادرة من كرم اخلاقه، ولكنه الان لا يكاد يذكر وعوده الذي كان قد قدمها، ومع ذلك فهي لا يمكن ان تكون اساساً لأية تنازلات، المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء السادس/ف، ص١٠٨.

ومهما كان الامر، فان اتفاق لويدي جورج و'كليمنصو'، حول تبادل الموصل، سيكون احد عوامل الشقاق الاساسية بين انكلترا وفرنسا في اثناء مفاوضات مؤتمر السلام في باريس.^{٢٦٨}

فاذا ما كان 'كليمنصو' قد وعد بمنح الموصل الى لويدي جورج، فان حكومة فرنسا اشترطت موافقتها بالحقاق الموصل الى ميزوبوتاميا بقبول الحكومة البريطانية توسيع منطقة نفوذ فرنسا ومقدراتها في سوريا.^{٢٦٩} وبهذا الخصوص، تم تقديم مذكرة من 'كليمنصو' الى لويدي جورج، في ٥ فبراير ١٩١٩، وقد اكد على موافقته على تبادل الموصل شريطة ان تعترف انكلترا بالمطالب الفرنسية الاتية:

١. الاعتراف بمنطقة سوريا كلاً موحداً.

٢. اعتراف عصبة الامم بوصاية فرنسا على تلك المنطقة.^{٢٧٠}

وكان جوهر مايدور من مفاوضات بين فرنسا وانكلترا حول الموصل مباشرة بين لويدي جورج و'كليمنصو'. علماً ان الازمة الفرنسية- البريطانية التي نشبت بين رؤساء وزراء البلدين، تدلل على ان المسؤولين في وزارة الخارجية لم يعرفوا الاتفاق المبرم بين الرجلين في لندن في ديسمبر.^{٢٧١}

^{٢٦٨} راجع كذلك: هلمرايش بول. س. من باريس الى سيفر، ان تقسيم الامبراطورية العثمانية في مؤتمر السلام في باريس ١٩١٩-١٩٢٠، اوهيو، مطابع جامعة الدولة، ١٩٧٤، ص١٧؛ وكذلك كومنج، المصدر السابق نفسه، ص٦٠؛ وبيكر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١-١٩.

^{٢٦٩} رسالة كورزون الى بلفور، ٢١ فبراير ١٩١٩، وزارة الخارجية، ٢٨٤/١٠٧/٦٠٨، ١-٢/٢٩٨٣؛ مسودة الاقتراح الفرنسي حول اتفاق جديد فرنسي - انكليزي حول سوريا، وزارة الخارجية ٢٨٤/١٠٧/٦٠٨ - ١-٦/١٥٦٢، ٥ فبراير ١٩١٩؛ تمرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١-١٨٢.

^{٢٧٠} لويدي جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٥٧-١٠٥٩؛ راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص١٧؛ وكذلك: ن. هاري هوارد، حول تقسيم تركيا ١٩١٢-١٩٢٣، نورمان، اوكلاهوما، ١٩٣١، ص٢١٢.

^{٢٧١} راجع تحليل (اتفاق لونغ بيرانجيه، الثاني) لاحقاً. ويؤكد 'كنت' وهو يشرح رفض الاتفاق لونغ بيرانجيه، حول نطق الموصل وميزوبوتاميا بين فرنسا وانكلترا، يؤكد على ان وزارة الخارجية لم تكن على علم مسبق بكل حالة وبخصوص الاتفاق السري كذلك والذي ذكره عرضاً لويدي جورج كان قد تم بينه وبين كليمنصو في ديسمبر ١٩١٨، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٨.

وما لبثت فرنسا ان اعادت صياغة طلبها فيما يخص سوريا في مؤتمر السلام في باريس. وفي العشرين من مارس ١٩١٩، أعرب أستيفان بيشون، وزير الخارجية عن موقف فرنسا من السلام امام المؤتمر، واعاد التأكيد على نص الاتفاقية بين لويد جورج و'كليمنصو'.^{٢٧٢}

وصرح لويد جورج، الذي كان يترأس الوفد البريطاني الى المؤتمر، صرح في معرض رده على خطاب بيشون بأنه: لا يوجد اي خلاف بين انكلترا وفرنسا فيما يخص سوريا. وبهذا الرد، اراد لويد جورج ان يفصل بين قضية الموصل عن سوريا. وبينما كان يشكر بيشون على قبوله الشفوي رغبة انكلترا حول إلحاق الموصل، إذ اعلن ان حل المسألة السورية هي بين ايدي المؤتمر ككل.^{٢٧٣}

وبعد الاجابة البريطانية، تحول النقاش في المؤتمر الى مشادات كلامية بين لويد جورج و'بيشون' اللذان تعرضا من أن الى آخر للعلاقات الفرنسية - البريطانية، واتفاقية سايكس بيكو، والاتصالات البريطانية الفرنسية ب'الشريف حسين'.

ومن المهم التأكيد هنا على ان المناقشات التي اجراها لويد جورج، كانت تتناقض في الاقل ظاهراً المبادئ التي اعلنها قبل المؤتمر بخصوص اتفاقية (سايكس - بيكو).^{٢٧٤} وبعد انتقاده للاتفاقية، استند الى نصوص الاتفاقية نفسها لتقوية حجته، وللدفاع عن موقف بريطانيا ضد بيشون و'كليمنصو'.^{٢٧٥} وكان 'كامبون' قد قال في الثامن من يونيه: "لقد قدم لنا لويد جورج سوريا". ومنذ ذلك الوقت تراجع عن تصريحاته ل'كليمنصو' (...)، وبنية سيئة عاد يساوم على التفاصيل... ولن يغفر له 'كليمنصو' تراجعته عن تصريحاته".^{٢٧٦}

^{٢٧٢} المصدر السابق نفسه.

^{٢٧٣} المصدر السابق، الصفحات ١٠٦٠-١٠٦١.

^{٢٧٤} راجع خطاب لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٦٠-١١٠٠. وكان 'كامبون' سفير فرنسا في لندن قد كتب يقول: "لقد ادلى لويد جورج بحماقات كثيرة بدون تحضير، وبدون مشاورات مع بلغور. وقد تركه كليمنصو يفعل ما يريد في حين ظل بيشون هادئاً صامتاً كما هو عادته دائماً امام معلمه". راجع: كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٧.

^{٢٧٥} قال لويد جورج في معرض رده على بيشون: "يبدو ان السيد بيشون، كان يعتقد اننا نبتعد بهذا الخصوص عن اتفاق ١٩١٦، او بخصوص الموصل وفلسطين. وفي الحقيقة، لم نفعل ذلك، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦٢؛ راجع اعلاه، المذكرة ١٩ حول موقف لويد جورج حول تلك النقطة قبل مؤتمر السلام بباريس.

^{٢٧٦} الرسالة المؤرخة في ٢ يونيه ١٩١٩، الى ابنه: كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

ان عدم الاتفاق بين لويد جورج و'كليمنصو' قد وصل الى مُنتهاه، عندما تبادل الوزيران السباب في ٢١ مايو وفي حضرة الرئيس 'ولسن' في 'مجلس الاربعة'^{٢٧٧}. وقد أصر الشقاق بين 'لويد جورج' و'كليمنصو'، التوقيع على اتفاقية الموصل وسوريا وتقاسم نفط الموصل وميزوبوتاميا. ولكن تدخل الرئيس ولسن في هذا الخلاف الانكليزي - الفرنسي؛ جاء ليزيد من تعقيد تلك المشكلة. ولم يكن المهم في نظر الرئيس ولسن، ماهية ما تطالب به فرنسا او انكلترا، وانما في الاكثر، اذا ما كانت شعوب تلك البلاد تقبل بأن تدير هاتان الدولتان شؤونهم.^{٢٧٨} وعلى اساس ذلك المبدأ الامريكي طالب الرئيس ولسن لرسال لجنة تقصي حقائق مشتركة تكون مسؤوليتها توضيح مطالب الشعوب حول ذلك الموضوع.^{٢٧٩}

وفي البداية، كانت مهمة اللجنة معرفة ما اذا كان الشعب السوري مستعداً لتقبل ادارة فرنسية لشؤونه. وبعد ذلك، طالب كليمنصو الا يتوقف عمل اللجنة على سوريا فقط، مادامت الوصايات على فلسطين وميزوبوتاميا و'ارمينيا و'كرديستان موجودة. ويجب ان تتضمن مهمة اللجنة^{٢٨٠} كذلك الشعوب المعنية. لكن كلاً من فرنسا وانكلترا قد انسحبت بعد ذلك من اللجنة، وسافر الوفد الامريكي وحدة الى الشرق الادنى. وبعد زيارة سريعة الى فلسطين وسوريا (منذ بداية يونيه الى نهاية يوليه) ١٩١٩؛ قدمت اللجنة تقريرها في اواخر يولية، وبعد ان تم التوقيع على حلف عصبة الامم، وغادرت الوفود

^{٢٧٧} ويشرح نيفاكيفي، ذلك الحدث الديبلوماسي عندما عُرضت خارطة تقسيم مناطق النفوذ بين فرنسا وانكلترا على مجلس الاربعة؛ فيقول: "عندما عُرضت الخرائط على كليمنصو، بعد ذلك في اجتماع ٢١ مايو، تملكه غضب شديد. وفي حضرة الرئيس ولسن اتهم رئيس وزراء بريطانيا بأنه غير جدير بالثقة. واجابه لويد جورج بالسباب وينفس الطريقة. وفي البداية بدأ الامر كما لو كانت غارات كلامية عنيفة من الدرجة الاولى، وذلك باستخدام نفس التعبير الذي استخدمه السير هنري ولسن بهذا الخصوص: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص١٥٤؛ راجع كذلك، كولويل، المشير السير هنري ولسن.. حياته.. يومياته، لندن، الجزء الثاني، ١٩٢٧، ص١٩٤؛ راجع كذلك: جورج سورير، كليمنصو، باريس، ١٩٢٢، ص٢٨٧؛ راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٨؛ راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص٢٠٩؛ وانظر كذلك، فيمايلي [٢- النقط...].

^{٢٧٨} من اهم مبادئ الولايات المتحدة: رضا المحكوم عن الحاكم، انه في صلب فكر الولايات المتحدة الامريكية، راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص١٠٦٦.

^{٢٧٩} المصدر السابق، الصفحات ١٠٦٦-١٠٧٢.

^{٢٨٠} المصدر السابق، ص١٠٧٢.

باريس.^{٢٨١} علماً ان التقرير المعروف لتلك اللجنة بأسم 'كنج-كرين'،^{٢٨٢} لم يتم تقديمه بشكل رسمي الى الحلفاء، ولم يؤخذ كذلك بنظر الاعتبار عند إيجاد حل للمسألة السورية.^{٢٨٣} ومهما كانت اهمية تقرير لجنة 'كنج-كرين'، للسياسة الامريكية، فهي لم تقم بزيارة كُردستان او ميزوبوتاميا، وقدمت توصية بالحاق الموصل وجنوب كُردستان الى ميزوبوتاميا، وان تكون تحت وصاية دولة واحدة، ومن المفضل ان تكون انكلترا.^{٢٨٤} واخيراً، وبعد التسوية بين كليمنصو و لندن^{٢٨٥} في ١٢ ديسمبر ١٩١٩، تسلّم لويد جورج مذكرة ارسلها 'كليمنصو' تحمل نصاً جديداً يطرح حلاً لقضية الموصل،^{٢٨٦} وقد قدمت فرنسا طلباً جديداً حول امتياز نفط الموصل تحت الوصاية البريطانية.

"وفيما يخص فرنسا، فالاتفاق حول الامتياز الخاص بالموصل يجب ان يقابله تعويض اساسي تطالب به الصناعة الفرنسية والبرلمان الفرنسي وان يتم في نطاق مساواة حاسمة في ميدان استغلال نفط ميزوبوتاميا وكُردستان. وتتمتع تلك النقطة بأهمية خاصة وكبيرة، ويجب ان تواجه فرنسا الحاجات النفطية، وفي نفس المستوى الحديد والفحم. ولكن النفط كان دائماً عاملاً مهماً جداً للاستقلال والدفاع لدى جميع امم العالم".^{٢٨٧}

^{٢٨١} المصدر السابق، ص ١٠٧٨.

^{٢٨٢} كان من اعضاء اللجنة الامريكيان هنري كنج، وتشارلز كرين، من اختيار الرئيس ولسن. وتم نشر تقرير اللجنة لأول مرة، في ٢ ديسمبر ١٩٢٢، تحت عنوان: تقرير كنج - كرين، حول الشرق الادنى. المحرر والنشر، نيويورك، الجزء ٥٥، رقم ٢٧، في ٢ ديسمبر ١٩٢٢، الصفحات ١-٢٨؛ راجع كذلك: تمبلي، المختارات، ص ١٤٨؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٦-١٣٨.

^{٢٨٣} راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٦-١٣٨؛ وكذلك راجع: هوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٩؛ ويكر راي، ودر ولسن والثنم العالمي، الجزء الثالث، جاردن سيتي، نيويورك، ١٩٢٢، الصفحات ٢١٠-٢١٨.

^{٢٨٤} تقرير لجنة كنج - كراين، حول الشرق الادنى، المصدر السابق نفسه، ص ١٢.

^{٢٨٥} تمت الزيارة بعد مدة طويلة لازمة الفرنسية - البريطانية. وفي الواقع شنت الصحافة الفرنسية حملة اعلامية مكثفة ضد انكلترا حتى نهاية يولييه. راجع بهذا الخصوص: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٢-١٧٣.

^{٢٨٦} كانت ملاحظة كليمنصو نسخة مصورة للمذكرة التي كان قد اعدّها بيرانجيه وسلمها فيليب بوتوليه الى كورزون عضو وفد كليمنصو، ومدير عام الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية الفرنسية، فيما يأتي: وراجع ايضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧؛ راجع كذلك: 'كنت'، المصدر السابق نفسه، ص ١٥١؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢١١.

^{٢٨٧} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٠٠-١١٠١.

وذهبت المذكرة الفرنسية الى أبعد من ذلك واقترحت تسوية عامة جديدة بين انكلترا وفرنسا:
"أن ذلك التخطيط الاولي يقدم الخطوط الاساسية للحل الخاص بالامبراطورية التركية (...)
ويمكن اكمال تبادل الرؤى بخصوص القوقاز، وكردستان، وفارس والذي لم يظهر اي خلاف^{٢٨٨}
حولها .. وتمت اعادة مناقشة مشكلة الموصل في مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠، وفي مؤتمر سان
ريمو في ابريل ١٩٢٠، وذلك على اساس الاتفاق الفرنسي - البريطاني في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠،
حيث تم التوصل النهائي حولها بين الدولتين العظمتين.^{٢٨٩}
ونرى بوضوح كيف سمّت قضية الموصل العلاقات بين فرنسا وبريطانيا، وكيف
اصبحت مشكلة دولية، وغدت ولاية الموصل مصدر شقاق بين انكلترا وتركيا ما بين ١٩٢٣-
١٩٢٥، وهو تاريخ الحاقها بالدولة العراقية.^{٢٩٠}

(٢) اتفاقية لونج - بيراتجيه، فبراير ١٩١٩:

أكدت انكلترا، لعدة شهور قبل الحرب، مساهمتها في رأسمال شركة نفط تركيا بما
يساوي ٧٥٪ من الرأسمال الكلي، أما الخمسة والعشرون في المائة الاخرى الباقية قد قدّمتها
المانيا. وفي ٢٨ يونيو ١٩١٤، حصلت تلك الشركة من الحكومة التركية على الحق الحصري
لاستغلال نفط ولايتي الموصل والبصرة.^{٢٩١}
وقد غيرت الحرب موقف الحكومة البريطانية تجاه شركة النفط التركية (TPC).^{٢٩٢}
وسمحت الظروف الجديدة التي انتجتها الحرب في الواقع: لمكتب الشؤون الخارجية بالغاء
اتفاقية ١٩١٤، بين المانيا وانكلترا حول مساهمتها في شركة النفط التركية.^{٢٩٣} وبقيت

^{٢٨٨} المصدر السابق.

^{٢٨٩} تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠.

^{٢٩٠} في الواقع، لم يتضح تماماً نظام ولاية الموصل، حتى بعد قبول فرنسا بحصول انكلترا عليها في ١٩٢٠،
بل وحتى بعد اقرار الوصاية البريطانية على العراق في سان ريمو. وقد أكد السير ارنولد ولسن، الحاكم
المدني البريطاني على انه: "ما كان بمقدورنا ان نقوم بأي شئ لتثقيق الجو، لان امدافنا في الحدود الشمالية
لولاية الموصل كان مشكوكاً فيها الى ان تم اقرارها في عصبة الامم بعد ست سنوات تقريباً". راجع: ولسون،
المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{٢٩١} تارديو، الموصل والنفط، المختارات: راجع ايضاً: مناقشات مجلس العموم البريطاني، في ١٠ مارس
١٩٢٢، وذكرها تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨١. كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٩٥-
١١٣: راجع ايضاً: لونكريك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣١-٣٢.

^{٢٩٢} كنت، المصدر السابق، ص ١١٢.

^{٢٩٣} نفس المصدر، ص ١١٢-١١٣.

مجموعة دارسي، التي تديرها الحكومة البريطانية، الشركة الافضل موقعا القادرة على الحصول على امتياز نفط كردستان،^{٢٩٤}.

ومع ذلك فقد اوقفت الحرب الشركات من استغلال النفط. وبعد الحرب، استغلت السلطة العسكرية البريطانية بعض حقول نفط كركوك، وطوز، والكيارة^{٢٩٥}، ولو بكميات ضئيلة. وفي ١٩٢٣، بدأت مجموعة دارسي بعد ذلك وفي مدة طويلة، الاستغلال التجاري لحقل نفطخانه بالقرب من خانقين.^{٢٩٦} ومنذ عام ١٩٢٧، ومع بداية استغلال نفط كركوك، اهم حقل نفطي في كردستان، اصبح نفط كردستان، وميزوبوتاميا قابلاً للاستغلال التجاري.

ونقلت الحرب مؤقتاً الى المرتبة الثانية، قضية التنافس على نفط الشرق الادنى بين الدول الاوربية وشركاتهم النفطية والمالية. وتقرر العديد من الوثائق الرسمية للحكومة البريطانية، بما فيها وثائق التاريخ الرسمي لشركة ميزوبوتاميا العسكرية، تقرر بان نفط ميزوبوتاميا لم يكن في بداية الحرب، اولوية استراتيجية بريطانية.^{٢٩٧}

وفقط، وبعد ترسيم حدود منطقة النفوذ البريطانية كما كانت قد رسدها اتفاقية سايكس - بيكو، ١٩١٦، اصبحت قضية النفط حقيقة امام المسؤولين البريطانيين، وانضم السنجق النفطي في كركوك الى منطقة النفوذ البريطانية، وقد تحددت حدود المنطقة بشمال تلك المدينة حيث تغيرت بذلك الحدود التي كان قد رسمها هرتزل في ١٩١٥.^{٢٩٨}

^{٢٩٤} راجع ايضاً: المصدر السابق، ص ١١٣.

^{٢٩٥} لونكريك، المصدر السابق نفسه، ص ٤٣.

^{٢٩٦} قبل التوقيع على بروتوكول القسطنطينية لترسيم الحدود في ١٩١٤، كانت منطقة نفطخانه في ارض ايرانية، وكانت تحوي حقل كلهور. وقد حصلت الشركة الانكلو - فارسية، من مجموعة دارسي على حق الامتياز في جميع اراضي جنوب ايران من شاه الامبراطورية الايرانية بحق الشركة الانكلو - فارسية استغلال حقل نفطخانه و جياسورخ في منطقة خانقين. والدولة العراقية، التي انشأتها انكلترا في أغسطس ١٩٢١، ستتحمل مسؤولية ما بعد الامبراطورية العثمانية قانونياً، تركت مجموعة دارسي تواصل استغلال نفط نفطخانه. وفي ١٩٢٦، تم انشاء شركة بريطانية بواسطة الشركة الانكلو - فارسية وسميت شركة نفط خانقين لاستغلال نفط نفطخانه. ومع ذلك فان جياسورخ القريبة من قورتو قد ظلت دون استغلال وذلك لصعوبة الحفاظ على امن الاستغلال في تلك المنطقة الحدودية والجبلية من كردستان. راجع ايضاً: تحليلنا اعلاه؛ وكذلك راجع: لونكريك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٣، ٦٦-٦٧؛ راجع كذلك: ويلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣، ٨٢، ٢٧٢.

^{٢٩٧} راجع تحليلنا اعلاه، يشير كنت الى دور الشرق الاوسط ونفطه في الاستراتيجية العسكرية للحكومة البريطانية تجاه ميزوبوتاميا محدودة وثانوية؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٩-١٢٠.

^{٢٩٨} راجع ادناه تحليلنا؛ كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢١.

وكان النفط يمثل المرتبة الرابعة بين الاهداف التسعة المذكورة^{٢٩٩} في تقرير لجنة بنسن. ولهذا غيرت اللجنة الحدود الشمالية لمنطقة نفوذ بريطانيا مرة اخرى ومددتها دافعة بها الى الشمال ابعد مما هي عليه لتضم ولاية الموصل اليها.^{٣٠٠} وبهذا الصدد اكدت لجنة بنسن، في تقريرها على انه: "قد اصبح النفط تجارياً في سبيل اظهار سيطرتنا على الموصل. وتوجد ثروات بجورها اذا ما امتلكتها دولة اخرى، فسوف تتضرر مصالحنا".^{٣٠١} وفي تلك الحقبة، وتحت ضغط وزارة المستعمرات و وزارة الحرب، تخلت الحكومة البريطانية عن سياستها الليبرالية وحاولت السيطرة على الشركات النفطية (شل)، و (الرويال دوتش)، واذ كانت غالبية المساهمات في الرويال ودوتش المانية. وسيطرت الحكومة البريطانية على شركة النفط الانكليزية- الفارسية، وتم تعيين الادميرال ادموند سلايد Edmond Slade^{٣٠٢} مديراً لها.

واصررت فرنسا على الحصول على جزء كبير من نفط كردستان، ولم ينكر مارك سايكس الضغوط الكبيرة التي مارسها شركات النفط الفرنسية على حكومة كليمنصو لضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية. وأخيراً، قسمت اتفاقية سايكس- بيكو نفط كردستان الجنوبية الى منطقتين: حقول نفط كركوك وخانقين اللتان تَبقيان في منطقة النفوذ البريطانية، في حين تم ضم حقول نفط الموصل الى منطقة النفوذ الفرنسية.^{٣٠٣}

^{٢٩٩} تقرير اللجنة حول تركيا الاسيوية، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١-٥.

^{٣٠٠} لقد تم توسيع امتداد حدود منطقة النفوذ البريطانية نحو شمال ميزوبوتاميا ثلاث مرات: تقرير هرتزل للعام ١٩١٥ حدّد الحدود شمال بغداد، وحددتها سايكس بيكو على نهر الزاب الصغير، شمال كركوك، ثم لجنة بنسن وفي يونيو ١٩١٥، جاءت لتحديد شمال الموصل وهي الحدود الاخيرة الثابتة حالياً في شمال العراق.

^{٣٠١} راجع: المصدر السابق.

^{٣٠٢} راجع كذلك: التحليل المفصل الذي يقدمه كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٧-١٣٦.

^{٣٠٣} لم يكن معظم المسؤولين البريطانيين راضين عن ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسي. واعرب هرتزل من وزارة الحرب، حول ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية كماياتي: "ان خسارة ولاية الموصل تضحية كبيرة بالنسبة لنا". مذكرة ارسلها هرتزل الى وزارة الخارجية في يناير ١٩١٦. راجع ايضاً: رد فعل السير توماس هولدرينس، نائب الوزير الدائم لوزارة الخارجية في رسالته الى نيكولسن، والمؤرخة في ١٣ يونية ١٩١٦، وزارة الخارجية ٢٧١/٢٧٦، رقم ٨١١٧.

وللحفاظ على المصالح البريطانية، رغم ضم الموصل لمنطقة النفوذ الفرنسية، فقد اعلنت وزارة الهند ومكتب الشؤون الخارجية، ان شركة دارسي لاستغلال النفط، وهي شركة بريطانية كانت قد حصلت على امتياز استغلال للنفط في منطقة الموصل قبل الحرب.^{٣٠٤} وهكذا، تضمنت آخر فقرة في اتفاقية سايكس - بيكو، الشرط الآتي: "كمبدأ عام، تلتزم الدول المتعاقدة بالاعتراف بالامتيازات والحصص في الاراضي التي تم الاستحواذ عليها الآن وكانت موجودة قبل الحرب".^{٣٠٥}

وفي كل حال، لا يكفي ذلك الابتزاز الدبلوماسي لاثارة البريطانيين ودفعهم الى التخلي عن ضم الموصل لمنطقة نفوذهم في ميزوبوتاميا العربية. علماً ان لويد جورج لم يخف الرغبة في وضع نهاية لاتفاقيات سايكس - بيكو، وان لم يكن ذلك سوى لوضع مغير بالنسبة لفلسطين.^{٣٠٦} ويعتقد لويد جورج، ان اي تغيير لنظام الموصل انما يعني قبل كل شيء، ضم الحقول النفطية لمنطقة النفوذ البريطانية في ولايات بغداد والبصرة.^{٣٠٧} ومع طول أمد الحرب، اصبح النفط ورقة رئيسة في لعبة القوى. واعلنت رغبته في السيطرة على نفط كردستان،^{٣٠٨} وبرهنت الحرب على اهمية النفط للحفاظ على الامن والاستقلال لدولة قوية. وأكد الاميرال سلايد، في تقريره الكبير "موقف النفط في الامبراطورية البريطانية" في ٢٩ يونيو ١٩١٨، على اهمية النفط للامبراطورية البريطانية، في ذلك الوقت الذي تستورد فيه انكلترا ٨٠٪ من حاجاتها النفطية من الولايات المتحدة، ويرى

^{٣٠٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ٢٤٤-٢٤٥؛ رسالة هرتزل، الى وزارة الخارجية في ١٤ مايو ١٩١٦، وزارة الخارجية ٣٧١/٢٧٦٨، رقم ٦٥٥ ٦٢؛ راجع: كنت، المختارات، ص ١٢٤. اندريه تارديو، الموصل والنفط، مداخلة تارديو امام الجمعية الوطنية الفرنسية، منشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، مناقشات مجلس النواب، ٢٢ يونيو ١٩٢٠.

^{٣٠٥} رسالة بول كاميون الى السير ادوارد جراي، في ١٥ مايو ١٩١٦، وذكرها تارديو في مداخلته امام الجمعية الوطنية ونشرت في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية، الصفحات ٢٤٤٤-٢٤٤٥؛ راجع ايضاً: كومنج، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢-٦٣.

^{٣٠٦} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١٧-١٠٣٨.

^{٣٠٧} المصدر السابق، ص ١٠٣٨.

^{٣٠٨} او ترومبيتر، المانيا والامبراطورية العثمانية، ١٩١٤-١٩١٨، ج. برنستون، ١٩٦٨، الفصول ١٠-١٢؛ راجع كذلك: مقالة وجود النفط على الحدود التركية - الفارسية، وقد نشرت في الجريدة الالمانية (النفط)؛ راجع كذلك: رسالة من جراينواي الى مكتب الشؤون الخارجية في ٣ ابريل ١٩١٦، وزارة الخارجية ١٧٢١-٣٧١، رقم ٦٣٦١٩.

سلايد^{٣٠٩}: "في الحقيقة، ان الدولة التي تسيطر على الحقول النفطية في ايران وميزوبوتاميا، سوف تسيطر على اكبر مصادر التموين النفطي في المستقبل"^{٣٠٩}.

وختاماً، اوصى سلايد^{٣١٠}، انكلترا باحتلال حقول نفط فارس، وميزوبوتاميا، وكردستان وكل منطقة اخرى، وبأي ثمن كان، ويجب الا تسمح بأن تتداخل فيه أية مصلحة اجنبية.^{٣١٠} واثرت نصائح سلايد^{٣١٠} في وجهة نظر بلفور، الذي كان وزيراً للخارجية حينذاك، وتحدث في مذكراته الى وزارة الحرب، عن الاهداف الحربية في ١٧ سبتمبر ١٩١٨، فقال: "تتمتع المناطق النفطية في ميزوبوتاميا، وبلاد فارس، بأهمية وطنية كبيرة لنا"^{٣١١} ودافع ماريان كنت^{٣١٢} في اطروحته عن الفكرة القائلة: "أن الجيش البريطاني قد احتل الموصل بعد الحرب، للسيطرة وبشكل رئيسي على نفط تلك الولاية"^{٣١٣} وحال انتهاء الحرب، توصلت المفاوضات الفرنسية-البريطانية من اجل تقاسم نفط كردستان وميزوبوتاميا العربية، بموازاة المفاوضات حول تقسيم اراضي كردستان.^{٣١٤} وفرنسا، التي كانت تريد تأمين تموينها من النفط، كانت تدفع الامور اكثر من انكلترا نحو إيجاد تسوية حول تقاسم النفط.^{٣١٥}

وارتأت انكلترا وفرنسا ضرورة متابعة المفاوضات خارج مؤتمر السلام في باريس على مستويين: بين الحكومتين من جهة، ومن جهة اخرى بين كل حكومة والشركات النفطية التي

^{٣٠٩} مذكرة الادmirالية، رقم ج. ت. ٥٢٦٧٠، تسجيلات الحكومة، ١١٩/٢١.

^{٣١٠} المصدر السابق.

^{٣١١} مذكرة ارسلها اول لورد للبحرية الى وزارة الحرب، د. ت. ٥٧١٠، في ١٧ سبتمبر ١٩١٨؛ وثائق الحكومة ١١٩/٢١؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٦.

^{٣١٢} ماريان كنت، النفط والامبراطورية: السياسة البريطانية ونفط ميزوبوتاميا، ١٩٠٠-١٩٢٠، لندن، معهد لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، مطابع ماكميلان، ١٩٧٦.

^{٣١٣} الى هذه النقطة، برزت قضية تقدم بريطانيا نحو الموصل. والتقدم، بعد التوقيع على الهدنة في مَدروس في ٣ اكتوبر، كان في الحقيقة انتشاراً للحاميات العسكرية واقرت ذلك اتفاقية الهدنة. ولكن تلك الدقائق التي استغرقتها اجتماع حكومة الحرب في ذلك الشهر، تظهر بوضوح ان ذلك يعني وضع بريطانيا في مركز قوي بما فيه الكفاية في مفاوضات السلام مع تركيا واعادة تنظيم اتفاقية سايكس - بيكو مع فرنسا. ولم يُذكر النفط بشكل خاص في تلك الاجتماعات، ولكن المناقشات التي دارت سابقاً، وماتلاها من مفاوضات مع فرنسا قد اظهرت بوضوح تام انها كانت عاملاً مهماً في رغبة بريطانيا استعادة نفوذها على الموصل. المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٦-١٢٧.

^{٣١٤} كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٧-١٥٤.

^{٣١٥} المصدر السابق نفسه؛ راجع كذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٠.

تتمتع بامتيازات نفطية، او التي تمتلك مصالح في آسيا الصغرى، كـ"شركة النفط التركية"، الشركة الانكلو- ساكسون، (وشركة شل) وشركة الرويال داتش، وشركة الانكلو- فارسية، ومجموعة دارسي، والشركة الفرنسية لتصدير النفط.

وكانت الحكومة البريطانية مقسمة الى مجموعات واتحادات، ومايخص الموقف الذي يجب ان تتخذه الدبلوماسية البريطانية في مواجهة فرنسا في تسوية قضية نفط كردستان وميزوبوتاميا.

في حين ان اللورد كورزون، ومسؤولين آخرين في وزارة الخارجية ممن بقوا في لندن، كان من الصعب ان تتوافق مصالحهم والمصالح الفرنسية، وكانوا يميلون الى إيجاد تسوية حول تقاسم النفط، بعد تقاسم الاراضي وتعيين الوصايات.

واعلن كل من اللورد بلفور، والسير لويس مالبه، عضواً وفد وزارة الخارجية في مؤتمر السلام في باريس، عن رغبتهما في إيجاد تسوية فرنسية^{٣١٦} بريطانية في اثناء مؤتمر السلام في باريس. وكان الاميرال اللورد ولتر لونج، الذي كان يمثل وزارة البحرية في باريس، ويدير المفاوضات منذ نوفمبر ١٩١٨ من اجل التوصل الى اتفاق فرنسي - بريطاني مع ممثل الحكومة الفرنسية هنري بيرانجيه^{٣١٧} من وزارة الخارجية.

ولويد جورج^{٣١٨}، الذي كان في باريس، كان يجهل حتى ٢٢ مايو ١٩١٩، ان هناك مفاوضات تدور حول النفط مع فرنسا من قبل اعضاء وفده.

علماً ان فرنسا، قد عانت، اكثر مما عانت انكلترا من قصور في تمويل النفط بسبب الحرب.^{٣١٩} وبالنسبة لكليمنصو فقد كان النفط القضية الاقتصادية الاكثر اهمية بين القضايا التي تجب مناقشتها في مؤتمر السلام، وايجاد حل لها. ويجب ان تكون قضية لاتتجزأ من الحل الشامل بين انكلترا وفرنسا.^{٣٢٠} ولكن المفاوضات التي بدأت في باريس بين هذين البلدين من اجل إيجاد تسوية للمصالح النفطية في كردستان وميزوبوتاميا، كانت تدور خارج مؤتمر السلام وفي موازاة له.

وفي الثاني من نوفمبر ١٩١٨، ارسل السناتور الفرنسي، هنري بيرانجيه^{٣٢١} المفوض العام لامور النفط والوقود، مذكرة الى الحكومة اكد فيها ضرورة تأمين حصة فرنسا من نفط

^{٣١٦} كنت، المصدر السابق؛ راجع كذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٠.

^{٣١٧} خطاب كليمنصو، مُرسل الى بيرانجيه في فبراير الى وزارة الخارجية بواسطة ادارة النفط، وزارة الخارجية ٢٢٤٢/٣٦٨، رقم ٢١٧٧٧.

الموصل. وتمسك بيرانجيه بالرأي نفسه في خطابه امام مؤتمر الحلفاء حول النفط، في لندن في ٢١ نوفمبر،^{٣١٨} وكان قد شارك افكاره مع اللورد والتر لونج، وزير البحرية.^{٣١٩} وبدأت المفاوضات بين الوفدين في باريس في ١٧ ديسمبر. وكان السير جون كادمان يترأس الوفد البريطاني، بصفته المدير التنفيذي لجهاز النفط، احد اجهزة الحكومة، والعضو الاقتصادي في الوفد البريطاني الى مؤتمر السلام في باريس. في حين كان يترأس الوفد الفرنسي السناتور بيرانجيه.^{٣٢٠}

وفيما يخص نفط الموصل وميزوبوتاميا، توصل المفاوضات الى اتفاق بمقتضاه يجب ان تباع حصة البنك الالمانى في شركة نفط تركيا وتصل الى ٢٥٪ الى الشركة الانكلو-ساكسون التي سيتم التنازل عنها لصالح المصالح الفرنسية، ويضمن بذلك مساهمة فرنسية بمقدار ٢٥٪ في شركة نفط تركيا. وقد ارسلت السفارة الفرنسية مذكرة رسمية بهذا الخصوص الى وزارة الخارجية.^{٣٢١}

وكان بيرانجيه، الممثل الرسمي لفرنسا، وفي المقابل، لم يكن كادمان ممثلاً رسمياً لانكلترا، الا انه في الاقل كان في المرحلة الاولى من المفاوضات، وكما يبينه اعتراض اللورد كورزون^{٣٢٢} اللاحق. ولكن كادمان عمل على ان يؤيد وفد وزارة الخارجية في باريس مشروع تلك الاتفاقية النفطية الفرنسية-البريطانية، وارسل بعد ذلك مشروع الاتفاقية الى لندن للموافقة عليه.

^{٣١٨} هنري بيرانجيه، النفط وفرنسا، باريس، ١٩٢٠، ص ١٦٩، راجع ايضاً: تارديو، المصدر السابق نفسه؛ وكذلك كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

^{٣١٩} وزارة الخارجية، ١٠٩٥/٣٦٨، رقم ٣٥٩٣، الملف س ٢٧٥، اوراق لويد جورج ف/٩٢/٣/١٤، راجع كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

^{٣٢٠} المصدر السابق، كنت.

^{٣٢١} وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ٣٢٥١. مذكرة السفير الفرنسي في لندن الى وزارة الخارجية في ٢٩ يناير ١٩١٩. وزارة الخارجية ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ١٨١٥٠. وزارة الخارجية ٢٣٦/٦٠٨، رقم ٢٦٢٣؛ مذكرة اجتماع الادارات، باريس ١٢ فبراير ١٩١٩، لويد جورج واوراقه، ف/٩٢/٣/١٤، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٢-١٤٣، هلمريش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧.

^{٣٢٢} يقول كنت: ان كادمان الذي ادار اغلب المفاوضات، اصر على انه كان يستجيب لتوجيهات وزارة الخارجية، وان المفاوضات مع بيرانجيه يجب ان تبقى غير رسمية وتجريبية وان تكون وزارة الخارجية على علم بها. وعندما انتهت المفاوضات ووافق عليها وفد وزارة الخارجية الى مؤتمر السلام، عا بها الى لندن حتى توافق عليها حكومة الحرب. كنت، نفس المصدر، الصفحات ١٤٠-١٤٢.

وفي لندن، رفضت وزارة الخارجية الاتفاق؛ ورسِلَ اللورد كورزونُ مذكرة اللورد بلفور وكان في باريس، ليعمل كادمان على وقف المفاوضات.^{٣٢٣} ورغم أن اللورد كورزون كان قلقاً من إمكانية تسوية مُتعملة بين فرنسا وأمريكا حول نفط الشرق الأدنى، وكان يرفض كل مناقشة تدور حول مشكلة النفط قبل تقاسم الأرض وقبل إعلان الوصاية على ميزوبوتاميا وإعلان الحاق الموصل بها نهائياً.^{٣٢٤} وكان يعتقد أن مشكلة كهذه، تجب مناقشتها بعد إنتهاء مؤتمر السلام.^{٣٢٥} وكان يعارض أن يقوم كادمان^{٣٢٦} بالتفاوض باسم الحكومة.

ومع ذلك، وفي باريس، اعترف الاجتماع بين ممثلي الإدارات في الوفد البريطاني لأول مرة، بضرورة حصول ميزوبوتاميا الدولة المستقبلية على حصة تصل إلى ٢٠٪ من شركة نفط تركيا.^{٣٢٦}

وأكد بلفور^{٣٢٧} و"ماليه" في مذكرة^{٣٢٧} أرسلها إلى كورزون في ٣ فبراير، على تأييدهما الاتفاق الفرنسي- البريطاني الذي يتلاءم وما تريد انكلترا للأسباب الآتية:
كان من الصعب جداً التأكيد في ١٩١٩، على الامتياز الذي تتمتع به بريطانيا في شركة النفط التركية في الموصل وميزوبوتاميا قبل الحرب. وفيما بعد، ومن أجل التأكيد على امتياز كهذا، تجب الاستجابة لمصالح فرنسا، وشركة الرويال داتش- شل (التي كانت تحت وصاية فرنسا وحمايتها بعد فشل المفاوضات مع الحكومة البريطانية). وقد تم عقد اتفاق فرنسي- بريطاني يضع حداً لمعارضة فرنسا معاودة الحديث عن هذا الامتياز البريطاني حول ميزوبوتاميا والموصل (مع أن لويد جورج وكليمنصو، كانا على خلاف حول ضم الموصل

^{٣٢٣} كيرزن إلى بلفور، ٤ فبراير ١٩١٩. وزارة الخارجية ١٦٠٨/٢٢١/٨٤٠١١/١٣٧٠. دقانق من كورزون واسبوعياً، فبراير ١٧، ١٩، ١٩١٩، وزارة الخارجية ١٦٠٨/٢٢١، رقم ٢٦٤٢؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق؛ كنت، المصدر السابق، الصفحات ١٤٢-١٤٣.

^{٣٢٤} في رسالة أرسلها كورزون إلى جريدة التايمز في ١٩٢٤، قال: وخلال عملي في منصبني في وزارة الخارجية، لم يغب عن ناظري أن تكون للنفط صلة بموقفه أو بموقف جلالته و حكومته، حول قضية الموصل، أو المسألة العراقية أو المسألة الشرقية، التايمز، لندن، ١٩٢٤/٢/٨. ودون شك، كانت صياغة الرسالة عامة جداً، لأنه وكما أعلننا سابقاً، لم يعكس موقف كورزون موقف الحكومة ككل وعلى وجه الخصوص وزارة البحرية ووزارة الحرب اللتان كانت حيازة النفط في تلك المنطقة بالنسبة لهما هدفاً رئيسياً أساسياً لسياسة بريطانيا في الشرق الأوسط.

^{٣٢٥} كنت، المصدر السابق نفسه؛ وكذلك هلمريش، المصدر السابق.

^{٣٢٦} كنت، المصدر السابق، ص ١٤٤.

^{٣٢٧} مذكرة بالحروف الأولى أرسلها بلفور وماليه، ٣ فبراير ١٩١٩، باريس، وزارة الخارجية ١٦١٨/٢٢١، رقم ٢٦٤٢، كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤٤-١٤٥.

لميزوبوتاميا). وبذلك يمنع احتمالية معارضة الولايات المتحدة اذا ما تم التأكيد على ذلك الاتفاق في مؤتمر السلام.

وفضلاً عن ذلك، سمح اتفاق ثنائي مع انكلترا بتصدير نפט فارس، وميزوبوتاميا وكردستان عن طريق انابيب نפט تخترق الاراضي تحت الوصاية الفرنسية في سوريا. ومع وجود رفض جديد من كورزون،^{٣٢٨} اعربت الحكومة البريطانية عن رغبتها في عقد اتفاق نفطي مع فرنسا.^{٣٢٩} في حين كان كادمان قد اجري مفاوضات حول عقد اتفاق جديد مع بيرانجيه الذي حضر خصيصاً لذلك الغرض. ودرست الادارات المختلفة في الحكومة مشروع الاتفاق في ١٣ مارس ١٩١٩.^{٣٣٠} وتعرف تلك الوثيقة باتفاقية لونج- بيرانجيه،^{٣٣١} وتنص الاتفاقية على ما يأتي: "تضع بريطانيا تحت تصرف فرنسا ٢٥٪ من رأسمال شركة نפט تركيا (وهو نصيب المانيا سابقاً)، او من رأسمال كل شركة تنشأ لاستغلال حقول نפט ميزوبوتاميا (بما فيها الموصل) (...). ويجب ان تدير بريطانيا تلك الشركة (...). ويجب تقاسم رأسمال الشركة كمايأتي: مصالح بريطانية ٧٥٪، ومصالح فرنسية ٢٥٪. واذا كان من الضروري التوافق على مشاركة محلية، فيجب اقرار ذلك بحصة تبلغ ١٠٪ من الرأسمال الاصلي، ويقدمها الطرفان في حصص متساوية. وتنص كذلك على ان تحرص فرنسا على تسهيل انشاء انبوين للنفت عبر لراضي سوريا، من اجل نפט ميزوبوتاميا و فارس الى ميناء او الى عدة موانئ على البحر المتوسط.^{٣٣٢}

^{٣٢٨} مذكرة وزارة الخارجية، ١٩ فبراير ١٩١٩، وزارة الخارجية ٣٦٨/٢٠٩٥، رقم ١٧٧٩٢.

^{٣٢٩} اتفاقية لونج- بيرانجيه التنفيذية، وثائق السياسة الخارجية البريطانية. السلسلة الاولى، الجزء الرابع، مغلف داخل الوثائق، رقم ٦٨٤، الصفحات ١٠٩٣-١٠٩٤. راجع: اجتماع كادمان □ بيرانجيه، ١٧ ديسمبر ١٩١٩، اوراق، لويد جورج، في ٢٤/٩٢.

^{٣٣٠} من 'كادمان' الى هيئة التجارة، ١٣ مارس ١٩١٩، وزارة الخارجية ٦٠٨/٢٠٣/٧٥-١-٤-٦٢٨؛ مذكرة 'لونج' في ٤ نوفمبر ١٩١٩، اوراق الحكومة ٩٢/٢٤، ص ٥٩.

^{٣٣١} رغم ان كادمان هو من اجري المفاوضات لعقد تلك الاتفاقية، فان من وقع عليها، هو الاميرال والتر لونج، اول وزير للبحرية، والوزير المسؤول عن شؤون النفط، وقعوا عليها باسم انكلترا ووقع عليها السناتور هنري بيرانجيه باسم فرنسا.

^{٣٣٢} مذكرة الاتفاق... ٨ ابريل ١٩١٩، وزارة الخارجية ٣٧١/١٣٢٤، رقم ٦٦٧ ١٦٤، وكذا وثائق وزارة الخارجية ٣٦٨/٢٠٩٥، رقم ٥١١ ٥٦. راجع: المفاوضات الانكلو- فرنسية تتعلق بمصادر النفط، منذ تراجع اتفاقية لونج - بيرانجيه، حتى افتتاح اول مؤتمر في لندن في ١٧ يونية ١٩١٩، الى ١٢ فبراير ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ١٠٨٩-١٠٩٣، راجع كذلك:

وتجدر الإشارة هنا، الى ان ذلك كان اول اتفاق نفطي يتم عقده بين الحكومتين الانكليزية والفرنسية. وقد ارادت الحكومتان بذلك ضمان مواصلة تامين بلديهما بتلك المادة "الحيوية"، النفط، الذي لا يمكن تركه بأيدي الشركات الخاصة.^{٣٣٣}

وكانت أيضاً المرة الاولى التي يتضح فيها تماماً امكانية نقل نفط ميزوبوتاميا والموصل وكردستان عبر انابيب للنفط.

وكانت تلك اول مرة تتضح فيها ان اتفاقاً كهذا مفيد جداً لانكلترا وبشكل خاص، وذلك لان نفط الموصل اضعف ضمناً وفي صمت الى نفط ميزوبوتاميا.^{٣٣٤} وقد حدث ذلك حتى قيل ان تتنازل فرنسا تماماً عن الموصل لصالح انكلترا.

ومن جهة اخرى، وقعت (الرويال داتش - شل)، عقداً مع الحكومة البريطانية، في ٨ مايو، يُقَدِّم لتلك الحكومة حق سيطرة تمتد مافوق القرارات التي تتخذها الشركة. ونتيجة لذلك الاتفاق، قدم كورزون، مذكرة الى السيد كامبون، سفير فرنسا، في ١٦ مايو، يؤكد فيها رسمياً اتفاقية لونغ- بيرانجيه.^{٣٣٥} ولكن الحكومة الفرنسية لم تصدق مطلقاً على ذلك الاتفاق الاخير.^{٣٣٦} وفي واقع الامر، كان قد تم عقد ذلك الاتفاق في لحظة من اصعب لحظات الخلاف الذي وضع لويد جورج في مواجهة مع كليمنصو حول الموصل وسوريا. وفي ٢١ مايو، وبعد مشادة كلامية في مجلس الاربعة، وبحضور الرئيس، ولسن، تم الغاء اتفاق لونغ- بيرانجيه باعلان انه لايتوافق والاتفاق الذي كان قد وقعه كليمنصو في ديسمبر ١٩١٨، في لندن.^{٣٣٧}

كنت، المصدر السابق نفسه، الملحق الرابع، الصفحات ١٧٢-١٧٤، (ماين الاقواس هو شرحنا). راجع كذلك، تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٣٣} راجع بهذا الخصوص التحليل العميق الذي قدمه كنت، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٧-١٣٦.

^{٣٣٤} راجع: نيفاكيفي، المختارات، ص ١٥٥، وكذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٣٥} رسالة من فكتور ولزلي الى كامبون حول كورزون، في ١٦ مايو ١٩١٩، في اوراق لويد جورج، الملف ٣-١٤/٩٢؛ راجع كنت، المختارات، ص ١٤٨؛ وثائق الحكومة، الحكومة ١٠/٢٣، حكومة الحرب، ٥٦٤، ٨ مايو ١٩١٩؛ راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٨؛ وكذلك: هلمرايش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٨.

^{٣٣٦} استناداً الى تمبرلي، تم التصديق على اتفاق لونغ - بيرانجيه، من قبل وزارة خارجية فرنسا في ١٦ مايو، ولكن السيد كليمنصو، تراجع عنها كونها حدثاً طارئاً ذا تنسيق مُرَّضٍ للاراضي، تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٣٣٧} رسالة خاصة من لويد جورج الى كليمنصو في ٢١ مايو ١٩١٩. وزارة الخارجية ٢٦٨/٢٠٩٥، رقم ٨٥٧٨١؛ اوراق لويد جورج، الملف ٦٦/٢/٣٣، والملف ٢٦/١/٥١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية،

واتفقت عدة مصادر متعاقدة على الإشارة الى ان رئيسا وزراء البلدين، لم يكونا على علم بالمفاوضات او باتفاق لونغ- بيرانجيه.^{٣٣٨} وبهذا الخصوص، اشار لويد جورج في مذكرته في ١٠ يوليه ١٩١٩، انه لم يكن يعرف بوجود اتفاق كهذا سوى قبيل الغائه.^{٣٣٩} وعارض كل من لويد جورج، و'كليمنصو' كل اتفاق حول نغفط الموصل وميزوبوتاميا بعيداً عن اي اتفاق حول تسوية اراضي الموصل: "انا ضد اية تسوية تخص النفط مع فرنسا مادمننا لم نَقْمْ بعد بترسيم الحدود".^{٣٤٠} وكان لويد جورج، في واقع الامر، يعتمد على استخدام اي جدل حول النفط ليحصل من كليمنصو على الموافقة بالحاق الموصل بأقليم ميزوبوتاميا العربية. وكان كليمنصو من جانبه، يود ان يجعل من التنازل عن الموصل اساساً لنقاش يهدف الى الحصول على حصة من نغفط الموصل وميزوبوتاميا. ولم يكن وزير خارجية بريطانيا، ولا وزارة الخارجية الفرنسية يعلمان بتفاصيل اتفاق لويد جورج وكليمنصو في ديسمبر ١٩١٨، حول الموصل من جهة، او اهداف رؤساء وزراء البلدين من جهة اخرى.^{٣٤١}

السلاسل الاولى، الجزء الرابع، ص٦٨٤؛ راجع: كنت، نفس المصدر، وكذلك: هلمريش، نفس المصدر؛ وكذلك نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٤-١٥٥؛ راجع كذلك ملاحظتنا رقم ٣٧ اعلاه.
^{٣٣٨} اوراق لويد جورج، الملف ٣/١٤/٩٢، والملف ١٩/١/٥. رسالة من السير 'ج. كلارك Clerk' الى السيد 'كير Kerr' السكرتير الخاص للسيد لويد جورج، باريس، ١٧ يونيه، ١٩٢٠؛ وثائق حول السياسة الخارجية، السلاسل الاولى، الجزء الرابع، وثائق حول السياسة الخارجية ١١٣٥/٣٢٥١/١١٧، رقم ٦٨٤، ص١٠٩٢؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه؛ هلمريش، المصدر السابق؛ ونيفاكيفي، الصفحات ١٥٤-١٥٥.
^{٣٣٩} كد لويد جورج في مذكرته على: "انه لم يعرف شئ حول اتفاق النفط ذلك، الى ان قيل له ذلك عرضاً اثناء محادثاته في باريس مع شخص لاصلة له بوزارة الخارجية. ويقول: "استمعت اليه بدهشة كبيرة. ولما كانت المفاوضات مع فرنسا حول المسألة السورية بين يدي، فبال تأكيد كان يجب ان اعلم بها وباتفاق تدور حوله مفاوضات وهذا ما يؤثر مباشرة في الموقف. اوراق لويد جورج، الفايل ٥٥/١/١٢؛ راجع: رسالة ديفير الى كورزون، في يوليه ١٩١٩. وثائق لسياسة الخارجية البريطانية، السلاسل الاولى، الجزء الرابع، ص١١٠٠؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق، ص٢٠٩؛ راجع: هلمريش، المصدر السابق، ص٢٠٩.
^{٣٤٠} المصدر السابق نفسه، لويد جورج، عارض بدوره تدخل الشركات الخاصة في اتفاق لونغ- بيرانجيه. ويقول: "لدى اعتراض آخر على هذه المفاوضات، واشعر بقوة ان هذه المناقشات بين فرنسا وبيننا حول قضايا مهمة في السياسة، لا يجب ان تختلط بالترتيبات التي تُتخذ حول النفط والتي تورطت فيها الشركات الخاصة". المصدر السابق نفسه.
^{٣٤١} راجع أنفاً تحليلنا، وراجع كذلك كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٨.

وكانت المفاوضات الفرنسية- البريطانية قد توقفت حتى ١١ ديسمبر ١٩١٩، لاستئناف النقاش حول مستقبل قضية الموصل. وقد الغت وزارة الخارجية البريطانية، ووزارة الخارجية الفرنسية اتفاق لونج- بيرانجيه رسمياً.^{٣٤٢}

(٣) مؤتمر السلام في باريس يناير- يونيو ١٩١٩:

كما يُعرضه التاريخ، واستناداً الى اعراف الحرب، فإن المنتصر هو الذي يقرر عملية إقرار السلام: ويستولى المنتصر على اراضي المهزوم، او يفرض سلطته عليه. وتلك هي العادة التي اتبعتها روسيا وانكلترا وفرنسا وايطاليا، يعتمد اتباعها اليوم على ألمانيا والنمسا والامبراطورية العثمانية، وذلك بالتصديق على اتفاقيات القسطنطينية وسايكس - بيكو اثناء الحرب.

وفي كل حال، فدخلت الولايات المتحدة الحرب ومشاركتها في عملية اقرار السلام سيغير ويشكل جذري معطيات المشكلة. وسوف تؤثر افكار الديمقراطية والليبرالية التي تعتمدها الولايات المتحدة على مسيرة المفاوضات، وستضعط على القرارات التي يتخذها مؤتمر السلام في باريس.

لقد تم افتتاح المؤتمر رسمياً في باريس في ١٨ يناير ١٩١٩، في الساعة الثالثة بعد الظهر في صالون الساعة) في وزارة الخارجية الفرنسية.^{٣٤٣} ولكن المفاوضات بين الحلفاء كانت قد بدأت منذ ديسمبر ١٩١٨، وتواصلت في لجان مختلفة على مختلف المستويات. وقد لخص تشرشل فيما يأتي مراحل المؤتمر في باريس: "ينقسم مؤتمر السلام الى ثلاث مراحل متميزة. اولاً: مرحلة ولسن او مرحلة المفوضين ومجلس العشرة التي انتهت بكتابة حلف عصبة الامم؛ واستمرت شهراً حتى رجوع الرئيس ولسن الى امريكا في ١٦ فبراير. ثانياً: مرحلة بلفور، والرئيس ولسن في واشنطن والسيد لويد جورج في لندن، وكليمنصو متوقفاً بسبب طلبة اطلاقها

^{٣٤٢} مذكرة ارسلها كورزون الى السفير الفرنسي في لندن، في ٢٢ يولييه ١٩١٩، وزارة الخارجية ٢٠٩٥/٣٦٨. الملاحظات: ٩٤٥٥٦ و ١٠٢٢٤٩. راجع: مذكرة بيشون، الى كورزون في ١٢ يولييه ١٩١٩. وزارة الخارجية ٢٠٩٥/٣٦٨، رقم ١١٥٤٠٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلاسل الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ٦٨٦، ٦٩١، ٧٠٢؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص١٤٩؛ راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص٢١٠؛ وكذلك نيفاكيبي، المصدر السابق نفسه، ص١٧٤.

^{٣٤٣} جون بيشون "Jean Pichon"، تقاسم الشرق الادنى، باريس، جون بيرونيه وشركاه، الناشر، ١٩٣٨، ص١٨٤؛ وراجع ايضاً: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص١١.

عليه احد القتلة. وثالثاً: مرحلة الثلاثية، حيث ناقش لويد جورج، كليمنصو وولسن القضايا الرئيسية في مجلس الاربعة، ثم بينهم ثلاثتهم^{٢٤٤}.

وكان المشاركون الرئيسيون في المؤتمر: الولايات المتحدة، انكلترا، فرنسا، ايطاليا واليابان. وساهمت دول اخرى مثل بلجيكا، البرازيل، الصين، وتشيكوسلوفاكيا في لجنة عصبة الامم،^{٢٤٥} الى جانب البرتغال وصربيا واليونان وبولندا ورومانيا. وكان من بين الحضور ايضاً ممثلو عرب^{٢٤٦} وارمن واكراد.

واختلفت الاهداف السياسية لكل وفد وبشكل واضح. واستغرقت المفاوضات وقتاً طويلاً، ولذلك تأخر التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا العثمانية حتى حلول اغسطس ١٩٢٠. اما اهداف الحرب فهي التي تحدد ماهية اهداف السلام. بالنسبة للولايات المتحدة ولبيان الرئيس ولسن الشهير ذي الاربع عشرة نقطة، والصار في ٨ يناير ١٩١٨، [حيث قدمت بنوده اهدافا في اثناء النزاع]، هي التي وجهت السياسة الامريكية في عملية اقرار السلام مع المانيا ومع تركيا العثمانية.^{٢٤٧}

فاذا كان لويد جورج، وكليمنصو قد وضعا لنفسيهما اهدافاً محددة في الحرب،^{٢٤٨} وطالبا في ردهما على الرئيس ولسن في العاشر من يناير ١٩١٧ فان الحلفاء سيحتفظون بحق تحديد اهدافهم بعد التوقيع على اتفاقية السلام: "لن نعلن تفاصيل الاهداف العسكرية في حين ان التعويضات المنصفة للخسائر والتعذيب لن نعلن بدورها الا في وقت المفاوضات".^{٢٤٩}

^{٢٤٤} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

^{٢٤٥} لم تشارك روسيا البلشفية في المؤتمر، وكانت قد عقدت معاهدة برست ليتوفسك مع المانيا.

^{٢٤٦} كان فيصل بن الحسين، ملك العراق المستقبلي يترأس الوفد العربي، بمرافقة لورنس العرب ومس بيل (مستشاره البريطانيان، اللذان كانا يديران الدعاية للقضية العربية داخل لوبي المؤتمر. وكتبت المس بيل بهذا الخصوص في ١٦ مارس ١٩١٩، في باريس، تقول: "انني منغمسة بالدعاية للعرب وانني لا اعرف ان كانت ستكون لها نتائج طيبة". راجع: رسالة جرتروود بيل، الى الليدي فلورنس بيل، نشرات الليدي ف. بيل، لندن، ١٩٢٧؛ لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٣٨.

^{٢٤٧} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٣-١٠٤. و اشار تشرشل الى ان ولسن قد استغل بقوة مميزات موقعه، في ذات الوقت ضد العدو وضد الحلفاء، بالطريقة التي تجعله يتحمل المهمة بأكملها وكذلك بجميع المسؤوليات. المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٤.

^{٢٤٨} انظر اعلاه، تحليلنا في الجزء الثالث، اتفاق سايكس بيكو.

^{٢٤٩} الرد على الرئيس ولسن من قبل الحلفاء، في ١٠ يناير ١٩١٧؛ ذكر ذلك لويد جورج، في المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥٢-٧٦٠.

ومع تطور المشكلة غير الحلفاء اهدافهم تجاه قوميات الامبراطورية الالمانية، والامبراطورية العثمانية الى الدرجة التي وصلوا فيها الى مواجهة مجرد حماية بسيطة في البداية، ووصلوا الى تصور امكانية تطورها ذاتياً، قبل اعلان انها لصالح الاستقلال الوطني (كما في الحجاز)، ووصلت بعد ذلك الى وصايات على مختلف المستويات.^{٣٥٠}

وكان الرئيس ولسون اللاعب الرئيسي في المؤتمر، وكان تأثيره واضحاً جداً في اقرار السلام. وتحدث ونستون تشرشل، وزير الحرب آنذاك، عن التأثير الذي مارسه رئيس الولايات المتحدة في مجرى الاحداث بعد الحرب بقوله: "لقد وصل الرئيس ولسن في عملية الهدنة الى آفاق قدرته ومجده (...). انه مرحلة جديدة في الصراع، بوجود شخصية تعلن احكامها بدم بارد، وهي شخصية حاسمة ومنحازة".^{٣٥١}

وكان الرئيس ولسون يمارس تأثيره المعنوي والسياسي في المجلس، وفي المؤتمر، وفي أوروبا، وفي العالم اجمع".^{٣٥٢}

وسمح بيان الرئيس ولسون، للاكراد بالتعلل بالامل في تحرير بلادهم.^{٣٥٣} وكرست جريدة "دين"،^{٣٥٤} الناطقة باسم لجنة نهضة كردستان عدة مقالات كتبها كل من: كامران عالي بدرخان، وعبدالرحيم رحيمي هكاري والجنرال احسان نوري باشا، حول مبادئ ولسن

^{٣٥٠} راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥٢-٧٦٠.

^{٣٥١} تشرشل، *الازمة العالمية*، الجزء الرابع، ١٩١٩، باريس، بايوت، ص ١٠٣.

^{٣٥٢} ونستون تشرشل، قال: "لم يشكك احد في صفات الرئيس"، انظر: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٠.

^{٣٥٣} يوضح العقيد ارولد ولسن، المفوض المدني البريطاني في ميزوبوتاميا شارحاً كيف ان الشيخ محمود الحفيد، بعد ان ثار من اجل تحرير كردستان وسجنه البريطانيون ١٩٢٠، كان يعرف عن ظهر قلب الاثنى عشرة مادة في مبادئ ولسن حول حق تقرير المصير للقوميات تحت سلطنة الامبراطورية العثمانية، لقد رايت في المستشفى عندما انكر، في كبرياء وترفع، كفاءة كل محكمة عسكرية لمحاكمته. ثم ردد على مسامعي المبادئ الاثنى عشر، والبيان الانكليزي - الفرنسي في ٨ نوفمبر ١٩١٨، مترجماً للكردية ومدوناً على قصاصات ورقة قرآنية تطلق نرائعه بكلمات تعويذة". راجع ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٩.

^{٣٥٤} دين، مجلة باللغتين الكردية والتركية، تصدرها لجنة نهضة كردستان في القسطنطينية، (من ٧ نوفمبر ١٩١٨ لغاية ٢ اكتوبر ١٩١٩)، تاريخ نشر العدد الخامس والعشرين، آخر عدد للمجلة. [صدر من هذه المجلة اكثر من هذا العدد، راجع: العدد من مجلة كردستان - مركز دين]، راجع: دين، *طوقارا كوردي-تركي ١٩١٨-١٩١٩*، جمع واعداد: محمدامين بوز ارسلان، ٢٥ عدد في ٥ اجزاء، سويد، ١٩٨٥. كتب محمد امين بوز ارسلان مقدمة للكتاب، وترجم محتويات جميع الاعداد الكردية الى التركية وبالحروف اللاتينية المتداولة في تركيا حالياً.

التي تشير الى لقضية الكردية.^{٣٥٥} وقد كتب كامران عالي بدرخان، احد القادة الاكراد، في نوفمبر ١٩١٨، يقول: "مهما كانت التغييرات السياسية الحالية، ومهما كانت القرارات المتخذة، تبقى المبادئ الانسانية الجيدة التي اعلنها الرئيس ولسن رئيس الولايات المتحدة، تعلق فوق جميع الافكار والميول غير العادلة، لانها تركز على الحقيقة والعدالة وقد قبلتها الدول الاوربية".^{٣٥٦}

وفي واقع الامر، وبعد اعلان الحلفاء عن اهدافهم من الحرب، وافاقهم القانونية على اختيار نظام الذاتية او ظرف قومي منفصل، لقوميات الامبراطورية العثمانية، ضاعف الجنرال شريف باشا، الممثل الكردي اتصالاته بين القوميات التي ذكرها الحلفاء، ولكن بيان لويد جورج المعلن في ٥ يناير ١٩١٨، ذكر بلاد العرب، ارمينيا وميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين، ولم يذكر بأي شكل من الاشكال كردستان.^{٣٥٧} ويعود ذلك الاغفال في رأينا، إلى قلة المعلومات حول الشعب الكردي إذ كان المفترض ان تتوفر تلك المعلومات لقادة الحلفاء.

وعندما قدم طلب الى مجلس الخمسة في ٣٠ يناير ١٩١٩، بضم كردستان لقائمة الدول التي ستكون موضع وصاية عصبة الامم، أكد لويد جورج انه حتى ذلك الوقت لم يتوفر في الواقع ما يثبت تمييز كوردستان عن تركيا او ارمينيا.^{٣٥٨}

وفي حقيقة الوضع وكما بيئنا سابقاً، كان الاكراد مرتبطين بالاتراك وخاصة بعد مجزرة الارمن وان التمييز بين رعايا الامبراطورية العثمانية قبل الحرب وبعدها، قد حدث بالنسبة للدين. لان الاسلام كان الدين المشترك للاكراد والاتراك فهؤلاء يشبهون اولئك.

واكثر من ذلك، فان الدعاية المكثفة التي قام بها القوميون الارمن في اوربا والولايات المتحدة من جهة، والموقف الرسمي للحكومات والرأي العام المتعاطف مع القضية الارمنية، وانشاء دولة ارمنية كبيرة تمتد من القوقاز شمالاً الى البحر المتوسط وسوريا جنوباً،

^{٣٥٥} راجع: مجلة ذين، العدد ١، ص٦، والعدد ٣، ص٥، والعدد ٦، الصفحات ١٤-١٥، التاسع، ص٩، الخامس عشر، الصفحات ٣-٤، والثالث والعشرون، الصفحات ١-٢.

^{٣٥٦} كامران عالي بدرخان، كردستان والكوورد، مجلة ذين، العدد ٩، ص٦.

^{٣٥٧} راجع: بيان لويد جورج، في ٥ يناير ١٩١٨، في تحليلنا اعلاه.

^{٣٥٨} ملاحظات السكرتارية اثناء حديث جرى في غرفة السيد بيشون في الحكومة الفرنسية، في باريس، الثلاثاء ٣٠ يناير ١٩١٩، الساعة الثالثة بعد الظهر؛ راجع: 'متر ديفيد ميللر Miller David Hunter' مسودة الاتفاق، نيويورك، لندن، ج. ب. اولاد بوتنام، الجزء الثاني، ١٩٢٨، ص٢٢٠.

والحدود الفارسية شرقاً من جهة أخرى مع الحاق الجزء الاكبر من كردستان داخل حدود ارمينيا،^{٣٥٩} وبهذا، لم يتم عد كردستان دولة مميزة في آسيا الصغرى. لقد أساء ذلك الخلط من المعلومات الخاطئة والجهل الى القضية الكردية، مقللين بذلك فرص امكانية رؤية كردستان في مكانها الحق في مؤتمر السلام.

التقى شريف باشا بالسير بيرسي كوكس، الوزير البريطاني لشؤون فارس والمفوض الاعلى في ميزوبوتاميا في ٣ يوينه ١٩١٨ في مرسيلىا، حيث اقترح انشاء دولة ذات حكم ذاتي في كردستان الجنوبية مع مدينة الموصل، عاصمة لها وتحت الحماية البريطانية.^{٣٦٠} وأشار السير ارنولد ولسن ان شريف باشا كان قد طلب من انكلترا ان تتبنى انكلترا سياسة بناءة تجاه كردستان: وكان الواجب علينا في واقع الامر، ان نقترح للاكراد ما اقترحناه للعرب. ومن المهم انشاء ادرة في كردستان الجنوبية، بدون انتظار قرار حاسم من مؤتمر السلام والذي يجب ان يجتمع قريباً. اخيراً، وبدلاً من اللاحق، دعونا نقيم دولاً ذات حكم ذاتي وادارتها، وكانت خطته في الحقيقة مساهمة نكية في نظام الوصاية.^{٣٦١}

فاذا كان شريف باشا قد اقترح ادرة كردية محدودة في كردستان الجنوبية فقط، فذلك لان تلك الخطة تخص السير ارنولد ولسون، وكذلك السير بيرسي كوكس وهما شخصيتان من كبار المسؤولين البريطانيين في فارس وميزوبوتاميا. وكانا يأملان كما فعلت وزارة الهند، في تأسيس دولة تضم ولايتي البصرة وبغداد العريبتين، وكذلك ولاية كردية للموصل في ميزوبوتاميا.^{٣٦٢}

على اي حال، لم يتأملا ان يشترك اكراد ايران في مشروع كردستان الكبرى، كما كان يريد الشيخ محمود في كردستان ايران وهذا ما كان يؤدي الى تغيير في حدود ايران، والالغاء التام لخطة ولسون و كوكس.^{٣٦٣}

^{٣٥٩} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠١؛ لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٠١-١٣٢٢؛

راجع: بيثون، المختارات، الصفحات ١٧٠-١٧٢؛ هلمريش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٦-٥١.

^{٣٦٠} نبذة حياة شريف باشا، ١٩ ابريل ١٩٢٠، وزارة الهند، وذكرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣؛

راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠.

^{٣٦١} المصدر السابق، ولسون.

^{٣٦٢} راجع: اقتراح ولسون، في اللجنة الشرقية، في ابريل ١٩١٩، في ولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات

١١٦-١١٨؛ وكذلك: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.

^{٣٦٣} كتب ولسون بهذا الخصوص يقول: "لقد وضحتنا تماماً لممثلي القبائل الكردية في فارس ان التزاماتنا العامة تتطلب منا عدم الموافقة على الحاقهم بشكل كونفدرالي بكردستان الجنوبية، تحت الحماية

ولنتذكر الاقتراح الذي كان قد قدمه شريف باشا في الوقت الذي أصبحت فيه الموصل لفرنسا استناداً الى معاهدة سايكس- بيكو وحتى قبل الاتفاق بين لويد جورج وكليمنصو بتبادل الموصل في ديسمبر ١٩١٨ و إذ كان يتوقع ايضاً في اكتوبر ١٩١٨ تأثير الخلاف الارمني الكردي الذي اثاره الاتراك حول مستقبل هذين الشعبين.^{٣٦٤} ويؤكد ولسن بهذا الخصوص: "انه على الرغم من ان شريف باشا نفسه لم يكن على صلة مباشرة بكرديستان، فان اراءه تستحق الاستماع اليها والاهتمام بها".^{٣٦٥}

وفي اكتوبر- ديسمبر ١٩١٨، كانت لشريف باشا صلوات اخرى مع وزارة الخارجية البريطانية ووزير الشؤون الخارجية الفرنسية.^{٣٦٦} وبعد افتتاح مؤتمر السلام في باريس، حضر المؤتمر وفد كردي يترأسه شريف باشا ويساعده فخري بك.^{٣٦٧} وقد خول كل من لجنة نهوض كردستان ولجنة التنظيم الاجتماعي ولجنة استقلال كردستان؛ شريف باشا مفوضاً كامل الصلاحية.^{٣٦٨} والشيخ محمود، الذي تم تعيينه ممثلاً لانكلترا في نوفمبر ١٩١٨ وحكمداراً لكردستان الجنوبية في ديسمبر ١٩١٩،^{٣٦٩} واختار بدوره شريف باشا ممثلاً عن كردستان الجنوبية في مؤتمر السلام.

البريطانية، بل يجب عليهم ان يتقبلوا كونهم رعايا فارسين مخلصين"؛ راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٠.

^{٣٦٤} المصدر السابق نفسه.

^{٣٦٥} المصدر السابق نفسه، ص ١٣١.

^{٣٦٦} وزارة الهند، مشاكل الارتباطات والحلول، مذكرة من جان جو، نائب مدير شؤون آسيا، في ٢٦ ديسمبر ١٩١٨، من ا. الى الياء ٣٠٣١١، ٢٢٦ وذكرها كوجيرا، المختارات، ص ٢٤، الملاحظة ٢١؛ راجع كذلك ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣١

^{٣٦٧} زنار سلوبي (قدري جميل باشا)، اشار الى ان شريف باشا كان يعمل بمساعدة فخري بك، من دياربكر منذ عقد المؤتمر، سلوبي، المختارات، ص ٦٤. وتم ارسال وفد كردي آخر يترأسه عارف باشا الى القاهرة، من قبل لجنة الحكم الذاتي لكردستان. وكان يدير تلك اللجنة ثريا بدرخان وانضم بعارف باشا الى الوفد الكردي برئاسة شريف باشا بطلب من لجنة نهضة كردستان لدى ثوريا بدرخان. [ين، العدد ٢١، الصفحات ٢-٣.

^{٣٦٨} كانت لجنة نهضة كردستان المنظمة الرئيسة السياسية لكردستان وقد تأسست بعد هدنة اكتوبر ١٩١٨. وكان يترأسها الستاتور عبدالقادر، ومن اهم اعضائها امين عالي بدرخان. راجع: زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢-٦٤؛ وكذلك راجع: بلج شيركوه، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨١-٨٢.

^{٣٦٩} ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٨-١٢٩؛ رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٤-٧٠.

وقدم الشيخ محمود للمؤتمر مذكرة وقعها الكثيرون من رؤساء القبائل والشخصيات الكردية، مطالبين بحق انشاء دولة مستقلة في كردستان.^{٣٧٠} وكان الهدف الذي يسعى اليه الاكراد في المؤتمر هو الحصول على وصاية من السلطة البريطانية او عصبة الامم لجميع اراضي كردستان.^{٣٧١}

وهكذا ظهر اسم كردستان لأول مرة في مجلس العشرة في مؤتمر السلام من منظور الوصاية. واعلن لويد جورج، امام وفود الولايات المتحدة، وفرنسا وايطاليا واليابان مجتمعين بالكامل في جلسة بعد الظهر لمجلس العشرة في ٣٠ يناير ١٩١٩، انه يود ادخال تعديل في كلمته وكماياتي: "وواصل يقول، انه قد شعر بالدهشة من عدم ذكر بلد في تركيا، كان يجب ان يظهر في النصوص، وانه لم يكن قد تحقق بتمامه. واعتقد انه قد تم الحاقه بميزوبوتاميا او بآرمينيا. ولكن، ومنذ ذلك الوقت عرف انه لم يكن هناك آنذاك شئ من هذا القبيل. وكان يشير الى كردستان الواقعة بين ميزوبوتاميا وآرمينيا. ونتيجة لذلك، وبدون اي اعتراض، اقترح ادخال الكلمات "وكردستان".^{٣٧٢}

ولم يتقدم احد بأي اقتراح يعارض اقتراحات لويد جورج.^{٣٧٣}

^{٣٧٠} يشير رفيق حلمي في مذكرته الى وفد من رشيد كaban واحمد برزنجي الذي كان قد حمل المذكرة التي كان قد حررها في حضور القادة الاكراد، والميجر نونيل المفوض السياسي البريطاني لكردستان الجنوبية، وقد حمل المذكرة الى الجنرال شريف باشا. راجع: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٠-٧١. على اي حال اوقف الفرنسيون وفد الشيخ محمود في حلب بأمر من السلطات البريطانية في بغداد من اجل منع وفد كردستان الجنوبية من الذهاب الى المؤتمر والتحدث عن استقلال كردستان. وذلك لان الاعتراف باستقلال كردستان الجنوبية يشكل تهديدا لمشروع لسن بخصوص الوصاية البريطانية على كل اراضي ميزوبوتاميا بما فيها كردستان الجنوبية. راجع: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥؛ راجع كذلك، رفيق حلمي، المصدر السابق، ص ٢٢.

^{٣٧١} شيركوه، المصدر السابق، الصفحات ٧٧-٨٢؛ سلوبي، المصدر السابق، الصفحات ٦٣-٦٤.

^{٣٧٢} النص الاصلي لتعديل وثيقة لويد جورج: "قال انه يود ادخال تعديل على وثيقته، وانه يأسف على تركه لدولة في تركيا دون ادخالها في النص، ولم يكن يدري انها مختلفة، وان يعتقد ان ميزوبوتاميا وآرمينيا سوف يغطونها، ولكن ذلك لم يحدث كما قيل لي وكان يقصد كردستان (بين آرمينيا وميزوبوتاميا). علي اي حال، اذا لم يوجد اي اعتراض، اقترح ادخال الكلمات "وكردستان"؛ راجع: ميلر، مسودة الاتفاقية، الجزء الثاني، ١٩٢٨، ص ٢٢٠؛ وكذلك، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، التسلسل الاول، الجزء الثاني، محاضر جلسات المجلس الاعلى. يناير- مارس ١٩١٩، ص ٦١.

^{٣٧٣} حضر اعضاء جميع الوفود الخمسة، ومن بين رؤسائها، حضر الرئيس لسن، ووزير خارجيته ل. لانسيج، ولويد جورج ووزير خارجيته، وكليمنصو و'س. سونين Sonnin' وحضر كذلك البارون ماكينو

وهكذا اتخذ مجلس العشرة قراراً يعدّ كردستان من الدول التي تتوقع الحصول على وصاية من عصبة الامم.^{٣٧٤} وسمي ذلك القرار بقرار 'سموتس' Smuts، على اسم الجنرال الذي كان عرابه.^{٣٧٥}

وفي المذكرة المؤرخة في ١٦ ديسمبر ١٩١٨، قدّم الجنرال سموتس الاقتراحات العملية الخاصة بإنشاء عصبة الامم، عارضاً المصاعب التي قدمتها ادارة البلاد تحت نظام الوصاية. مثلاً، منها وقد السلطة الى الدول القائمة على نظام الوصاية، او الحكم الذاتي لتلك البلاد والتي كانت سابقاً تتبع الامبراطورية العثمانية. وقد قسم سموتس وبشكل عادل ميزوبوتاميا الى قسمين: المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية.^{٣٧٦} والمنطقة الاخيرة تحتوي لرض كردستان. على كل حال) فقد اكد ميللر على ان المادة ٢٢ من حلف عصبة الامم كان: "بالنسبة للاساس وبشكل كبير، وكذلك بالنسبة للشكل المرتكز على قرار مجلس العشرة في ٣٠ فبراير ١٩١٩".^{٣٧٧}

وقدّمت وفود الولايات المتحدة وانكلترا وبوجه خاص، عدة مشاريع مختلفة للحلف قبل واثنائه مؤتمر السلام.^{٣٧٨} وقد وجدوا في مشاريع الرئيس ولسون تعبير "اتفاق اضافي"، وتم استخدامه حتى تكون قضية الوصاية موضوعاً لاتفاق خاص بين الحلفاء. واستخدام المشروع

رئيس الوفد الياباني، و'الفيكونت شيندا Chinda' سفير اليابان فوق العادة والمخول في لندن. راجع: ميللر، مسودة الاتفاقية، ص ٢٠٤.

^{٣٧٤} المصدر السابق نفسه، راجع كذلك، هـ. ديفيد ميللر، يومياتي في مؤتمر باريس مع الوثائق، ٢١ جزءاً، نيويورك، ١٩٢٨، الجزء الرابع، ص ١٠٣؛ راجع كذلك، وثيقة الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس، ٣: المختارات، الملاحظة (٢٥-٢٦). وفيما يأتي: الفقرة الثانية من القرار: ٣. ولاسباب مشابهة، وخاصة في الاكثر لان المعاملة السيئة الحكومة التركية التاريخي مع رعاياها من الشعوب، الى جانب المجازر الفظيعة التي تعرض لها الارمن وغيرها مما حدث في السنوات الاخيرة، دفعت الحلفاء والدول الصديقة الى الموافقة على وجوب انفصال لرمينيا، وسوريا وميزوبوتاميا وكردستان وفلسطين وبلاد العرب عن الامبراطورية العثمانية. وبدون تحيز، وينطبق ذلك على باقي اجزاء الامبراطورية التركية. راجع: ميللر، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٩.

^{٣٧٥} كان الجنرال 'جان سموتس'، ضمن وفد الامبراطورية البريطانية ممثلاً لمستعمرة جنوب افريقيا. واستناداً الى 'ميللر'، ناقش الوفد البريطاني مشروع قرار 'الجنرال سموتس' وتعرف عليه الرئيس 'ولسون' صبيحة التاسع والعشرين من يناير، وتسلم 'ميللر' بدوره نسخة منه. ثم قدم 'لويد جورج' مشروع القرار في مساء اليوم التالي الى مجلس العشرة. راجع: ميللر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٨-١٠٩، ٥٠٨.

^{٣٧٦} راجع خطة سموتس، عصبة الامم، اقتراح عملي، ذكرها ميللر، مسودة الاتفاقية، ص ٢٩.

^{٣٧٧} ميللر، مسودة الاتفاقية، الجزء الاول، ص ١٠١.

^{٣٧٨} ميللر، المختارات، الجزء الاول والثاني؛ راجع: مناقشة الوصاية في ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، الصفحات ١٠١-١١٧.

الثالث للرئيس ولسون نصوص قرارات ٣٠ يناير: المتضمنة أن المستعمرات التي كانت سابقاً جزءاً من الامبراطورية الألمانية، وتلك التي كانت مملوكة سابقاً لتركيا وتتضمن لرمينيا، وكردستان وسوريا وميزوبوتاميا وفلسطين وبلاد العرب^{٣٧٩}.

ونلاحظ هنا اختيار تعبير اراض للاشارة الى الدول التي كانت سابقاً تحت سلطة الامبراطورية العثمانية، وتعبير المستعمرات يشير الى المستعمرات الألمانية في إفريقيا. وقسم المندوبون نظام الوصاية الى ثلاثة مستويات: أ، ب، ج، وذلك استناداً الى التطور السياسي والاقتصادي لكل شعب وبلد. وتنضوي الشعوب والبلاد التي كانت تترزح تحت سلطة الامبراطورية العثمانية تحت الفئة (أ).^{٣٨٠}

واستناداً الى ميللر، لم يكن هدف جلسة الثلاثين من يناير توزيع الوصايات،^{٣٨١} مع ان قادة الدول كانوا يتحدثون عن احتلال عسكري، وعن اراض ولكن: "توزيع الوصايا كان يشغل فكر الجميع"^{٣٨٢}.

وفي هذا السياق، فإن "أورلاندو" ممثل إيطاليا كان مستعداً للحديث عن الوصايات التي تريدها إيطاليا، او ربما ترك امر توزيع الوصايا لهيئة الامم التي في طريق التكوين.^{٣٨٣} وكان "لويد جورج" من جانبه، يأمل ان يتحدث المجلس حالياً في توزيع الوصايات، بسبب ما تتكلفه انكلترا لرعاية أكثر من مليون جندي بريطاني في الامبراطورية العثمانية، وان من الضروري عقد معاهدة سلام لم يتم بعد مع تركيا، او إنشاء عصبة للامم لن تتم بعد. وزيادة على ذلك، أعاد "لويد جورج" صياغة حديثه عن موقف انكلترا تجاه كردستان وكماياتي: "ليس لديها ادنى رغبة لان تكون وصية على عدد كبير من الاراضي التي تحتلها حالياً، كسوريا و اجزاء من ارمينيا. وكان لويد جورج، يعتقد الامر نفسه بالنسبة لكردستان والقوقاز حيث توجد حقول كثيرة من النفط."^{٣٨٤}

^{٣٧٩} ميللر، المختارات، الجزء الاول، ص ١٠٢.

^{٣٨٠} ميللر، المختارات، الجزء الاول، الصفحات ١٠٩-١١٠. وثائق الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس للسلام، الجزء الثالث، مجلس العشرة، ص ٧٩٦؛ راجع كذلك هلمريتنج، المختارات، الصفحات ٢٦-٢٧.

^{٣٨١} راجع: بيان لويد جورج الذي ذكره ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٢٢١-٢٢٣، والجزء الاول، الصفحات ١١٤-١١٥.

^{٣٨٢} المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، ١١٥.

^{٣٨٣} المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، ص ٢٢٠.

^{٣٨٤} ميللر، نفس المصدر، الجزء الثاني، ص ٢٢٣؛ راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، محاضر جلسات المجلس الاعلى، يناير - مارس ١٩١٩، الصفحات ٦٣-٦٨.

وقد أكد لويدي جورج في كل، ضرورة وجود دولة في تلك الاراضي من اجل الحفاظ على السلام. وقدّم وفد كُردستان في ٦ فبراير مذكرة تطالب كليمونصو، رئيس المؤتمر، بإنشاء دولة كُردية تحت رعاية عصبة الامم وتحوي ولايات دياربكر وخرابوط وبتليس و الموصل وكذلك سنجق اورفة.^{٢٨٥}

وفي كل حال، أكد الرئيس ولسن بعد الجلسة السادسة للجنة ٨ فبراير، ان اللجنة التي تكونت من اجل مناقشة حلف عصبة الامم، كانت مضطرة لقبول قرار ٣٠ يناير الذي اتخذته الدول الخمس الكبرى.^{٢٨٦} ويعني، القرار الذي يخص البلاد التي يجب ان تكون تحت الوصاية بما فيها كُردستان.

ولكن الوفد الفرنسي لم يذكر في نص بيان سموتس وبأرادته نص الجملة التي تحوي ارمينيا وكُردستان وسوريا وميزوبوتاميا وفلسطين وبلاد العرب.^{٢٨٧} ولم يذكر النص الفرنسي الكلمات وكُردستان التي كان قد اقترحها لويدي جورج لافي محضر الاجتماع، ولا في قرار سموتس في الثلاثين من يناير.

وفي واقع الامر، ورغم قبول الوفد الفرنسي بالتذكير الذي قدمه لويدي جورج، فقد اعترض الوفد على انشاء كُردستان على غرار سوريا و ميزوبوتاميا. وبهذا الخصوص اشار ميللر الى انه: "في ضوء التطورات الآتية، فان اي ذكر لارمينيا وكُردستان لوضعها تحت الوصاية قد اصبح مدعاة للضييق والاضطراب".^{٢٨٨}

ولكي يتم مع ذلك ذكر ارمينيا وكُردستان في النص، اقترح الرئيس ولسون الاشارة الى اراضي روسيا القديمة، ويعني بذلك الاراضي التي كانت تحتلها روسيا في اثناء الحرب.^{٢٨٩} ومع ذلك لم يتم الاخذ بذلك الاقتراح.

وفي الحقيقة، يمكن توضيح معارضة فرنسا ضم كُردستان الى قائمة البلدان تحت الوصاية كالآتي: لقد ادرك الوفد الفرنسي ان اقتراح لويدي جورج كان يعني ان تأمل انكلترا الحصول على

^{٢٨٥} و اشارت المذكرة ان الامر يتعلق بمطلب كُردى مُصغر، لان كُردستان شاملة سوف تمتد من ارضروم لتضم كُردستان الشرقية الباقية تحت السلطة الفارسية. راجع: بيثون Pichon، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٤-١٧٥؛ راجع كوجيرا، المختارات، ص ٢٤.

^{٢٨٦} لقد ادار الرئيس ولسون شخصياً جميع جلسات اللجنة. ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الاول، الصفحات ١٨٥-١٨٦.

^{٢٨٧} المصدر السابق نفسه.

^{٢٨٨} المصدر السابق نفسه.

^{٢٨٩} المصدر السابق نفسه.

وصاية على كُردستان في الوقت الذي لم تقدم فيه تنازلاً عن الموصل. ثم ان انشاء كُردستان سيقبلص من الاراضي الفرنسية (بما فيها سوريا). علماً ان وجود كُردستان شمال سوريا سوف يعني انشاء منطقة نفوذ بريطانية بين سوريا و ارمينيا، و اخيراً، لم تكن تريد فرنسا تقديم اية تنازلات اخرى لانكلترا مادامت ان القوات البريطانية مازالت في سوريا.

وأيدت ايطاليا فرنسا، أولاً، لتقوية مركزها في المؤتمر كحليف في مواجهة المعارضة البريطانية و الامريكية للمطالب الايطالية التي نعتوها بانها تفوق الوصف، وايضاً لان القرار لم يتضمن البلدان التي طالبت بها ايطاليا.

وهكذا في النهاية، فان المادة ٢٢ من حلف عصبة الامم والمتعلقة بالوصايات، لم تذكر الشعوب والبلاد التي كانت تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية من تلك البلدان والشعوب التي تقرر وضعها تحت وصاية عصبة الامم.^{٣٩٠}

وفي واقع الامر، كانت جلسة مجلس العشرة في ٣٠ يناير، مرحلة حاسمة تشير الى انعطافة مهمة للمحادثات بين الحلفاء في المؤتمر. وتم اتخاذ قرار بضرورة ان يجتمع المجلس العسكري للحلفاء لتقرير مستقبل قواتهم في آسيا الصغرى. وقدم المجلس العسكري في ٥ فبراير تقريره الذي تمت مناقشته في عجلة في ١٠ فبراير، و اوصى التقرير باحتلال قوات الحلفاء في آسيا الصغرى وكماياتي: "فلسطين وميزوبوتاميا من نصيب بريطانيا، القوقاز والمنطقة حول قونية من نصيب ايطاليا، سوريا وسكة حديد ادنة وحلب وحمص (باستثناء قلقيليا) لفرنسا. و اذا وجدت بعد ذلك، ضرورة لاحتلال ارمينيا وكُردستان، ستقوم بذلك الولايات المتحدة، ويتم ارسال القوات الامريكية الى تلك المناطق."^{٣٩١}

ويشير تقسيم مناطق احتلال البلدان بوضوح الى المناطق التي ارادت الدول ان تكون تحت وصايتها. وكانت تلك الخطة شرطاً مسبقاً لتوزيع الوصايات في آسيا الصغرى. ورفضت فرنسا في تلك الظروف، التوصية التي صدرت نتيجة ذلك التقرير، الذي لم يضم جميع الاراضي التي طالبت بها فرنسا في سوريا و قلقيليا. واحتلال كُردستان و ارمينيا والوصاية عليهما، اصبح من نصيب الولايات المتحدة. علماً ان بريطانيا كما يؤيد لويد جورج، لم تُطالب بالوصاية على كُردستان الشمالي او الغربي.

^{٣٩٠} راجع ميللر، المصدر السابق.

^{٣٩١} تقرير حول الاحتلال العسكري لاراضي تركيا وما وراء القوقاز، ٥ فبراير ١٩١٩، اوراق الحكومة، الحكومة ١٢٩/٢١، W.C. ٧/٢٩، ص ٦٢. وثائق الولايات المتحدة حول مؤتمر باريس، مجلس العشرة، ١٠ فبراير ١٩١٩، الصفحات ٩٥٥-٩٥٦؛ راجع ايضاً: فليمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠.

وكان تدخل القوات الامريكية في كردستان وارمينيا مشروطاً، لان ادارة ولسن لم تستطع اقرارها بدون موافقة الكونجرس ومجلس الشيوخ، حيث يناقسه الجمهوري هنري كابوت لودج.^{٣٩٢}

واخيراً، وفي ٦ مايو، اعلن الرئيس ولسون وبجزم، ان الولايات المتحدة لم تكن قد اعلنت الحرب على الامبراطورية العثمانية، ولذلك لا تستطيع ارسال قواتها الى اراضي تركيا العثمانية.^{٣٩٣} ومع ذلك، فان الرئيس ولسن لم يستطع اعلان رايه في مشكلة وصاية طارئة على ارمينيا و كردستان. ولهذا، فقد اقترح على الحلفاء اعادة تقسيم اراضي الاحتلال بالتساوي فيما بينها في آسيا الصغرى مؤقتاً.^{٣٩٤}

وزيادة على ذلك، فنحن نعرف ان الرئيس ولسن كان يحمل ميلاً خاصاً للقضية الارمنية ولذلك وبعد المؤتمر عيّن مفوضاً امريكياً كبيراً لارمينيا. وقبل الحلفاء ذلك الوضع، وعدوا ولسن من سيحكم بترسيم حدود الدولة المستقبلية لارمينيا مع تركيا وكردستان.

ويعني ذلك بما لا يقبل الشك، موقفاً امريكياً مؤيداً لارمينيا، على حساب مصالح الاكراد الذين كانوا ينوون بالطبع الاحتفاظ بأراضيهم. وبهذا الخصوص، توافدت عدة وفود كردية الى مقر مفوضية الحلفاء في القسطنطينية، للاعتراض على ضم الاراضي الكردية ضمن حدود الدولة الارمنية المقبلة.^{٣٩٥}

ومن جانب آخر، فان تدخل قادة الدول الخمس الكبرى في تلك الجلسة، يعبر بوضوح عن اهدافهم من المؤتمر. علماً ان احتمالية خروج بريطانيا من سوريا، وتمسكها بميزوبوتاميا،

^{٣٩٢} الجنرال بليس، عضو الوفد الامريكي كان قد صرح للسير هنري ولسن، ان الرئيس الامريكي لن يسمح ابداً بدخول الجيوش الامريكية الي استنبول او الي ارمينيا او الي كوردستان. راجع: س. اي. كولويل، الفيلد مارشال هنري ولسن، حياته ويومياته، نيويورك، ١٩٢٧، الجزء الثاني، ص ١٨٨. هلمريتش، المصدر السابق، الصفحات ٢٩-١٢٢.

^{٣٩٣} هوارد، تقسيم تركيا: تاريخ دبلوماسي ١٩١٣-١٩٢٣، نورمان، مطابع جامعة اوكلاهوما، ١٩٣١، ص ٢٢٣.
^{٣٩٤} المصدر السابق نفسه.

^{٣٩٥} بعد الزيارة المهمة التي قام بها الوفد الكردي الذي ضم: السيد عبدالقادر وامين عالي بدرخان وبيديع الزمان ملا سعيد الكردي والدكتور شكري هكجان الى المفوضية الامريكية في القسطنطينية، صرح بيديع الزمان ملا سعيد، بما يأتي: ان القرار الذي تم اتخاذه بانشاء الدولة الارمنية على ارض كردستان، يمكنه تحقيق مثل ذلك المشروع بسفنكم الحربية، اذا ما كانت كردستان تطل على البحر ولكن سفنكم الحربية لا تستطيع تسلق جبال كردستان لتحقيق مشروعكم هذا". راجع: المقدمة التي نشرها بوز ارسلان في مجلة "كين"، المختارات، الصفحات ٢٧-٢٨. وقامت لجنة اخرى باسم (تعالى) كردستان بزيارة الى المفوضية الامريكية في القسطنطينية، في ١١ يولييه ١٩١٩، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

قد انهى تماماً وكما يرى لويد جورج، فكرة إمكانية وجود وصاية بريطانية على كردستان.^{٣٩٦}

وفي كل حال، فإن مجرد ذكر كردستان في قائمة الأراضي التي سوف تنسلخ عن تركيا، يعد إشارة إلى أن البريطانيين لم يكونوا ينوون ترك كردستان بدون إدارة. فوجود دولة مثيرة للقلق بين كردستان وميزوبوتاميا التي تريد بريطانيا الوصاية عليها، وبين روسيا البلشفية وتركيا المستقبلية اعداء الوجود البريطاني من جهة أخرى، كان ضرورة استراتيجية لانكلترا.^{٣٩٧} ولنتذكر أن اللورد كيتشنر هو الذي طالب لأول مرة حينذاك، بإنشاء دولة كردية مثيرة للقلق بين منطقة النفوذ البريطاني وروسيا القيصرية.

وكان الأكراد أنفسهم يطالبون بكردستان مستقلة تحت حماية بريطانية.^{٣٩٨} ولويد جورج فقط، هو الذي لم يكن يريد وصاية بريطانية على كردستان، بسبب ما ستكلفه انكلترا نتيجة ذلك، إلى جانب الإبقاء على جزء كبير من القوات البريطانية وما يتطلبه ذلك؛ فقد كان يعتقد أن كردستان مستقلة لا تستخدم مصالح بريطانيا.

وبهذا الخصوص، أرسلت الحكومة البريطانية في فبراير ١٩١٩، الميجر نوثيل في بعثة إلى كردستان الشمالية، للتعرف على واقع امكانيات منح حكم ذاتي.^{٣٩٩} وكان الميجر نوثيل، ومنذ ١٩١٨ الحاكم السياسي البريطاني في كردستان الجنوبية، وكان مقره في السليمانية بالقرب من إدارة الشيخ محمود.^{٤٠٠}

^{٣٩٦} راجع: ملاحظات سكرتارية إحدى المناقشات...، ذكرها ميللر، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٢٢٠-٢٢٧.

^{٣٩٧} راجع أيضاً: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧؛ راجع كذلك: البروفيسور بافيش، كردستان والقضية الكردية، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٧-٤٨.

^{٣٩٨} كان ولسن، قد ذكر في كتابه في ص ١٣٠، أن فكرة إنشاء كردستان مستقلة تحت حماية بريطانية، كان قد عرضها أحد شيوخ قبيلة موكري في كردستان الشرقية على أحد القادة البريطانيين في يوليو ١٩١٨. وعرضها كذلك: شريف باشا على بيرسي كوكس في أكتوبر ١٩١٨. راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^{٣٩٩} كان ولسن، المسؤول عن نوثيل قد دلل على الهدف من البعثة عندما قال: "لقد تم إرسال نوثيل بتعليمات من حكومة جلالتة في جولة ممتدة عبر كردستان للتحقق من هرطقة الحكم الذاتي المنتشرة وهل يمكن تطبيقها. ولسون، المختارات، ص ١٢٤. وكان رفيق حلمي، السكرتير والبروفيسور الكردي لنوثيل، أعلن أن نوثيل كان يأمل في انتصار فكرة استقلال كردستان. ورافقه في البعثة أحمد فائق بك 'أحمد طابو'، حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٧-٧٨.

^{٤٠٠} كان الميجر نوثيل، يعرف جيداً الأكراد وكردستان. وعاش ثلاث سنوات في مقاطعة إيلام وكرمنشاه في كردستان الشرقية. وكان يتكلم الفارسية والفرنسية وبدأ يتعلم الكردية مع مترجمه رفيق حلمي. وكان أول

وقد ساهم مارك سايكس، والذي كان مقره في حلب منذ أواخر ١٩١٨، وفي نهاية حياته في المشروع البريطاني لاستقلال كردستان.^{٤١}

وخلال المؤتمر، أثرت القضية الأرمنية كثيراً في موقف الحلفاء تجاه كردستان. ففي واقع الأمر، وضعت اللجنة المسؤولة بدراسة القضايا العقاب للجناة، والقضية الأرمنية في محور النقاش.^{٤٢} وكان الرأي السائد هو أنه لما لم تتم معاقبة شباب الأتراك، يجب تعويض خسارة الشعب الأرمني بتأمين أمن دائم لهم في إطار دولة مستقلة.

ويعكس بيان تشرشل بخصوص القضية الأرمنية موقف وزارة الحرب، وموقف واحد من أعضاء الحكومة ذوي النفوذ، وحتى ولحدا، موقف الرأي العام الأوربي تجاه الأرمن. وأشار تشرشل إلى: "عدم الاهتمام العام الذي أظهرته الديمقراطيات الغربية تجاه مصير شعوب الشرق الأدنى والأوسط، وكان الأرمن يتمتعون باهتمام خاص في بريطانيا والولايات المتحدة. والدين والانسانية والأوضاع السياسية، ويوضح كلها رؤية تلك المنطقة، والفظائع التي عاناها الأرمن، إذ كانت تثير الغضب الحقيقي لدى الكثيرين من المتحدثين بالانكليزية (...). وجاء اليوم حيث سيكون للأرمن حق الحياة في سلام في وطنهم. وأكبر أمم الأرض كانت أصدقاء لهم، ويعرفون كيف يضمنون العدالة والإصلاح. ولا يمكن تصور الخمسة الكبار الذين لم يستطيعوا أبداً تحقيق رغباتهم حول تلك النقطة".^{٤٣}

والذي ساعد على تقوية الموقف الموالي للأرمن في المؤتمر هو أخبار المذبحة التي اقترفها الأتراك في يناير، حيث قتلوا خمسين ألفاً من الأرمن، في أثناء هجومهم على الأرمن والفرنسيين في قلقيليا. وفي مايو ١٩٢٠، هاجم البلشفيك يريفان عاصمة جمهورية أرمينيا وسيطروا عليها. وكانت الجمهورية قد أعلنت استقلالها في مايو ١٩١٨.^{٤٤}

مسؤول بريطاني تم تعيينه مفاوضاً على كردستان الجنوبية، وكان يميل للاكراد ومعجباً بكرمهم وشجاعتهم. وكان تفهمه لآمال الكرد قد ساعده بسرعة على نشر السلطة البريطانية في كردستان الجنوبية. وكان رحيله، وتعيين الميجر سون بدلاً عنه، أحد أسباب ثورة الشيخ محمود ضد انكلترا في ربيع ١٩١٩. راجع لسون، نفس المصدر، الصفحات ٣٠-٣١؛ وكذلك رفيق حلمي، نفس المصدر، الصفحات ٦٤-٨٨.

^{٤١} لقد أكد المقدم جان بيشون، أنه في منتصف يناير ١٩١٩، ترك السير مارك سايكس، حلب ليأتي إلى القسطنطينية يطالب في مؤتمر باريس بإنشاء دولة كردية، كما يُقال مستقلة. ويمكن أن تمتد إلى خليج الإسكندرونة (...). المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

^{٤٢} راجع أيضاً: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٧.

^{٤٣} تشرشل، ص ٤٠١.

^{٤٤} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠٢.

ولم تهمل الحكومة البريطانية كون الاكراد ضحايا المجازر التي تعرضوا لها على ايدي الارمن والاثوريين الذين رافقوا الجيش الروسي في كردستان.^{٤٥} وعلى اي حال لم تثر تلك المجازر مشاعر الحلفاء بالقدر الذي اثارته مذابح الارمن المسيحيين.

وفي ١٢ مايو و ٢٦ فبراير، طالب الوفد الارمني الحلفاء بمجمل اراضي كردستان الشمالية والغربية والمناطق التي كان الوفد الكردي يطالب بها.^{٤٦} فالمطالب الارمنية تتلخص في إنشاء دولة كبيرة مستقلة، تحت حماية الحلفاء، وتتمتع بالمساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة.^{٤٧}

وفي الحقيقة، فإن انكلترا وفرنسا وإيطاليا، وكذلك معظم اعضاء وفد الولايات المتحدة كانوا يؤيدون وصاية امريكية على ارمينيا.^{٤٨} ولسوء حظ ارمينيا في اي حال، لم يوافق الكونجرس في الولايات المتحدة على طلب الحكومة حول هذا الموضوع. وكما وضع لويد جورج، كانت الاراضي الكردية تذهب الى ارمينيا كما يرى جميع اعضاء الوفود تقريباً. وفرنسا تطالب بسوريا، وبريطانيا تحتل ميزوبوتاميا، ولم يبق للاكراد انفسهم اية اراض يطالبون بها لانفسهم.

^{٤٥} لقد اشار ولسون بهذا الخصوص ان الاكراد: "قد عانوا الكثير على ايدي حلفائنا الروس والمخدوعون بهم من الارمن والاثوريين". ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٧.

^{٤٦} كان المطلب الارمني حول ارمينيا شاملة موحدة، تبدأ من القوقاز حتى البحر المتوسط والبحر الاسود وحتى بدايات الصحراء السورية. وتحتوي الولايات الكردية السبع: وان وبتييس وديار بكر وخرابوط وسيواس وارضروم وطرابزون. والسناجق الاربعة: في قلقيليا، يعني مارش وكوزان وجبل بيريك، اذنة والاسكندرية. وجميع اراضي ارمينيا في القوقاز. راجع: فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١-١٨٢، وبيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٠-١٧٣.

^{٤٧} كان الوفد الارمني يتكون اساساً من وفدين: بوغوص نوبار يترأس الوفد القومي الارمني، وافييس امرونيان، يترأس وفد جمهورية ارمينيا في القوقاز. واستناداً الى هلمريتش، لم يكن يتحمل هذان القائدان احدهما الاخر. فقط بعد تدخل رئيس الكنيسة الارمنية وامرهما بالتعاون وان يكون الوفدان وفداً واحداً او حتى فريقاً واحداً. اضافة الى هذين الوفدين، كان هناك اربعون وفداً ارمينيا مستقلاً من مختلف الامم الى مؤتمر السلام. هلمريتش، المختارات، ص ٤٨. راجع ارماند جاسبار، معركة ارمينيا، بين الارهاب واليوثويا. لوزان نشرات لاج دوم- عصر الانسان، ١٩٤٨، الصفحات ٢٩-٣٠. وبخصوص طلب ارمينيا: راجع: الوثائق البريطانية حول السياسة الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، محاضر المجلس الاعلى، يناير-مارس ١٩١٩، ص ٢٥٢. راجع: فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١-١٩٠؛ لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٠١-١٣٣٤، هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٦-٥٠.

^{٤٨} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٥٠.

واكثر من ذلك، فان الوفد الكردي، بخلاف الوفد الارمني، لم يستطع تسليم طلبه مباشرة امام المندوبين في اثناء الجلسات. ولم يستطع الوفد الكردي المشاركة في المؤتمر كوفد رسمي مدعو الى جانب الحلفاء. وكان هامش تأثيره في المؤتمر ضئيلاً. وكانت مهارة شريف باشا الدبلوماسية قد اسمعت صوت الاكراد.

وفي كل حال، وزيادة على التعاطف العام للحلفاء تجاه الشعب المسيحي الارمني، اخذت الولايات المتحدة على عاتقها رعاية طلب ارمينيا.^{٤٩}

ونتيجة للمطالبات المتكررة للوفد الارمني، قدم الجنرال شريف باشا مذكرة اخرى للمؤتمر في ٢٢ مارس ١٩١٩. وبعد ان فُدد الادعاءات الارمنية باحتواء اكبر جزء من اراضي كردستان في دولة ارمينيا المستقبلية، اكد شريف باشا على المطالب الكردية كما يأتي: "عطفاً على صحة مبدأ ولسن، يدافع الجميع لصالح الاكراد في حق اقامة دولة كردية حرة مستقلة (...). اننا نطالب اخيراً بذلك الاستقلال الذي هو من حقنا، وسوف يساعدنا على الكفاح والمضي قدماً في طريق التقدم والتحضر، واستغلال ثرواتنا في بلادنا والعيش في سلام مع جيراننا".^{٥٠}

وبعد الحصول من الحلفاء على الاعتراف الواضح بحق الاكراد في وجود قومي مستقل، وكان شريف باشا يبحث مع الانكليز تأييدهم بأنشاء حكومة كردية. وفي ١٥ ابريل لرسل رسالة الى ولسن، ولويد جورج وكليمنصو واورلاندو مطالباً بأنشاء حكومة مؤقتة في كردستان.^{٥١} وفي العشرين من مايو، طلب من بريطانيا الاعتراف باستقلال كردستان الشمالي والغربي.

وايضاً، فان بريطانيا التي كانت تتمنى الاستفادة من وجود دولة غير مستقرة بين تركيا وميزوبوتاميا حيث امنت وصايتها، ارادت استعادة نفس الفكرة بأنشاء دولة مستقلة في تلك المناطق في كردستان. ولكن بريطانيا لاتستطيع ان تقرر توزيعاً نهائياً للموصيات في آسيا الصغرى بعيدة عن الولايات المتحدة.

وتم الاستماع الى المطلب الكردي ولكنه لم يحصل على اهتمام كبير من لدن الحلفاء. وفي واقع الامر، وبين الانشاء وترسيم الحدود للدول في اوربا وفي آسيا الصغرى، وواقع عقد العديد من المعاهدات والبروتوكولات، وعلى وجه الخصوص معاهدة السلام مع المانيا

^{٤٩} هلمريتش، يؤكد على ان "الدول الكبرى لم تقدم اي تعهدات حاسمة ولا ارادوا التورط في اي مكان اكثر مما فعلوا مع ارمينيا". نفس المصدر، ٤٦.

^{٥٠} مذكرة حول المطالب القومية للشعب الكردي، كتب من قبل شريف باشا، باريس، ٢٢ اذار ١٩١٩، مطبوعه اي جي لهوار، ١٩١٩، ص ١٣.

^{٥١} رسالة مؤرخة في ١٥ ابريل ١٩١٩، وثائق وزارة الخارجية - A. E. ٣١٢-٣، ١١.

وحلف عصبة الامم. لم تحصل كُردستان في خضم كل ذلك الا على مكان ضئيل من وقت وفود الحلفاء في مؤتمر السلام في باريس.

وفي كل حال، فان الاعتراف الدولي الذي اقرته الدول الخمس الكبرى في ذلك الوقت، وهو الاعتراف الذي ظهر كذلك في مجلس العشرة في ٣٠ يناير ١٩١٩، واصبح قراره اساساً للمادة ٢٢ في الوصايات في حلف عصبة الامم. وكان اول اعتراف بكُردستان بلداً متميزاً في العلاقات الدولية، رغم ضآلة حجم ذلك الاعتراف.

واخيراً، ونتيجة ستة أشهر من المفاوضات في باريس لم يتم اعداد اية معاهدة لاقرار السلام مع تركيا العثمانية. وبعد مؤتمرات متتالية للحلفاء طيلة ١٩٢٠ في لندن وسان ريمو وسيفر بالقرب من باريس، نرى ان مصير البلدان التي كانت تحت سلطة الامبراطورية العثمانية بما فيها كُردستان قد نوقش عدة مرات.

اما بالنسبة للرئيس ولسون، فان حلف عصبة الامم كانت له الاولوية في مفاوضات باريس، لان تلك المنظمة الدولية في نظرها تأخذ على عاتقها انشاء نظام دولي جديد^{٤١٢}.

وهكذا، فان بنود عصبة الامم الستة والعشرين، ضمنيتها بداية معاهدة فرساي للسلام، حيث تم التوقيع عليها في ٢٨ يونيو ١٩١٩، وتحوي ٤٤٠ بنداً، لتقنين عملية اقرار السلام مع المانيا.^{٤١٣}

^{٤١٢} تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٥.

^{٤١٣} راجع تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ١٠٥-٣٣٥.

(٤)

من التوقيع على معاهدة فرساي في يونيو الى مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠

١. موقف الحلفاء من معاهدة فرساي في يونيو ١٩١٩ حتى مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠:
كان المجلس الاعلى قد اتخذ قراراً في ٢٧ يونيو بتعليق المناقشات حول قضية معاهدة السلام مع تركيا، الى ان تقرر حكومة الولايات المتحدة اذا ما كان في الامكان قبول الوصاية على جزء من الاراضي التي كانت تحت سلطة الامبراطورية التركية.^{٤١٤} وادى عدم اتخاذ موقف من قبل الولايات المتحدة حول توزيع الوصايات بعد مؤتمر باريس؛ ادى بالدول الاخرى كذلك الى فراغ لعدم اتخاذ قرار شامل.^{٤١٥} وقد صرح لويد جورج في ١٧ اكتوبر: "يؤدي التأخر في التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، الى حقيقة عدم إمكانية تقرير مصير الامبراطورية العثمانية قبل معرفة إمكانية استعداد الولايات المتحدة لتحمل نصيبها من حمولة عملية التحضير خارج امريكا (...). واذا لم يتم ذلك، فانني لا اعرف ماذا سيحل بمختلف مناطق الامبراطورية التركية. ونحن لانستطيع تحمل مسؤولية ذلك بالكامل. ولا حتى فرنسا يمكنها ذلك".^{٤١٦}

واستمر ذلك التشكك من يونيو حتى ديسمبر ١٩١٩. وهو التاريخ الذي قرر فيه كل من لويد جورج وكليمنصو، ايجاد حل لقضية تركيا بدون الولايات المتحدة في اثناء تلك المرحلة. واتبعت كل دولة سياستها الخاصة في آسيا الصغرى. وقبل ذلك وفي اثناء مؤتمر باريس اعلن لويد جورج لارادة حكومته بسحب القوات البريطانية من القوقاز ولرمينيا وكردستان الشمالية والغربية.

والسبب الرئيسي كان التكاليف الباهظة التي يتطلبها الابقاء على وجود جيش في تلك المناطق. وبهذا الخصوص، ضغطت انكلترا على الولايات المتحدة لتأخذ مكان القوات البريطانية او ان يمولوا تلك التكاليف. ولكن الرئيس ولسون لم يستطع الاقرار بشئ دون

^{٤١٤} مؤتمر باريس للسلام، ٢٧ يونيو ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٦٥٢.

^{٤١٥} راجع ايضاً: هلمريش، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^{٤١٦} د. لوسيان جرو Grauk Dr. Lucien 'تاريخ انتهاكات معاهدة السلام، باريس، منشورات ج. كُري Dres et Cie وشركاه، الجزء الاول، ١٩٢١، ص ٣١٢.

موافقة الكونجرس ومجلس الشيوخ. وفي صيف ١٩١٩، رغم الفراغ السياسي الذي تركته الحكومة الامريكية كان واضحاً تماماً ان الولايات المتحدة، وبعيداً عن وصاية احتمالية على القسطنطينية وارمينيا، لم تحصل على الوصاية على كردستان.

ولنتذكر ايضاً ان لويد جورج كان قد اقترح على ايطاليا، بعد مؤتمر باريس، واحتلال القوقاز وارمينيا وكردستان الشمالية، بدلاً من طلبها الوصاية على الاناضول الجنوبي. وبعد سقوط حكومة اورلاند - سونيو في يونيو ١٩١٩، لم ترغب الحكومة الجديدة ان تتنازل عن الاناضول الجنوبي.^{٤١٧} وهكذا وفيما يأتي قدم ولسن شرحاً للسياسة البريطانية في كردستان:^{٤١٨} "وفي الظروف التي كانت قائمة آنذاك، كان من الضروري تنظيم عملية التوافق والاتصال مع تلك المنطقة الى ابعد مدى. ولم تكن للحكومة الهندية رغبة ولو ضئيلة لممارسة تأثير على السياسة في تلك المناطق بل واقل رغبة في ادارتها،^{٤١٩} فلديها مشاكل جديّة اخرى في مناطق اخرى".

وكان لتعيين ولسن، مسؤولاً عن الشؤون الكردية بعد زيارته لمؤتمر باريس ومحاوراته مع اللجنة الشرقية في لندن، عواقب وخيمة على وحدة كردستان. وحدث ذلك التعيين بعد ثورة الشيخ محمود في مايو ١٩١٩، من اجل انتصار كردستان وسائر الاكراد في كردستان الجنوبية او الشرقية، تلك الثورة التي قضى عليها الجيش البريطاني. في غياب وجود اية سياسة بريطانية محددة من الحكومة البريطانية،^{٤٢٠} وقام ولسون بتطبيق سياسة بيرسي كوكس، والتي كانت تتطلب اقامة دولة في ميزوبوتاميا على صورة الادارة البريطانية في الهند. وبالنسبة لوزارة الهند، يجب الحفاظ على علاقات طيبة لتلك الدولة مع فارس، لانه يجب من الضروري الابقاء على حدود فارس ما قبل الحرب، ولكن تحت اشراف بريطاني

^{٤١٧} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٢-١٣٣.

^{٤١٨} وأشار ولسن بهذا الخصوص: "وكوني مفوضاً مدنياً في ميزوبوتاميا، كنت مسؤولاً عن ادارة الاراضي المحتلة، وكوني ضابطاً سياسياً رئيساً مع القوات، كنت مسؤولاً عن وزارة جلالته، وعن طهران. وكنت القائد الاعلى للشؤون السياسية في كرمشاه. واضيفت لتلك المسؤوليات في يونيو، الاهتمام بجميع الشؤون الكردية سواء في الاراضي المحتلة او ما وراءها، من منطقة حلب وصولاً الى دياربكر واورفه ووآن وبتليس واورمية". راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٩-١٤٠.

^{٤١٩} المصدر السابق نفسه.

^{٤٢٠} المصدر السابق نفسه.

مباشراً.^{٤٢١} وميزوبوتاميا، والحجاز تحت حكم ابن سعود، ومصر، كلها دول مستقلة، ولكن يديرها وطنيون تحت اشراف بريطاني. ووفقاً لتلك السياسة، ستكون إيران بدأً تحت تأثير انكلترا الشامل. وكان ذلك من اهداف سياسة كورزون عندما كان يناقش المعاهدة، والتي تم التوقيع عليها في صيف ١٩١٩ مع إيران^{٤٢٢} وهكذا، كانت استراتيجية وزارة الهند تقضي بإقامة منطقة نفوذ بريطانية بين الهند ومصر.

وقد اعترف لسن ببطبيعة تلك السياسة تجاه كردستان، بقوله: "كان الواجب علينا ان نبذل كل ما في وسعنا لاضمان كل محاولة من جانب الاكراد في فارس للانفصال عن سلطة حكومة فارس، وان تترك الاكراد خارج حدود ولاية الموصل، لخططهم ولخطط الحكومة التركية، ولقد انبثق فوضى المراسلات مبدأًن هما: المبدأ الاول: وكان واضحاً تماماً في حد ذاته، يتعلق بمعاهداتنا مع فارس. المبدأ الثاني: كان حقيقة لاولئك الذين على الارض هناك: وليس بالنسبة للآخرين، الى ان فشل الحلفاء في الحصول على موافقة تركيا على مشروع معاهدة سيفر، وهي معاهدة كانت تشترط الاعتراف الناجز بدولة مستقلة في كردستان وهو اعتراف قبلت به بريطانيا رسمياً.^{٤٢٣}

وكان واضحاً تماماً ان تطبيق تلك السياسة قد وضع حداً لامال اكراد كردستان الشرقية والجنوبية، والالتحاق بمشروع دولة كردستان المستقلة. وكان لسن، وكوكس، وكورزون، يدرسون مستقبل كردستان الشرقية في إيران و كردستان الجنوبية في ميزوبوتاميا.^{٤٢٤} وفي الحقيقة، سيتقرر^{٤٢٥} تماماً مستقبل هذين الجزئين من كردستان وبذلك الشكل.

^{٤٢١} راجع مشروع لسن من اجل انشاء دولة ميزوبوتاميا وموقعها حسب اقتراحه باللجنة الشرقية في ابريل ١٩١٩. ولسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٤-١٠٨، ١١٧-١١٨. راجع: كورزون، مذكرة كورزون، ٢١ سبتمبر ١٩١٧، المذكورة في 'رونالد شاي Ronald Shay'، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٠-١٦١.

^{٤٢٢} 'رونالد شاي Ronaldshay'، المصدر السابق نفسه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٢٠٨-٢٢٣. راجع أيضاً: هارولد نيكولسون Harold Nicolson كورزون: المرحلة الاخيرة ١٩١٩-١٩٢٥: دراسة في دبلوماسية ما بعد الحرب، لندن، كوتستابل وشركاه ليمتد، الصفحات ١١٩-١٤٨.

^{٤٢٣} راجع كذلك، الرسالة المؤرخة في ٢٤ اغسطس ١٩١٩، من قبل وزارة الهند الى لسن. وقد ذكرها لسن، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤١-١٤٢.

^{٤٢٤} وهكذا دافع لسن عن آرائه حول الحاق كردستان الجنوبية بدولة ميزوبوتاميا: لقد كرهت ان اضغط على آرائي مرة اخرى بخصوص حدود ميزوبوتاميا الشمالية وكذلك بخصوص الاجزاء التي يقيم فيها غير العرب. راجع: لسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٤.

^{٤٢٥} من المهم الاشارة الى انه في ١٩١٩، صرّح نصرت الدوله وزير خارجية ايران لـ'كورزون' في لندن انه: "يعتقد من الخطأ الحديث عن كردستان تركية، وكردستان الايرانية في حين انها في الحقيقة كردستان"

وتم تعيين ولسون كذلك مسؤولاً سياسياً عن كردستان الغربية والشمالية. وهما الاراضي التي كان يجب ان تكون موضوعاً للوصاية وفقاً لقرار مؤتمر باريس. وفي كل الاحوال، فالمسؤولون البريطانيون في حلب مثل الامر العسكري، الميجر جنرال ماك اندرو^{٤٢٦}، Mac Andrew، وكذلك المفوضون البريطانيون في القسطنطينية، رايمان^{٤٢٧} و دو رويك^{٤٢٨} قد لعبوا دوراً مهماً في السياسة البريطانية في ذلك الجزء من كردستان. واكبر خطأ في السياسة الخارجية لانكلترا كانت انها لم تقم بادارة كردستان انطلاقاً من مدينة مركزية في كردستان، وانما انطلاقاً من مدن عربية وتركية كبغداد، وحلب والقسطنطينية وهي مدن بعيدة عن كردستان، وحيث المسؤولين البريطانيون، فيما عدا مسؤولياتهم في كردستان يجب عليهم الاهتمام بالشؤون العربية والتركية.

والميجر نوئيل، المسؤول في الحكومة البريطانية عن بعثة تقصي الحقائق بين الاكراد حول مشروع استقلال كردستان، والذي كان قد اوصى حكومته بتأييد الاستقلال.^{٤٢٧} وعلى الضد من ولسون، كان نوئيل^{٤٢٨} يؤيد مساندة بريطانيا لاستقلال جميع اراضي كردستان تقريباً في دولة واحدة.^{٤٢٩} ولكن تم تعليقها وتحولت بعثته لتهدئة الاكراد.^{٤٢٩} وفي واقع الامر،

واحدة. وان اية حدود يُقال انها موجودة بين هذين الجزئين محض خيال. وادرف يقول: انه كان قد قيل له ان حكومة جلالتة لا ترى بديلاً فقط عن كردستان واحدة، وانه مستعد للعمل بهذا المفهوم شريطة ان يكون لغارس الصوت المسيطر والتأثير في المنطقة". ايرل كورزون، الى ايرل دربي، باريس، ٢٥ اكتوبر ١٩١٩، وثائق وزارة الخارجية البريطانية حول سياستها الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١٢٧١ (١٤٤٧٠/١٥٠/٣٤)، رقم ٨٢٥، ص ١٢١٤.

^{٤٢٦} الميجر جنرال ماك اندرو، كان امر الجيش البريطاني في كردستان الغربية، والفرقة الخامسة في جيش الجنرال اللنبي في فلسطين وسوريا. وقد احتل جيش ماك اندرو البريطاني كردستان: مرعش وعينتاب وكليس وبيرجيك واورفه، دياربكر، ووان والجزيرة بعد الهدنة في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨.

^{٤٢٧} من نوئيل الى بغداد السياسية، ١٠ يوليه ١٩١٩، مكتبة المتحف البريطاني، وثائق حول كردستان، رقم ١٠١.
^{٤٢٨} الاميرال السير ا. كالشروب الى كورزون، ١٠ يوليه ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، البرقية رقم ١٤٣٧/١٠١٥٠٣/٤٤/٣٠٥٠، ص ٦٧٨-٦٧٩. رسالة من السيد هوهرل Hohler (١) القسطنطينية الى السير ج. يتللي (٢) ٢١ يوليه ١٩١٩، المصدر السابق ١١٢٧٧٣/٤٤/٣٠٥٠، ص ٦٩٣ (١) الضابط السياسي في اللجنة العليا البريطانية في القسطنطينية (٢) مساعد الوزير في وزارة الخارجية. هاتان الملاحظتان توجدان في النص الاصل.

^{٤٢٩} يؤكد جلادت بدرخان في مذكراته انه عندما علمت بريطانيا، انه وقريبه كامران بدرخان وقدري جميل باشا، ومدوبو لجنة نهضة كردستان، قد تصدوا في جبل كاخته لنشر القوات ضد الغزو التركي من مصطفى كمال وارسل الميجر نوئيل المسؤول السياسي البريطاني في حلب، ليطلب من الاكراد وقف كل تحرك عسكري باسم حكومته. راجع: بلج شيركو، المختارات، ص ٨٧. وشار العقيد 'مينرتزاجن' Meinertzhagen للقوات

تواصلت ثورات الاكراد في الجنوب ضد القوات البريطانية فيما بين مايو وديسمبر ١٩١٩، وتسببت في وفاة ٣٣١ ضابطاً وجندياً بريطانياً وهندياً.^{٤٢٠} واثناء مؤتمر السلام في باريس، طالب الممثلون البريطانيون في القسطنطينية، وبغداد، وحلب الاكراد بالتزام الهدوء وعدم الانزلاق في حركة عسكرية لتحرير كردستان واقامة دولة كردية.^{٤٢١}

وفي نهاية نوفمبر، بدأت انكلترا تتبع سياسة اكثر وضوحاً تجاه كردستان. وارسل "مونتاجو Montagu" في ٢٢ نوفمبر وزير وزارة الهند، مذكرة توضيحية الى "ولسن" في بغداد يؤكد فيها على السياسة البريطانية على النحو الآتي: "ترتكز قضية سياستنا تجاه كردستان بشكل عام هنا على الاهتمام وعلى رأي جلالته والحكومة ستسير في الاتجاه المرسوم كالآتي: وسنبدأ بالنقاط المقررة:

١. من المرغوب فيه، لاسباب عسكرية وسياسية ان تكون حدود ميزوبوتاميا (في الشمال) قصيرة جداً قدر الامكان.
 ٢. لانستطيع عرض سياسة عسكرية فعالة وأمنة، خلف تلك الحدود.
 ٣. لا تريد حكومة جلالته في اي ظرف كان، ان تقوم بالوصاية على كردستان.
 ٤. اذا قبلت دولة ما الوصاية على لرمينيا، فيجب الاتفكر في احتمالية امتداد حدودها جنوباً حتى حدود ميزوبوتاميا.
 ٥. عدم السماح لتركيا باستعادة سيادتها على كردستان.
- وانطلاقاً من تلك المواقف المنطقية يجب ان تترك كردستان لمصيرها المحتوم"^{٤٢٢}.

البريطانية في مصر وحيث تركت لتوها احدى فرقه كردستان الغربية؛ اشارة الى ان نونيل قد امر بترك كردستان والعودة الى حلب. وثائق السياسة الخارجية البريطانية. السلسلة الاولى، الجزء الرابع، البرقية رقم ١٣٥٦١٠/٣٠٥٠/٤٤، رقم ٥٢٣، ص ٧٨٢. وبهذا قد انتهت بعثة نونيل في كردستان بعد انسحاب الجيش من تلك المنطقة. راجع ادناه: تحليلنا لذلك الموضوع.

^{٤٢٠} ولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٦-١٥٥؛ راجع كذلك التايمز، لندن، ١٧ اغسطس ١٩١٩، ٤ اكتوبر ١٩١٩، ١٩ نوفمبر ١٩١٩، ١٥ ديسمبر ١٩١٩.

^{٤٢١} بلج شيركوه، المصدر السابق نفسه، ص ٨٦.

^{٤٢٢} من وزير الدولة لشؤون الهند (لندن الى المفوض السياسي في بغداد)، في ٢٢ نوفمبر ١٩١٩، مكتبة المتحف البريطاني، وثائق حول كردستان.

وكانت مصالح انكلترا في كردستان استراتيجية. فقد كانت تريد الإبقاء على امن قواتها في سوريا وفي كردستان الشمالية من نوفمبر ١٩١٨ الى اغسطس ١٩١٩، والحفاظ على امن دائم لحدود ميزوبوتاميا الشمالية.^{٤٣٣}

كانت انكلترا، ومع عدم وجود سياسة واضحة أكيدة تجاه كردستان، تريد الحفاظ على استقرار المنطقة حتى تتمكن من الإبقاء على حضورها وتأثيرها وامتدادها في كردستان.^{٤٣٤} وكان رايان، المفاوض البريطاني في القسطنطينية قد زسل مذكرة الى كورزون في ٢٧ نوفمبر، يؤكد فيها على: "ان القضية الكردية ذات اهمية كبيرة لحكومة جلالته، كما انها اصبحت موضوع دراسة معمقة. ونهتم بتلك القضية في الوقت الحاضر كون الاكراذ عنصراً مهماً على جانبي الحدود الشمالية لبغداد، ويكونون واحداً من العوامل الهامة، ان لم يكن الالم فيما وراء الاراضي التي نحتلها منذ أيام في سوريا".^{٤٣٥} وازسلت انكلترا عملاءها الى كردستان للتعرف على النشاطات والنوايا الكردية،^{٤٣٦} في الوقت الذي كان متوقعاً ان تبدأ فيه انكلترا في ١٥ اغسطس سحب قواتها من ارمينيا و من كردستان الشمالي والغربي في اكتوبر.^{٤٣٧}

^{٤٣٣} وفي رسالة الى وزارة الخارجية، قدم المفاوض الاعلى البريطاني في القسطنطينية توصية تقول: "ان الاساس الكلي الشامل لاي تصرف نقوم به تجاه كردستان، يجب ان يشمل كما ارى تأمين حدود معقولة لميزوبوتاميا. و حدود كهذه لايمكن تأمينها كما اتصور في الوديان، بل يجب ايجادها في جبال كردستان". وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، في مغلغ داخل الوثيقة ١٤٤/١٣٢٢٧/٤٩٨، الصفحات ٧٤٢-٧٤٣.

^{٤٣٤} من الادميرال السير 'ا. كالثورب' Calthorpe الى الإرنل كورزون، ١٠ يوليه ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، برقية رقم ١٤٣٧/١٥٠٣٧٣٠٥٠/٢٤٤، ص ٦٨٠، راجع كذلك: رسالة من السير موهلر الى السير 'ج. تيللي' Tilley، ل. المصدر السابق نفسه، ١١٢٧٧٣/٢٠٥٠/٤٤٤، ص ٢٩٤.

^{٤٣٥} مذكرة السيد رايان في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، ضمن وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة ب، الجزء الثاني، وثيقة ١٠٠، مغلغ في الوثائق ١٦٣٦٨١/٩٩، ص ١٦٧. ويشير جلالات بدرخان، في مذكراته الى ان الميجر ماك اندرو، أمر الفرقة الخامسة البريطانية في سوريا، والذي كان تحت امرته رقعة واسعة من اراضي كردستان الغربية، قد اصدر تصريحاً باللغة الكردية يطالب السكان الاكراذ بالتزام الهدوء والاستقرار في المنطقة. راجع ايضاً: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٦-٨٧.

^{٤٣٦} مذكرة رايان، ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، نفس المصدر السابق، الفقرات ٦، ٧، ٨، ص ١٦٧.

^{٤٣٧} احتلت بريطانيا ارمينيا وكردستان الشمالية بعد الحرب. فالحكومة البريطانية تستطيع وبسهولة الحصول على وصاية ارمينيا، ولكنها ترفض لان وصاية كتلك سيكلفها المال والرجال بدون مقابل. راجع: هلمرتش، نفس المصدر، الصفحات ١٣٤-١٣٥.

وكان تشرشل، وزير الحرب، قد أعرب في يولييه عن خطورة سحب القوات البريطانية.^{٤٣٨} ولهذا كانت وزارة الحرب تضغط على الحكومة لاجراء حلول نهائية لمشاكل تركيا.^{٤٣٩} وهكذا وقع تشرشل في ١٢ سبتمبر ١٩١٩، مع رئيس الوزراء فريد باشا، اتفاقاً سرياً مع حكومة تركيا العثمانية يشترط ان تقبل تركيا بسيادة بريطانية على تلك البلاد. واستناداً الى ذلك الاتفاق، توافق انكلترا على بقاء القسطنطينية عاصمة لتركيا، على ان تسمح تركيا باستقلال كردستان.^{٤٤٠} وكان رئيس الوزراء قد اعلن في ٣٠ مارس ١٩١٩، بأن العثمانيين يمكن ان يخضعوا فقط للانكليز وليس لاية دولة اخرى.^{٤٤١} وكان رئيس الوزراء نفسه قد أعرب للدوميرال ويب، عن امله بعقد اتفاق ثنائي مع انكلترا.^{٤٤٢} ولكن الحكومة البريطانية رفضت باستمرار وجود اتفاق سري كهذا.^{٤٤٣}

^{٤٣٨} راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٦.

^{٤٣٩} كان تشرشل ينتقد موقف الحلفاء: "لبعيداً عن إتخاذ اي قرار من هذا النوع، ترى الحلفاء وهم يعلنون عدم توافقهم، يقتنعون بترك الامور تنزلق. تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٦٨.

^{٤٤٠} يذكر هوارد هلمرتش، ماكتبه بيروني: "موت عزيزتنا في الشرق"، باريس، ١٩٢٠، الصفحات ١٥٣-١٥٥. راجع هوارد، المختارات، الصفحات ٢٤١-٢٤٢. وكان يجب ان تكون مفاوضات حول ذلك الاتفاق يقوم بها تشرشل وفريزر ونولان ممثلين عن بريطانيا، وعن تركيا السيد ضمد فريد بك. استناداً الى هلمرتش، "في الماضي كانت المصادقية بشكل عام على نتائج المعاهدة. والان يبدو انه من غير المرغوب فيه ان يتفاوضون عليها او يوقعون عليها: هلمرتش، المختارات، ص ١٨١. وهو يذكر مصادر اخرى: اوراق بريستول، صندوق ٩، من بريستول الى وزير الخارجية، ١٢ ديسمبر ١٩١٩. راجع: كومنج، المختارات، ص ٢٩١؛ بيشون، المختارات، ص ٢٠٣؛ كذلك صحيفة اكبر الفرنسية، في ١ فبراير ١٩٢٠، كانت قد نشرت نصوص الاتفاقية.

^{٤٤١} من ويب الى كورزون، ١٩ اغسطس ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٧٥٤، لقد تسبب الموقف الفرنسي تجاه الوفد التركي اثناء مؤتمر باريس، في تفاقم المشكلة بين فرنسا وتركيا. وحقيقة الامر، امرت فرنسا في نهاية يونيه ١٩١٩، الوفد التركي بمغادرة باريس اثناء انعقاد المؤتمر. وعملت تلك الحادثة على ان يميل تجاه بريطانيا رئيس الوزراء. بهذا الصدد، راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢.

^{٤٤٢} وكما يعتقد رئيس الوزراء، فان الطريق الوحيد انه يمكن اختصار الموضوع والوصول الى اتفاق سري مع بريطانيا العظمى، ويب الى كورزون، ٨ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الرابعة، ص ٧٥٣.

^{٤٤٣} من كورزون الى "نو رويك"، ٢٣ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الرابعة، الصفحات ٧٨١-٧٨٢؛ راجع: هلمرتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢؛ راجع كذلك: كومنج، المصدر السابق نفسه، ص ٩١.

ومهما كانت حقيقة ذلك الاتفاق، فقد لاحظت انكلترا انهياراً للموقف في كردستان تسبب فيه القوميون الاتراك التابعون لمصطفى كمال والمسؤولون عنه،^{٤٤} ولم تكن لحكومة القسطنطينية اية سلطة عليهم. وحول ذلك الموضوع قدم تشرشل في ديسمبر، مذكرة القيادة العامة الى الحكومة البريطانية، وتؤكد المذكرة على ضرورة:

(١) انشاء ارمينيا الكبرى، وتلحق بها قلقيليا وتصبح جمهورية يريفان. (٢) انشاء كردستان مستقل (...)،^{٤٥} وكانت وزارة الحرب تهدف من ذلك الاتفاق على أمن واستقرار تلك المنطقة الشاسعة من آسيا الصغرى بواسطة الارمن والاكراذ وبمساعدة من انكلترا^{٤٦} ولو ضئيلة. ولكن المشكلة التي برزت امام اتخاذ القرار الناجز من الحكومة البريطانية بانشاء كردستان مستقلة كانت قضية مادية. فبالنسبة للمسؤولين البريطانيين فإن تأييد استقلال كردستان، يعني الحاجة الى مساعدات عسكرية ومالية لتلك الدولة الجديدة حتى يمكنها ان تقف في مواجهة التهديدات التركية، والارمنية وربما العربية في المستقبل. ولم تكن تريد انكلترا المشاركة في تلك المساعدات. وكان ذلك من اسباب قلق المسؤولين البريطانيين من عدم تقديمهم اية وعود للقادة الاكراذ.^{٤٧}

^{٤٤} استناداً الى بيشون، ارسل مصطفى كمال برقية الى لجانه في ادنة وسيس ومرسين وجبل بركة، يعلن فيها ان الاحتلال الفرنسي يناقض شروط هدنة مودروس. وتسلمت فرق للمتمردين في قلقيليا وكردستان الغربية. راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠١.

^{٤٥} راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٧.

^{٤٦} ومن جهة اخرى، كان اللورد كيدستون من وزارة الخارجية يعتقد: "وبخصوص الولايات الشرقية لا اعتقد بوجود اية امكانية للوصاية الدولية او غيرها، او بتقسيم المنطقة الى مناطق نفوذ كردية وارمنية وبدون اية قوة عسكرية. وان تكون قوية لدرجة ابعاد اي تأثير للاتراك ولجنة الاشاد والترقي وكذلك لدرجة فرص اختراقها من قبل العناصر الداخلية المعارضة (...). وتفكر وزارة الحرب في ان تكون لها اليد الطولى على سكة حديد الاناضول حيث تعترف تركيا بوجود كفاية من الرجال للبقاء عليها (...). وسيكون من الضروري تسريح قواتنا (...). من كيدستون الى 'كرو Crowe'، ٢٨ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٩١٠.

^{٤٧} مذكرة ت. ب. موهر، المفاوضات العليا البريطانية، القسطنطينية، ٨ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٢٣١١، ١٦٣٧١٩، ٤٤/٣٠٥٠، المغلف السيد عبدالقادر بضرورة قبول انكلترا استقلال كردستان. وعند تسلم تلك المذكرة، ارسل كوروزن، البرقية التالية: "انا تؤيد تماماً (ولاً) حكم ذاتي كردي، ثانياً: اتفاق كردي - ارمني. ولكن من اين نجد القوة لتأمين الشرط الاول؟ نفس المصدر، ص ٩٢٧.

وفي كل حال، ولنفس الهدف، فقد طلبت انكلترا من الولايات المتحدة من جديد، وقبل انسحابها من ارمينيا وكردستان الشمالي والغربي؛ ان تأخذ مكانها، او تبادر حتى يتمويل قواتها في تلك المناطق. وكانت وزارة الخارجية قد ايدت الاقتراح البريطاني، وتبينت ان ليس بمقدورها تمويل وجود القوات البريطانية، لأن توفير ميزانية كتلك تتطلب موافقة الكونجرس. وانه ومنذ معاهدة فرساي، زادت قوة معارضة حكومة ولسن، ولذلك لن يستطيع ولسن تلبية مطالب انكلترا.^{٤٤٨}

ولذلك كانت حكومة ولسن قد ارسلت لجنة تقصي الحقائق الى ارمينيا في الاول من اغسطس تحت قيادة الجنرال جيمس هاربوردي. "وكانت مهمة اللجنة دراسة مشاكل استعادة ما هو اقتصادي وسياسي واخيراً العسكري والتي سيواجهها البلد الذي سيقوم بالوصاية على ارمينيا. والتقى الجنرال هاربوردي، بالجنرال مصطفى كمال في سيواس".^{٤٤٩} وفيما يخص فرنسا، القى كليمنصو خطاباً في ٢٥ اغسطس ١٩١٩، حيث يشكو من ان انكلترا تمنع فرنسا من حماية الارمن في آسيا الصغرى. واعلن انه مستعد لارسال اثنى عشر الف جندي الى المنطقة. وسادت في خريف ذلك العام مظاهر عدم الثقة في العلاقات البريطانية - الفرنسية. واثناء اجتماع المجلس الاعلى للحلفاء^{٤٥٠} في بدايات سبتمبر في باريس، قدم لويدجورج مذكرة من اجل حل خلافاتهم في آسيا الصغرى. وفي التاسع من سبتمبر، ورداً على اقتراح لويد جورج، نفى كليمنصو اقراره بترك الموصل وفلسطين في ديسمبر ١٩١٨ بدون مقابل من لدن انكلترا.^{٤٥١}

واثناء عطلة لويد جورج في دوفيل بفرنسا أعد مستشاروه في ١١ سبتمبر ملحقاً للمذكرة تؤكد على شروط بريطانيا لاجراء حل عام فرنسي - بريطاني لمشكلة فلسطين وسوريا وقلقيليا في كردستان الشمالية، والموصل.^{٤٥٢} وتم التوقيع بهذا الخصوص على اتفاق في ١٥

^{٤٤٨} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣.

^{٤٤٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٢-١٣٣؛ راجع ايضاً: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٨.

^{٤٥٠} المجلس الاعلى، اسم يُطلق على المؤتمرات بين الحلفاء والذي يجمع دورياً ممثلي الدول الاربع الكبرى: الولايات المتحدة، انكلترا، فرنسا، ايطاليا.

^{٤٥١} من كليمنصو الى لويد جورج، في ٩ سبتمبر ١٩١٩. وثائق السياسة البريطانية الخارجية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ٥٢١؛ راجع كذلك: تحليلنا اعلاه.

^{٤٥٢} نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨٤-١٩٣.

سبتمبر بين الحكومتين.^{٤٥٣} المادة الاولى بالانسحاب البريطاني من قلقيليا وكردستان الغربي وسوريا. وتعنى المادة السادسة بمناطق الاحتلال البريطاني في ميزوبوتاميا بما فيها الموصل، وموضحة ان ذلك الاحتلال سيكون وفقاً للاتفاق المعقود بين لويد جورج وكليمنصو في ديسمبر ١٩١٨. وتهتم المادة الحادية عشرة بحماية الحكومة الفرنسية للشعب الارمني، في حين تقرر انسحاب الجيش البريطاني في اول من نوفمبر.^{٤٥٤}

واستناداً لذلك الاتفاق، فان كردستان الغربية والمنطقة العربية في سوريا (دمشق، حمص، حماه، حلب) ستبقى خارج الاحتلال البريطاني او الفرنسي. وفقاً للمادة الثانية من هذا الاتفاق، يجب ان يكون الامير فيصل على علم بنوايا تلك الدول.

والاكراد انفسهم، لم يكونوا على علم بذلك الاتفاق. وبهذه الطريقة، وبدون استعداد مسبق يسمح لهم بأنشاء جيش وطني، ستظل كردستان الغربية امام التهديد بإمكانية قيام القوميين الاتراك باحتلال سريع. فهم اكثر تنظيماً. ويهتم اتفاق سبتمبر على الاكثر بالمناطق التي تحتلها بريطانيا وفرنسا. ومع انه لم يكن في الاتفاق ذكر للتوصيات، الا انه كان يعني ضمناً اعترافاً متبادلاً بالأراضي تحت الوصاية في ميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين. ولم يبق سوى ترسيم حدود كل المنطقة. ووافقت الولايات المتحدة على ذلك الاتفاق. على اي حال، فان القوات الفرنسية، وبدلاً من ان تذهب الى القوقاز عبر البحر الاسود، دخلت سوريا، واتخذت لها موقعا في قلقيليا وفي المنطقة الحدودية لكردستان مع سوريا الواقعة في المنطقة الفرنسية استناداً الى اتفاقية سايكس - بيكو.^{٤٥٥}

وخلافاً لانكلترا التي اقامت علاقات طيبة جداً مع الحكومة التركية في القسطنطينية، بدأت فرنسا ومنذ نوفمبر ١٩١٩ مفاوضات مع الحركة القومية التركية التابعة لمصطفى كمال. وكان هدف فرنسا السعي الى تسوية مع مصطفى كمال حول سوريا وقلقيليا، حتى تستطيع تأمين شمال المنطقة التي تحتلها القوات الفرنسية وكانت بين ايدي الفصائل المسلحة التركية، والتقى

^{٤٥٣} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، صفحات: ٥٠٨، ٥٦٩، ٥٧٤، الاتصالات السرية في ٢٥ - ٢٩ اغسطس ١٩١٩. مذكرة بخصوص ارسال قوات فرنسية الى ارمينيا، ٢٩ اغسطس ١٩١٩. وزارة الخارجية ٦٠٨/٦٨/٢٤٢-١-٦/١٨٤٧٣؛ راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص١٣٢؛ راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص٢٠٠.

^{٤٥٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، المصدر السابق نفسه.

^{٤٥٥} اوراق حكومية، الحكومة ١٢/٢٣. و. س. ٦٢٢، ١٨ سبتمبر ١٩١٩. من تيللي الى تشرشل، ١٧ سبتمبر ١٩١٩. ف. اد. ٥٢/٤٢/٤٠٦. التايمز، لندن، ٢٠ سبتمبر ١٩١٩.

جورج بيكو، مصطفى كمال في سيواس،^{٤٥٦} وترك الانطباع بأنه يتقبل وصاية اقتصادية لفرنسا وسيادة لها في تركيا، شريطة ان تتخلى عن القسطنطينية وسميرني وكردستان وارمينيا لتركيا، حفاظاً على سلامة ووحدة اراضيها. ولم تتوصل المفاوضات بين بيكو و كمال الى اي اتفاق بسبب مطالبة كمال بالحاق قلقيليا بتركيا.^{٤٥٧}

واخيراً، كانت زيارة الرئيس بوانكاريه في ١٠ نوفمبر للندن، سبباً في استئناف المفاوضات الثنائية الفرنسية - البريطانية حول الشرق الادنى بين بيشون و كورزون،^{٤٥٨} ولكنها لم تؤد في كل حال الى اية نتيجة تذكر.

٢. اتفاقية كورزون - بيرتوليه، ديسمبر ١٩١٩، ومؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠:

لقد ادى رفض الكونجرس الامريكى التوقيع على (معاهدة فرساي)، الى التقارب بين انكلترا وفرنسا من جديد، منذ بدايات ديسمبر. وبهذا الخصوص، سافر كليمنصو الى لندن في ١١ ديسمبر ليناقدش مع لويد جورج، نتائج ذلك الرفض على المشهد السياسى الاوروبى. علماً ان ابتعاد امريكا عن الخوض في الشؤون الاوربية اجبر كليمنصو ولويد جورج على التعامل ثنائياً على تلك الشؤون اضافة الى مشكلة تركيا.^{٤٥٩}

وتنص المذكرة التي قدمها بيرتوليه الى كورزون وكتبها بيرانجيه حول مطالب فرنسا بخصوص النفط، والتي قدمها، تنص على: "فيما يخص فرنسا، فان التنازل عن الموصل تم تعويضه وبشكل اساسى (...). حيث المساواة التامة الصارمة في استغلال نفط ميزوبوتاميا وكردستان".^{٤٦٠}

^{٤٥٦} من بريستول الى وزير الخارجية، ١٠ ديسمبر ١٩١٩. وزارة الخارجية، تركيا: ٨٦٧. صفر صفر/١٠٢٨، يذكرها هلمريتش، الملحوظة ١٨، ص ١٨٢. راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٣. راجع ويليام يال، الشرق الادنى، تاريخ حديث، ميشيجان، آن اربور، ١٩٥٨، ص ٢٨١.

^{٤٥٧} من رويك الى كورزون، ١٢ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ٥٨٧-٧٨٨؛ راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٢-١٨٤.

^{٤٥٨} من بلفور الى كورزون، ١٨ اغسطس ١٩١٩. وزارة الخارجية ٦٠٨/١١١/٢٨٥-١-١١/١٧٩٩٢؛ راجع رد الحكومة، ١٩-٢٠ اغسطس ١٩١٩. اوراق حكومية، الحكومة ١٢/١٢، و. س ٦١٧/٦١٨. مذكرة كورزون ١٢ نوفمبر ١٩١٩. وثائق وزارة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، الصفحات ٨٧٩-٨٨٠.

^{٤٥٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ١٨٦.

^{٤٦٠} راجع الملاحظة (٤٨) اعلاه. مذكرة بيرتوليه، والملاحظة البريطانية في ١٢ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٥٨٢. وكتب بيرانجيه، مدير الشؤون النفطية المذكرة حول النفط. وقدم كليمنصو نسخة منها الى لويد جورج، وقدم بيرتوليه نسخة اخرى منها الى كورزون.

ورغم الضغط على لويد جورج، الذي مارسه كل من والتر لونج، أول وزير للبحرية، و ونستون تشرشل، وزير الحرب وقائد الأركان، والسير هامر جرينوود وزير الشؤون النفطية، منذ نوفمبر لكي يعيد النظر في قراره بخصوص اتفاق لونج - إيرانية، حيث تم التوصل إلى تسوية مع فرنسا حول النفط، ومنذ نوفمبر.. لم يقبل رئيس الوزراء بمنح فرنسا أكثر من ٢٥٪ من نفط ميزوبوتاميا وكردستان.^{٤٦١} ورفضت الحكومة البريطانية الطلب الفرنسي.

وفي أثناء المحادثات بين كورزون و برتوليه، وبين كادمان و إيرانية، قد وافق برتوليه وكذلك إيرانية وبشكل شخصي على نسبة الخمس والعشرين بالمائة في شركة النفط التركية، أساساً لاتفاق نهائي بهذا الخصوص، إلا أن كليمنصو واصل مطالبته بنسبة الخمسين بالمائة كطريقة الابتزاز للحصول على أعلى نسبة تنازلات من انكلترا.^{٤٦٢}

وفي كل حال، فقد غادر السير هامر جرينوود الوزير البريطاني المسؤول عن الشؤون النفطية، غادر إلى باريس للتفاوض من أجل عقد اتفاقية نفطية جديدة مع إيرانية. وفي ٢١ ديسمبر تم إعداد مشروع الاتفاقية الجديدة. والفرق بينها وبين اتفاقية لونج - إيرانية، هو أن الاتفاقية الجديدة تنص على وجوب إنشاء انبوين للنفط، ومد خطين للسكك الحديدية بين ميزوبوتاميا والبحر الأبيض المتوسط.^{٤٦٣}

ويعد اتفاق جرينوود - إيرانية، انتصاراً دبلوماسياً لانكلترا. فقد سحبت فرنسا مطالبته بنسبة الخمسين بالمائة من نفط ميزوبوتاميا وكردستان، واكتفت بحصة الخمس والعشرين بالمائة في شركة النفط التركية، شريطة أن تقوم شركة "شل" بتمثيل المصالح

^{٤٦١} حول امدادات النفط، مذكرة إلى الحكومة يقدمها أول وزير للبحرية في ٢٤ نوفمبر ١٩١٩، مع رسالة توضيحية من كورزون و لويد جورج من وزارة الخارجية. ٥٩٠٢/٦٨٢ / رقم ١٤٩٣٨١. اجراءات الاجتماع الذي تم في وزارة الحرب في ٢٩ أكتوبر ١٩١٩، لمناقشة الترتيبات الأولية للاعتراف بمد خط انبوب للنفط عبر الصحراء العربية، وزارة الخارجية، ٢٤٢٣١/٣٧١ رقم ١٤٨٢٩١. مذكرة رسمية من كورزون في ٢١ نوفمبر ١٩١٩ لوزارة الخارجية ٤٢٠٩/٣٧١، رقم ١٥٣٣٩٣. سجلات الحكومة. الحكومة ٩٣/٢٤، اوراق الحكومة ١٢٠، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٠/١٥١، راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢١١.

^{٤٦٢} الاجتماع الثالث بين كورزون و برتوليه، ١٣ ديسمبر ١٩١٩. و محادثات كادمان - إيرانية، ١٨ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، ص ٥٩٧، ١١١٣.

^{٤٦٣} وزارة الخارجية، ٢٠٩٥/٣٦٨، الأرقام ١٦٦٣٠٣، ١٦٦٣٩٥، وزارة الخارجية ٤٢٤١/٣٧١، رقم ١٦٤٦٦٧، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الأولى، الجزء الرابع، ص ١٧٠٥، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٥١.

الفرنسية.^{٤٦٤} وانشغل 'كليمنصو' و'لويد جورج'، بالقضايا الاوربية، وكلّفا بالتناوب ببرتوليه مدير الشؤون السياسية و التجارية في وزارة الخارجية الفرنسية،^{٤٦٥} و كورزون،^{٤٦٦} بدراسة مختلف القضايا المتعلقة بالمشاكل مع تركيا واعداد مشروع الدراسة وتقديمها الى كل من رئيسي وزراء البلدين.^{٤٦٧} وفي اثناء المفاوضات الفرنسية - البريطانية التي استمرت اربعة ايام، تمت مناقشة قضية النفط وقضية الموصل، الى جانب قضية القسطنطينية وسوريا وكردستان الشمالية والغربية.

ووجد كورزون وبرتوليه ومساعداهما انفسهم في مؤتمر فرنسي - بريطاني جديد في لندن في ٢٢ ديسمبر. ولكن في هذه المرة تمت دراسة القضيتين حول تقسيم الاراضي والنفط معاً في نفس الوقت. وبدأت المفاوضات الفرنسية - البريطانية بعد انسحاب الجيش البريطاني، وقيام الجيش الفرنسي في ذات الوقت باحتلال الاراضي الكردية التي كانت قد طالبت بها منذ اتفاقية سايكس - بيكو. واصرَ برتوليه تماماً في مذكرته حول كردستان على الحاق تلك المنطقة بسوريا الفرنسية. واكد برتوليه في مذكرته على ان: "وظل اتفاقية سايكس - بيكو الحقت الكانتونات الجنوبية للاكراد بمنطقة النفوذ الانكليزي. وجزء كبير من الاراضي الاخرى اضافة الى الموصل وديار بكر لدى الجانب الفرنسي، حتى حلول ذلك الوقت الذي تم فيه ابرام اتفاق اخر جازم حول تقسيم آخر. وواصلت تلك الاتفاقية ربط الدول الكبرى الموقعة احداها بالآخرى وتقسيم الاراضي الكردية فيما بينها".^{٤٦٨}

ويعتقد برتوليه انه لا يمكن حل قضية تنظيم كردستان الا بعد ترسيم حدود ارمينيا وولاية الموصل.^{٤٦٩} واكد كورزون مطمئناً ببرتوليه في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩ ان انكلترا لا تنوي

^{٤٦٤} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٤٠٤. سجلات الحكومة ١٩٥/٢٤؛ راجع: كنت، المصدر السابق نفسه، نفس المصدر، ص ١٥٢.

^{٤٦٥} استناداً الى بول كامبون، سفير فرنسا في لندن، فان برتوليه كان يتصرف كوزير خارجية فرنسا في غياب بيشون، الذي كان مريضاً في باريس، كامبون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٦٤، ٢٦٧.

^{٤٦٦} اصبح كورزون وزيراً في وزارة الخارجية في ٢٤ اكتوبر ١٩١٩، بعد ان ترك بلفور وزارة الخارجية؛ راجع: 'رونالدشيه' Ronaldshay، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٢٠٥.

^{٤٦٧} نص القرارات التي تم اتخاذها بين كليمنصو ولويد جورج، ١١-١٣ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الثانية، ص ٧٨٤؛ راجع: هلمريتش، نفس المصدر، ص ١٨٥.

^{٤٦٨} المذكرة الفرنسية حول كردستان، في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ١٦٦١٢٣/٣٠٥٠/٤٤، رقم ٦٣٤، ص ٩٧٠. وتم ارسال تلك المذكرة الى كورزون عن طريق برتوليه، في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩.

^{٤٦٩} المصدر السابق نفسه.

ان تأخذ الوصاية على كل منطقة كُردية فيما عدا كُردستان الجنوبية. بل وأكثر من ذلك، فان انكلترا لا تُحب فكرة تقسيم كُردستان بين فرنسا وانكلترا. ونتيجة لمناقشاتهما بلور كورزون اقتراحاً لتسوية قضية مصير كُردستان كما يأتي:

١. لا يمكن ولا يرغب بوجود وصاية بريطانية او فرنسية، او فرانكو-بريطانية على تلك المنطقة من كُردستان، ولا يمكن قبولها خارج كُردستان الجنوبية.
 ٢. لا ينبغي ان تواصل تركيا ممارسة سيادتها على كُردستان.
 ٣. لما كان الاكراد قد وقعوا اتفاقيات مع الاثوريين والارمن، لا يجب ربط حل قضية كُردستان بالحل النهائي لقضية دولة ارمينيا.
 ٤. يجب ترك الاكراد ليقرروا بأنفسهم، فيما اذا كانوا يريدون دولة واحدة موحدة، او عدة دول فيدرالية من القبائل والاتنيات.
 ٥. وإذا أمكن تأمين الاكراد ضد اي عدوان تركي. ويكون من الافضل عدم تعيين مستشارين فرنسيين او بريطانيين لمساعدة الدولة الكُردية.
 ٦. ستكون هناك عواقب وخيمة ان حاولت فرنسا او انكلترا خلق مشاكل حدودية مشابهة لتلك التي جابهها البريطانيون في الهند.^{٤٧٠}
- وقبل برتوليه اقتراح كورزون في نفس اليوم.^{٤٧١} وقد ساهم الطلب الجديد الكُردى - الارمني المشترك المقدم للحلفاء، في العشرين من نوفمبر ١٩١٩ الذي كان نتيجة لاتفاق شريف باشا- بوغوص نوبار باشا في نفس الشهر.^{٤٧٢} وقد ساهم ذلك الطلب باختتام اتفاق كورزون - برتوليه.^{٤٧٣}

^{٤٧٠} كورزون - برتوليه، الاجتماع الثالث، ٢٣ ديسمبر، ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ١٥١٦٦١/١٦٦٤١٥، رقم ٤٤، رقم ٦٢٣، الصفحات ٩٦٦-٩٦٧؛ راجع أيضاً: المذكرة الفرنسية حول كُردستان، نفس المصدر، رقم ٦٢٤، الصفحات ٩٦٩-٩٧٠. من كورزون الى ويلسن، ٢٢ نوفمبر ١٩١٩، وويلسون الى كورزون، ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية ٦٠٨/٩٥/٣٦٥-١-١-٢٠٩٩١.

^{٤٧١} هلمريتش، المختارات، ص ٢٠٥.

^{٤٧٢} نشرت المجلة التركية (بيام صباح)، التي تصدر في القسطنطينية، اتفاقية شريف نوبار، في ١٠ مارس ١٩٢٠.

^{٤٧٣} المذكرة الكُردية □ الارمنية المشتركة في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩، كانت تطالب باستقلال ارمينيا و كُردستان تحت وصاية نفس الدولة من جهة، وترك ترسيم الحدود المشتركة للدولتين لقرارات مؤتمر السلام من جهة اخرى. من الأزل كورزون الى الاميرال السير ج. دوروبيك، ١٠ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١٨٦٣ (١٥٧١٤١/٣٠٥٠/١٤٤)، رقم ٦٢١، ص ٩٢٨؛ راجع:

وكان من الضروري في واقع الامر، وكما يرى الحلفاء ان يتفق الشعبان حول مصيرهما، وحسن جوارهما، ليكون ذلكعاملاً يساهم بلا شك في استقرار آسيا الصغرى دون اي تدخل من الحلفاء^{٤٧٤}. وقبل ذلك، قدّم شريف باشا مذكرة للمجلس الاعلى في باريس في اكتوبر. وارسلت نسخة منها الى وزارة الخارجية، وطالبت انكلترا ان تتحمل مسؤولية الوصاية على كُردستان^{٤٧٥}.

ووجب ترسيم الحدود الجنوبية لدولة كُردستان بعد ترسيم حدود الموصل، مما دفع بانكلترا وفرنسا الى التفاوض من جديد حول الموصل والنفط.

وتم تقديم اتفاق جرينوود - بيرانجيه من جديد، في ٢٢ ديسمبر للمؤتمر الفرنسي - البريطاني. ووافق كورزون وبيرتوليه على هذا الاتفاق في ٢٣ ديسمبر اساساً لتسوية حول النفط بين فرنسا وانكلترا.

ورغم ان تلك الاتفاقية تشبه كثيراً اتفاقية لونج - بيرانجيه، في ابريل ١٩١٩، فقد وافق عليها لويد جورج لانها كما يقول، قد وضحت تماماً قضية الاراضي منذ ابريل. وستؤدي تلك الاتفاقية بذلك الى تسوية لقضية الحدود بين سوريا وميزوبوتاميا في منطقة الموصل من جهة وبين دولة كُردية وسوريا وميزوبوتاميا من جهة اخرى^{٤٧٦}، ولكن في هذه المرة، كان كليمنصو هو الراض للتوقيع على تلك الاتفاقية الجديدة الفرنسية - البريطانية. واخيراً، تم ترك القضية الى حين انعقاد مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢٠. وفي ذلك الوقت، لم يعد كليمنصو في السلطة بعد فشله في الانتخابات الرئاسية امام بوانكاريه في ١٧ يناير ١٩٢٠.

^{٤٧٤} ريتشارد هوف نيسيان R. Hovannisian، 'جمهورية ارمينيا، من فرساي الى لندن (١٩١٩-١٩٢٠)، مطابع جامعة كاليفورنيا، بركلي، ١٩٨٢، الجزء الثاني، ص٤٤٤.

^{٤٧٥} لقد أكد الاميرال السير ج. دورويك في رسالة ارسلها في ٩ ديسمبر ١٩١٩ الى كورزون على الحقيقة القائلة بأنه اذا ظهر ان الاكراد يستلمون الاتفاق مع الارمن، فستكون لذلك اهمية كبيرة، واذا كان اتفاقاً قوياً فستكون قيمته في امكانية التغلب على صعوبات كثيرة. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ٢٣١١ (١٦٣٧١٩/٣٠٥٠/١٤٤)، رقم ٦٢٠، ص٩٢٥. راجع: رسالة رويك الى كورزون، في ١١ ديسمبر ١٩١٩، المصدر السابق نفسه، بريقة رقم ٢١٣٥، ص٩٢٨. من ممثلي كُردستان ورمينيا الى كليمنصو، ٢٠ نوفمبر ١٩١٩، وزارة الخارجية، ل. س. ن. ب. ٧/٥١٣٣٠١٨٥، وذكر ذلك هلمريتش، المختارات، ملحوظة رقم ٢٠، ص٢٠٥. راجع تاييمز، لندن من ١١-١٨ نوفمبر ١٩١٩.

^{٤٧٦} من السير اي. كرو، باريس الى ايرل كورزون، ١٢ اكتوبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١٩٣٩ (١٤١٤١٧/٣٠٥٠/١٤٤)، رقم ٥٤٥، ص٨١٣.

^{٤٧٦} كورزون - بيرتوليه، الاجتماع الرابع، في ٢٣ ديسمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الرابع، ص٦٠٢.

وأعيدت من جديد مناقشة تسوية قضية شروط السلام مع تركيا في المجلس الاعلى للحلفاء في بداية يناير في باريس، ولكن لم يتم اتخاذ اي قرار مهم في اثناء تلك الجلسة بخصوص كُردستان. وفي واقع الامر، جاء فشل كليمنصو في انتخابات الرئاسة في ١٧ يناير، جاء ليؤخر المفاوضات حول تركيا. ولم يعد كليمنصو رئيساً لمؤتمر السلام في ٢١ يناير، وهو تاريخ النهاية الرسمية في باريس. وكان المؤتمر قد انتهى بعد التصديق على معاهدة فرساي في برلمانات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا. وتواعد الحلفاء على عقد جلسة في لندن، في فبراير من اجل التوصل الى ايجاد تسوية لقضية السلام مع تركيا.

وتم عقد مؤتمر لندن في ظروف مغايرة. ومنذ بدأت مناقشات الكونجرس، ورفض مجلس الشيوخ التوقيع على معاهدة فرساي، فقدت الولايات المتحدة دورها السائد في المجلس الاعلى للحلفاء، ولم تعد تشارك غالباً الا على مستوى السفراء، او حتى عبر ممثل دائم. والاضافة لذلك وبعد مرور عام ونصف على الهدنة مع تركيا، لم تعد الظروف السياسية والاقتصادية والعسكرية للدول المتحالفة هي نفسها لا في داخل بلدانها ولا في آسيا الصغرى. وفي كل الاحوال، فقد بدأت حكومة القسطنطينية، المتحدثة باسم الحلفاء، تضعف كثيراً امام تقدم الحركة القومية التركية لمصطفى كمال وتأثيرها المتزايد على الاوضاع. وفيما يخص كُردستان فقد اُخمدت القوات البريطانية للتو تمرداً كُردياً في كُردستان الجنوبية في حين ظل الشيخ محمود رهن الاعتقال، وتدير الحركة التركية كُردستان الشمالية. وهاجم القوميون الاتراك في يناير القوات الفرنسية في كُردستان الغربية وفي قلقيليا. والاضافة لذلك، واصل القادة الاكراد تقديم مطالباتهم للحلفاء، معربين عن قلقهم لقيام بريطانيا بترك كُردستان للفرنسيين والاتراك.

وبهذا الخصوص، التقى السيد عبدالقادر، رئيس مجلس الشيوخ العثماني، ورئيس لجنة نهوض كُردستان؛ بالمفوض السامي البريطاني في القسطنطينية في ٨ ديسمبر و ٢١ فبراير، وشرح له كيف ان الاكراد يريدون حماية انكلترا وحدها فقط، وكونه قائداً كُردياً يمكنه العمل على دمج كُردستان، في ذلك المشروع المسمى كُردستان مستقلة تؤيدها انكلترا، ستكون كما يرى السيد عبدالقادر قوة كبيرة ضد تقدم البلاشفة والقوميين الاتراك باتجاه الجنوب. وأكد عبدالقادر مرة اخرى انه لا يريد تقسيم كُردستان الى دويلات صغيرة خاضعة لعدة وصايات. واذ لم تقبل انكلترا بحماية عملية الاستقلال فإنه يفضل ان تبقى

كردستان غير مقسمة خاضعة لسيادة تركيا العثمانية بضمانة انكلترا.^{٤٧٧} وبالمثل، فقد أكد رايان، المفوض السامي البريطاني في مذكرته الى وزارة الخارجية، على ان شريف باشا، كان بدوره معارضاً لتقسيم كردستان واقترح الابقاء عليها بدون تقسيم وفي شكل ذاتيه معينة حتى ولو كان ذلك في ظل سيادة تركيا العثمانية.^{٤٧٨}

ولكن البدرخانيين كما يعتقد رايان لا يثقون بتركيا، ولا يبدو انهم يستطيعون التعايش مع كردستان مقسمة حتى في حالة استقلال كردستان الشمالية والغربية.^{٤٧٩} وبدلاً من انفصال حاسم لكردستان عن تركيا، قدم رايان اقتراحاً في ختام مذكرته حول تبني الحكومة البريطانية سياسة جديدة في تركيا تركز على الابقاء على تركيا كبيرة تحت سيطرة انجلو - فرنسية، ويتمتع الاكراد في ظلها باستقلال ذاتي اقليمي.^{٤٨٠}

ومن المحتمل ان وجهات نظر عبدالقادر وشريف باشا قد تأثرت بحقيقة ان السلطان قد اعلن قبوله مؤخراً بكردستان مستقلة شريطة ان يحفظ الاكراد بعض الروابط السياسية والاقتصادية والمالية مع تركيا. وبعد عقد المؤتمر العسكري بامر السلطان في القصر في ٤ يناير، أكد الامير عبدالرحيم افندي ان السلطان يفضل فكرة انشاء دولة مستقلة كهذه في كردستان لتكون ممراً بين بلدان ماوراء القوقاز المسلمة وايران، بدلاً من دولة مسيحية لرمنية.^{٤٨١}

واجتمع مؤتمر لندن من ١٢ فبراير الى ١٠ ابريل ١٩٢٠.^{٤٨٢} وكانت القضية الرئيسية التي تجب ان تُناقش في المجلس الاعلى، هي عقد معاهدة سلام مع تركيا. وكان الرئيس الجديد للمجلس الاعلى السيد الكسندر ميللوران، وزير الخارجية يمثل فرنسا في المؤتمر. وكان يتغيب اثناء المؤتمر عدة مرات ليعود الى فرنسا بسبب اضراب العمال ضد سياسة الحكومة

^{٤٧٧} مذكرة السيد رايان، في ٢٤ فبراير ١٩٢٠، وثائق الشؤون الخارجية البريطانية، الجزء الثالث، السلسلة ب، الجزء الثاني، اي E ٤٤/١١/١٧٧٦، الوثائق ١٦٠، الصفحات ٢٨١-٢٨٢.

^{٤٧٨} المصدر السابق نفسه.

^{٤٧٩} المصدر السابق.

^{٤٨٠} المصدر السابق.

^{٤٨١} المؤتمر العسكري في القصر في ٤ يناير ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، ص ١١٤، (٤٤/٥٢١/١٧٧٦٢٣)، مُغلف رقم ٦٦٨، ص ١٠٦٦، وحضر الاجتماع الامير عبدالرحيم الذي كان يمثل السلطان، وضمد اسماعيل باشا، رئيس الاركان، وجواد باشا، وبكر سامي بك من لجنة الدفاع الوطني، وكارا واصف بك، مندوباً عن القوميات، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦٥.

^{٤٨٢} حول مؤتمر لندن، راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٠٣-١١١٤؛ راجع كامبون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٧٥/٣٨٠؛ راجع ايضاً: هلمغريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٤٢/٢٦١؛ راجع نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٠، ٢٤٠.

الجديدة. وبهذا، كان برتوليه مندوب فرنسا في واقع الامر. في حين مثل الولايات المتحدة احد المراقبين. اما ايطاليا فكان يمثلها 'نييتي' Nitti رئيس الوزراء.

وظهرت من جديد^{٤٨٢} على مائدة المفاوضات قضية كردستان. وقضية الموصل لم تنته، مادامت الحكومتان لم توقعا على اتفاق جرينوود - بيرانجيه. وكان موقف حكومة ميللوران جنرياً تجاه الموصل وتجاه نفط كردستان و ميزوبوتاميا. وطالب برتوليه في مداخلته بالحاق ولاية الموصل الى منطقة النفوذ الفرنسية وفقاً لقرارات سايكس - بيكو. وان تقوم فرنسا بدلاً من انكلترا بالمفاوضات حول الحل النهائي لترسيم حدود تلك المنطقة مع الامير فيصل^{٤٨٤}. ووضح برتوليه للويد جورج أن اقتراح فرنسا حول المنطقة العربية في سوريا، حيث نوقش مع الامير فيصل، كان افضل من الاقتراح الذي قدمه الوفد الامريكي حول الوصاية الاولى (A)، بعد مؤتمر باريس^{٤٨٥}. وكان هدف فرنسا هو استخدام القضية السورية من جديد للحصول على ٥٠٪ بدلاً من ٢٥٪ المذكورة في اتفاقية جرينوود - بيرانجيه^{٤٨٦}. وأجاب لويد جورج أن مشكلة حدود الموصل سوف يتم حلها بين عرب سوريا وانكلترا، وبنفس الطريقة التي يجب اتباعها لاقرار ترسيم حدود دمشق وحمص وحماء مع عرب سوريا. الى جانب ان احتلال القوات البريطانية لميزوبوتاميا والموصل وفلسطين وسوريا وتركيا، الذي كلف بريطانيا ٧٥٠ جنيهاً استرلينياً؛ قد ساعد الحلفاء على مناقشة مصير تلك المناطق. وحول مناقشة اتفاق لويد جورج - كليمنصو من جديد، والذي كان قد تم في ديسمبر ١٩١٨ حول الموصل، صرح لويد جورج أن التنازل الخاص الذي قدمه كليمنصو لانكلترا في الموصل وفلسطين يساوي الخسائر التي تكبدتها القوات البريطانية في اوربا دفاعاً عن فرنسا في فلسطين وسوريا^{٤٨٧}. وفي تلك المرحلة، طالبت فرنسا بموقف خاص فيما يتعلق باستثماراتها في آسيا الصغرى. ولكن كل ذلك لايقارن بالمبالغ التي انفقتها انكلترا لاحتلالها تركيا. ولهذه

^{٤٨٢} ملاحظات الوزير البريطاني في مؤتمر الحلفاء، تم انعقاده في ١٠- داونينغ ستريت، لندن (S.W.١)، في الخميس، ١٧ فبراير ١٩٢٠، في الساعة الثالثة والنصف مساءً، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص١٠٢

^{٤٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٤٨٥} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص١١٠٥.

^{٤٨٦} راجع ايضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص٢٣٥.

^{٤٨٧} ملاحظات الوزير البريطاني على مؤتمر الحلفاء، انعقد في ١٠ داونينغ ستريت، لندن، جنوب غرب، ١٧ فبراير ١٩٢٠ في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، الصفحات ١٠٤-١٠٦.

الاسباب مجتمعة واستناداً الى لويد جورج وافق كليمنصو على الحاق الموصل بمنطقة النفوذ البريطاني.^{٤٨٨} وأكد لويد جورج ان انكلترا لم تكن تنوي بالضرورة احتلال كردستان الجنوبية ان لم يكن ذلك فقط لحماية مصالحها النفطية.^{٤٨٩} واجاب برتوليه بأن كليمنصو لم يكن لديه كامل الحق بالموافقة على اعطاء كل تلك الاراضي لانكلترا. على اي حال، واستناداً دائماً الى برتوليه، حصلت فرنسا على اولوية حق التنازل عن الموصل. وهي تنازلات ذات قيمة لاشك، وكليمنصو لم يترك سوى الاراضي. في حين ان مصالح فرنسا تتركز في النفط. واعتقد برتوليه بضرورة عقد اتفاقية بين البلدين حول نفط الموصل.^{٤٩٠}

وفي ديسمبر، رغم ان لويد جورج قد اعرب عن ارتياحه لحصة ٢٥٪ المخصصة لفرنسا، لم يصادق على اتفاقية جرينوود - بيرانجيه، لانها قد تمت من قبل الشركات وليس باسم الحكومتين كما اراد لويد جورج ان يكون عليه الامر من البداية.^{٤٩١} ومنذ ان أكد المؤتمر الوزاري للحكومة البريطانية في ٢٣ يناير على موقف لويد جورج من قضية النفط، ظهر ان هذا يعني ان تهتم الحكومة بقضية التنازلات. وكان يمكن ان يوافق 'لويد جورج' على ان يبدأ جرينوود مفاوضات جديدة مع برتوليه.^{٤٩٢} ولكن برتوليه لا يستطيع اتخاذ قرار نهائي في غياب ميللران الذي كان قد غادر الى باريس. ولذلك تم تأجيل النظر في قضية الموصل والنفط من جديد.

ويبقى حل قضية كردستان الغربية يشكل في نظر لويد جورج صعوبة دائمة. وبالنسبة اليه، كانت فرنسا تطالب قبلاً بالوصاية على قلقيليا، ولكن في هذا المؤتمر وبعيداً عن حصرية اقتصاد قلقيليا، لم تعد تطالب بوصاية على تلك المنطقة. وتغير موقف فرنسا بشكل خاص، بعد لقاء

^{٤٨٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٥-١٠٦.

^{٤٨٩} المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦.

^{٤٩٠} المصدر السابق نفسه.

^{٤٩١} بالنسبة لاتفاقية نفط الموصل، والمقدمة من الحكومة الفرنسية، يتردد لويد جورج في قبول امثالها بسبب الحقوق العائدة للشركات. علماً ان ادارة ميزوبوتاميا ستتكلف مبالغ طائلة. ومهما كانت الفوائد التي يمكن الحصول عليها، فانها ستذهب الى تكاليف تلك الادارة. ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر الحلفاء في لندن، ١٧ فبراير ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٠٨.

^{٤٩٢} مؤتمر الوزراء، ٢٣ يناير ١٩٢٠، اوراق حكومية، الحكومة ٢٣/١٠، المؤتمر ٢٠/٤/٢٠، مذكرة لدى هلمريتش، المختارات، ملحوظة ٢٩، ص ٢٧٤. مذكرة كورزون في ١٢ ديسمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء ١٢، ص ٢٥٧؛ المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٨٥.

جورج بيكو و مصطفى كمال في ديسمبر ١٩١٩، وبعد هجمات القوميين الاتراك ضد الفرنسيين والارمن في قلقيليا ١٩٢٠. وان وصاية تركيا على قلقيليا كانت تكلفها الكثير لو تمت. وان ترك قلقيليا لتركيا، سوف يوصل حدود كردستان بحدود تركيا. وكانت انكلترا قد اثارَت قضية امن دولة كردستان حيث كانت تفكر في تأييد تلك الدولة. ونتيجة لذلك، فان القضية بالنسبة للويد جورج كانت ضرورة معرفة ما اذا كانت كردستان ستلتحق بتركيا، او ان تستقل تماماً، اعتباراً للظروف الجديدة.^{٤٩٣}

ونتيجة لاقتراح لويد جورج، تم انشاء لجنة لوضع مشروع معاهدة السلام مع تركيا. وتم ذكر حلف عصبة الامم في مقدمة المشروع، بعد الاستهلال لاعطائها قوة الاتفاقية الدولية. وفي الجزء الثاني، ذكرت حدود تركيا، وفي الفقرة الثالثة، تحدد ان تكون حدود ارمينيا الى الشرق. وامام ذلك الوضع، ظلت قضية كردستان قيد تقرير مصيرها. وفي الجزء الرابع وحيث البنود السياسية، وبعيداً عن منطقة المضائق، اكد البند الثاني على ان: "تتخلى تركيا لصالح الدول المتحالفة عن كل حق يختص بكردستان، ميزوبوتاميا، سوريا، فلسطين، وبلاد العرب (...).

ب. يجب ان تكون ميزوبوتاميا بما فيها الموصل تحت وصاية بريطانية، مع ترسيم للحدود.

ج. تبقى كردستان نظاماً وحدوداً تنتظر حلاً"^{٤٩٤}

واقترح برتوليه تغييرات في المشروع طارحاً قضية تتعلق بالجزء الثاني، الفقرة الثالثة، حول مستقبل كردستان، وصرح بان لديه انطباعاً بان انكلترا تركت كردستان لسيادة تركيا، وان ذلك كما يبدو موقف انكلترا النهائي. ولكن كورزون رد عليه مقررأ: "انه كان قد اقترح على الحكومة البريطانية بشكل خاص وليس بشكل رسمي امكانية وجود حماية فرنسية - انكليزية على كردستان"^{٤٩٥}

وادلى كورزون بتصريح يقول إن الحكومة البريطانية قد رفضت اقتراح برتوليه. وبالنتيجة واستناداً الى كورزون قبلت انكلترا وفرنسا باستقلال كردستان، ولتكن كدولة واحدة، او كفيدرالية لدول ذات حكم ذاتي. وازافة الى ذلك ابدت الحكومة الهندية اهتمامها

^{٤٩٣} المصدر السابق نفسه، ص ١٠٦

^{٤٩٤} ملحق (٢) الى رقم ١٤، (أ. ج. ٢١ سرّي)، مسودة مختصرة لمعاهدة السلام مع تركيا. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٢٦.

^{٤٩٥} ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر اللطائف، انعقد في ١٠ داوننغ ستريت، لندن، جنوب غرب (أ) في الجمعة ٢٠ فبراير ١٩٢٠، في الساعة ١١،٣٠ صباحاً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ١٥٩.

بحل قضية كُردستان، لان القوات الهندية كانت تقوم بالحفاظ على النظام في تلك الاراضي، ولذلك كانت تريد اجراء مشاورات مع وزارة الهند قبل ان تقدم للمؤتمر اقتراحاً نهائياً. ولم يوافق كورزون مع ذلك على تصريح ولو مؤقتاً، حول الحاق كُردستان بتركيا، لانه يرى ان تصريحاً كهذا غير معقول.^{٤٩٦} وقبل برتوليه اقتراح كورزون شريطة ان يكون حل قضية كُردستان جزءاً من حل القضية التركية. واخيراً، تم قبول قرار يقضي بمطالبة كورزون ان يقدم مشروعاً يتعلق بنظام كُردستان.^{٤٩٧}

اما فيما يتعلق بتركيا نفسها، وبعد مناقشة مُستفيضة حول الطريقة التي سيدير بها الحلفاء شؤون دولة تركيا المستقبلية ويديرون اقتصادها، اعد رئيس الوزراء الايطالي مشروع اتفاقية ثلاثية من اجل ايجاد حل للمصالح الاقتصادية للدول المعنية.^{٤٩٨} واستند المشروع على فكرة عدم تنافس الدول الثلاث. اما الفكرة اساساً فكان قد اقترحها كورزون.^{٤٩٩} ومن جهة اخرى، وبمبادرة من لويد جورج، فان مبدأ الاولوية الاقتصادية قد يتسع لتغطية الاراضي المخصصة كذلك حتى تكون تحت الوصاية، ويجب ان يقوم كورزون وبرتوليه بمناقشته فيما بعد.^{٥٠٠}

وفي الحلف الثلاثي، كان ضمان الحلفاء لتطوير الدولة الكُردية قد ذكر بوضوح تام.^{٥٠١} ولكن الحلف الثلاثي الذي اعده البريطانيون كان يدرك ببصيرة، انه خارج نطاق منطقة النفوذ الفرنسي وفقاً لاتفاقية سايكس - بيكو، ولا يمكن لفرنسا ان ترى لها مصالح خاصة داخل دولة كُردستان.^{٥٠٢} واذا ارسلت انكلترا قواتها الى كُردستان، وأيدت فكرة استقلال ذلك البلد، يجب ان تكون مصالحها حصرية فيها.

^{٤٩٦} المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩.

^{٤٩٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٥٩. ملاحظات الوزير البريطاني حول مؤتمر للحلفاء، ٢١ فبراير ١٩٢٠؛

المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٥.

^{٤٩٨} ملاحظات وزير بريطاني حول محادثة جرت في ١٠ داوننغ ستريت، ٢٠ فبراير ١٩٢٠، في الرابعة بعد الظهر. الوثائق البريطانية حول السياسة الخارجية، (١)، (٧)، الصفحات ١٦٤-١٦٥.

^{٤٩٩} نيفاكيفي، المختارات، ص ٢٣٨؛ راجع ايضاً: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٤.

^{٥٠٠} الوثائق البريطانية، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٢.

^{٥٠١} راجع نص الحلف الثلاثي في كتاب لوسيان جرو، تاريخ خروقات معاهدة السلام، الجزء الثالث، باريس، منشورات ج. جريسس وشركاه، ١٩٢٢، الصفحات ٤٧٥-٤٧٦. وسنتكلم بتفصيل اكثر عن الحلف في القسم الثالث من هذا الفصل حول معاهدة سيفر.

^{٥٠٢} ملاحظات وزير بريطاني عن محادثة جرت في ١٠ داوننغ ستريت، لندن، جنوب غرب (١) في الثلاثاء ٢٦ فبراير في الرابعة عصراً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، رقم ٢٩،

وعارضت فرنسا مبدأ الحصرية البريطانية لمصالحها في كردستان. ولهذا كانت تفضل إعادة الحاق كردستان بالأراضي التركية، حيث سيكون لفرنسا نفس حقوق بريطانيا وإيطاليا استناداً للحلف الثلاثي. وفرنسا، التي وافقت ضمناً من قبل على التنازل عن الموصل لصالح بريطانيا، لم تعد قادرة على ترك امتيازات أخرى في كردستان.^{٥٠٣}

وزيادة على ذلك، اقترح برتوليه توسيع منطقة النفوذ الفرنسية الزرقاء لتصل إلى بحيرة وان على حساب مستقبل الدولة الكردية. ورفض كورزون الطلب الفرنسي قائلاً: إن اقتراح برتوليه خطير لأنه يدفع بالحل الفرنسي - البريطاني خارج حدود اتفاقية سايكس - بيكو التي كانت ولحد ذلك الوقت أساساً للتسوية في آسيا الصغرى.^{٥٠٤} ورفض برتوليه حجج كورزون عندما قال: "إذا كان على العكس يأخذ باتفاقية سايكس - بيكو، فهو يوضح أن منطقة النفوذ الفرنسية، قد تم اختصارها في منطقة الموصل، في حين ظلت منطقة النفوذ البريطاني سالمة بل توسعت باتجاه الموصل. وهو يرى أن اتفاقية سايكس - بيكو، لم تناقش مستقبل ذلك البلد، ويتطلب ثرواتها تقسيماً جديداً بين فرنسا وإنكلترا.^{٥٠٥} واجابه كورزون، أن اتفاقية سايكس - بيكو، إذا ما تركنا جانباً قضية التوجيه الإداري، لا تتضمن أية ضمانات لأولوية اقتصادية لاية دولة في مناطق النفوذ (A) و (B). إذن، فإن تلك الاتفاقية لا تقدم ضماناً لأولوية اقتصادية في منطقة النفوذ (A)، ولكن مشروع السلام مع تركيا يقدم أكثر من ذلك لفرنسا.^{٥٠٦} وزيادة على ذلك، واستناداً إلى كورزون، فإن إنكلترا لاتأخذ شيئاً من كردستان، ويتركز اهتمامها بكردستان لأنها فقط مجاورة لميزوبوتاميا. حينذاك صرح برتوليه انه في غياب ميللرون يفضل عدم الاستمرار في مناقشة تلك القضية المثيرة للجدل، وانه يعتقد كميللرون، أن كردستان تتمتع بأهمية خاصة بالنسبة لارمينيا وقلقيليا.^{٥٠٧}

الصفحات ٢٥٦/٢٥٧؛ راجع: نص الحلف الثلاثي ادناه، مع معاهدة سيفر، لان التوقيع على الحلف الثلاثي جاء في نفس الوقت مع التوقيع على معاهدة سيفر، في ١٠ اغسطس ١٩٢٠.

^{٥٠٣} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٩، ١٨٥، ٢٥٦، ٢٥٨؛ راجع كذلك: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠١.

^{٥٠٤} ملاحظات وزير بريطاني على محادثات اجريت في ٢٦ فبراير ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء السابع، ص ٢٥٧.

^{٥٠٥} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

^{٥٠٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٠٧} المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٨.

ورغم ان مشروع الحلف الثلاثي قد تم اعداده في بدايات مارس، وتواصلت المناقشات النهائية حتى حلول مؤتمر سان ريمو في ابريل، ولم يتم التوقيع عليه الا في اغسطس مع معاهدة سيفر. وكان الهدف من توقيع دول الوفاق على الحلف الثلاثي مع معاهدة سيفر، انه جزء لا يتجزأ من معاهدة السلام مع تركيا، ويتوافق في نفس الوقت مع حلف عصبة الامم.

وفي لندن، فان المجلس الاعلى، وخارج نظام القسطنطينية او نظام تركيا ان صح التعبير، لم ينته بعد من ايجاد تسوية لمستقبل دول آسيا الصغرى الاخرى. وصرح كورزون في ٣١ مارس ان المجلس الاعلى لم يعمل تماماً على ايجاد حل لقضايا فلسطين و سوريا وقليليا، وكردستان وميزوبوتاميا، مع انه كان يجب ان يحدث ذلك قبل التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا.^{٥٠٨} ويؤكد ذلك بول كامبون، سفير فرنسا في لندن فيقول: "بالنسبة للشؤون التركية، فنحن نسير نحو الهاوية. انها خطأ لا يمكن تقبله اذا ما لم يتم حلها عادة عقد الهدنة".^{٥٠٩}

٣. مؤتمر سان ريمو، ابريل ١٩٢٠:

مهما كانت نتائج مؤتمر لندن، فانها قد اجبرت الحكومة البريطانية على تحديد سياستها تجاه كردستان الغربية. وفي برقية وجهها كورزون الى ج. دورويك الحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية وضع فيها تلك السياسة على النحو الآتي: "ان السياسة التي اتبعناها في معاهدة السلام (...) تجاه كردستان هي انه: لا توجد دولة مُقتسمة ولا اية مجموعة من الدول تحت حماية اوربية، بل فقط كردستان بحكم ذاتي ومفصولة عن تركيا، ولا حتى تحت سيادة تركيا".^{٥١٠}

وارادت الحكومة البريطانية ان تتخذ قراراً سريعاً وحاسماً نهائياً قبل التوقيع على المعاهدة مع تركيا، ومناقشة امكانية تطبيق سياستها مع القادة الاكراد. لذلك حاول كورزون اعلامه للحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية فقال: "نحن نود استشارة القادة المسؤولين عن آراء الاكراد. واذا كانوا يوصون بمجيء السيد عبدالقادر الى لندن، او بحضور اية شخصية اخرى يمكنها ان تتحدث باسم الاكراد وليكن شريف باشا الموجود في لندن

^{٥٠٨} ملاحظات وزير بريطاني، ٣١ مارس ١٩٢٠، المصدر السابق نفسه، الجزء السابع، ص ٦٩٢.

^{٥٠٩} خطاب ٧ مارس ١٩٢٠، الى ابنه كامبون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٨٠.

^{٥١٠} من اول كورزون الى الاميرال السير ج. دورويك، القسطنطينية، وزارة الخارجية، ٢٦ مارس ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، ٢، ب، ٢، اي ٤٤/١١/١٧٧٦، الوثيقة ١٦٣، البرقية رقم ٢٥٤.

الآن إذا كان الأمر يتطلب ذلك. ونحن في طريقنا للقيام باستقصاء مماثل للحقائق في بغداد بخصوص كردستان الشرقية والجنوبية".^{٥١١}

ويبدو من برقية كورزون، أن الحكومة البريطانية كانت قد حددت مسبقاً سياستها حول مستقبل كردستان. أما كورزون، الذي كان قد تم اختياره ليقدم مشروعه حول مصير كردستان إلى مجلس الحلفاء، فقد أراد استشارة القادة الأكراد من أجل احترام عملية عصبة الأمم - وهو شرط طالب به الرئيس ولسون بل وسُجل في الحلف - وكذلك من أجل الحصول على موافقتهم على وجود مصالح بريطانية في كردستان. وقد وضع الطلب البريطاني القادة الأكراد أمام الأمر الواقع. وقبيل برقية وزارة الخارجية، كانت السياسة البريطانية تتطلب عدم تشجيع القادة الأكراد، لا بل منعهم^{٥١٢} من التواجد في لندن أو في باريس.

وفي شهري فبراير ومارس، أثرت من جديد قضايا الموصل ونفط كردستان في مجلس اللوردات ومجلس العموم البريطاني، وكذلك في مجلس النواب الفرنسي. وفي حديثه عن الوضع في ميزوبوتاميا والوصاية المستقبلية، استثنى اللورد كورزون تماماً أية إشارة إلى ولاية الموصل.^{٥١٣} والاضافة إلى ذلك، طالب السيد "اسكيث" Asquith، رئيس الوزراء البريطاني السابق، وتأييد من السير "تاونشند" Townshend أن ينحصر احتلال بريطانيا ووصايتها في ميزوبوتاميا على ولاية البصرة، ومستبعدين بذلك ولايتي بغداد والموصل. ولكن لويد جورج وهو يوضح سياسة بلاده دافع عن رأيه القاضي بالحاق الموصل بميزوبوتاميا العربية بقوله: "الموصل بلد زاخر بالامكانيات، فهو يحوي الكثير من مستودعات النفط وموارد طبيعية من الاثمن في العالم".^{٥١٤}

^{٥١١} المصدر السابق نفسه.

^{٥١٢} في مذكرة قدمها في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩، أكد الحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية، على أن "حكومتنا قد وجهتنا نحو عدم تشجيع ارسال وفود عديدة الى لندن وباريس، بل نحو القيام بنقل اية تصريحات مدونة حول الاهداف والطموحات". تعود المذكرة الى السيد بريان، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الثانية، الجزء الثاني، ١٦٢٦٨١/ الوثيقة ١٠٠ المتداخلة في الوثيقة ٩٩، ص ١٦٧.

^{٥١٣} المناقشات في مجلس اللوردات، فبراير ١٩٢٠، وذكرها ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٧.

^{٥١٤} ذكرها ولسون، المصدر السابق، ص ٢٤١.

وفي فرنسا، كانت احزاب اليمين التي قدّمت اعضاء الحكومة الجديدة، تؤيد السياسة الراديكالية للحكومة في آسيا الصغرى. وفي مجلس النواب طالب بلييه Bellet و لونييل Lenail، و بريان Brianl؛ بضرورة الاحتفاظ بالموصل.^{١٥} وكررت الصحافة نفس المطلب.^{١٦}

واجتمع المجلس الاعلى للحلفاء من جديد في سان ريمو بايطاليا، في ١٨ ابريل لمناقشة القضايا التي بقيت قيد الحل منذ مؤتمر لندن. وتواجدت في سان ريمو وفود انكلترا و فرنسا و ايطاليا. وشاركت الولايات المتحدة كمراقب: فالحكومة الامريكية لم تعلن رسمياً الحرب على تركيا في اثناء الحرب العالمية الاولى.^{١٧} وتناقص حجم الوفود المشاركة^{١٨}، وكان بين الوفود مندوب ارمني، ومندوب عربي ومندوب يهودي.^{١٩} اما الجنرال شريف باشا، الذي يمثل الاكراد، لاوالذي حضر مؤتمرات باريس ولندن، ولم يحضر في سان ريمو.^{٢٠}

وكانت اهم قضيتين بارزتين آنذاك في مؤتمر سان ريمو: ايجاد حل لمشكلة تقاسم عوائد النفط بين انكلترا وفرنسا، وتوزيع الوصايات. بالنسبة للنفط، وافقت الحكومة البريطانية على اتفاقية جرينوود - بيرانجيه، شريطة ان يُقدم ٢٥٪ من عوائد نفط ميزوبوتاميا وكردستان للدولة الفرنسية وليس لشركة (شل). ومنذ اجتماع الحكومة اثرت وزارة الخارجية في قرار الحكومة وعلى حساب وزارة البحرية ووزارة الحرب واللذين كانتا تميلان

^{١٥} يونج، المصدر السابق نفسه، ص١٤١.

^{١٦} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٤٣-١٤٥.

^{١٧} لقد اعلنت الولايات المتحدة الحرب فقط على المانيا. واثناء الحرب احتفظت بالتمثيل الدبلوماسي في القسطنطينية.

^{١٨} كان لويد جورج يفضل ان يُعقد المؤتمر فقط بمن يمثلون الاطراف. وكان الوفد البريطاني يتكون من: لويد جورج و بونار لو، و كورزون. والوفد الفرنسي يتكون من: ميللون، وبرتوليه و بريان. والايطالي نيبي و وزير خارجيته. راجع كذلك: الملاحظات حول اجتماع رؤساء الوفود البريطاني والفرنسي والايطالي المنعقد في فيلا دوفاشان) في سان ريمو، الاحد ١٨ ابريل ١٩٢٠، الساعة الحادية عشرة صباحاً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ١-١٠.

^{١٩} يقول كورزون ان تلك الوفود قد نزلت في نفس الفندق حيث الوفود الرسمية كذلك. وهكذا كان يتوافد الاعضاء على الصالونات في الفندق الكبير وحيث يتواجد اعضاء الوفود البريطانية والفرنسية والايطالية. رسالة من كورزون الى الليدي كورزون، ذكرها رونالدشاي Ronaldshay، المختارات، ص٢٢٩.

^{٢٠} راجع: ملاحظة برتوليه في جلسة ١٩ ابريل في سان ريمو في ملاحظات وزير بريطاني على هامش الاجتماع الاعلى المنعقد في سان ريمو، في ١٩ ابريل ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص٤٤.

فعلًا إلى التعامل مع الشركات الخاصة.^{٥٢١} في حين ساعد قرار الحكومة البريطانية على تأسيس الخط الذي يوجه الموقف البريطاني في اثناء مؤتمر سان ريمو.^{٥٢٢} ولكن الحكومة الفرنسية كانت قد وقعت اتفاقًا مع شركة شل. وبالنسبة للحكومة، فإن قيام شل باستغلال النفط سيعود عليها بفائدة كبرى، لأن فرنسا لا تمتلك الوسائل الضرورية للاستغلال، و حتى لتسويق النفط.

فاذا لم يتم قبول شركة شل داخل شركة النفط التركية، فحينذاك تطالب فرنسا بحصة الـ (٥٠٪).^{٥٢٣} وتمسكت فرنسا بتلك السياسة في مؤتمر سان ريمو. وتمسك الكسندر ميللوران بموقفه الذي كان قد اعلنه في لندن في ١٨ ابريل في سان ريمو، وطالب من جديد بنسبة الـ (٥٠٪). واجابه لويد جورج قائلاً: اذا كانت فرنسا مستعدة لتحمل المساهمة بنصف التكاليف الادارية لولاية الموصل، فسيوافق على الطلب الفرنسي.^{٥٢٤} واستناداً الى لويد جورج، فإن تكاليف ادارة الموصل وميزوبوتاميا باهظة على انكلترا. وبدون المساهمة بنصف التكاليف الادارية، فانه يقترح حصة لفرنسا لا تتجاوز ٢٥٪ من نفط تلك المناطق. وكانت حجة لويد جورج رد فعل على ميللوران والهدف الى التعامل في نفس الوقت مع قضية النفط والموصل معاً.

وفي واقع الامر، فإن الحكومة الفرنسية الجديدة التي تؤيدها صحافة اليمين، كانت تعاني من النقص في امدادات النفط وكانت مستعدة للتوقيع على اتفاق نهائي مع انكلترا.^{٥٢٥} وكانت المناقشات الفرنسية - البريطانية سريعة ولم تستمر طويلاً. فقد وقع الطرفان برتوليه والسير جون كادمان، الذي خلف الجنرال جرينوود وزيراً لشؤون النفط في الحكومة

^{٥٢١} سجلات الحكومة، الحكومة ٢٣/٢٠، راجع: كنت، المصدر السابق نفسه.

^{٥٢٢} راجع تصريح لويد جورج في ١٨ ابريل في سان ريمو، من ملاحظات حول اجتماع رؤساء الوفود البريطانية والفرنسية والاطالية، المعقودة في الفندق الكبير، سان ريمو في ١٨ ابريل ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ٢، ص ٩.

^{٥٢٣} نفس المصدر، ص ٩. المراسلات الموجودة في مستندات شل، محتويات الملفات ٢٢، والملفات ١١٠٢ والمذكورة كمراجع بواسطة 'كنت'، نفس المصدر، الفصل ٨، ص ١٥٣، الملحوظة ٥٠٨، راجع وزارة الخارجية، ٢٧١/٤٢٠٩، رقم ١٩١٦٥. وزارة الخارجية ٢٧١/٤٢٣١، رقم ١٠٢١٦١.

^{٥٢٤} ملاحظات اجتماع رؤساء الوفود.. سان ريمو، ١٨ ابريل، نفس المصدر، الصفحات ٩-١٠.

^{٥٢٥} راجع ايضاً: نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٤.

البريطانية، اتفاقية جديدة في ٢٤ ابريل.^{٥٢٦} وكان مشروع الاتفاقية الاساسي قد تم اعداده في باريس من قبل برتوليه و كادمان، وصادق عليه رئيسا وزراء البلدين في ٢٤ ابريل.^{٥٢٧} ويشبه ذلك الاتفاق الفرنسي - البريطاني حول النفط اتفاق لونج - بيرانجيه من حيث الجوهر. وتؤكد اهم بنود الاتفاقية على انه: "في حالة موافقة حكومة جلالته على الوصاية على ميزوبوتاميا، فمن الواجب الحصول من حكومة ميزوبوتاميا الى مصالح شركة النفط التركية، او اية شركة اخرى قد تتكون وتحصل على مصالح تلك الشركة، والحقوق التي كانت قد حصلت عليها شركة النفط التركية في ميزوبوتاميا استناداً على اتفاقيات سابقة كانت قد عُقدت مع حكومة تركيا (..) وسوف يُقسم رأسمال الشركة المعنية كما يأتي: مصالح بريطانية ٧٠٪ ومصالح فرنسية ٢٠٪ والحكومة الوطنية ١٠٪، واذا لم تكن الحكومة الوطنية ترغب في المساهمة بال عشرة بالمائة الباقية، فسوف تقسم بالتساوي بين انكلترا وفرنسا.^{٥٢٨}

وكانت التسوية بين الوفدين واضحة تماماً.^{٥٢٩} وتخلت انكلترا عن موقفها للحاجة بضرورة ان يتم الاتفاق باسم الحكومات. وتخلت فرنسا عن مطالبتها للمساهمة بخمسين بالمائة من نفط ميزوبوتاميا وكردستان وعلى الضد مما كان يعتقد لويدي جورج وكورزون منذ مدة، فقد سبقت

^{٥٢٦} مذكرة اتفاق بين السيد 'فيليب برتوليه' مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية البريطانية، والبروفيسور السير 'جون كادمان'، المدير المسؤول لجلالته في قسم النفط، في ٢٤ ابريل ١٩٢٠، وزارة الخارجية، ٥٠٥٨/٣٧١، رقم En٢٢، راجع ايضاً: كنت، المصدر السابق، ص ١٥٤.

^{٥٢٧} ملاحظات على حوار جرى وتم في فندق الرويال، في سان ريمو، السبت ٢٤ ابريل ١٩٢٠، في العاشرة والنصف صباحاً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ١٤، الصفحات ١٤٣-١٤٤.

^{٥٢٨} مذكرة اتفاق بين السيد 'فيليب برتوليه'، مدير الشؤون السياسية والتجارية في وزارة الخارجية والبروفيسور السير 'جون كادمان'، المدير المسؤول لجلالته في قسم النفط. ١٩٢٠، ص ٦٧٥. راجع علاقات الولايات المتحدة الخارجية، الجزء الثاني، الصفحات ٦٥٥-٦٥٨.

^{٥٢٩} وعلى خلاف مؤتمر باريس ولندن، وسان ريمو، كانت العلاقات الفرنسية - البريطانية افضل من العلاقات الفرنسية - الايطالية. فقد كان 'ملليون' في حاجة لتأييد لويدي جورج في ألمانيا وخاصة بعد احتلال القوات الفرنسية فرانكفورت، وكان موقف فرنسا صعباً امام القوميين الاتراك وبعد هجوم القوات الفرنسية عبر حركة 'مصطفى كمال' في مالاطية وديار بكر في كردستان الغربية؛ راجع: نيفاكيفي، المختارات، الصفحات ٢٤٤-٢٤٥. اما في سان ريمو فقد كان موقف ايطاليا ملانماً لتركيا. وفي الواقع كانت قد وقعت اتفاقاً سرياً مع 'مصطفى كمال' وافدقت السلاح والذخيرة على القوميين الاتراك. راجع: بهذا الخصوص بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٦.

الاتفاق على النفط، التسوية على الاراضي بين فرنسا وانكلترا. في حين ان حل قضية ترسيم الحدود سيتم حلها فيما بعد الاتفاق بين انكلترا وفرنسا في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠. وتتعامل اتفاقية سان ريمو مع نطف كُردستان الجنوبية لكونه ضمن نطف ميزوبوتاميا وذلك واضح تماماً، لان تلك المنطقة تعد جزءاً من ميزوبوتاميا، في حين ان الحاق الموصل لم تقبله فرنسا رسمياً الا في ديسمبر ١٩٢٠. والاتفاق الفرنسي- البريطاني في سان ريمو، نص بوضوح على الحاق الموصل بمنطقة النفوذ البريطانية في ميزوبوتاميا العربية.^{٥٢٠}

وبهذا الخصوص، ادلى ميللرون بتصريح امام لجنة الشؤون الخارجية في المجلس في ١٠ يونيو يقول: "في سان ريمو، عارضني السيد لويد جورج بالالتزامات التي كان قد اتخذها كليمنصو، سلفي وبأنه كان قد تخلى عن قضية الموصل، والتزمت انكلترا بمنحنا ٢٥٪ من استغلال النفط او من انتاجه".^{٥٢١}

وحتى، بعد مناقشات مستفيضة اذا ما صادق النواب البريطانيون في البرلمان على اتفاقية سان ريمو في ٢٣ يوليه ١٩٢٠، ظلت الاتفاقية موضوعاً لنقد لاذع من قبل الولايات المتحدة، حيث اعدت الادارة الامريكية ان اتفاق سان ريمو رفضاً لنظرية الباب المفتوح الامريكية التي كان يجب على الدول المتحالفة تطبيقها في البلدان تحت الوصاية.^{٥٢٢}

وحول قضية الارمن والوصاية، اثار كورزون قضية كُردستان في ١٩ ابريل، واثارها برتوليه في ٢١ و ٢٣ ابريل، ثم اثرت مرة اخرى في ٢٥ ابريل مع قضية منح الوصايات. وبعد مرور شهر على الاقرار بأن كُردستان سيكون لها حكم ذاتي خارج نطاق سيادة تركيا، قام كورزون بتغيير موقفه في ١٩ ابريل. ثم قدم شرحاً مطولاً وافياً ومعتداً للخطوط العريضة لمستقبل كُردستان التي سيتم التعامل معها في معاهدة السلام مع تركيا. وكان قد تم اعداد مشروع البنود الثلاثة في معاهدة سيفر حول كُردستان في نفس اليوم في سان ريمو.^{٥٢٣} ولكن

^{٥٢٠} قبول فرنسا بلفظة ميزوبوتاميا في اتفاق سان ريمو لتوصيف نطف الموصل وميزوبوتاميا العربية كان في حد ذاته قبولاً واضحاً بالحاق اراضي الموصل بانكلترا، وكانت انكلترا قد الحقت الموصل في الحقيقة امراً واقعاً الى ميزوبوتاميا العربية ومنذ عام ١٩١٨ رفضت انكلترا ان تفتح فرنسا قنصلية في الموصل، او حتى ممارسة اية نفوذ فرنسي في الولاية.

^{٥٢١} يونج، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٥.

^{٥٢٢} وزارة الخارجية ٥٠٨٤/٣٧١ -٦؛ وزارة الخارجية ٥١٨١/٣٧١ / رقم ٤٤٣، وزارة الخارجية ٥٢١٢/٣٧١ -٣؛ راجع كنت، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٥. الباب المفتوح نظرية امريكية تتطلب المنافسة الاقتصادية الحرة بين الدول الاوربية وبدون حق الحصرية في جميع الاراضي العثمانية السابقة.

^{٥٢٣} ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع للمجلس الاعلى عقد في فيلا دولفاشان، سان ريمو، الثلاثاء ١٩ ابريل، وثائق حول السياسة الخارجية، السلاسل الاولى، الجزء الثامن، رقم ٥، وملحق الرقم ٥، اعادة دراسة

يرتوليه ترك انطباعاً في ٢١ ابريل وهو أن فرنسا ستوافق على ذلك المشروع شريطة عدم المساس بمصالحها الاقتصادية وعدم حصرها في كردستان فقط، كما يقضي الحلف الثلاثي. وبعد مناقشة قصيرة، تبني المجلس الاعلى الطلب الفرنسي.^{٥٣٤}

وفي ٢٣ ابريل وبعد مناقشات الحلف الثلاثي، بين كورزون ان منطقة المصالح الاقتصادية البريطانية سوف تنحصر في ولاية الموصل التي سوف تنضم تحت الوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا. وهكذا، وفقاً للحلف الثلاثي، وبما ان منطقة النفوذ الايطالية ستكون في جنوب الاناضول، والفرنسية في قلقيليا، فان منطقة النفوذ الحصرية لانكلترا ستكون في كردستان الجنوبية. وكما ان تلك المنطقة من كردستان ستكون جزءاً من الوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا، وكورزون من جانبه كان يفضل الا يضاف اسم انكلترا في نص الحلف. فان الحدود الشمالية لتلك المنطقة البريطانية سيحددها كورزونوميلرون في شمال الموصل.^{٥٣٥} وما بقي من كردستان، واستناداً الى كورزون، لن يكون موضوعاً لأي طلب حصري بريطاني، ولذلك وكما يقول لويد جورج، لن تقبل انكلترا اية مسؤولية للحفاظ على النظام فيها.^{٥٣٦}

وكان مشروع الحلف الثلاثي الذي تم وضعه في لندن يعترف بالاستقلال الفوري لكردستان: "باعتبار ان الاستقلال الفوري او الاستقلال المحتمل قد اعترفت به الدول المتعاقدة..."^{٥٣٧}

وفي سان ريمو، تم اجراء بعض التعديلات على مشروع الحلف. وبعد تلك التغييرات التي طرأت نتيجة للموقف البريطاني بخصوص الاستقلال الفوري لكردستان، فان مشروع الحلف

مسودة البنود حول كردستان، الصفحات ٤٣-٤٥. ويقول هلمريتش في اطروحته، المختارات، ص ٣١. انه كان قد اخطأ بالإشارة الى تصريح حول كردستان كان قد قدمه لويد جورج، ومطالب المؤتمر بالاهتمام بقضية كردستان، ولكن كورزون، هو الذي قدم محتوى مشروعه حول مستقبل كردستان كما طلب منه الحلفاء وذلك في مؤتمر لندن. راجع: ملاحظات الوزير البريطاني.. اعلاه.

^{٥٣٤} ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع للمجلس الاعلى. سان ريمو، ٢١ ابريل ١٩٢٠، وثائق حول السياسة الخارجية البريطانية، ص ٧٧.

^{٥٣٥} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع المجلس الاعلى الذي انعقد في فيلا دوفاشان، سان ريمو، في يوم الجمعة ٢٣ ابريل ١٩٢٠، الساعة الرابعة بعد الظهر. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ١٣، ص ١٣٣.

^{٥٣٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٣٧} الملحق (A) الى الرقم ١٣، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

كان يذكر في المقدمة تلك الكلمات: "وأخذين بنظر الاعتبار اعترافهم بذاتية استقلال كُردستان (...) او احتمالاه"^{٢٣٨}.

ومن جهة اخرى، فان مشروع اتفاقية السلام يشير الى ان المجلس الاعلى لم يحل تماماً مشكلة كُردستان في سان ريمو. وفي واقع الامر، فان المجلس كان قد قرر ان الشكل النهائي لكُردستان الغربية، سيتم اقراره عبر لجنة مختلطة من الحلفاء في مدة ستة اشهر بعد دخول معاهدة السلام مرحلة التنفيذ.

وحاول لويد جورج وكورزون وضع مسؤولية تغييرات موقف حكوماتهم تجاه قضية كُردستان، على كاهل الاكراد انفسهم. ويتهم كورزون الاكراد في المؤتمر في ١٩ ابريل بأنهم لم يجدوا ممثلاً كُردياً قانراً على القيام بمسؤوليات دولة كُردستان المستقبلية.^{٢٣٩} ونحن نرى ان مشكلة تمثيل الاكراد كانت نريعة يستخدمها المسؤولون البريطانيون والفرنسيون. والسبب الحقيقي وراء تغيير الموقف البريطاني، هو ان انكلترا قد خضعت تماماً للضغط الفرنسي، وتخلت تماماً عن تأييدها للاستقلال الكامل والمباشر لكُردستان الغربية وذكر ذلك في مشروع معاهدة السلام التي تم اعداده في سان ريمو. وواقع الامر، يقول انه بعد ان تمت تسوية قضية النفط مع فرنسا، لم تعد انكلترا بحاجة لاستخدام حجة ضرورة استقلال كُردستان الغربية، والتي تم التخلي عن جزء منها لصالح فرنسا بمقتضى اتفاقية سايكس بيكو. وكان لويد جورج و كورزون يفضلان ان توافق فرنسا وبشكل نهائي على الحاق الموصل بالمنطقة البريطانية في ميزوبوتاميا والا تطالب بغير ٢٥٪ من نفط ميزوبوتاميا وكُردستان. واكثر من ذلك ضرورة تحليها عن تأييد انشاء دولة مستقلة او حتى دولة ذات حكم ذاتي خارج السيادة التركية، كما حصلت انكلترا من فرنسا الموافقة على تغيير الحدود الشمالية للفلسطين على حساب الحدود الجنوبية لسوريا الفرنسية. وقد اكد بيشون الامر الفرنسي تلك المقايضة بوضوح ان قال: "لم

^{٢٣٨} مجموعة جديدة عامة للمعاهدات والاجراءات الاخرى الخاصة بالحقوق المدنية الدولية. راجع:

دومارتنز Demartins، السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، ١٩٢٤، ص ٧٨٦.

^{٢٣٩} وقال لويد جورج: "انا نفسي حاولت تفهم مشاعر الاكراد. وبعد تساؤلات في القسطنطينية وبغداد واماكن اخرى، كان من المستحيل اكتشاف اي كُرد يمكنه تحمل تمثيل محل شئ سوى قبيلته الخاصة... ومن جهة اخرى يبدو ان الاكراد شعروا انهم لا يستطيعون الحفاظ على وجودهم بدون وجود دولة كبرى تؤيدهم... ولكن، اذا كانت فرنسا وبريطانيا العظمى قد رفضتا القيام بذلك، فقد كبرت بلدهم وهي تعاد على حكم الاتراك. ومن الصعب فصلهم عن تركيا، الا ان وجد بديل لها". ملاحظات وزير بريطاني على اجتماع المجلس الاعلى، ١٩ ابريل ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص ٤٢. ويتحدث لويد جورج هنا عن البرقية التي ارسلها كورزون، في ٢٦ مارس ١٩٢٠، للحاكم السامي البريطاني في القسطنطينية.

تعد انكلترا تطالب بإنشاء دولة كبيرة كردية مستقلة على حسابنا.. ولكننا تنازلنا لهم جزئياً في قضية الحدود الفلسطينية^{٥٤٠}.

وبخصوص موقف فرنسا، فإن ضغط حكومة ميللرون من أجل ضم كردستان الغربية للأراضي التركية يلائم جداً مصطفى كمال الذي كانت فرنسا تتفاوض معه حول مستقبل قلقيليا. وكانت فرنسا تأمل حينذاك عدم مطالبة القوميين الأتراك بمصالحها الاقتصادية الحصرية في قلقيليا. وإيطاليا من جانبها، لا يمكنها بأي حال من الأحوال معارضة موقف الوفد الفرنسي حول تلك القضية، في وقت تتفاوض فيه مع مصطفى كمال، حول إيطاليا وتمده بالسلح والذخيرة.

وبخصوص قضية الموصل، وبعد قبول ميللرون وبرتوليه الواضح بترك تلك المنطقة لانكلترا، بعد اتفاق سان ريمو في ٢٤ إبريل حول تقسيم نفط ميزوبوتاميا والموصل. وقرار المجلس الأعلى في ٢٥ إبريل، بمنح فرنسا الوصاية على سوريا وانكلترا على ميزوبوتاميا وفلسطين، على أن تتم مناقشة الشكل المحدد لتلك الوصاية مع فرنسا وانكلترا ويُقدم بعد ذلك إلى مجلس عصبة الأمم^{٥٤١}. ولم تكن ولاية الموصل قد الحقت بعد بوضوح بالأراضي الواقعة تحت الوصاية البريطانية في ميزوبوتاميا^{٥٤٢}. وذلك لأن مشكلة حدود شرق الموصل ظلت قيد المفاوضات بين فرنسا وانكلترا. وتمت استشارة عصبة الأمم بعد تسوية قضية توزيع الوصايات لانكلترا وفرنسا. وكان ذلك بالضد من مبدأ حلف عصبة الأمم الذي كان يقضي بأن يقوم مجلس عصبة الأمم بتوزيع الوصايات^{٥٤٣}.

وفيما يخص أرمينيا، تخلى قادة انكلترا وفرنسا وإيطاليا عن كل مسؤولية تخص الأرمن بنقل القضية لعصبة الأمم. وكان المجلس الأعلى في الواقع، قد طالب عصبة الأمم في ١٢ مارس أن تقرر مستقبل أرمينيا. ولكن لعدم وجود إمكانيات التمويل والقدرة العسكرية، رفضت عصبة الأمم النظر في ذلك الطلب في ١١ إبريل. ثم طالب المجلس الأعلى في سان

^{٥٤٠} بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠٩-٢١٠.

^{٥٤١} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع للمجلس الأعلى، ٢٤-٢٥ إبريل ١٩٢٠، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٩-١٧٥.

^{٥٤٢} في كل حال، ونحن نشرح نتائج مؤتمر سان ريمو في مجلس العموم في ٢٩ إبريل ١٩٢٠، ادلي لويد جورج بتصريح يقول: "علينا أن نحافظ ونحرس المضائق، وتلك واجباتنا نحو فلسطين وميزوبوتاميا بما فيها الموصل". مناقشات البرلمان، مجلس العموم البريطاني، نشریات هانارد، الجزء ١٢٨، المجموعة ١٤٧٠، نشرتها كومنج، المصدر السابق نفسه، ص ٩٩.

^{٥٤٣} راجع كذلك: كومنج Cumming، المصدر السابق نفسه، ص ٩٧.

ريمو، من جديد الولايات المتحدة بقبول الوصاية على ارمينيا. وكانت ادارة ولسن تميل للموافقة، في حين رفض مجلس الشيوخ الامريكي الطلب في ٣١ مايو (اول يونيه).^{٥٤٤} واخيراً تبني المجلس الاعلى الحلف الثلاثي الذي تم التوقيع عليه في ١٠ اغسطس، في سيفر، وكذلك معاهدة السلام مع تركيا.



^{٥٤٤} حول قضية ارمينيا راجع ايضاً من بين المراجع لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٩٩-١٢٣٢؛ راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٧. وكذلك راجع هلمريتش، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٩١-٢٩٩. راجع ايضاً: ارماند جاسبارد Armand Gaspard، المعركة الارمنية بين الارهاب والبيوتوبيا، منشورات لوزان، منشورات عمر الانسار Liège d'home، ١٩٤٨.

(٥)

معاهدة السلام في سيفر، أغسطس ١٩٢٠ ومحاولات الأكراد إنشاء الدولة

(١) معاهدة سيفر، أغسطس ١٩٢٠:

مع نهايات مؤتمر سان ريمو، في ٢٥ إبريل، قبل المجلس الاعلى النص النهائي لمعاهدة السلام مع تركيا، في اعقاب عدة اتفاقيات تم عقدها في لندن وسان ريمو بين انكلترا وفرنسا وايطاليا. وتم اتخاذ قرار بشأن تكوين وفد حكومي تركي واستدعائه الى باريس للتوقيع على اتفاقية السلام^{٥٥}.

ومنذ ٦ مايو، وصل باريس وفد تركي يمثل حكومة القسطنطينية ويتكون من اعضاء كثيرين ويترأسه توفيق باشا، رئيس الوزراء السابق لمناقشة شروط الحلفاء^{٥٦}. وقدّم الكسندر ميللرون رئيس المجلس الفرنسي مشروع المعاهدة للوفد التركي في ١ مايو في قاعة الساعة بوزارة الخارجية^{٥٧}. وبعد مرور عدة ايام لدراسة المشروع، يقول: ستيفن بيشون ان الاعضاء المفوضين كاملي المسؤولية حاولوا تخفيف وقّعه. وان لم يتوصلوا الى أية نتيجة، غادر الوفد التركي متوجهاً الى القسطنطينية^{٥٨}.

فأذا ما صدقنا ما كان يراه بوانكاريه، فان المفاهيم المتعارضة لليونان وايطاليا حول مصير جزيرة رودس، كادت ان تتسبب في انهيار كل شئ في اللحظة الاخيرة. وقد اعلنوا لعدة مرات احتفالية التوقيع، الا ان ذلك تعرض في كل مرة للتأجيل^{٥٩}. وظهرت الحكومة التركية للحلفاء رغبة حقيقية لتوقيع معاهدة السلام. وارسلت وفداً جديداً الى باريس في اواخر

^{٥٥} ملاحظات اجتماع تم عقده بين رؤساء الوفود البريطانية، والفرنسية والايطالية، في الجراندي اوتيل، في سان ريمو، في ١٨ ابريل ١٩٢٠، الساعة الخامسة عصراً. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الرقم ٢، ص ٢٢.

^{٥٦} بيشون Pichon، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٢.

^{٥٧} استناداً الى لويد جورج، تم عرض مشروع المعاهدة على الحكومة التركية في ٢٤ ابريل، قبيل عقد مؤتمر سان ريمو بيوم واحد. راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣٧.

^{٥٨} المصدر السابق نفسه: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣٠٩.

^{٥٩} بوانكاريه Poincaré، ريموند، التاريخ السياسي، اخبار الخمسة عشر، الجزء الاول، ١٥ مارس-اول سبتمبر ١٩٢٠، باريس، مكتبة بلون، ١٩٢٠، ص ٢٦٤.

يوليه،^{٥٥٠} وأخيراً في ١٠ أغسطس وفي قاعة معرض صناعات القيشاني (الخزف الصيني) في سيفر بالقرب من باريس، وقع الوفد التركي معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة سيفر، وقعوا أيضاً على الحلف الثلاثي.^{٥٥١} وتم التوقيع على أربع معاهدات أخرى، اثنان بين الحلفاء واليونان حول الاقليات، ومعاهدة حول حماية الاقليات بين الحلفاء ورمينيا، وأخيراً معاهدة بين إيطاليا واليونان حول جزر بحر ايجه.^{٥٥٢}

وبدأت معاهدة السلام مع تركيا بحلف عصبة الأمم، وانتهت بدستور المكتب الدولي للعمل.^{٥٥٣} وحاول الحلفاء بذلك العرض ان يقدموا لمعاهدة سيفر قوة الاتفاقية الدولية. وكانت المعاهدة تتكون من ٤٣٣ مادة.^{٥٥٤} وتم تخصيص المواد (٦٢، ٦٣، ٦٤) في القسم الثالث من المعاهدة لقضية كردستان.^{٥٥٥} وحددت المادة ٦٢، اراضي الدولة الكردية المستقبلية. واجبرت المادة ٦٢ تركيا على قبول القرارات المتخذة من اجل تطبيق المادة السابقة. وتختص المادة ٦٤ بحقوق الاكراد الذين يقيمون على تلك الارض، منها الحق في الاختيار بحرية، وبعد موافقة المجلس الاعلى للنظام السياسي لبلادهم بما فيها الاستقلال والحاق سكان كردستان الجنوبية بتلك الدولة.

وأوكلت المادة ٦٢ للجنة تتكون من اعضاء ثلاثة، تعيينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية؛ اوكلت للجنة تهيئة الاستعدادات اللازمة لتطبيق المعاهدة في غضون

^{٥٥٠} من السير ج. دورويك، الى ايرل كورزون، في ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة E/٩٦٦٦G/٣/٢١٨. ١٢٤٤. الصفحات ٣٥٥-٣٥٦.

^{٥٥١} ريموند بوانكاريه، رئيس الجمهورية الفرنسية، وضع الامر بهذا الشكل في مذكراته: اصبح لمدينة سيفر الآن، هي أيضاً، زهرتها في تاج السلام. تم التوقيع على المعاهدة التركية، في رحاب المصنع الوطني، بين البيسكوت والمشاعل. انها نفسها شن هش ورقيق، ربما مزهية مكسورة، لاتلمسها. بوانكاريه، المختارات، الجزء الاول، ص ٣٦٤.

^{٥٥٢} هلمريتش، المصدر السابق، الصفحات ٣٢٠-٣٢١.

^{٥٥٣} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣٨.

^{٥٥٤} المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات والاجراءات الدولية الاخرى والمتعلقة بالحقوق الدولية. لبيزج، مكتبة تيودور فيشر، وجز فرز دوماريتنز، بواسطة هيبترخ تريبل، السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، ١٩٢٤. والدول الكبرى الموقعة على معاهدة سيفر: الامبراطورية البريطانية، فرنسا، إيطاليا، اليابان، ارمينيا، بلجيكا، اليونان، الحجاز، بولندا، البرتغال، رومانيا، والدولة الصربية الكرواتية، السلوفانية، وتشيكوسلوفاكيا وتركيا.

^{٥٥٥} المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات. نشرات دوماريتنز، لبيزج، ١٩٢٤، السلسلة الثالثة، الجزء الثاني عشر، الصفحات ٦٦٤-٧٧٩.

سنة اشهر، والحكم الذاتي المحلي للمنطقة الكردية الواقعة شرق الفرات، الى الجنوب من حدود ارمينيا والى الشمال من حدود سوريا وميزوبوتاميا. وهكذا، لم تعترف معاهدة سيفر لكردستان المذكور في تلك المعاهدة سوى بـ ٢٠٪ من مجمل الاراضي التي يسكنها سكان اكراد، و ٢٥٪ من الاراضي التي طالب بها شريف باشا. وهذه كردستان المذكورة تحوي منطقة تقع في مركز كردستان: ولاية ديار بكر، ولاية العزيز، ومنطقة هكاري، ولايات كردستان الشمالية: ارضروم ووان وبتليس المنزوعة من كردستان إذ يجب الحاقها بدولة ارمينيا استناداً الى المادة ٨٩ من تلك المعاهدة. واستناداً الى نفس المادة، وبعد تحكيم الرئيس ولسن في نوفمبر ١٩٢٠ حول ترسيم حدود ارمينيا، المنطقة الشمالية من هكاري يجب اقتطاعها ايضاً من كردستان والحاها بدولة ارمينيا^{٥٥٦}. ويجب الحاق المناطق الكردية، عينتاب ورحا اورفه وماردين بسوريا، تحت الانتداب والوصاية الفرنسية.

وزيادة على ذلك، تم الابقاء في تركيا لمناطق مرعش وآديمان وملاطية وورزنجان. اما فيما يخص كردستان الجنوبية، فقد نصت المادة ٦٤ على الا يقوم الحلفاء بمعارضة الالتحاق الارادي لآكراد ولاية الموصل بالدولة الكردية المستقلة^{٥٥٧}. اما فيما يتعلق بكردستان الشرقية، والتي تُعد جزءاً من فارس، فلم تكن تشكل موضوعاً مباشراً لاية مادة من مواد معاهدة سيفر^{٥٥٨}.

وكانت حماية الاقليات المسيحية في الامبراطورية العثمانية واحدة من اهم الاهداف الرئيسية للحلفاء. وتطرقت المادة ٦٢ للحدوث عن حماية الاقليات الاثورية والكلدانية التي تقيم في كردستان.

واخيراً، فقد تركت المادة ٦٢ الباب مفتوحاً امام امكانية تصحيح حدود محتمل لصالح كردستان مع بلاد فارس، بعد ان تقوم الحكومة الفارسية بتقديم طلب بهذا الخصوص. وكان كورزون قد أوكل الاهتمام بالقيام بذلك التغيير الى لجنة تضم اعضاء

^{٥٥٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٥٧} المصدر السابق نفسه.

^{٥٥٨} أثناء مناقشات مؤتمر باريس، كان هناك توقع من الدول الكبرى بحماية الاثوريين، الكلدانيين في مناطق اورمية في كردستان الشرقية، وقضية احتمالية الحاق منطقتهم في الدولة الكردية المستقبلية في كردستان او مناقشة انشاء دولة اثورية - كلدانية ذات حكم ذاتي. ولهذا فان المادة ٦٢ من معاهدة سيفر قد توقع تغييراً محتملاً لحدود دولة فارس؛ راجع ايضاً بهذا الخصوص مطالب الاثوريين - الكلدانيين في باريس، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٧٥-١٧٧.

بريطانيين وفرنسيين وإيطاليين وفرنسا وإكراد.^{٥٥٩}

وأكدت المادة ٦٤، في معرض تقنينها لعملية انشاء الدولة الكُردية على: "وبعد عام منذ بدء تطبيق تلك المعاهدة، إذا توجه السكان الاكراد في المناطق المعنية في المادة ٦٢ الى عصبية الامم، ويبنوا ان معظم السكان في تلك المناطق يودون الاستقلال عن تركيا. وإذا قدر المجلس حينذاك ان هؤلاء السكان يمكنهم الحفاظ على ذلك الاستقلال ويقدرّون على ذلك، فان المجلس يوصي بمنحهم اياه، تلتزم تركيا منذ ذلك الحين ان توافق وتكمل التوصية، بالتخلي عن جميع الحقوق والمصالح في تلك المنطقة. وستكون تفاصيل عملية التخلي تلك، موضوعاً في اتفاقية خاصة بين الدول الرئيسة في الحلف وبين تركيا. فإذا تم ذلك التخلي، فان الدول الرئيسة المتحالفة لن تعارض الالتحاق الطوعي للاكراد بالدولة الكُردية المستقلة. وهؤلاء الاكراد هم المقيمون في ذلك الجزء من كُردستان المتعارف على انها حتى ذلك الحين جزء من ولاية الموصل".^{٥٦٠}

وتحوي تلك المادة امتيازات واضراراً، فإذا تحدثنا قانونياً، فأحد تلك الامتيازات هو ان حقيقة طرح سؤال حول وجود كُردستان في عصبية الامم كان في حد ذاته تعبيراً عن رغبة الدول الموقعة على معاهدة سيفر مع موافقة الولايات المتحدة لتأمين وجود منفصل للاكراد في اطار الحق الدولي. اضافة الى انه قد تم الاعتراف بالتعبير عن ارادة السكان الاكراد في كُردستان الغربية والجنوبية، وكذلك الاعتراف بحق اتحاد سكان هاتين المنطقتين. وقدمت معاهدة سيفر للاكراد اساساً للحق:

الاعتراف الدولي بوجودهم. وبضمنها مواجهة^{٥٦١} امكانية انشاء دولة مستقلة في كُردستان. ومع ذلك، فان ضرر تلك المادة هي وضع (إذا) في بداية كل فقرة، حيث وضع الحلفاء بذلك قضية استقلال كُردستان في خانة الشرط، وتشير تلك المادة الى ان انكلترا

^{٥٥٩} أكد كورزون للورد دربي، بخصوص طلب حكومة فارس على انه: لقد وضحتنا اهتمامنا في سان ريمو بالمطالب في اراضي فارس في واحدة من المواد المتعلقة بكُردستان. كورزون الى اللورد دربي، باريس، ٨ مايو ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ٥٣٧ (١٩٦٦٧٢/١٥٠/٣٤)، رقم ٤٢٦، ص ٤٧٧. فانسيتارت ممثل بريطاني في باريس - الى الامير فيروز (وزير خارجية ايران)، برقية رقم ٣٨، في ١٥ مايو، نفس المصدر، ص ٤٧٧؛ راجع: شمبلي، المختارات، ص ٣٦؛ راجع ايضاً: نص المادة ٦٢، من معاهدة سيفر في المجموعة الجديدة العامة للمعاهدات، المصدر السابق نفسه.

^{٥٦٠} المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧٨.

^{٥٦١} راجع المناقشات التي سبق التوقيع على حلف عصبية الامم، ومغزى التغيير الذي يريد مؤسسوها بمن فيهم الدكتور ولسن، على المادة ٢٢، الخاصة بالوصايات، والتي اوردها ميللر في مسودة الميثاق، المختارات، الجزء الاول والثاني.

وفرنسا وإيطاليا يودون إدارة عملية إنشاء الدولة وفقاً لمصالحهم. وإضافة إلى ذلك، فنحن نعتقد أن عدم الاتفاق الفرنسي - البريطاني، وعلى وجه الخصوص معارضة فرنسا لاستقلال تلك الأرض الكردستانية، قد ساهم وبشكل كبير في غموض تلك المادة.

ورغم أن مؤتمر سان ريمو، قد وافق بوضوح على ضم الموصل لميزوبوتاميا، مع أن مصير تلك الولاية لم يتقرر وبشكل نهائي بين فرنسا وإنكلترا. والنتيجة، انعقاد مؤتمر ثانٍ في سان ريمو في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠.^{٦٢} وأثيرت من جديد قضايا الانتداب والوصاية البريطانية على ميزوبوتاميا وفلسطين والانتداب والوصاية الفرنسية على سوريا ولبنان. وتم الاتفاق على توقيع فرنسي - بريطاني بخصوص اتفاقية سان ريمو في الرابع والعشرين من إبريل.^{٦٣} وأخيراً، اعترفت فرنسا بذلك الاتفاق على الحاق منطقة الموصل بميزوبوتاميا.^{٦٤}

أما بخصوص الحلف الثلاثي الموقع في العاشر من أغسطس، في سيفر، حيث كان جزءاً من معاهدة السلام فقد تم الاعتراف بالمثل بحكم ذاتي لكردستان الغربية أو احتمالية استقلالها. ويمكن أن نقرأ في بداية وثيقة الحلف: "وأخذين بنظر الاعتبار الاعتراف بحكم ذاتي أو باحتمالية استقلال كردستان، ونرى تسهيل التطور الاقتصادي لذلك البلد وتقديم كل المساعدة التي يمكن أن تحتاجها إدارته... وبالاعتراف بالمصالح المتبادلة الخاصة لإيطاليا في الأناضول الجنوبي وفرنسا في قلقيليا في المنطقة الغربية من كردستان المحاذية لسوريا حتى جزيرة ابن عمر، وتلك المناطق المذكورة في الحلف وكماياتي:^{٦٥}" والمادة الأولى من الحلف الثلاثي تؤكد أيضاً في كل الأحوال، إذا ما أعلنت الحكومة العثمانية أو حكومة كردستان الجنوبية الرغبة في الحصول على مساعدة خارجية في مجال الإدارة والشرطة المحلية في المناطق التي تم الاعتراف فيها بمصالح إيطاليا وفرنسا، تلتزم الدول المتعاقدة

^{٦٢} راجع كومنغ، المختارات، ص ١٠٠؛ راجع أيضاً: هوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٨؛ بيثون، المصدر السابق نفسه، ص ٢١٠.

^{٦٣} أوراق برلمانية، ١٩٢١ (١٧١١ X)، وثائق بريطانية، ص ١١٩٥، ذكرها نيفاكيفي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٩.

^{٦٤} الاتفاقية الفرنسية البريطانية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠، منوعات، رقم ٤، ١٩٢٦؛ وثائق بريطانية، ١١٩٥، ذكرها هيوارد، المصدر السابق نفسه، ملحوظة ١٠٧، ص ٢٤٨.

^{٦٥} راجع نص الحلف الثلاثي في المجموعة العامة الجديدة للمعاهدات. المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٨٥-٧٨٦؛ لوسيان جرو، تاريخ خروج معاهدة السلام، نشرات ج. جري وشركاه، الجزء الثالث، ص ٧٦، هيوارد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤٧.

يعدم معارضة الحق الافضل للدولة ذات المصلحة في تلك المناطق والمنوط بها ان تقدم تلك المساعدات^{٥٦٦}.

ويشير النص بوضوح الى ان هدف انكلترا وفرنسا وايطاليا في الحلف الثلاثي كان من جهة التوزيع، ومن جهة اخرى كان الاعتراف المتبادل بمصالحهم في الدولة المستقبلية لكُردستان. ووجود هذه المصالح نفسها قد دفعت تلك الدول الثلاث الى الاعتراف بحق الشعب الكُردي في وجود منفصل في كُردستان وحيث تنوي تلك الدول الاحتفاظ بتأثيرهم فيها. ويوضح الحلف الثلاثي بدوره رغبة تلك الدول في الاعتراف بحق الشعب الكُردي في وجود منفصل لدولة كُردستان وتأييد تطورها في ذلك العصر. وبخصوص امكانية تطبيق معاهدة سيفر، وباحالة قضية كُردستان وحلها نهائياً الى عصابة الامم، كان يواجه المجلس الاعلى عملية تطبيقها^{٥٦٧}. وكان لويد جورج قد أشار بحق الى ان: "اولئك الذين يعقدون المعاهدات، يجب عليهم تحمل مسؤولية تطبيقها كذلك"^{٥٦٨}.

وبخصوص موقف تركيا من معاهدة سيفر، فالمادة ٦٤ من معاهدة السلام، تفرض عليها منذ توقيعها الالتزام بالتوافق مع قرارات عصابة الامم، والتخلي عن جميع الحقوق والمصالح في كُردستان. وحكومة القسطنطينية التي توقع على تلك المعاهدة قد قبلت بشروطها. وفي الحقيقة ومنذ يولييه، وبعد قبول مشروع المعاهدة، وحتى قبل توقيعها عليها، فقد وعدت الحكومة الشرعية في القسطنطينية ممثلي الحلفاء في القسطنطينية انها ستصادق عليها. وصرح ضميد فريد باشا، رئيس وزراء تركيا، بقوله: ". انها كانت مستعدة لتطبيق المعاهدة ولذلك كوَّنت لجنة لتقوم باتخاذ الاجراءات الكفيلة لتطبيق معاهدة السلام. فقد كان رئيس الوزراء يظن ان تطبيق تلك المعاهدة سيسمح باقامة السلام في بلاده وبذلك يقدم لبلاده خدمة كبيرة"^{٥٦٩}.

^{٥٦٦} المصدر السابق نفسه.

^{٥٦٧} لقد لخص 'نيثي' رئيس الوفد الايطالي ورئيس مؤتمر سان ريمو، موقف المجلس الاعلى بخصوص تطبيق المعاهدة مع تركيا "من الضروري .. اعلان الحرب على تركيا من اجل تطبيق معاهدة السلام ولكن حقيقة الامر، تتطلب انه من الضروري شن الحرب"، ملاحظات وزير بريطاني حول السياسة، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ٥٧-٥٨.

^{٥٦٨} لويد جورج، المختارات، لقد وضع لويد جورج مسؤولية التطبيق للحلفاء تجاه معاهدة السلام في تركيا، بعد مؤتمر سان ريمو.

^{٥٦٩} الاميرال السير ج. دوربيك، الى ايرل كرزون، ٣٠ يولييه، ١٩٢٠، وثائق بريطانية حول السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثالث، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثائق ٢١٧/٩١٧١٤/٤٤. الصفحات ٣٥٤-٣٥٥، المصدر السابق نفسه، الوثائق، ٢١٨/٩٦٦٦٤/٤٤، الصفحات ٣٥٥-٣٥٦.

وبخصوص كردستان يعترف رئيس الوزراء بدولة مستقلة للاكراد تضم معظم اراضي كردستان الغربية والشمالية تقريباً وقد تسيطر عليها تركيا في الوقت الحاضر. وتبلغ مساحة دولة كردستان التي اعترف بها رئيس الوزراء ثلاث مرات اكثر من تلك التي كانت تهدف اليها معاهدة سيفر.

وفي سبيل تطبيق المعاهدة، فإن الحكومة التي جاءت بعد حكومة ضميد فريد باشا، قد منحت السلطان سلطات استثنائية حتى يتمكن من التصديق على المعاهدة دون ان يكون مضطراً للجوء الى البرلمان من اجل ذلك، وقد كانت الموافقة عليها كانت اصعب بالتأكيد.^{٥٧٠} وازافة الى ذلك، كون رئيس الوزراء لجنة تقوم بدراسة طرق تطبيق معاهدة السلام. وكان من بين اعضاء تلك اللجنة عدا الاتراك، عضو كردي، وعضو ارمني و يوناني كذلك.^{٥٧١}

ودون شك، كان رئيس الوزراء تحت تأثير السيد عبدالقادر، وهو كردي ورئيس سابق للبرلمان العثماني، وكذلك كان تحت تأثير حميد باشا، وهو كردي نشط ووزير دفاع عثماني سابق، بل رئيس اركان الجيش العثماني في شهر يولييه.

وكان تأييد رئيس الوزراء للاكراد مرتبطاً بخطته التي تتطلب وضع حد لنشاطات حركة مصطفى كمال من جهة، وانشاء دولة مسلمة بدلاً من دولة ارمنية مسيحية على الاراضي الكردية.^{٥٧٢}

وبنفس الاتجاه، اقترح رئيس الوزراء التركي على الجنرال شاتلورث المسؤول العسكري البريطاني في القسطنطينية وبحضور حميد باشا، رئيس الاركان، وكذلك على السير ج. دورويك، اقترح خطتين في سبيل استعادة النظام ومن اجل تطبيق المعاهدة:

^{٥٧٠} لقد صرح رئيس الوزراء للمندوب السامي البريطاني بأنه: "يجب التصديق على المعاهدة، وكذلك التصديق عليها من قبل السلطان (...)" وشرح ذلك بان احد سجلات الحكومة كانت تحوي وجهة نظر التصديق عليها بهذه الطريقة، وهي سجلات وافق عليها مجلس العرش. وهي طريقة تؤكد انه رغم ان اية معاهدة تتحمل التغييرات الارضية التي تتطلب موافقة البرلمان وفقاً للدستور، فقد اصبح ذلك ممكناً في هذه الظروف، ويجب قبول المعاهدة وفقاً للقرار الذي منح السلطان حق اعلان الحرب وعقد السلام". من الاميرال السير ج. دورويك الى ايرل كورزون، ٢٠ يولييه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة رقم ٢١٨ (٤٤/٣/٦٦٦٩E)، رقم ١٠٧٤، الصفحات ٣٥٦-٣٥٧.

^{٥٧١} سيفر ولوزان، معاهدة السلام في سيفر، واتفاقية لوزان (بالروسية)، موسكو، ١٩٢٧، ونشرها البروفيسور اي. ف. كلوشينكوف، والبروفيسور ا. ف. سيباين، موسكو، ١٩٢٧، الصفحات ١٧-١٨؛ ذكرها احمد، المصدر السابق نفسه، ملحوظة ٩٨، ص ٢٤٣.

^{٥٧٢} من الاميرال السير ج. دورويك الى ايرل كورزون، في ٢٠ يولييه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ٢١٨ (٤٤/٣/٦٦٦٩E)، ص ٣٥٧.

١. مسموح للحكومة التركية تكوين جيش قوامه خمسة عشر ألف جندي لاستعادة النظام بعد التوقيع على المعاهدة.

٢. مساعدة الاكراد للقيام بهجوم ضد مصطفى كمال، الذي يؤيده البلشفيك.^{٥٧٣}
كما اعترف السلطان بحق كردستان في الاستقلال. في واقع الامر، وبعد المؤتمر العسكري الذي كان قد انعقد في القصر، أكد الامير عبدالرحيم افندي، الذي يمثل السلطان، بوضوح على ان: "السلطان كان قد ايد وجود كردستان مستقلة مرتبطة بتركيا بروابط سياسية، اقتصادية ومالية. وكان يعتقد ان كردستاناً بهذا الشكل، تمثل ممراً بين تركيا ومسلمي القوقاز ولبلدان ماوراء القوقاز بدلاً من جمهورية لرمينيا في ذلك المكان".^{٥٧٤}

ويعني ذلك، ان التصديق على معاهدة سيفر و تطبيقها فيما يخص كردستان لن يثير اية معارضة من جانب حكومة تركيا الشرعية او من قبل السلطان.^{٥٧٥} وازضافة الى ذلك، فان حكومة توفيق باشا الجديدة اشارت في بيان لها صدر في اكتوبر ١٩٢٠، برغبتها في المصادقة على معاهدة سيفر: "والحكومة، وقد اقتنعت بضرورة العمل في تفاهم وثيق مع الامة، سوف تطالب مجلس البرلمان بعد ان تتوَجَّ جهودها لتأمين الوحدة المنشودة؛ بتوفير امكانيات التصديق على معاهدة السلام بالاشكال المشروعة وفي توافق مع امكانيات الميثاق الدستوري".^{٥٧٦}

واشترطت الحكومة التركية بشكل ما، ان يتم التصديق على المعاهدة في حضور معظم نواب البرلمان، حيث تمارس الحركة القومية تأثيراً كبيراً فيهم. وللحصول على موافقة النواب

^{٥٧٣} المصدر السابق نفسه.

^{٥٧٤} من المثير للذكر ان يحضر اثنان من القوميين الاتراك بكر سامي بيك من القوقاز و كارا واصف بيك وهما من معاونين المقرين لمصطفى كمال. راجع ما كتبه الادميرال ويب من القسطنطينية الى الارل كورزون في ٢٠ يناير ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ١١٤ (٢٢٦٧٧١/٥٢١/٤٤)، رقم ٦٦٨، المؤتمر العسكري في القصر (ملف رقم ٦٦٨)، ص ١٠٠٦.

^{٥٧٥} كان السلطان قد هدد بالتنازل في ١١ مايو ١٩٢٠، اذا لم يغير الحلفاء شروط معاهدة السلام. ومن بين تلك الشروط الابقاء على منطقة 'ثراقي' Thrace و 'سميرني' Smyrne مع تركيا. راجع جرو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢١-٢٢. ولم يشر السلطان ابداً الى كردستان. ويعني ذلك انه اعترف بانفصال كردستان وانشاء كردستان المستقلة.

^{٥٧٦} مستل من جورنال دوريون في ٢٦ اكتوبر ١٩٢٠، مذكور في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، نفس المصدر، وثيقة رقم ٢٢٢، مذكورة داخل وثيقة ٢٢٢، ص ٣٧٨.

وجب اجراء مفاوضات اولاً مع مصطفى كمال. ووعدت الحكومة الحلفاء بالتصديق على المعاهدة، حال عودة اللجنة التي تم ارسالها الى انقرة مهما كان موقف مصطفى كمال.^{٥٧٧} اما بخصوص موقف القوميين الاتراك تجاه معاهدة السلام، فإن انقلاب مصطفى كمال وإقامة حكومته المؤقتة خلف ازدواجية في تمثيل تركيا. وكان المجلس الاعلى للحلفاء قد انعقد في سان ريمو، في الوقت الذي حقق فيه الجنرال مصطفى كمال انقلاباً حقيقياً كاملاً في ٢٢ ابريل بالتحديد ضد الحكومة الشرعية للسلطان في القسطنطينية. واستطاع مصطفى كمال ان يحول لصالحه القوميين المجتمعين في انقرة. وفي نفس اليوم، انتخبت الجمعية العامة الجنرال على رأس مجلس الدولة التي قامت للتو بإنشائه.^{٥٧٨} وما قام به مصطفى كمال من تصرف معين، انما يعني انتقاماً من حكومة القسطنطينية التي اعدته سابقاً خارجاً على القانون، هو ورفاقه في ١١ ابريل. وجاءت تلك الاحداث الاخيرة نتيجة تأثير القوميين الذي تطور في القسطنطينية، فهياً للحلفاء نريعة لاحتلال المدينة في ١٦ مارس.

وبعد قيام السلطان بجل الجمعية العامة في ١١ ابريل، طالب ضمد فريد باشا بتكوين حكومة جديدة.^{٥٧٩} ورفض مصطفى كمال التعاون مع حكومة القسطنطينية لتطبيق بنود معاهدة سيفر. وكان الجنرال يهدف بذلك الرفض تجذير موقفه القوي تجاه الحلفاء واليونانيين والارمن. وهو موقف جذب لتعاطف الوطنيين الاتراك وتأييد القوميين. وازافة الى ذلك، اقتنع مصطفى كمال بأن الحلفاء الذين فرضوا معاهدة السلام على تركيا، لم يكونوا يريدون تطبيقها تماماً. فايطاليا، كانت قد عقدت مع مصطفى كمال حلفاً

^{٥٧٧} من الاميرال السير ج. دوربيك الى الايرل كورزون، في ٨ نوفمبر ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، المصدر السابق نفسه، وثيقة رقم ٦٤/٢٣٤٤/١٢٩٠٦٤/٢، ص ٣٧٩.

^{٥٧٨} راجع كذلك سفورزا، المختارات، ص ٥٩. الكونت كارلو سفورزا كان اول مندوب سامي ايطالي في القسطنطينية. واصبح فيما بعد في ١٩٢٠ وزيراً للشؤون الخارجية في ايطاليا.

^{٥٧٩} ضمد لقب منحه السلطان لفريد باشا، يشير الى انه زوج شقيقة السلطان، الاميرة اليدا 'Elide' وتلقى فريد باشا، دراساته الجامعية في اكسفورد. راجع الكونت كارنو سفورزا، ديپلوماسي من اوربا منذ معاهدة فرساي. 'نيوهافن New Haven'، المنشورة لصالح معهد الدراسات في مطابع جامعة يال في لندن، مطابع لندن، ومطابع جامعة اكسفورد، ١٩٢٨، ص ٥٤.

سرياً،^{٥٨٠} يوفر له السلاح والذخيرة، في الوقت الذي اكدت له فرنسا انها لاتنوي في الواقع تطبيق تلك المعاهدة.^{٥٨١}

وبقيت انكلترا واليونان وارمينيا، من الموقعين على المعاهدة مصممين على تطبيق الاتفاقية. وقد اراد مصطفى كمال برفضه تطبيق معاهدة سيفر، الغاء المواد القاضية بالحاق تراقيا وسميرني باليونان، وقلقديا بسوريا الفرنسية، وتكوين لجنة من الحلفاء حول القسطنطينية والمضايق، الى جانب نزع سلاح الجيش التركي وتخفيض اعداده وقدراته، وأخيراً انشاء دولة ارمينيا في شرق وشمال شرق تركيا.

هذا وقد ظل موقف كمال حول استقلال كردستان الغربية غامضاً. ومع توسع تأثير حركة مصطفى كمال في كردستان، ايد كثيرون من رؤساء القبائل الكردية الحركة التركية.^{٥٨٢} وكان تأثير مصطفى كمال كبيراً في كردستان الغربية والشمالية. ويقول: "اذا ما ظل رؤساء الشباب الاتراك في الحكم بعد الحرب وخاصة انور باشا وجميل باشا اللذين كانا على خلاف مع مصطفى كمال، فمن المحتمل ان يقوم مصطفى كمال بتأسيس دولة كردية مستقلة برعايته، اعتماداً على علاقاته وصداقته مع الاكراد."^{٥٨٣}

وخلال السنوات ١٩١٩-١٩٢٠، وفي مؤتمرات لارضروم وسيواس التي يعقدها مصطفى كمال وحركته، ظل يساهم فيها الكثيرون من الاكراد.^{٥٨٤} اعلن الجنرال تأييده لمطوحاتهم

^{٥٨٠} راجع: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠٦.

^{٥٨١} وقعت فرنسا اتفاقية لوقف اطلاق النار مع مصطفى كمال في شهر مايو ١٩٢٠، لم يتم احترامها. واكثر من ذلك، كان مصطفى كمال قد صرح في المؤتمر الوطني الكبير في انجورا في اول مايو ١٩٢٢، بأن الاتفاق التي تم التوقيع عليه مع فرنسا في ١٩٢١ يبرهن على انه لا يؤمن بمعاهدة سيفر. وحقيقة ان واحدة من اقوى الدول الموقعة على المعاهدة قد توصلت الى تفاهم معنا منفصل، انما يبرهن للعالم ان تلك المعاهدة كانت مجرد حيلة بالية. وكالة الاناضول، في انغوريا، ٢ مارس. وتم ذكر ذلك في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثالث، الوثيقة ٣٦، داخل الوثيقة ٣٥/٢٧٥٢٤/٤٤، ص ٤٥.

^{٥٨٢} فاني، المختارات، الصفحات ٢١٣-٢١٤؛ وكذلك قدرى جميل باشا في مذكراته، يوضح ان مصطفى كمال قد عين كردياً حسن خيرى بك مسؤولاً عن امن معسكره (...). لكي يجذب الاكراد الى جانبه، وتظاهر بتأييده للاكراد عندما كان يصاحب طفلين كرديين بالملابس الكردية (٨ سنوات وعشر سنوات من العمر) في جميع اجتماعاته لكي يدل على صلته بالاكرااد، وبدرجة ان البعض كانوا يتحدثون عن اصول كردية لمصطفى كمال؛ راجع: زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢-٥٤.

^{٥٨٣} راجع: زنار سلوبي، المصدر السابق نفسه، ص ٥٤.

^{٥٨٤} ثلاثة من بين اعضاء لجنة المتدوين في المؤتمر في ارضروم، وهم من اصل كردي: الشيخ فوزي افندي من الطريقة النقشبندية من ارزنجان، و سعدالله افندي مندوب قديم من بتليس، وكذلك حاجي موسى بك

القومية، ووعدهم بالاعتراف بالدولة الكردية المستقبلية.^{٥٨٥} ولم يكن اعتراف مصطفى كمال ذلك سوى سياسة ماهرة تهدف الى كسب تأييد الاكراد لحركته، أو في الاقل تحييد عداوتهم لحركته.

وامام انتشار تأثير حركة مصطفى كمال وعدائه الواضح لمعاهدات السلام، التي سيؤمن تطبيقها فقط التدخل العسكري ووجود جيش الحلفاء في تركيا. ولكن الحلفاء كانوا قد اعلنوا صراحة عن موقفهم في سان ريمو وفي 'سبأ' Spa، وحيث انهم لم يرسلوا قوات عسكرية لا في تركيا ولا في ارمينيا او في كردستان.^{٥٨٦}

وفي سان ريمو، وافقت انكلترا على الانتداب والوصاية على فلسطين وميزوبوتاميا بما فيها ولاية الموصل، لان الجيش البريطاني كان موجوداً هناك، فلذلك ليست في حاجة لارسال قواتها لتطبيق المعاهدة في مكان آخر. ووافقت فرنسا بدورها على الانتداب والوصاية على سوريا حيث اخذ الجيش الفرنسي بزمام السلطة هناك في اواخر يولييه بعد طرد الامير فيصل.

هذا في حين ان ايطاليا كانت تتمنى التفاوض مع مصطفى كمال حول الحق في تنازل حصري عن منطقة ادياليا. وبتعبير آخر، لم تكن انكلترا او فرنسا او ايطاليا او اية دولة من دول الحلفاء مهيةة لارسال جيش لتطبيق معاهدة السلام خارج نطاق مصالحها او انتدابها او وصايتها. ومرة اخرى، كان غياب حماية ما، او اية دولة تمتلك وصاية سبباً جوهرياً لعدم تطبيق معاهدة

رئيس قبيلة موتكي، راجع: خطاب غازي مصطفى كمال، رئيس الجمهورية التركية، نشرات ل. ف. كوهلر فيرلاج، لبيزج، اكتوبر ١٩٢٧، ص ٤٨.

^{٥٨٥} في رسالة موجهة لقسم دياربكر في لجنة نهوض كردستان، الا مصطفى كمال على ما ينوي فعله: "منح الحقوق القومية للاخوان الاكراد بعد تنظيف البلاد من الاحتلال الاجنبي". ذكر ذلك قدرتي جميل باشا، الذي كان مسؤولاً عن قسم دياربكر في تلك اللجنة. راجع: سلوبي، المختارات، ص ٥٨؛ راجع ايضاً بكر كاظم قره باشا، لكريات للحرب من اجل الاستقلال، (باللغة التركية)، انقره، الصفحات ١٠٦-٢١٦، وهي مذكورة في سلوبي، نفس المصدر، الصفحات ٥٨-٥٩؛ راجع كذلك: بلج شيركو، المختارات، ص ٨٥. كاظم قره بكر كان القائد العسكري التركي لعمليات القوقاز في اغسطس ١٩٢٠، وكان جيشه يضم عدداً كبيراً من الاكراد؛ راجع كذلك: زكي، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧١، راجع ايضاً: كريس كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢-٣٤.

^{٥٨٦} ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع للمجلس الاعلى في سان ريمو ٢٠ ابريل ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الصفحات ٤٧-٥٥. ملاحظات وزير في سبا، ١١ يولييه ١٩٢٠، نفس المصدر، الصفحات ٥٤٤-٥٤٧. لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٠١-١٣٣١؛ راجع ايضاً: توصية الخبراء العسكريين للمجلس حول قضية تطبيق المعاهدة في ارمينيا؛ راجع لويد جورج، نفس المصدر، ص ١٣٢٢.

سيفر في كُردستان. واصر لويد جورج على رغبته من جهة في مساعدة اليونان على الاحتفاظ بسميرنيا وتراقيا، والابقاء على النفوذ البريطاني على المضائق من جهة اخرى. واقترح الادميرال السير جورج دون روبيك، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية حلين من اجل تطبيق المعاهدة:

الاول: تطبيقها بالقوة بمساعدة جيوش الحلفاء، و الثاني يتضمن الالتحاق الارادي لمعظم القوميات التركية مع قرار السلطان بالتصديق على المعاهدة وتطبيقها.^{٥٨٧} وكان المندوب السامي البريطاني قد اقترح ان تقوم بعض الشخصيات التركية بتكوين لجنة للنوايا الحسنة تتوجه الى مصطفى كمال لاقتناعه بقبول المعاهدة، ولكن في حالة الفشل، سيقوم الحلفاء باستقطاع القسطنطينية من الاراضي التركية وفرض تطبيق المعاهدة بالقوة.^{٥٨٨} ولما انه قد تم الاقتناع ان انكلترا واطاليا لن ترسلا قوات الى آسيا الصغرى، وان فنيزولوس Venizolos^{٥٨٩} رئيس وزراء اليونان قد اقترح في يوليه في مؤتمر للحلفاء في سببا، لرسال جيش يتكون من ٩٠٠٠٠ تسعين الف جندي يوناني الى تركيا لمقاومة القوميين الاتراك من انصار مصطفى كمال. وانه كان قد تم قبول الاقتراح اليوناني بمساندة لويد جورج، ورغم عداوة كارلودي سفورزا وزير خارجية ايطاليا.^{٥٨٩} اختارت انكلترا ذلك البديل اليوناني، بارسال الجيش، وتقوم بتأييد ومساندة الجيش اليوناني ومساندته ضد قوات مصطفى كمال. وبهذه الطريقة، كان لويد جورج يأمل بتطبيق المعاهدة بتلك الطريقة.

واحتلت القوات اليونانية الساحل الشرقي لتركيا، وهي الاراضي التي كانت تطالب بها اليونان من قبل.^{٥٩٠} وهكذا بدأت الحرب اليونانية - التركية بين صيف ١٩٢٠ وربيع ١٩٢٢ وكان محورها تطبيق معاهدة سيفر وتقرير مصير المعاهدة بالنسبة لصالح تركيا. وشهدت تلك المرحلة ايضا المحاولات الكردية لانشاء الدولة الكردية المستقلة في كُردستان.

^{٥٨٧} المصدر السابق.

^{٥٨٨} المصدر السابق.

^{٥٨٩} في رسالة مؤخرة في ٣٠ يولية ١٩٢٠، موجهة الى السير ج. دوربيك، اكد كورزون على ان انكلترا كانت قد قبلت في مؤتمر سببا، بتجهيز الجيش اليوناني شريطة عدم التوغل لتلك القوات في داخل الاناضول، ولكن تتركز وتسيطر على الاراضي التي كانت تطالب بها اليونان. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٢١٦/٢٧٠٩٤/٣/٤٤، ص ٣٥٤؛ راجع ايضا: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣٤-١٢٣٦؛ وكذلك سفورزا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٠-٦١.

^{٥٩٠} راجع ايضا: بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠٨-٢٠٩.

٢. المحاولات الكُردية لإنشاء الدولة (١٩١٩-١٩٢١):

بعد الحرب، اتخذت الحركة الكُردية في الحال شكل حركة تحرر وطني ضد الهيمنة التركية. وكذلك بعد بيان الرئيس نيلسون حول حق القوميات التي كانت تعيش سابقاً تحت سيطرة تركيا العثمانية في حياة وطنية منفصلة عن تركيا. وتم الاعتراف بذلك الحق في مؤتمر باريس. ووعدت انكلترا بمساندة استقلال كُردستان. وقد ساهم كل ذلك في تدويل حركة التحرر الوطني في كُردستان.^{٥٩١}

وقد اعترفت معاهدة السلام في سيفر وكذلك الحلف الثلاثي بحق كُردستان الغربية في الحكم الذاتي و الاستقلال، والاعتراف كذلك بحق سكان كُردستان الجنوبية بالالتحاق بتلك الدولة. علماً أن توقيع ١٤ دولة بما فيها تركيا العثمانية على المعاهدة. يعد ضماناً بالاعتراف الدولي ومرحلة نحو تطبيقها.

وقبل التوقيع على معاهدة سيفر، حاول الاكراد سابقاً انشاء كُردستان الكبرى المستقلة، ولكن الحركة الوطنية الكُردية، كانت تنقصها الوسائل المادية والعسكرية، ولم تكن مهياً تماماً لذلك، وعاشت المنظمة الرئيسية، لجنة نهوض كُردستان^{٥٩٢} في القسطنطينية؛ عاشت الجزء الأكبر من نشاطاتها المحدودة في تلك المدينة حتى عام ١٩١٩. وكان قادة تلك المنظمة الاكراد ينتظرون ان يؤمن لهم الحلفاء، وخاصة انكلترا استقلال كُردستان، سواء كان ذلك تحت حماية بريطانية، او تحت حماية عصبة الامم المستقبلية.

وتأخر تحقيق وعود الحلفاء في مواجهة الاتراك، وتطور الحركة الوطنية، وكان جلالات وكامران ابنا بدرخان، قد تركا القسطنطينية ووصلوا كُردستان في سبتمبر، في الوقت الذي عقدت فيه حركة التحرر الوطني التركية التابعة لمصطفى كمال مؤتمرها الثاني في سيواس، وكانت حينذاك تسيطر على معظم مناطق كُردستان.^{٥٩٣}

^{٥٩١} راجع تحليلنا فيمايلي.

^{٥٩٢} راجع تحليلنا ادناه حول انشاء ودور لجنة نهوض كُردستان. راجع كذلك البروفيسور ا. م. حسرتيان، كُردستان تركيا بين حريين، ترجمها عن الروسية الدكتور سعدالدين الملا، بيروت، دار الكتاب، ١٩٧٨، الصفحات ١٣-١٤. راجع ايضاً:

O. T. Z. Tonaya, "TurkiyedeSiyazPartiler (١٩٥٢-١٩٥٩) (باللغة التركية) اسطنبول، ١٩٥٢، pp. ٤٢٩-٤٣٠.

^{٥٩٣} راجع خطاب الغازي مصطفى كمال، المختارات، ص ٨٧-٩٠. واكد قدرتي جميل باشا في حقيقة الامر، على ان القادة الاكراد عندما نقلوا مركز نشاطاتهم من القسطنطينية الى كُردستان، ربطوا نشاطاتهم بلجنة نهوض كُردستان، في ديار بكر، وتوسيع دائرة تأثيرهم. وكان تأثير ذلك كبيراً وفعالاً، وكان يمكن لتلك الجهود ان تكون لها نتائج مقنعة في مختلف مناطق كُردستان. وراجع زنار سلوي، المختارات، ص ٦٧؛ وكانت ملاحظات قدرتي جميل باشا الخطيرة صائبة جداً لان احد العوامل المهمة لنجاح حركة مصطفى كمال التي

علماً أن محاولات ابناء بدرخان انشاء حركة تحرر وطني كُردية في كُردستان خلقت له مشكلة مباشرة مع مصطفى كمال.^{٩٤} وكان اول اجتماع تم عقده لتلك الحركة كان في ملاطيه، المدينة الكُردية، في نفس الوقت الذي يعقد فيه مؤتمر سيواس في اوائل سبتمبر وشارك في اجتماع الحركة كل من: قنري جميل باشا، وعلي غالب بك والي خربوط، وخليل بك رحيم بدرخان متصرف ملاطيه.^{٩٥} وكان لميجر نوئيل في تلك الاثناء، مهمة بحث في كُردستان، ووجد نفسه في ملاطيه مع القادة الاكراد.^{٩٦}

ومنذ المؤتمر الذي عقدته بلدة شيرو الواقعة بالقرب من ملاطيه، بدأت المناقشات حول قضية الاستقلال وطرق البحث عن الوسائل لتحقيق ذلك الهدف. وفي ذلك المؤتمر تم انتخاب خليل بدرخان حاكماً على كُردستان. وينص البيان النهائي للمؤتمر على: "أن الاكراد الذين تحملوا الضغط الذي قامت به الحكومة التركية على كُردستان، تفاعلوا لاقتراب ساعة التحرر الوطني. ومنذ ذلك اليوم، لن يتحمل سكان كُردستان بعد ذلك قيود العبودية. وعمل المؤتمر، الذي كان يهدف الى تأمين حقوقهم، على انشاء جمعية تشريعية تستجيب لمتطلبات المرحلة القائمة الجديدة من تاريخ كُردستان الذي بدأ".^{٩٧}

كانت تعمل على الارض مع مؤيديها الاوائل. والعامل الثاني المهم، مهارتها في استخدام البرقيات بشكل فعال لا يصال اوامرها، وللدعاية في الجيش، والادارات التركية في كُردستان، وفي جميع مدن تركيا، وتواصلها مع القسطنطينية ومع الخارج.

^{٩٤} وفي واقع الامر، توضح وثائق وخطابات مصطفى كمال وتاريخ حركته، انه طوال مرحلة نضاله من اجل التحرر، استخدم لغة مزدوجة مع اعدائه في الداخل كما في الخارج. فيما يخص الاكراد. وفي رسالة ارسلها الى ممثل لجنة نهوض كُردستان، اكد على الاعتراف بالحقوق القومية الوطنية للاكراد، في الوقت الذي وجه اوامره الى رفاقه في يونيو ١٩١٩ بالقضاء على نشاطات تلك اللجنة في كُردستان. راجع زنار سلوي، المختارات، ص ٥٨؛ وكذلك راجع حسرتيان، المصدر السابق نفسه، وكذلك راجع كمال اتاتورك، نشرات في اسطنبول باللغة التركية، الجزء الثالث، ١٩٦٢. الصفحات ٩٠١-٩٠٤، ٩١٠.

^{٩٥} راجع بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧؛ وكذلك حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٤.
^{٩٦} في مذكرة قدمها رايان المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية اكد فيها لرشيد باشا وزير خارجية تركيا، ان الميجر نوئيل قد تم ارساله في مهمة تقصي الحقائق في بعض المناطق التي تعيش فيها اكثرية كُردية، وقام بدورة اولية قصيرة، زار فيها القسطنطينية. وبعد ذلك قام بدورة اخرى لمدة اطول، ومدح الحكومة التركية ولذلك تم منحها توصيات بسلطات اقليمية محلية. ووصل الى ملاطيه ولصدفة غير مريحة وجد نفسه هناك حيث يوجد 'غالب بك' الذي قدم المذكرة السيد رايان في ٢٧ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة رقم ١٠٠، ص ١٦٧.
^{٩٧} حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥-٢٦.

وقد اتخذ حاكم كردستان عدة قرارات ادارية تهدف الى تمديد سلطاته الى كردستان ونشرها فيها^{٥٩٨}. ولكن مصطفى كمال من جانبه قد تعرف على تطور الحركة الكردية وحاول ان يضع حداً لها. وكان يرى في تلك العملية مؤامرة ضده قام بتنظيمها رئيس الوزراء، ووزير الداخلية وكلاهما تمثلان في نظره الوالي غالب بك والبريطانيين بواسطة نوثيل وبتأييد من الاكراد.^{٥٩٩}

وإستناداً الى ما أورده مصطفى كمال، فإن الوالي علي غالب بك كان قد طلب منه وزير الداخلية عادل بك منع عقد اجتماع مؤتمر سيواس والقبض على المشاركين فيه.^{٦٠٠} وفي الواقع، كان مصطفى كمال ينوي استخدام ذلك الحدث لينشر دعاية مضادة للاكراد، ومضادة للحكومة وللبريطانيين، هادفاً بذلك تجميع القوميين الاتراك.^{٦٠١} اما الاكراد الذين انسحبوا الى جبال كاخيا نظموا انفسهم من جديد للقيام بهجوم ضد جيش مصطفى كمال. بعد رفض مصطفى كمال الانصياع للانذار الذي تم إرساله اليه.^{٦٠٢}

^{٥٩٨} حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥-٢٦.

^{٥٩٩} كان مصطفى كمال قد صرح مؤخراً، ان نهاية الحركة الكردية كانت في الواقع حدثاً مهماً في تاريخ نضالنا الوطني، واورده خطاب غازي مصطفى كمال، المختارات، ص٨٨. وكان العديد من قادة القيادة العامة وقادة فرق الجيش التركي في ملاطيه، ودياربكر وخربوط ومنطقة العزيز قد رفضوا تنفيذ الامر الذي امرهم به مصطفى كمال بالقبض على ابناء بدرخان الى ان تركوا ملاطيه في ١٠ سبتمبر.

^{٦٠٠} المصدر السابق، راجع ايضاً، برقية مصطفى كمال الى عادل بك وزير الداخلية، ١١/١٠-١٩١٩/٩؛ المصدر السابق نفسه، ص ١٠٠.

^{٦٠١} رد الوالي لمنطقة العزيز، غالب بك افندي، رداً على برقيتكم في ٢ سبتمبر ١٩١٩، المرقمة ٢ القسطنطينية رقم ٩٠٦ كما اورده خطاب غازي مصطفى كمال، المختارات، الصفحات ٩٦-١٠٠. وكان رايان المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد صرح لوزير خارجية تركيا رشيد باشا، ان شروحات مصطفى كمال لاتصف ما حدث حقيقة في ملاطيه. راجع بهذا الخصوص، مذكرة رايان في ٤ من نوفمبر ١٩١٩ وذكرتها وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة ١٠٠، ص١٦٧. راجع ايضاً البروفيسور حسرتيان، كردستان تركيا بين الحربين العالميتين، ترجمة: د. سعدالدين ملا، دار الكتاب، رابطة كاوه للثقافية الكردية، الصفحات ٨-٩ من مقدمة سعدالدين الملا.

^{٦٠٢} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١-١٠٣.

ولكن، وللغرابية، وصل الكولونيل البريطاني الكابتن بييل Peel^{٦٠٣}، رئيس الاستخبارات البريطانية في حلب الى ملاطية في ١٢ سبتمبر ١٩١٩، لزيارة الوجيهاء والموظفين المدنيين والعسكريين في مناطق ملاطية وخربوط وديار بكر.

وادعى بييل انه لم يكن يعرف مهمة الميجور نوئيل^{٦٠٤}، مؤكداً ان الحكومة البريطانية كانت تجهل تلك المهمة ولم تكن تسمح ان يقوم ضابط كهذا باعمال الدعاية. وفي الحقيقة، كانت زيارة الموظف السياسي البريطاني بييل قد حولت بشكل ما اهتمام مصطفى كمال عن غالب بك وعن حكومة القسطنطينية. وكان بييل قد ارسل نوئيل Noel الى القادة الاكراد ليقتنعهم بوضع حد لحركاتهم ضد الكماليين.^{٦٠٥}

ونتيجة لذلك التغيير من جانب القيادة البريطانية، صرح نوئيل للقيادات الكردية ان كل حركة مسلحة سوف تتسبب في احداث اضرار خطيرة للقضية الكردية، مادامت ان القضية الكردية قد حازت على تعاطف اوروبي كامل^{٦٠٦} من الان فصاعداً. وفي هذا السياق تخلى الاكراد عن حركتهم، واختفى غالب بك وابناء بدرخان في حلب، ووضع بييل نهاية لمهمة نوئيل حول الحركة الكردية.^{٦٠٧}

ويوضح بييل ان انكلترا ولم تتبن اية سياسة واضحة تجاه الحركة الكردية، ولم تتخذ موقفاً واضحاً من مستقبل كردستان، وهذا ما ترك المجال لمكتب القاهرة ان يضع حداً

^{٦٠٣} يذكر مصطفى كمال ان اسم الكولونيل البريطاني بييل، ولكن جلادت بدرخان يقول انه بييل. راجع ايضاً بلج شيركو، المختارات، ص ٨٧. واخطأ مصطفى كمال مرة اخرى عندما قال نوفيل بدلاً من نوئيل، راجع خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧، ١٠٠، ١٠٣.

^{٦٠٤} الى قائد الجيش الثالث في سيواس، برقية مصطفى كمال، ملاطية في ١٢/٩/١٩١٩. راجع خطاب الغازي مصطفى كمال، المختارات، ص ١٠٣-١٠٤. وكما اكدنا ذلك من قبل، فان الحكومة البريطانية قد ارسلت نوئيل في مهمة واضحة، لتقصي الحقائق والبحث في كردستان وكان قد نال موافقة الحكومة التركية في القسطنطينية؛ راجع بهذا الصدد مذكرة السيد ريان في ٤ نوفمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ١٠٠، ص ١٦٧.

^{٦٠٥} بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، ص ٨٧.

^{٦٠٦} راجع بلج شيركو، المختارات، ص ٨٧. واكد جلادت، احد قادة تلك الحركة: "ان الوطنيين الاكراد يعرفون جيداً الاترك، ولا يصدقون تصريحاتهم ووعود المسؤولين الاوربيين وتصريحاتهم"، المصدر السابق نفسه، ص ٨٨. راجع نيكيوتين، المصدر السابق نفسه، ص ١٩٦؛ راجع كذلك حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦.

^{٦٠٧} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٤، حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩.

لمهمة نوثيل، في الوقت الذي وجه فيه المسؤولون البريطانيون في القسطنطينية وبغداد أمراً (لنوثيل) بالتقرب من الاكراد.^{٦٠٨}

وايقن الاكراد ان نهاية مهمة نوثيل تساوي نهاية التأييد البريطاني لقضيّتهم. وقد تمّ اتخاذ ذلك القرار تحت ضغوط المندوب السامي البريطاني في القاهرة، إذ لراد بذلك تأمين انسحاب الجيش البريطاني، وتحاشي كل مجابهة مباشرة للبريطانيين مع القوميين الاتراك.^{٦٠٩} وفي تلك المرحلة، كان موقف الحكومة البريطانية تجاه مصطفى كمال غامضاً جداً.^{٦١٠} وتشير المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية والمسؤولين البريطانيين في القسطنطينية والقاهرة وحلب، الى ان البريطانيين لم يقدرّوا تماماً قوة حركة مصطفى كمال والخطر الذي يمكن ان تمثله بالنسبة للمصالح البريطانية من جهة، ومن جهة اخرى كان يوجد آنذاك خلاف من التقرب المحسوس بين ادارة الجنرال اللنبي في القاهرة والمسؤولين البريطانيين في القسطنطينية حول السياسة التي يجب ان تتبعها انكلترا في كردستان، اثناء وبعده انسحاب القوات البريطانية.^{٦١١}

ويبدو انه في تلك المرحلة من انسحاب الجيش كان لمكتب القاهرة قوة اتخاذ القرار حول كردستان اكثر من مراكز القرار الاخرى البريطانية. وفي واقع الامر كان تدخل بيل يشير الى ان الاولوية كانت للقضاء على الاضطرابات الكردية اثناء انسحاب القوات البريطانية من تلك المناطق. وكانت زيارة بيبيل لهذا الغرض، وكان يعتقد ان التحضيرات الكردية للهجوم على

^{٦٠٨} راجع كذلك، بهذا الصدد، تحليل احمد، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٩.

^{٦٠٩} ارسل الكولونيل ماينرتزاجن من الادارة البريطانية في القاهرة، برقية الى كورزون في ١٧ سبتمبر كمايلي: "اشارة الى برقية E.A. ٦٣٧ في ٢٥ اغسطس. تقرير الضابط السياسي في المنطقة الشمالية تشير الى ان نوثيل يتبع سياسة دعائية ضد الاتراك لصالح الاكراد. ويعتقد ان عدم الرضا العام حول مايدور في المنطقة، يعود الى سلوك بعض اعضاء حزب نوثيل لجنة كردستان، حيث تعرف نوثيل ووجهت له اوامر بالعودة وحزبه الى حلب. برقية الكولونيل ماينرتزاجن الى ايرل كورزون في ٢٧ سبتمبر ١٩١٩. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الرابع، رقم ٤٥٥، برقية ٣٥٦١/٣٠٥٠/٤٤؛ رقم ٥٢٣، ص ٧٨٢.

^{٦١٠} السير ج. نوربيك، نائب الاميرال، موجهاً برقية الى ايرل كورزون في ٤ سبتمبر ١٩١٩، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، الوثيقة رقم ٩٩ (١٦٣٦٨١)، رقم ٢٢٧١، ص ١٦٦.

^{٦١١} يؤكد ويلسون، المسؤول البريطاني حول قضية كردستان على انه بدافع التأخير البريدي لجميع الاتصالات كانت ضرورة استخدام البرقيات. على ان المندوب السامي البريطاني، وكذلك اللورد اللنبي في حاجة دائمة للمعرفة، وحيث موظفهم في دمشق وحلب وما وراءها يتابعون وكما شرحنا سابقاً سياسة غير مستقرة حول ذلك من حكومة جلالتهم، ويلسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤١.

مصطفى كمال، عامل من عوامل عدم استقرار المنطقة. وحيث كان المسؤول البريطاني يظن ان الحرب التركية الكردية تسبب خطراً على امن انسحاب القوات، بل ويمكن ان تضطر القوات البريطانية الى البقاء في تلك المناطق مدة اطول وهكذا، ولغياب خطة واضحة في لندن حول مستقبل كردستان بعد الانسحاب كان مكتب القاهرة يهتم فقط بانسحاب القوات.

وحتى بعد الاعتراف بمعاهدة سيفر، فان تطبيق المعاهدة وانشاء دولة مستقلة في كردستان، يتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة جداً. ومع الخلاف بين الاتراك والعرب،^{٦١٢} لا يمتلك الاكراد تلك الوسائل. وذلك هو السبب، ويعد ان تخلت انكلترا عن مشروع انشاء دولة كردية، والسبب ان الحرب اليونانية - التركية كانت تبدو فرصة لتحقيق اهدافهم.

وكان تدخل الجيش اليوناني في تركيا للقضاء على حركة مصطفى كمال، في الواقع آخر فرصة امام الحلفاء، وخاصة امام انكلترا لتطبيق شروط معاهدة سيفر.^{٦١٣}

اما السير ج. دو رويك، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية، بعد ان كان انكر وجود رأي عام كردي موحد في معرض رده على كورزون في ٢٩ مارس، خيب امل كورزون في تأييد مشروع استقلال كردستان في سان ريمو في ابريل، عاد واكد في رسالته المؤرخة في ٢٨ يوليه وجود رأي عام كردي موحد، ويعرف جيداً امكانية استخدام ذلك نهائياً ضد مصطفى كمال.^{٦١٤}

وتناقض البرقيتين اللتين ارسلهما المندوب السامي البريطاني واضح للعيان. ولم يتطور رأي الاكراد خلال الاربعة اشهر ما بين ٢٩ مارس و ٢٨ يوليه. وفي كل الاحوال، فان اساس ذلك التناقض واضح تماماً: فقد كان المندوب السامي البريطاني يرفض الاعتراف بوجود

^{٦١٢} استطاع الجنرال مصطفى كمال تنظيم جيش شعبي، لان الغالبية التركية كانت متمركزة في الولايات الشرقية والشمال شرقية، وان مدراء تلك الولايات ايدوا وساموا في نجاح حركته. راجع: خطاب الغازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥-٦. اما بخصوص حركة فيصل، وكما اكدنا على ذلك، كان المستشارون البريطانيون من امثال الكولونيل لورنس والمستر بيل، يرشدون ويوجهون فيصل في سياسته الداخلية والخارجية.

^{٦١٣} راجع لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٣٤-١٢٣٦؛ راجع كذلك سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٠-٦١.

^{٦١٤} من الاميرال السير ج. دوربيك، الى ايرل كورزون، في ٢٩ مارس ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثالث، رقم ٣٠٢، برقية E ٤٤/١١/٢٢٤٢، رقم ٣٤، الصفحات ٤٩-٥٠؛ من ايرل كورزون 'سان ريمو' الى الاميرال سير ج. دوربيك القسطنطينية، ٢٤ ابريل ١٩٢٠. المصدر السابق نفسه، برقيات عديدة E ٤٤/١١/٧٤٧٤، رقم ٥٦، الصفحات ٦٥-٦٦؛ من الاميرال السير ج. دوربيك، ايرل كورزون في ٢٨ يوليه ١٩٢٠، المصدر السابق، رقم ٨٦١، برقية E ٤٤/١١/٦٠٩، رقم ١٠٣، ص ١٠٨.

وحدة وطنية كُردية اذا كان الامر يتعلق باستقلال كُردستان، ولكنه كان مستعداً لتقبلها اذا ما كانت تخدم المصالح البريطانية وهم يحاربون حركة مصطفى كمال. وكانت للفكرة الخاطئة التي عبر عنها د. دورويك في برقيته رداً على كورزون نتائج وخيمة فقد ساهمت في احباط كورزون تجاه تأييد مشروع استقلال كُردستان. والنتيجة، ان ذلك ترك آثاره بالفعل في الوقت الذي تتم فيه صياغة القسم الخاص بكُردستان في معاهدة سيفر.

وسواء كان هناك خطأ ام لا في تقديرات المندوب السامي، فإنه قد اعاد مراجعة موقفه بعد مؤتمر سان ريمو، وفي برقيته المؤرخة في ٢٨ يولييه، اكد ج. دورويك على ان: "رئيس الوزراء كان على اتصال بالافكار المحافظة الكُردية، وكان موقف رئيس الوزراء كماياتي: ستكون كُردستان دولة ذات حكم ذاتي وفقاً لنصوص المعاهدة. ولان القادة الاكراد كانوا يكرهون مصطفى كمال لانه يرفض المعاهدة، فلنستخدم معاً الاكراد ضده ولن تكون الخطة بالضرورة صعبة التطبيق بالكامل."^{٦١٥}

وكان المندوب السامي في برقيته يتوقع الحصول على تعاطف فرنسا اللازم لانجاح المشروع، لان اغلب الاكراد وكذلك بالصدفة ان الاكراد الخاضعين لتأثير ابناء بدرخان يقيمون في منطقة النفوذ الفرنسية في كُردستان.

وإذا تحقق الاكراد من ان فرنسا تتمتع بتأثير في بوتان على الحدود السورية موطنهم الاصلي، حاول ابناء بدرخان التقارب من فرنسا هادفين الحصول على تأييدها من اجل انشاء كُردستان مستقل. وواقع الامر يقول ان امين عالي بدرخان كان قد قدم الى المندوب السامي الفرنسي في القسطنطينية مذكرة في يونيه ١٩٢٠، حيث يعرض فيها خدماته للبقاء على النفوذ الفرنسي، شريطة تأييد فرنسا لاستقلال كُردستان.^{٦١٦}

ولم تتخذ فرنسا مع ذلك اية خطوة ملموسة رداً على ذلك المطلب. وكانت انكلترا في ذلك الوقت ترغب اكثر من فرنسا في تطبيق معاهدة سيفر. ولكن كورزون وصف في رده على ج. دورويك موقف الحكومة البريطانية كماياتي: "تمت مناقشة عملية التقدم الجديد لليونان في آسيا

^{٦١٥} من الاميرال السير ج. دورويك الى ايرل كورزون في ٢٨ يولييه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، رقم ٨٦١، برقية E ٩٠٧٦/١١/٤٤، رقم ١٠٢، ص ١٠٨، الاميرال السير ج. دورويك، الى ايرل كورزون، ٣٠ يولييه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الوثيقة ٣١٨ E ٩٦٦٦/٣/٤٤، رقم ١٠٧٤، ص ٣٥٧.

^{٦١٦} "مذكرة ١٦ حزيران"، ارشيف الوزارة الخارجية الفرنسية، باريس، كي دو اورسي، ذكر من قبل كوجيرا، نفس المصدر، ملاحظة ٤٠، الصفحات ٣٣-٣٤.

الصغرى، مع السيد فينيزيلوس في سبا Spa^{٦١٧}، والذي لم يؤيد حينذاك ذلك التحرك إذا ما قرر الاتراك التوقيع على المعاهدة. ورداً على مناقشتكم، يجب ان يكون معلوماً عداوة مصطفى كمال للحكومة التركية بقدر عداوته للحلفاء.. كما ان اختفائه او هزيمته، سوف تمنح الاتراك التصديق على المعاهدة وتنشأ بذلك ظروف اخرى جديدة^{٦١٧}.

رغم ان كورزون لم يقدم وجهة نظره بخصوص اقتراح رئيس الوزراء باستخدام الاكراد ضد مصطفى كمال، فقد احتفظ المسؤولون الاتراك والبريطانيون بأحد الاختيارات الجادة لوضع حد لحركة مصطفى كمال^{٦١٨}. وفي مؤتمرات سان ريمو وسبا، وبعد مناقشات طويلة لم يستطع قادة الحلفاء اتخاذ قرار حول وسائل تطبيق معاهدة سيفر. وفي يونيه، تمت مناقشة امرين بديلين هما: تغيير محتوى المعاهدة وهو رأي ايدته ايطاليا وفرنسا، او تطبيق المعاهدة بالقوة، وهو اقتراح ايدته اليونان وانكلترا^{٦١٩}.

وكان اليونانيون يؤيدون التطبيق بالقوة، لكي يضموا تراقيا التي وعدوهم بها وفقاً للمعاهدة. كما كان لويد جورج يؤيد مع ذلك فينيزيلوس من اجل فصل ذلك الجزء القديم من اليونان عن تركيا^{٦٢٠} ورفض الاتراك معاهدة سيفر، على وجه الخصوص بسبب المواد التي تعرضت لمنطقة تراقيا وسميرن والقسطنطينية، وايد لويد جورج التصرف العسكري اليوناني ووعد بتقديم مساعدة بريطانية مادية ولوجستية^{٦٢١}.

وما بين نهاية يونيه وبدايات يوليه، نزل الجيش اليوناني على شواطئ آسيا الصغرى، واحتل تراقيا في خمسة ايام. ومع منتصف يوليه، طرد اليونانيون الاتراك من مناطق المضائق، واحتلوا مدن بورصا Bursa ومودانيا Mudanya^{٦٢٢}، وتسببت تلك الهزيمة في

^{٦١٧} من ايرل كورزون الى الاميرال السير ج. دورويك، في ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٢١٦، E ٩٠٧٢٤/٣/٤٤، رقم ٧٠٥، ص ٣٥٧.

^{٦١٨} من الاميرال السير ج. دورويك، الى ايرل كورزون، ٣٠ يوليه ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الاول، وثيقة ٢١٨ (E ٩٠٦٦٦/٣/٤٤)، رقم ١٠٧٤، ص ٣٢٧.

^{٦١٩} هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٧.

^{٦٢٠} فينيزيلوس، الى لويد جورج، راجع: لويد جورج، المختارات، ص ١٣٤.

^{٦٢١} يعتقد لويد جورج تماماً ان اليونان يمكنها ان تشن حملة محدودة لاذلال الكماليين، واجبار حكومة القسطنطينية على التوقيع على المعاهدة. وكان تصميمه حول ذلك الموضوع قوياً لدرجة انه رد بفظافة على اعتراضات تشرشل والفيلد مارشال السير هنري ولسن، وكلامها عارضا القيام بعملية كذلك، حيث كانا لا ياملان لها النجاح. راجع: هلمريتش، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٧.

^{٦٢٢} المصدر السابق نفسه، ص ٣١٩.

ارتياح حكومة فريد باشا من ضغط الكماليين الذين أرسلوا وفداً الى باريس للتوقيع على المعاهدة بعد اجتماع للحكومة التركية في ٢٢ يوليه.
ومن جانبه، اضطر مصطفى كمال، بعد ان بذل كل ما بوسعه لوضع حد للحركة الكردية في ١٩١٩، وحيث اعلن شوفينيته بمعارضة تحرير كردستان،^{٦٢٣} واضطر بسبب ضعف الموقف العسكري الصعب الذي كان يواجهه في صيف عام ١٩٢٠ ضد الحركة الكردية،^{٦٢٤} وضد الجيش اليوناني، اضطر ان يختار الالتزام بالاعتراف للاكراد: "بنفس الحقوق التي اعترفت بها لهم معاهدة سيفر، ويتنفيذ بنود المعاهدة المتعلقة بالاكرد، حالما يتم طرد الجيش اليوناني خارج الحدود والتوقيع على السلام".^{٦٢٥}

^{٦٢٣} خطاب غازي مصطفى كمال، المختارات، الصفحات ٨٧-٩٠. وفي رسالة الى السلطان في ١١ سبتمبر نتيجة احداث ملاطية، اشار مصطفى كمال الى ان الحكومة قد اختارت سفك الدماء المسلمة في صراع الاخوة، في محاولة ضرب مفاجئة ضد المؤتمر. ومن جهة اخرى، تبرهن الوثائق انها قررت بسبب مالي، تقطيع اواصر البلاد بفصلها كردستان. نفس المصدر السابق، ص ١٠٥. ويؤكد البروفيسور حسرتيان، ان مصطفى كمال يحمل مشاعر شوفينية ضد الاكراد. فقد منع ذكر حق الكرد في قرارات مؤتمرات ارضروم و سيواس. ولم يعترف الكماليون للاكراد بحقوقهم الوطنية القومية، واستغلوا الاقطاعيين الاكراد للتوصل الى اهدافهم تحت حجة وحدة الدين والامة الاسلامية". راجع حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣.
^{٦٢٤} بدأت حركة درسيم في بدايات ١٩٢٠، نتيجة اجتماع عقده قادة الاكراد في المنطقة. وارسل الاكراد مذكرات للسلطان، ولعصبة الامم مطالبين بحق الاكراد في الاستقلال. وفي احدى الوثائق التي ارسلها والي العزيز في ٢٥ نوفمبر لعصبة الامم، اكد ان "معاهدة سيفر تعترف بانشاء كردستان مستقلة تضم ولايات دياربكر والعريز ووان وبتليس، وانه يجب انشاء تلك الدولة، والا سوف نضطر الى الجوء الى القوة للحصول على ذلك الحق". وفي درسيم: Dersimi M. N. Kurdistan Tarihinde، تاريخ كردستان، درسيم، الطبعة الثانية، باللغة العربية، الصفحات ١٢٧-١٢٩، ص ١٩٥؛ راجع ايضاً: حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧-٢٨. هذا الى جانب انه كان قد تم تعيين خالد بك جبرائلي عضواً في مجلس قيادة ارضروم العسكرية في يونيه ١٩٢٠، والذي كان احد الاغوات الاكراد وقائداً قديماً في القوة غير النظامية الحميدية، ورغم انه كان قد قاد جيش كاظم قره بكر باشا ضد الارمن في ١٩١٩، الا انه ترك الكماليين في اواخر ١٩٢٠، وساهم بنشاط مع اعضاء اخرين في لجنة نهوض كردستان، وفي تنظيم الحركة الكردية؛ راجع فرات: M. S. DoguillerivevartoTarini، Ankara، ١٩٦١، باللغة التركية؛ راجع حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٣٤-٣٦.
^{٦٢٥} راجع: بلج شيركو، القضية الكردية، ١٩٣٠؛ ذكرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠.

ومع بدايات ١٩٢٠، تنكّر مصطفى كمال وعوده، ووضع شروطاً في مؤتمر لندن الثاني المنعقد في فبراير، بإلغاء الجزء الثالث من المعاهدة المتعلقة بـ كردستان.^{٦٢٦} وبعبارة أخرى طالب الحلفاء بالتخلي عن كردستان لتركيا.

وفي تلك المرحلة، اجبرت الحركة الكردية في درسيم مصطفى كمال على سحب جزء من جيشه الذي كان يواجه اليونانيين في الجبهة الغربية، من أجل تقوية جيشه في جبهة كردستان.^{٦٢٧} هذا، الى ان تأييد السكان الاكراد لمقاتليهم منع تقدم الجيش التركي.^{٦٢٨}

وكان مصطفى كمال قد ضم الى جيشه، قطاع الطرق اللازيين الذين كانوا يهيبون الاكراد ويغتصبون نساءهم، ويهدمون مدنهم وقراهم ومنازلهم.^{٦٢٩} والى الجنوب، نشأت حركة كردية في الربيع، قادها بريزاد بكر قائد سابق للجيش الرابع التركي في ظل عبدالحميد، واستقر في ماردين حيث استطاع ان يحرز بعض النجاحات ضد الكماليين.^{٦٣٠}

وفي يونيو ١٩٢١، ارسل الكماليون وفوداً للتفاوض مع بريزاد بكر، استناداً الى كوجيرا الذي قال: "طالب الاكراد بالاعتراف لهم بالحكم الذاتي في المقاطعات الكردية التي يضعون حدودها بأنفسهم، وكذلك بحرية تنظيم ذلك الحكم الذاتي في كردستان كما يحلو لهم".^{٦٣١}

^{٦٢٦} اشار س. ي. ارلوف، اول سفير سوفيتي لدى تركيا، الى ان كمال اتاتورك وهو يناضل من اجل حقوق الاتراك في الاستقلال. رفض تماماً الاعتراف بنفس الحقوق للارمن وللآكراد. راجع: ارلوف، مذكرات دبلوماسي سوفيتي، موسكو، ١٩٦٠، ص ٢١٢. نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٦٢٧} راجع: حسرتيان، المختارات، الصفحات ٤٤-٤٨، في ربيع ١٩٢١، تسببت الضغوط التي مارسها الكماليون على الجماهير الكردية، في تمرد اكراد عمرانيا، ضد الاتراك الذين استطاعوا مقاومة الجيش التركي، واسروا قائدهم الكولونيل خالص وحاكموه واعدموه. واستولوا على اكثر من الف حصان، وكمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة. وشجعت احداث العمرانية الجماهير الكردية على التمرد على الكماليين. واستناداً الى ا. كمال، استطاع الاكراد تحرير العديد من المقاطعات في وقت قليل، وتبلغ مساحتها اكثر من ١٥ الف د.م: وكان قوام قوات الاكراد ستة الاف مقاتل. راجع:

□ Kemali A., Erzincan Tarihi (en LaugueTurque), Hixtoire de Erzenjan. Erzincan, ١٩٣٩, pp. ١٥٦-١٦٣.

نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤١-٤٢.

^{٦٢٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٤-٤٥.

^{٦٢٩} فرونسزيت، رحلة الى انقرة، الاعمال الكاملة باللغة الفرنسية، الجزء الاول، موسكو □ لينغراد، ١٩٢٩،

ص ٢٧٨، نشرها حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦.

^{٦٣٠} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤٠.

^{٦٣١} ملاحظات الجنرال بلّة، المندوب السامي الفرنسي في الشرق، حول الحركة الكردية في ٢٩ نوفمبر ١٩٢١.

ارشيف وزارة الخارجية الفرنسية، باريس، الكي دورسيه، ونشرها كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الملحوظة رقم ٢، ص ٤٠. الاقواس هكذا في النص الاصيل.

ولم تؤد المفاوضات الى نتائج ملموسة. ثم وصل كُردستان في وان وبتليس وفد تركي جديد يضم ممثلين عن الجمعية والحكومة في ديسمبر ١٩٢١، من اجل فتح باب المفاوضات مع الاكراد. ولكن تلك المهمة لم تتوصل الى نتائج افضل من سابقتها.

يؤكد كوجيرا، ان هدف مصطفى كمال من تلك المفاوضات كان كسب الوقت ليتمكن من القضاء على الحركة الكُردية.^{٦٣٢} وفي كل الاحوال، فشلت محاولات الكماليين في القضاء على الحركة الكُردية التي اخذت سعة اكبر وانتشاراً اكثر منذ اكتوبر ١٩٢١، وامام موقف الكماليين المتقلب، قرر السير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، تأييد الحركة الكُردية ضد الكماليين في حال لم تتوصل المفاوضات الى نتائج مرضية.^{٦٣٣}

وفي واقع الامر، وبعد انتهاء المؤتمر الثاني في لندن، رفض الكماليون الحاق ولاية الموصل، بميزوبوتاميا رغم قبول البريطانيين مراجعة معاهدة سيفر، والتخلي عن كُردستان الغربية لتركيا،^{٦٣٤} ضمن التنازلات الاخرى. بل اكثر من ذلك، دخلوا بشكل غير شرعي في اراضي ولاية الموصل، وفي مدينة راوندوز حيث نشروا الدعايات المؤيدة للكماليين والمعادية للبريطانيين.

ونتيجة كل ذلك، توصلت بريطانيا لمنح تأييدها للحركة الكُردية بقيادة خليل بدرخان. وكان حفيد الامير بدرخان قد وصل بغداد في اكتوبر ١٩٢١، برفقة اربعة اعضاء آخرين من لجنة نهوض كُردستان، لمناقشة المسؤولين البريطانيين حول تنفيذ خطتهم لنهوض كُردستان ضد الاحتلال الكمالي.^{٦٣٥}

ولنذكر ان فرنسا كانت قد عقدت اتفاقية مع مصطفى كمال في اكتوبر ١٩٢١، وان يتولى الامير فيصل عرش العراق، وحيث اجبرت المظاهرات الوطنية العراقية السير برسي كوكس، على اعلان الاحكام العرفية في بغداد. وكانت المفاوضات التي عقدها خليل بدرخان مع المسؤولين البريطانيين في بغداد صريحة ومباشرة فقال: "نحن نطالب بوصاية بريطانية،

^{٦٣٢} المصدر السابق نفسه.

^{٦٣٣} تقرير السير برسي كوكس، ٢٨ اكتوبر ١٩٢١، وزارة الهند، LP & S., Cite' Par Kutchera, Op. cit. Note

٥، ٤١

^{٦٣٤} راجع كذلك: خطاب الغازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٧١.

^{٦٣٥} تقرير السير برسي كوكس، ٢٨ اكتوبر، وزارة الهند، LP & S.; راجع كذلك: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

وإذا ساعدتنا بريطانيا العظمى، سنكون لها دولة تحجز بين العراق واعدائه، روسيا وتركيا. وستعاون مع الارمن والتجمعات المسيحية".^{٦٣٦}

وللحصول على المساعدة البريطانية اقترح خليل بدرخان على البريطانيين إرسال بعض الضباط تحت إمرة الميجور نوثيل ليتأكدوا من صدق وقدرته حركته، وأكثر من ذلك، طلب في الأقل مدفعين للجبال، وبعض الرشاشات، وخمسة آلاف بندقية وذخيرة كدفعة أولى تتلونها دفعات أخريات حسب الحاجة.

واكد بقوله: "انا لا اطلب مالاً، وكل ما ستقدمونه لنا سيكون على الحساب بالدين، وسنسد كل شئ حال انشاء كردستان المستقلة".^{٦٣٧}

وفي الواقع، قام خليل بدرخان، بتنظيم حركته، ولكن نقطة ضعفه كان انتظار وعود انكلترا. وكان خليل بدرخان على صلة بالحكومة اليونانية،^{٦٣٨} وحصل على مساعدة مالية، ووعده بارسال باخرة محملة بالاسلحة، شريطة ان يسمح له البريطانيون بنقلها عبر العراق.^{٦٣٩}

ووافق كوكس على تأييد البريطانيين لخطة خليل بدرخان، وتبنى مبدأ تسهيل مرور المساعدة اليونانية. وكان هدف كوكس، استبعاد التهديد الكمالي للموصل قدر الامكان، فهي منطقة يطالب بها مصطفى كمال، لكونه يعدها، جزء من تركيا.

وبعد مضي بضعة ايام، وجه تشرشل سكرتير مكتب العقيد الذي كان يدير قضية كردستان منذ كان في قسم الشرق الاوسط منذ يناير ١٩٢١، وجه امراً جازماً لكوكس بالتخلي عن كل محاولة ترمي لتشجيع الاكراد خلال تلك المرحلة.^{٦٤٠}

وكان تشرشل يعتقد انه بدلاً من استغلال الاكراد ضد مصطفى كمال، من الافضل ان يتفاوض فيصل ملك العراق مباشرة مع مصطفى كمال من أجل السلام، ومن اجل عقد اتفاقية محلية لحسن الجوار بين تركيا و دولة العراق الجديدة. وأكثر من ذلك، فان انكلترا

^{٦٣٦} المصدر السابق، ص ٤٢.

^{٦٣٧} المصدر السابق نفسه.

^{٦٣٨} من السير هـ. رامبولد، الى ايرل كورزون، القسطنطينية، ٢٥ مايو ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، رقم ٥٢١، سرّي E ٩٣/٤٣/٥١٢٦، الوثيقة ١٩٤، ص ٣٠٤.

^{٦٣٩} المصدر السابق نفسه.

^{٦٤٠} بريقة ونستون تشرشل الى السير برسي كونس، في ١١ نوفمبر ١٩٢١. ونستون تشرشل، وثائق يقدمها مارتن جلبرت، لندن هيتمان، ١٩٧٧، الجزء الرابع، القسم الثالث، اوراق تشرشل، ١٧/١٦، ص ١٦٦٨. راجع ادناه، تحليلنا.

بعد مؤتمر لندن الثاني في سيفر قبلت الغاء مواد معاهدة سيفر المتعلقة بـكردستان الغربية، وتخلت عن مصير ذلك الجزء من كردستان الى تركيا الكمالية.

اما خليل بدرخان، فلم يحصل على اي تأييد من جانب بريطانيا، وغادر بغداد متوجهاً الى لقسطنطينية.^{٦٤١} ووجد القادة الاكراد انفسهم اسرى الوعود البريطانية. وفي كل مرة ينظمون فيها حركة مسلحة، يطالبهم المسؤولون البريطانيون بالحفاظ على هدوء كردستان واستقرارها، واعدن اياهم ان الحلفاء سوف يطبقون معاهدة سيفر، وعندما ثار الاكراد ضد الكماليين، رفضت انكلترا تقديم كل مساعدة لهم رغم نقص الاسلحة والذخيرة. واكد جلادت بدرخان بخصوص ذلك الموضوع على ان: "الحلفاء قدموا الوعود حول المطالب الوطنية الكردية، مادام الاكراد يقومون بالحفاظ على استقرار المنطقة اضافة الى ذلك، ان الاتراك اذا لم يوافقوا على تطبيق معاهدة سيفر، سوف يفقدون القسطنطينية. وفي ذلك السياق، لم يستطع الاكراد الاعتماد على تلك التصريحات والوعود، او الإبقاء على الهدوء والإستقرار وفي النهاية، فقدوا العديد من الفرص المناسبة لتحقيق آمالهم وطموحاتهم الوطنية".^{٦٤٢}

وفي كردستان، اضعف غياب التأييد الخارجي الحركة الكردية التي تواجه هجوم الكماليين الذين حصلوا على الوفير من الاسلحة والذخيرة التي اغتنمواها من الجيش العثماني، الى جانب المساعدات التي تقدمها لهم روسيا وإيطاليا. وانتصر الجيش الكمالي ايضاً على الجيش اليوناني وعلى الحركة الكردية. وفي فبراير ١٩٢٢ وبقيادة جواد باشا سيطر الجيش الكمالي على القسم الاكبر من كردستان الشمالي والغربي، وبدأت ممارسة الضغوط على الجيش البريطاني في كردستان الجنوبية.

وفقدت قضية كردستان الشمالية والغربية الاهمية في العلاقات الدولية منذ ١٩٢٢. وقبلت انكلترا مراجعة معاهدة سيفر حول كردستان، في المؤتمر الثاني في لندن في فبراير /مارس ١٩٢١. ولم تبق سوى قضية الموصل، رهينة قرارات انكلترا وتركيا. وستكون موضوعاً لمفاوضات ومناوشات بين الطرفين من ١٩٢٢ وحتى ١٩٢٥، تاريخ قرار عصبة الامم بالحاق تلك المنطقة من كردستان بالعراق.

٣. ادلة الشيخ محمود الكردية وموقف انكلترا ١٩١٨-١٩٢١:

^{٦٤١} المندوب السامي، بغداد، ٤ ديسمبر ١٩٢٤، وزارة الخارجية، رقم ١٠٠٨٩/٣٧١، ذكرها كوجيرا، المختارات، الملحوظة السابقة، ص٤٣.

^{٦٤٢} راجع: بلج شيركو، المصدر السابق نفسه، ص٨٨.

لم تعترف معاهدة سيفر بحق كردستان الجنوبية في الحكم الذاتي او في الاستقلال بشكل واضح. وتوجد فقرة في المادة ٦٤ من المعاهدة تنص على انه بعد تأسيس الدولة المستقلة في كردستان: "لن يكون هناك اعتراض من قبل دول التحالف الرئيسية على الالتحاق الطوعي للاكراد المقيمين في ذلك الجزء من كردستان المتداخل الان بولاية الموصل"^{٦٤٣} الالتحاق بتلك الدولة المستقلة".

ولم ينتظر اكراد كردستان الجنوبية الاعتراف بحقوقهم في معاهدة سيفر. لكن تصريحات الرئيس ولسن، والموقف الذي نشأ بعد الحرب يكفيان لتحفيز الشيخ محمود الحفيد^{٦٤٤}، على محاولة انشاء دولة مستقلة في كردستان الجنوبية.^{٦٤٥}

وفي سبيل فهم افضل لمحاولات الاكراد انشاء دولتهم المستقلة، يجب في البداية تحليل الطريقة التي اتبعتها بريطانيا لاحتلال الموصل، ثم فرض سلطتهم على كردستان الجنوبية. وفي نهايات الحرب العالمية الاولى، وفي ٢٣ اكتوبر، تخطت القوات البريطانية خط جبل حرين، الحدود الجنوبية لكردستان. وبعد طرد الجيش التركي، تقدمت نحو مدينة كركوك.^{٦٤٦} واحتل الجيش البريطاني مدينة الموصل في ٧ نوفمبر، وبعد مرور اسبوع واحد من التوقيع على الهدنة وكانت الموصل حينذاك عاصمة كوردستان الجنوبية.

^{٦٤٣} المادة ٦٤، معاهدة سيفر، في تجميع عام جديد للمعاهدات، راجع دي مارتنز، ليبزيغ، ١٩٢٤، الجزء الثاني عشر، ص٦٧٨.

^{٦٤٤} كان الشيخ محمود الحفيد، ابن الشيخ سعيد حفيد كاك احمد الشيخ، احد اعضاء اسرة دينية من اكثرها احتراماً في كردستان. وبدأ قائداً مرموقاً في الحركات الكردية، ضد الاتراك قبل وبعد الحرب العالمية الاولى وبعدها عارض احتلال روسيا لكردستان و كذلك احتلال انكلترا لميزوبوتاميا. ومع نهايات الحرب، ثار ضد الاتراك، وعقد صلات مع الكولونيل ارنولد ولسن في ١٩١٨. وأيدّه غالبية الاكراد في نضاله ضد انكلترا وفي سبيل استقلال كردستان. راجع ادناه تحليلنا حول سيرة وحياة الشيخ محمود، راجع ادناه رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٧-٥٣. راجع ايضاً ولسن، المختارات، الصفحات ١٢٢-١٥٦؛ وكذلك: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٦-٧٧؛ راجع ايضاً: كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، رسالة دكتوراه، الطبعة الثانية العربية، ١٩٨٤، الفصول ٣، ٤.

^{٦٤٥} راجع كذلك: كمال مظهر احمد، كردستان في السنوات الحرب العالمية الاولى، (رسالة دكتوراه)، موسكو، الطبعة الثانية العربية، بغداد، دار الافاق العربية، ١٩٨٤، الصفحات ٢٠١-٢٠٢.

^{٦٤٦} ولسون، المختارات، ص١١. احتلت القوات البريطانية مدينة كركوك، في ٧ مايو ١٩١٨. واستعاد الجيش التركي السيطرة على المدينة في ٢٤ مايو. المصدر السابق نفسه، ص٩. واحتل الجيش البريطاني مدينة خانقين، المدينة الحدودية في كردستان الجنوبية في ٢٥ ديسمبر ١٩١٧ وذلك لحماية خطوط المواصلات البريطانية بين ميزوبوتاميا و بلاد فارس. بغداد- خانقين، كرمشاه- طهران. المصدر السابق، الصفحات ٥-٦.

وإستناداً الى ارنولد ولسن، المفوض البريطاني في ميزوبوتاميا، كان الجيش البريطاني، امراً من وزارة الحرب في ٢ نوفمبر باحتلال مدينة الموصل.^{٦٤٧} ولم يستطع الجيش البريطاني التغلغل في المدينة، بسبب وجود قاعدة عسكرية تركية قوية فيها بقيادة الجنرال علي احسان باشا، وكذلك لأن بنود الهدنة لم تذكر بوضوح قضية احتلال جيوش الحلفاء لولاية الموصل.^{٦٤٨}

وفيما بعد، وعند اثاره قضية الموصل في مؤتمر لوزان وفي عصبة الامم، طالبت تركيا بالموصل، مستندة على وجه الخصوص الى حجة احتلال الجيش البريطاني لها بعد الهدنة. وانكلترا من جانبها، كان اساس جدلها لاحتلال الموصل^{٦٤٩}، استنادها الى المادة السابعة من الهدنة التي تقرر: "للحلفاء الحق في احتلال المناطق الاستراتيجية في حال بروز موقف يهدد امن الحلفاء".^{٦٥٠}

ورغم ان الامر الموجه من لندن لاحتلال الموصل كان واضحاً تماماً، فان مواد الهدنة المتعلقة بولاية الموصل يغلفها الغموض بالنسبة للمسؤولين البريطانيين في ميزوبوتاميا، وتؤدي في نظرهم الى مزيد من الصعوبات امام تقبلها او تطبيقها. واكد ارنولد ولسن على ذلك الخلط: "يان كل شئ كان يدور حول معنى تعبير ميزوبوتاميا بالنسبة لوجهة نظرنا. ولم تستخدم تلك اللفظة بشكل رسمي في تركيا او بشكل دبلوماسي. واذا ما سمحت لنا بنود الهدنة اعتبار الموصل وولاية الموصل جزءاً من هذه الميزوبوتاميا، ومن ثم المطالبة باستسلام جميع الحاميات العسكرية الموجودة فيها؟"^{٦٥١}

ويشير الرد الذي ارسله لندن بواسطة ولسن و الجنرال مارشال رئيس لركان الجيش في ميزوبوتاميا، بخصوص حدود اراضي ميزوبوتاميا حيث طلبا بعض الشروحات، انما ان الحكومة البريطانية ذهبت الى ان الموصل قد ذكرتها المادة ١٦ من الهدنة بوضوح تام، وبعبارة اخرى ضمن اراضي ميزوبوتاميا.^{٦٥٢}

^{٦٤٧} المصدر السابق نفسه، ص ١٧.

^{٦٤٨} المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦-١٨.

^{٦٤٩} ليون كروتيا نسكي، قضية الموصل امام مجلس عصبة الامم، (رسالة دكتوراه مقدمة امام جامعة باريس)، باريس، المطابع الحديثة، ١٩٢٧، الصفحات ٩٢-٩٥.

^{٦٥٠} راجع: نص الهدنة الصادر في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨، بين الحلفاء وتركيا.

^{٦٥١} الاقواس حول تلك الفقرة موجودة في النص الاصيلي الذي اورده ولسن. راجع المصدر السابق، الصفحات ١٧-١٨.

^{٦٥٢} المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

ولكن تلك الشروحات التي قدمتها لندن، لاتضمن قبول تركيا او الاكراد بالنظر الى كردستان لكونها جزءاً من ميزوبوتاميا.

وكانت ولاية الموصل ادالياً في ظل الامبراطورية العثمانية تضم تقريباً معظم او كل اراضي كردستان الجنوبية مناطق دهوك وراوندوز واربيل وكركوك والسليمانية مع الموصل كعاصمة، وحيث جميع السكان اغلبهم اكراداً.^{٦٥٣} فضلاً عن ذلك، فان التعبير السياسي لميزوبوتاميا، كارض ودولة ميزوبوتاميا، لم يُستخدم قط للتعبير كذلك عن ولاية الموصل. ولكن التعبير السياسي المستخدم حينذاك في العلاقات الرسمية بين الدول الاوربية انما كان يعني ولاية بغداد والبصرة.

ورفض الجنرال علي احسان باشا، قائد عام الجيش العثماني في الموصل، مغادرة المدينة معتقداً ان المادة ١٦ من الهدنة لم تكن تعني ولاية الموصل،^{٦٥٤} ولكن الجنرال التركي وقع تحت ضغوط مارسها الجنرال مارشال في اتفاقية في ٧ نوفمبر تقضي بانسحاب الجيش التركي من المدينة، وتسليمها للسلطة البريطانية.^{٦٥٥}

ونحن نؤكد هنا على الاهمية التي وصف بها ارنولد ولسن، تصرف الجنرال مارشال باجباره الجنرال علي احسان باشا على مغادرة المدينة بدون انتظار القرار النهائي للندن ونتائجه حول مصيرالعراق والموصل. وقد جسد ولسن بذلك الدور الشخصي للجنرال مارشال، كونه احد الاءاء المؤسسين للعراق الحديث،^{٦٥٦} ولايجب ان ننسى ان ولسن نفسه، المفوض المدني في ميزوبوتاميا كان بدوره احد الاءاء المؤسسين لدولة العراق.

^{٦٥٣} تلك المشكلة كانت في صلب قضية الموصل. راجع بهذا الخصوص، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٨: تقرير لجنة عصبة الامم حول الحدود بين العراق وتركيا، عصبة الامم، ١٩٢٤، راجع ليون كروتيانسكي، قضية الموصل، امام مجلس عصبة الامم، باريس، المطابع الحديثة، ١٩٢٧، الصفحات ١١-٥٥.

^{٦٥٤} اشترطت المادة ١٦ نصاً من الهدنة "على استسلام جميع الحاميات في الحجاز، عسير، اليمن، سوريا، ميزوبوتاميا الى قائد اقرب الحلفاء...". راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٠-٢١.

^{٦٥٥} ولسون، المصدر السابق نفسه.

^{٦٥٦} واكد ولسن على انه ستتم مراقبة اذا ما كانت تركيا قد تخلت بشكل محدد واضح عن ولاية الموصل، فان علي احسان باشا يمكنه مرة اخرى تفادي الموضوع ولذلك من الضروري عقد واجراء مفاوضات اكثر في القسطنطينية. وكما كان الامر في ذلك الوقت، فليس الموضوع التقليل في انحاء الموصل او تجديد العداوات مع تركيا (...). وبفضل الجنرال مارشال فقد انجزنا الامر الواقع، ومبدأ اعتبار ولاية الموصل جزء من العراق، وباستخدام التعبير الجغرافي بعيداً عن الدلالات اي باستخدام تعبير ميزوبوتاميا بعد الهدنة لكي يعني ولاية البصرة وبغداد والموصل. راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢.

وكان الحاق الموصل بالعراق قضية جوهريّة في سياسة بريطانيا الشريكية بعد الحرب. وقد وضحتها تماماً لويد جورج بقوله: "حرمان العراق من ولاية الموصل بحبوبيها ونفطها يؤدي به جدياً الى الشلل المالي والاقتصادي".^{٦٥٧}

ومن اجل الحاق الموصل بمنطقة نفوذها في ميزوبوتاميا، اجرت انكلترا مفاوضات مطولة مع فرنسا مقدمة لها تنازلات في سوريا وفي غيرها. وذلك قبل ان تواجه مطالب تركيا والثوار الاكراد باستقلال تلك المنطقة.

ورغم السيطرة الحاسمة البريطانية على ولاية الموصل، ظل ذلك النظام مؤقتاً شرعاً حتى صدور قرار عصبة الامم في ديسمبر ١٩٢٥، تحت الضغوط البريطانية بالحاق تلك المنطقة الى دولة العراق التي خلقوها مجدداً بأنفسهم.^{٦٥٨} وبعد احتلال ولاية الموصل، ومن اجل ممارسة افضل لسلطتهم على كردستان الجنوبية، قسمت انكلترا تلك المنطقة الى ادارتين: محافظات الموصل ودهوك في ادارة مع مدينة الموصل، ومحافظات السليمانية وكركوك واربيل وراوندوز تدار من ادارة السليمانية.

وفي الموصل، تم تعيين المقدم 'ليجمان' Leachman حاكماً عسكرياً ومقوضاً سياسياً بريطانياً، وتم تعيين بعض قادة الاكراد والعرب في مختلف مناصب الادارة الجديدة.^{٦٥٩} وفي السليمانية، تم تعيين الشيخ محمود الحفيد، ممثلاً بريطانياً، ثم حاكماً على السليمانية. والشيخ محمود، وبعد ان حارب الجيش البريطاني الى جانب العرب والاكرد باسم الاسلام، كان يأمل على وجه الخصوص بعد اعلان الرئيس ولسن، ان يساعده الحلفاء لانشاء دولة كردية مستقلة في كردستان.^{٦٦٠}

^{٦٥٧} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٠٢٨.

^{٦٥٨} اشار ولسن في ١٩١٩، حول النظام المؤقت في الموصل، بقوله: "لم اكن فقط مُخولاً باصدار اي بيان حول ذلك الموضوع، بل طولبت وبحزم عدم اتخاذ اية خطوات كانت يمكن ان تؤدي الى استنتاج انه قد تم استدراجنا للنظر في ايجاد شكل اداري او تنظيم سياسي حتى نضع ولاية الموصل على قدم المساواة مع ولايتي بغداد والبصرة (...). وتم منع بيع طوابع البريد التي تحمل العراق في ظل الاحتلال في مكاتب البريد في الموصل. ولكن عوائد طوابع البريد التركية من طوابع البريد التركية التي تستخدم M. E. F. Postal. راجع: ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٢.

^{٦٥٩} راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤.

^{٦٦٠} ولم يكن الشيخ محمود يثق في الواقع في الاتراك، فقد تم اغتيال والده الشيخ سعيد بتوجيه من الاتراك. راجع بهذا الخصوص رفيق حلمي، المختارات، الصفحات ٤٢-٤٨؛ راجع: كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، رسالة دكتوراه، موسكو، الطبعة الثانية العربية، ١٩٨٤، الصفحات ٢٠٠-٢٠١.

ولتحقيق ذلك الهدف، اتصل في أكتوبر بالعقيد ارتولد ولسن، مساعد المفوض البريطاني في ميزوبوتاميا حينذاك.^{٦٦١} وكان ولسن قد ارسل الميجور اي. ف. نوثيل ضابطاً سياسياً الى جوار الشيخ محمود.^{٦٦٢} وكان هدف مهمة نوثيل امتداد السلطة البريطانية في كردستان الجنوبية.^{٦٦٣} وفي واقع الامر، فقد سجلت بداية نظام مؤقت للادارة الكردية في كردستان الجنوبية.^{٦٦٤}

ولم يقبل الشيخ محمود ان يكون ممثلاً لبريطانيا الا في منطقة السليمانية فقط، لان هدفه وطموحه الاكبر ان يحكم كردستان الجنوبية والشرقية.^{٦٦٥} وحال وصوله للسليمانية في الاول من ديسمبر اعلن ولسن: "ان فكرة كردستان للاكراد تحت الحماية البريطانية حصلت على شعبية معينة".^{٦٦٦}

واضافة الى ذلك، وبعد لقاءاته مع الاكراد، اكد ولسن على انه يصر على ان توضع كردستان تحت السلطة المباشرة للندن وليس لبغداد.^{٦٦٧} ونتيجة لذلك، قرر ولسن توسيع قدرات الشيخ بتعيينه حاكماً على منطقة من كردستان ما بين الزاب الصغير غرباً ونهر

^{٦٦١} ولسن، المختارات، ص ١٢٧؛ راجع جون سيسل ادموندز، الاكراد، والاتراك والعرب، جامعة اكسفورد، ١٩٥٧، ص ٣٩؛ راجع ايضاً: احمد، المصدر السابق نفسه، ص ٢٠١.

^{٦٦٢} راجع اعلاه، ملحوظاتنا حول شخصية الميجر نوثيل، وراجع ايضاً ولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٠-٣١، ١٢٨-١٢٩. رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢، ٧٧، ٧٨؛ راجع كمال مظهر احمد، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٢٦-٣٢٨. وقد وصف ولسن مهمة نوثيل كماياتي: لقد تم تعيينك في فرقة كركوك ضابطاً سياسياً منذ الاول من نوفمبر. وتمتد فرقة كركوك من الزاب الصغير حتى ديالى، ومن الشمال الشرقي حتى الحدود التركية - الفارسية. وهي تكون جزءاً من ولاية الموصل (...). ويجب ان يكون هدفك ترتيب الامور مع القادة المحليين لاستعادة النظام والحفاظ عليه في المناطق خارج المناطق المحتلة. كما سمحوا لك بتعيين الشيخ محمود ممثلاً لنا في السليمانية. يجب ان تهتم بذلك الموضوع، وان تقوم بتعيينات مماثلة من هذا القبيل في جمجمال و حلبجة. ولك حرية الاختيار ويعود الامر لحصافتك، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٨.

^{٦٦٣} راجع: نفس المصدر، رسالة تعيين نوثيل، راجع رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٥.

^{٦٦٤} راجع: ولسن، نفس المصدر، ص ١٢٩.

^{٦٦٥} المصدر السابق نفسه، ص ٣٠. وقدم الشيخ محمود الى ولسن مذكرة موقعة من اربعين قائداً كردياً يطالبون بتعيين الشيخ محمود حاكماً على كردستان وتأسيس دولة كردية تشمل كردستان الجنوبية والشرقية. راجع: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ١٠١.

^{٦٦٦} راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٩.

^{٦٦٧} المصدر السابق نفسه.

سيروان شرقاً. وتم تعيين الشيخ رسمياً في احتفالية شعبية في اول نوفمبر ١٩١٨، في السليمانية، حاكماً رسمياً على تلك المنطقة من كردستان بحضور ممثل بريطانيا.^{٦٦٨} وقد وجد ولسن الحجج الكافية لاستبعاد المناطق البترولية والاستراتيجية ككروك وكفري وخانقين من سلطة الشيخ.^{٦٦٩} والاكثر من ذلك، تم استبعاد كردستان الشرقية من سلطة الشيخ، رغم مطالبات قادته بالخضوع لادارة الشيخ محمود.^{٦٧٠} وتقبل الشيخ بذكاء التعاون المؤقت مع البريطانيين على هذا الاساس رغم الاقلال من سلطاته.^{٦٧١} وهكذا تم انشاء ادارة كردية في كردستان الجنوبية مع مدينة السليمانية عاصمة لها.^{٦٧٢} وطلبت انكلترا إستناداً الى ولسون من مسؤوليها في ميزوبوتاميا بانشاء دولة مستقلة في

^{٦٦٨} راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ولكن الاكراد اعدوا الشيخ محمود حاكماً على كل كردستان الجنوبية. وأشار رفيق حلمي ان الشيخ محمود قد تم تعيينه حكمداراً (حاكماً) على كردستان منذ الاعلان الشعبي عن سلطته في السليمانية في الاول من نوفمبر بعد وصول نونيل. راجع، رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٤-٦٥.

^{٦٦٩} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص١٢٩. ولكن استبعاد محافظات كركوك وكفري وخانقين عن سلطة الشيخ محمود، لم يمنع العديدين من شيوخ وقادة تلك المناطق من الخضوع لسلطة الشيخ وتأييد مطالبه.^{٦٧٠} اشار ولسن بقوله: "كان قد تم شرح موقفنا الى ممثلي القبائل الكردية في فارس بأن التزامنا العام يمتعنا من الموافقة على انضمامهم الى كونفدرالية جنوب كردستان تحت الحماية البريطانية وعلى انهم يجب ان يظلوا موالين لبلادهم كمواطنين فرساً". ولسون، المختارات، ص ١٢٠، رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٠-١٠١.

^{٦٧١} لم يكن الشيخ محمود راضياً في كل حال من الاحوال، وكان يطالب ان يتمتع بتفويض من جميع اكراد الموصل والكثيرين من فارس وفي اي مكان آخر ان يعربوا لنا عن رغبتهم فيما اذا كانوا يريدون تكوين دولة ذات حكم ذاتي وموحدة، ويكون هو رئيساً لها وتحت الحماية البريطانية، ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٢٠.

^{٦٧٢} رفيق حلمي، المختارات، الصفحات ٦٦-٦٧، ٧٧-٧٧. لقد عاد الكثيرون من المثقفين الاكراد ومن الضابط العاملين في الجيش العثماني الى كردستان الجنوبية املاً في تقديم خدماتهم الى الادارة الكردية الجديدة. لسوء الحظ، لم يقدم لهم الشيخ محمود مسؤوليات مهمة، بل احتفظ بها لاسرته والمقرين منه. وقد راي رفيق حلمي، تقديم المسؤوليات لاشخاص عديمي الكفاءة مما كان احد اسباب فشل ادارته، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٢-٧٤.

كُردستان الجنوبية تحت الحماية البريطانية.^{٦٧٣} واعترف رفيق حلمي بالدور الكبير الذي لعبه نوثيل في تنظيم تلك الادارة.^{٦٧٤}

ولم يكن ولسن يثق بالشيخ محمود، وبالمثل كان الشيخ محمود بدوره يرتاب في نوايا المفوض البريطاني في بغداد. وكان ولسون يخشى الانتشار السريع لنفوذ الشيخ الذي يستطيع تحرير كُردستان من السلطة البريطانية.^{٦٧٥}

ولذلك قرر ان يقوم بنفسه بادارة كُردستان مباشرة وانطلاقاً من بغداد. وبالإضافة الى ذلك، قرر ابعاد نوثيل عن الشيخ محمود بإرساله بمهمة البحث والتقصي عن افكار القادة وتوجيهات الجماهير الكُردية في كُردستان الغربية والشمالية حول الدولة المستقلة.^{٦٧٦} وقام ولسن بتعيين الميجور اي ب. سون، مفوضاً سياسياً جديداً في السليمانية.^{٦٧٧} وكانت اولى مهام سون، تفتيت ادارة الشيخ محمود المركزية، والتقليل من سلطاته بالاتصال مع غيره من قادة الاكراد ودفعهم لمعارضة الشيخ. وطبق سون بابداع الاستراتيجيات البريطانية فرق تسد.^{٦٧٨} وعين ولسن موظفين من اصول هندية وآثورية وارمنية وعربية، وقد اساءوا كثيراً للسكان،^{٦٧٩} وكان بذلك يهدف الى الاقلال من سلطة الشيخ محمود، حيث حصرها في مدينة

^{٦٧٣} ولسون، المختارات، ص ١٣٣. وأشار ولسون الى انهم قد حملونا مسؤولية تأسيس دولة كُردية جنوبية تحت الحماية البريطانية (...). وتقبلت حكومة جلالته مسؤولية كُردستان فقط معتقدين ان الشعب وقادته سيتصرفون بشكل جيد، وسيقبلون نصائحنا في الامور المهمة. المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٣٣-١٣٤.

^{٦٧٤} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٤-٧٥.

^{٦٧٥} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٧؛ ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٣.

^{٦٧٦} واستناداً الى تعليمات حكومة جلالته، تم ارسال نوثيل في مهمة تعني القيام بجولة طويلة عبر كُردستان لدراسة مدى الاستيعاب الشعبي للحكم الذاتي وكيف سيتم تطبيقه على السكان. راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤؛ راجع ايضاً: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٧-٧٨.

^{٦٧٧} راجع: ولسون، حول شخصية ميجر سون، المصدر السابق نفسه، ص ٨٢.

^{٦٧٨} راجع: رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠١-١٠٧، حول محاولات سون تقسيم الاكراد. ويؤكد ولسن نفسه على ان ظهور سون عمل على تغيير كامل في مشاعر الاكراد الشعبية ضد الشيخ محمود. راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤.

^{٦٧٩} رفيق حلمي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٨٢-٨٦.

السليمانية وقام بنفسه بإدارة كردستان مباشرة انطلاقاً من بغداد، عاملاً على الحاق الدولة الكردية بميزوبوتاميا.^{٦٨٠}

وفي ربيع ١٩١٩، وصلت الفرقة بين الشيخ والبريطانيين الى حد كبير. وقرر الشيخ استعادة سلطته على كردستان وتحريرها من ريقة الاحتلال والنفوذ البريطانيين.

وفي الثاني والعشرين من مايو، اعلن الشيخ محمود انتفاضة مسلحة ضد القوات البريطانية في منطقة السليمانية وعلن نفسه حاكماً على كردستان. وأسّس ادارة في الحال ورفع العلم الوطني الكردي وأنشأ نظاماً للبريد والضرائب.^{٦٨١} وايد اكراد كردستان الشرقية الشيخ في ثورته من اجل استقلال ووحدة كردستان.^{٦٨٢} ولاول مرة، تلقى الجيش البريطاني هزيمة مُنكرة امام القوة الكردية في ممر طاسلوجة. ولكن البريطانيين وحدوا قواهم من اجل استعادة كرامتهم وماء وجههم في كردستان وفي ميزوبوتاميا، جمعوا جميع قواتهم في بغداد والموصل تحت قيادة الجنرال فرايزر قائد القوات البريطانية في كردستان الجنوبية، وشنوا هجوماً مرة اخرى ضد القوات الكردية،^{٦٨٣} ودارت المعركة في شهر يونيه بالقرب من السليمانية في ممر طاسلوجة. ولعبت الاسلحة المفرطة المتفوقة من البنادق والرشاشات والمدافع البريطانية دورها الحاسم في انتصار البريطانيين. وجرح الشيخ محمود، وتم اسره اثناء المعركة. ومع ذلك استمرت الحرب في مناطق اخرى من كردستان الجنوبية خاصة في منطقة بارزان.^{٦٨٤} وتم ارسال الشيخ محمود الى بغداد ليواجه عقوبة الاعدام امام محكمة

^{٦٨٠} لقد أكد ولسن نفسه على انه في كردستان الجنوبية امام كل واحد يعارض تعيينه يوجد اربعة على استعداد لقبوله. واصبح واضحاً في الحال على ان نفوذاً كهذا امكن استخدامه في منطقة السليمانية بنجاح (...). واصبح واضحاً في ذلك الوقت، اننا لايمكننا ان نُؤيد بدون حذر بالغ نوايا الشيخ محمود الذي يسيطر على قدر كبير من القبائل الكردية كما هو الحال، فكان الاتفاق العام على انه من الضروري اجراء تعديلات في سياستنا في كردستان الجنوبية، راجع: ولسن، المصدر السابق، ص ١٣٤.

^{٦٨١} راجع كذلك، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٦، لقد كانت الانتفاضة الوطنية الكردية للشيخ محمود، اول انتفاضة في اسيا الصغرى ضد الحلفاء. واصلت لعدة شهور قبل الثورة التركية لمصطفى كمال في صيف ١٩١٩، وقبل سنة من تمرد الامير فيصل ضد الفرنسيين في مارس ١٩٢٠ في دمشق.

^{٦٨٢} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٧.

^{٦٨٣} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٧.

^{٦٨٤} ولسن، المصدر السابق، الصفحات ١٥١-١٥٤. وكان ولسن قد ساهم في معارك عديدة ضد الاكراد. يقول: "لقد شاركت في قصف بعض القرى الكردية التي قتل فيها المتمردون ضباطاً سياسيين، وكذلك شاركت في قصف ضد ثوار الشيخ محمود (...). راجع: ولسن، المصدر السابق، ص ٢٣٨.

عسكرية بريطانية.^{٦٨٥} ومع ذلك، فإن مخاطرة امكانية قيام ثورة شعبية كردية ضد البريطانيين، دفعت البريطانيين المنتصرين الى لتفكير، وتغيير عقوبة الاعدام الى السجن والنفي في جنوب العراق.^{٦٨٦}

وتجد مفارقات في سياسة بريطانيا، ففي الوقت الذي رفضت فيه بريطانيا في ١٩١٩ للشيخ محمود المختار شعبياً وديمقراطياً من الشعب الكردي،^{٦٨٧} اقامة دولة تحت رعاية بريطانية، ساعدت الامير فيصل العربي وليس العراقي المعارض من سكان ولايات الموصل^{٦٨٨} والبصرة وبغداد، على اقامة مملكة عراقية سنة ١٩٢١ تحت رعاية بريطانية.

وفي تاريخ السياسة البريطانية في كردستان الجنوبية، يبدو ان ارنولد ولسن، المفوض السياسي البريطاني في ميزوبوتاميا، هو المسؤول عن قضية كردستان كلها منذ يونيه ١٩١٩.^{٦٨٩} ويحمل على اكتافه بذلك اكبر مسؤولية امام التاريخ. وفي غياب سياسة واضحة متماسكة، كان ولسن في ذلك الوقت المبار لتلك السياسة والمنفذ لها. وكان هو الذي اقترح في ابريل ١٩١٩ في تقريره المقدم الى اللجنة الشرقية التي يترأسها لورد كورزون اول خطة لادارة مستقبلية في ميزوبوتاميا تضم في نطاقها كردستان الجنوبية.

^{٦٨٥} تحدث ولسن في كتابه عن عدم اعتراف الشيخ محمود بكفاءة المحكمة العسكرية البريطانية التي ادارها الجنرال جورج ماكماهون. لقد رايته ثلاث مرات في السليمانية. ورايته في المستشفى وقد انكر واستنكر في حركة ريفية الكفاءة كل محكمة عسكرية تحاكمه وقرا علي اثنتي عشرة مادة ذكرها الرئيس ولسن، والبيان البريطاني الفرنسي في الثامن من نوفمبر، وحيث كانت الترجمة الكردية لها مدونة على الصفحات الاخرة الخالية من القرآن الكريم، وطوقها بذراعه كتعبويزة. راجع ولسن، المصدر السابق نفسه، ص١٢٩.

^{٦٨٦} ولسن، المصدر السابق، ص١٢٩.

^{٦٨٧} اشار رفيق حلمي، الى انه في شهر ديسمبر ١٩١٨، كانت مدينة السليمانية مكتظة بالالف الاكراد القادمين من جميع مناطق كردستان لتأييد الشيخ محمود وتهنئته على تعيينه واقامة سلطته. راجع: رفيق حلمي، المختارات، ص٦٧. و'ولسن' نفسه قد اقر في العديد من فقرات كتابه ان الاكراد يؤيدون الشيخ محمود: 'لقد تم شرح وتقديم افكارنا حول مستقبل كردستان للرؤساء القبليين. ويعبر جميعها عن الاستعداد لقبول الشيخ محمود ممثلاً بريطانيا في كردستان وتوضيح الرغبة القوية للانضمام في كونفدرالية كردية'. راجع ولسن، المصدر السابق، ص١٢٢. وأشار ولسن في مجالات اخرى الى 'انه من الصعب الحكم في ذلك الوقت على قوة الحركة الوطنية في سبيل الاستقلال، بل الى مدى تبلور حركة قوية بدون ادنى شك'. المصدر السابق نفسه، ص١٢٢.

^{٦٨٨} راجع: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٩-٦٠.

^{٦٨٩} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص١٤٠.

وقد تم توصيف تلك الخطة وكماياتي: ^{٦٩٠} (١) لن يكون هناك أمير عربي، بل مندوب سام بريطاني. (٢) تنضم ولايتا الموصل وديرالزور مع تلك المناطق الكردية الى العراق. تلك المناطق الكردية التي تكون اليوم جزءاً من الموصل ولم تنضم الى دولة ارمينيا، مثلاً، مجمل منطقة حوض الزاب الكبير... اما ضمان حكم ذاتي لاکراد كُردستان فيبقى رهناً مبادرتنا، ولا يتم اقراره في مؤتمر السلام، اذ امكن تفادي ذلك...^{٦٩١}

ولقد تقبلت الحكومة البريطانية تلك الخطة، واصبح ولسن بدلاً من مساعد المفوض المدني، المفوض المدني في ميزوبوتاميا.^{٦٩١} وفي واقع الامر، طبق ولسن وباخلاص تلك الخطة في كُردستان، وحتى قبل توصل لندن الى قبول اقتراحه.^{٦٩٢} واذا كان يهدف الى منع مناقشة قضية كُردستان الجنوبية في مؤتمر السلام بباريس، منع ولسن وفد الشيخ محمود من الذهاب الى باريس او تقديم مذكرة الشيخ الى المؤتمر.^{٦٩٣}

وفضلاً عن ذلك، واستناداً الى تلك الخطة السياسية عمل ولسن على التخفيف من سلطة الشيخ في كُردستان و تطبيق سياسة تعمل على اخضاع كُردستان الجنوبية للادارة البريطانية في بغداد.^{٦٩٤} واوصى ولسن بتعيين مندوب سام بريطاني حاكماً على ميزوبوتاميا بما فيها كُردستان الجنوبية في شخص السير برسي كوكس. والواقع ان الشيخ محمود لن يكون حاكماً على كُردستان استناداً الى خطة ولسن تلك. ومع ذلك فقد تقبل على مضض تعيين الشيخ محمود حاكماً على كُردستان الجنوبية بسبب ضعف سلطة بريطانيا في كُردستان من جهة واصرار الاكراد من جهة اخرى.

وفي معرض الرد على طلب ولسن موافقة الحكومة البريطانية على مد سكة حديد كُردستان لاهداف عسكرية ومن اجل تهدئة المنطقة.^{٦٩٥} ارسلت وزارة الهند برقيتها المؤرخة

^{٦٩٠} ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١١٧.

^{٦٩١} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١١٩. اثناء سفرة ولسن للندن، استقبله الملك في ١٤ ابريل. واطلع ولسن الملك على اهتماماته بخصوص تثبيت مصالح بريطانيا في ميزوبوتاميا. نفس المصدر، الصفحات ١١٦-١١٧.

^{٦٩٢} راجع اعلاه، تحليلنا.

^{٦٩٣} راجع اعلاه، تحليلنا.

^{٦٩٤} لقد ترك ولسن ميزوبوتاميا في منتصف مارس ١٩١٩ ليذهب الى باريس ولندن. واجتمع بعدة مسؤولين بريطانيين ثم عاد الى بغداد بحلول اواسط مايو ١٩١٩. راجع: ولسن، المختارات، الصفحات ١١٥-١٣٦.

^{٦٩٥} لقد هيأت استعادة النظام في السليمانية فرصة لتسريع قرار حكومة جلالتهم بمد سكة حديد بعقوبة خانقين، في خط كفري - كركوك. وتلك تعد افضل وسيلة لتهدئة كُردستان الجنوبية بتقريبها بذلك من بغداد.

في ٢٤ أغسطس ١٩١٩، حيث تضع ولسن امام تناقضات سياسته في كردستان، ورفضت اقامة ادارة بريطانية مباشرة على كردستان الجنوبية.

"ترى حكومة جلالته انه من الضروري دراسة مجمل القضية السياسية، بالتاكيد على النقاط الاستراتيجية قبل الموافقة على مد ذلك الخط. ويبقى مستقبل كردستان رهناً لمزيد من التوضيح، ومن المؤكد انه لن يكون هناك تطبيق مسؤولية دائمة لحكومة جلالته على كردستان. كما لا يوجد مطلقاً وفي كل حال من الاحوال اي توجه لادارة بريطانية مباشرة عليها. وفي تلك الظروف تبدو حكومة جلالته متحفظة جداً تجاه اتخاذ مايمكن ان يكون في الواقع، خطوة نحو احتلال بريطاني اخر.

وكانت الحكومة البريطانية قد ايدت مسبقاً سياسة توسيع تأثيرها في كردستان الجنوبية لانها كانت تعتقد ان السكان انفسهم يأملون في ذلك، وكانت الحكومة البريطانية قد ايدت اقتراحاتهم استناداً الى ذلك الاعتقاد، والمذكورة في برقيتكم المؤرخة في ٩ مايو، بأنشاء حاشية من دول كردية ذات حكم ذاتي وتحت إمرة القادة الاكراد. ولكن يبدو ان تلك الفكرة الآن غير مناسبة.

لان السكان الاكراد، وبعيداً عن الرغبة ام لا في الوجود البريطاني. يُعادون اقامة ذلك الخط الحديدي الاستراتيجي وبشدة، اعتقاداً منهم انه يقام لردعهم. وفي تلك الظروف، ليس من الافضل سحب ضباطنا السياسيين.. الخ، وترك الاكراد يواجهون مصيرهم بأنفسهم؟"^{٦٩٦}

وتشير التوجيهات القادمة من وزارة الهند، ان ولسن لم يقدم مشورة حقيقية جيدة للحكومة البريطانية حول كردستان الجنوبية. بل وانما اقنع كذلك لندن بسياساته التي نفذها مع ذلك.^{٦٩٧} وفضلاً عن ذلك، فإن ولسن والسلطة العسكرية في بغداد، قرروا القضاء على ثورة الشيخ محمود بدون اعلامهم لندن نتائج ذلك التصرف. ويبدو ان ولسن كان قد أعد مسبقاً لخطته منذ بدايات ١٩١٩. وبعد استبعاد نوئيل عن كردستان وتعيين سون ومن اجل تقديم وزن اكبر لسياسته الجديدة تجاه الشيخ محمود والادارة الكردية، وكان ولسن قد انشأ لجنة عسكرية

^{٦٩٦} برقية وزارة الهند، ٢٤ أغسطس ١٩١٩، وذكرها ولسن: المصدر السابق، ص ١٤٢.

^{٦٩٧} يقول ولسن في كتابه: لقد كانت مسؤوليتي الخاصة بتقديم النصح للحكومة والتنفيذ بنفسني في غياب سياسة واضحة صعبة وثقيلة جداً، وبطبيعة الاشياء كان لا يمكن تقاسمها مع آخرين. راجع ولسن، ص ١٤١.

لتأييد قراراته.^{٦٩٨} و إضافة الى ذلك، وبعد محاكمة الشيخ محمود، وحَدَّ ولسن جهوده مع المسؤولين البريطانيين هادفاً الى تأييد قراراته.^{٦٩٩}

ومع ذلك، فان برقية وزارة الهند، توضح ان ثورة الشيخ محمود قد دفعت البريطانيين على التفكير في ترك كُردستان وترك الاكراد يقررون مصير دولتهم بأنفسهم. ولم يتخل عن قراره امام المسؤولين في وزارة الهند، بل ويدفعهم الى تقبل سياسته،^{٧٠٠} حتى ولو لجأ الى الكذب: "اننا نحكم كُردستان الجنوبية بالتوافق وليس بالقوة".^{٧٠١}

وقد حجب ولسن الحقيقة عن حكومة لندن، كما اخفى اخبار سعة العمليات العسكرية والخسائر البريطانية في حرب كُردستان.^{٧٠٢}

اما بخصوص ترك الاكراد لمصيرهم، فقد أكد انه: "مهما كان القرار بخصوص راوندوز حيث انسحبنا منها مؤخراً، فلن نترك السليمانية لمصيرها الخاص فهناك عناصر الفوضويين من انصار الشيخ محمود سيمسكون بزمام الامور في الحال وسنكون مجبرين على طلب اسناد من قواتنا في كركوك وكفري واربييل، الى جانب مالدينا في السليمانية او بالقرب منها".^{٧٠٣}

وتعود الرؤية المضافة لولسن الى مثالين: الاول: هو الادارة البريطانية في الهند التي تضم العديد من الاثنيات والشعوب التي يعدها ولسن مثلاً رائعاً يحتذى، بل المثال الامثل لدولة ميزوبوتاميا المستقبلية (عربياً وكُرداً واثوريين).^{٧٠٤} والثاني: نموذج التكوين الاتني

^{٦٩٨} كانت اللجنة تتكون من: نونيل، سون، ليجمان، جوردن واكر، والجميع كانوا ضباطاً سياسيين في كُردستان بتعيين من ولسن، ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٤.

^{٦٩٩} راجع: ولسن، المصدر السابق نفسه، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٠} انني مضطر مرة اخرى مُصر على آرائي سواء بالاصطفاغ الى حدود ميزوبوتاميا الشمالية، وكذلك برائي حول نظام تلك المناطق من ميزوبوتاميا التي يقطنها غير العرب. كما انني مدعو للقيام بذلك لاهمية الموضوع فقط الكبيرة، وقوة قناعاتي". راجع: ولسن، ص ١٤٤.

^{٧٠١} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٢} حول المعارك التي دارت في شهور يوليه واغسطس وسبتمبر وديسمبر في مناطق دهوك وراوندوز واربييل، راجع: المصدر السابق، الصفحات ١٤٨-١٥٤. اما بخصوص الخسائر البريطانية اثناء العمليات في وسط كُردستان وجنوبها، فقد تصل الى ٣٣١ نسمة بمن فيهم ٣٧ قتيلًا، وكلهم فيما عدا ٣٧ نسمة من هؤلاء، كانوا من القوات الهندية. نفس المصدر، ص ١٥١.

^{٧٠٣} ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٣.

^{٧٠٤} راجع اعلاه تحليلاتنا.

لبريطانيا العظمى، وشرح ولسون ذلك المثال بقوله: "علاقة اكراد العراق بمواطنيهم العرب تشبه كثيراً علاقة الغالين بالانكليز في القرن السابع عشر".^{٧٠٥} لقد اعتمد ولسن عن خطأ النموذج البريطاني الذي لا يتحمل المقارنة التاريخية او الجغرافية او السياسية. ومع ذلك فقد دلل على ان النموذج البريطاني القائم على التعايش لشعوب ذوات اتنيات وديانات وعقائد مختلفة وغير متجانسة في دولة كالهند ليست حالة ابدية بل انها بقيت في صراع دموي. وازافة الى ذلك، فقد تميزت السنوات السبعين لتعايشهم والعلاقات العربية - الكردية بصراعات دائمة، بل وتدلل على ان ولسن كان على خطأ. وان آراء ولسن التي صنعتها المدرسة الاستعمارية البريطانية ستلحق بالاكراد خسائر كبيرة يقدر ما ستلحق بالعرب كذلك.^{٧٠٦}

ورغم ان معاهدة سيفر التي انشأتها الحكومة البريطانية ووقعت عليها كانت قد تركت الخيار مفتوحاً امام الاكراد حول مصير كردستان الجنوبية، واصل ولسن سياسته الرامية بالحاق كردستان الجنوبية في العراق.^{٧٠٧}

وفي الوقت الذي كان فيه الشيخ محمود في المنفى، عززت انكلترا احتلالها لكردستان، وانشأت خط سكة الحديد الذي يصل الى كركوك لتسهيل الاتصالات والمواصلات العسكرية بكردستان. واخيراً وافقت حكومة الهند على اقتراح ولسن بانشاء خط الحديد ذاك.^{٧٠٨}

ومن جهة اخرى، وبعد عودة السير بيرسي كوكس، مندوباً بريطانيا في ميزوبوتاميا في ١٩٢١، ترك ولسن وظيفته عائداً الى لندن. ودافع كوكس عن تلك السياسة اللاحاقية التي اتبعها ولسن امام مؤتمر القاهرة في ابريل ١٩٢١، بالضد من سياسة تشرشل القاضية بالموافقة على نوع من الاستقلالية لكردستان الجنوبية في دولة العراق الجديدة. واخيراً، تبني مؤتمر القاهرة السياسة البريطانية تجاه كردستان الجنوبية التي تقضي بالحاق تلك المنطقة الى العراق مع منح الاكراد نظاماً ذاتياً خاصاً.

^{٧٠٥} ولسن، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٦.

^{٧٠٦} وقد كان ولسن فخوراً بأرائه المضافة: "... ولم تسفر ردود الفعل تلك عن نتائج مثمرة في تلك المرحلة من قضيتنا. بل كانت بديلاً عن ان تبدو كردستان في اجتماعات المجالس الاوربية، وحيث طبخت قضية الشرق الاوسط". ولسن، المصدر السابق، ص ١٤٦.

^{٧٠٧} كانت هناك مراسلات عديدة قبل صدور القرار النهائي بالحاق كردستان الجنوبية داخل حدود امانة الموصل والعراق. ولسن، المختارات، ص ١٤٦؛ راجع ايضاً: عصمت شريف وانلي، كردستان العراقية.. هوية وطنية: دراسة في ثورة ١٩٦١، (رسالة دكتوراه في نيوشاتل)، نشرات دو لاباتكونير، ١٩٧٠، ص ٤٩.

^{٧٠٨} برقية وزارة الهند، العدد ٤٢ في اغسطس ١٩١٩، و ذكرها ولسون، المصدر السابق نفسه، ص ١٤٢.

ومع ذلك، فإن الشيخ محمود واصل ثورته ضد الاحتلال البريطاني في كردستان والهاقها بالعراق، وأعلن من جديد استقلال كردستان في ١٩٢٢. وأنشأ حكومة كردية في السليمانية وأعلن نفسه ملكاً على كردستان.

وواصلت بريطانيا كذلك سياسة الحاق كردستان الجنوبية بالعراق واضعة بذلك حداً لادارة الشيخ محمود، باستخدام القوات البريطانية التي تدعمها قوات الجو الملكية. وهكذا تم الحاق كردستان الجنوبية بالعراق بدون موافقة الاكراد.



بنكهی ژین

(٦)

من مؤتمر لندن الثاني، فبراير ١٩٢١
حتى نهاية مؤتمر لوزان، يولييه ١٩٢٢

١. مؤتمر لندن الثاني، فبراير/ مارس ١٩٢١:

وجّهت هزيمة فينيزلموس، رئيس وزراء اليونان، وصديق لويد جورج، في انتخابات نوفمبر ١٩٢٠، وعودة الملك قسطنطين الى عرش اليونان، ضربة قاسية لسياسة الحلفاء في تركيا.^{٧٠٩} وحتى حلول شهر نوفمبر ١٩٢٠، بذل الحلفاء كل مايسطيعون لتطبيق معاهدة سيفر التي كانت مناسبة جداً لليونان.

ويعد ذلك التغيير، لن يستطيع الحلفاء ابدأ تأييد اليونان ضد تركيا، علماً أن اليونان يديرها الآن ملك متحد مع المانيا في بداية الحرب الذي كان قد تم عزله عن العرش في اثناء الحرب عن طريق انقلاب ايده الحلفاء. واكد تشرشل على ان قسطنطين كان بالنسبة للبريطانيين والفرنسيين البطة السوداء. وعملت عودته الى محو جميع التزامات الحلفاء تجاه اليونان:^{٧١٠} "لاجدوى من اتباع سياسة عدائية ضد تركيا"^{٧١١}

^{٧٠٩} جاءت هزيمة فينيزلموس، بعد وفاة الملك الكساندر والذي اجلسه اخوه قسطنطيني على العرش اثناء الحرب بمساعدة الحلفاء. ووصف تشرشل ولويد جورج وفاة الملك الكساندر وهزيمة فينيزلموس بالمأساة اليونانية. في الثاني من اكتوبر ١٩٢٠، واثناء نزهة الملك الكساندر في حديقة القصر برفقة كلبه الاسباني، توقف برهة ليشاهد تعابير الاستياء على وجه قردين من ضيوف القصر الاقل نظامية. وهاجم الكلب انثى القرد، ومالبت ان هاجم الذكر الملك انتقاماً وعض ساقه بشدة. وقد آلمه الجرح كثيراً ومالبت ان تقبح الجرح. وبعد ثلاثة اسابيع من معاناة سكرات الموت توفي الملك الشاب بين ذراعي زوجته. ولا ابالغ ربما اذا قلت ان مانتين وخمسين الف نسمة يموتون بسبب عضه القرد. راجع تشرشل: *الازمة العالمية*، الجزء الرابع، ص: ٢٨٢؛ راجع ايضاً لويد جورج، *المختارات*، ص: ١٣٣٤. وعملت وفاة الملك الشاب الكساندر على تسريع الانتخابات العامة في اليونان. ومالبت غالبية الشعب بعودة الملك قسطنطين والمعادي لفيثيزيوس على العرش.

^{٧١٠} وضع المؤتمر البيئي للحلفاء (انكلترا، فرنسا و ايطاليا)، المنعقد في لندن في ٣ ديسمبر، وضع للحكومة اليونانية الجديدة، ان عودة الملك قسطنطين الى اثينا اجبرتهم على تجميد التنافس السياسي والمالي الذي خلصت حتى ذلك الوقت للامة اليونانية". راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص: ٨٤١؛ راجع كذلك: تشرشل، *المختارات*، الصفحات ٢٨٤-٢٨٥؛ وكذلك لويد جورج، *المصدر السابق نفسه*، ص: ١٣٤٤.

^{٧١١} *المصدر السابق نفسه*.

وهكذا غيّر الحلفاء وبشكل اساسي سياستهم تجاه تركيا.^{٧١٢} ولويد جورج، الذي كان يراهن على انتصار الجيش اليوناني فيما بين يونيه ونوفمبر ١٩٢٠، من اجل تطبيق معاهدة سيفر، خضع بدوره لضغوط حكومية وبدأ سياسة مع الاتراك على اساس جديد.^{٧١٣} وفرنسا من جهتها، كانت قد اقترحت مسبقاً مراجعة لمعاهدة سيفر.^{٧١٤} وبعد هزيمة فينيزيلوس، تخلت الحكومة البريطانية تماماً عن الخيار العسكري لتطبيق معاهدة سيفر.^{٧١٥} وبقي امامهم الخيار الدبلوماسي. واذا اقتنع الحلفاء بأن حكومة فريد باشا، العدو الشرس لمصطفى كمال، لا يتمتع بتأييد معظم الاتراك، عملوا جميعاً على تسريع سقوطها.^{٧١٦}

وفي التاسع عشر من اكتوبر، امر السلطان توفيق باشا، وبمباركة الحلفاء تكوين حكومة جديدة على أسس تدفع الكماليين لتأييد المعاهدة.^{٧١٧}

وبذلك انفتح الطريق امام مراجعة معاهدة سيفر، وتخلي الحلفاء عن وعودهم للشعوب اليونانية والارمنية والكردية. وفي واقع الامر، بدأ الحلفاء ومنذ مؤتمرهم المنعقد في بدايات ديسمبر ١٩٢٠، في معارضة قبول ارمينيا في عصبة الامم،^{٧١٨} واقترح "ليجز" رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية فرنسا؛ اقترح مراجعة لمعاهدة سيفر مؤكداً على ان الاوضاع الجديدة

^{٧١٢} يتعلق تأثير البنود الرئيسية في معاهدة سيفر بعامل واحد: جيش اليونان: اذا لم يستطع فينيزيلوس وجنوده ارجاع مصطفى كمال لرأسه، سيكون من المناسب ايجاد بنود اخرى اكثر لتنطبق على الواقع. راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٢.

^{٧١٣} كان المحافظون البريطانيون، الذين حازوا على اغلب اصواتهم لويد جورج، حلفاء تقليديون لتركيا. الاضافة الى لان مونتيجو، وزير الدولة المسؤول عن الهند، الذي قد اوصى باقرار السلام مع تركيا الاسلامية مهما كان الثمن من اجل تهدئة المسلمين الهنود الذين كانوا يعتقدون السلطان خليفة المسلمين؛ راجع: تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٨٧-٢٨٨.

^{٧١٤} من فينيزيلوس الى لويد جورج، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٠؛ راجع: لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤٦؛ وراجع كذلك تحليلاتنا فيما ياتي:

^{٧١٥} ولكن الجيش اليوناني وعلى رأسه الملك قسطنطين، واصل الحرب ضد الكماليين على الرغم من توقيع التأييد البريطاني له.

^{٧١٦} راجع تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٧٢.

^{٧١٧} راجع: جرو، المصدر السابق نفسه، ص ٣٩٦. وكان تشرشل قد اقترح مسبقاً في ٢٤ مارس على لويد جورج، قائلاً: "لنحاول الدفع نحو تكوين حكومة تركية تمثل فعلاً الاتراك وستتفق معها"؛ تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٧٤.

^{٧١٨} ملاحظات وزير بريطاني على هامش مؤتمر انعقد في ١٠ داونج ستريت، لندن، بين مندوبي بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في يوم الجمعة ٢ ديسمبر ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن،

التي نشأت في آسيا الصغرى تتطلب تغييراً في سياسة الدول المتحالفة.^{٧١٩} وتمسك لويد جورج، بموقف حازم ضد مراجعة المعاهدة.^{٧٢٠} ووجد في زيادة تكاليف الإبقاء على وضع القوات في تركيا، سبباً أمام الدول المتحالفة في أنها لم تعد تستطيع تحمل مسؤولية تطبيق المعاهدة.^{٧٢١} وفي مؤتمر المجلس الأعلى للحلفاء في ديسمبر، لم تتم مناقشة القضية الكردية. وانتهى الحلفاء المؤتمر، بانتظار ارسال رد مصطفى كمال بخصوص موقف حركته تجاه التغييرات التي تم اقتراحها في المعاهدة.^{٧٢٢} وكانت فرنسا هي التي اتخذت المبادرة للاعداد لعقد مؤتمر مع تركيا، عقب القرارات التي اتخذها مجلسها المنعقد في ٢٥ يناير في باريس،^{٧٢٣} عام ١٩٢١..

وفي تلك الاثناء، برزت مشكلة تكوين الوفد التركي. في البداية رفضت انكلترا استقبال وفد مستقل من الحكومة الكمالية في انقرة.^{٧٢٤} ورفض الكماليون ان يكونوا جزءاً من وفد حكومة القسطنطينية، بل ارادوا تمثيلهم في وفد مستقل.^{٧٢٥} وذلك ماحدث بالفعل. اما المؤتمر الثاني فقد انعقد في لندن في ٢١ فبراير حول تركيا وشارك فيه كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا، واليابان كعضو في مجلس الحلفاء الاعلى اضافة الى اليونان وتركيا. ومثل وفدا تركيا: وفد حكومة القسطنطينية برئاسة احمد توفيق باشا ووفد المجلس الوطني

ص ٩٨، ص ٨٤١-٨٤٢. برقية سرية الى السيد بلفور، جنيف، المصدر السابق، الملحق من ١-٩٩، الصفحات ٨٥٦-٨٥٧.

^{٧١٩} ملاحظات وزير بريطاني على هامش المؤتمر... ٣ ديسمبر ١٩٢٠، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، الرقم ٩٨، الصفحات ٨٤٢-٨٤٣.

^{٧٢٠} صرح لويد جورج: "بانه انتقاص من الدول ومن الحضارة اعادة الاراضي التي تم تحريرها من قبضة الادارة السيئة للسلطة العثمانية، اعادتها للسلطة التركية. راجع: ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر... ٣ ديسمبر ١٩٢٠. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثاني، رقم ٩٧، ص ٨٤٤.

^{٧٢١} المصدر السابق نفسه.

^{٧٢٢} ارسلت حكومة احمد توفيق باشا الى مصطفى كمال في انقرة وفداً لمناقشة مجمل قضية التصديق على المعاهدة بعد بعض التغييرات. من السير ه. رامبولد، القسطنطينية، الى ايرل كورزون، في ٣ يناير ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، رقم ٤، برقية E ١/٢٢٠/٤٤، رقم ١، الصفحات ٥٩-٦٠.

^{٧٢٣} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٣.

^{٧٢٤} سفورز، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢.

^{٧٢٥} من السير بوشانان، روما، الى ايرل كورزون، في ١٧ فبراير ١٩١٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن، ص ٤٧، البرقية E ١/٢١٥٩/٤٤، رقم ٤٠، ص ٦٠. راجع: جرو، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٠١-٤٠٢، خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٤٦-٤٥٧.

الاعلى التركي برئاسة بكر سامي بك. ولم تتواجه الوفود التركية مع الوفد اليوناني، بل كانوا يحضرون بالتبادل في جلسات المؤتمر. لوحظ تعاون بين الوفدين التركيين: ومع ذلك كان بكر سامي بك القومي يتمتع باهمية كبيرة اكبر من تلك التي كان يتمتع بها رئيس الوزراء في مناقشات المؤتمر^{٧٢٦}.

وبعد مناقشة قضايا كردستان ورمينيا التي جرت في يوم السبت ٢٦ فبراير في مكتب كورزون في وزارة الخارجية، حضر المناقشات وفد لرميني برئاسة نوبار ياشا، في حين لم يشارك اي وفد كردي في اعمال المؤتمر^{٧٢٧}، الذي كان يبحث مصير الاكراد بدون ان يستمع احد لرايهم. وفي ذلك المؤتمر ايضاً كان كورزون الحكم الوحيد الذي سوف يقرر مصير الاكراد.

وبخصوص قضية كردستان، كان التوجه العام لدى الحلفاء، يشير الى انهم سيقدّمون لتركيّا حق مراجعة القسم الثالث من معاهدة سيفر حول كردستان، والقسم السادس حول لرمينيا. وفي المقابل توافق تركيا على القرارات الخاصة بـ"سميرنا" و"تراقيا". في حين ان المذكرة المؤرخة في ١٧ فبراير ١٩٢١، التي اعدّها اوزبورن ونيكولسون الخبيران في وزارة الخارجية، ووجهت الى لويد جورج و كورزون، ودرت حول موقف بريطانيا في المؤتمر وضحت ماياتي: "نحن نتشكك في رغبة حكومة جلالته بفرض التزام تجاه الاكراد، في نفس الوقت الذي الزمنا فيه انفسنا مسبقاً بالتزامات كبيرة بالنسبة لنا تجاه العرب. وهل يريد الاكراد فعلاً حكماً ذاتياً، وهل هم متحدون بمافيه الكفاية ومتطورون بما يكفي لضمان نجاحه؟ فضلاً عن ذلك، الا يتمتعون اليوم عملياً ومسبقاً بحكم ذاتي موسع تحت السلطة التركية؟"

وفي كل الاحوال، فان تنسيقاً كردياً - لرمنياً يبدو مرغوباً فيه ولا يمكن تحقيقه. ونحن نقترح ان نستبعد القسم الكردي، او في الاقل استبداله بالتزام من قبل تركيا بضمان شكل من اشكال الحكم الذاتي المحلي، اذا ما تم تقديم طلب واقعي صادق، وبعد القيام بتحقيق تؤيده عصبة الامم"^{٧٢٨}.

^{٧٢٦} ملاحظات وزير بريطاني حول مؤتمر الحلفاء انعقد في قصر سانت جيمس، لندن في يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير ١٩٢١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٤-٢٦، الصفحات ١٩٥-٢١٦؛ راجع ايضاً: سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٢.

^{٧٢٧} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر للحلفاء انعقد في غرفة لورد كورزون في وزارة الخارجية، لندن S.W. في يوم السبت ٢٦ فبراير ١٩٢١، في الساعة الحادية عشرة صباحاً، المصدر السابق نفسه، رقم ٢٦، الصفحات ٢٠٧/٢١٦.

^{٧٢٨} المذكرة التي قدمها السيد اوزبورن والسيد نيكولسون حول المؤتمر اليوناني - التركي، وزارة الخارجية، في ١٧ فبراير ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن عشر (١٩٢٠/٢٤٠١٢)، رقم ٤١، ص ٦٢.

ونحن نرى بوضوح في هذه المذكرة، انه قبل الدخول في مفاوضات مع تركيا، ان الحكومة البريطانية اهتمت النظر في حق الشعب الكردي في الاستقلال، والمذكور في القسم الثالث من معاهدة سيفر^{٧٢٩}. وحفاظاً على خدمة مصالحهم مع تركيا، تشككوا بقدرة الشعب الكردي في الحصول على حكم ذاتي. ومع ذلك، فان كورزون نفسه الذي كان يدافع عن استقلال كردستان منذ عام وقبل مؤتمر لندن وبالضد من الرفض الفرنسي، فقد رفض منذ مؤتمر لندن الاول، طلباً قدمه برتوليه بالحاق كردستان بسلطة تركيا، ها هو في مؤتمر لندن الثاني ودون ان يقدم اية ادلة، يؤكد على ان الاكراد يتمتعون بحكم ذاتي واسع في تركيا.^{٧٣٠}

وهكذا اتضح الموقف البريطاني تجاه كردستان فيما بين مؤتمر لندن الاول والثاني. والاضافة الى ذلك، ومن اجل احكام السيطرة على النهاية على قضية كردستان، تقترح المذكرة ماياتي: اما اهمال القضية نهائياً، او عرضها على عصبة الامم، بحيث تستطيع انكلترا ان تسد القضية وكما فعلت مع القضية الارمنية او تحويلها نحو مسارات اخرى تخدم مصالحها. وفيما يخص لرمينيا، الغت المذكرة الحدود التي كان قد اقترحها من قبل الرئيس ولسن لارمينيا، واشترطت اضافة الى حصر اعتراف تركيا باستقلال لرمينيا على الاراضي الارمنية داخل روسيا، الى جانب الاعتراف بذاتية معينة للارمن المقيمين داخل تركيا على قتلانيا.^{٧٣١}

^{٧٢٩} من المهم ان نشير الى ان تلك المذكرة، التي اعدتها لويد جورج وكورزون وفي جزئها الثاني، تحتوي على اقتراحات كاجراء المؤتمر، وتفرض سيناريو حول الموقف الذي يجب ان يتخذه لويد جورج و كورزون حتى نكون بذلك "في وضع افضل لتلخيص وتحديد المناقشات حول المواضيع الاربعة حيث نكون مستعدين لتقديم تنازلات يمكننا ان نسمح بمفاوضات ابعد تتطور بنفسها". المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٤-٦٥. علماً ان احد المواضيع التي كان البريطانيون مستعدين لتقديم تنازلات بشأنها هو الجزء الثالث حول كردستان في المعاهدة.

^{٧٣٠} كان السير ه. رامبولد، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد كتب رسالة في ١١ مايو ١٩٢١ الى كورزون قائلاً: "كان دائماً ما يوحد عدد من الاكراد والمشبعين بالافكار القومية الكردية والذين اقلقهم اهمال تحقيق الخطة، وكان الكماليون يعارضون دائماً منح الاكراد اية ذاتية حقيقية، او اقل انواع الاستقلال". من السير ه. رامبولد، الى ايرل كورزون، في ١١ مايو ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، رقم ٤٧٦، السري E ٥٧١٣/٤٣/٩٢، الوثيقة رقم ١٨٩، ص ٢٩٨.
^{٧٣١} المصدر السابق نفسه، ص ٦٣.

وأصبح من الواضح بذلك ان انكلترا ستساوم تركيا على حقوق الشعبين الارمني والكُردي في مؤتمر لندن الثاني. وحيث وجدت غطاء لتلك المساومة حجة مراجعة المعاهدة: واقع الامور، وتغير الموقف على الارض يتطلبان تلك المراجعة،^{٧٣٢} ولكن يجب ان نتذكر انه بعد مؤتمر سان ريمو، بدأ الاعداد لمعاهدة سيفر، وظل الوضع في ارمينيا وكردستان هو نفسه كما كان عليه الحال في فبراير ١٩٢١. وكانت الحركة الكُردية انشط، كالقسم الاكبر من سكان كُردستان الغربية والشمالية.^{٧٣٣} وكورزون نفسه وبعد مؤتمر سان ريمو، قد اقترح انه يجب على الحلفاء الاعتراف بحقوق الشعبين الكُردي والارمني في معاهدة السلام مع تركيا، وان يكون ذلك هو الامر اذا ما لم يقم الحلفاء بضمان تطبيق تلك المعاهدة.^{٧٣٤}

وقد صرح لويد جورج، رئيس مؤتمر لندن الثاني، في كلمته الموجزة، في ٢٥ فبراير، بان قرار الحلفاء التمسك بالابقاء على بنود معاهدة سيفر: "لايعني ان البنود الخاصة بآرمينيا وكُردستان ستناقش في المؤتمر الحالي. ومنذ التوقيع على معاهدة سيفر، فان مسيرة الاحداث قد اثرت في بعض البنود الخاصة بآرمينيا وكُردستان. بل يجب تفهم انه يجب ايجاد حلول نهائية لتلك القضايا بعد نهاية المؤتمر الحالي"^{٧٣٥}.

وهكذا اعلن لويد جورج، وبكل وضوح للاتراك بان الحلفاء كانوا على استعداد لتقديم تنازلات حول كُردستان وآرمينيا شريطة قبول الاتراك بعدم طلب مراجعة بنود اخرى في المعاهدة ويعلموا ان قرارات المؤتمر نهائية.^{٧٣٦} اما بخصوص مصير سميرنا وتراقيا يجب ان تقبل اليونان كتركيا القيام بارسال وفد او لجنة تقصي الحقائق على الارض ومن ثم ارسال التقارير الى المجلس الاعلى في غضون شهرين^{٧٣٧}.

^{٧٣٢} المصدر السابق نفسه، ص ٦٤. وزير بريطاني يكتب ملاحظات حول مؤتمر عقده الحلفاء في قصر سانت جيمس، لندن في يوم الجمعة ٢٥ فبراير ١٩٢١. المصدر السابق نفسه، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٣/٢٤، الصفحات ١٩٤-١٩٥.
^{٧٣٣} راجع اعلاه، تحليلاتنا.

^{٧٣٤} كان كورزون قد صرح في سان ريمو قائلًا: "يجب ان تحوي المعاهدة بنوداً تطالب تركيا بالاعتراف باستقلال دولة آرمينيا وبتحديداتها. وبإدخال مثل تلك البنود تتحمل الحلفاء بذلك بعض المسؤوليات. وكان تحرير آرمينيا احد اهم اهداف الحلفاء التي طالبوا بها في اثناء الحرب. مذكور في ملاحظات وزير بريطاني حول اجتماع المجلس الاعلى في سان ريمو، ٢٠-٢٢ ابريل؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، حول السياسة الخارجية، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٧٩-٢٩٩.

^{٧٣٥} ملاحظات وزير بريطاني حول مؤتمر الحلفاء في لندن، ٢٥ فبراير ١٩٢١، المصدر السابق، ص ١٩٦.
^{٧٣٦} المصدر السابق، الصفحات ١٩٧-١٩٨.

^{٧٣٧} المصدر السابق، الصفحات ١٩٨-١٩٩، وكذلك سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣.

وفي معرض رده على لويد جورج، أكد بكر سامي على ان مستقبل كردستان وارمينيا، يهتم تركيا كثيراً، مادامتا تقعان على حدودها الشرقية^{٧٣٨}. وكان بكر سامي يعتقد انه يمثل الاكراد، لكونه عضواً يمثل المجلس الاعلى الوطني التركي. واستناداً الى تصريحاته، يضم المجلس الوطني الاعلى ممثلين عن مجمل كردستان، ولهذا فما يقرره سيقبل به جميع الاكراد المندوبيون. ولكنهم ومن اجل حقوقهم، لقرار انقرة بخصوص مقترحات الحلفاء حول تراقيا وسميرني، اتفق الحلفاء على مناقشة قضايا كردستان وارمينيا في اجتماع مصغر في الغد. وبدأ الاجتماع بمراجعة بنود معاهدة سيفر بخصوص كردستان وارمينيا في يوم السبت المصادف السادس والعشرين في مكتب كورزون، بوزارة الخارجية. وشارك في الاجتماع كل من: كورزون انكلترا، رئيساً للاجتماع، وبرتوليه فرنسا، والكونت سفورزا ايطاليا، والبارون هيا باشا اليابان، ويوغوس نوبار باشا ارمينيا، وعثمان نظمي باشا القسطنطينية، وبكر سامي بك انقرة^{٧٣٩}.

ولم يحضر الاجتماع اي مندوب كردي. وبدأ الاجتماع بمدخلة كورزون، الذي لم يبد احتراماً لمندوب ارمينيا بل انه في الواقع شكك بتمثيل نوبار باشا للارمن. واكثر من ذلك، فان برتوليه وبطريقة متعالية رد على بعض الحقائق التي اوردها نوبار باشا بخصوص الارمن وقلقيليا^{٧٤٠}. وذلك في الوقت الذي يعرف فيه جميع دول التحالف تمثيل نوبار باشا للارمن منذ التوقيع على الهدنة. وكورزون نفسه قد التقى به مسبقاً وناقشا معاً عدة قضايا ومواقف تخص القضية الارمنية. وقيل ان برتوليه وكورزون قد اتفقا ضده مسبقاً من اجل استبعاده من المؤتمر او حتى التقليل من اهميته حتى يناقشوا القضية الارمنية ويتنازلوا بهدوء للمندوبين الاتراك.

وبعد ان انتهت المناقشات السريعة مع نوبار باشا، تم تقديم الاتراك الى الاجتماع. وقام كورزون بعرض مختصر للقسم الثالث من معاهدة سيفر حول كردستان، وطالب بكر سامي بتقديم الاسباب لاعلانه تمثيل الاكراد^{٧٤١}.

^{٧٣٨} المصدر السابق، ص ١٩٧.

^{٧٣٩} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر للحلفاء انعقد في مقر كورزون بوزارة الخارجية، لندن، السبت ٢٦ فبراير ١٩٢١؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢٦، ص ٢٠٧.

^{٧٤٠} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢١١-٢١٢.

^{٧٤١} ملاحظات وزير فرنسي حول مؤتمر للحلفاء في مقر اللورد كورزون بوزارة الخارجية، في لندن، يوم السبت الموافق ٢٦ فبراير ١٩٢١، في الحادية عشرة صباحاً؛ راجع: وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الخامس عشر، رقم ٢، ص ٢١٢.

ومن جديد، ادعى بكر سامي، بأن انتخاباً تم إجراؤه في تركيا، وأن الأكراد كانوا متواجدين بممثلهم في المجلس الوطني الأعلى. وكان بذلك يمثل الأكراد والاتراك. بل وأكثر من ذلك ادعى أن الأكراد قد اعلنوا عدم افتراقهم عن تركيا. إذ تُوحّد الجنسين ثقافة واحدة، ودين واحد ومشاعر مشتركة. بل حتى صرّح أن القادة الأكراد الذين يطالبون باستقلال كردستان لا يمثلون الأكراد. أما هو، أحد الشركس، يمثل الأكراد - على حد زعمه - لأنه كان مبعوثاً من قبل المجلس الأعلى في انقره. ولما كان الكماليون يحتلون معظم أراضي كردستان، ويعد أن تأكد بكر سامي من أن الحلفاء سيقدّمون تنازلات حول كردستان، فإنه يستطيع آنذاك أن يعلن أن سلطة انقره مستعدة لاستقبال لجنة تقصي الحقائق في كردستان بل يمكن أن توافق حتى على استفتاء شعبي.^{٧٤٢} والاضافة إلى ذلك واستناداً إلى بكر سامي، فإذا ما رغب السكان الأكراد في ذلك، فإن الحكومة التركية على استعداد لقبول مبدأ ذاتية محلية لتلك المناطق حيث تتواجد أغلبية كردية.^{٧٤٣}

وحقيقة الأمر أن كورزون كان قد قبل مسبقاً التخلي عن كردستان الشمالية والغربية لتركيا، ولم يعد رغباً في توجيه أسئلة تفصيلية لبكر سامي بك حول تلك الادعاءات.^{٧٤٤} ولكنه وجه إليه سؤالاً شكلياً حول تمثيله الأكراد في مجلس انقره: "أذن، هل يستطيع بكر سامي بك أن يقول كم عدد السناجق التي تضم أغلبية كردية؟ وما هو عدد المندوبين الأكراد في المجلس الأعلى في انقره؟ وأخيراً ماهي نسبة المندوبين الأكراد بالنسبة للمجموع الكلي للمندوبين في المجلس؟ وأجابه: بكر سامي بأنه من الصعب تقديم عدد صحيح تماماً".^{٧٤٥}

ثم طالب كورزون بكر سامي بك، بتوضيح غايته من قضية الحكم الذاتي للأكراد وقد أثارها بعد الاجتماع الموسع؟ أجابه بكر سامي: بأنه لن تُطبق تلك الذاتية على الأكراد فقط في كردستان وإنما على جميع الولايات، وأنها في الواقع تستجيب إلى لامركزية إدارية.^{٧٤٦} واعلن كورزون أن مثل ذلك الشكل من التنظيم الإداري لا يقدم أية امتيازات للأكراد كشعب - وقد عرف بكر سامي أن كورزون يدرس مدى إخلاصه وحقيقة أهدافه، غضب

^{٧٤٢} المصدر السابق، ص ٢١٣.

^{٧٤٣} المصدر السابق.

^{٧٤٤} أكد تشرشل لصديقه الكبير كورزون: "أن خطيئة اللورد كورزون كما وضحتها لنا مؤرخ حياته، هو أنه كان يجب عرض القضايا بإبداء عدم الاهتمام واللامبالاة منذ أن تخرج برشاقة من بين شفتيه أو تم تسجيلها بريشته". راجع: تشرشل، الأزمة العالمية، الجزء الرابع، ص ٤٠٧.

^{٧٤٥} المصدر السابق، ص ٢١٤.

^{٧٤٦} المصدر السابق.

واعترض مجيباً إياه بخشونة: "لا يريد الاكراد أياً من تلك المزايا كشعب. وكل ما ياملون هو العيش مع الأتراك في أخوة. وعدم وجود هناك اختلافات بين الاكراد والأتراك، الا كالذي توجد بين الأنكليزي والاسكتلندي".^{٧٤٧}

وأمام غطرسة رد بكر سامي، اعلن كورزون انهاء الاجتماع، واخيراً تم تقديم محتوى المناقشات الى المجلس الاعلى في تركيا في ١٢ مارس يتضمن تنازلاً كبيراً^{٧٤٨} حول تقليص حق الشعب الكردي في ذاتية محلية، مع منح الأتراك حق حماية الحق الكردي ولكن دون ان تقدم تركيا في المقابل اية ضمانات مدونة حول تطبيق تلك الذاتية ولخص بوانكاريه الرئيس الفرنسي اقتراح الحلفاء للاتراك الكماليين: "فيما يخص كردستان، وإذا ما توصلنا الى اتفاق حول حماية مصالح الاكراد والاثوريين والكلدان، وإذا وافقتم منح السكان نوعاً من الذاتية، فإننا لن نرفض فكرة انتقاد المعاهدة".^{٧٤٩}

ومع ذلك، ومن اجل الحصول على بعض الامتيازات من تركيا عبر الكماليين، عقدت فرنسا وإيطاليا كل على حدة اتفاقاً مع بكر سامي، علماً ان تلك الاتفاقيات تتناقض مع ما بقي من معاهدة سيفر والحلف الثلاثي^{٧٥٠}. كما يعد بشكل ما عقد تلك الاتفاقيات اعترافاً ناجزاً بحكومة انقره على حساب حكومة القسطنطينية. على ان الاتفاق بين بريان Briand و"بكر سامي" في ١١ مارس ١٩٢١، كان يتوقع منه ان تتواصل الحدود بين تركيا ومنطقة النفوذ الفرنسية في سوريا، من الاسكندرونة على البحر الابيض المتوسط وحتى حدود الموصل، وحيث تقسم تلك الحدود اراضي كردستان تاركة جزءاً صغيراً داخل الاراضي السورية. ويصف "بيشون"، القائد الفرنسي تقسيم الحدود التركية - السورية في كردستان فيقول: "تخلت فرنسا وبأثر رجعي لتركيا عن قلقيليا الشرقية. وبذلك نقلت الحدود السورية التي اقرت في معاهدة سيفر من جينون حتى يمر بباياس"، على خليج الاسكندرونة واصلاً الى جزيرة "عينتاب Ain Tab" وكيليس واورفه وبيرجيك وماردين...".^{٧٥١} ويدفع الاتفاق الجديد

^{٧٤٧} المصدر السابق، الاقواس كما وضعها المؤلف.

^{٧٤٨} خطاب غازي مصطفى، نفس المصدر، ص ٤٥٩؛ بيشون، نفس المصدر، الصفحات ٢٢٠-٢١٣؛

تبرلي، نفس المصدر، ص ٢٩

^{٧٤٩} بوانكاريه، المختارات، الجزء الثالث، ص ٢٩.

^{٧٥٠} من الاول كورزون الى السير ه. رامبول، القسطنطينية، في ٢٢ مارس ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن عشر، رقم ١٨١، تلغرافية E ٤٤/١/٢٤٠١، رقم ٦١، ص ٨١؛ راجع كذلك سفورزا، ص ٦٩؛ راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣١.

الحدود السورية الى الجنوب من خط سكة الحديد التي تمر في الاراضي التركية بمسافة ثلاثمائة كيلومتر".^{٧٥١}

وفضلاً عن ذلك، يمنح الاتفاق الفرنسي - التركي فرنسا حق الحصرية الاقتصادية في ارض كردستان الغربية والذي اقرته اتفاقية سايكس - بيكو^{٧٥٢} من قبل وكذلك، وبعد عقد ذلك الاتفاق ستحتفظ فرنسا بالحصرية الاقتصادية في نفس المنطقة والتي طالبت بها فرنسا بعد انتهاء المناقشات الدائرة في الحلف الثلاثي في مؤتمر لندن، في الاول من فبراير ١٩٢٠. ورفضت انكلترا بذلك الطلب الفرنسي.

واكثر من ذلك، وقع بكر سامي اتفاق ١٢ مارس مع الكونت سفورزا^{٧٥٣}، حيث كان يرى ان ايطاليا يجب ان تؤيد في المؤتمر مطالب تركيا حول استعادة سمرينا وتراقيا، وفي المقابل تمنح تركيا ايطاليا الحصرية الاقتصادية في الأناضول، وعائدين، وقونية^{٧٥٤}. ولكن مصطفى كمال^{٧٥٥} قد رفض مؤخراً هذين الاتفاقين. وبدلاً من تهنئة بكر سامي على انتصاره الدبلوماسي، طلب منه الاستقالة لان الاتفاقين لايرضيان الكماليين المتطرفين.^{٧٥٦}

وانتهى المؤتمر، وحصل الكماليون على استعادة السلطة التركية على كردستان الشمالية والغربية وارمينيا، وبجهود لا تكاد تُذكر. على اي حال، رفضت اليونان التي تفخر بانتصارها العسكري الاخير على الكماليين، رفضت البنود التي اقترحتها الحلفاء وتركيا حول سمرين و تراقيا. كما ورفضت الحكومة اليونانية في ٢١ فبراير مبدأ ارسال لجنة تقصي

^{٧٥١} بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٤. والاقواس وضعها المؤلف.

^{٧٥٢} خطاب غازي مصطفى كمال، المختارات، ص ٤٦٧؛ راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٣٢-٢٣٣؛ راجع: بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٢٢-٢٤. ويهين الرئيس الفرنسي نفسه على الاتفاق الفرنسي التركي بقوله: "لقد حصل السيد ريستيد بريان على استقبال حافل في البرلمان لدى عودته من لندن... هذا وقد تقبل المندوبون برضى على وجه الخصوص، اخبار امكانية ادخال تعديلات على معاهدة سيفر، وفي انتظار حدوث ذلك، تم دخول الهدنة بين فرنسا وتركيا مرحلة التنفيذ. راجع: بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، والمصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

^{٧٥٣} كان الكماليون يحترمون الكونت سفورزا لانه عندما كان مندوباً سامياً لاطاليا في القسطنطينية في ١٩١٨-١٩١٩، قد عرض ملجأً في السفارة الايطالية لمصطفى كمال عندما كان يتعرض للقبض عليه في بداية ثورته. راجع بهذا الخصوص: كتاب سفورزا بعنوان: **بُناة اوريا الحديثة**، ص ٣٥٨، وكذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، الملحوظة ٤، ص ٢٣٤.

^{٧٥٤} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٧، وسفورزا، ص ٦٤.

^{٧٥٥} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق، بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٦.

^{٧٥٦} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨.

الحقائق الدولية الى سмирنا وتراقيا او حتى اعادة مراجعة معاهدة سيفر.^{٧٥٧} ونتيجة ذلك، شنّ الجيش اليوناني في ٢٣ مارس هجوماً ساحقاً ضد الاتراك.^{٧٥٨} وبالضد من ايطاليا وفرنسا، قدمت انكلترا سراً مساعدات لليونان.

وفي المقابل، فان كورزون الذي منح الكماليين تنازلات كبيرة في بنود معاهدة سيفر، حول كردستان. وبعد شهر اتصل بالمندوب السامي السير هـ. رامبولد في ابريل ١٩٢١. للتعرف على قدرة الاكراد لكي تستخدم ضد الكماليين، وذلك في الوقت، الذي يضغط فيه الكماليون على المواقع البريطانية في القسطنطينية.^{٧٥٩}

ومهما كانت نتائج مؤتمر لندن، فقد شكلت انتصاراً سياسياً كبيراً للكماليين، في الوقت الذي سجلت فيه هزيمة سياسية ومعنوية للغرب في مجال اقرار السلام في الشرق. وهكذا، فان لويد جورج نفسه وفي معرض توضيحه في ٢٤ يونية ١٩٢٠، لمزايا معاهدة سيفر للمندوبين البريطانيين كان قد اعلن: "انه بخصوص سياسة التخلي عن جميع السكان غير الاتراك لسلطة تركيا.. واذا ما سمحنا لمصطفى كمال او غيره من امثاله بتحطيم تلك السياسة، فان اوربا تكون قد قصرت تماماً في اقرار واجباتها".^{٧٦٠}

وكان لويد جورج يرى في انقسام اراء الحلفاء ووزرائه حول المفاوضات مع تركيا، احد اسباب التنازلات التي قدمها الحلفاء للاتراك.^{٧٦١} و"بواكار" من جانبه، كان ينتقد سياسة حكومته في آسيا الصغرى فقال: "سيكون من الخطر الشديد انكار وجود التفكك الذي نعيشه منذ عامين تجاه جميع قضايا آسيا الصغرى".^{٧٦٢}

^{٧٥٧} جرو، المختارات، ص ٤٠٢؛ تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٤٦٨.

^{٧٥٨} خطاب غازي مصطفى كمال، المختارات، ص ٤٦٠؛ بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٥.

^{٧٥٩} برقية سرية من ايرل كورزون الى السير هـ. رامبولد، رقم ٣٥٨، في ٢١ ابريل. والمذكورة في السير هـ. رامبولد، الى الايرل كورزون، في القسطنطينية، في ١١ مايو ١٩٢١. وثائق للسياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، رقم ٤٧٦، سري، E ٥٧١٣/٤٣/٩٣، رقم ١٨٩، ص ٢٩٨. برقية السير هـ. رامبولد، الى ايرل كورزون، القسطنطينية، ٢٥ مايو ١٩٢١، رقم ٥٢١، سري، ٩٣/٤٣/٦٢١٥، وثيقة ١٩٤، ص ٣٠٤.

^{٧٦٠} تصريح من لويد جورج في البرلمان في ٢٤ حزيران ١٩٢٠ من تمبرلي جورج، نفس المصدر، ص ٣١.

^{٧٦١} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٤٩.

^{٧٦٢} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الرابع، ص ١٤٠.

وتواصلت السياسة الاحادية لكل دولة اوروبية، فعقدت ايطاليا اتفاقاً مع الكماليين في يونيه ١٩٢١، وسحبت جيشها من آسيا الصغرى.^{٧٦٣} هذا وقامت فرنسا بوضع حد لحربها ضد الكماليين في ٢٠ اكتوبر ١٩٢١، بل واعترفت رسمياً بحكومة انقرة، السلطة الشرعية في تركيا.^{٧٦٤} وهذا الاتفاق الذي تم التوقيع عليه بين فرانكلين - بويون، السفير المخول بجميع السلطات الفرنسية، ويوسف كمال بك، وزير خارجية حكومة الكماليين، قد اصبح بدوره اساساً لاتفاق بريان - بكر سامي بك عند ترسيم الحدود بين تركيا وسوريا. ولم تقدم تركيا، بموجب ذلك الاتفاق اية حصرية اقتصادية لفرنسا في كردستان الغربية، بل لم تنص الاتفاقية على حماية الاقليات المسيحية.^{٧٦٥}

في حين ان الاتفاقيات الثنائية لكل دولة اوروبية على حدة مع الكماليين، قد زرعت بذور الشك في تضامن وتعاون الحلفاء أنفسهم.^{٧٦٦} ونتيجة لذلك، استطاع الحلفاء حتى نهاية المعركة الاخيرة ضد اليونان في يونيه ١٩٢١، والتوقيع على هدنة مودانيا في اكتوبر ١٩٢٢. وفي تلك الاثناء، اجتمع الحلفاء مرة اخرى في باريس في يونيه ١٩٢١، وفي مارس ١٩٢٢. وذلك لمناقشة المراجعات الجديدة حول معاهدة سيفر ومن اجل وضع حد للحرب اليونانية -

^{٧٦٣} بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧.

^{٧٦٤} راجع نص الاتفاقية المعقودة من قبل جرو، المختارات، الصفحات ٤٨٠-٤٨١؛ بوانكاريه، المختارات، الجزء الرابع، ص ١١٤؛ راجع كذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٤-٣٥؛ وكذلك راجع: خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٤٩١.

^{٧٦٥} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الرابع، الصفحات ١١١-١١٢ و ١٤٠-١٤١. تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٢-٣٤؛ الكونت ر. دوجونتو، في كتاب: على طرق سوريا، بعد تسع سنوات من الانتداب، باريس، مكتبة بلوان، ١٩٢٨، ص ٩١؛ راجع كذلك: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٧؛ جرو، المصدر السابق نفسه، الجزء الثاني، الصفحات ٤٨٠-٤٨١؛ راجع خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٩٠-٤٩٣؛ وحيث عارضت انكلترا تلك الاتفاقية الثانية بين فرنسا وحكومة انقرة. راجع كذلك بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، ص ١١٢؛ وكذلك تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٤-٣٥.

^{٧٦٦} راجع: بوانكاريه، المصدر السابق، ص ١١٢؛ وكذلك تمبرلي، المصدر السابق، الصفحات ٣٤-٣٥.

التركية.^{٧٦٧} ومرة أخرى، قدموا تنازلات كبيرة لتركيا، ولم تعد تعرض قضية كردستان لتناقش في تلك المؤتمرات مُطلقاً.^{٧٦٨}

٢. مؤتمر القاهرة، مارس ١٩٢١:

كانت التكاليف التي تكبدتها القوات البريطانية في آسيا الصغرى، من أكبر المشاكل التي واجهتها سياسة بريطانيا العظمى بعد الحرب. ومن المفارقات ان يكون ثَقُلُ التكاليف المادية من اسباب الانسحاب الفوري للقوات البريطانية من كردستان الغربية في خريف ١٩١٩؛ وأحد الاسباب المهمة لعدم تطبيق معاهدة تحت الحماية البريطانية. وبخلاف ذلك، كان الابقاء على القوات البريطانية في كردستان الجنوبية السبب الرئيسي في منع اقامة دولة مستقلة في تلك المنطقة. ومن جهة اخرى، اذا كانت السياسة البريطانية تجاه كردستان الغربية والشمالية تُدار مباشرة من القسطنطينية، فان بغداد كانت توجه السياسة البريطانية في كردستان الجنوبية.

وكان المسؤولون البريطانيون في القسطنطينية وبغداد، مرتبطين بوزارة الخارجية ويعثون برسائلهم وبرقياتهم الى اللورد كورزون وزير الخارجية. ومع نهايات ١٩٢٠، اصرَ تشرشل وزير الحرب آنذاك على انشاء قسم لشؤون الشرق الاوسط داخل وزارة المستعمرات، ووزارة الخارجية ووزارة الهند وكذلك وزارة الحرب. واخيراً، قررت الحكومة البريطانية في ٣١ ديسمبر قبول مقترحات تشرشل الرامية الى انشاء قسم للشرق الاوسط داخل وزارة المستعمرات.^{٧٦٩} وتولى تشرشل رئاسته في ٤ يناير ١٩٢١، وطالب في الوقت ذاته ان تتحمل وزارة المستعمرات المسؤولية السياسية والعسكرية للاراضي تحت الوصاية البريطانية في ميزوبوتاميا وفلسطين.^{٧٧٠} وفي الثامن من يناير ١٩٢١، عرض تشرشل على السلطات البريطانية في بغداد خطته الشرقية القاضية بأنه: يجب على

^{٧٦٧} تمبرلي، المختارات، ص ٣٥؛ راجع كذلك: بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٣٩.

^{٧٦٨} راجع خطة الاقلال من اهمية مراجعة معاهدة سيفر، والتنازلات لتركيا في مؤتمر لندن في فبراير ١٩٢١، وفي مؤتمر باريس في فبراير ١٩٢٢ وكله في وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة الاولى، الجزء الثامن عشر، ص ٥٥٦.

^{٧٦٩} ونستون س. تشرشل، كما يراه مارتن جلبرت Martin Gilbert، لندن، هاينمان، الجزء الرابع، ١٩٧٥، ص ٥٠٧.

^{٧٧٠} المصدر السابق، ص ٥٠٩. وعين تشرشل في ٧ يناير الكولونيل لورانس، مستشاره للشؤون العربية رغم ان مسؤوليته في وزارة المستعمرات لم تبدأ الا في ٥ فبراير، المصدر السابق، ص ٥١٠، ٥١٣.

انكلترا انشاء دولة عربية في ميزوبوتاميا، ويجب ان تواجه اكبر تخفيض في مصاريفها بالتقليل من حجم قواتها البريطانية^{٧٧١}.

ولكن هالدان رئيس الاركان، وكذلك كوكس المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، عارضوا تلك الخطة. ووصل كوكس في رفضه حداً ليصرح بأنه سوف يقدم استقالته فيما لو طُبقت^{٧٧٢}. ومن جهة اخرى، صرح كورزون لتشرشل: بأنه يجري مفاوضات سرية مع فيصل المتواجد في لندن آنذاك، لكي يصبح ملكاً على العراق^{٧٧٣}. ومن اجل التعرف بشكل افضل على المشاكل المطروحة قرر تشرشل في يناير القيام بزيارة ميزوبوتاميا وفلسطين^{٧٧٤}. واذ وجد نفسه بالقرب من لويد جورج، قرر الذهاب الى القاهرة للمشاركة في مؤتمر يضم جميع المسؤولين السياسيين العسكريين البريطانيين في الشرق الاوسط^{٧٧٥}. وهكذا تبلورت فكرة عقد مؤتمر بريطاني في القاهرة. وكان تشرشل يتبنى سياستين واضحتين في الشرق الاوسط وهما:

١. الحاجة الى عقد اتفاق نهائي واضح مع فرنسا، حتى لاتخوض انكلترا حرباً ضدها، اذا ماحدثت واصلت حرب محتملة بين العرب وفرنسا.
٢. الحاجة لاقرار سلام دائم مع الاتراك، لان امكانية وجود عداوة ضد تركيا يمكن ان تقود الى تطوير مشاعر معادية للبريطانيين في العالم الاسلامي، او تقود الكماليين لشن هجوم على ميزوبوتاميا. ومع ذلك، كان تشرشل يعتقد ان الاكراه هم الحلقة الضعيفة بين تركيا

^{٧٧١} المصدر السابق نفسه، ص ٥١١.

^{٧٧٢} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١١-٥١٦، ٥١٩.

^{٧٧٣} المصدر السابق نفسه، في الرابع عشر من يناير قدم لورانس الى لويد جورج تقريراً حول مفاوضاته مع فيصل في لندن، وحيث اكد على ان فيصل اقبل جميع الشروط البريطانية، وتم ارسال نسخة من ذلك التقرير الى تشرشل الذي كان يقضي عطلة في جنوب فرنسا، وبعد ان دشن معرض لوحاته في باريس، باسم تشارلز مورين، فيما بين العاشر الى الرابع عشر من يناير ١٩٢١. المصدر السابق نفسه، ص ٥١٥.

^{٧٧٤} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٢-٥١٣، ٥١٧.

^{٧٧٥} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢١-٥٢٢؛ واثناء ما كان تشرشل ذاهباً الى القاهرة، من المحتمل انه فكر في إعادة احلام العظيمة التي حققها اسلافه الاوربيون امثال الاسكندر وقيصر و نابليون الذين مروا بمدينة القاهرة الخالدة. ومع ذلك، فان كورزون قد قدم له اللوم: يقول رئيس الوزراء انه سوف يرسلك الى ميزوبوتاميا. وفي اجواء خلقها نبوخذ نصر وداريوس وخشايار Xerxes وغيرهم من الابطال العسكريين في الماضي، وانا امل انك يمكن ان تقدم افكاراً ببناء حول اهمية الشرق الاوسط. ومهما عملت، فلا تتبع خطى الاسكندر عندما قال: "ان بابل كبيرة علي". كان ذلك فحوى رسالة ارسلها كورزون الى تشرشل في ١٧ يناير ١٩٢١، المصدر السابق نفسه.

والعراق. وكان يرى ان الاتراك سوف يسعون لجعل الاكراد حلفاء لتركيا وذلك من اجل مد سلطتها الى ولاية الموصل.^{٧٧٦} في حين ان رأي تشرشل هو: ان الاكراد كانوا يعارضون المذكرة التي اعدّها له قسم الشرق الاوسط كله لتقديمها الى مؤتمر القاهرة: " حيث توصي المذكرة بعدم ضم المناطق التي يعيش فيها سكان اكراد فقط شمال ميزوبوتاميا الى الدولة العربية الجديدة. وليس ذلك فقط، بل تساعد بريطانيا العظمى على تفعيل مبدأ وحدة القومية الكردية، وارسال مستشار بريطاني الى المنطقة الكردية لتشجيع الاكراد على تكوين نوع من تنظيم مركزي كردي".^{٧٧٧}

ووجهت الحكومة البريطانية من جديد اهتمامها الى الاكراد. فقد وجهت تلك المذكرة ووضحت الحاجة لتوحيد الاكراد وايجاد عنوان لدولة كردية خارج العراق. في حين ان خبراء قسم الشرق الاوسط كانوا بدورهم ضد الحاق كردستان بالدولة العربية في العراق. وزيادة على ذلك، طالبت المذكرة بتأييد الاكراد ومساندتهم الى ان يستطيعوا انشاء ادارتهم الوطنية وتعيين مندوب بريطاني مستشاراً لهم. وكان تشرشل يعتقد انه اذا ما تم منح الاكراد نوعاً من الحكم الذاتي، سوف يبتعدون عن الاتراك ليصبحوا حلفاء لانكلترا. ولنذكر انه في تلك الفترة عزز الكماليون موقفهم في شمال الموصل وقدموا وعوداً للاكراد في كردستان الجنوبية. وبالضد من آراء تشرشل، كان هناك مسؤولون بريطانيون آخرون يرون ان الحاق كردستان الجنوبية بالعراق يمكن ان يكون خطأ استراتيجياً دفاعياً ضد تركيا. ولم يستطع تشرشل كسب تأييد حكومته، ولا الموافقة على ارسال مسؤولين بريطانيين تأييداً لآرائه حول الشرق الاوسط. وكورزون نفسه هو الذي كان مسؤولاً عن ملف كردستان، لم يوافق على آراء تشرشل.^{٧٧٨}

وأخيراً، وعند وصول تشرشل الى لقااهرة استطاع المسؤولون البريطانيون بسهولة اقناعه بضرورة الحاق كردستان الجنوبية بالعراق.

^{٧٧٦} المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣١-٥٣٢، ٥٩٨.

^{٧٧٧} المصدر السابق نفسه، ص ٥٢٨. ان الاقواس من النص كانت تحيط بالمذكرة التي اعدّها قسم الشرق الاوسط، ويعود النص الى مارتين جلبرت، ناشر مؤلفات ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه.

^{٧٧٨} ارسل تشرشل لزوجته رسالة في ١٥ فبراير يقول فيها: "كورزون سيتسبب لي بالكثير من المتاعب وسأشعر بالزهو نصفياً فقط ومتمحلاً الكثير. وتتداخل الامور بشكل مريع. انا لا اظن انه شخص جيد". المصدر السابق نفسه، ص ٥٣١.

وقد خصصت صفحات مؤتمر القاهرة اساساً لدراسة شؤون ميزوبوتاميا وكردستان وفلسطين وبلاد العرب، وهذا يعني مسيرة السياسة البريطانية عامة في الشرق الاوسط.^{٧٧٩} كما وانه يجب ربط كل حلّ لقضية نظام كردستان الجنوبية بشكل الادارة البريطانية في ميزوبوتاميا، وبمصالحها السياسية في تلك البلاد. وترأس تشرشل المؤتمر. وكان قد وصل الاسكندرية بحراً، ثم واصل رحلته الى القاهرة حيث وصلها واستقبلته مظاهرات المصريين الصاخبة المعارضة لسياسته في منع حصول مصر على الاستقلال.^{٧٨٠}

وبدأت اعمال المؤتمر في ١٢ مارس ١٩٢١، وشارك فيه مسؤولون بريطانيون سياسيون وعسكريون من ميزوبوتاميا، والاردن وفلسطين، وتأسست لجنتان لدراسة عملية تخفيض التكاليف في ميزوبوتاميا. احداها سياسية وبتراستها تشرشل والاخرى عسكرية وبتراستها الجنرال كونجريف Congreve*. وتم الحاق كردستان الجنوبية بمنطقة النفوذ البريطانية في ميزوبوتاميا. وقبل انعقاد المؤتمر كان المسؤولون البريطانيون السياسيون والعسكريون قد اتفقوا مسبقاً على تخفيض الفعاليات والتكاليف العسكرية البريطانية في ميزوبوتاميا.^{٧٨١}

ودرس المؤتمر كذلك اختيار مرشح كحاكم او ملك لتلك الدولة الجديدة التي انشأها البريطانيون في ميزوبوتاميا تحت اسم العراق. 'عراق'.^{٧٨٢} وتوجه الاهتمام باولاد الشريف حسين في مكة، فيصل، وعبدالله، وايد كوكس ولورنس ترشيح فيصل. كونه خبيراً كقائد

^{٧٧٩} اعلن تشرشل في ١٨ فبراير سبع نقاط اساسية لقرارات المؤتمر القاهرة . و كانت قضية كردستان على رأس النقاط. المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢٢-٥٢٣؛ راجع: بيثون كذلك، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢٥-٢٢٧.

^{٧٨٠} ونستون س. تشرشل، بقلم مارتن جيلبيرت، لندن، هاينغان، المجلد الرابع، ١٩٧٥، الفصل ٢١: "مؤتمر القاهرة"، ص ٥٤٤.

^{٧٨١} المصدر السابق نفسه، ص ٥٤٥.

^{٧٨٢} يعني اسم العراق (عراق)، بالعربية الجذر او العرق. وقد استخدم العرب ذلك الاسم لوصف المنطقة الجنوبية لميزوبوتاميا، التي تقدم بسبب مياه دجلة و فرات الكثير من النباتات والاشجار التي تظهر عروقها. واستخدم السكان العرب والادارة الاسلامية ذلك الاسم لوصف المنطقة التي تضم ولايتي بغداد والبصرة. ولم تعد ولاية الموصل ابداً من قبل جزءاً من العراق او من ميزوبوتاميا العربية. في الواقع، وكان البريطانيون هم الذين اطلقوا اسم العراق على تلك الدولة الجديدة. واكد كورزون على ذلك بقوله: "لقد احتلت القوات البريطانية كل اراضي ميزوبوتاميا اثناء الحرب الكبرى. وبعد مرور وقت قليل، كان اسم العراق مقرباً لسكان تلك المناطق، وتم اطلاقه على جميع اراضي ميزوبوتاميا". مقتطفات من خطاب اللورد كورزون، والذي القاها في مؤتمر لوزان في جلسة ٢٢ يناير ١٩٢٢، محاضر الجلسات رقم ٢١، وذكره وانلي، المصدر السابق نفسه، ص ٤٨.

جيش التحرير العربي، و مندوباً عن الحجاز في مؤتمر السلام في باريس، ولولائه لانكلترا من جهة أخرى. وكان أكثر المرشحين قدرة على الحصول على تاج العراق.^{٧٨٣} وأكد تشرشل على ان فرنسا وقفت ضد ترشيح فيصل، بسبب مغامرته في دمشق، حيث كان قد تم تعيينه ملكاً على سوريا من غير موافقة فرنسا.^{٧٨٤} في حين ان بوانكاريه، الرئيس الفرنسي، كان معادياً لتأييد بريطانيا لفيصل.

"يجب الا نتأمل الكثير من المبعوثين الخطرين لفيصل، ذلك البدوي الذكي، والذين لن يخدعوا ونستون تشرشل الذي سوف يقابلهم في مصر، وحيث سيعامسون في الحال الضغط من اجل تقديم تاج ميزوبوتاميا لابن ملك الحجاز.. ونستون تشرشل والذي كان من اكبر اصدقاء فرنسا.. لن يترك نفسه لتتلاعب به حفنة من اطفال الصحراء."^{٧٨٥}

وكان يجب على بوانكاريه ان يعرف في تلك المرحلة بالذات ان كل دولة من دول الحلفاء تبحث عن مصالحها وامنها. وكان فيصل افضل مرشح يحافظ على المصالح البريطانية في ميزوبوتاميا.. وهكذا، ارسل تشرشل البرقية التالية الى لويد جورج، وتحمل تلك الكلمات: "اعتقد انه يمكننا التوصل الى موافقة تامة من جميع السلطات. اما بخصوص فيصل، فهو رجل يبعث على الثقة، وانه الحل الافضل في هذا السياق."^{٧٨٦}

وكان تشرشل قد راهن على الكولونيل لورنس لاقناع فيصل بالتصرف بما يتوافق ورغبات ومشينة انكلترا.^{٧٨٧} وهيأت السلطة البريطانية بذلك المناخ السياسي لتسليمه عرش العراق.

هذا وقد اجتمعت اللجنة العسكرية في ١٢ مارس وقررت اجلاء الفرق العسكرية البريطانية المتواجدة في ميزوبوتاميا وكردستان، في الوقت الذي يجب فيه تركيز القوات العسكرية على طول المسافة بدءاً من الموصل وبغداد وصولاً الى لبصرة. وذلك اضافة لقيام الحكومة المدنية والقوة الجوية بمسؤولية الحفاظ على النظام خارج ذلك النطاق.^{٧٨٨}

^{٧٨٣} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٤٤-٥٤٥.

^{٧٨٤} المصدر السابق نفسه.

^{٧٨٥} بوانكاريه، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، الصفحات ٣٤-٣٥.

^{٧٨٦} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الجزء الثالث، ص ٥٤٦.

^{٧٨٧} المصدر السابق نفسه، برقية السيد تشرشل الى رئيس الوزراء والتي تسلمها في ١٦ مارس ١٩٢١. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، ص ٣١٢. وكان الكولونيل لورنس صديق ومستشار فيصل. وكان يرافقه في حرب تحرير الحجاز في سوريا وحتى في مؤتمرات باريس ولندن.

^{٧٨٨} ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٤٥-٥٤٦، ٥٥٠.

وفي ١٣ مارس، ناقشت اللجنة خطة ترانشار Tranchard^{٧٨٩} حول السيطرة الجوية على ميزوبوتاميا وكردستان.^{٧٨٩} واستناداً الى الجنرال هالدان القائد العام للقوات البريطانية في ميزوبوتاميا، سوف يكلف تخفيض حجم القوات البريطانية مايقارب خمسة وعشرين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية سنوياً. ويأمل تشرشل ان تصل تلك التخفيضات الى الربع.^{٧٩٠}

وجرت مناقشة قضية كردستان في ١٥ مارس بعد الجلسة الرابعة للجنة السياسية. ودار نقاش طويل حول قضية بقاء كردستان منفصلة عن جيرانها لحين انشاء الدولة المستقلة،^{٧٩١} اعرب تشرشل عن بعض القلق: "من المحتمل ان تكون تصرفات ملك ميزوبوتاميا في كردستان قد حدثت اثناء مفاوضات قبوله في الظاهر الاجراءات الدستورية، ويُذش برلماناً، رغم الطرق الديمقراطية والدستورية المعروفة.. وهذا الملك بوجود جيش عربي قوي خلفه.. سوف يتجاهل المشاعر الكردية ويحقيق ظلمه بالاقليّة الكردية".^{٧٩٢}

ولهذا كان تشرشل يفضل انشاء دولة صديقة كردية تعمل على احراج تركيا و العراق، وحيث يقوم البريطانيون بقيادة جيشها.^{٧٩٣} ولكنه كان مستعداً آنذاك للاستماع الى رأي كوكس المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا، وكذلك الى رأي المس بيل، ملحق الخدمات الاستخبارية والمعلومات العسكرية البريطانية في ميزوبوتاميا، وكذلك كانت

^{٧٨٩} كانت خطة ترانشار، السيطرة الجوية على ميزوبوتاميا تقضي: باستخدام ثمانية اسراب من الطائرات منها اثنان مقاتلان، وست عربات مصفحة، تحافظ عليها القوة الجوية الملكية، ويديرها طاقم من موظفي القوة الجوية الملكية. الى جانب قطارين مسلحين عسكريين، واربعة قوارب حربية مقاتلة" وكان ترانشار قد اقترح كذلك تشييد طريق بري بين بغداد والقاهرة لتسهيل عمليات التعمير والاسناد اللوجستي للجيش البريطاني في العراق، المصدر السابق.

^{٧٩٠} المصدر السابق، ص٥٤٦. كان تشرشل يدفع المسؤولين البريطانيين لتخفيض المصاريف بنسب كبيرة، مثلاً عن طريق التسريع بانسحاب القوات البريطانية وهذا سيوفر خمسة ملايين استرليني، او بيع الالف الحيوانات التي كانت تستخدمها القوات الى السكان، وهذا سيوفر مبلغاً وقدره ١٧٥٠٠٠٠٠ جنيه، او حتى بيع مواد المعسكرات حيث كان يقيم الجنود المغادرون الى الحكومة المدنية. المصدر السابق، الصفحات ٥٤٨، ٥٤٩-٥٥٠.

^{٧٩١} المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٢} المصدر السابق نفسه، ص ٥٤٩.

^{٧٩٣} المصدر السابق نفسه

مستشارة لـ 'كوكس'،^{٧٩٤} وكانت تؤيد بقوة قضية الحاق كُردستان بالعراق.^{٧٩٥} وارسل تشرشل برقية الى لويد جورج في ١٥ مارس مُقدِّماً تقريراً عن اعماله، ومُوكداً على السياسة التي تتبعها جميع السلطات العسكرية والمدنية البريطانية حول كُردستان في نفس الوقت وكما يأتي: "بموجب المادة ٦٢، من معاهدة سيفر لم توضع كُردستان الجنوبية تحت سلطة الحكومة المؤقتة في ميزوبوتاميا. واقترح المندوب السامي التعامل المباشر مع المسؤولين المحليين في الاراضي الكُردية خلال عام، وهي الفترة الزمنية التي سمحت بها المادة الخامسة. ولنفترض ان المادة ٦٢، لم تُطبق، وهذا ما سيؤدي الى عدم عرض قضية توحيد كُردستان الجنوبية مع الشمالية مُستقبلاً. ولذلك اتخذ المؤتمر قرارات حول السياسة التي يجب اتباعها بخصوص الاراضي التي يقطنها اكراد فقط. وخلاصة رأبي هو: اذا ما ظهرت محاولة في تلك المرحلة لاجبارهم على الخضوع لسلطة الحكومة العربية، سوف يقاوم الاكراد دون شك و ستضاف تعقيدات اضافية على موقفنا من قضية الانسحاب. ونحن نوصي باعلامهم وبعلام حكومة العراق بان هدفنا من الوصاية هو الابقاء على الوضع القائم على ما هو عليه، وسيبقى كذلك الى حين ظهور جهاز ما مسؤول في لحظة ما، عن الدولة الكُردية وليقرر اختيار امكانية الالتحاق بالعراق".^{٧٩٦}

وكانت سياسة بريطانيا تجاه كُردستان التي تم اقرارها في القاهرة غامضة نوعاً ما، وترك للمسؤولين البريطانيين فُسحة الاهتمام بها كيفما شاؤوا. وهكذا كانت السياسة قد تشكلت بطريقة تسمح للمسؤولين البريطانيين بترتيبات الحاقها بالعراق على مراحل متعددة. ويبدأ ذلك بالخطوة الاولى القاضية بالغاء كل اثر لمعاهدة سيفر حول كُردستان الجنوبية. ثم يلي ذلك الاهتمام بالمشاعر الكُردية خلال مرحلة انشاء الدولة العربية، وحيث تستطيع السلطة البريطانية اختيار ملاكات كُردية للشرطة والجيش وادارات الدولة العراقية، وهذا ما سيؤدي الى اقامة علاقة روابط بين كُردستان والدولة العربية. ويحمل تعيين الملاكات الكُردية في تلك المراكز فوائد ومزايا للبريطانيين: مثلاً سيقفل من حجم القوات البريطانية في كُردستان، وهذا ما يوفّر بعض المصاريف التي تتكبدها الميزانية البريطانية

^{٧٩٤} راجع ملاحظات حول حياة جرتود مارجريت لوسيان بيل، الى جانب الحاشية (١). ص ٥٤٩، المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٥} لقد انتهى الكولونيل ارنولد ويلسن، اعماله كالمفوض المدني في ميزوبوتاميا، والمسؤول البريطاني عن كُردستان في ١٦ فبراير ١٩٢١، وعاد الى لندن. ونستون س. تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٥٣٢.

^{٧٩٦} برقية تشرشل الى رئيس الوزراء، تسلمها وزارة المستعمرات في ١٦ مارس ١٩٢١، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثاني، ص ٣١٣.

في ميزوبوتاميا.^{٧٩٧} وسيكون من السهل آنذاك بالنسبة للبريطانيين، اجبار بعض القيادات الكردية او تقديم المساعدات المالية اليهم في سبيل الحصول على موافقتهم، واذا ما لزم الامر من اجل الحاق كردستان الجنوبية بالعراق والاكثر من ذلك، كان المسؤولون البريطانيون يأملون في تقليل وتقليص المحاولات التركية التي تعمل على جذب الاكراد الى جانبهم معتمدين الدعايات التي تستخدم عامل الدين الاسلامي.^{٧٩٨}

وانتهى المؤتمر في ٢٢ مارس، وفي نفس الوقت، تبنت الحكومة البريطانية قراراً بدعوة فيصل لقبول تاج العراق.^{٧٩٩} ولكن المشاكل بدأت تزداد في وجه تشرشل حال عودته الى لندن، وبلغت حدّاً دفعه الى التفكير في الاستقالة. وفي واقع الامر كان سيعارض سياسة لويد جورج. واثناء غيابه، كان لويد جورج قد عين وزيراً آخر بدلاً من اوستن تشميرلن وزيراً للمالية، وهو منصب كان تشرشل ينتظره منذ زمن. وبذلك اقتنع تشرشل بان لويد جورج قد ابعده الى القاهرة ليتسنى له القيام بتلك التغييرات.^{٨٠٠} هذا اضافة الى ان اقتراحه بإنشاء دولة في الاردن، لم يتقبله معظم اعضاء الوزارة، واحس تشرشل بعزلته داخل الحكومة. ولكنه غير رأيه، واقترح الحاق الاردن بفلسطين، مع نظام خاص في ظل عبدالله، على طريقة الحاق العراق بميزوبوتاميا.^{٨٠١}

ومع ذلك، وفي يونيو ١٩٢١، فان لزمة الميزانية البريطانية وعدم انجاز عملية السلام مع تركيا يحيطان بالشك بالالتزامات البريطانية في الشرق الاوسط.^{٨٠٢} الى جانب معاداة الولايات

^{٧٩٧} كان مقدراً ان يتم تخفيض حجم الجيش في غضون سنة وفي اسبوع وقت، على ان يطال ذلك ٣٣ كتيبة، ٦ فرق خيالة، ليصل الى كتيبتين بريطانيتين، فرقة خيالة بريطانية، ٨ كتائب من الهند و٣ فرق خيالة من الهند، وكتيبتين من الهندسة وشركات تعدين صغيرة وخمس بطاريات مدفعية واربع بطاريات. المصدر السابق، ص ٢١٣. وكننتيجة لمناقشات القاهرة، تقرر تجنيد الاكراد والعرب والاثوريين في جيش العراق. ويعتقدون ان ذلك يكلف اقل بكثير مما تكلفه الميزانية البريطانية في ميزوبوتاميا، من الابقاء على القوات البريطانية سواء كانوا من اصل هندي او انكليزي.

^{٧٩٨} المصدر السابق نفسه.

^{٧٩٩} ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ٥٥٧.

^{٨٠٠} المصدر السابق، الصفحات ٥٧٦-٥٨١.

^{٨٠١} حوار خاص في ٢٨ ابريل ١٩٢١، بين تشرشل وهربرت سيد بوتام، كانت افتتاحيات المانشستر كارديان. في المصدر السابق، الصفحات ٥٨٣-٥٨٤.

^{٨٠٢} اعلن تشرشل: في الاول من يونيو ١٩٢١ وبعد مؤتمر الوزراء البريطانيين حول الشرق الاوسط ان ميزوبوتاميا وفلسطين تكلفان مصاريف سنوية تصل الى تسعة ملايين. واجبر ضغط المصاريف انكلترا على ترك هذين البلدين. المصدر السابق، ص ٥٩٦.

المتحدة لوجود منطقة نفوذ بريطانية، وإعلان ذلك في عصبة الأمم، إنما تعود لعدم احترام انكلترا لسياسة الباب المفتوح وهذا ما يزيد خطورة الموقف البريطاني في ميزوبوتاميا. وحقيقة الامر، فقد كان تشرشل ولويد جورج قد فكراً في تخلي انكلترا عن التزاماتها في ميزوبوتاميا وفلسطين ومنح الولايات المتحدة الحماية لهذين البلدين.^{٨٠٢}

وبخصوص نظام كردستان، اختلف رأي تشرشل من جديد عن رأي كوكس. واكد تشرشل في برقية مؤرخة في الثامن عشر من يونيوه بقوله: "لست متأكداً من وجود تفاهم تام بيننا حول اهم نقطة من المبدأ. واعتقد اننا يجب ان نهتم بالابقاء على كردستان بلداً متميزاً عن البلدان العربية، تماماً كاختلاف النيبال عن الهند مثلاً. واتباعاً لذلك التوجه يجب الحفاظ على وحدة الاثوريين والاكراد اقواماً مميزة، كما هو حال الوحدة الهندية و"جورخا" في الهند. بل يجب التمسك بذلك فوق كل اعتبار آخر".^{٨٠٤}

وكثيراً ما تم اعتبار شكل الادارة البريطانية في الهند مثلاً يُحتذى به من قبل المسؤولين البريطانيين في لندن كما في بغداد من اجل ايجاد حل لنظام كردستان سواء كانت جزءاً من العراق او كانت تتمتع باستقلال نسبي خارج تلك الدولة.

ان اصرار تشرشل على منح كردستان الجنوبية نظاماً خاصاً منفصلاً عن العراق يوضح مشكلة الربط بين لندن وبغداد وتطبيق التوجيه السياسي من جهة واختلاف تحقيق تلك السياسة على الارض. وتسبب ذلك الاختلاف في التطبيق في حدوث اضرار لانكلترا ككردستان. ولتفادي امكانية قيام كوكس باتباع سياسة خاصة جداً، فقد عين تشرشل جون شوكبورج John Shuckburg، مسؤولاً بريطانياً ليهتم بشؤون مراقبة سياسة كوكس في ميزوبوتاميا وكردستان الجنوبية. وكان تشرشل قد اعطاه التوجيه الآتي: "تظاهر كما لو اننا نترك في هدوء النقاط العملية في السياسة التي نتبناها او ان نراقب ونسيطر على السير برسي كوكس فيما لو انحرف عن النقاط التالية: (١) انسحاب عدد اخر من القوات البريطانية خارج البلاد من اجل التخفيف من المصاريف التي يتكبدها دافعوا الضرائب البريطانيين (٢) تتويج فيصل بأسرع وقت ممكن (٣) القيام بجميع الترتيبات الممكنة لاتباع الاهداف المذكورة اعلاه تجاه البصرة.. او كردستان التي تقدم

^{٨٠٢} المصدر السابق، الصفحات ٥٩١-٥٩٢.

^{٨٠٤} برقية ارسلها ونستون س. تشرشل، الى السير برسي كوكس، مؤرخة في ١٨ يونيو ١٩٢١؛ راجع: ونستون تشرشل، وثائق جمعها مارتن جلبرت، لندن، هاينمان، ١٩٧٧، الجزء الرابع، اوراق وزارة المستعمرات، ٢/٧٢٠، ص ١٥١٧. (فيمايلي وثائق ونستون تشرشل)

لها مبدأً وحيداً أننا لن نضع الاكراد في مرتبة اقل من العرب"^{٨٥}. ولم تجر الامور في ميزوبوتاميا كما اراد لها تشرشل. في اغلب الاكراد كانوا ضد تتويج فيصل ملكاً على عرش العراق وهو عربي وليس عراقياً. وذلك كان يعني امكانية وجود بعض الاضطرابات والمشاكل في كردستان في شهر اغسطس اثناء التتويج الذي اعدت بريطانيا مراسيمه، ولذلك خفف تشرشل من لهجته تجاه كوكس حول قضية كردستان، عندما ارسل في التاسع من يولييه برقيته التالية الى شوكيورج: "نحن نتمسك بمبدأ عدم اعتبار العرب اعلى مرتبة من الاكراد، ولكننا لانرغب في خلق مشاكل امام ترشيح فيصل في ذلك الوقت الحرج. الا يمكننا اذن لرجاء قضية المناطق الكردية حتى يتوصل المجلس العراقي الجديد الى اتخاذ قرار نهائي بخصوصها؟"^{٨٦}.

ومن جديد، يتخلى تشرشل عن خطه الاعتيادي تجاه كردستان ويترك القضية انتظاراً لقرار لاحق من الجمعية الوطنية العراقية التي لم تنشأ بعد.. وفي هذا المناخ السياسي عارض الاكراد تتويج فيصل على عرش العراق واستأنفوا تمردهم ضد الاحتلال البريطاني.^{٨٧} وسوف تعمل تركيا الكمالية على الاستفادة من مشاعر الاكراد المعادية لبريطانيا، للضغط على انكلترا من اجل التخلي عن ولاية الموصل لصالح تركيا. ومن جانبهم، نرى ان المسؤولين البريطانيين في ميزوبوتاميا قد بالغوا في تضخيم الروابط بين الاكراد والكماليين، حتى تقدم لهم لندن نريعة للقضاء على الانتفاضة الكردية، وهذا ما يسمح لهم نتيجة ذلك بالحاق كردستان الجنوبية بالعراق.^{٨٨}

اضافة الى ذلك، لم يكن كوكس او هالدان يريدان تخفيض تأثير تلك النسبة على فعاليات الجيش البريطاني في ميزوبوتاميا والتي توقعها تشرشل. ولذلك بالغ هذان

^{٨٥} من ونستون تشرشل، الى جون شوكيورج، في ٩ يولييه ١٩٢١. ونستون تشرشل، الوثائق. المختارات، من اوراق وزارة المستعمرات، ٣/٧٣٠، ص ١٥٤٧. الاقواس الموجودة في برقية تشرشل. لقد اراد تشرشل ايضاً ان يمنح ولاية البصرة نوعاً من الذاتية، لان تلك الولاية التي تعيش فيها اغلبية ساحقة شيعية عارضت تتويج فيصل على عرش العراق، وهو السنّي الشريفي. بهذا الصدد؛ راجع ايضاً: ونستون تشرشل، الى سير برسي كوكس، في ٩ يولييه ١٩٢٠. برقية و سرية، نفس المصدر، ص ١٥٤٨.

^{٨٦} ونستون س. تشرشل، الى السير برسي كوكس، برقية خاصة وسرية، في ٩ يولييه ١٩٢١. وثائق ونستون تشرشل، المختارات، اوراق تشرشل، ١٦/١٧، ص ١٥٤٨. الاقواس من المؤلف.

^{٨٧} ونستون تشرشل، المختارات، ص ٦١٠؛ السير برسي كوكس، الى ونستون س. تشرشل، برقية في ٤ اغسطس ١٩٢١؛ وثائق ونستون تشرشل، المختارات، اوراق لويد جورج، الصفحات ١٥٨١-١٥٨٢.

^{٨٨} في معظم البرقيات التي ارسلها كوكس الى تشرشل حول التمرد الكردي، لم يذكر كوكس مطلقاً ان التمرد كان يقوم به الاكراد، وانما ذكره وكأنه جاء من قبل الكماليين. المصدر السابق نفسه.

المسؤولان البريطانيين في ميزوبوتاميا عند الحديث عن مخاطر تهديد الكماليين، وذهبا الى الانتفاضة الكردية جاءت نتيجة الدعاية الكمالية في الموصل.^{٨٩} ولكن المشكلة الحقيقية هي ان انكلترا لم تحسم قضية كردستان لصالح الاكراد، وان تلك المنطقة اصبحت مصدراً للتمرد والابتزاز. وطوال سنتي ١٩٢١ و ١٩٢٢ ظلّ تشرشل مُقنعاً ان التهديد الرئيسي الخارجي ضد السلام في العراق وضد تأمين المصالح البريطانية في ذلك البلد انما يأتي من تركيا.^{٨٩}

ولذلك انتابه قلق كبير تجاه السياسة التي اتبعها لويد جورج المعادية للكماليين والمالية لليونان. وفي عدة مواقف، طالب الحكومة البريطانية بتغيير سياستها تجاه تركيا.^{٩٠} وأخيراً، فرض فشل الجيش اليوناني على الجبهة الغربية، والرغبة في تأمين حدود اكيةد آمنة للعراق في الشمال، فرض على انكلترا قبول شروط مصطفى كمال: المراجعة الشاملة لمعاهدة سيفر، وبدء مفاوضات جديدة للسلام.

٣. مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ - يوليه ١٩٢٣):

منذ بدايات عام ١٩٢٢، تزايدت قوة الكماليين على جميع الاصعدة. الى الغرب، هزم الاتراك الجيش اليوناني. في حين تم القضاء على الانتفاضات الكردية في معارك عنيفة، شرقاً. وعلى الجبهة، الدبلوماسية، جاء الاتفاق مع روسيا السوفيتية ليضمن لانقرة اعترافاً

^{٨٩} من كوكس الى تشرشل، في ١٩ ابريل، راجع ونستون تشرشل، في المصدر السابق، ص ٧٩٦؛ كذلك ونستون س. تشرشل، مذكرات مجلس الوزراء في ٢٠ مايو ١٩٢١؛ راجع كذلك: تخفيض حجم القوات في ميزوبوتاميا، ووثائق ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه؛ وكذلك اوراق تشرشل، ١٧/١٣، الصفحات ١٤٧١-١٤٧٢.

^{٩٠} يبدو ان تشرشل بالغ في تقدير اخطار التهديد التركي. واكد تشرشل في مذكرة حول المفاوضات الفرنسية مع حكومة انقرة موجهة للوزارة في ٢٦ اكتوبر ١٩٢١، على: "ان مصادر سرية ارسلت المعلومات، التي تقول ان الفرنسيين في معاهدة المفاوضات مع حكومة انقرة كانوا يفكرون في التسهيلات التي يستخدمها القسم القبرصي في سكة حديد بغداد لنقل القوات التركية الى كردستان، مستبشرين كل ضغط يمارسه مصطفى كمال علينا في تلك المنطقة عند استئناف سياسة معادية لتركيا"، راجع: ونستون تشرشل، مذكرة مجلس الوزراء في ٢٦ اكتوبر ١٩٢١، مفاوضات فرنسية مع انقرة. كذلك ونستون تشرشل، الوثائق، المختارات، وكذلك، اوراق تشرشل، ١٧/١٣، ص ١٦٥٦.

^{٩١} المصدر السابق، الصفحات ٥٩٠-٥٩١، ٥٩٨؛ ونستون س. تشرشل، مذكرة مجلس الوزراء، تخفيض حجم القوات في ميزوبوتاميا، المصدر السابق؛ راجع ونستون تشرشل، ملاحظات القسم. ٤ يوليه ١٩٢١؛ راجع: ووثائق ونستون تشرشل، المصدر السابق نفسه، ص ١٥٢٩.

دبلوماسية رسمياً، بل ومساعدة لها قدرها بالسلاح والذخيرة.^{٨١٢} وزيادة على ذلك، اعترف اتفاق انقره بين فرنسا والكماليين بجمهورية انقره السلطة الشرعية التركية، بل وحول الحلف البريطاني - الفرنسي الى مُشادة دبلوماسية.^{٨١٣}

وبعد النيات الحسنة التي اظهرها مؤتمر الحلفاء في مارس ١٩٢٢ في باريس، تم اعلان وقف نسبي لاطلاق النار بين اليونان والكماليين. وتقبلت حكومة جوناريس اليونانية الهدنة، بدون تقديم اية ردود افعال على شروط السلام. ورفض مصطفى كمال الفخور بانتصاراته الهدنة وشروط السلام. والتي اقترحها الحلفاء.^{٨١٤} واستؤنفت المعارك الطاحنة، وتراجع الجيش اليوناني امام الاتراك. ومن جهة اخرى، هدد الكماليون وجود الحلفاء في القسطنطينية وفي مناطق المضائق وفي المنطقة المحايدة التي تحتلها قوات الحلفاء.^{٨١٥}

وفي الثاني من ديسمبر، اتفق المندوبون الساميون للدول الثلاث انكلترا و فرنسا وايطاليا على تحذير مصطفى كمال بأنه لا يجب ان يدخل المنطقة المحايدة.^{٨١٦} وفي الخامس عشر من سبتمبر، قررت الحكومة البريطانية مقاومة تهديدات الجيش التركي واستنجدت بمستعمراتها للقيام بالتجنيد العسكري.^{٨١٧} ومن جهة اخرى، طالبت انكلترا كلا من فرنسا وايطاليا واليونان ورومانيا و صربيا لكي تتوحد الجهود في الدفاع عن حرية الملاحة في المضائق.^{٨١٨} وقررت تعزيز قوات الحلفاء تحت قيادة السير تشارلز هارنجتون. كما تم استنفار البحرية البريطانية في حالة الاستعداد. وكانت بريطانيا تهدف تقوية تضامن الدول الاوربية ضد الكماليين، حتى يتقبل الاتراك سلاماً مواتياً في لروبا.^{٨١٩} وهكذا اصبح من الاولويات عقد مؤتمر في فينيسيا او في باريس. وفي تلك الفترة، كان حلف الدول الاوربية الثلاثة يجتاز مرحلة صعبة. وفي الثامن عشر من سبتمبر، انسحبت القوات الفرنسية والايطالية من مواقعها في المضائق بأمر من حكوماتهم تاركين البريطانيين وحدهم في مواجهة

^{٨١٢} راجع كابو، حول المعاهدة التركية - الروسية للعام ١٩٢١، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٩٢-١١٤.

^{٨١٣} تشرشل، الازمة العالمية، الجزء الرابع، ص ٤٠٥.

^{٨١٤} تشرشل، المراجع السابق، ص ٤١٠، خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٠-٥١٤.

^{٨١٥} تشرشل، المصدر السابق، الصفحات ٤١٤-٣١٥.

^{٨١٦} المصدر السابق؛ خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥١٠-٥١٤.

^{٨١٧} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤١٨.

^{٨١٨} تشرشل، المصدر السابق.

^{٨١٩} راجع كذلك: تشرشل، المصدر السابق، ص ٤١٩.

الاتراك.^{٨٢٠} وفي واقع الامر، كانت ايطاليا وفرنسا قد وقعتا على اتفاقيات مع مصطفى كمال، كما باعنا له السلاح والذخيرة.^{٨٢١} وبقيت انكلترا وحدها مؤيدة لليونان في مواجهة تركيا. ووضع انسحاب القوات الفرنسية والايطالية انكلترا في موقف حرج. وحينذاك اكد تشرشل وزير المستعمرات على: "انه في تاريخ العلاقات الفرنسية - الانكليزية خلال القرن العشرين والمليء بالصعاب، كانت تلك الفترة الاسوأ في العلاقات والاتعس بالتاكيد".^{٨٢٢}

وهكذا اصبح النزاع التركي - الاوربي مشكلة تركية - بريطانية. وتم تفادي اية مواجهة عسكرية بن الكماليين والبريطانيين في دقة حذرة. وفي الثالث والعشرين من سبتمبر، اقترح الحلفاء على مصطفى كمال التواجد في مودانيا على بحر مرمرية من اجل التوقيع على معاهدة سلام بموجبها يُعيد الحلفاء الى تركيا تراقيا واندرينوبل على حساب اليونان، ويوافقون على التحاق تركيا بعصبة الامم.^{٨٢٣} وقبل مصطفى كمال الاقتراح. وفي ١١ اكتوبر تم التوقيع على اتفاقية الهدنة.^{٨٢٤} وفتحت اتفاقية مودانيا الطريق لاجراء مفاوضات دبلوماسية لعقد مؤتمر لوزان.

وعندما حان الوقت، تركز الحل على الجبهة الغربية لتركيا. والمشكلة الوحيدة التي بقيت لتركيا في الشرق كانت ولاية الموصل وكردستان الجنوبية والتي طالب بها الكماليون جزءاً من تركيا. ولنتذكر ان مؤتمر لندن الثاني في فبراير ١٩٢١، كان قد راجع معاهدة سيفر وتركت مصائر كردستان الغربية و الشمالية بين ايدي تركيا شريطة ان تمنحها تركيا نوعاً من الذاتية المحلية. واكثر من ذلك، كان مؤتمر القاهرة قد تبني موقفاً يقضي بمراجعة معاهدة سيفر فيما يخص كردستان الجنوبية، في حين ان انكلترا كانت قد قررت في ذلك الوقت الحاق تلك المنطقة بالعراق.

وبعد ان استعاد الكماليون السيطرة على سمرني وجزء كبير من تراقيا غرباً، ارادوا الاستيلاء على ولاية الموصل. وبعد انتصارهم على اليونان غرباً، سحب الكماليون قسماً كبيراً من قواتهم في تلك الجبهة حيث تمركزت في الجبهة الحدودية مع ولاية الموصل. ومنذ عام ١٩٢٢، دخلت قوات تركية ولاية الموصل، واحتلت مدينة راوندوز وتم تعيين حاكم تركي على تلك

^{٨٢٠} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٢٢.

^{٨٢١} تشرشل، المصدر السابق.

^{٨٢٢} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٢٢.

^{٨٢٣} تشرشل، المصدر السابق، ص ٤٣٠؛ خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات

٥٣٢-٥٣٣؛ راجع كذلك: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٠٤-١٠٥.

^{٨٢٤} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢٢.

المدينة.^{٨٢٥} وكان الكماليون يهدفون عودة كردستان الجنوبية الى تركيا من جهة، ومن جهة اخرى استغلال الإنتفاضة الكردية ضد انكلترا حليفة اليونان.^{٨٢٦} واضطر الضباط البريطانيون الى ترك تلك المناطق تفادياً لامكانية نشوب حرب مع الاتراك. وبالإضافة، منح المسؤول البريطاني في السليمانية سلطة المدينة الى الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود وسحب قواته الى كركوك.^{٨٢٧} وبهذا بقيت منطقة كبيرة من كردستان الجنوبية بين أيدي الاكراد.

وفي ذلك الوقت، اعادت انكلترا للشيخ محمود حريته. وبعد ان غادر منفاه في الهند، وصل الى السليمانية في بدايات سبتمبر ١٩٢٢. وكانت انكلترا تهدف الى ترك الشيخ محمود يدير تلك المناطق من اجل اجتذاب الاكراد الى جانب البريطانيين وضد الاتراك.^{٨٢٨} وبعد عدة ايام وبعد دخوله الظافر للسليمانية في العاشر من اكتوبر، كوّن حكومة كردية وفي ١٨ نوفمبر وبعد استفتاء شعبي تم اعلانه ملكاً على كردستان.^{٨٢٩} واضطرت انكلترا الى قبول الامر الواقع، ولكنها لم تعترف بسلطة الملك سوى على السليمانية وراوندوز. وكان الشيخ محمود يريد ان يكون ملكاً على عموم كردستان. وسرعان ما برز اختلاف المصالح بين الملك و انكلترا، واستغل الاتراك ذلك الخلاف. ومن اجل اجتذاب موافقة الاكراد على مشروع الحاق كردستان الجنوبية بتركيا، اعلنت حكومة انقرة استعدادها لمناقشة مشروع الاعتراف باستقلال كردستان الجنوبية تحت ادارة الشيخ محمود. وزيادة على ذلك، ومن اجل لم شمل اكراد كردستان الشمالية والغربية، اتخذت الجمعية الوطنية في انقرة قراراً باجراء مناقشات حول مشروع منح ذاتية نسبية لمناطق الاكراد في تركيا.^{٨٣٠}

وبخصوص موقف الدولة الجديدة، وفي بيان مشترك مع الحكومة العراقية الجديدة والحكومة البريطانية في ٢٥ ديسمبر ١٩٢٢، تم الاعتراف بمنح ذاتية محلية لكردستان

^{٨٢٥} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦١-٦٢.

^{٨٢٦} راجع كذلك، آربوف، المصدر السابق نفسه، بواسطة حسرتيان، المصدر السابق نفسه، ص ٥٢.

^{٨٢٧} كوجيرا، المصدر السابق، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٢-٦٣.

^{٨٢٨} كوجيرا، المصدر السابق، ص ٦٣.

^{٨٢٩} كوجيرا، المصدر السابق، الصفحات ٦٣-٦٥؛ قاسملي، المصدر السابق، ص ٨٧؛ زنار سلوي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٧٥-٧٦. وكانت الحكومة الكردية تتكون من: الشيخ قادر شقيق الشيخ محمود رئيساً للوزراء، صالح زكي بك صاحبقران، وزيراً للدفاع، الشيخ غريب، وزيراً للداخلية، كريم علكه، وزيراً للمالية، مصطفى باشا ياملكي وزيراً للمعارف، حاجي ملا سعيد وزيراً للعدل، حمه آغا وزيراً للاشغال العامة، وظل علم كردستان نفسه السابق، في ١٩١٩. اخضر في وسطه دائرة حمراء داخلها نصف قمر ابيض.

^{٨٣٠} من السير رامبولد، الى كورزون، من كيدلستون، ٩ مارس ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثالث، رقم ٣٠٨ (E ٦٥/٩٦/٣٥٥٣). الوثيقة الرابعة، الصفحات ٦٢-٦٤.

الجنوبية، شريطة ان يبقى ذلك الكيان الذاتي ضمن اطار الدولة العراقية.^{٨٣١} وفضلاً عن ذلك، كانت انكلترا تأمل ان يتبع فيصل سياسة حسن الجوار بين البلدين الاسلاميين، تمهيداً لامكانية عقد اتفاقية اقليمية مع حكومة انقرة حول موضوع ترسيم الحدود بين تركيا والعراق. ولكن حكومة انقرة التي لم تكن قد اعترفت بالدولة العراقية، رفضت اجراء مفاوضات مع فيصل. وبأسم الوقوف امام امكانية اتخاذ تركيا خطوة جديدة تجاه اوربا، وبأسم حماية المصالح الدولية بالابقاء على المضائق منطقة محايدة، كانت انكلترا تستطيع توحيد سياسة فرنسا وايطاليا ودول البلقان ضد تركيا. في حين ان انكلترا لن تستطيع توحيد سياسة انكلترا او ايطاليا او دول البلقان ضد تركيا. في حين ان انكلترا لن تستطيع توحيد سياسة انكلترا او ايطاليا او دول البلقان ضد تركيا فيما يخص قضية الموصل. فالموصل كانت تشكل مصلحة استراتيجية بريطانية خالصة ولذلك ظلت قضية الموصل تحت عنوان: الحدود بين تركيا والعراق، في المحضر المؤقت لمؤتمر لوزان.^{٨٣٢} واقتصرت المناقشات حول كردستان الغربية والشمالية، وانكلترا بدورها لم تعد تذكر ذلك بعد مؤتمر لندن الثاني في فبراير/ مارس ١٩٢١.^{٨٣٣}

وتم اختيار لوزان مكاناً لعقد المؤتمر بناء على اقتراح قدمه كورزون، ووافق عليه بوانكاريه، الرئيس الفرنسي، وموسوليني رئيس وزراء ايطاليا الجديد وبمباركة حكومة سويسرا الفيدرالية.^{٨٣٤} وتحدد يوم الثلاثين من اكتوبر ١٩٢٢ تاريخاً لعقد المؤتمر. ولكن وبسبب استقالة لويد جورج في ١٩ اكتوبر، وتكوين الحكومة الجديدة المحافظة برئاسة 'بونارلو Bonarlaw' بعد الانتخابات العامة التي جرت في ١٥ نوفمبر، تقرّر تأجيل عقد المؤتمر حتى حلول العشرين من نوفمبر. واحتفظ كورزون بمنصب وزير الخارجية. وبسبب الاختلاف في مواقف الدول الحليفة تجاه تركيا، اصرّ كورزون على ضرورة اجتماع رؤساء

^{٨٣١} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦٧-٦٨.

^{٨٣٢} كان يجب على مؤتمر لوزان ترسيم الحدود بين تركيا واليونان وبلغاريا وسوريا والعراق. راجع: الموضوع السادس في المحضر المؤقت لمؤتمر لوزان الذي اقترحه وزارة الخارجية في برقية المركزي كورزون دوكيدلستون، الى السير جراهام (روما) في ١٤ نوفمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٣٩٤/٣٩٥ (E ١٢٦٥٣/٢٧/٤٤)، ص ٢٧٤.

^{٨٣٣} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٧١؛ راجع ايضاً: تمبرلي، المصدر السابق نفسه، ص ١١٢.

^{٨٣٤} رونالدشاي Ronaldshay، المختارات، ص ٣٢٢. وانعقد المؤتمر في فندق البويرفاج، كما في فندق قصر اوشي Ouchy لوزان.

وقود تلك الدول قبل انعقاد المؤتمر من اجل تنسيق المواقف وانشاء جبهة مشتركة ضد تركيا. وبهذا الصدد، التقى مع بوانكاريه في باريس في ١٨ نوفمبر، حيث رافقه الى تيريتية ليلتقي بموسولينى.^{٨٣٥}

على اي حال، وعلى الرغم من البيان المشترك المضمن الصادر عن الاجتماع، ساد الخلاف من جديد بين الحلفاء بخصوص المعاهدة الجديدة مع تركيا.

وافتح 'هاب Hab' رئيس الاتحاد الكونفدرالي السويسري^{٨٣٦} مؤتمر لوزان رسمياً في ٢٠ نوفمبر. وفيما عدا انكلترا، حضرت وفود من فرنسا وايطاليا واليابان وتركيا واليونان، الى جانب حضور وفود من بلغاريا ورومانيا ويوغسلافيا في صورة مراقبين.^{٨٣٧} كما حضر وفد من الاتحاد السوفيتي لمناقشة قضية المضائق. وحضر ايضا وفد يمثل ارمن تركيا في شكل مستشارين للحلفاء.^{٨٣٨} ولم تتم دعوة وفد كردي لحضور المؤتمر، ولم يحضر اي مندوب يمثل الاكراد.

ويختلف مؤتمر لوزان عن غيره من مؤتمرات باريس، ولندن وسان ريمو وسيفر. وعلى العكس من جميع مؤتمرات السلام، حيث يفرض المنتصرون بنود السلام في مؤتمر لوزان، ووقفت تركيا على قدم المساواة مع جميع الدول، بقوة انتصارها على اليونان وحتى على الحلفاء. بل، واكثر من ذلك، انهارت حكومة القسطنطينية مع السلطان،^{٨٣٩} عشية مؤتمر

^{٨٣٥} ملاحظات وزير بريطاني على مؤتمر انعقد بين رئيس المجلس الفرنسي ووزير خارجية بريطانيا في الكي دورسيه، في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، (E) ٤٤/٢٧/٩٧٣٥ الصفحات ٢٨-٢٩. برقية من كورزون دوكيدلستون الى اللورد 'هاردينج' Harding، باريس، ١٣ نوفمبر ١٩٢٢؛ المصدر السابق نفسه، رقم ٤٣١ (E) ٤٤/٢٧/١٢٧٤٣، ص ٢٧٥. ووصل كورزون الى بترينيه بالقطار بصحبة بوانكاريه، والذي نقل وفدهم من باريس. وقد جرى اجتماع مندوبي الحلفاء في كازينو مونيونون في ١٩ نوفمبر؛ راجع كذلك رونالدشي، المنتخبات، الصفحات ٢٢٢/٢٢٢؛ نيكلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٨٧-٢٨٩.

^{٨٣٦} نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩٠.

^{٨٣٧} نيكلسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٩٦-٢٩٧.

^{٨٣٨} نحن قررنا فقط امكانية الاستماع الى مندوبي الارمن في لوزان لاننا كنا نأمل التعرف على احوال الاقلية الارمنية في تركيا، اثناء تلك الاجراءات. من المراكز كورزون دوكيدلستون الى اللورد هاردينج، باريس، ١٣ نوفمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٤٣٠، (E) ٤٤/٢٧/١٢٣٢٤، الصفحات ٢٦٨-٢٦٩.

^{٨٣٩} خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٣٥-٥٣٨.

لوزان، وترك وحيدالدين قصره ولجأ إلى سفينة بريطانية.^{٨٤٠} ونتيجة لذلك، أصبحت حكومة انقره بقوة الواقع حكومة تركيا منذ ١٩٢٠، حيث تم الاعتراف بها، ووافق الحلفاء على التوقيع معها على اتفاقية مودانيا، وإجراء مفاوضات معها في لوزان.^{٨٤١} ووصل عصمت باشا اينونو، وزير خارجية انقره ورئيس الوفد التركي^{٨٤٢} إلى المؤتمر، مُحاطاً بشعور المنتصر، وواصل التعامل على ذلك النحو طيلة المؤتمر، فقد كان يريد القضاء على معاهدة سيفر ببدأً ببدأً.^{٨٤٣} وكورزون، الذي كان قد وضع بنودها وأوصى بها في سان ريمو وفي لندن، اضطر بدوره اتخاذ موقف جديد وكان الأمر يتعلق بمفاوضات دبلوماسية دقيقة، ومهينة لكورزون، الذي أجبرته الظروف للتنازل عن القيم التي دافع بها بشدة قبل سنتين.^{٨٤٤}

ومع ذلك، فإن مؤتمر لوزان وعبر الصحافة، جعل من كورزون نجماً للمؤتمر والشخصية الأكثر تأثيراً وذلك بعد مغادرة بوانكاريه إلى باريس، وموسوليني إلى روما في ٢١ نوفمبر كما كان موقف الصحافة البريطانية، تجاهه قد اشبع رضاه الشخصي.^{٨٤٥} وكما حال جميع السياسيين جعل من ثوابته السياسية مصدر رضى شخصي. وفي كل الأحوال، لم يحصد أي نصر دبلوماسي في لوزان، لأنه فيما يخص قضايا تراقيا والقسطنطينية والمضائق، كانت تركيا في

^{٨٤٠} المصدر السابق، ص ٥٤٢، نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٧.

^{٨٤١} راجع أيضاً: من السير هـ. رامبولد، القسطنطينية إلى المركز كورزون دوكلستون، في ٤ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية التركية، الجزء الثامن عشر، رقم ٦٥٢ (٤٤/٢٧/١٢٠٧٩٤)، الصفحات ٢٢٦-٢٢٧.

^{٨٤٢} لقد قضى عصمت اينونو حياته العملية في الجيش الكمالي. وكان رئيساً للوفد العسكري التركي في مؤتمر مودانيا. ونتيجة لخلافات سياسية بين يوسف كمال بك وزير الخارجية السابق و مصطفى كمال الذي اعطى يوسف كمال وعين عصمت اينونو بدلاً منه قبيل بدء مؤتمر لوزان. خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٢٤-٥٢٥، ٥٨٠.

^{٨٤٣} "انا هنا منذ ثلاثة اسابيع ولم يتم حل اي قضية. لقد قدمنا التنازلات الممكنة ولكن الاتراك يحاربون في كل مكان كما لو كانوا فاتحي العالم". رسالة كورزون إلى زوجته في ١٤ ديسمبر ١٩٢٠. ذكرها رونالدشي، ص ٢٢٩؛ نيكولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٨٢.

^{٨٤٤} رونالدشي، المختارات، ص ٣٢٩. وكان كورزون متشائماً في ثاني ايام المؤتمر وقال في رسالته: "لا اظن انه يمكنني ان اكون رئيساً للوزراء... واستحقته حتى وان كانت فرص عدم احراز اي نجاح كثيرة لدرجة ان خياراتي اراها تسقط...". المصدر السابق، ص ٣٢٨.

^{٨٤٥} كتب كورزون في رسالته في ٢٨ نوفمبر بعد لوزان بزوجه: اتعجب اذا ماكنت قد قرأت اي مديح لشخصي في الديلي تلغراف، او الديلي ميل، او ايفنج ستاندرد مثلاً. هل اكتشفوني فجأة وانا في سن ٦٢؟ لقد اكتشفوني عندما كتب نائباً للملك في الهند من (٢٩-٤٦) ثم نسيوني وشنوا علي الحملات ودفنوني وانكروني. فهل اكتشفوني فجأة وبدأ ان الناس رات حياة في جسدي؟ رونالدشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٦.

نهاية المطاف هي التي تسيطر على تلك المناطق. اما بخصوص قضية الموصل، فلم يستطع كورزون ان يحسم الامر لصالح انكلترا.^{٨٤٦} وتم انشاء ثلاث لجان في المؤتمر. وتم انتخاب كورزون رئيساً للجنة الاقليمية والعسكرية، وترأس لجنة الهدنة والاقليات جاروني، رئيس الوفد الايطالي، في حين ترأس بارير رئيس الوفد الفرنسي اللجنة المالية والاقتصادية.^{٨٤٧} وقد تم تنظيم المؤتمر بطريقة جعلت ان تدور المناقشات داخل لجان منفصلة وليس في جلسة عامة. وفي الحقيقة، كان المؤتمر يشبه عملية مفاوضات طويلة الامد، تنتقل من غرفة لغرفة، او من فندق لفندق، حيث تقيم الوفود، اكثر من كونه مؤتمراً دولياً من اجل السلام.^{٨٤٨} والنتيجة تم خلط الاوراق، وتداخل الرسمي وغير الرسمي في المفاوضات. وهكذا بدأت المفاوضات حول ولاية الموصل، ثنائية في البداية ثم خاصة بين كورزون وعصمت، في مقر كورزون في السادس والعشرين من نوفمبر.^{٨٤٩} وطالب عصمت بعودة ولاية الموصل الى تركيا استناداً الى حجج اتنية وجغرافية وغيرها. وازافة الى ذلك اكد عصمت على ان الدولة التركية المستقبلية في حاجة لنفط الموصل، ولانه يرى ان تركيا بلد فقير ويجب ان يحصل على ولاية الموصل.^{٨٥٠} ورفض كورزون طلبه رفضاً قاطعاً.^{٨٥١}

^{٨٤٦} استناداً الى نيكلسون، الذي كتب حياة كورزون، يقول انه كان يهدف في لوزان الى ان تستعيد انكلترا مكانتها الدبلوماسية عبر الحصول على حرية الملاحة في المضائق والسيطرة عليها، ومنع الاتراك من الاستيلاء على ترافيا و بالحاق الموصل بالعراق. هارولد نيكلسون، كورزون، المرحلة الاخيرة من ١٩١٩ - ١٩٢٥، دراسة في دبلوماسية ما بعد الحرب، لندن، كونستاتيل وشركاه، ١٩٢٤، ص ٢٨٢.

^{٨٤٧} راجع: نيكلسون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٩١.

^{٨٤٨} راجع: يوميات عدد من اعضاء الوفد البريطاني في ٣-٤ فبراير ١٩٢٣، ونشرها نيكلسون في الصفحات ٣٤٤-٣٤٨؛ راجع كذلك رسائل كورزون الخاصة والتي ذكرها نيكلسون؛ وكذلك رونالدشي؛ وايضاً خطاب تشايلد، رئيس الوفد الامريكي والمذكور في كتابه: 'دبلوماسية يتأمل اوريا'.

^{٨٤٩} كان يجب مناقشة نقطة هامة في جدول اعمال المؤتمر المتعلقة بالحدود التركية مع العراق، يعني مناقشة قضية الموصل في ٢٧ نوفمبر. ولكن وبناء على اقتراح قدمه عصمت، وافق كورزون على تأجيل المناقشة في المؤتمر ومتابعتها بينهما. راجع المركز كورزون دوكولستون، لوزان، الى السير جراي كرو، في ٢٧ نوفمبر، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٤١ (٤٤/١٣٠٠٣/١٣٢٨٦٤)، الصفحات ٣٢٨-٣٢٩.

^{٨٥٠} كانت نتيجة اول مناقشة مع عصمت حول قضية البترول. طلب كورزون من لندن ارسال ف. س. كلارك، الخبير في ادارة البترول ليستشيريه حول ذلك الموضوع. المصدر السابق.

^{٨٥١} المصدر السابق.

ثم في السادس من ديسمبر، اقترب المندوب التركي الثاني رضا نور بك من كورزون وقال له اذا قدمت انكلترا ولاية الموصل لتركيا، فان تركيا سوف تحرص على الاستجابة لجميع متطلبات انكلترا بخصوص المضايق وتراقيا، وتوقع على معاهدة ترضي جميع الاطراف. ويمكن ايضاً ان تبعد حكومة انقرة حتى عن روسيا البلشفية.^{٨٥٢} ونتيجة لذلك، كان العرض مفيداً جداً لانكلترا، واندفع كورزون وبدون حرص او حذر دبلوماسي ليقترح على الاتراك في المقابل اقتسام ولاية الموصل بين العراق وتركيا كمايلي: "لقد راودتني ظهيرة ذلك اليوم فكرة تعمل على اشباع رغبة الاتراك جزئياً بتقديم الجزء الكردي من ولاية الموصل في اتباع خط الجبال والذي يحوي كويستنجق، ورواندوز والسليمانية. والاحتفاظ بالعمادية للعراق من اجل الحفاظ وحماية الاثوريين المسيحيين في مدينة الموصل. وارييل وكركوك وكل سهل البلاد الذي يقطنه العرب. وابدى جعفر باشا الذي عرضت عليه الاقتراح موافقته الا انه رفض تماماً اقتطاع سهل البلاد".^{٨٥٣}

وبسبب خطورة الاقتراح، تمت مناقشة ما عرضه كورزون غداة اليوم نفسه في مجلس الوزراء في لندن وبحضور رئيس الاركمان الامبراطوري وقيادة القوة الجوية. وتم رفض اقتراح كورزون بالاجماع للأسباب التالية:

١. لا يريد الاتراك المناطق الجبلية في كردستان التي عرضها كورزون، وانما الاراضي البترولية في كركوك وحتى كفري والتي كان كورزون قد اقتراح الحاقها بالعراق.
٢. ويشكك مجلس الوزراء البريطاني من تسوية محتملة مع الاتراك، لانهم حالما يحصلون على جزء من كردستان الجنوبية، سيستغلون الحفاظ على الاقلية التركمانية في كركوك والموصل للتدخل واحتلال تلك المدن.
٣. وحتى اذا حدث وكانت هناك تسوية محتملة، فان الاتراك سيهددون دوماً طريق المواصلات بين الموصل وبغداد.
٤. لو تكون سيطرة الاتراك على كردستان الجنوبية اسمية، واستناداً الى رفض الاكراد، سوف تغرق المنطقة في القلاقل والاضطرابات.

^{٨٥٢} من الماركيز كورزون دوكلدستون، لوزان الى السير كرو، في ٦ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٨٠، (١٣٦٩٥/١٣٠٠٢/٤٤)، ص ٣٧١.

^{٨٥٣} من الماركيز كورزون دوكلدستون، لوزان، الى السير ايمارو، في ٦ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٨٠، البرقي (١٣٦٩٥/١٣٠٠٢/٤٤)، ص ٣٧١. وفي نفس الوقت طالب كورزون من وزارة المستعمرات ارسال الميجور هـ. ف. يونج Young، او السيد ر. ف. بولارد Bullard، وكلامها مختص بقضية كردستان الجنوبية، لكي يستشيرهما بخصوص تلك القضية.

٥. ان التنازل عن ذلك الجزء من كُردستان الجنوبية سيعرض للخطر خط المواصلات بين العراق وايران عن طريق خانقين.

٦. كما وان تقسيم سكان كُردستان الجنوبية سيخلق مصاعب ادارية.

٧. ومن الضروري اجراء تعزيزات كبيرة للقوات البريطانية من اجل الحفاظ على المصالح الانكليزية في كُردستان الجنوبية. ولذلك يرى مجلس الوزراء البريطاني ان اقتراح كورزون لايقدم اساساً لتسوية حقيقية ممكنة مع تركيا الكمالية.^{٨٥٤}

وبدأت الوفود التركية والبريطانية في كتابة المذكرات الطويلة وتبادلها، في الايام ١٤، ٢٣، ٢٦ ديسمبر.^{٨٥٥} وكانت تلك المذكرات حربياً شفوية حقيقية، بعيدة عن كل حقيقة منطقية او الامانة الفكرية، حيث تستعرض حُججاً وجدلاً اتنياً، وسياسياً و تاريخياً واقتصادياً واستراتيجياً وغيرها، ومحاولة العمل على تبرير حق العراق البريطاني وتركيا الكمالية في كُردستان الجنوبية، وضاربة عرض الحائط بحقيقة البلد وبحق الشعب الكُرد في تقرير مصيره.^{٨٥٦} ولنتذكر ان الشيخ محمود كان قد اعلن واثناء انعقاد مؤتمر لوزان استقلال كُردستان الجنوبية، كما صرح بأنه سيواصل كفاحه من اجل اقامة الدولة الكُردية.^{٨٥٧}

^{٨٥٤} من السير اي كرو الى المركز كورزون من كلدستون، لوزان، ٨ ديسمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٦٠، البرقي (١٢٨١٢٤/١٣٠٠٣/٤٤)، الصفحات ٢٨٠-٢٨١.

^{٨٥٥} مذكرة حول الموصل، الوثيقة ١٥٢، ذكرتها مذكرة المركز كورزون، من كلدستون، الى عصمت باشا، لوزان، ١٤ ديسمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، البرقي (١٤١٠٣٤/١٣٠٠٣/٤٤)، الوثيقة ١٥١، الصفحات ٢١٤-٢٢٠. رد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل، الوثيقة ١٥٤، داخل الوثيقة ١٥٢. من عصمت باشا الى المركز كورزون، لوزان، في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٢. المصدر السابق، (١٤٤٠٢٤/١٣٠٠٣/٤٤)، الوثيقة ١٥٢، الصفحات ٢٢٠-٢٥٥. الرد على مذكرة الوفد التركي بخصوص ولاية الموصل، مذكور في الوثيقة ١٥٥. المركز كورزون من كلدستون الى عصمت باشا، الوثيقة ١٥٥، الصفحات ٢٢٥-٢٣٠.

^{٨٥٦} يقول السيد وانلي، ان السيد عصمت انينو، رئيس الوزراء، ورئيس الوفد التركي، واللورد كورزون رئيس الوفد البريطاني قدما اطروحات متقاطعة ومتضاربة بخصوص مصر ولاية الموصل القديمة. عصمت شريف وانلي، كُردستان العراقية. هوية وطنية (رسالة دكتوراه)، جامعة لوزان، نيوشاتل، منشورات لباكونير، (١٩٧٠)، ص ٥٢. ويجيب وانلي في رسالته على الحجج التعسفية والغريبة الاطوار في المذكرة التركية والبريطانية حول كُردستان الجنوبية، المصدر السابق، الصفحات ٥٢-٦٢.

^{٨٥٧} راجع كذلك: نيكولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٩.

ولم تؤد المفاوضات الى احراز اتفاق سريع يمكن ان يُرضي جميع الاطراف. وقد اعلم رئيس الوزراء البريطاني وزير خارجيته ان الاتراك كانوا قد صرحوا في لندن ان مجرد حل قضية الموصل قد عمل على تأخير التوقيع على اتفاقية السلام في لوزان.^{٨٥٨}

وكان يونارلو يدفع كورزون نحو عقد اتفاقية سريعة مع تركيا، لان رئيس الوزراء الجديد كان مشغولاً بانجاز ميزانية مجلس الوزراء للعام ١٩٢٣. وبالتحديد، وحول هذا الموضوع، كان يونارلو مهوماً بميزانية نفقات الوصاية البريطانية على العراق.^{٨٥٩} وفيما يخص الموصل، كان رئيس الوزراء يرى امكانية استيلاء الاتراك على الموصل.^{٨٦٠}

وكان من الصعب دون شك، تصور قبول انكلترا الوصاية على العراق بدون ولاية الموصل. لان ولايات البصرة وبغداد لاتستطيع توفير نفقات الادارة الجديدة للدولة العراقية، ولا يمكن تأمين تقدم البلاد بدون عائدات ولاية الموصل. كما ان انكلترا لاتستطيع ان تنفق في العراق سوى عشرين مليوناً من الاسترليني سنوياً، ولا يجب ان ننسى ان نفط العراق آنذاك لم يتم تسويقه تجارياً بعد. وكان يجب انتظار حلول السنوات ١٩٢٧. تاريخ استغلال بترول كردستان، لكي تسير ميزانية العراق من الافلاس الى الفائض. وكانت الحكومة البريطانية الجديدة تود التخلص من جميع مشاكل آسيا الصغرى، والتي كانت تستنفذ ميزانيتها بشدة.

واكد كورزون بعد لقائه مع يونارلو في باريس في بدايات يناير ١٩٢٣، على ان رئيس الوزراء قد نراد الانسحاب من العراق، من الموصل، من المضائق ومن القسطنطينية.^{٨٦١}

وبالاضافة لذلك، فان رئيس الوزراء ووزير خارجيته كانا قد اتفقا على الا تدخل بريطانيا اي حرب ضد الاتراك في حال اصرارهم على استرداد السيطرة على الموصل، رغم الاهمية

^{٨٥٨} المناقشات في الثامن من يناير ١٩٢٣، وذكرها رونالدشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢.

^{٨٥٩} في رسالة موجهة الى كورزون في الخامس من ديسمبر، كتب يونارلو يقول فيها: "اما بخصوص ميزوبوتاميا، تعرف كم انا راغب فيها بحدّة، لكن اذا استطلعتنا الخروج منها". رونالدشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢.

^{٨٦٠} في رسالة ارسلها يونارلو الى كورزون في ٢٨ ديسمبر، يقول فيها: "يبدو ان الصعاب التي نجحتم كثيراً في التغلب عليها، يبدو انها بدأت تتراكم. فاذا ما صدقنا الاوراق، يبدو كما لو انه كان من الممكن ان يستولي الاتراك على الموصل كما لو ان ذلك المخرج الوحيد امامنا. ولو حدث ذلك سيكون من افطع الاشياء التي يمكن ان تحدث باي شكل كان، وحيث سيقول نصف شعبنا وكذلك شعوب العالم كله باننا رفضنا السلام من اجل النفط.. واذا ما فكرت جيداً ورايت باننا احرار في اختيار الرحيل من هنا، ولن اكون بالتاكيد مسؤولاً على الابقاء على مواصلة الوصاية". رونالدشي، المصدر السابق.

^{٨٦١} رونالدشي، المصدر السابق نفسه.

الحيوية لتلك الولاية للبقاء على حياة العراق.^{٨٦٢} وكان كورزون قد أكد لـ(بونارلو) انه سوف يبذل جهده للحفاظ على الموصل داخل حدود العراق، باستخدام الدبلوماسية في لوزان وقبل امكانية اعلان الحرب ستكون انكلترا الخاسرة فيها.^{٨٦٣}

ولكن الصحافة البريطانية قد نشرت ما يُظهر عدم حماس حكومة بونارلو للاحتفاظ بالموصل، بل وروجت اشاعة مؤداها ان كورزون لن يحظى بمساعدة او باسناد حكومته في قضية الحاق الموصل بالعراق.^{٨٦٤} وساهم في نشر تلك المعلومات في اضعاف موقف كورزون، مقابل تقوية مركز الوفد التركي في مطالبته بالموصل.

وفي مواجهة تجميد قضية الموصل، استخدم كورزون تكتيكاً يقضي بنقل القضية الى عصابة الامم، مخرجاً للحفاظ على مكانته الدبلوماسية، وخلق فخ لتركيا بهذه الطريقة. وكان كورزون قد طلب مسبقاً من عصمت دراسة امكانية قبول تركيا عضواً في عصابة الامم، وذلك اثناء لقاء خاص بينهما في ٢٦ نوفمبر هادفاً بخلق شرخ في الجبهة التركية - الروسية في المؤتمر عند مناقشة قضية المضائق.^{٨٦٥} وسيعمل قبول عضوية تركيا في عصابة الامم على ابتعادها عن روسيا، حليفها الاكثر اخلاصاً، فقد كانت روسيا تعتبر ان عصابة الامم منظمة تعمل في خدمة الامبريالية والراسمالية.^{٨٦٦} وكانت جهود كورزون لقبول عضوية تركيا تهدف الى خلق امكانية لوقوع تركيا في الفخ.^{٨٦٧} وكانت دبلوماسية كورزون تهدف من نقل قضية الموصل الى عصابة الامم استغلال ماتمتع به انكلترا من قوة اكبر في المفاوضات، وحيث يمكنها حينذاك

^{٨٦٢} "لم يكن اللورد كورزون يرغب في الدخول في حرب من اجل الموصل اكثر مما يرغب رئيس الوزراء بذلك". رونالدشي، المصدر السابق نفسه.

^{٨٦٣} رونالدشي، المصدر السابق.

^{٨٦٤} نيكولسن، المختارات، الصفحات ٢٢٥-٢٢٢. وبالإضافة، وقفت الصحافة البريطانية ضد تقديم اية توضيح بريطانية. وكتبت الديلي اكسبريس: "لا تستحق الموصل التضحية بعظام جندي واحد. ولا توجد لنا مصالح داخل الموصل". وبعد ذلك كتبت الصحيفة أيضاً: "لا حرب دفاعاً عن الموصل! لنخرج من ميزوبوتاميا! فالمصالح هي السياسة الوحيدة. وواجبنا تسليم قضية الموصل لعصابة الامم". ويذكر نيكولسون ذلك، في نفس المصدر، ص ٢٣١.

^{٨٦٥} من المريكيز كورزون، دو كدلستون كوزان، الى السير جراي كرو، ٢٧ نوفمبر ١٩٢٢، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، الصفحات ٢٢٨-٢٢٩.

^{٨٦٦} اصرت تركيا على ضرورة حضور وفد روسي في مؤتمر لوزان، حتى تساند اقتراح تركيا حول قضية المضائق، ولمنع الحلفاء بمن فيهم انكلترا ايضاً من السيطرة وحدهم على تلك المناطق الاستراتيجية الهامة جداً لتركيا ولروسيا.

^{٨٦٧} المصدر السابق نفسه.

توجيه تلك القضية في مسار أقرب لمصالحها. ولكن لكي تناقش عصبية الامم تلك القضية، يجب ان تتقبل تركيا قرارات منظمة عصبية الامم حول قضية الموصل، او ان تصبح كذلك دولة تتمتع بعضوية كاملة الاهلية في عصبية الامم.^{٨٦٨}

وفي يناير، وفي مذبر اللجنة الاقليمية، جدّد عصمت مطالبته بالحاق الموصل بالاراضي التركية. واجابه كورزون وهو يناقشه بان انكلترا التي تمثل دولة العراق في المؤتمر، كانت وقد وحدت العراق، كما وعدت ملكه بانها لن تترك الموصل لتستولي عليها تركيا، ومن ثمّ، ولانها كانت صاحبة الوصاية على العراق بما فيها الموصل فلن تترك الموصل لتركيا بدون موافقة عصبية الامم.^{٨٦٩}

واخيراً، قدّم كل من المندوبين التركي والبريطاني من جديد حججاً اتنية واقتصادية وتاريخية و جغرافية و استراتيجية لكردستان الجنوبية للبرهنة على ان تلك المنطقة تنتمي للعراق اكثر مما تنتمي لتركيا والعكس صحيح. وتحولت المناقشات الى حرب كلامية حقيقية، فالبريطانيون وكذلك الاتراك ارادوا الاستيلاء على ثروات كردستان، ضاربين عرض الحائط احقية الشعب الكردي وحقه التاريخي الطبيعي في اراضيه. على العكس، فان هاتين الدولتين اللتين عرضتا نفسيهما على العالم كما الدولتين المرشحتين لحماية سكان تلك المنطقة بشكل افضل في الوقت الذي يقيم فيه الاكراد. وتشير مذكرات المؤتمر الى ان كورزون وعصمت استخدمتا جميع قدراتهما في ميدان فن التواصل لاقتناع المقابل بآرائه حتى ولو كان ذلك يتناقض وماقدماه مثلاً بالامس. بل ان عصمت حاول بلغته ان يغير بكلامه الفية الشعب الكردي بادعائه انه من اصل تركي.^{٨٧٠} وكان قد احضر معه وهو قادم من انقرة لحضور المؤتمر. مندوباً من كردستان وهو كوردي كمال، ليعلن امام المؤتمر ان الاكراد يريدون البقاء في تركيا.^{٨٧١} وكان كورزون يستخدم جملاً وتعابير تحمل تعاطفاً مع الاكراد، هادفاً

^{٨٦٨} المصدر السابق نفسه، من المركز كورزون من كدلستون، لوزان، الى السير اندساي في ١٩ يناير ١٩٢٣.

^{٨٦٩} وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٢١٥، (٤٤/١/٨٢٠٤)، الصفحات ٤٥٦-٤٥٧.

^{٨٧٠} المصدر السابق نفسه، رونادشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٤.

^{٨٧١} ويجادل ان اصل الاكراد غامض، كما يصرح عصمت بانهم من اصل تركي، "وذلك في رد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل"، "والرد على المذكرة البريطانية الخاصة بقضية الموصل"، والوثيقة مذكورة في عصمت باشا على المركز كورزون من كدلستون، لوزان، في ٢٣ نوفمبر ١٩٢٢. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، الفقرة ب، الجزء ٣ (٤٤/١٣٠٠٢/١٤٤٤٠٢٤)، الوثيقة ١٢٣، ص ٢٢٢. رونادشي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣٦.

^{٨٧٢} استناداً الى قدرتي جميل باشا، اصطحب عصمت معه بعد اول مؤتمر في لوزان، النائب الكردي الكمالي من ديار بكر، برنجي زاده فوزي بك، كما اصطحب بعد المؤتمر الثاني في لوزان النائب الكردي الكمالي زلفي

بذلك ان يُفحَم عدوه التركي.^{٨٧٢} ولكنه وفي نفس الوقت، كان يرفض طلب الوفد الكردي القاضي باجراء استفتاء شعبي حول كردستان الجنوبية: "لنتصور -قال- اجراء استفتاء في كردستان الجنوبية... معظم الاكراد... جهلة اطلاقاً... ولن يستطيعوا التصويت... مرة اخرى، من اين سنجد القوات الضرورية اللازمة لحفظ النظام؟ كيف سنشرح للشعب الموضوع الذي نعرضه عليه؟ والاكرد، ودون ادنى شك، سوف يصوتون لكردستان مستقلة".^{٨٧٣}

ورفض كورزون اجراء استفتاء شعبي لانه وكما اكد بوضوح، حتى في حال وجود حضور عسكري اجنبي، سوف يصوت الاكراد لاستقلال كردستان.^{٨٧٤} ويعني ذلك، انهم سيرفضون في ذات الوقت، الاحتلال التركي والحق بلادهم بالعراق. ففتقاطع آمال الاكراد اذن ورغبات

زاده زلفي بك، وكلا النائين الكرديين قد صرحا امام المجلس "نحن والاتراك اخوة، لا يوجد اختلاف بيننا ونحن لا نريد ان نفترق عنهم". راجع: زنار سلوبي، المختارات، ص ٧١. وادت شهادة النائب الكردي في لوزان الى اعلان حكومة انقره بمنح وعود للاكراد بذاتية سياسية واسعة داخل تركيا. وبعد الوعود التي منحها مصطفى كمال للاكراد، كان قد رتب الامور بحيث يبعث المندوبون الاكراد في جمعية انقره برقية تاييد للمطالب التركية التي اعلنتها عصمت في لوزان، بضم ولاية الموصل لتركيا. راجع: حسرتيان، المختارات، الصفحات ٥٤-٥٥. وكان تكتيك مصطفى كمال يهدف لدفع الاكراد لمنح شرعية تمثيل عصمت للاكراد في مؤتمر لوزان، بحيث يمكن التأثير على موقف كورزون.

^{٨٧٢} قادماً من السليمانية والموصل وفي ترتيب متزامن الى كردستان الجنوبية، ذهب لورد كورزون الى كردستان الجنوبية. وهنا، كان قادراً لتزويد خبرة ومعلومات الخبراء بالكثير مما اكتسبه من الخبرة الشخصية حول البلاد... ولدى زيارته لكردستان الجنوبية كان كورزون ضيفاً على الاكراد (...). وفي سخرية رقيقة واضحة قام بتحدي ما اورده عصمت باشا في تقريره امام اللجنة حول تاريخ الشعب الكردي". رونالدشي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٢٥-٢٢٦.

^{٨٧٣} وثائق ديبلوماسية، مؤتمر لوزان، وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، باريس، (الكي دورسيه ١٩٢٣)، الجزء الاول، المحاضر رقم ٢١، ٢٢، جلسة ٢٣، يناير ١٩٢٣، ص ٣٠٢؛ وانلي، المختارات، ص ٦١. نيكولسون، المختارات، ص ٣٣٩. واستناداً الى التعليمات البريطانية كانت قد طلبت حكومة انقره من الحكومة الفرنسية تاييد اقتراحها الذي قدمته لتقوية مركزها في المؤتمر، حول اجراء استفتاء شعبي في ولاية الموصل. مستر هندرسون، القسطنطينية، موجهاً خطابه الى مستر لندساي في ٢٥ يناير ١٩٢٣. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، رقم ٤١، البرقي (٤٤/١/٩٩٧E)، الوثيقة ٣٤٤، ص ٤٧٠.

^{٨٧٤} قال وانلي بهذا الخصوص: "وذلك اعتراف لرئيس الوفد البريطاني ان حكومته ترغب في حرمان شعب كردستان الجنوبية من الاعلان بحرية لصالح الدولة الكردية، حين قال: "ان هؤلاء الجهلة لا يعرفون التصويت حتى لصالح بلادهم. وبالنسبة لصعوبة اجراء استفتاء شعبي في كردستان، بان ولاية الموصل شاركت في استفتاء شعبي اعدته حكومة بريطانيا من اجل انتخاب ملك العراق الملك فيصل ولم يكن ذلك من الحقيقة في شئ". وانلي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٦١-٦٢.

الوفود البريطانية والتركية بالحقا كردستان الجنوبية الى اراضيهم بالتبادل. وفي واقع الامر بالنسبة لهذين الوفدين، لم تعد القضية دراسة لاستقلال كردستان الجنوبية، بل يتعلق الامر بترسيم الحدود بين تركيا والعراق.

واخيراً، وبعد جلسة ما بعد الظهر في الثالث والعشرين من يناير، قدّم كورزون اقتراحاً يقضي بارسال دراسة قضية الموصل الى عصبة الامم، استناداً الى البند الحادي عشر من حلف عصبة الامم، وذلك لاقرار الطريقة الصحيحة لايجاد حل لتلك القضية.^{٨٧٥} وكان تكتيك ارسال القضية الى عصبة الامم آخر محاولة لجأت اليها بريطانيا. فقد كان كورزون يعرف ان انكلترا تستطيع ان تكسب قضية الموصل لصالحها.^{٨٧٦} فهي تتمتع بتأثير كبير داخل عصبة الامم.

ويذكرنا التكتيك الذي اتبعه كورزون في قضية الموصل بنقل القضية الارمنية من المجلس الاعلى للحلفاء الى عصبة الامم ومن ثم توجيه الحلفاء للقضية وفقاً لما تقتضيه مصالحهم. وبالإضافة، جمع كورزون بين 'بومبار' Bombard رئيس الوفد الفرنسي و'جاروني' Garroni رئيس الوفد الايطالي ليقدما للاتراك مهلة خمسة ايام لتقبل مشروع معاهدة لوزان.^{٨٧٧} ولم يقدم التحالف سوى يوم واحد. في حين طالب عصمت بتمديد المهلة الى ثمانية ايام، ووافق الوفدان الفرنسي والايطالي تاركين كورزون وحيداً.^{٨٧٨} واستغل الاتراك مرة اخرى تلك الخلافات بين الاوربيين. وكورزون الذي كان يعتقد ان الاتراك سوف يقبلون بمشروع

^{٨٧٥} رونالدشي، المختارات، ص ٢٢٧. نيكولسون، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣٩-٣٤٠.
^{٨٧٦} من الماركيز كورزون دولودستون، لوزان، الى السيد ليندا زاي، ١٩ يناير ١٩٢٣. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن، رقم ٢١٥، البرقي (E/٨٣٠/٤٤)، الوثيقة ٣٣٤، الصفحات ٤٥٦-٤٥٧. من الماركيز كورزون، دوكلاستون، لوزان، الى السيد ليندا زاي، ٢٤ يناير ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم ٢٢٩، البرقي)

^{٨٧٧} رونالدشي، المختارات، ص ٤٧١. (E/٩٦١٤/٤٤)، الوثيقة ٣٤٢، ص ٤٦٦. من السيد ليندا زاي، الى الماركيز كورزون، ٢٧ يناير ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم ١٤٩، البرقي (E/١٠٩٠٤/٤٤)، الوثيقة ٣٤٥، ص ٤٧١.
^{٨٧٨} وهكذا وصف كورزون العلاقات بين الوفود الفرنسية والايطالية والتركية، بعد مؤتمر لوزان، الفرنسيون والاتراك الذي يقيمون في نفس الفندق في اخاء (...). وفي الليل يجتمعون وحيث يرفعون الكلفة مع اقتراح الشمبانيا. واتبعت الوفود الاخرى نفس ذلك التعامل الذي بداه الوفد الفرنسي. ويمكن متابعة المشهد الليلي بين الوفود الفرنسية والايطالية يتبادلون الفكاهات واختاب الشمبانيا مع رجال كان الحلفاء يجابهونهم قبل ساعة او ساعتين في المؤتمر. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ٢٣١، البرقي (E/١٠٩٠٤/٤٤)، الوثيقة ٣٤٢، ص ٤٦٧. راجع ايضاً: رونالدشي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣٣٨-٣٣٩.

المعاهدة، وجد نفسه غارقاً من جديد في غمار قلق شبه كامل.^{٨٧٩} وحاول فرصة أخيرة مساء الرابع من فبراير ١٩٢٣، يوم انقطاعه عن المؤتمر قبيل عودته الى لندن، من أجل ان يُوقَّع عصمت على المعاهدة، ولكن دون جدوى.^{٨٨٠} وقصد عصمت المدينة الرئيسية البريطانية حيث كورزون، وتقبلوا في نفس اليوم مبدأ ارسال قضية الموصل الى عصبة الامم، اذا ما انقضت سنة ولم يتوصل الطرفان، تركيا وانكلترا، الى اتفاق عبر المفاوضات يمكنه ان يرضي الطرفين.

وعقب فشل مؤتمر لوزان، ازدادت خطورة التوتر الشديد في العلاقات بين الشيخ محمود وانكلترا، حتى وصل الى صراع مسلح في بدايات مارس ١٩٢٣. وكان البريطانيون يعتقدون ان الشيخ محمود كان يحضر لهجوم مسلح مع الاتراك لاستعادة مدينة كركوك البترولية.^{٨٨١} وفي الثالث من مارس، قامت القوة الجوية الملكية البريطانية بقصف عاصمة السلليمانية حيث اجبروا بذلك الملك محمود على تركها.^{٨٨٢} وعندما وجد البريطانيون عدم قدرتهم على اقرار النظام في السلليمانية رغم اقامتهم لادارة كرتونية، تركوا المدينة. وفي الحادي عشر من

^{٨٧٩} كتب كورزون قبل يوم من مغادرته متوجهاً الى لندن يقول "حتى في هذه الساعة المتأخرة من منتصف الليل، وفي تلك الليلة قبل مغادرتي، ليست لدي اى فكرة فيما لو انني سأكسب المعاهدة ام سأفشل. فاحتمالات الفوز، اظن قد قررت ان تكون ضدي، لان طلقتي الاخيرة كانت قد انطلقت، والاتراك كانوا يتراكمون خيارى يُقسمون انهم سوف يتقدمون بشئ ما، وغير متاكدين فيما كان عليهم الاستسلام ام لا. رونالدشاي، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٩.

^{٨٨٠} منذ عودته الى انقرة، اصبح الوفد التركي عرضة لانتقادات خطيرة من قبل المعارضة في المجلس الوطني الكبير. وظهر صراع بين عصمت ورؤوف بك رئيس مجلس الوزراء. ولكن بسبب الروابط السياسية، كان عصمت يتمتع بتأييد مصطفى كمال. راجع حول هذا الموضوع، خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٥٦١-٥٦٢، ٥٨٠.

^{٨٨١} من النائب المارشال الجو، السير ج. م. سالموند، نائب قيادة القوة الجوية، وقائد القوات العسكرية البريطانية في العراق، الى وزير الطيران في بغداد في ٢٢ مايو ١٩٢٣. وقامت صحيفة لندن جازيت في ملحقها الصادر في الثلاثاء في العاشر من يونيو ١٩٢٤، نشرها في لندن بموافقة السلطة وحيث طبعت ونشرت من قبل مكتب جلالته الثابت 'جازيت لندن'، راجع كذلك ج. س. ادموندز، كُرد تُرك عرب، لندن ١٩٥٧، الصفحات ٣١٤. وكذلك: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٨.

^{٨٨٢} استخدمت السلطات العسكرية البريطانية تلك الحجة لاستعادة السيطرة على كُردستان الجنوبية كلها، وحدثت عملية عسكرية كبيرة. راجع تفاصيل تلك العملية في لندن جازيت، حول نائب رئيس القوة الجوية المارشال سالموند، الصفحات ٤٦٥٤-٤٦٦٣.

يوليه، استعاد الملك الكردي سيطرته على المدينة حيث اقام فيها حكومة جديدة.^{٨٨٣} وكانت القوات البريطانية قبل ذلك قد توصلت الى طرد الاتراك من مدينة راوندوز شمال السليمانية في ٢٢ ابريل.^{٨٨٤}

وفي تلك الاجواء، بدأ مؤتمر لوزان الثاني اعماله في ٢٣ ابريل ١٩٢٣. بعد صدور اقتراحات واقتراحات مضادة بين الحلفاء وحكومة انقره فيما بين فبراير و ابريل.^{٨٨٥} وترأس الوفد البريطاني في هذه المرة، السير هوراس رامبولد Horace Rumbald، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية.

وبعد مؤتمر لوزان الثاني، اصبحت قضية البترول وتبرير حق شركة البترول التركية (TPC) في التنازل، وهي شركة معظم اعضائها بريطانيون في ولاية الموصل، اصبحت المواضيع الرئيسية في المناقشات الدائرة بين الوفود البريطانية والتركية. ورغم المعلومات المتناقضة من التعليمات البريطانية حول امكانية تعزيز موقف عصمت باشا من قضية الموصل. وكان كورزون قد طلب من رامبولد العمل على ان يتقبل الوفد التركي تنازل شركة النفط التركية في ١٩١٤، وحيث كان السلطان قد وافق على ذلك من قبل.^{٨٨٦} وكانت شركة شستر الاميركية تمارس ضغوطها وبتأييد من الادارة الامريكية، على الحكومة البريطانية وشركة النفط التركية منذ عقد اتفاقية سان ريمو في ابريل ١٩٢٠.^{٨٨٧} هادفين من ذلك الحصول على المشاركة في استغلال نفط

^{٨٨٣} كوجيرا، المختارات، الصفحات ٧١-٧٣. قاسملي، المختارات، ص٨٧. راجع: زنار سلوبي، المختارات، ص٧٦. وكان ملك كردستان قد طلب المساعدة من روسيا السوفياتية ولكن دون جدوى. وتم اعمال نجدة الاكراد. راجع: قاسملي، المصدر السابق نفسه، ص٨٧. ووجدت المقاومة الكردية للانكليز كل العون من الوطنيين العرب العراقيين الذين كانوا يناضلون ضد الاحتلال البريطاني للعراق. راجع: عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، بالعربية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٤، ص٤٧.

^{٨٨٤} المارشال سالمون، نائب القوة الجوية، لندن، جازيت، الصفحات ٤٦٥٧-٤٦٥٩.

^{٨٨٥} تقرير اللجنة المشتركة للحلفاء (عن القضايا العامة)، المتعلقة بمفاوضات السلام مع تركيا. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، (٤٤/١/٣٢٧٩E)، الوثيقة ٤٥٥، الصفحات ٦١٦-٦١٧.

^{٨٨٦} من المراكز كورزون من كلدستون، الى السير رامبولد، لوزان، ١٨ يوليه ١٩٢٣، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثامن عشر، رقم ١٣١، البرقي (٤٤/١/٧٣٩٨ E)، الوثيقة ٦٧٩، ص٢٩٧. من السير رامبولد، لوزان، الى المراكز كورزون من كلدستون في ١٩ يوليه ١٩٢٣، المصدر السابق نفسه، رقم ٢٩٧، البرقي (٤٤/١/٧٥٢٧ E). الوثيقة ٦٨٠، الصفحات ٩٦٧-٩٦٩، وبالنسبة للتعليمات البريطانية حول موقف عصمت في المؤتمر، راجع نفس المصدر، رقم ١٢٨، الوثيقة ٦٨٠.

^{٨٨٧} بخصوص مطالب الحكومة الامريكية لمشاركة الشركات الامريكية في استغلال نفط كردستان استناداً على مبدأ ولسن الباب المفتوح. راجع ادناه المراسلات بين السيد ديفير سفير الولايات المتحدة في لندن، واللورد كورزون وزير الخارجية البريطانية. من السيد ديفيز الى ايرل كورزون، في ٢٨ يوليه ١٩٢٠، وثائق

آسيا الصغرى. واعلنت شركة شستر يعودتها الى مسرح المنافسة مع شركة نفط تركيا، بان شركتها كان لها كذلك حق التنازل في الموصل.

واعاد مراقب الامم المتحدة في مؤتمر لوزان، تشايلد Child^{٨٨٧} الى الاذهان في جلسة ٢٤ نوفمبر ١٩٢٢، حقق مساواة الشركات الامريكية مع الشركات الاجنبية في استغلال النفط استناداً لمبدأ ولسن "الباب المفتوح"^{٨٨٨}. وبالإضافة الى ذلك، لم توافق الحكومة الكمالية على تنازل ١٩١٤، العائد لشركة النفط التركية. وعلن عصمت بان الامر كان يتعلق بالتنازل لشركة خاصة لم يكن لها قبل ذلك الحق بسبب الامر.^{٨٨٩} و من جهة اخرى، وقعت شركة شستر في ٣٠ ابريل ١٩٢٣، عقداً مع حكومة انقرة يمنحها امتيازات على العوائد النفطية في آسيا الصغرى.^{٨٩٠} ولهذا فان الوفد التركي اصرّ على عدم شرعية حق شركة النفط التركية في التنازل وازداد قلق الدبلوماسيين البريطانيين من التعليمات التي تلقوها في لندن، والتي يمكن لتركيا ان تهدد بسببها بعدم اجراء المفاوضات في لوزان بسبب قضية النفط فقط. واجراء كهذا بخصوص المفاوضات سيوجه الاتهام الى انكلترا امام الرأي العام العالمي، كونها المسؤولة والوحيدة عن قطع سير مفاوضات السلام حفاظاً على مصالحها النفطية الخاصة.^{٨٩١} واقترح عصمت استقدام حكم دولي ورفض رامبولد العرض. واخيراً، وبأمر من

السياسة الخارجية البريطانية، الوثيقة ٥٧، ص ٧٣. من ارل كورزون الى السيد ديفيز، المصدر السابق، البرقي (٩٣/٥٧٦/٢٦١١E)، الوثيقة ١٥٢، الصفحات ٢٢٢/٢٢٥.

^{٨٨٨} جرو Grow، المختارات، الجزء الثالث، الصفحات ٤٤٩-٤٥٦، وصرح السناتور الامريكي السيد ج. ه. لويس، من ايللينوي، صرح قائلاً: "اننا، نحن اصحاب تنازلات هامة في تركيا منحتها الحكومة السابقة. ونحن نعتقد ان المجلس الاعلى في انقرة سوف يصادق عليها. واذا ما ادعت بريطانيا العظمى اعتبار منطقة الموصل ارضاً تم غزوها والاستيلاء على نفطها، فذلك يصدمنا ولايصدم فقط تركيا". ذكر ذلك جرو، المصدر السابق نفسه، ص ٤٥٦.

^{٨٨٩} المصدر السابق نفسه، رقم ٢٩٧، الوثيقة رقم ٦٨٠، الصفحات ٩٦٨-٩٦٩.

^{٨٩٠} المصدر السابق نفسه، ص ٩٦٩، جرو، المصدر السابق نفسه، الجزء الرابع، ملحوظة رقم ١، ص ٤٧٥.

^{٨٩١} من السير رامبولد، لوزان، الى الماركيز كورزون في كولدستون في ١٩ يوليه ١٩٢٣، المصدر السابق، رقم ٢٩٧، الوثيقة ٦٨٠، ص ٩٦٧. وفي يناير ١٩٢٣، كان بونارلو قد اعرب عن قلقه حول ذلك. "وكان يمكن ان يكون ذلك اسوأ ما يحدث باي طريقة، طالما ان نصف شعبنا والعالم كله سيقولون اننا رفضنا السلام من اجل النفط". رسالة من بونارلو، في ٨ يناير وذكرها نيكولسون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٣١.

كورزون ظلت المفاوضات حول النفط، وامتيازات شركة نفط تركيا بدون حل يمكنه ان يُرضى جميع الاطراف.^{٨٩٢} وسيبقى حل المشكلة بين انكلترا وتركيا.

وأخيراً، ونتيجة لعدة مشاريع ومشاريع مضادة للمعاهدة، تم التوقيع على معاهدة لوزان للسلام بين انكلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا، ودولة صربيا - كرواتيا السلافية، وبين تركيا الكمالية من جهة اخرى في لوزان في ٢٢ يولييه ١٩٢٣،^{٨٩٣} وتنص المادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان على: "سوف يتم اقرار ترسيم الحدود بين تركيا والعراق ودياً بين تركيا وبريطانيا العظمى في فترة تصل الى تسعة اشهر. وإذا ما لم يتم التوافق بين الحكومتين في الوقت المحدد، سوف تُعرض قضية ترسيم الحدود على مجلس عصبة الامم، وستلتزم الحكومتان التركية والبريطانية بالتبادل في انتظار "اتخاذ قرار بالنسبة للحدود، بعدم القيام بأي اجراء عسكري او غيره يمكن بطبيعته التسبب في تغيير الاوضاع القائمة للاراضي التي سيتعلق مصيرها النهائي بذلك القرار".^{٨٩٤}

ومن جهة اخرى، وفي الرابع والعشرين من يولييه تم التوقيع في لوزان على بروتوكول يتعلق بالانسحاب من الاراضي التركية التي تحتلها قوات بريطانية، فرنسية، وإيطالية. وتتطلب المادة السابعة من ذلك البروتوكول الابقاء على الوضع القائم في ولاية الموصل الى حين التوصل الى اقرار ترسيم الحدود التركية في تلك المنطقة.^{٨٩٥}

^{٨٩٢} الماركيز كورزون من كلدستون الى السير رامبولد في ٢٠ يولييه ١٩٢٣، المصدر السابق، رقم ١٣٤، مذكور في المذكرة ٨، ص ٩٦٩.

^{٨٩٣} صدقت الجمعية التركية على معاهدة لوزان في ٢٤ اغسطس ١٩٢٣، خطاب غازي مصطفى كمال، المصدر السابق نفسه، ص ٥٦٧.

^{٨٩٤} المادة الثالثة من معاهدة لوزان. راجع: ليون كروتيا نسكي، قضية الموصل امام مجلس عصبة الامم، رسالة دكتوراه - جامعة باريس، المطابع الحديثة، ١٩٢٧، ص ٧٥.

^{٨٩٥} تنص المادة السابعة من البروتوكول على ان: "الحكومة البريطانية والحكومة التركية تلتزمان بالتبادل، وانتظاراً لتطبيق معاهدة السلام بعدم القيام بأي شئ يمكن ان يغير الوضع القائم، كما ان الفرع الثالث المضاف للمادة ٢، ٣، من المعاهدة المذكورة يهدف الى الحفاظ على ذلك الوضع لحين اقرار ترسيم الحدود. واتفقت الحكومات المذكورة على بدء المفاوضات المقررة في الفرع الاول من المادة ٢، ٣ من معاهدة السلام والتي تتعلق بالحدود بين تركيا والعراق بعد انتهاء عمليات الانسحاب المذكورة في الفقرة الاولى وان مهلة التسعة شهور المرصودة في الفرع المضاف تبدأ من الوقت الذي تبدأ فيه المفاوضات المذكورة". المادة السابعة من البروتوكول تتعلق بالانسحاب من الاراضي التركية التي تحتلها القوات البريطانية والفرنسية والإيطالية، وكذلك البيان وحيث تم التوقيع عليهما في ٢٤ يولييه ١٩٢٣. قضية الموصل من التوقيع على معاهدة السلام في مودروس في ٣٠ اكتوبر

وقد تمت مناقشة معاهدة لوزان بخصوص المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الخالصة بين انكلترا وتركيا على وجه الخصوص، تفادياً لاية مواجهة جديدة بين هاتين الدولتين، ولاتقدم الموضوعية التي يجب ان تتمتع بها معاهدة دولية للسلام.^{٨٩٦} وبالإضافة، كان العديدون من القادة الاوربيين في ذلك الوقت يعتبرون ان معاهدة لوزان فشل للحلفاء وانتصار لتركيا الكمالية.^{٨٩٧} وكان لويد جورج ينظر لمعاهدة لوزان كونها "فخ جبان"^{٨٩٨} للحلفاء واهانة لانكلترا.^{٨٩٩} واستناداً اليه، فان قضية مراجعة معاهدة سيفر واحلال معاهدة لوزان بدلاً منها تكمن في اختلاف المصالح بين الدول المتحالفة وفي اختلاف وجهات النظر بين اعضاء حكومته نفسها.^{٩٠٠} واخيراً يرى الكونت سوفرا Sofra وزير خارجية ايطاليا

١٩١٨، وحتى الاول من مارس ١٩٢٥، وثيقة وزارة الخارجية التركية، القسطنطينية، مطابع احمد احسان وشركاه، ١٩٢٥، الوثائق، رقم ٩٣، ص ١٣٦.

^{٨٩٦} يشرح دانييل وارنزي في اطروحته يشرح الاختلاف بين الحق الموضوعي ومصالح اية دولة. "ان احتمالية تجميد عمل الدولة خارجياً ليست بسبب قيم موضوعية، بل الحرص من الصدام مع مصالح دولة اخرى. وان التسويات التي تتم بدافع الحرص مرادفة لحكم القانون والموضوعية. انها تصريحات تستند على اعتبارات قوية". راجع دانييل هاري وارنر. اخلاقيات المسؤولية في العلاقات الدولية، جنيف، يوهل، ١٩٩٠، الصفحات ٥٨-٥٩.

^{٨٩٧} من المهم اقرار ان الالمان في ١٩٢٣، كانوا يعتبرون ان نتائج معاهدة لوزان تعتبر فشلاً لسياسة الحلفاء في اوربا كذلك: "ذلك التاريخ يهمننا نحن الالمان. فلأول مرة، تجب مراجعة احدى معاهدات العنف في باريس عبر مؤتمر للسلام، وسيكون ذلك املاً وتحذيراً لنا ولجميع الشعوب التي تعيش تحت نير معاهدات العبودية". Deutsche Tageszeitung، برلين، ٢١ نوفمبر ١٩٢٢، و ذكرها جرو، المصدر السابق نفسه، ص ٤٤٩.

^{٨٩٨} لويد جورج، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٤١-١٢٥١.

^{٨٩٩} المصدر السابق نفسه، ص ١٢٥١. وكتب لويد جورج، يقول: "ان مفاوضات معاهدة لوزان يتشابه وكرثة قرد الملك الكسندر، وكذلك تبعاتها: صيغة قديمة لسياسة تتاكل بالتدريج وتفسد النية التي شيدتها بطولة الملايين"، المصدر السابق نفسه، ص ١٣٥٢-١٣٥١. يتحدث لويد جورج عن الوفاة المأساوية للملك الكسندر بعد عضه قردة التي تسببت في رحيل فينيزيلوس من السلطة وهزيمة الجيش اليوناني امام الكماليين.

^{٩٠٠} وفي معرض شرح معاهدة لوزان، اكد لويد جورج، على "انها قصة طويلة مؤلمة.. خليط من قصر النظر، والخيانة والانانية والعداوة بين الامم وبين سياساتها". راجع: لويد جورج، المختارات، ص ١٢٥٨. كما ويختلف موقف كورزون وتشيرشل عن موقف لويد جورج تجاه اليونان وتركيا؛ راجع بهذا الخصوص، رونالدشي، المختارات، ص ٢٦١؛ راجع: تشيرشل، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٤٠٧-٤٠٨.

الاسبق، واقرب الدبلوماسيين الاوربيين الى الكماليين ما بين ١٩١٩ و١٩٢٢، ان معاهدة لوزان ساعدت على تسريع نهاية الامتيازات الاوربية في تركيا.^{٩١}



^{٩١} سفورزا، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

(٧)
عصبة الأمم

١. عرض قضية الموصل امام عصبة الامم:

لم يساعد التوقيع على معاهدة لوزان في يوليه ١٩٢٣ اقرار مصير ولاية الموصل او الوضع القائم بشكل نهائي. وتنص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لتلك المعاهدة على انه: "تلتزم الحكومتان التركية والبريطانية بالتبادل على عدم القيام بأي اجراء عسكري او غيره من الاجراءات التي يمكن ان تتسبب بأي تغيير في واقع الحال على الارض، وذلك انتظاراً للقرار الذي سوف يتم اتخاذه حول موضوع الحدود، وحيث يتعلق مصير الاراضي النهائي بذلك القرار".^{٩٠٢}

وقد تم تبني تلك الفقرة وبدون معارضة حول قضية الموصل. وهكذا، اصبحت كردستان الجنوبية وبشكل قانوني خاضعة لنظام دولي مؤقت لحين التوصل الى عقد اتفاق ثنائي بين تركيا وبريطانيا، او الحصول على قرار من عصبة الامم.

وفي كل الاحوال، لم تحترم انكلترا مانصت عليه تلك الفقرة، ولا ما نص عليه البند السابع لبروتوكول الجلاء الذي يتطلب الابقاء على واقع الوضع القائم في ولاية الموصل.^{٩٠٣}

وفي الحقيقة، تصرفت الادارة البريطانية في العراق كما لو كانت كردستان الجنوبية قد تم الحاقها نهائياً بذلك البلد. بل وتم اتخاذ تغييرات ادارية حيث تم اقتطاع مناطق عديدة من مركز قضاء السليمانية الرئيسي والحاقيها بكركوك حيث عززت انكلترا من قبضة ادارتها. وذلك من اجل تحديد سلطة الشيخ محمود، ملك كردستان الجنوبية، لتقتصر على مدينة السليمانية وحدها. واكثر من ذلك، قامت انكلترا بمناورات عسكرية، وقصفت القوة الجوية الملكية

^{٩٠٢} عصبة الامم، مجموعة المعاهدات والالتزامات الدولية التي سجلتها سكرتارية عصبة الامم، معاهدة لوزان في ٢٤ يوليه ١٩٢٣، الجزء ٢٨، ١٩٢٤، ص ١٦.

^{٩٠٣} راجع: تقرير وزارة الخارجية التركية حول تلك الخروقات في قضية الموصل. (منذ التوقيع على مدنة مندروس في ٣٠ اكتوبر ١٩١٨ وحتى الاول من مارس ١٩٢٥. وزارة الخارجية التركية، القسطنطينية)، مطابع احمد احسان وشركاه، ١٩٢٥، الجزء الرابع، الفصل الاول والثاني، الصفحات ١٢٩-١٢٦. (ادناه قضية الموصل في وزارة الخارجية التركية)

البريطانية تلك المدينة في ١٦ اغسطس ١٩٢٣.^{٩٤} ولنتذكر ان ملك كُردستان قد دخل مُظفراً الى مدينة السليمانية في ١١ يوليه اي قبل اسبوعين من التوقيع على معاهدة لوزان. ورغم ان تلك المعاهدة لم تنص على اي شئ يتعلق بحق الشعب الكُرد في كُردستان الجنوبية، فقد اقامت حكومة الشيخ محمود سلطات دولة حقيقية في مقاطعة السليمانية.^{٩٥} رغم المعارضة المنهجية لانكلترا، وقصفها المتواصل لتلك المنطقة.

ومن جهة اخرى، وبالضد من المادة الثالثة لمعاهدة لوزان، اقحمت انكلترا كوردستان الجنوبية في معركة الانتخابات لنواب الجمعية التأسيسية العراقية.^{٩٦} وبذلت انكلترا كل ما يمكنها لتحفيز العديد من الشخصيات والقادة الاكراد ليتقدموا كمندوبين عن كُردستان الجنوبية. واصبح لكُردستان بذلك سبعة عشر نائباً في الجمعية التأسيسية للعراق.^{٩٧}

وكان الشيخ محمود يعارض دوماً الحاق كُردستان الجنوبية بالعراق، ورادت انكلترا ان تضع حداً لحكومته قبل الشروع في المفاوضات التركية - الانكليزية حول مستقبل كُردستان الجنوبية. وبعد مرور اسبوع واحد على بداية المؤتمر التركي - البريطاني في القسطنطينية، عاودت القوة الملكية الجوية البريطانية قصفها لمدينة السليمانية وفي يومي ٢٧-٢٨ مايو. وقدمت تركيا اعتراضاً امام عصبة الامم ضد خرق انكلترا لمعاهدة لوزان، في حين واصلت

^{٩٤} استخدمت انكلترا ولاول مرة القنابل الثقيلة من وزن ٢٢٠ رطلاً في قصف مدينة السليمانية الذي خلف ثلاثين قتيلاً وكثيراً من الجرحى بين السكان المدنيين. راجع: كوجيرا، المختارات، ص٧٣. عدنان بك، مندوب وزارة خارجية القسطنطينية في ندرسون، والممثل البريطاني، ١٤ نوفمبر ١٩٢٣. قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ٩٥، ص١٣٩. من هندرسون، ١٣ يناير ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة، ١٣ يناير ١٩٢٤. المصدر السابق، الوثيقة ٩٧، الصفحات ١٤٠-١٤١.

^{٩٥} منذ اقامة حكومة الشيخ محمود في مدينة السليمانية، اصبحت تلك المدينة العاصمة السياسية في كُردستان الجنوبية، وفقدت مدينة الموصل اهميتها في السياسة الاقليمية.

^{٩٦} يوسف كمال بك، الدبلوماسي التركي في لندن، الى ماكdonald رئيس الوزراء، ووزير خارجية بريطانيا العظمى، قضية الموصل، وزير خارجية تركيا، الوثائق رقم ١٠٢، ص١٤٥؛ حكمت بك، القائم بالاعمال التركي في لندن الى ماكdonald، المصدر السابق، الوثيقة ١٠٤، ص١٤٦.

^{٩٧} كوجيرا، المختارات، ص٧٤. اعترضت تركيا على تمثيل ولاية الموصل في الجمعية العراقية. راجع اعتراض وزير خارجية تركيا في ٣ ابريل ١٩٢٤. مذكور في رسالة السيد ماكdonald الى يوسف كمال بك، ٢٦ ابريل ١٩٢٤؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة (٦٥/٧/٣٥٥٨)، الصفحات ٩٠١٩.

حكومة الشيخ محمود المقاومة^{٩٠٨} وفي الحقيقة كانت الاتراك يعارضون تغيير الامر الواقع في ولاية الموصل. واكثر من ذلك، كانوا يهدفون من تلك الاعتراضات خلق صورة جميلة ومناسبة للحكومة الكمالية في عيون الاكراد، ويتفقون مع الاكراد في كردستان الجنوبية ضد انكلترا من جهة اخرى.^{٩٠٩}

وكانت الادارة البريطانية من جانبها، تستغل قضية الموصل لاجبار المنذوبين القوميين العراقيين للتصديق على المعاهدة العراقية - البريطانية للوصاية على العراق.^{٩١٠} وكان هدف انكلترا من تصديق الجمعية العراقية على معاهدة الوصاية، العمل على تعزيز موقفها

^{٩٠٨} كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٥.

^{٩٠٩} استناداً الى تقارير الاستخبارات البريطانية في العراق في ٢١ فبراير و٥ مارس: "ظهرت ارضية واضحة تدعو للاعتقاد بأن السير دويس، المسؤول البريطاني الكبير في العراق، قد يفهم ان رغبة تركيا في ضم اراضي ولاية الموصل لارضيتها، انما تعود للقلق الذي تسببت به كردستان في الاناضول. وكانت الحكومة التركية قد تعودت على صعوبة ادارة المناطق الكردية، فلديهم حق دون شك في زيادة تلك الصعاب حال فتح نوع من الذاتية لاکراد الحدود في جانب الحدود الاخر. ومع ذلك فانهم يرون انه من المهم جداً لهم ضم الاراضي الكردية كلها داخل حدودهم، فيتسنى لهم اطلاق ايديهم للتصرف آنذاك مع اية اضطرابات قد تظهر". من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات، ١٨ مارس ١٩٢٤. وثائق بريطانية حول السياسة الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ١٠، البرقي (٢٠١٥٤/٢٩١/٦٥)، ص ٨: مقتبسات من تقرير المخابرات العراقية، رقم ٤، ٢١ فبراير ١٩٢٤. الوثيقة ٢١١، مرفقة داخل الوثيقة ١٠، المصدر السابق.

^{٩١٠} ظلت الوصاية البريطانية غير قانونية حتى التوقيع على معاهدة سان ريمو، ١٠ يونيو ١٩٢٤، التي قدمت لانكلترا حق الوصاية على ميزوبوتاميا. وتعترف المادتان ٢٢ و ٩٥ من معاهدة سيفر بحق سلخ ميزوبوتاميا عن اراضي تركيا وانشاء الدولة. وبعد ذلك عارضت الولايات المتحدة قرار عصبة الامم بالموافقة على قرار الوصاية على ميزوبوتاميا، بسبب طلب الشركات الامريكية الهادفة الى الحصول على حق امتياز للنفط في ميزوبوتاميا وكردستان الجنوبية، استناداً الى المبدأ الامريكي "الباب المفتوح" وعملت المعارضة الامريكية على تأخير اقامة نظام شرعي دولي في العراق. ومن جهة اخرى، فان عدم التصديق على معاهدة سيفر، ومعارضة القوميين العراقيين للوصاية البريطانية، تركت العراق بدون نظام شرعي في ظل الاحتلال البريطاني. وبعد مؤتمر القاهرة، انشأت دولة العراق، حيث وضعت انكلترا على عرشها الامير فيصل من الحجاز في ٢٣ اغسطس ١٩٢١. وراهن انكلترا على فيصل لادارة سياستها في العراق. ولكن الحكومة العراقية الجديدة، وتحت ضغط القوميين، قررت في يونيو ١٩٢٢، ترك القرار حول معاهدة الوصاية لقرار المجلس التأسيسي المستقبلي مع ان فيصل كان قد وقع على المعاهدة في ١٠ اكتوبر ١٩٢٢. واخيراً تم انشاء الجمعية التأسيسية العراقية في ١٩٢٤. ولكن ورغم الاهتمام الذي توجهه الادارة البريطانية لختيار النواب، فان انكلترا لم تنجح في فرض معاهدة على المجلس لتأمين حقه في الوصاية على العراق. راجع: ا. هنري فوستر، نشأة العراق الحديث، ثمرة جهود القوى العالمية. نورمان، جامعة اوكلاهوما، مطابع الجامعة، ١٩٢٥، ص ١٠٤-١٢٦.

الوصائي على العراق حتى تتمكن من مطالبة تركيا وربما بعدها عصبة الامم، بضم الموصل للعراق.^{٩١١}

ولكن القوميين العراقيين عارضوا الوصاية البريطانية، فقد ارادوا دولة عراقية مستقلة. ولذلك اناطت الجمعية العراقية التصديق على معاهدة الوصاية العراقية البريطانية في ١٠ يونيو ١٩٢٤، وإلحاق ولاية الموصل بالعراق.^{٩١٢}

وبدأت اعمال المؤتمر التركي - البريطاني من اجل تسوية ثنائية لقضية الموصل في القسطنطينية في ١٩ مايو ١٩٢٤. وفي اليوم التالي ناقشت الجمعية العراقية التصديق على معاهدة الوصاية على العراق واستندت المفاوضات التي بدأت رسمياً بين تركيا وبريطانيا حول قضية الموصل على المادة ٣ من معاهدة لوزان، تتعلق بتصديق انكلترا على المعاهدة.^{٩١٣}

وقبل المؤتمر، كانت انكلترا تتوقع تقديم تنازلات لتركيا في حال تمسكها بموقفها.^{٩١٤} وفي ٦ مايو، كانت تتنبأ بتنازل يتعدى، الخط الاخضر، الذي وضعته انكلترا بين العراق وتركيا، والتمسك بالجبال الاستراتيجية في حدود العراق من اجل خلق خط دفاعي طبيعي.^{٩١٥}

^{٩١١} من المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات، بغداد، ١١ مارس ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة (٦٥/٢٣٢/٢٢٤١E)، رقم ١٢٩، ص ٥. من وزارة المستعمرات، الى وزارة الخارجية، ١٥ مارس ١٩٢٤؛ المصدر السابق نفسه، وثيقة ٩، (٦٥/٧/٢٣٣١E)، سري، ص ٧.

^{٩١٢} تقرير المندوب السامي حول الادارة العراقية، ابريل ١٩٢٣-ديسمبر ١٩٢٤، الصفحات ٢٢-٢٣؛ راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ١٢٧؛ عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بالعربية، بغداد، الجزء الاول، ص ١٨٨.

^{٩١٣} السيد لندساي، الى السيد مكدونالد، القسطنطينية، ٢٧ فبراير ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء الرابع، ٤ ديسمبر (٦٥/٧/١٩٠٥E)، رقم ١٦٧، ص ٤. مذكرة السيد اوزبورن، المصدر السابق، الوثيقة ٧، (٦٥/٧/٢٣٠١E)، الصفحات ٥-٦. السيد رامسي مكدونالد، اصبح وزيراً للخارجية عقب كورزون، واصبح السيد توماس وزيراً للمستعمرات الجديد.

^{٩١٤} استناداً الى الاستخبارات البريطانية، فان تركيا من اجل استعادة سيطرتها على الموصل، اعربت عن استعدادها منح نوع من الذاتية لكراد كردستان الجنوبية، وعن تنازل نطفي لصالح بريطانيا في حال قبولها ترك القسطنطينية، ٢٧ فبراير ١٩٢٤؛ وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، في ٤ ديسمبر (٦٥/٧/١٩٠٥E)، رقم ١٦٧، ص ٤؛ مذكرة السيد اوزبورن، نفس المصدر السابق، الوثيقة ٧، (٦٥/٧/٢٣٠١E)، ص ٦. وبالمثل كانت انكلترا تظن بإمكانية التنازل عن نسبة معينة من النفط لتركيا في حال استعداد تركيا ترك الموصل للعراق.

^{٩١٥} نقاط حول مؤتمر تم عقده في وزارة المستعمرات في مايو لدراسة المظاهر الاستراتيجية لمفاوضات الحدود الدائرة بين العراق وتركيا. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء

وزيادة على ذلك، ناقش المؤتمر البريطاني رغبة انكلترا لتجميع الاثوريين في تلك المنطقة الحدودية داخل الاراضي العراقية القريبة من الحدود في ظل سيطرة السلطة البريطانية في العراق.^{٩١٦}

وكان هدف بريطانيا من التنازل للاتراك امكانية ايجاد حل ثنائي للقضية بدون الالتزام يعرضها على عصبية الامم. وتهدف الولايات المتحدة بموقفها في عصبية الامم وبمطالبته الدائمة لسياسة الباب المفتوح، للشركات الامريكية، على الحصول على تنازلات نفطية في اراضي العراق وكردستان الجنوبية من اجل اخراج القضية من بين ايدي وسيطرة انكلترا على الصعيد الدولي.

وبدا المؤتمر التركي - البريطاني حول تقرير مصير كردستان الجنوبية في ١٩ مايو في القسطنطينية. وكان السير برسي كوكس، المندوب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا سابقاً، يمثل انكلترا التي تساعده مجموعة من المستشارين من وزارة الحرب ووزارة المستعمرات.^{٩١٧}، ورفضت الحكومة التركية مشاركة مندوب عن الحكومة العراقية في اعمال المؤتمر.^{٩١٨}

الرابع، وثيقة (E/٢٠٥٤/٧/٦٥)، الصفحات ١٤-١٥: السير شوكنورغ، من وزارة المستعمرات قدم اقتراحاً حتى بامكانية التنازل عن مدينة راوندوز لتركيا واقامة خط دفاعي عراقي بريطاني. مدخل ممر كلي علي بك، المصدر السابق، ص ١٥.

^{٩١٦} المصدر السابق نفسه، السيد 'دافيدسون' الى جعفر باشا العسكري، بغداد، ١٢ ابريل ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء ٤، الوثيقة ٢٥ (E/٢٧١٤/٨٨/٦٥)، الصفحات ١٨-١٩. لقد ارادت بريطانيا تثبيت الحدود في الشمال بالاراضي حيث تقسم قبيلتان اثوريتان تيارى وتخوما، مكونين بذلك مجتمعاً من ١٢٠٠٠ الف اثوري في الاراضي العراقية. ويقدم الباكون في شمال دهوك والعمادية. ويجب ان يظل ٦٠٠٠ اثوري في الاراضي التركية تحت سلطة تركيا. ويعمل الاثوريون في الشرطة والجيش العراقي الجديد، وهم مسلحون، ويُعدون جزءاً من الجيش البريطاني ما بعد الحرب. وطالبت انكلترا كذلك بضمانة الحكومة العراقية للاثوريين الذين سيصبحون تحت سلطتها. المصدر السابق نفسه.

^{٩١٧} السيد ماكدونالد، الى السير برسي كوكس، في ٨ مايو ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ١٦ (E/٢٨٥٥/٧/٦٥)، ص ١١.

^{٩١٨} المصدر السابق نفسه.

وفي أول أيام المؤتمر في ١٩ مايو، اعاد فتحي بك المندوب التركي ورئيس الجمعية الوطنية العليا^{١١٩} ان يأخذ كل حل لقضية الموصل بنظر الاعتبار صفات شعوب تلك المنطقة:

١. من وجهة نظر العرق، يجب ان تقسم حدود السكان وفقاً لأجناسهم وحضارتهم، وبطريقة لاتسمح بأية سيادة خارجية عليهم.

٢. ومن وجهة النظر الجغرافية، من الضروري ان تمتد الحدود وفقاً للتضاريس الطبيعية للبلاد، وان تستجيب لضرورات الشعوب وفقاً لما ذكر اعلاه وذلك تفادياً للصعوبات المعلنة سابقاً.^{١٢٠} وصرح فتحي بك قائلاً: "معظم ولاية الموصل كُردية - تركية، والاكراد والأتراك امم شقيقة توحدت مصائرهما للابد سياسياً.. وبالنسبة للعلاقة العرقية، فان ولاية الموصل تعد جزءاً من تلك الوحدة الاجتماعية التي تكونها الامتان الشقيقتان. وهي لا تختلف باي شكل عن المناطق القائمة في الشمال وحيث يتعايش الأتراك والاكراد في انسجام كامل في مجتمع تغمره العواطف والود والامال.. واذا تعلق الامر باطروحة الوفد التركي حول ذلك الموضوع، يمكنني ان اقول ان قضية الموصل قضية حيوية لتركيا. وانتزاع تلك الولاية من تركيا حيث تعيش اغلبية تركية وكُردية، انما يعني اعتداء على وحدة لراضيها.^{١٢١}

وفي الواقع، كان من السهل على المندوب التركي ان يربط مصير الاكراد والأتراك كما فعل عصمت باشا في لوزان. ولكن برسي كوكس والذي كان على صلة بالقادة الاكراد في كُردستان الشمالية والغربية عندما كان مندوباً سامياً لبريطانيا في ميژوبوتاميا، كان يعرف جيداً ان ادعاءات 'فتحي باشا' لا اساس لها من الصحة هذا اذا مارتكنا جانباً الرابط الديني بين

^{١١٩} فوزي بك، النائب الكُردي من دياربكر، وزير الاشغال العامة السابق، كان عضواً في الوفد التركي. راجع المحضر رقم ١، من مؤتمر القسطنطينية حول قضية الموصل، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٣٦ (٦٥/٧/٥٠٨٧٤)، ص ٢٢. (فيما يأتي محضر جلسة المؤتمر حول قضية الموصل، وكتب المحضر باللغة الفرنسية شأنه كما في معظم المؤتمرات ومراسلات الحكومة التركية الدبلوماسية).

^{١٢٠} محضر الجلسة رقم ٢، جلسة يوم الاثنين ١٩ مايو ١٩٢٤، من المؤتمر حول قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥.

^{١٢١} المصدر السابق نفسه، وفي معرض الرد على حجة الأتراك بان ولاية الموصل تعود الى تركيا لان معظم سكانها من الاكراد والأتراك صرح كوكس بما يأتي: "لكي اوضح لكم ضعف تلك الحجة، ساسمح لنفسي بالقول بتقديم ملاحظة بأنه توجد جالية هولندية كبيرة جداً تقيم في بريطانيا العظمى، فيمكن ان تكون لها نفس قوة الحجة المماثلة ويجب ان تخضع تلك البلاد الى هولندا، استناداً الى ان السكان الهولنديين والبريطانيين يكونون اغلبية ساحقة من سكان بريطانيا العظمى". الجلسة الرابعة المنعقدة في يوم السبت، ٢٤ مايو ١٩٢٤. من مؤتمر القسطنطينية حول قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢.

الاكرد والاتراك. فقد كان الهدف استعادة السيطرة على كل أراضي كُردستان بما فيها كُردستان الجنوبية.

ومن جهة اخرى، شكلت كُردستان الجنوبية مشكلة استراتيجية امنية لتركيا. واحتمالية اقامة حكومة ذات حكم ذاتي كُرد في كُردستان الجنوبية جنوب الحدود التركية وحيث يتمتع الاكرد بجميع الحقوق، يمكن ان تشكل تهديداً دائماً لسلطة الحكومة التركية على كُردستان الغربية والشمالية، ولم يخف فتحي بك قلق الاتراك عندما قال: "سيشعر الشعب التركي دائماً بالتهديد في جنوب بلاده، مادامت الموصل باقية تحت سلطة اجنبية.

"وللتصدي لذلك التهديد، فضلاً عن الاضطرابات السياسية التي تمكن ان تمتد الى الشمال عبر الموصل او السليمانية او كركوك، وحيث ستضطر الجمهورية التركية الى تكريس جزء كبير من مواردها لتأمين الدفاع عن نفسها، وهي وسائل تحتاجها لتطوير البلاد".^{٩٢٢}

وهكذا، اقر فتحي بك ان قمع الحركة الكُردية يتطلب اقتطاع جزء كبير من موارد تركيا. ولذلك ففي حال عدم ارتباط الموصل بتركيا، ستطالب تركيا بمشاركة في نفط الموصل. وفتح بذلك فتحي بك، الطريق لاجراء محادثات مع انكلترا هادفاً الى مساهمة تركيا في استغلال نفط الموصل. وذلك يعود بنا للقول ان نفط كُردستان الجنوبية سوف تستخدمه تركيا للضغط على الحركة السياسية الكُردية وقمعها للاكرد الذين سيظلون تحت سلطتها.

اما كوكس، فمن جانبه، وبعد ان رفض المحادثات التي كانت قد بدأت في لوزان، رفض بعض اراء فتحي بك واثار في نفس الوقت قضية حماية الاثوريين.^{٩٢٣}

وبعد رفع الجلسة ليوم واحد، ركز فتحي بك في مناقشته على خروقات انكلترا للامر الواقع في ولاية الموصل منذ التوقيع على معاهدة لوزان وخاصة قصف السليمانية ومشاركة النواب الاكرد في الجمعية التأسيسية العراقية.^{٩٢٤}

وزيادة على ذلك، عارض فتحي بك الموقف البريطاني الذي اصر على تأييد تجميع ملايين الاثوريين في الوقت الذي انكر فيه البريطانيون ذلك الحق على مئات الالوف من الاكرد

^{٩٢٢} المصدر السابق، ص ٢٦.

^{٩٢٣} المصدر السابق، ص ٢٧.

^{٩٢٤} اجاب كوكس على حجج القصف للسليمانية والاجراءات القمعية ضد شخص الشيخ محمود في تهكم قائلاً: "أشربت سيادتكم الى الاجراءات المشددة المتخذة ضد الشيخ محمود في السليمانية، ولا ارى من الضروري تذكير سيادتكم ان الحكومة التركية تتخذ نفس المواقف عندما تضطر الى اللجوء لانتهاذ اجراءات تعسفية ضد القادة الاكرد الذين تهدد آمالهم الشخصية الهدوء العام، كما حدث مثلاً في حالة عبدالرحمن اغا رئيس قبيلة في الشرنابخ والتي وفقاً لمعلوماتي اودعته حكومتكم السجن منذ فترة من الزمان"، ص ٣٣.

والاتراك.^{٩٢٥} واصبحت المفاوضات من الصعوبة بمكان، وتصاعلت امكانية التوصل لاتفاق ما، لان كل طرف تمسك بموقفه. وتم تأجيل جلسة المؤتمر مرة اخرى الى ٢٤ مايو لاعطاء الوفد البريطاني مهلة للبحث عن الرد على الاتراك، واعداد حججه من جديد.^{٩٢٦}

والحكومة الكمالية، التي خرجت من حرب طويلة للتحرير الوطني لانتجد الامكانية لاشباع حاجاتها الاقتصادية، لم تكن مستعدة لتقديم اي تنازل لانكلترا في الموصل، لان ذلك يمكن ان يثير القوميين الاتراك ضدها.^{٩٢٧} وللخروج من ذلك المأزق، اقترح الوفد التركي اللجوء الى اجراء استفتاء شعبي في ولاية الموصل وسيلة لمعرفة الرأي الحقيقي للارادة الشعبية ولتحميل السكان مسؤولية احتمالية خسارة المدينة.

ولكن الحكومة البريطانية كانت قد رفضت قبل ذلك اللجوء الى اجراء الاستفتاء بعد مؤتمر لوزان، ولاتستطيع ان تعود ادراجها لموقفها في مؤتمر القسطنطينية. ووصلت المحادثات الى طريق مسدود عندما عرضت الحكومة التركية خريطة تضع حدود تركيا الجنوبية شمال العراق على خط جبال حميرين التي تفصل ميزوبوتاميا العربية تماماً عن كردستان. وبعد ذلك علق المؤتمر جلسته مرة اخرى لمدة تسعة ايام، الا ان الاتصالات خارج المؤتمر تواصلت. واعلن الوفد البريطاني للاتراك بأنه سوف ينسحب من المفاوضات^{٩٢٨} في حال تغير وجهة نظر الحكومة التركية. وفي الرابع من يونيه، طلب مكدونالد، وزير الخارجية البريطاني من لندساي المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية ممارسة الضغط على الحكومة التركية، بأنه وفي حال انقطاع المفاوضات وعدم التوصل الى اتفاق، ستقوم بريطانيا بعرض القضية على عصبة الامم، استناداً الى المادة الثالثة من معاهدة لوزان. وفي الخامس من يونيه، يوم استئناف المفاوضات بين الوفدين في المؤتمر، لجأ فتحي بك الى الاستشهاد باتفاقية سايكس - بيكو، وبالمادة ٢٤ من معاهدة سيفر لكي يبرر عدم انتماء ولاية الموصل الى العراق. بل واكثر من ذلك صرح قائلاً: "ومن

^{٩٢٥} المصدر السابق، ص ٢٩. واصل فتحي باشا قائلاً: "وهكذا، ومع تقدير النوايا الانسانية للحكومة البريطانية عندما يتطلب الامر حماية المسيحيين، فان الوفد التركي لم يتصور ان الحكومة البريطانية تضحي بخصوص ذلك الموضوع بمصالح المسلمين". المصدر السابق، ص ٣٠.

^{٩٢٦} المصدر السابق، ص ٣١.

^{٩٢٧} راجع ايضاً حول ذلك الموضوع، تحليل السيد لندساي، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية. من السيد لندساي، الى السيد مكدونالد، القسطنطينية، ٢١ مايو ١٩٢٤. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٢، (٦٥/٧/٤٥٨٧٤)، رقم ٤١٩، ص ١٧.

^{٩٢٨} المحضر رقم ٥، في جلسة الخميس ٥ يونيه، من المؤتمر حول قضية الموصل، نفس المصدر، ص ٣٦.

جهة اخرى، يشير التاريخ الى انه في ولاية الموصل كانت هناك دائماً دويلات متفرقة، لا ترتبط بالعراق، ولكنها عاشت طويلاً تلتزم بعلاقات حسن الجوار".^{٩٢٩}

وفي الواقع، أقرّ فتحي بك، انه وجدت في الماضي دويلات كردية منفصلة لتبرير وجهة نظره حول عدم عاندية تلك المنطقة للعراق. الا انه كان يرفض الاقرار بنفس الواقع التاريخي بخصوص مطالبية الاكراد بانشاء دولة مستقلة في تلك المنطقة. وبذلك قام بكر سامي بك، المندوب التركي في المؤتمر الثاني في لندن، في فبراير ١٩٢١، بكل ما يستطيع لاستبعاد المادة ٦٤ من معاهدة سيفر والتي تقدّم للاكراد حق تكوين دولة مستقلة. في حين ان فتحي بك استخدم نفس المادة لتبرير حُجته القائلة بأن الاكراد كانوا مستقلين ولايعودون للعراق. وبعد آخر جلسة للمؤتمر، طلب كوكس من فتحي بك قبول صيغة اتفاق عام بين الوفدين لتقديم القضية امام عصبة الامم. ورفض فتحي بك ذلك الطلب واعلن بان حكومته لم تسمح له بمناقشة شروط الشكل المقترح.^{٩٣٠}

اذن، وفي حال عدم التوصل لاتفاق مشترك، ستجد الحكومة البريطانية نفسها مُجبرة ان تتوجه بنفسها لعصبة الامم في ٦ يوليه او ابعد قليلاً وقبل انقضاء مهلة الشهور التسعة.^{٩٣١}

وقدّم فشل المفاوضات التركية - البريطانية، املاً ولو ضئيلاً للاكراد. واستعاد الشيخ محمود السليمانية في ١١ يوليه وانفتح افق جديد امام الاكراد.

وقررت السلطات العراقية - البريطانية في بغداد، وضع حد للحركة الكردية بأي ثمن من اجل منع الاتراك من استخدامها. وذلك على الرغم من انه لم يتم التشاور مع الحكومة البريطانية حول خطة الاحتلال.^{٩٣٢}

وتم قصف السليمانية في ١٩ يوليه، واستولت عليها القوات العراقية □ البريطانية رغم المقاومة العنيفة للشعب الكردي الذي لم يهزم رغم المصفحات وطيران القوة الجوية الملكية

^{٩٢٩} المحضر الخامس لجلسة الخميس ٥ يونيه، مؤتمر القسطنطينية حول قضية الموصل، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، والجزء الرابع، ص ٢٨. "ومع ذلك لم يتردد فتحي بك في التصريح بان حكومة تركيا جمهورية اسسها الاكراد والاتراك في اتفاق تام مشترك، وحيث يتمتعون بنفس الحقوق". المصدر السابق، ص ٢٧.

^{٩٣٠} محضر جلسة الخميس في ٥ يونيه ١٩٢٤، الخامسة من مؤتمر القسطنطينية حول الموصل. المصدر السابق نفسه، ص ٤١.

^{٩٣١} المصدر السابق.

^{٩٣٢} من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية، ١٨ يوليه ١٩٢٤، وزارة الخارجية، ١١٣/١٠/٣٧١.

البريطانية.^{٩٣٣} وانسحب الملك الكردي الى بينجوين، حيث واصل المقاومة رغم الاسلحة الحديثة التي استخدمتها القوات البريطانية لقصف مراكز المقاومة.^{٩٣٤} وتمت سيطرة القوات البريطانية على المدن الكبيرة فقط ككركوك واربيل، في حين ظلت سيطرة الاكراد على الريف.^{٩٣٥} وتم تعيين شامبان حاكماً على السليمانية التي ألحقت مباشرة بالمدنوب السامي البريطاني في بغداد.

ويعد فشل المفاوضات الثنائية التركية - البريطانية، لم يحاول اي طرف ان يزيد من دراماتيكية انقطاع المفاوضات. ورادت الحكومة البريطانية التقليل من اهمية الموصل بالنسبة للعلاقات الطيبة التركية - البريطانية ما قبل الحرب.^{٩٣٦} وحكومة عصمت اينونو الذي كان وزيراً للخارجية التركية ايضاً مازالت من جانبها في حاجة للتأييد الاقتصادي البريطاني وحاجتها للانفتاح على المجتمع الدولي. لقد انتهى زمن الحرب، ووجبت اعادة بناء البلاد. ومن جهة اخرى، كانت تركيا تأمل تأخير ايجاد حل لقضية الموصل، لان مهلة الوصاية حددت باربعة سنوات استناداً الى المعاهدة الجديدة البريطانية - العراقية للوصاية على العراق. ونتيجة لذلك كان يجب على انكلترا ان تترك العراق مستقلاً بعد انقضاء تلك المدة المقررة. وسيكون من الاسهل حينذاك على تركيا التعامل حول قضية الموصل مع الدولة العراقية الجديدة، الضعيفة اكثر مما تتحمل مع انكلترا الدولة القوية. ومن جهة اخرى، فان انكلترا ومن اجل القضاء على اية معارضة من الولايات المتحدة في عصبية الامم حول قضية الموصل، قبلت طلب امريكا فيما يخص نفض ميزوبوتاميا وكردستان الجنوبية. وتم

^{٩٣٣} عادت السليمانية الى الحياة، التايمز، لندن، في ٢٤ يولييه ١٩٢٢، رقم ٤٣٧١١؛ راجع ايضاً: اعتراض الى الخارجية البريطانية من البعثة التركية في لندن، في ٣ سبتمبر ١٩٢٤، قضية الموصل وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ٩٩، الصفحات ١٤١-١٤٢، راجع: لانسولوت اوليفات Lancelot Oliphant، رئيس قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية الى زكي بك، الوزير التركي في لندن؛ المصدر السابق، وثيقة رقم ١٠٠، الصفحات ١٤٢-١٤٣.

^{٩٣٤} راجع ايضاً: كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦.

^{٩٣٥} في العشرين من ديسمبر ١٩٢٤، تم رفع العلم العراقي لأول مرة على المبنى الرئيسي في كركوك عند زيارة الملك فيصل لكردستان، واقتصرت زيارة الملك فيصل على مدينة السليمانية عاصمة كردستان الجنوبية، مخافة اثاره حفيظة الاكراد ضده، كوجيرا، المصدر السابق نفسه، ص ٧٧.

^{٩٣٦} من السيد هندرسون الى السيد ماك دونالد، القسطنطينية، ١١ يونيو ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٣٢ (٦٥/٧/٥٢١٢٤)، رقم ٤٧٥، الصفحات ٤٢-٤٣؛ من السيد ماك دونالد الى السيد هندرسون، ٣٠ يونيو ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة ٣٣ (٦٥/٧/٥٢١٢٤)، رقم ٧٤٦، ص ٤٥.

التوقيع على اتفاق بين شركة النفط البريطانية - التركية وستاندرلد اويل كومباني الامريكية.^{٩٢٧} واخيراً، كانت انكلترا على استعداد لعرض قضية الموصل امام عصبة الامم، وانتظاراً لما سوف تقرره الحاق كردستان الجنوبية بالعراق.

٢. المباحثات، ولجنة تقصي الحقائق، وقرار مجلس عصبة الامم:

بعد فشل المفاوضات الثنائية بين تركيا وبريطانيا، طالبت الحكومة البريطانية في رسالة مؤرخة في السادس من اغسطس ١٩٢٤، بادراج قضية الحدود بين تركيا والعراق في جدول الدورة القادمة لمجلس عصبة الامم، وذلك وفقاً للمادة الاولى من حلف المجلس، وانسجاماً مع المادة الثالثة من معاهدة لوزان والمادة السابعة من بروتوكول الجلاء.^{٩٢٨} وازافت وزارة الخارجية الى تلك الرسالة خمس عشرة نسخة من مذكرة تلخص وجهة نظر الحكومة البريطانية لكي تُوزع على اعضاء المجلس،^{٩٢٩} وتمت باختصار مناقشة قضية الموصل في ٣٠ اغسطس، وتقرر دعوة الحكومة التركية الى الحضور اجتماع المجلس الثاني حتى تتم مناقشة تلك القضية بالتفصيل.^{٩٣٠}

^{٩٢٧} من السيد ماكديونالد الى السير هوارد في ١٠ اكتوبر ١٩٢٤، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ١٠٠ (E/١٣/٨٤٧٥/٦٥)، رقم ٢٩٥، ص١٣٨-١٣٩. وانشأت فرنسا من جانبها شركة النفط الفرنسية في ٢٨ مارس ١٩٢٤، براسمال وقدره ٢٥ مليون فرنك فرنسي، كروتيانسكي، قضية الموصل، المختارات، ص ٦٤؛ راجع بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢١.

^{٩٢٨} رسالة الحكومة البريطانية الى السكرتير العام في لندن، في السادس من اغسطس ١٩٢٤، وقع لانسولت اوليفانت، وقدمت الى المجلس في ٣٠ اغسطس ١٩٢٤، حول قضية الحدود بين تركيا والعراق. المجلس ٢٨٤، ١٩٢٤، الجزء السابع، الملحق ٦٦٧. عصبة الامم، الجريدة الرسمية، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٤٦٥. وعرضت انكلترا، الموصل على عصبة الامم لاول مرة بعد مؤتمر لوزان، في ٢٥ يناير ١٩٢٣. رسالة من وزير الخارجية البريطاني الى السكرتير العام، لوزان، ٢٥ يناير ١٩٢٣. رسالة من وزير الخارجية البريطاني الى السكرتير العام، لوزان، ٢٥ يناير ١٩٢٣، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، ملف ٢٥٨٨٨، المجلس ٨٠، ١٩٢٣، القسم السابع.

^{٩٢٩} راجع المذكرة البريطانية في مذكرة الحدود بين تركيا والعراق، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٩٥، (E/٧/٦٨٥٨٤/٦٥)، الصفحات ١٢٧-١٣٧؛ المذكرة البريطانية حول الحدود بين تركيا والعراق، قضية الموصل، وزارة الشؤون الخارجية التركية، الوثيقة رقم ١٤٢، ص ٢٦٣-٢٦٤. فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢-٢٢٣.

^{٩٣٠} قضية الحدود بين تركيا والعراق؛ المادة الثالثة، الفقرة الثانية من معاهدة لوزان، الجلسة الثالثة، ٣ اغسطس ١٩٢٤، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، السنة الخامسة رقم ١٠، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٢٩١. محضر

وبدأ المجلس بالمحادثات حول قضية الموصل في الجلسة التاسعة لدورته الثلاثين في جنيف في يوم السبت المصادف ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤.^{٩٤١}

ومتل انكلترا في المجلس اللورد 'بارمور' Parmoor وفتحي بك تركيا. ولم يدع المجلس اي مندوب كردي. وعرضت الحكومة التركية للمجلس مذكرة تشرح فيها وجهة نظرها للاعضاء حول قضية الموصل.^{٩٤٢} و تركيا، مع انها لم تكن عضواً في عصبة الامم، فقد قبلت التحكيم وقانونية تلك العصبة للنظر في قضية الموصل، وجميع توابعها التي توفرها لها المادة الخامسة عشرة من حلف عصبة الامم. وانكلترا، كونها عضوة، اعادت التأكيد على انها سوف تتقبل اي قرار يتخذه المجلس حول تلك القضية.^{٩٤٣}

وفي جلسة المجلس في ٢٠ سبتمبر، تمسكت انكلترا بموقفها وهي تطالب بالحق ولاية الموصل بالعراق، وتثبت ترسيم الحدود بين تركيا والعراق شمال مدينة راوندوز والعمادية في الوقت الذي كانت تطالب فيه تركيا باستعادة ضم الموصل لتركيا،^{٩٤٤} وقدمت انكلترا القضية للمجلس تريد تثبيت ترسيم الحدود بين تركيا والعراق، في حين جعلتها تركيا

الجلسة الخاصة بقضية الموصل في الجلسة التاسعة عشر، في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤. قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، ص ٢٢٠. المادة الثالثة من الفقرة الثانية، من معاهدة لوزان، الحدود بين تركيا والعراق، مجموعة الآراء الاستشارية لمحكمة العدل الدولية، لاهاي، ليدن، سيجون، سلسلة ب، رقم ١٢.

^{٩٤١} الحدود بين تركيا والعراق. المادة الثالثة، الفقرة الثانية من معاهدة لوزان، الحدود بين تركيا والعراق، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، اكتوبر ١٩٢٤، ص ١٣٣٧. محضر الجلسة الخاصة بقضية الموصل من الجلسة التاسعة عشرة في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، والدورة الثلاثون لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، الصفحات ٢٢٠-٢٢٨.

^{٩٤٢} مذكرة الحكومة التركية حول الحدود بين تركيا والعراق، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٢/١٤٢، الصفحات ٢١٥-٢٢٩.

^{٩٤٣} برقية حكومة جمهورية تركيا للسكرتير العام، انقرة، ٢٥ اغسطس ١٩٢٤، وقعها عصمت وقدمت للمجلس في ٣٠ اغسطس ١٩٢٤. المجلس ١٩٢٤/٤٢٣، المعلق ٥٦٦٧، في عصبة الامم: الجريدة الرسمية. اكتوبر ١٩٤٢، ص ١٤٦٦. ومنذ الجلسة الحادية عشرة في ٢٥ سبتمبر، عاد الوفدان لاعادة التأكيد على تمسكهما بقرارات المجلس حول قضية الموصل. راجع محضر الجلسة الخاصة بقضية الموصل، في الحادي عشر، المنعقد في جنيف يوم الخميس، ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤، الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية لجمهورية تركيا، الوثيقة ١٤٥، ص ٢٤٠-٢٤٢.

^{٩٤٤} راجع: موقف انكلترا في المذكرة المعروضة على عصبة الامم: مذكرة الحدود بين تركيا والعراق. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٩٥ (٦٥/٧/٦٨٥٨٤)، الصفحات ١٢٧-١٣٧.

قضية تقرير لمصير ولاية الموصل. وفي الواقع تبني المجلس منذ البداية الطرح البريطاني، وتم تدوين القضية تحت عنوان: "قضية الحدود بين العراق وتركيا، المادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان"^{٤٥}. وهكذا، كانت انكلترا تريد بذلك تفادي احتمالية اللجوء الى استفتاء حول آراء سكان الولاية، وهو طلب تقدم به الوفد التركي منذ مؤتمرات لوزان والقسطنطينية، ومنذ مناقشات المجلس،^{٤٦} طالبت انكلترا بإرسال لجنة تقصي الحقائق، بدلاً من الاستفتاء. وكان طلب تركيا بإجراء الاستفتاء يهدف الى تحديد خيار السكان في التعبير عن قضية واحدة: "هل يرغب السكان الاتحاد مع العراق، ام يفضل البقاء تحت الادارة التركية"^{٤٧}.

وبتحديد الاستفتاء حول تلك القضية، كانت تركيا تريد استبعاد احتمالية ان يعبر السكان عن استقلال بلادهم. لان احتمالية استقلال كردستان الجنوبية تشكل تهديداً لاستمرار احتلالهم لكردستان الغربية والشمالية. ولنذكر ان الاغلبية الساحقة للسكان ترفض الحاق بلادهم بالعراق،^{٤٨} وانهم يرفضون رفضاً باتاً الحاق بلادهم بتركيا حيث يقيمون قمعاً دمويّاً انتفاضة اخوانهم الاكراد. وبهذا الخصوص، أرسلت الرابطة الكردية - انشط المنظمات الكردية- الى المجلس وجهة نظرها كماياتي: "في نفس اللحظة التي يقرر فيها مجلس عصبة الامم المصير النهائي لمحافظة الموصل، ... تقف الرابطة الكردية من الان فصاعداً في مواجهة النوايا التركية حيث تسعى تركيا الى فرض سيادتها على بلد تحرر لتوه من قيدها الدموي. وترفض الرابطة الكردية، التي تأسست دفاعاً عن مصالح الشعب الكردي، مطالب حكومة انقرة بولاية الموصل، وهو بلد كردي اساساً"^{٤٩}.

بكرى زين

^{٤٥} راجع: برامج جلسات المجلس في عصبة الامم، الجريدة الرسمية، ١٩٢٤-١٩٢٦.

^{٤٦} محضر الجلسة التاسعة المتعلقة بقضية الموصل والمنعقدة في جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، في الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزير خارجية تركيا، الوثيقة رقم ١٤٤، الصفحات ٢٢٢-٢٢٣. مذكرة حول الحدود بين تركيا والعراق، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، السلسلة ب، الجزء الرابع، ٩٥(٦٥/٧/٦٨٥٨٤)، الصفحات ١٢٧-١٢٨.

^{٤٧} تصريح فتحي بك في محضر الجلسة التاسعة المتعلقة بقضية الموصل، جنيف، السبت ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، في الدورة الثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٤، ص ٢٤٦.

^{٤٨} تقرير حول الادارة العراقية، الحاكم البريطاني في العراق، اكتوبر ١٩٢٠-مارس ١٩٢٢، الصفحات ١٢-١٥.

^{٤٩} المذكرة المقدمة الى مجلس عصبة الامم، الرابطة الكردية، المقر المركزي، الموصل، الاول من اكتوبر ١٩٢٤، رقم ٧٩١، ص ١؛ ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، صندوق ٦٠٥، ملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٣٩٨٩١.

وتمركزت الوفود البريطانية والتركية عند المواقف السابقة، ولم تتوصل الى تحديد واضح لاساس النزاع. ولذلك أجل برانتيج مدير الجلسة الاجتماع الى جلسة تالية.^{٩٥٠} ومنذ جلسة ٢٥ سبتمبر، اراد المجلس ان يستمع الى بيان الوفدين حول ماذا يعنيه تماماً نص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان. وفي الواقع، وجب ان تكون القضية المعروضة امام المجلس وفقاً للمعاهدة واضحة بدقة. غير ان الوفدين قد قدما مفهومين مختلفين لشرح تلك المادة وقضايا مهمة اخرى في النزاع.^{٩٥١} واخيراً، ومنذ جلسة ٣٠ سبتمبر وقف فتحي بك، الممثل التركي مؤيداً لموقف لورد بالمور، وتقبل مشكلة المطروحة امام المجلس، وركز على ايجاد افضل ترسيم حدود ممكنة بين تركيا والعراق، وليس لاقرار مصير ولاية الموصل. قدم الوفدان الوعود بقبول حدود الوضع القائم، الذي تقرر مسبقاً ان يكون شمال الموصل انتظاراً لقرار المجلس النهائي. ونتيجة لذلك، ومنذ تلك الجلسة اتخذ المجلس قراراً لانشاء لجنة من ثلاثة اعضاء اكفاء ومحايدين، من اجل دراسة المشكلة والتوصية بوضع نهاية داخل المجلس.^{٩٥٢} وفي تلك الاثناء، تغلغل الجيش التركي جنوب خط حدود الوضع القائم، الذي قبل مسبقاً في جنيف. بل واكثر من ذلك اشعلت الانتفاضة الكردية للشيخ سعيد بيران، في كردستان الشمالية، في غمار نزاع ضد النظام الكمالي. وبطلب من انكلترا، انعقدت جلسة غير عادية للمجلس في بروكسل في ٢٧ اكتوبر ١٩٢٤. وبعد خطاب اللورد بالمور، حول خرق "حدود الوضع القائم" وفقاً لطروحاته التي قدمها للمادة الثالثة من معاهدة لوزان، قد تم تثبيتته جنوب ولاية الموصل. وهكذا، عاد واثار رئيس كل من الوفدين التركي والبريطاني وجهات نظرهما حول مشكلة الموصل منذ معاهدة الهدنة ١٩١٨.^{٩٥٣}

^{٩٥٠} محضر الجلسة المتعلقة بقضية الموصل، الجلسة التاسعة التي انعقدت في جنيف، السبت، ٢٠ سبتمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^{٩٥١} محضر الجلسة الحادية عشرة المتعلقة بقضية الموصل، في جنيف الخميس ٢٥ سبتمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، ص ٢٢٨.

^{٩٥٢} محضر الجلسة السابعة عشرة في جنيف، الثلاثاء ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤، الدورة الثلاثون لمجلس عصبة الامم. قضية الموصل، وزارة خارجية تركيا، الوثيقة ١٤٦، الصفحات ٢٤٤-٢٤٧؛ راجع ايضاً: كورتيانسكي Curtiansky، المصدر السابق نفسه، ص ٧٦.

^{٩٥٣} محضر الجلسة العامة الاولى في بروكسل، الاثنين ٢٧ اكتوبر ١٩٢٤، الدورة الحادية والثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٧، الصفحات ٢٥١-٢٦١.

ومن أجل التوصل الى حل للمشكلة التي برزت اثناء المفاوضات من جديد، اتخذ المجلس قراراً في ٢٩ اكتوبر في بروكسل بوضع ترسيم للحدود، خطاً يمتد من اقصى شمال منطقة الاحتلال البريطاني، الى اقصى جنوب منطقة الاحتلال التركي في نفس وقت التوقيع على المعاهدة الثانية. وسوف يظل خط حدود الامر الواقع ذاك حتى اقرار الحل النهائي لمشكلة الحدود بين تركيا والعراق.^{٩٥٤}

وتم تثبيت ذلك الخط شمال ولاية الموصل، وسيكون معروفاً من الان فصاعداً (بخط بروكسل)، ومن جهة اخرى اختتم القرار في فقرة تنص على ان: "كل منطقة تحت الاحتلال، او تحت ادارة بالضد من شروط القرار الحالي يجب الجلاء عنها في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٢٤، على اكثر تقدير".^{٩٥٥}

وقد تمت صياغة القرار بطريقة تُوحى بان تلك الحدود ستكون الحدود النهائية بين تركيا والعراق وفي الواقع، فان تأثير انكلترا، كونها عضواً دائماً في المجلس واضح جداً، كما واستخدم الوفد البريطاني ذلك التأثير بوضوح للسيطرة على القرارات وسير المفاوضات وتوجيهها لصالحها.^{٩٥٦}

ونتيجة لقبول الوفود التركية والبريطانية القرار^{٩٥٧}، بدأ المجلس اختيار اعضاء اللجنة التي ستقوم بدراسة قضية الموصل ومن ثم تقدم للمجلس توصياتها. وتكونت اللجنة من "الكونت تليكي Teleki" رئيس وزراء هنغاريا ودي ورسن' السفير السويدي المخول، و'بولص Paulis' العقيد الاحتياطي في الجيش البلجيكي، ومن اربعة موظفين في عصابة الامم، واثنين من المساعدين المقيمين احدهما بريطاني والاخر تركي، الى جانب مراسل ومترجم.^{٩٥٨} وتم اختيار 'ورسن' رئيساً للجنة.

^{٩٥٤} محضر الجلسة الثالثة العامة في بروكسل، الاربعاء ٢٩ اكتوبر ١٩٢٤، للدورة الحادية والثلاثين لمجلس عصبة الامم، قضية الموصل، وزارة الخارجية التركية، الوثيقة ١٤٨، ص ٢٦٢.
^{٩٥٥} المصدر السابق، ص ٢٦٤.

^{٩٥٦} كان الوفد البريطاني قد اقترح خط بروكسل ذاك حدوداً للوضع القائم في مناقشات مجلس جنيف في بروكسل. والخريطة التي استخدمها المجلس للإشارة الى ذلك الخط، كانت قد اعدتها القيادة البريطانية العامة بعد بحوث محددة قام بها ضباط بريطانيون في منطقة كردستان. وهكذا كان الوفد البريطاني مستعداً ومتآمراً ان يرد على مبادرات الوفد البريطاني.
^{٩٥٧} المصدر السابق، الصفحات ٢٦٥-٢٦٦.

^{٩٥٨} من السير 'ريك دروموند' Eric Drummond، السكرتير العام لعصبة الامم، الى 'عصمت باشا' رئيس الوزراء ووزير الخارجية التركي، في ١٧ نوفمبر ١٩٢٤، قضية الموصل، المصدر السابق نفسه، الوثيقة ١٤٩، ص ٢٦٩.

وبدأت اللجنة اعمالها بدراسة جميع الوثائق والمذكرات التي قدّمتها انكلترا وتركيا، حول قضية الموصل. ثم قامت بالبحث والتقصي اثناء زيارة لندن اولا ثم انقرة.^{٩٥٩} ومن انقرة توجهت الى بغداد في ١٦ يناير ١٩٢٥، ومن ثم الى الموصل. وكان تصرف السلطات العراقية والبريطانية اثناء زيارة اللجنة في التقصي والبحث. وفي الواقع، منعت السلطة البريطانية خبيرين من الولاية من اصل كردي، ناظم بك وفتح بك، كانت قد عينتهما السلطة التركية. ومنعت كذلك داود باشا المساعد التركي في اللجنة من مصاحبة اللجنة في تنقلاتها. وبعد ذلك، تم السماح لهم بمصاحبة اللجنة في تنقلاتها، بعد الاعتراض التركي، شريطة ان يرافقهم في كل مكان رجال شرطة بالزي الرسمي.^{٩٦٠} واعترضت تركيا بشدة، واتهمت انكلترا باستغلال احتلالها للموصل لكي: "تقوم بتنفيذ جميع المظاهر العسكرية، والجوية.. واغراق البلاد بالدعاية، والاعلان عن الوعود والنذور، والعقاب والمكافات. وكل ذلك لاجبار السكان على التعبير امام لجنة تقصي الحقائق عبر تعليمات

^{٩٥٩} من 'م. دويرسن M. Dewirsen'، الى 'عصمت باشا'، ٢٢ نوفمبر ١٩٢٤، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٠، ص ٢٧٢. كانت اللجنة قد ارسلت من قبل استبياناً الى الحكومتين البريطانية والتركية تطالبهما فيه بطرح وجهتي نظرها حول مختلف القضايا: السياسية، الاقتصادية، الفنية وغيرهما. استبيان موجه للحكومة التركية، لوحة لسكان مدينة الموصل وفقاً للدين والجنس، نفس المصدر، ملحق الى الوثيقة ١٥٠، الصفحات ٢٧٢-٢٧٥.

^{٩٦٠} ارشيف عصبة الامم: وثائق متنوعة، المجلس ٤١، م ٢٣، ١٩٢٥، الجزء السابع، المجلس ٤٦، المذكرة ٢٥، ١٩٢٥، الجزء السابع، المجلس، المذكرة ٢٧، ١٩٢٥، الجزء السابع؛ 'شكري كايا'، وزير خارجية تركيا الى السير 'أريك دروموند' الى السكرتير العام لعصبة الامم، ٢٦ يناير ١٩٢٥، قضية الموصل، المختارات، الوثيقة ٥٤، ص ٢٩٧؛ 'شكري كايا'، الى السيد 'دويرسن'، ٢٦ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٥، ص ٢٩٨؛ 'شكري كايا' الى السير 'أريك دروموند'، ٢٧ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٦، ص ٢٩٩.

اتهمت السلطة البريطانية في العراق هؤلاء المترجمين بانهم عملاء وخارجون عن القانون في العراق. راجع بهذا الخصوص، ثالث برقية ترسلها الحكومة البريطانية الى السكرتير العام لعصبة الامم، ٣٠ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٨، ص ٣٠١؛ من السيد 'دويرسن' الى السير 'أريك دروموند'، ٣١ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦٠، ص ٣٠٢-٣٠٣. 'ناظم بك نفتجي'، من كركوك كان يؤيد الحاق الموصل بتركيا. 'فتح بك'، نسيب 'الشيخ محمود'، كان موفداً من ملك كردستان الى حكومة انقرة. وتم نفي هاتين الشخصيتين الى تركيا اثناء الاحتلال البريطاني الى كردستان الجنوبية وقدما نفسيهما تائبين عن ولاية الموصل في المجلس الوطني الاعلى في انقرة؛ راجع ايضاً: 'شكري بك' الى السيد 'دويرسن'، ٣ فبراير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦١، الصفحات ٣٠٤-٣٠٥. 'شكري بك' الى السيد 'أريك ادوموند'، ٤ فبراير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٦٢، الصفحات ٣٠٥-٣٠٦.

الموظفين الانكليز. وحتى الملك فيصل شخصياً قام بجولة في البلاد حديثاً، وكذلك حيدري زاده ابراهيم افندي، شيخ الاسلام السابق في الامبراطورية العثمانية القديمة قام بجولة بدوره عبر البلاد، ونشر كلاهما دعاية واسعة لصالح الاطروحة الانكليزية...^{٩٦١}

وجدت الحكومة التركية نفسها مضطرة للمعارضة بقوة ورسمياً ضد تلك المحاولات الرامية لتحريف البحث الدولي الذي يدور برعاية عصبة الامم.^{٩٦٢}

ولم يجز تقصي اللجنة وبحثها في مناخ طبيعي اعتيادي.^{٩٦٣} وأثار خبر وصول اللجنة حماس الشعب الكردي الذي كان ينتظر من عصبة الامم حلاً عادلاً ومقبولاً لمستقبله. ولم تعرف الاكرد ان انتداب اللجنة للعمل قد حددته انكلترا وتركيا بحيث لا يُسمح لها بالاعراب عن ذاتية كردستان الجنوبية، بل بدلاً عن ذلك تقدم تقاسماً مُنصفاً ومقبولاً بين كردستان الجنوبية وتركيا والعراق.^{٩٦٤}

وفي الحقيقة، فان القليل من الاشخاص الذي قابلتهم اعضاء اللجنة بعيداً عن توصية السلطات، تعرضوا لاعمال انتقامية من قبل السلطات العراقية - البريطانية.^{٩٦٥}

ولم يرافق اللجنة اي مذدوب كردي، وإنما مساعداً بريطاني وتركي. فضلاً عن ذلك، فقد اختارت السلطات البريطانية وبعناية الاكرد الذين اتصلت بهم اللجنة في السليمانية وكركوك واربيل ودهوك والموصل. وكان البريطانيون يرسلون للجنة قائمة باسماء الذين سيتصلون بهم قبل دخولها اية مدينة او قرية. وهكذا تم اللقاء في السليمانية مع خمسة عشر آغا، وشخصية مرموقة، وسبعة شيوخ، وثمانية علماء، وثلاثة عشر تاجراً، واثنى عشرة شخصاً آخرين، واربعة وجهاء يهود، ووجيهاً واحداً مسيحياً.^{٩٦٦} وقد اشترى البريطانيون

^{٩٦١} شكري كايا بك الى السير اريك درموند، ٢٧ يناير ١٩٢٥، قضية الموصل، الوثيقة ١٥٦، ص ٢٩٨-

٢٩٩؛ شكري كايا بك الى السيد دويرسن، ٢٦ يناير ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ١٥٥، ص ٢٩٨.

^{٩٦٢} ارشيف عصبة الامم. المجلس ١٠٥، المذكرة ٤٩، ١٩٢٥، الجزء السابع، المجلس ١٠٩، المذكرة ٥٠، ١٩٢٥، الجزء السابع.

^{٩٦٣} تبلغ مساحة المنطقة حيث النزاع بين تركيا وانكلترا ما يصل الى ٨٧٨٩٠ كيلومتر مربع تقريباً ويبلغ عدد سكانها ٨٠٠٠٠٠ تقريباً. راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٠.

^{٩٦٤} حول عدم انتظام اللقاءات التي تقوم بها اللجنة مع السكان والاعمال الانتقامية للسلطات العراقية البريطانية، راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٥٥-١٦٠.

^{٩٦٥} قائمة المشاهدين التي التقت بهم اللجنة في السليمانية، ارشيف عصبة الامم، القسم السادس، الفقرة الثانية، الصندوق ١٤، الوثيقة ١٨٠، القائمة رقم ١، المساعد البريطاني في اللجنة، ١٩-٢٢ مارس ١٩٢٥، المصدر السابق. القوائم التالية الخاصة بمدن كردستان الاخرى القائمة رقم ٢، في السليمانية، القائمة رقم

اصوات جميع هؤلاء، كما كانت شهاداتهم اصداء للارادة البريطانية.^{٩٦٦} والاكثر من ذلك، قامت السلطة البريطانية بتمويل حملة القوميين العراقيين مثل حزب الاستقلال العراقي من اجل نشر الدعاية في مدينة الموصل، وتنظيم المظاهرات وذلك تأييداً للاحاق ولاية الموصل بالعراق.^{٩٦٧}

ونتيجة لتلك التصرفات، لم تأخذ اللجنة بنظر الاعتبار رادة معظم سكان الموصل من الاكراد او رغبتهم. واستقرت اللجنة في الموصل للمدة من يناير الى مارس ١٩٢٥.^{٩٦٨} وكانت دراسة تفصيلية لعدة اقتراحات للجنة مرفقة بالعديد من الخرائط لكردستان الجنوبية.^{٩٦٩} وعرضت اللجنة في تقريرها معطيات القضية، واقترحت رأياً نهائياً يقول انه في مصلحة سكان المنطقة عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها. وفي ذات الوقت، رفضت فكرة اجراء استفتاء حيث ترى اللجنة انه لا يمكن تحقيق ذلك. ومن جهة اخرى، أكدت على ان المنطقة لم تكن ايداً جزءاً من العراق، وان السكان لايمتلكون وعياً وطنياً عراقياً.^{٩٧٠}

٥٠ من كركوك، القائمة رقم ٦، من تلعفر، سنجار، القائمة رقم ٧ من العمادية، والقائمة رقم ٩، من دهوك، والقائمة رقم ١٠، الموصل. والقائمة رقم ١١، زاخو. المصدر السابق، الصندوق، تسلسل ١٤.

^{٩٦٦} راجع بهذا الخصوص، مراسلات جواد باشا، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب ١١، الصندوق ١٣، الملفات: الاول والثاني (في مراسلات لم تنشر)، ارشيف عصبة الامم، المجلس ١٠٥، المذكرة ٤٩، ١٩٢٥، القسم السابع، المجلس ١٠٩، المذكرة ٥٠، ١٩٢٥، القسم السابع.

^{٩٦٧} توجه حزب الاستقلال في احد مناشيره الموزعة في الموصل الى العراقي النبيل:

"(١) مادام انك عربي عراقي، يجب ان تزيّن صدرك ودكانك وباب بيتك بالعلم العراقي المقدس، ويجب ان تعلن للعالم اجمع ان الموصل عربية عراقية وتمثل جزءاً لاينفصل من جسد الدولة العراقية. (٢) ويجب ان تصيح بصوت عالٍ: تعيش الموصل عراقية، ونحيا الامة العربية في كل مرة تلتقي احد اعضاء اللجنة الدولية. في رسالة مؤرخة في ٣٠ يناير ١٩٢٥، مراسلات داود باشا و'جهاد باشا'، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب ١١، الصندوق ١٣، ملف الوثيقة ٢.

^{٩٦٨} الوثيقة للمجلس ٤٠٠ المذكرة ١٤٧، ١٩٢٥. القسم السابع، عصبة الامم، وانلي، المختارات، ص٦٢.

^{٩٦٩} قضية الحدود بين العراق وتركيا: تقرير قدمته الى المجلس للجنة التي تم انشاؤها من اجل القرار في ٣٠ سبتمبر ١٩٢٤، عصبة الامم، المجلس ٤٠٠، المذكرة ١٤٧، ١٩٢٥، القسم السابع. وتم اعداد التقرير في جنيف باللغتين الفرنسية والانكليزية، ويتكون من تسعين صفحة وعدداً من الخرائط.

^{٩٧٠} تقرير اللجنة التي تبحث قضية الحدود بين العراق وتركيا، عصبة الامم، ١٩٢٥، ص٧٨. الجلسة الخامسة عشرة لمجلس عصبة الامم، في جنيف، في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، الجريدة الرسمية لعصبة الامم، فبراير ١٩٢٦، ص١٩٠.

وبخصوص موقف اللجنة من الاكراد، اكد التقرير على انه "اذا كان من الضروري التوصل الى قرار يعتمد الحجة الاتنية وحدها، سيقود ذلك الى الاعتراف بانشاء دولة كُردية مستقلة"^{٩٧١}. ولكن المجلس، لم يأخذ الحجة الاتنية عاملاً رئيسياً لقراره. وكان التأثير البريطاني واضحاً على اللجنة، وفيما بعد على المجلس، اذا ما اضفنا مصلحة بريطانيا بالحاق ولاية الموصل بالعراق، وكان تأثيراً كبيراً وواضحاً على المجلس ليكون العامل الاقتصادي اساساً لقراراته.^{٩٧٢} وهكذا قدرت اللجنة بعد تحليلها انها ستتخذ القرار بالحاق المنطقة كلها تحت خط الحدود البلجيكي بالعراق شريطة اتباع مايلي:

"(١) سيظل العراق تحت الانتداب الفعال لعصبة الامم خلال فترة زمنية يمكن تقديرها بخمسة وعشرين عاماً.

(٢) يجب الاخذ بنظر الاعتبار رغبات الاكراد الذين يطالبون بتعيين موظفين من اصل كُردي لادارة البلاد، من اجل ممارسة العدالة والتدريس في المدارس وان تكون اللغة الكُردية لغة التعامل الرسمي لجميع الخدمات.

وإذا كانت ادارة عصبة الامم يجب ان تنتهي بانتهاء معاهدة اربع السنوات القائمة بين بريطانيا والعراق. ولم تقدم بعض الضمانات الادارية المحلية للاكراد، فان اللجنة تعتقد ان غالبية الشعب سيفضلون الحاقهم بالسيادة التركية بدلاً من السيادة العربية"^{٩٧٣}.

^{٩٧١} تقرير اللجنة، المصدر السابق نفسه، ص ٨٥.

^{٩٧٢} راجع القرارات العامة، والتوصيات الخاصة في تقرير اللجنة، المختارات، الصفحات ٨٦-٩٠. راجع أيضاً: فوستر، المختارات، ص ١٦٦؛ راجع كذلك، وانلي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٣.

^{٩٧٣} "تقرير اللجنة: القرار النهائي". المختارات، الصفحات ٨٨-٨٩. والاقواس الفقرة الاولى تعود للمؤلف. وحول تلك النقطة، راجع: وانلي، في اطروحته للدكتوراه، واستخدام التعابير 'البلد' للتعبير عن ولاية الموصل وليس العراق. راجع: وانلي، المختارات، الصفحات ٦٣-٦٧. فان دور وهدف اللجنة حول تلك النقطة كانت تقريراً لمصير العراق: يعني ان العراق يبقى تحت انتداب عصبة الامم، وهي وصاية قدمت لانكلترا واصبحت مسؤولة عن ادارتها نتيجة لمعاهدة التوافق في اكتوبر ١٩٢٢ بين العراق وانكلترا، ولقرار مجلس عصبة الامم في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤، كما ان مسؤولية انكلترا تنسجم مع المادة ٢٢ من الفقرة الرابعة، من الحلف. راجع: اي. ج. بيتربولمي، قضية الموصل، (اطروحة دكتوراه في القانون)، جامعة امستردام، ه. ج. باريس، ١٩٢٩، الصفحات ١٨-١٩. راجع أيضاً: رشاد قدسي، الوصاية البريطانية على العراق: اساسها وتطورها ونهايتها (اطروحة دكتوراه الدولة)، جامعة ستراتفورغ، باريس، المطابع الحديثة، ١٩٢٧، الصفحات ٥٢-٦٥؛ راجع أيضاً: شفيق حيرودي، بتطبيق الوصايات الدولية على العراق، (اطروحة دكتوراه في القانون، جامعة تولوز، المكتبة العامة، ١٩٢٤، الصفحات ٧٦-٩٠).

ومن الواضح تماماً ان اللجنة كانت تحت السيطرة المباشرة لانكلترا وتركيا. وفي ختام تقريرها، لم تستطع ان تأخذ بنظر الاعتبار الحكم الذاتي لسكان المنطقة المعنية. وحددت اللجنة الخيار للسكان بين الإلحاق بالعراق او الإلحاق بتركيا. ولم تستوعب اللجنة جيداً آمال السكان. ولا يمكن الفهم كيف قلصت اللجنة طموحات الاكراد الى مجرد حق اداري وثقافي اذا ما عرفنا ان السكان الاكراد لم يكن لهم حق التعبير في الاستفتاء. وبالضد من تقييم اللجنة، اشارت الرابطة الكُردية بوضوح الى اللجنة والى المجلس وبيّنت ان هدف الاكراد كان الاستقلال الوطني فقط، ولا يريدون الالتحاق بتركيا ولا بالعراق^{٩٧٤}. وما عدا المقاومة المسلحة للشيخ محمود ومحاولاته لتأسيس دولة مستقلة في كُردستان الجنوبية. لم يكن الاكراد وحدهم يطالبون باستقلال كُردستان الجنوبية. ففي الواقع، كان المجتمع الاثوري في كُردستان مرتبطاً بمطالب الاكراد من اجل انشاء دولة مستقلة في كُردستان على لرض ولاية الموصل.^{٩٧٥} وفي كل الاحوال، واستناداً الى اللجنة، فان الحقوق الادارية والثقافية يجب تأمينها للاكراد حتى لو تم الحاق بلادهم بالعراق او بتركيا. ومن جهة اخري، يكمن ضعف تقرير اللجنة في الحقيقة القائلة بأن اللجنة ليس لها الحق في اصدار الحكم او تقديم التوصية.

وفي الواقع، فان الاطراف المتنازعة لم تقبل حكم اللجنة في تقريرها حول تقصي حقيقة الامور، حيث ان ذلك التقرير ليس الا اداة عمل في ايدي المجلس لتقرير المصير النهائي لولاية الموصل.

وبعد نشر التقرير في أغسطس ١٩٢٥، حاولت انكلترا تمديد مدة الوصاية على العراق اكثر من ربع سنوات حتى تنسجم الوصاية مع الرأي الصادر في نهاية التقرير.^{٩٧٦}

^{٩٧٤} مذكرة مُوجّهة الى مجلس عصبة الامم، الرابطة الكُردية، الموصل، الاول من اكتوبر ١٩٢٤، ص ٧٩١. "نداء الى عصبة الامم والى الدول المتحضرة في العالم اجمع"، المصدر السابق، الموصل، ٥ ابريل ١٩٢٥، رقم ٩٨١. مذكرة الى عصبة الامم، المصدر السابق، ٢٥ نوفمبر ١٩٢٥، رقم ١١١٠، برقية في ٢٨ أغسطس ١٩٢٥، موجّهة الى عصبة الامم، المصدر السابق، بغداد، رقم ٢٨/٧ ١٠٣ ٥٢).

^{٩٧٥} "رسالة مدير الاتحاد الاثوري في ١ ابريل ١٩٢٥، الى سيادة رئيس عصبة الامم، الاتحاد الاثوري"، ارشيف عصبة الامم، القسم السادس، الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦٢٠، ملف رقم ٤٣٥٦٦، الوثيقة ٤٥٣٦٦. "رسالة مدير الاتحاد الاثوري في ١٠ أغسطس الى السيد رئيس عصبة الامم"، المصدر السابق.

^{٩٧٦} صرح وزير المستعمرات في المجلس قائلًا: "لقد اعلنت استناداً الى قرار مجلس الوزراء في السابع من أغسطس، القائل بان حكومة جلالته كانت مستعدة قبل انتهاء المعاهدة الحالية ١٩٢٨، باسناد جوهر بروتوكول تلك المعاهدة بتبديلها بمعاهدة طويلة الامد (...). حيث اتفق المندوبون حول موضوع الاراضي تحت خط بروكسل على ان تبقى في اتحادها مع العراق، وحيث كانوا مستعدين بمواصلة تحمل المسؤولية امام عصبة الامم بهذا الخصوص، حتى الوقت الذي يأتي مع انتهاء فترة الخمس وعشرين سنة، وهي الفترة

وهكذا، نرى انكلترا قد استخدمت في الواقع تلك الحجة لاقتناع العراقيين بقبول تمديد الوصاية البريطانية على العراق من أجل الحاق الموصل بالعراق. وبهذا الخصوص قدّمت الحكومة البريطانية دعوة الى الملك فيصل لزيارة لندن في شهر اغسطس، واعدت له استقبالا ملكياً حافلاً، مشيرة بذلك الى الصلة العميقة التي تربط انكلترا بالعراق. ولم تقبل تركيا من جانبها، بقرار اللجنة: اولاً، لانها لم تكن تهتم بمنح حقوق خاصة للاكراد في ولاية الموصل، خاصة بعد ان قمعت انتفاضة الشيخ سعيد بيران في كردستان الشمالية.^{٩٧٧} وبعد ذلك، رفض الاتراك خط بروكسل حدوداً بين تركيا والعراق. وتمت مناقشة تقرير اللجنة في مجلس عصبة الامم، في جلسته المنعقدة في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، وكان السيد امري، وزير المستعمرات يمثل انكلترا، في حين مثل تركيا الدكتور توفيق رشدي، وزير خارجيتها الشاب.

ورفض رشدي، قبول وعود من سبقه -فتحي بك- بقبول مسبق لقرار المجلس حول تلك القضية.^{٩٧٨} وصرح انه لم يكن كفوءاً حيث قبل قرار اقتطاع الموصل والحاقيها بالعراق. وهو يرى ان تركيا لم تعترف بمبدأ الوصاية ولا بالمواد: ٩٤-٩٩، من معاهدة سيفر التي قُنّنت نظام الوصاية.^{٩٧٩}

وفي الواقع، كانت تركيا قد اتخذت معاهدة لوزان اساساً وحيداً لالتزاماتها الدولية، ولنذكر ان تلك المعاهدة كانت اتفاقاً سياسياً، وكان ينقصها الاساس القانوني والاجراءات

الزمنية التي اقترحها المندوبون، كما جاء في "مذكرة وزير عن شؤون المستعمرات حول قضية الموصل امام عصبة الامم". وثائق وزير المستعمرات حول قضية الموصل امام عصبة الامم". وثائق بريطانية حول المسؤول عن الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٧، (٦٥/٢٢/٦١٥٦٤)، ص ٣١٧.

^{٩٧٧} الدكتور رشدي، في "ردّه السريع الذكي المختصر قد تخطى سؤالي حول ما اذا كان سيعرض اي امتعام بالعناصر الكردية في المناطق المتنازع عليها، وذلك بمنحهم نوعاً من الذاتية كما يتمتعون بها الان"، مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم، المصدر السابق نفسه، ص ٣١٨.

^{٩٧٨} محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، دورات مجلس عصبة الامم، ص ١٣٢٦، "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم". وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، سلسلة ب، الجزء الرابع، وثيقة ٢٨٧، (٦٥/٢٢/٦١٥٦٤)، الصفحات ٣١٧-٣١٨. راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٧.

^{٩٧٩} محضر دورة المجلس الخامسة والثلاثين، ٣ سبتمبر ١٩٢٥، دورات مجلس عصبة الامم حول قضية الموصل في عصبة الامم. وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨.

والترتيبات القانونية بخصوص الوصاية او حتى تقديم حلول للقضايا الدولية الاخرى، وفي معرض الاشارة الى تصريحات كورزون بعد مؤتمر لوزان، اكد رشدي ان قرار المجلس سوف يتم قبوله فقط باجماع الاصوات، يعني بقبول تركيا، وان المجلس بضيافته الجيدة، لا يمكنه ان يتوصل الى حل الا بموافقة الطرفين.^{٩٨٠}

وفيما يخص انكلترا، كان آمري راضياً عن القرار النهائي وقدم وعوداً للمجلس بان انكلترا ستعمل على تمديد معاهدة الوصاية مع العراق. وقد اصصر مع ذلك على تثبيت ترسيم الحدود شمال خط بروكسل من اجل احتواء الاثوريين داخل حدود العراق. واخيراً، وعد آمري بان انكلترا سوف تمنح الاكرد ذاتية واسعة وستقوم بتطبيقها داخل العراق.^{٩٨١} والمجلس، وقد رأي تعقيد المشكلة، قام بتعيين بعض اعضائه في لجنة المجلس التي تتكون من عدد من المندوبين، كـ "كينون دوليون Quinones de Le'on" ممثلاً لاسبانيا، وـ د. اوندن Dr. Unde'n عن السويد والسيد جواني Guani عن الاورغواي. وانيط باللجنة ورئيسها اوندن وبمساعدة كل الاطراف، دراسة التقرير والقيام بجميع الابحاث التي تراها ضرورية من اجل التوصل الى حل عادل و سلمي.^{٩٨٢} والتقت اللجنة باعضاء لجنة التقصي الثلاثة لا على انفراد. وكان اوندن يرى ان اللجنة قد قررت تقسيم ولاية الموصل واقامة خط الحدود على نهر الزاب الصغير. ولكونه استاذاً في القانون، وجد ان حجج الطرح البريطاني لم تكن مبررة على الصعيد القانوني.^{٩٨٣}

وفي الواقع، عارض آمري، اقتراحات اوندن، وصرح بان العراق لا يمكنه ان ينتعش اقتصادياً اذا تثبتت الحدود على الزاب الصغير، وان ذلك الخط لا يمكن ان يكون خطأ دفاعياً استراتيجياً للعراق.^{٩٨٤}

^{٩٨٠} "محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، المصدر السابق.

^{٩٨١} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٣١٧-٣١٨.

^{٩٨٢} "محضر جلسة الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، المنعقدة في ٤ سبتمبر، المصدر السابق نفسه، "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المختارات، ص ٣١٩؛ وانلي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

^{٩٨٣} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٨٠. راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨.

^{٩٨٤} المصدر السابق، ص ٣١٩.

وفي حال عدم التوصل الى ايجاد حل للمشكلة، اوصت اللجنة المجلس برفع القضية الكُردية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي. وهكذا، وبعد جلسة التاسعة عشرة من سبتمبر ١٩٢٤، طلب المجلس من المحكمة رجاء التفضل بتقديم رأي استشاري حول القضايا الآتية:

(١) ماهي صيغة القرار الذي يجب ان يُتخذ من قبل المجلس وفقاً للمادة الثالثة من الفقرة الثانية من معاهدة لوزان؟ (هو حكم قسري؟ أو توصية؟ او مجرد وساطة؟)

(٢) ينبغي ان يُتخذ القرار بالاجماع ام بالاغلبية؟ وهل يمكن ان يشارك اعضاء الاطراف المعنية في التصويت؟^{٩٨٥}

وطلبت المحكمة دراسة تلك القضايا في دورة استثنائية وطالبت الحكومتين بتقديم جميع الوثائق الضرورية بخصوص قضية الموصل. وكان المجلس يرغب في ان تقدم المحكمة ردها على تلك التساؤلات في دورة المجلس القادمة في ديسمبر ١٩٢٥.^{٩٨٦} واجتمع قضاة المحكمة في ٢٢ اكتوبر ١٩٢٥، ولكن وفي ذات الوقت، تلقت المحكمة برقية من الدكتور رشدي، وزير خارجية تركيا، يُعلن فيها ان الاسئلة المُقدمة للمحكمة كانت ذات طبيعة سياسية. وان الحكومة التركية لاتعتقد بأن تلك القضايا تشكل موضوعاً للاستشارة من قبل المحكمة، مادامت انها تعتقد ان معاهدة لوزان وتصريحات كورزون تستبعد اي لجوء للاستفتاء.^{٩٨٧} وفي الواقع كان رشدي قد صرح مُسبقاً بعد الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس، ان الحكومة التركية ترى ان المجلس كان مجرد جهاز وساطة وليس جهازاً تحكيمياً. وأكد على انه بالنسبة لقضية الموصل، لاترى الحكومة التركية ضرورة اللجوء الى المحكمة.^{٩٨٨} وعلى هذا السؤال، اجابت المحكمة بان تصريح كورزون في الثالث والعشرين

^{٩٨٥} "محضر الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس"، المختارات، ص ٢٢٧؛ "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل"، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢١. كروتيا نسكي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤؛ راجع فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٨. وكذلك وانلي، المصدر السابق نفسه، ص ٦٤.

^{٩٨٦} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢؛ راجع، فوستر، المختارات، ص ١٦٨.

^{٩٨٧} "مجموعة الآراء الاستشارية" محكمة العدل الدولية، السلسلة ب، رقم ١٢، ص ٨.

^{٩٨٨} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢. ويمكن تحليل المعارضة التركية بخصوص ردود المحكمة: فقد تحقق رشدي كما يبدو ولو ظاهرياً من ان ذرائع الاتراك ليست مقنعة بشكل يساعد على امكانية اتخاذ قرار مناسب للاحاق الموصل بتركيا. ونتيجة لذلك، سيقرر المجلس عدم منح تركيا مزيداً من الاراضي، وقراراً بتثبيت حدود تركيا مع العراق على خط بروكسل. راجع بهذا الخصوص، الحوار الذي دار بين رشدي و لندساي. رسالة من السير لندساي الى السيد

من يوليه ١٩٢٣، لا يمكن استخدامه تعبيراً عن المادة الثالثة من معاهدة لوزان، وإنما يشكل اقتراحاً لم تقبل به الحكومة التركية.^{٩٨٩} وجاءت ردود المحكمة المرسلة الى المجلس حيث تمت صياغتها في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥، كما يلي:

(١) يقر مجلس عصبة الامم، بخصوص المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، في كونها ملزمة للاطراف المعنية، وتشكل حسماً نهائياً للحدود بين العراق وتركيا.
٢. ويجب إتخاذ القرار باجماع الاصوات، ويساهم ممثلو الاطراف المعنية في التصويت، ولا يمكن حساب تلك الاصوات لتقدير الاجماع.^{٩٩٠}
ولكن المجلس، بدلاً من مناقشة رد المحكمة، قرر في ٢٨ سبتمبر ارسال لجنة تقصي حقائق جديدة الى كردستان للبحث عن خرق تركيا لنظام الوضع القائم في المنطقة الحدودية لخط بروكسل.^{٩٩١}

وترأس الجنرال لايرونز، اللجنة الجديدة، وهو قائد عام الجيش الاستوني، وساعده عضو اسباني، وعضو تشيكوسلوفاكي وسكرتيران.^{٩٩٢} ووصلت اللجنة الى بغداد في منطقة خط بروكسل. وفي العاشر من ديسمبر قدمت اللجنة تقريرها الى المجلس، وقدرت ان الاحداث

اوستن تشمبرلن، ٢ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٩، رقم ٢٢، ص ٢٢٥.

^{٩٨٩} "مجموعة الآراء الاستشارية"، محكمة العدل الدولية، السلسلة ب، رقم ١٢، ص ٢٣.

^{٩٩٠} المصدر السابق، ص ٢٣. "قضية الحدود بين تركيا والعراق، قرار المجلس"، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٨٩. "وثائق تتعلق برأي المحكمة"، الاستشاري، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الترتيب الحادي عشر، صندوق ٦٠٨، الملف ٥٨٨٨.

^{٩٩١} "تتعلق تلك الخروقات على وجه الخصوص بقضية ترحيل النسطورين" من القرى الحدودية لخط بروكسل. راجع: "تصريحات الوفد البريطاني والوفد التركي امام المجلس في محضر جلسات الدورة الخامسة والثلاثين"، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٤٨-١٣٥٨. "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المصدر السابق نفسه، ص ٣٢٢. "السير لنديساي الى السيد اوستن تشمبرلن، ٢ اكتوبر ١٩٢٥"، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة رقم ٢٨٨، رقم ١٢١، الصفحات ٣٢٤-٣٢٥. "وزارة الطيران الى قائد القوة الجوية"، بغداد، (تم اعلام وزارة الخارجية بذلك، في ٢٣ اكتوبر ١٩٢٥، المصدر السابق، الوثيقة ٢٩٢، (٦٥/٣٢/٦٤٨٥٤)، الصفحات ٣٢٦-٣٢٧.

^{٩٩٢} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المختارات، ص ٢٢٤؛ راجع كذلك: فوستر، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٦٩-١٧٠.

التي وقعت في الخريف لم تكن بذات أهمية.^{٩٩٣} وترك لايدونر Laidoner اثنين من مساعديه في الموصل، هما: العقيد جاك والسيد م. ماركوس، لمواصلة المهمة حتى يتوصل المجلس الى الحل النهائي لقضية الحدود.^{٩٩٤} ومع ذلك اتهمت تركيا انكلترا بأنها زادت حدة الموقف وأثارت قضية نقل المسيحيين الى مكان آخر، من اجل التأثير على الرأي العام الاوربي، وكذلك في اعضاء المجلس.^{٩٩٥}

واخيراً، فان المجلس في دورته السابعة والثلاثين في الثامن من ديسمبر ١٩٢٥، ناقش رأي المحكمة الاستشاري حول قضية الموصل، بحضور المندوب البريطاني آمري، والمندوب التركي منير بك. وبعد المناقشات، عاد المندوب التركي ورفض من جديد الموافقة على رأي المحكمة الاستشاري وحكم المجلس التحكيمي.^{٩٩٦} ولكن تم التصويت بالاجماع على رأي المحكمة الاستشاري، ولم يؤثر عدم تصويت تركيا في الموضوع. وتغيب المندوب التركي بعد جلسة العاشر من ديسمبر، ولكن المجلس قرأ رسالة ارسلها وزير خارجية تركيا و اشار فيها الى رأي البروفيسور الفرنسي في القانون الدولي جلبرت جيدل الاستشاري لصالح تركيا حول قضية الموصل عندما قال: "لايتمتع مجلس عصبة الامم باية قوة تحكيمية في النزاع المعروف عليه استناداً الى المادة الثالثة من الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، بل يجب ان يتعامل معه المجلس في الظروف التي تتوقعها من المادة الخامسة عشرة من حلف عصبة الامم".^{٩٩٧}

واتخذ المجلس اخيراً في جلسته المنعقدة في السادس عشر من ديسمبر، موقفاً حاسماً في صالح انكلترا، مانحاً اياها حق الحاق ولاية الموصل بالعراق الخاضع للوصاية

^{٩٩٣} "الحدود العراقية: ارشيف مهمة لايدونر"، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، التريب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثائق ٤٨٩٢١ (لم تنشر اكثر من مائتي وثيقة)؛ راجع كذلك: كوريتانسكي، المختارات، الصفحات ٨١-٨٢؛ وكذلك فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٠.

^{٩٩٤} "الحدود بين تركيا والعراق"، تقرير العقيد حاك والسيد م. ماركوس في ١٢ ابريل ١٩٢٦، ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، التريب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥٠٩٠٤، ص ١.
^{٩٩٥} راجع: فوستر، المصدر السابق نفسه، ص ١٧١.

^{٩٩٦} "محضر دورة المجلس السابعة والثلاثين"، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١٢٠-١٣٠.

^{٩٩٧} جلبرت جيدل، استشارة حول المادة الثالثة الفقرة الثانية، معاهدة لوزان، بخصوص الحدود بين العراق وتركيا، باريس، مطابع شيكس، ١٩٢٥، ص ٤. (السيد جيد كان استاذاً في كلية الحقوق من جامعة باريس، والكلية الحرة للعلوم السياسية).

البريطانية،^{٩٩٨} ورفض المندوب التركي الحضور امام المجلس. وارسل وزير خارجية تركيا خطاباً في نفس اليوم الى السكرتير العام لعصبة الامم، لايترف فيه بتحكيم المجلس، ويصرح قائلاً: "واتمكس باضافة، اعلان ان حقوق السيادة لاية دولة على الارض لاتنتهي الا بارادتها وموافقتها. ونتيجة لذلك فنحن نتمسك بان حقوقنا السيادية على كل ولاية الموصل، تظل قائمة"^{٩٩٩}

وينص قرار المجلس، الذي اعدته اللجنة على ماياتي:
"المجلس:

نظراً للمادة الثالثة والمادة السادسة عشرة من معاهدة السلام الموقعة في لوزان في ٢٤ يوليه ١٩٢٣، واستناداً الى تقرير لجنة تقصي الحقائق؛ وموافقة على الدوافع، وقبولاً لمقترحات لجنة المجلس،
تقرر:

١. انه سوف يتم تثبيت الحدود بين تركيا والعراق على خط بروكسل؛
٢. والحكومة البريطانية مدعوة لتقديم معاهدة جديدة الى المجلس الذي سوف يؤمن استمرارية نظام الوصاية لخمس وعشرين سنة قادمة...
٣. والحكومة البريطانية مدعوة بوصفها دولة وصاية لتقديم الاجراءات الادارية التي يجب ان تتوقف من اجل منح السكان الاكراد المذكورين في تقرير اللجنة الضمانات الادارية المحلية التي اوصت بها اللجنة في قراراتها النهائية...^{١٠٠٠}

^{٩٩٨} دورة في المجلس السابعة والثلاثين، لحظات من الاجتماع الخامس عشر، ديسمبر السادس عشر ١٩٢٥، عصبة الامم، الدورة الثلاثون للمجلس، المحضر السابع للجلسة السابعة عشرة، ص١، في ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي. الترتيب الحادي عشر، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة، ٥٠٠٥٢، الصفحات ٥-٦: محضر اعمال الدورة السابعة والثلاثون للمجلس، المختارات، ص١٢٩. الجلسة الخامسة عشرة (العامة)، المنعقدة في جنيف، الاربعاء في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، استمرت ثماني عشرة ساعة، (قضية الحدود بين العراق وتركيا، قرار المجلس)، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، الصفحات ١٩١-١٩٢.

^{٩٩٩} رسالة رشدي بك، وزير خارجية تركيا، الى السكرتير العام لعصبة الامم، ١٦ سبتمبر ١٩٢٥، في الجلسة الحادية عشرة، جنيف، الاربعاء ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، قضية الحدود بين تركيا والعراق، قرار مجلس عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص١٨٧.

^{١٠٠٠} دورة المجلس السابعة والثلاثين: نسخ اصلية للاجتماع الخامس عشر في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥. عصبة الامم، دورة المجلس السابعة والثلاثين، محضر اجتماع الجلسة الخامسة عشرة، ص١. "قضية الحدود بين العراق وتركيا: (قرار المجلس)"، عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، الصفحات ١٩١-١٩٢.

وتم قبول القرار بالاجماع مع عدم الاخذ بنظر الاعتبار لاصوات الاطراف المعنية، وانكلترا ملزمة بتطبيقه، وتركيا كذلك. وواصلت تركيا رفضها لقرار المجلس، لانها تعتقد ان المجلس لايمتلك قوة للتحكيم في قضية الموصل. ورفضت الحاق ولاية الموصل بالعراق حتى يتم التوقيع على معاهدة سياسية ثلاثية بين العراق وتركيا وانكلترا في ١٩٢٦.

٣. الالتزامات الانكليزية والعراقية تجاه الكُرد:

ونتيجة لقرار المجلس، عملت انكلترا على خسارة الكُرد لآخر امل في استقلال بلادهم؛ وفي الاقل لجزء منها. وقد اهملت عصابة الامم التحول للاهتمام بحقوق الشعب الكُردى بتأثير انكلترا. ومن جهة اخرى، لجأ الشيخ محمود الى ايران، ولم يعد يمتلك الوسائل العسكرية والمادية ليواصل النضال ضد انكلترا والعراق يقوتهما التي تزداد يوماً بعد يوم. وفي واقع الامر، كانت قضية الموصل من اولويات سياسة انكلترا في العراق. فالمصادر النفطية والزراعية في ولاية الموصل تمثل ضرورة لاغنى عنها لحياة الاقتصاد العراقي، ولتوفير مصاريف كانت قد تقرررت في الميزانية البريطانية لتطوير اقتصاد العراق.^{١٠٠١} وازضافة الى ذلك، تقوم شركة النفط التركية التي تمتلك انكلترا سبعين في المائة من رأسمالها باستغلال نفط كُردستان، جعلت انكلترا قوة دولية كبيرة تحتكر الغالبية المطلقة من مصادر نفط الشرق الاوسط.

ولم يكن امام مجلس عصابة الامم، سوى بعض الخيارات حول قضية الموصل، ولان عصابة الامم لم تكن تمتلك الوسائل الادارية ولا العسكرية او الاقتصادية لإرساء قواعد وصايتها الخاصة على ذلك البلد، فقد تقبل المجلس الالتزام البريطاني للحصول على وصاية قضية الموصل. ومن جهة اخرى، لم تترشح اية دولة اخرى للحصول على تلك الوصاية. والبلد الوحيد الذي كان يمكن ان يكون قادراً على قبول وصاية كذلك، كانت

^{١٠٠١} حول ذلك الموضوع: وبخصوص احد مقترحات لجنة تقصي الحقائق من احتمالية تقسيم ولاية الموصل بين تركيا والعراق. صرح أمري، وزير المستعمرات البريطاني، بوضوح قائلاً: "لقد بينت بهذا الخصوص، ان عصابة الامم، لايمكن ان تتوقع من الحكومة البريطانية او من دافعي الضرائب البريطاني ان يكونوا مسؤولين عن النتائج العسكرية والمالية لتقسيم كهذا يمكن ان يشكل عبئاً ثقيلاً يتعدى امكانيات تحمل العراق نفسه." مذكرة وزير المستعمرات الى عصابة الامم حول قضية الموصل، وثائق السياسة الخارجية البريطانية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٧، (E ٦١٥٦/٢٢/٦٥)، ص ٣١٨. "من السيد اوستن تشيمبرلين، الى السير لندساي، ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥، المصدر السابق، وثيقة ٣٠١، (E ٧٢٢٦/١٧٥/٤٤)، الفقرة الخامسة، الصفحات ٣٣٩-٣٤٠.

الولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة كانت قد اکتفت بما قدمته انكلترا للشركات الامريكية بالمشاركة في استغلال نفط الموصل وبعداد.

ومن جهة اخرى، فان ما جعل قرار المجلس يميل الى صالح وصاية بريطانية على ولاية الموصل داخل حدود العراق، ان رشدي بك، وزير الخارجية التركية، لم يقدم اية ضمانات للاكراد للتمتع بذاتية ادارية في حال الحاق ولاية الموصل بتركيا. بل واكثر من ذلك، رفض رشدي بك الاجابة بوضوح على نداءات السيد آمري بخصوص حقوق الاكراد في تركيا.^{١٠٠٢} في حين ان وزير المستعمرات البريطاني قد التزم في ٣ سبتمبر ١٩٢٥، امام عصبة الامم بمنح ذاتية ادارية للاكراد: "انني اؤكد هنا، انه سوف يتم الحفاظ على النظام الاداري الذاتي القائم في المناطق الكردية حيث احتل حيزاً كبيراً في توصيات اللجنة، وسوف يكون ذلك النظام ذاتياً حقيقياً..."^{١٠٠٣}

وبالضد من رأي وزير المستعمرات البريطاني لم تتلاءم والنظام الاداري القائم. ففي الحقيقة، كانت اللجنة قد اوصت بوضع مجمل ولاية الموصل تحت نظام اداري واقتصادي وسياسي موحد. في حين انه وبعد انتفاضة الشيخ محمود، قامت انكلترا بتغيير البنية الادارية القديمة لولاية الموصل وقسمت تلك البلاد الى محافظات ادارية متعددة داخل اطار الدولة العراقية. ولسوء حظ الاكراد، وبدون القيام بأي تدقيق مُستقل من جانب عصبة الامم للنظام الاداري القائم في كردستان الجنوبية، وافق المجلس على منح ذاتية ادارية، لم يتم تحديد نوعية نظامها او طبيعتها او على اية مساحة سوف تقام. وان الالتزام البريطاني تجاه الاكراد، كان احد الشرطين اللازمين لاتخاذ المجلس قراراً لصالح انكلترا، واكدته الفقرة الثالثة من قرار المجلس الصادر في ١٦ ديسمبر: "الحكومة البريطانية، كونها دولة وصاية، مدعوة لان تقدم للمجلس الاجراءات الادارية التي سوف تتوقف من اجل السماح بمنح الاكراد

^{١٠٠٢} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، المختارات، ص ٣١٨. "من السيد اوستن تشمبرلن، الى السير لندساي، في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٥. وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٣٠١ (٤٤/١٧٥/٧٣٢٦٤)، ص ٢٣٩. ويدعى المسؤولون الاتراك في خطاباتهم في الخارج امام المؤسسات الدولية ان الاكراد يودون العيش مع الاتراك تحت علم واحد، العلم التركي، كما وتدعى ان الاكراد يودون العيش مع الاتراك ولايتطلبون اي حق خاص معين وذلك في الوقت الذي يعرف العالم كله فيه ان الاكراد قد انتفضوا انتفاضة مسلحة تحت قيادة الشيخ محمود من اجل تحرير كردستان من السيادة التركية.

^{١٠٠٣} "مذكرة وزير المستعمرات حول قضية الموصل في عصبة الامم"، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٨٧ (٦٥/٣٢/٦١٥٦٤)، الصفحات ٣١٧-٣١٨.

المعنيين في تقرير لجنة التقصي الضمانات الادارية المحلية التي اوصت بها اللجنة في قراراتها النهائية^{١٠٠٤}.

ومن جهة اخرى، أكد وزير المستعمرات ان جميع الاجراءات الممكنة قد تم اتخاذها من أجل تطوير اللغة الكُردية. وان تلك اللغة كان معترفاً بها مسبقاً لغة رسمية للمراسلات المدونة مع ادارة الحكومة. وتم السماح^{١٠٠٥} بصدور النشريات والصحف باللغة الكُردية. وفي حقيقة الامر، فان ضمان المجلس لذاتية، ادارية للاكراد، كان اقل بالنسبة لامال الشعب الكُردى، كما بالنسبة لوعود انكلترا القديمة. وينص البيان الانكليزي - العراقي للرايع والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥، على ماياتي:

"تُعترف الحكومة البريطانية والحكومة العراقية بحق الاكراد الذين يعيشون داخل حدود العراق في تأسيس حكومة كُردية داخل تلك الحدود"^{١٠٠٦} وتُعترف الحكومتان الانكليزية والعراقية في ذلك البيان المشترك للاكراد بحق انشاء حكومة كُردية على اراضي كُردستان الجنوبية داخل حدود العراق. وبتطبيق ذلك البيان يتم انشاء اسس دولة فدرالية عراقية تتكون من حكومة عراقية وحكومة كُردية. وبالضد من تلك الوعود، وبعد رفض طلب تركيا لادارة الموصل، والقضاء على امكانية قيام انتفاضة كُردية عامة، قلصت انكلترا ذاتية الاكراد لتقتصر على مجرد الحرية الثقافية.

واكثر من ذلك، فحقيقة احتلال بريطانيا للموصل جعلت قرار اللجنة يميل لصالح انكلترا، وفي الواقع، ومنذ سبع سنوات كانت انكلترا البلد الوحيد الذي يقوم بادارة ولاية الموصل، هذا اذا ما تركنا جانباً الحديث عن المصالح البريطانية الحقيقية في ولاية الموصل، ومواصلة المفاوضات الدولية والثنائية مع تركيا للاحتفاظ بالولاية.

وكان شرط المجلس الثاني تجاه انكلترا، ان تلتزم الحكومة البريطانية امام المجلس بتمديد الوصاية التي كانت لاربع سنوات، الى خمس وعشرين سنة، لان انكلترا يجب ان

^{١٠٠٤} "دورة المجلس السابعة والثلاثين": نسخ اصلية للاجتماع الخامس عشر المنعقد في جنيف، الاربعا، ١٦ ديسمبر في السادسة بعد الظهر، عصبة الامم، المجلس في دورته السابعة والثلاثين، محضر الاجتماع الخامس عشر، الجلسة الاولى، ص ٦. قضية الحدود بين تركيا والعراق: قرار المجلس، "عصبة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٩٢.

^{١٠٠٥} فاني، المصدر السابق نفسه، الصفحات ٢٥٧-٢٥٨.

^{١٠٠٦} البيان الانكليزي - العراقي، المشترك في ٢٤ ديسمبر ١٩٢٢. بخصوص الحكومة الكُردية: المصدر السابق نفسه: يوسف ملك، خيانة الانكليز للاكثوريين، الولايات المتحدة، مطابع كمال، ١٩٣٥، الملحق ك، ص ٢٤٤.

تتحمل مسؤولية الاستقرار الداخلي في العراق وان تؤسس فيه ادارة وطنية.^{١٠٠٧} وفي الحقيقة، كان ذلك الشرط يخدم مصالح انكلترا وليس مصالح العراق.^{١٠٠٨}

وقد استخدمت انكلترا شرط اقامة وصاية لمدة خمس وعشرين سنة للضغط على العراق ليقبل تمديد الوصاية في الوقت الذي يعارض فيه القوميون العراقيون الوصاية بمدة اربع سنوات. وهكذا، وانسجاماً مع قرار المجلس، وقعت الحكومة البريطانية مع الحكومة العراقية، في ١٣ يناير ١٩٢٦، معاهدة جديدة للتحالف تمتد لخمس وعشرين عاماً. واخيراً وفي الثامن عشر من فبراير ١٩٢٦، أيد البرلمان البريطاني المعاهدة الجديدة التي تتضمن الاجراءات الضرورية للايفاء بالشروط المفروضة من قرار المجلس من اجل ضمان تمديد نظام الوصاية لخمس وعشرين سنة.^{١٠٠٩}

اما بخصوص التزامات الدولة العراقية تجاه الاكراد، فقد وعدت الحكومة العراقية بالموافقة على منح الاكراد بعض الحقوق الوطنية المعينة، والاعتراف بخصوصيتهم وهذا ما يؤمن مشاركة الموظفين الاكراد في الحكومة والادارة العراقية. وازضافة الى ذلك، من بين الثمانية والثمانين نائباً عراقياً في الجمعية الوطنية العامة يوجد سبعة عشر نائباً كُردياً، كما يوجد ثلاثة وزراء اكراد بين الوزراء العراقيين.^{١٠١٠} وبهذا الخصوص، فيمانياتي: تصريح السيد عبدالمحسن السعدون، رئيس الوزراء العراقي في ٢١ يناير ١٩٢٦، عندما قال: "ايها السادة، لن يستطيع ذلك البلد ان يعيش بدون ان يهتم بحقوق جميع المكونات العراقية. ويجب علينا ان نؤمن للاكراد ممارسة حقوقهم. ويجب ان يختاروا هم موظفيهم، ويجب ان تكون لغتهم لغة رسمية، ويتلقى اطفالهم التعليم في المدارس بلغتهم الخاصة".^{١٠١١}

^{١٠٠٧} "قضية الحدود بين تركيا والعراق، (قرار المجلس)"; عصابة الامم، الجريدة الرسمية، فبراير ١٩٢٦، ص ١٩٠.

^{١٠٠٨} راجع كذلك: 'فoster'، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٤.

^{١٠٠٩} "من وزارة الخارجية الى عصابة الامم"، ٢ مارس ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٩، (١٣٦٧٤/٤٤/٦٥)، ص ١٠١. راجع ايضاً الوثيقة ١١٠ (المعاهدة بين جلالة ملك بريطاني وبين جلالة ملك العراق)، ملف في الوثيقة ١٠٩، المصدر السابق، ص ١٠٢-١٠٣. وبذلك التواصل، فان الحكومة البريطانية قد اعلمت المجلس بتصديقها على المعاهدة الجديدة الانجلو عراقية، واكدت لعصابة الامم التزامها بوصاية تمتد لخمس وعشرين سنة.
^{١٠١٠} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٥٧.

^{١٠١١} "خطاب رئيس الوزراء العراقي في ٢١ فبراير ١٩٢٦"، في "مذكرة حول ادارة المناطق الكردية في العراق"، لندن، ٢٤ فبراير ١٩٢٦، الوثيقة ١١١، في الوثيقة ١٠٩؛ "وزارة الخارجية الى عصابة الامم، مارس

واكثر من ذلك، صرح رئيس الوزراء امام الجمعية العامة العراقية في فبراير قائلاً: "نحن نعرف جميعاً ان الحكومة قد ثبتت في قوانينها سياستها تجاه الاكراد وتجاه الجماعات غير المسلمة. ونتيجة لذلك، فان من مميزات الحكومة انها تُقدر ان امم الشمال وخاصة الاكراد سوف يحصلون على حقوقهم الطبيعية وعلى الرضى بادارة مصالحهم في مناطقهم"^{١٠١٢}.

وكانت تلك الخطب والاقوال موجهة لطمأنة عصابة الامم، اكثر من كونها موجهة لتطبيق تلك الترتيبات، لان الحكومة البريطانية مدعوة من المجلس لتقديم البراهين على تطبيق ضماناتها بمنح الاكراد الذاتية الادارية والثقافية. وفي واقع الامر، كانت الحكومة البريطانية تمارس ضغوطاً على الحكومة العراقية، لكي يبرهن للمجتمع الدولي على ان العراق سوف يمنح الاكراد حقوقهم. وكان على انكلترا ان تتأكد بهذا الشكل ان عصابة الامم ستقبل معاهدة التحالف الجديدة بين انكلترا والعراق اساساً للوصاية البريطانية على العراق. وفي متابعة لنفس الهدف، اعلم المسؤولون البريطانيون في العراق الملك والمسؤولين العراقيين الشكل الجديد للتعايش العربي الكردي في تلك الدولة التي خلقوها بأنفسهم. واكد المذدوب السامي البريطاني في العراق بعد مادية اقيمت احتفالاً بالمعاهدة الجديدة وبحضور الملك فيصل، اكد على ان: "الكردي ليس عربياً، وليس اكثر من كون الاسكتلندي انكليزياً. وسوف تعملون على ان تجعلوا منه عراقياً. وذلك ليس بأجباره على تبني اللغة العربية والعادات العربية، وليس بان تقولوا لنا انهم يعملون على ان يصبح عربياً جيداً، وانما ضرورة توفير جميع الظروف التي تجعل منه كردياً جيداً. تلك هي السياسة التي تجعل منه كردياً جيداً. تلك هي السياسة التي قبلتها جلالتكم ووافقت عليها حكومة جلالتكم. وان تطبيقاً مثابراً لتلك السياسة المستنيرة، ستساهم مع اشياء اخرى في اقناع عصابة الامم بأن دولة العراق تستحق عضوية عصابة الامم"^{١٠١٣}.

^{١٠١٢} ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٩ (١٣٦٧٤/٤٤/٦٥)، ص ١٠٥.

^{١٠١٣} "ترجمة خطاب رئيس الوزراء في البرلمان، فبراير ١٩٢٦"، ذكرها يوسف ملك، المختارات، الملحق K، الصفحات ٢٤٦-٢٤٧. راجع: لوسيان، الاكراد والحق، باريس، منشورات دوسرف، ١٩٤٧، الصفحات ٦٠-٦١؛ راجع كذلك، وانلي، المصدر السابق نفسه، ص ٧٠.

^{١٠١٤} "خطاب نائب الممثل السامي للحكومة البريطانية"، مذکور في مذكرة حول ادارة المناطق الكردية في العراق، لندن، ٢٤ فبراير ١٩٢٦، وثائق ١١١، داخل ملف ١٠٩. وزارة الخارجية التي عصابة الامم، في ٢٢ مارس ١٩٢٦، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، القسم الخامس، الوثيقة ١٠٩ (١٣٦٧٤/٤٤/٦٥)، ص ١٠٥.

وبعد عرض الالتزامات البريطانية والعراقية على المجلس لمنح الاكراد حقوقهم، وكذلك لتمديد فترة الوصاية لخمس وعشرين سنة بمقتضى المعاهدة العراقية - البريطانية الجديدة، قرر مجلس عصبة الامم في ١١ مارس ١٩٢٦، بأن القرار الذي كان قد اتخذ في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، حول قضية الموصل، كان قراراً نهائياً حاسماً.^{١٠١٤} وبهذا الخصوص، ينص قراراً ١١ مارس وكذلك تقرير دواندن، رئيس لجنة الموصل، والمقدم للمجلس على: "ان يقدم المجلس للجنة الدائمة للوصاياات مذكرة الحكومة البريطانية الخاصة بادارة المناطق الكردية في العراق، ويرجوها ان تقدم للمجلس بهذا الخصوص الملاحظات التي تراها مناسبة استناداً الى الفقرة الثالثة لقرارات المجلس في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، وبمقتضى التوصيات حول ذلك الموضوع والمذكورة في القرارات النهائية لتقرير لجنة تقصي الحقائق التي درست مشكلة الحدود بين العراق وتركيا".^{١٠١٥}

"وكان احد شرطي المجلس لتنفيذ قراره المتخذ في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، ولقبول معاهدة الوصاية البريطانية على العراق، وكذلك لقبول العضوية المستقبلية للعراق في عصبة الامم، تحقيق التزامات الحكومتين البريطانية والعراقية تجاه حقوق الشعب الكردي في العراق".^{١٠١٦} وفيما يتعلق بتركيا، كانت الحكومة التركية حتى ذلك الوقت ترفض قرار المجلس، وترى دائماً ان ولاية الموصل جزء من تركيا. ولاسباب اقتصادية وسترراتيجية كانت تركيا تخشى من

^{١٠١٤} "من وزارة الخارجية الى عصبة الامم، في ٢ مارس ١٩٢٦"، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٩، (١٣٦٧٤/٤٤/٦٥). "المعاهدة بين جلالة ملك بريطانيا وجلالة ملك العراق"، ملف الوثيقة ١٠٩، المصدر السابق نفسه، الوثيقة ١١١، قرارات مجلس عصبة الامم في ٢٧ سبتمبر ١٩٢٤ و ١١ مارس ١٩٢٦، بخصوص تطبيق العراق لمبادئ المادة (٢٢) للحلف، وكذلك "المعاهدات والاتفاقيات المعنية التي تم التوقيع عليها بين بريطانيا العظمى والعراق، ووثائق اخرى تتعلق بالقضية". "عصبة الامم، العراق، المجلس" ٢١٦، المذكرة ٧٧، ١٩٢٦، الجزء السادس، المجلس، نشریات الوصاياات، ٣٩١، الصفحات ١-٥. نشریات عصبة الامم، الجزء السادس ا. الوصاياات ١٩٢٦، الجزء السادس ا. في ارشيف عصبة الامم، ١٩٢٦. القسم السادس، الرقم ١١، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥١٥٨١، راجع ايضاً: الوثائق التالية: "١٦٦٠ العراق: تطبيق المادة ٢٢، من الحلف على العراق"، وكذلك "ادارة الاراضي الكردية في العراق"، والوثيقة ١٦٦١، "الحدود بين العراق وتركيا"، وكلها موجودة في ارشيف عصبة الامم، القسم السياسي، الرقم ١١، الصندوق ٦١٠، الملف ٢٥٨٨٨، الوثيقة ٥٠١٤٧.

^{١٠١٥} المصدر السابق نفسه، ص ٥.

^{١٠١٦} المصدر السابق نفسه.

تمتع اكراد العراق بحقوقهم، في حين تجاهد الحكومة الكمالية في تغيير هوية الاكراد واستيعابهم وقمع انتفاضاتهم. وكان موقف الحكومة التركية موقفاً صعباً. وقد اثار الشيخ سعيد يران الشخصية الكردية الدينية المعروفة المحترمة جداً في جميع الاوساط؛ انتفاضة شاملة ضد السيطرة التركية وفي سبيل استقلال كردستان، وذلك في الوقت الذي كانت تركيا تطالب فيه امام عصبة الامم بالحاق الموصل بها. وبالضد من موقف الحكومة التركية، اظهرت انتفاضة الشيخ سعيد وبوضوح للعالم ان الاكراد لا يريدون الحاق بلادهم بتركيا.

وانتشرت الانتفاضة وتوسعت في انحاء تركيا. ولم تتحدد فقط باراضي كردستان، لان اغلبية تركية كبيرة كانت تؤيد الشيخ، الذي اتخذت انتفاضته صبغة دينية. وازافة الى ذلك، كانت المعارضة التركية تحتوي على المثقفين بعض انصار مصطفى كمال المعنيين والمستخدمين انتفاضة كردستان للهجوم على سياسة مصطفى كمال الاستبدادية. وأكد السيد مسعود فاني، احد انصار مصطفى كمال على انه: "توجد مظاهر حروب كلامية بين الصحف وتهجمات دموية بين النواب تبعثها مؤامرات غاضبة ضد سياسة الغازي وحتى ضده شخصياً. وفي تلك الاثناء، لم تفقد حكومة الجمهورية قوتها ولو للحظة، وانتهت بسحق كل معارضة".^{١٠١٧}

وكان فرض الاصلاح بالقوة، وتأوير المجتمع التركي، والقضاء التام على الخلافة الاسلامية وعلى القوانين الاسلامية، من الاسباب الرئيسية لمعارضة النظام الكمالي، الذي بدأ يأخذ اكثر فأكثر طبيعية وممارسة ديكتاتورية رغم مظهره الاصلاحية. وكانت انتفاضة الشيخ تجمع بين الشعور القومي الكردي والصبغة الاسلامية. وهما مشكلتان حاردهما مصطفى كمال منذ الاستيلاء على السلطة في تركيا. ولم يتردد مصطفى كمال في استخدام جميع الوسائل الممكنة لسحق الانتفاضة الكردية، التي كانت تشكل خطراً على بقاء النظام الكمالي ومستقبله، ولكن، وبعد قرار المجلس في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥، ورفض الحكومة التركية، استغل النظام لزمة الموصل لتحويل اهتمامات السكان.^{١٠١٨} وتصور بعض القادة

^{١٠١٧} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٢.

^{١٠١٨} استناداً الى تقديرات القسم الشرقي في وزارة الخارجية في الثالث والعشرين من اكتوبر ١٩٢٥. وغياب حل لقضية الموصل قد اثر سلباً على هيبة مصطفى كمال الشخصية. "مذكرة تهتم بنزاع الحدود العراقية"; محاولة لتقدير الاعتبارات التي يمكن ان تؤثر على السياسة التركية، او تقرير مسارها في الموصل. وجاءت المذكرة من القسم الشرقي في وزارة الخارجية في ٢٣ اكتوبر ١٩٢٥. وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، ٢٩٢ (٦٥/٢٢/٦٦٣٥E)، ص ٢٢٧.

الاتراك ان حرباً ضد الانكليز لاستعادة ولاية الموصل، سوف تنقذ ماء الوجه والهيبة امام النزاعات الشعبية.^{١١٩} ونتيجة لذلك، صرح مصطفى كمال، قائلاً:

"الموصل تركية، ولا يوجد شئ يُغير تلك الحقيقة، ولا حتى الحراب.. نحن نريد ولاية الموصل القديمة كلها على جانبي نهر دجلة، سواء بوصاية او بدون وصاية. ولا يجب ان نتخلى عن ذلك الرأي. وكما جميع الحدود الوطنية في اوربا تعتمد الاعتبارات الاستراتيجية، فنحن نتبع فقط ذلك التصرف العام..."^{١٢٠}

وفي الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥، اجتمع المجلس العسكري التركي لمناقشة خطة اجتياح الموصل. ولكن الشك في امكانية الحصول على مساعدة عسكرية من روسيا البلشفية ضد انكلترا، غير معالم الخطة التركية. علماً ان التأييد الروسي للاتراك في قضية الموصل، اصبح تأييداً دبلوماسياً وسياسياً اكثر منه تأييداً عسكرياً^{١٢١}. وصرح "تشيتشيرين"، وزير خارجية الاتحاد السوفيتي في برلين بقوله ان عصبية الامم بدلاً من ايجاد حل لمشكلة الموصل، حولتها الى ازمة، وكان يرى كذلك ان الاتراك: "كانوا مستعدين لتقديم كل التضحيات الممكنة، وذلك لاهمية قضية الموصل"^{١٢٢}.

ومن جهة اخرى، اثارت التغييرات في البحر الابيض المتوسط قلق تركيا. وفي ابريل ١٩٢٦، زار موسوليني طرابلس. ودارت اشاعات تقول انه وعدت انكلترا باجتياح غرب الاناضول في حال تحرك تركي عسكري ضد الموصل. فضلاً عن ذلك، عقدت انكلترا وايطاليا واليونان اتفاقية لتقسيم تركيا من جديد فيما بينهم.^{١٢٣} ومن جهة اخرى، كان التوقيع على معاهدة تحالف بين انكلترا والعراق يستمر لخمس وعشرين سنة، وقبول مجلس عصبة الامم لتلك الاتفاقية، الى جانب نقص الموارد المالية والمساعدة العسكرية السوفيتية،

^{١١٩} المصدر السابق.

^{١٢٠} جون كارتر، "النزاع المرير حول حقول النفط التركية، التاريخ الحالي"، (الثالث والعشرين، من يناير)، ص ٢٩٢، ٤٩٧، ٤٩٢؛ راجع ايضاً: 'فoster'، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٥.

^{١٢١} السير لندساي، الى السير اوستن تشمبرلين، ٢٣ فبراير ١٩٢٦، "وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية"، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، الوثيقة ١٠٨، (١٢٨٨٤/٦٢/٦٥)، ص ١٠٠.

^{١٢٢} Foster، المختارات، الصفحات ١٧٥-١٧٦. وكانت تركيا قد وقعت معاهدة صداقة وحياد مع الاتحاد السوفيتي. ومنذ ان كان الاتحاد السوفيتي، الدولة الاولى التي تؤيد الكمالين وتقدم لهم السلاح والذخيرة ضد الانكليز. ومن جهة اخرى، تحسنت العلاقات السياسية والتجارية بين انكلترا والاتحاد السوفيتي، منذ مؤتمر لندن ١٩٢١.

^{١٢٣} Foster، المصدر السابق نفسه، ص ١٧٦.

كل ذلك، كان يمثل ضغطاً ثقيلاً على قرارات الحكومة التركية، لكي تقبل في النهاية حلاً سلمياً لازمة الموصل مع انكلترا.^{١٠٢٤}

وفي نهايات ١٩٢٥، كانت تركيا تعاني من نقص الموارد المالية. ولم تكن أراضيها في الشرق والجنوب الشرقي مع ايران والعراق وسوريا مؤمنة تماماً. وزيادة على ذلك ارادت تركيا التوصل الى حل نهائي مع انكلترا والعراق بخصوص حدودها الشرقية مع العراق. ومع ذلك لم يكن مصطفى كمال يريد فقط التوقيع على حدوده مع العراق، بل كان يهدف الى التوقيع مع انكلترا على معاهدة بخصوص الامن في المنطقة، لان التخلص من الحركة الكردية يثقل كامل الحكومة الكمالية. وفيما يخص الحكومة التركية، فقد كانت ترى ان الالتزام البريطاني امام عصبة الامم يتأمن ذاتية نسبية للترك لا يشكل خطورة على الامن الداخلي لتركيا.^{١٠٢٥} ولذلك فان اتفاقية انقرة في الخامس من يونيو ١٩٢٦، بين انكلترا والعراق وتركيا،

^{١٠٢٤} مذكرة حول نزاع الحدود العراقية: تقييم الموقف التركي. القسم الشرقي، ٢٣ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٢، (٦٥/٣٢/٦٦٣٥E)، ص ٢٣٠.

^{١٠٢٥} استناداً الى تقديرات قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية كانت قضية كردستان القضية الثانية المهمة التي يمكن ان تؤثر في قرار الحكومة التركية بشأن قضية الموصل. والاعتبار الثاني الاهم، هو السياسة الداخلية لقضية كردستان، فقد كانت سياسة كمال هي تغيير هوية السكان الاكراد وادماجهم في دولة تركيا الجديدة. والاكرد عنصرياً وعسكرياً، مولدين للمواطنين ومدافعين عن الدولة. وسياسة الحكومة العراقية وحكومة جلالته التي تؤيدها عصبة الامم، تتطلب انشاء ذاتية بين الاكراد العراقيين. والنتيجة الحتمية هي ان الاكراد خارج الحدود دائماً في فوران، واليوم في تمرد، سيجدون القوة في مقاومتهم عملية الاندماج والآن او فيما بعد، سيطالبون بحقوقهم في التحالف مع اخوانهم شبه المستقلين في العراق. ويعني ذلك خسران سكان مهمين وارض تركية. وهو تهديد يجب تفاديه بكل ثمن. وتحقيق ذلك ربما يشرح اقتراح تركيا طلب ضمان للحدود التركية العراقية، وربما يعمل لابعاد من ذلك لارضاء كمال، اذا ما استطعنا بأي طريقة تأمين تركيا امام خطر كهذا، ولكن من الصعب رؤية كيف نقدم بذلك بدون خيانة حقوق الاكراد التي لا يمكن نكرانها على الاكراد من اجل التطور الوطني والاستقلال التام".

"مذكرة تتعلق بالنزاع العراقي التركي حول الحدود" (... مكررة في الحاشية ١٢٢). الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٢ (٦٥/٣٢/٦٦٣٥E)، الصفحات ٢٢٧-٢٢٨. وفي ختام المذكرة، يوصي قسم الشرق الاوسط: (أ) نوع من الضمان لتركيا، ضد خطر فقدان كردستان التركية. المصدر السابق، ص ٢٢٩؛ راجع ايضاً: الميجور هارنس، الى السير لندساي، في الوثيقة ٢٩٩، السير لندساي، الى السيد اوستن تشمبرلين، القسطنطينية، ١١ نوفمبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء س، الوثيقة ٢٩٩ (٦٥/٣٢/٧٠٤٥E)، الصفحات ٢٢٦-٢٢٨.

بخصوص تثبيت الحدود وقرار الامن. وقعت عليها الحكومة التركية، بعد ان قدم البريطانيون للاثراك الضمانات بأنهم سوف يمنعون الاكراد من تشكيل اي خطر على تركيا.^{١٠٢٦}

والفصل الثاني من تلك المعاهدة ينص على حسن الجوار، في حين ان موادها من (٦-١٣) تعنى باتخاذ اجراءات لحفظ الامن بين تركيا والعراق.^{١٠٢٧}

وكانت تلك المعاهدة اول حلف للامن القومي في المنطقة ضد الحركة الوطنية الكردية.^{١٠٢٨}

واعتراف تركيا بتلك المعاهدة، يعني الاعتراف بخط بروكسل حدوداً رسمية بين العراق وتركيا، واعترفت بقرار (السادس عشر من ديسمبر ١٩٢٥)، الذي اتخذته عصبة الامم. وفي المقابل، حصلت تركيا على نسبة عشرة في المائة من عوائد شركة النفط التركية لمدة خمس وعشرين عاماً، استناداً الى المادة الرابعة عشرة من تلك المعاهدة.^{١٠٢٩}

ولنتذكر ان انكلترا كانت قد منحت شركة النفط التركية امتياز استغلال آبار نطف ولاية الموصل وبغداد، فيماعد ولاية البصرة،^{١٠٣٠} وبعد التوقيع على اتفاقية بين انكلترا والعراق في ١٤ مارس ١٩٢٤.

^{١٠٢٦} المصدر السابق، ص ٣٢٩. سير لندساي الى السير اوستن تشميرلين، انقرة، ٢ يونيو ١٩٢٦. وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الخامس، وثيقة ١١٣، رقم ٥٥، الصفحات ١٠٦-١٠٧.

^{١٠٢٧} "معاهدة بين المملكة المتحدة والعراق وتركيا بخصوص اقامة الحدود بين تركيا والعراق، مقرونة بالمذكرات المتبادلة"، انقرة في ٥ يونيو ١٩٢٦، لندن، قام مكتب جلالتة الدائم بالطبع والنشر، ١٩٢٦، ٢٦٧٩، الصفحات ٦-٨، تركيا، رقم ١، ١٩٢٦.

^{١٠٢٨} "اقترح المسؤولون الاتراك في اجيان كثيرة، التوقيع على هذا الحلف حول امن المنطقة والمتضمن ترتيبات حول المصالح البريطانية، التركية والعراقية وفي الواقع وبعد انتفاضة الشيخ سعيد يران (١٩٢٤-١٩٢٥). واصبح التوقيع على حلف كهذا اولوية للنظام الكمالي في انقرة. رسالة محمد منير بك المندوب التركي في السكرتارية العامة المرتبطة بعصبة الامم، ١٣ ديسمبر ١٩٢٥، ومذكورة في كروتيا نسكي، المصدر السابق نفسه، الصفحات ١١٠-١١١.

^{١٠٢٩} "المعاهدة بين المملكة المتحدة وتركيا والعراق"، المادة ١٤، ص ٨-٩. 'فاني'، المختارات، ص ٢٦٠. كروتيا نسكي، المختارات، الصفحات ٦٥-٨٤. وكانت تركيا في ذلك الوقت تعاني من بعض النقص في الموارد المالية وتبحث عن قروض خارجية. وعرضت انكلترا على تركيا خمسمائة الف جنيه استرليني، اذا ما كانت تفضل الحصول في الحال على حصتها من العوائد. كروتيا نسكي، المصدر السابق، الصفحات ٨٣-٨٤.

^{١٠٣٠} كروتيا نسكي، المصدر السابق نفسه، ص ١٦٤، راجع كذلك بيشون، المصدر السابق نفسه، ص ٢٢٢. وكان قد بدأ استغلال النفط على الصعيد التجاري منذ ١٩٢٧. وفي ١٤ اكتوبر ١٩٢٧، وفي باباكر، بالقرب من كركوك. وتخلخل الحفر ليصل الى ٤٦٥ متراً بواسطة حفارة ذات قوة فظيعة لا يمكن السيطرة عليها الا

واكد فتحي بك، رئيس الجمعية الوطنية التركية على ان تركيا في مناقشاتها امام مجلس عصبة الامم تحدثت عن حاجتها لنسبة العشرة بالمائة من العوائد النفطية للحفاظ على النظام في ذلك الجزء من كردستان داخل اراضيها. الى جانب ذلك، وبعد مناقشة اجراها لرنولد توينبي مع رؤوف بك في ١٩٢٤ - رئيس الوزراء التركي حينذاك - كان قد صرح بان اصرار تركيا على ولاية الموصل لم يكن اقتصادياً بل ستراتيجياً وسياسياً، وكان ذلك يعني مجمل القضية الكردية.^{١٢٣١}

وكانت لحرية الاكراد في كردستان الجنوبية نتائجها الخطيرة على الاكراد الذين يعيشون تحت سلطة تركيا.^{١٢٣٢} فقد كان الاتراك يودون احتواء جميع الاكراد داخل حدودها، ويعملون على تغيير هويتهم مع مرور الزمن. وخطة كمال لتترك الاكراد كانت قد بدأت مسبقاً في سنة ١٩٢٤. ومن جهة اخرى، ومن اجل منع التواصل والاتصال بين الاكراد على جانبي الحدود، انشأ الاتراك والعراقيون منطقة صد عازلة على مسافة ٧٥ كيلومتراً من الجانبين.^{١٢٣٣} وتم انشاء لجنة دائمة للسيطرة على الحدود، اعضاؤها عسكريون وشرطة الحدود، وشرطة الاستخبارات ومدنيون اداريون. وكانت اللجنة تجتمع مرة كل ستة اشهر، او غالباً اذا ما دعت الظروف.^{١٢٣٤}

وأخيراً، وعندما تاكدت تركيا ان عصبة الامم ستقبل المعاهدة الجديدة للوصاية على العراق، قللت من التزاماتها لصالح تطبيق حقوق الاكراد بهدف الحفاظ على مصالح تركيا بعد التوقيع على معاهدة انقرة، في ٥ يونيو.^{١٢٣٥} وبعد ذلك تولت الحكومة العراقية ادارة

بعد جهد جهيد. وبعد ذلك، تم حفر ٣٢ بئراً غنية بالبتروال في منطقة تبلغ مساحتها ٢٧٠ كيلومتر مربع. وتم بناء انبوين يمتدان نحو البحر الابيض المتوسط، وانتهى العمل فيهما في نوفمبر ١٩٢٣. المصدر السابق، الصفحات ٣٢٩-٣٣٠.

^{١٢٣١} لرنولد توينبي، انقرة و الشرق، مجلة معاصر، العدد ١٢٣، الصفحات ٦٨٦.

^{١٢٣٢} السير ر. لندساي، الى السيد اوستن تشمبرلين، القسطنطينية، ١٦ اكتوبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٤، (٤٤/١٧٥/٦٥٢٧٤)، الصفحات ٣٣٣-٣٣٤.

^{١٢٣٣} فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦٠.

^{١٢٣٤} المعاهدة بين المملكة المتحدة والعراق وتركيا، المصدر السابق نفسه، المادة ١٤، ص ٧؛ وكذلك فاني، المصدر السابق نفسه، ص ٢٦١.

^{١٢٣٥} كان السير لندساي، المندوب السامي البريطاني في القسطنطينية قد صرح مسبقاً لرئيس وزراء بريطانيا، اوستن تشمبرلين، في نوفمبر ١٩٢٥، اقترح بعد تقديم اي طلب الى عصبة الامم بخصوص قضية الذاتية الكردية، وذلك من اجل التمهيد للتعامل مع مصالح الحكومة التركية، واقامة علاقات جيدة بين

كردستان الجنوبية مباشرة، فقد أرادت بدورها تطويع العرب للاكراد من إنشاء دولة العراق الجديدة.

ونتيجة ذلك كله، ظلَّت الوعود حُطْباً واحاديث، في حين كانت الحقيقة شيئاً آخر. وتقلصت الذاتية الكردية أكثر فأكثر، الى مجرد نوع من الحق الثقافي للاكراد في العراق. وبدلاً من ذاتية ادارية محلية، لم يتلق الاكراد سوى ذاتية ثقافية.



انكلترا وتركيا. السير لندساي الى السيد اوستن تشمبرلين، القسطنطينية، ١١ نوفمبر ١٩٢٥، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، القسم الثاني، السلسلة ب، الجزء الرابع، الوثيقة ٢٩٩، (٦٥/٢٢/٧٠٤٥E)، ص ٣٢٦.

الخاتمة

(١)

لقد أسس الاكراد العديد من الدول والامارات ذاتية الحكم في كردستان ما بين القرنين السابع والقرن التاسع عشر. وقد جعل اجتياح الاتراك القادمين من تركستان ومنغوليا لكردستان منذ القرن الحادي عشر من ذلك البلد منطقة حروب دائمية. وبعد ظهور الامبراطوريتين الكبيرتين العثمانية الى الغرب من كردستان، والفارسية شرقاً في القرن السادس عشر؛ فقدت امارات كردستان استقلالها رغم المقاومة التي قامت بها. وقد سهلت الطبيعة الاقطاعية للمجتمع الكردي امام السلطان العثماني التصرف تجاهه، كما سهلت ذلك امام شاه فارس. بل سمحت لهما بزرع بذور الفرقة بين الامراء امير وبين وجهاء الاكراد آغاً.

وكانت مشكلة الامراء الاكراد الرئيسية غياب السيطرة على تنظيم الدولة: يعني ادارة البلاد، الجيش والسياسة الخارجية. في حين ان الامير محمد منصور من سوران كان يصنع المدافع كما أسس جيشاً تحت امرته. ولكنه كان يجهل ان انكلترا وفرنسا والمانيا يؤيدون السلطان العثماني ويحافظون على امبراطوريته امام تهديد انتصار للجيش المصري المتحالف مع امير سوران. وكان الامير الكردي يجهل ايضاً ان حليفه ابراهيم باشا، كان قد قبل تسوية مع السلطان اقترحتها عليه الدول الاوربية في لندن.

واضافة الى ذلك، كان تطبيق الامراء الاكراد وبشكل نظامي المثل القديم القائل: "عدو صديقي"، خطراً جداً بالنسبة للاكراد. ومن جهة اخرى، كان القادة الاكراد يجهلون السياسة الاقليمية في الشرق الاوسط وكذلك الدولية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. تلك اطروحات تسببت في فشل الحركات الكردية في القرن العشرين.

ومنذ عام ١٨٣٠، استخدمت روسيا وانكلترا دبلوماسية المفاوضات من اجل ايجاد حل لتسوية مشكلة الحدود بين الامبراطوريتين الاسلاميتين، مستهدفين زيادة نفوذهم في آسيا الصغرى. ونحن نرى انه وبدون الضغوطات النظامية التي مورست على الحكومات العثمانية والفارسية، ما كانت لتوجد معاهدة لرضوم، ولا بروتوكولات طهران، ولا بروتوكولات القسطنطينية لاجل ترسيم الحدود بين الدولتين. وبسبب تلك الحدود حدثت نزاعات كثيرة ووقعت حروب عديدة بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية. على اي حال، فرغم المعاهدات الثلاث، والبروتوكولين، والعديد من الاتفاقيات الثنائية التركية - الفارسية،

والاتفاقيات المتعددة الاطراف التركية والفارسية والروسية والبريطانية لم يتم تطبيقها وظلت مشكلة ترسيم الحدود حتى اليوم دونما حل.

ومنذ سنة ١٨٤٠، قدمت انكلترا لنفسها ضمانا لاستقلال وسلامة الامبراطورية العثمانية وعارضت روسيا بدورها اي انتفاضة كُردية ضد الشاه. ولعبت روسيا وانكلترا دوراً اساسياً في التقارب بين طهران والقسطنطينية لوضع حد للانتفاضة الوطنية الكُردية بقيادة الشيخ عبيدالله النهري. وكان التفريق بين الاكراد بموجب تلك الحدود التي قسّمت كُردستان، سبباً رئيسياً وراء عدم قدرة تلك الدول على تطبيق اتفاقيات تسوية الحدود. وظلت تلك الاطروحة قائمة فيما يخص مشكلة الحدود المشتركة بين ايران والعراق في كُردستان.

وطيلة القرن التاسع عشر، تنازعت روسيا و انكلترا حول تقاسم النفوذ على طول خط استراتيجي يبدأ من القسطنطينية غرباً الى الصين شرقاً. وعلى ذلك الخط توجد تركيا، كُردستان وايران وافغانستان، والهند. وكانت روسيا تسعى للنزول جنوباً نحو المياه الدافئة، وكانت انكلترا بالمرصاد لها لتمنعها.

وجاءت الاتفاقية الانجلو- روسية للعام ١٩٠٧، نتيجة تلك الاستراتيجية. وقسمت ايران على منطقة نفوذ روسية في الشمال، ومنطقة نفوذ بريطانية جنوباً، وحيث تم تقسيم كُردستان الشرقية الى منطقتين: احدها في الشمال داخل المنطقة الروسية، والاخرى في الوسط والجنوب في المنطقة المحايدة.

لقد سمحت هذه الدراسة لنا بتوضيح السياسة الروسية التقليدية القاضية بالحاق كُردستان بأراضيها في القوقاز ما بين السنوات (١٨٨٠-١٨٠٤)، وحيث الحققت بأراضيها ثلاث محافظات كُردية. بينما كانت سياسة انكلترا تميل للبقاء على كُردستان داخل اراضي الامبراطورية العثمانية وذلك لتأمين طريقها البري نحو الهند. واستناداً الى النظرية البريطانية، كانت سلامة الامبراطورية العثمانية افضل بكثير من اختفائها، حيث تسمح بتأمين مصالح انكلترا.

وجاء اكتشاف حقول النفط الواسعة في كُردستان، ليزيد من اهميتها الاستراتيجية في السياسة الدولية. كما ان مشروع سكة حديد برلين - بغداد، وضع كُردستان في قلب المصالح الاوربية في آسيا الصغرى.

وفي عام ١٩١٣، ساد توافق عام بين سفراء الدول الاوربية في القسطنطينية يقضي بضرورة تقاسم مصالح اوربا في آسيا الصغرى. وتعتبر كُردستان منطقة نفوذ للمصالح الروسية والالمانية، في حين ان الخليج الفارسي وجنوب ميزوبوتاميا منطقة نفوذ بريطانية، اما سوريا

فأصبحت منطقة نفوذ فرنسية. وكان اول اتفاق لتنسيق تقاسم مناطق النفوذ بين انكلترا والمانيا في آسيا الصغرى قد تم التوقيع عليه في عام ١٩١٤. قبيل اندلاع الحرب بقليل. وهكذا، سبق تقسيم مناطق المصالح والنفوذ الاقتصادي بين الدول الاوربية، سبق تقسيم مناطق نفوذها الادارية، والسياسية في آسيا الصغرى اثناء وبعد الحرب.

(٢)

هناك سببان رئيسيان دفعا الامبراطورية العثمانية للدخول في الحرب: الطرح القومي المندفع لحكومة شباب الاتراك، ومخاوفهم من روسيا. ولم تلعب ايران من جانبها وكانت محايدة رسمياً، اي دور في الحرب ذي اهمية، ولا في السلم فيما بعد. ودخول تركيا العثمانية في الحرب ضد روسيا، وانكلترا وفرنسا بشكل خاص، كان يعني اتساعاً لمسرح العداوات في آسيا الصغرى.

وكان موقع كردستان الاستراتيجي يساعد الاكراد على لعب دور ذي اهمية اولوية في الحرب. ولكن توضح لنا دراسة التاريخ ان الاكراد لم يكونوا متحدين، ولم يمتلكوا يوماً تنظيماً سياسياً مركزياً، او قيادة قوية معروفة للجميع، قادرة على قيادتهم اثناء الحرب، واثناء مفاوضات السلام. ولذلك لم يكن للاكراد موقف واضح كما هوية متميزة: لا امام الامبراطورية العثمانية ولا تجاه الدول الحليفة.

وكانت هناك ثلاث شخصيات كردية كان يمكنها ان تلعب دوراً مركزياً وتوحيدياً للاكراد اثناء الحرب: السناتور سيد عبدالقادر نجل الشيخ عبيدالله^{١٠٣٦} والشيخ محمود الحفيد، الى جانب احد اولاد بدرخان.

وكان الحلفاء اثناء الحرب، يبحثون عن تأييد القوى المحلية والاقليمية في القوميات التي تعيش تحت سيطرة الخلافة العثمانية. وذلك من اجل تحقيق التوازن مع جهود الحرب التي تبذلها المانيا وحليفاتها تركيا العثمانية. وكانت الامبراطورية العثمانية تمتلك جيشاً

^{١٠٣٦} حاول الشيخ عبيدالله والد السيد عبدالقادر بنفس المحاولة كما الشريف حسين، توحيد الامة الكردية وانشاء دولة كردستان الكبرى قبل الحرب العالمية الاولى بخمس وعشرين سنة. ولكن الوقت الذي اختاره الشيخ عبيدالله لم يكن مناسباً لتحقيق ذلك على عكس اختيار الشريف حسين. وفي الواقع كانت انكلترا وروسيا تؤيدان الشريف حسين، في الوقت الذي كان الشيخ عبيدالله يعتبرهما اعداء. وكانت بين العائلتين توافقاً دينياً وسياسياً وعلاقات تاريخية وسياسية. وكان الشريف حسين قد ايد انتفاضة الشيخ عبيدالله في ١٨٨٠، كما كان اولادهما: عبدالقادر عبيدالله، وعبدالله حسين (ملك الاردن المستقبلي) اعضاء في الجمعية العامة العثمانية في القسطنطينية.

كبيراً، كان يمكن في حال النصر، ان يشكل خطراً يهدد مصالح الحلفاء في آسيا الصغرى، في البحر الابيض المتوسط وفي الخليج الفارسي.

ولم تكن لعبدالقادر اتصالات هامة مع الحلفاء، كما انه لم يعد يظهر اية رغبة في التمرد على تركيا. واذا كان الجنرال شريف باشا قد عرض تعاونه مع الحلفاء، فكان ذلك باسمه شخصياً، فقد كان لشريف باشا طموحات وطنية. ولكن الدبلوماسيين البريطانيين والفرنسيين الذين كان شريف باشا على علاقة معهم، يعرفون جيداً انه بصرف النظر عن شخصيته السياسية والدبلوماسية في اوربا والقسطنطينية، فلم يكن يمارس اي نفوذ هام على الاكراد.

ولهذا، كان غياب تعاون وثيق بين عبدالقادر وشريف باشا واولاد بدرخان، احد الاسباب الرئيسية في عدم امكانية انشاء دولة كردية بعد الحرب، الى جانب ضعف الدور الذي يلعبه الاكراد في السياسة الدولية. وفي واقع الامر، تسبب عدم وجود وحدة وطنية في حدوث مآسي كبيرة للشعب الكردي اثناء وبعد الحرب.

كما ان غياب تقديم تأييد الاكراد اثناء الحرب للحلفاء، قد دفع انكلترا الى جانب اسباب اخرى ان تراهن على القوى العربية للشريف حسين، شريف مكة. وقد ساعدت الصدف شريف مكة بشكل كبير. فقد كان للشريف حسين قبل الحرب صلات وثيقة مع المقدم كتشنر، وزير الحرب، الذي كان يؤثر بنفوذه الكبير على قرارات الحكومة البريطانية، التي ظلت على وفائها لعهودها التي قطعتها للشريف حسين.^{١١٣٧} وزيادة على ذلك، فان مهارة الشريف حسين في بلورة قواه في اتفاقيات مع انكلترا، وبعد ذلك مع الحلفاء قد غيرت وبشكل جذري موقف العرب في الشرق الاوسط وفي العالم ما بعد الحرب.

ومن جهة اخرى، فان واقع اشراك الاكراد مع الاتراك في مذبحه الارمن، جاء بدوره عاملاً اثر وبقوة على موقف دول الحلفاء تجاه الاكراد اثناء الحرب واثناء مفاوضات السلام. وخلال الحرب، كان الارمن كما الاكراد ضحايا سياسة شوفينية مارستها تركيا العثمانية ومن السياسة التوسعية لروسيا القيصرية.

وغداة الحرب، كان لكل دولة اهدافها ومصالحها في اسيا الصغرى. بالنسبة لروسيا، كانت الحرب وسيلة لتحقيق طموحاتها التاريخية بالحاق القسطنطينية ومضايق الدردنيل، وتوسيع اراضيها في ايران، وارمينيا وكردستان، هادفة بذلك الى امكانية الوصول للخليج

^{١١٣٧} اكد لويد جورج، فيما بعد على ان الثورة العربية بقيادة شريف مكة واولاده والتي انبثقت في صيف ١٩١٦، كانت تمولها وتقدم تجهيزاتها بريطانيا. (...)، فقد قدم الضباط الانكليز مساعدات قيمة في تنظيم تلك القوى. لويد جورج، نفس المصدر السابق، الصفحات ١٠٢٦-١٢٢٨.

الفارسي والبحر الابيض المتوسط. وقد وافقت انكلترا وفرنسا على جميع مطالبها بمقتضى اتفاقية القسطنطينية.

واثناء الحرب، احتلت كل دولة منطقة نفوذها عسكرياً، وهكذا، احتلت روسيا جزءاً كبيراً من كردستان. ولم تكن روسيا تريد الانسحاب من تلك الاراضي، على العكس: ارادت روسيا الحاق الاراضي الجديدة التي احتلتها اثناء الحرب. وبهذه الطريقة، اذا ما ظلت روسيا باقية تحت سلطة القيصر، فانها بالحاقها باراضيها لرمينيا، وكردستان والقسطنطينية، لكانت اصبحت دولة كبرى في الشرق الاوسط. ولكن البلشفيك بعد الثورة انسحبوا من الحرب، تاركين وراءهم تلك الاراضي. وظلّ جزء كبير من كردستان نتيجة ذلك دونما قيادة او سلطة محددة. وقد وجهت ثورة اكتوبر البلشفية ضربة مميتة للمصالح الامبريالية لروسيا، واثارت الامل للشعوب التي تحررت من نير قيود روسيا.

وبالنسبة لانكلترا، كانت الحرب تعني نهاية نظريتها استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة اراضيها". وقد سمحت الحرب لها بتوسيع منطقة المصالح والنفوذ البريطاني التي تحدت بالخليج الفارسي، ومصر قبل الحرب، وتوسعت منذ ذلك الوقت الى مجمل ميزوبوتاميا وكردستان الجنوبية وفلسطين. اما فرنسا، فرغم الخسائر الكبيرة في الرجال، كانت تريد ان تكسب الحرب في اوروبا. وفي آسيا الصغرى، سمحت لها الحرب بالحصول على اعتراف روسيا وانكلترا وايطاليا بمصالحها في سوريا.

ورغم ان اتفاقية القسطنطينية كانت اول اتفاق يتم التوقيع عليها بين الدول الاوروبية حول تقاسم مصالحها في الشرق الاوسط، الا ان اتفاقية سايكس - بيكو، الاتفاقية المعروفة اكثر من غيرها في تاريخ الحرب العالمية الاولى.

وقد بلورت اتفاقية سايكس - بيكو مصالح روسيا وانكلترا وفرنسا الاستراتيجية في الشرق الاوسط. وتم تقسيم كردستان الى مناطق اربع: احداها الحقت بروسيا، الثانية تديرها مباشرة في فرنسا، والثالثة التي الحقت بالدول العربية، تم تقسيمها الى منطقتي نفوذ فرنسية وبريطانية.

وبتقسيم كردستان الى مناطق نفوذ بين عدة دول، استبعدت اتفاقية سايكس - بيكو الابقاء على الاكراد تحت سلطة ومصالح دولة وصاية واحدة بعد ذلك. وتوجد داخل ذلك التقسيم الاسباب الرئيسية وراء عدم انشاء دولة كردستان.

ولايتبع المحيط الذي يرسم حدود مناطق النفوذ بين تلك الدول اي منطوق تاريخي او جغرافي او اتني، وانما تحدده المصلحة الامبريالية الخالصة ستراتيجياً واقتصادياً للدول المعنية. وكان ذلك احد الاسباب الرئيسية وراء اجهاض تلك الاتفاقية. وكانت مواد تلك

الاتفاقية غامضة. وروسيا فقط هي التي اعريت ويوضح عن رغبتها في الحصول على اراضي منطقة نفوذها. كما ان الحاق ارمينيا وكردستان باراضي روسيا اسهل بالنسبة لروسيا لان امتداد اراضيها في اتجاه واحد.

ومن جهة اخرى، فتح انسحاب روسيا من الحرب، ورفضها لمعاهدة سايكس - بيكو، آفاقاً سياسية جديدة. فقد ظلت اراضي كردستان وجنوب ارمينيا بدون حاكم. لان انكلترا وفرنسا لم تكونا تمتلكان آنذاك القدرة العسكرية والادارية للاحاق تلك الاراضي بمناطق نفوذها وادارتها بشكل مستقل.

لقد ساعد عدم وجود سلطة اجنبية او وطنية لكردستان الشمالية والغربية، ساعد مصطفى كمال على ان يبدأ حركته فيهما. كما منع احتلال القوات الكمالية لكردستان الشمالية والغربية تقوية الحركة الوطنية الكردية من جهة، وشعور انكلترا بعدم القدرة على تأييد استقلال تلك المناطق من جهة اخرى.

وزيادة على ذلك، فقد ابعد انسحاب روسيا من كردستان، الفكرة القائلة بضرورة خلق منطقة فرنسية مقلقة في الموصل. وهكذا انتقلت بريطانيا بعيداً الى الحدود الشمالية لمنطقة نفوذها في ميزوبوتاميا، بالسيطرة على ولاية الموصل، كما اوصى بذلك تقرير لجنة بونسن. وحيث ان ارمينيا وكردستان بقيتا بدون حماية، فقد سمح ذلك الوضع لانكلترا باستخدامها وسيلة ابتزاز دبلوماسي، في سبيل عقد اتفاقية سلام منفصلة مع تركيا. وهو تصرف اوصت به لجنة كورزون. وان كورزون هذا نفسه وهو وزير للخارجية، قام باعادة البلدين الى تركيا، لقبولها مراجعة معاهدة سيفر بعد المؤتمر الثاني في لندن.

وهكذا، فان غياب حماية لارمينيا وكردستان بعد انسحاب روسيا، كان احد الاسباب الرئيسية لعدم انشاء دولة لكردستان ودولة لارمينيا. وكانت اتفاقية سايكس - بيكو، اتفاقية تم التوقيع عليها في ظروف متعلقة بالحرب، ولكنها في وقت السلم، لم تعد تتناسب والواقع.

(٣)

ويعد عقد معاهدة الهدنة بين الحلفاء والامبراطورية العثمانية، وبعد هزيمة الامبراطورية العثمانية، اكتسبت قضية كردستان اهمية خاصة على الساحة الدولية بسبب ثلاث قضايا هامة آنية:

١. مستقبل ولاية الموصل (كردستان الجنوبية)، الذي كان موضوع محادثات بين لويد جورج وكليمنصو.

٢. مستقبل نفط كُردستان، والمشاركات المتبادلة بين انكلترا وفرنسا، ومفاوضاتهما حول اتفاقية لونغ بيرنجيه.

٣. مستقبل كُردستان الغربية، والذي تم الاعتراف بحقها في الحصول على نظام وصاية في مؤتمر باريس للسلام.

وبخصوص الامبراطورية الفارسية، والتي لم تساهم في الحرب، لم تُصبح موضوع تقاسم اراضي او ادارة منذ مفاوضات السلام. وكذلك فإن مصير كُردستان الشرقية الداخل في اراضي الامبراطورية الفارسية، لم يكن موضوعاً لاية محادثات بين الحلفاء، وظلّ بعيداً عن النزاعات الدولية الكبرى.

تلك القضايا الثلاث: مستقبل الموصل (كُردستان الجنوبية)، مستقبل كُردستان الغربية ونفط الموصل، تمت مناقشتها بالتوازي. لويد جورج، وكليمنصو ناقشا تبعية ولاية الموصل، كورزون وبيرتوليه، ناقشا قضية نظام كُردستان الغربية، في حين كان كادمان، لونغ وبيرانجيه يناقشون تقاسم نفط الموصل. على اي حال، لم يعرف لويد جورج وكليمنصو بالمفاوضات بين فرنسا وبريطانيا حول تقاسم المصالح النفطية في شركة نفط تركيا. وكانت قضية الموصل اول من دفع بكُردستان الى الصعيد الدولي، بسبب اهميتها في العلاقات الفرنسية البريطانية، والتي سممتها وبشكل دائم بعد الحرب قد بدأت سيما منذ عام ١٩٠٤ ضد روح الوفاق الودي في تلك السنة.

كما وان الازمة التي برزت نتيجة ذلك بين لويد جورج وكليمنصو، احد الاسباب الرئيسية لفشل كليمنصو في الانتخابات الرئاسية امام بوانكاريه والتي جرت في يناير ١٩٢٠. وقد نشأت قضية الموصل اساساً نتيجة سلسلة من ردود الفعل المتواصلة التي ظهرت في مواقف انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة وحتى العرب في مؤتمر السلام في باريس، كما ان المناقشات الدائرة حول ايجاد حل قانوني لقضايا الموصل وسوريا قد اعادت من جديد اتفاقية سايكس - بيكو على مائدة المفاوضات بين الحلفاء.

وكان قبول فرنسا التخلي عن الموصل لصالح انكلترا مشروطاً بموافقة انكلترا على توسيع منطقة نفوذ فرنسا في سوريا. لكن انكلترا قد رفضت تغييراً كهذا آنذاك، وصرحت بأنه يناقض الاتفاق الفرنسي الانكليزي الموقع مع الشريف حسين، ومؤكدة ان تخفيضاً لمنطقة النفوذ العربية سيثير حرباً بين العرب والحلفاء.

ودفعت مناقشة الحلفاء لمحتوى ومغزى اتفاقية سايكس - بيكو بعد مؤتمر باريس، دفعت الى اعلان معارضة الرئيس ولسن الذي كان يقف منذ البداية ضد تقاسم الامبراطورية العثمانية استناداً الى اتفاقيات سرية. فقد كان الرئيس ولسن يريد ومنذ البداية ان يحل

لمشكلة القوميات التي كانت خاضعة من قبل للامبراطورية العثمانية يشترط موافقة الشعوب المعنية، وليس مجرد نتيجة لرغبات الحلفاء الطيبة. وقد سمح تدخله بإرسال لجنة امريكية لتقصي الحقائق في المناطق المعنية، للبحث والتقصي حول طموحات الشعوب في فلسطين وسوريا.

وفي نهاية الحرب، تضاربت مصالح انكلترا وفرنسا في الشرق الاوسط، تارة بالنسبة للسياسة العربية ومناطق النفوذ المعروفة، وتارة بالنسبة لكردستان ونفطها. ونحن نقر بأن نفط كردستان كان يفرض نفسه بطريقة حاسمة على مسيرة المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا ما بعد الحرب.

اما الحل الخاص بمناطق النفوذ بين انكلترا وفرنسا فقد تداخل بالتوازي وبعيداً عن ايجاد حل لقضية النفط، ومشاركة البلدين لاستغلاله. وصرح لويد جورج وكليمنصو، بانهما لم يكونا على علم بسير المفاوضات التي بدأت بين كادمان ويرانجيه حول نفط كردستان و ميزوبوتاميا والتي استمرت حتى ٢٢ مايو ١٩١٩.١٢٨ واصبح اتفاق بيرانجيه - لونج اساساً لاتفاق سان ريمو في ابريل ١٩٢٠.

وفي معرض المناقشات والمشاريع الدائرة بين الحلفاء حول تأسيس عصبة الامم، واستخدام تعابير مثل مستعمرة، ليعبروا بها عن الاراضي التي كانت سابقاً تحت سلطة الامبراطورية الالمانية، ومثل اراضي للبلاد التي كانت تكون جزءاً من الامبراطورية العثمانية. وذلك التمايز ستكون له نتائج كبيرة بخصوص نوع النظام الذي سيتم تقريره مستقبلاً في حلف عصبة الامم، وفي ميثاق الامم المتحدة.

وهناك سببان رئيسيان أديا الى تفضيل كلمة اراضي البلاد بدلاً من مستعمرة على البلدان التي كانت قديماً تابعة للامبراطورية العثمانية. فأثناء كتابة المسودات الاولى للحلف كان هناك احساس بعدم اهتمام الوفد الامريكي حول ايجاد حل سلمي مع الامبراطورية العثمانية.١٢٩ وواقع الامر يقول ان الولايات المتحدة لم تعلن الحرب يوماً على الامبراطورية

^{١٢٨} راجع: تارديو Tardieu، نفس المصدر السابق؛ راجع كذلك: بيكري Baker، نفس المصدر السابق، الجزء الاول، الصفحات ٧٨-٧٩؛ راجع ايضاً: تيمبرلي، نفس المصدر السابق، الصفحات ١٨٢-١٨٣. ^{١٢٩} ميللر Miller، احد اعضاء الوفد الامريكي النشطاء، والذي كتب معظم مشاريع القرارات مؤكداً على ان اهتمامنا بالاتراك كان عاطفياً فقط. والعاطفة هنا كانت اساساً محددة بارمينيا؛ مع الاستثناء الممكن للموصل، الباب المفتوح، كما لتركيا لم يكن يعني اكثر من جملة ميللر، المصدر السابق. ومبدأ (الباب المفتوح)، مبدأ الانفتاح الاقتصادي بنون الاهتمام الحصري بأية دولة، كانت الولايات المتحدة قد اقترحت لتركيا والبلدان التي انتزعت من تركيا بعد الحرب.

العثمانية. ومن ثم فإن امتداد توسع تركيا على اراضي تلك البلدان كان من نفس التوجه الذي كان عليه الاحتلال العثماني، وتشابه الثقافة التركية وثقافة تلك الشعوب مما يوضح لنا لماذا تم تفضيل تعبير اراضي بدلاً من تعبير 'مستعمرات'^{١٤٠} للحديث عن تلك البلدان. وفضلاً عن ذلك، رغم كون السيطرة العثمانية على تلك البلدان كانت ذات طبيعة استعمارية، فإن مفهوم تعبير 'مستعمرة'، انما كان يعني مسبقاً الاحتلال الاوربي لافريقيا على وجه الخصوص.

وقد سمحت هذه الدراسة بارساء حق كردستان في الوصاية، الذي اعترف به الحلفاء في مؤتمر باريس، وفي مشاريع الحلف الاولي لعصبة الامم، وهو حق بنفس المستوى لارمينيا وميزوبوتاميا وسوريا وفلسطين وبلاد العرب.

وتعود فكرة تطبيق نظام الوصاية في عصبة الامم على الدول التي كانت قبلاً تحت سيطرة الامبراطورية العثمانية، تعود الى الجنرال 'سموت' Smut، وكذلك لجهود وتصميم الرئيس ولسون الذي عارض اسلوب تطبيق الاتفاق السري في سايكس - بيكو، على تلك البلدان.

ولكن من المناسب ايضاً التأكيد كذلك على ان معارضة ولسون لاقتراحات لويد جورج باقامة الوصايات في الحال على البلدان المعنية قد تركت شعوب وبلدان منطقة آسيا الصغرى دونما حماية وغارقين في فراغ سياسي.

وجاء تأخر قرار اقامة الوصاية منذ مؤتمر باريس في بدايات ١٩١٩، الى مؤتمر سان ريمو في ابريل ١٩٢٠، بنتائج وخيمة العاقبة لارمينيا وكردستان، البلدين اللذين اصبحا فرائس للقوميين الاتراك تحت قيادة الجنرال مصطفى كمال. واثناء ذلك الوقت، احتلت الحركة الكمالية جزءاً كبيراً من اراضي لرمينيا وكردستان. وكانت تلك الاراضي مقرراً لها في باريس احتمالية وصاية امريكية وبريطانية او احتمالية وصاية مباشرة من عصبة الامم.

(٤)

من واقع انه لم يتم التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، وفي غياب قرار جماعي للحلفاء على مستقبل ذلك البلد وعلى البلدان التي يجب ان تُنتزع منه، اتبعت كل دولة بهذا الشكل او ذاك سياستها الخاصة في آسيا الصغرى.

ومن واقع الامر انه لم يتم التوقيع على معاهدة السلام مع تركيا، وفي غياب قرار جماعي للحلفاء على مستقبل ذلك البلد وعلى البلدان التي يجب ان تُنتزع منه، اتبعت كل دولة بهذا

^{١٤٠} راجع ايضاً: ميللر، نفس المصدر السابق، ص ١٠٣.

الشكل او ذاك سياستها الخاصة في آسيا الصغرى. وانكلترا التي كانت قواتها موجودة في معظم اراضي كردستان، تواجه اكثر من اي دولة اخرى قضية كردستان.

وفي نهاية اول مرحلة من مؤتمر السلام في باريس والتوقيع على معاهدة فرساي، لم تأخذ الحكومة البريطانية اي اجراء ملموس لانشاء دولة مستقلة في كردستان. وعلى العكس، طالب المسؤولون البريطانيون القادة الاكراد للبقاء على الهدوء والاستقرار في كردستان الغربية والشمالية، رغم التهديدات المتزايدة لاستيلاء القوميين الاتراك على ادارة تلك الاراضي. ولم يُقدر بعض المسؤولين البريطانيين تماماً قوة وسعة حركة مصطفى كمال. و فقط في يونية ١٩٢٠، وبعد مؤتمر سان ريمو، انركت الحكومة البريطانية الاهمية الاستراتيجية لوجود حركة كردية لمواجهة نوايا مصطفى كمال المعادية لبريطانيا.

وما بين يونيه وديسمبر ١٩١٩، اتبعت انكلترا سياسة سلبية تتطلب ترديد الوعود التي يقدمها المندوبون البريطانيون للقادة الاكراد، والتي بمقتضاها تدافع انكلترا عن حقوق الاكراد في الاستقلال، في مقابل طلب هؤلاء المندوبين من القادة الاكراد الحفاظ على الهدوء والامتناع عن الثورة.

وكان هدف البريطانيين في كردستان تأمين الامن العسكري. وتطلبت استراتيجيتهم من يونيه الى اكتوبر توفير ضمان امن قواتهم في كردستان الشمالية والغربية، والحفاظ على استقرار النظام في تلك الاراضي، وذلك من اجل حماية الحدود الشمالية لميزوبوتاميا حيث قررت انكلترا فرض وصايتها عليها.

وبعد الحرب، وفي حين كانت القوات البريطانية قد ظهرت في كردستان الشمالية والغربية حيث كانت انكلترا تميل لاقامة دولة مُقلقة في كردستان بين ميزوبوتاميا وروسيا. وكان ذلك المشروع شبيهاً بالمشروع الذي فكر فيه البريطانيون بأن تكون افغانستان دولة مُقلقة دائماً للتهديد الروسي للهند.^{١٠٤١}

وعلي الصعيد الدبلوماسي، كان على انكلترا مواجهة مطالب فرنسا في الموصل ونفطها، وبجزء كبير من كردستان الغربية. وكانت فرنسا تأمل بإلحاق جنوب كردستان الغربية بسوريا العربية، فقد حصلت على حق الوصاية عليها.

وفي غمرة النزاع الدبلوماسي بين فرنسا وبريطانيا، اخذ رجالان على عاتقهما ملف مستقبل كردستان: كورزون لانكلترا وبرتوليه لفرنسا. وكورزون الذي كان يترأس اللجنة الشرقية، واصبح

^{١٠٤١} بخصوص الفكرة الاستراتيجية البريطانية، باستخدام كردستان منطقتة مُقلقة عازلة، راجع: تحليل البروفيسور بافيج Baviçe، نفس المصدر السابق، الصفحات ٤٦-٤٧.

فيما بعد في اكتوبر ١٩١٩، وزيراً للخارجية، كان يبحث عن سبل ضمان امن دائم لميزوبوتاميا من جهة، ويحاول الحفاظ على بقاء فارس ومنطقة الخليج الفارسي منطقة نفوذ بريطاني من جهة اخرى. وكان هناك عقيدان قاما باخلاص بتنفيذ سياسته في هذين البلدين: السير لرنولد ولسن، في ميزوبوتاميا، والسير برسي كوكس في فارس. وعلى الرغم من الاهمية الاستراتيجية لهذين البلدين، ظلت سياسة كورزون تجاه كردستان سياسة هامشية.

وخلال المفاوضات التي دارت بين فرنسا وبريطانيا في ديسمبر ١٩١٩، تمسك كورزون بموقفه لصالح انشاء دولة كردية مستقلة في كردستان الغربية. في حين كانت وجهة نظر بريطانيا ان تظل كردستان الشرقية داخل دولة فارس، والحاق كردستان الجنوبية التي يحتلها البريطانيون بميزوبوتاميا، وكردستان الشمالية التي يطالب بها الارمنيون تُستبعد ولا تكون جزءاً من الدولة الكردية.

ووافق برتوليه في ديسمبر ١٩١٩، على اقتراح كورزون بضرورة استقلال كردستان الغربية. ولكنه غير موقفه في مؤتمر لندن المنعقد في فبراير ١٩٢٠، لدرجة اعلانه رأياً مخالفاً ضد ذلك الاستقلال، لان الحكومة الفرنسية الجديدة ترى ان اراضي دولة كردستان الغربية تلك، تحتوي الاراضي التي منحها معاهدة سايكس - بيكو لفرنسا. ويرى برتوليه ان انشاء دولة كردية مستقلة موالية لبريطانيا ربما تؤدي الى خسران فرنسا الاراضي التي وعدتها بها معاهدة سايكس - بيكو، وتهدف راديكالية الموقف الفرنسي حول قضية كردستان بشكل رئيسي الى الضغط على انكلترا حتى تترك لها نفط الموصل. بل واكثر من ذلك، كان موقف برتوليه بالحاق ما تبقى من كردستان الغربية لتركيا كان وسيلة لتقارب فرنسا مع القوميين الاتراك الذين يمكنهم تبعاً لذلك تغيير موقف مصطفى كمال حول موضوع صقلية.

وتخلت انكلترا عن تأييدها لانشاء دولة كردية في كردستان الغربية للأسباب الثلاثة التالية: (١) الضغط الفرنسي. (٢) ما ستكلفه انكلترا من تكاليف كبيرة لوصاية محتملة بريطانية على تلك الاراضي التي لانفط فيها. (٣) غياب حركة كردية منظمة تدفع انكلترا لقبول الامر الواقع لسيطرة الكماليين على تلك الاراضي.

ولم يكن مؤتمر سان ريمو تحولاً في سياسة الحلفاء تجاه كردستان. والجدل الدائر حول مستقبل كردستان الغربية كان قد بدأ مسبقاً في ديسمبر بين كورزون و برتوليه وبخصوص نفط كردستان ونظام الموصل، فقد عُقدت عدة اتفاقيات لم يتم التصديق عليها، واستمرت المفاوضات بين انكلترا وفرنسا دون التوصل الى اتفاق نهائي.

وظلت جميع المفاوضات والمناقشات حول النفط ثنائية فقط بين انكلترا وفرنسا. فلم تكن هاتان الدولتان تريدان مشاركة الموارد النفطية مع الامريكيين والاطاليين. ووضعت

اتفاقية سان ريمو في ٢٤ ابريل حول تقاسم نفط ميزوبوتاميا وكردستان نهاية لمفاوضات طويلة بين فرنسا وانكلترا، كما هيأت اساساً للاحتكارات البريطانية والفرنسية لنفط تلك البلاد.

وكان النظام السياسي والاقتصادي لكردستان كذلك، موضوعاً لمناقشات ومفاوضات بين فرنسا وبريطانيا في الحلف الثلاثي بين انكلترا وفرنسا وايطاليا. وكان مشروع الحلف، الذي تم وضعه في لندن قد اعترف باستقلال فوري لكردستان الغربية. ولكن في سان ريمو على العكس، لم يظهر ذلك المشروع في جدول الاعمال، كما تم استبعاد فكرة الاستقلال الفوري من النص النهائي لمعاهدة السلام. ويتوافق ذلك التغيير تماماً وموقف انكلترا تجاه كردستان بعد مؤتمر لندن في فبراير، ومؤتمر سان ريمو في ابريل.

وقد تم التعبير عن الموقف النهائي للحلفاء وتجاه نظام كردستان في مشروع معاهدة السلام مع تركيا، الذي تم التوقيع عليه في اغسطس ١٩٢٠، ويشترط ذلك المشروع الاعتراف باستقلال كردستان على مراحل واجراءات تتم تحت اشراف الحلفاء وعصبة الامم. ونحن نرى ان الفرق بين مشروع الحلف الثلاثي ومشروع معاهدة السلام مع تركيا، يوضح عقلية قادة الحلفاء تجاه المعاهدتين: خلقت معاهدة سيفر رأياً يقضي بالتزام الدول المتحالفة بتحقيق السلام في تركيا وبتحقيق استقلال كردستان، وهما مسؤوليتان لم تقبل الدول تحملها بل فضلوا ترك الامور لارادات الحلفاء المستقبلية ولعصبة الامم، في حين ان الحلف الثلاثي اشترط ضمان مصالح تلك الدول.

ولكن تحقيق تلك المصالح يتعلق باستقلال كردستان. وطريقة مواجهة الحل الذي اتخذه الحلفاء بخصوص كردستان، تشرح كيف كانت تلك الدول تبحث بعد الحرب عن تحقيق المصالح الفورية على حساب الحلول العقلانية المرتكزة على التفكير طويل الامد.

وكان التوصيف الدقيق لشكل الدولة الكردية الذاتية في كردستان الغربية، قد اصبح مسؤولية لجنة ثلاثية بريطانية وفرنسية وايطالية، لكي تقرر ذلك بعد التوقيع على المعاهدة بستة اشهر. وهكذا، تخلص المجلس الاعلى من مسؤولية ايجاد حل نهائي لتلك القضية. وتركت اللجنة للاكراد امكانية تقديم طلب الحماية والوصاية من عصبة الامم. وكان المجلس يعرف بدهاء ان عصبة الامم لاتمتلك اية سلطة لاقرار وتطبيق الوصاية بدون مشاركة تلك الدول نفسها التي حملتها مسؤولية القضية الكردية. وكان مجلس عصبة الامم قد رفض اتخاذ مسؤولية الوصاية على ارمينيا. بسبب عدم وجود اية وسائل مادية وعسكرية رغم انها كان يمكن ان تكسب تأييد وتعاطف الولايات المتحدة والعالم المسيحي.

وفي الحقيقة كان اختيار الوثوق بعصبة الامم لكي تعلن عن النظم المستقبلية لارمينيا وكردستان، انما يعكس ارادة القادة البريطانيين والفرنسيين والايطاليين للتخلص من هاتين المشكلتين الشائكتين في الوقت الذي يؤمنون فيه اعترافاً دولياً قانونياً بحقوق شعوب ارمينيا وكردستان في الاستقلال. ومن جهة اخرى، كان الامر يتطلب كذلك توضيحاً للرأي العام وللولايات المتحدة، بان هؤلاء القادة قد تركوا تقرير قضية الوصايات تتوقف على مجلس عصبة الامم، كما اراده الحلف. ومع ذلك، ففي مجال خيار الوصايات على ميزوبوتاميا وفلسطين وسوريا، وضع ذلك الامر عصبة الامم امام الامر الواقع، بعد قرارات كانت قد اتخذت من قبل المجلس الاعلى للحلفاء من قبل.

وتحقيق الوصاية على بلد ما، يتطلب وسائل مادية وعسكرية كبيرة. ولهذا، لم تقبل انكلترا ولا فرنسا ولا ايطاليا ولا الولايات المتحدة الوصاية على كردستان او ارمينيا. واذا كانت انكلترا قد ناضلت للحصول على وصاية على ميزوبوتاميا بما فيها ولاية الموصل، وعلى فلسطين، فقد كان ذلك حفاظاً على مصالحها الحيوية الاستراتيجية والاقتصادية، وينطبق نفس الوضع على فرنسا بالنسبة لسوريا. ونحن نرى انه بعد ان نجحت انكلترا في استقطاع ولاية الموصل من كردستان، لم تعد تشكل كردستان الغربية اي اهتمام لتلك الدول.

ومن جهة اخرى، لم تكن النزاعات بين قادة تلك الدول كما لويد جورج وكورزون وكليمنصو وميللران وبرتوليه واورلاندو او سونينو، لم تكن لتحدث الا لانهم كانوا يستهدفون فقط الحصول على اكبر جزء ممكن من الغنيمة في آسيا الصغرى لبلادهم. وما كانت مناقشاتهم المطولة من مؤتمر لآخر، تخدم سوى ذواتهم وهيبتهم الوطنية ورغبتهم القوية في اظهار سياسة القوة.^{١٠٤٢}

واليوم، يعود وجود العراق وسوريا دولاً في شكلها الحالي الى نظام الوصاية الانكليزي والفرنسي. وخلقت انكلترا وفرنسا بذلك هاتين الدولتين قطعة قطعة سواء ارادتا ذلك ام لم تريداه. وفيما بعد، اعترف بهما المجتمع الدولي دولاً مستقلة. في حين تتمتع شعوب ارمينيا وكردستان بامتياز الحصول على وصاية دولة اوربية، وبقيت تدور في دائرة عدم القدرة على انشاء دولتيهما.

^{١٠٤٢} كتب لويد جورج، بهذا الخصوص يقول: "اقامة اي سلام اساسي من الرمال المتحركة للمصالح والطموحات والميول الانسانية. ولا يمكن تعيين اية سياسة دولية حكيمة وماهرة، ومهما كان بناؤها جدياً او يمكن ان تستمر طويلاً حتى تبدأ الانسانية تحفر نحو الجذور بحثاً عن مثال خالد، بل وحتى البناء نفسه والقائم على اساس ثابت يجب ان يتسلح ويلتزم بقوة قانون مقبول من الجميع".

(٥)

تشكل معاهدة سيفر اول اعتراف دولي بحق الشعب الكردي بتأسيس دولته في كردستان. وبلور التوقيع على معاهدة السلام بسيفر ذلك الاعتراف. مع انه مع ذلك لم تعترف المعاهدة بكردستان مستقل سوى على رقعة تمثل خمساً وعشرين في المائة فقط من المساحة الكلية لاراضي كردستان والمأهولة فقط بالاكرد في كردستان الغربية الواقعة شرق نهر الفرات. على اي حال، فقد فتحت المادة (٦٤) من المعاهدة امام الاكرد امل امكانية التحاق محتمل لاكرد كردستان الجنوبية بالدولة الكردية.

ودون ادنى شك، منعت وعرقلت المصلحة الامبريالية لانكلترا وفرنسا اي (الحاق كردستان الجنوبية بالعراق البريطاني، والحاق جزء من كردستان الغربية بسوريا الفرنسية)، الى جانب مبالغة الارمن بالمطالبة بضم كردستان الشمالية، منعت الاعتراف في معاهدة سيفر بكردستان مستقل يحتوي جميع اراضي كردستان، التي كانت خاضعة قبلاً للامبراطورية العثمانية.

زيادة على ذلك، فان معارضة المصالح البريطانية والفرنسية في كردستان الغربية وقفت تسد طريق امكانية توصل ذلك البلد مباشرة الى الاستقلال. وكانت معاهدة سيفر قد نصت على الاعتراف الدولي بكردستان مستقل. يتم على عدة مراحل، بحيث تدير كل مرحلة لجنة ثلاثية تشكلها بالتتابع حكومات بريطانيا وفرنسا وايطاليا.

وأخيراً، فنحن نعتقد ان الحكومة التركية بتوقيعها على معاهدة السلام بسيفر قد تخلت عن اي حق تحت اي عنوان في اراضي كردستان استناداً الى المادة (٦٤) من المعاهدة. وفي الحقيقة، وحتى قبل التوقيع على معاهدة السلام، كانت الحكومة التركية الشرعية للسلطان، قد اعترفت بحق استقلال جميع اراضي كردستان الخاضعة قديماً لسلطتها. وزيادة على ذلك، فقد وعد مصطفى كمال في تصريحاته ورسائله للاكرد قد وعد بالاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الكردي. وكان لكل فريق مصلحته الخاصة في الاعتراف بحقوق الشعب الكردي سواء ظل تحت كنف الاتراك او كان قد كون دولته المستقلة. وقد اراد كل طرف استغلال كردستان لمصلحته. وفي المجمل، اعترفت جميع الاطراف بوجود مشكلة كردستان وضرورة ايجاد حل لها.

لقد اعترف الحلفاء باستقلال كردستان شريطة ان تخدم تلك الدولة مصالح انكلترا. وبالمثل، فان حكومة ضميد فريد باشا، قد اعترفت باستقلال كردستان لاستخدام ذلك ضد حركة مصطفى كمال وضد انشاء دولة كبيرة لارمينيا. وكان مصطفى كمال قد اعترف

بالحق الوطني للاكراد، حتى ينضموا وهم كثيرون العدد الى مشروعه ضد القسطنطينية وضد الارمن وضد الحلفاء.

وعلماً بأن الاعتراف بكُردستان الذي اعلنته تلك الاطراف المختلفة، انما كان يستهدف المصالح القصيرة الامد والمتوسطة الامد ولم يكن ليتطابق ابداً مع استراتيجيتهم في كُردستان. وفي واقع الامر، ويعد تحقيق الاهداف، اخذ الكماليون والبريطانيون يخلقون العراقيل امام الاكراد الذين يناضلون من اجل انشاء الدولة.

كما ان غياب الحماية لصالح الحصول فيما بعد على الوصاية على كُردستان، كان أحد الاسباب الرئيسية لعدم تطبيق معاهدة سيفر في كُردستان، ولعدم انشاء الدولة المستقلة. وحماية كتلك كان يمكنها ان تُنشئ ادلة وترسم حدوداً وكانت اجبرت الدول المجاورة لكُردستان والدول الغربية كذلك على الاعتراف بدولة كُردستان كما فعلت انكلترا لدولة العراق. ولم تكن الدول الحليفة تهتم بتحقيق ذلك الحق الذي نصت عليه معاهدة سيفر. بل انصبت اهتمامها على تأمين حضور مستقبلها لها في تركيا. كما تابعت انكلترا تأمين مصلحة امبريالية خالصة في كُردستان. واذ تؤيد انكلترا وبشكل عشوائي انشاء دولة كُردية في كُردستان الغربية، لتصبح دولة عازلة تثير القلق بين روسيا وتركيا وميزوبوتاميا، تراها في ذات الوقت تعارض حركة الشيخ محمود لاستقلال كُردستان الجنوبية. وستستخدم انكلترا في مفاوضاتها ما بين ١٩٢١-١٩٢٤ قضية كُردستان الغربية وسيلة ابتزاز دبلوماسي ضد الحكومة الكمالية حتى توافق تلك الحكومة على الحاق الموصل بالعراق.

وفيما يخص الاكراد انفسهم، فقد كان ينقص قادتهم اتباع سياسة استراتيجية لخلق دولة قومية كُردية. وكانوا ينتظرون اعتراف الحلفاء بحق الاستقلال لكُردستان دون ان يعرفوا ان ذلك الحق يجب فرضه بالقوة. وكانوا يقيمون بالقسطنطينية بعيداً عن الشعب، وكان رهانهم الاكبر على عهود الحلفاء والسلطان اكثر من المراهنة على قدرة الشعب الكُردية. وادركت الحركة الكُردية ذلك الخطأ ولكن بعد فوات الاوان، وبعد ان احتلت الحركة القومية لمصطفى كمال التركية كُردستان واستخدمها الاكراد وكُردستان قاعدة تنطلق منها ثورته. وكان السيد عبدالقادر، الرئيس السابق للبرلمان العثماني يقيم علاقات مع مختلف حكومات القسطنطينية، وكان يفضل حلاً سلمياً تركيا - كُردياً لاقامة ذاتية كُردية اقليمية في كُردستان بدلاً من ثورة كُردية ضد الاتراك لتحرير كُردستان. وفضلاً عن ذلك، فقد كان ابناء بدرخان جميعهم خارج كُردستان، في القسطنطينية او غيرها، ينتظرون في سلبية وعود الحلفاء.

على اي حال، ففي كل مرة يأخذ اولاد بدرخان المبادرة لاثارة ثورة ضد الكماليين ومن اجل تحرير كردستان، كانت انكلترا تمنعهم من تحقيق ذلك، حيث تعتقد ان حركة كتلك ستغرق كردستان في الفوضى في حين انها كانت تسعى بأى ثمن لتهدئة كردستان الغربية، وذلك من اجل منع امتداد او انتشار اي اضطراب في كردستان الجنوبية، او في ميزوبوتاميا.

وعلى العكس من تصرفات قادة كردستان الغربية، او الشمالية، لم ينتظر الشيخ محمود وعود انكلترا لتنظيم الحركة الوطنية الكردية. وكان يريد الحصول على استقلال كردستان وان امكن ليكن بموافقة انكلترا. وكانت انكلترا قد اقامت منذ البداية ادارة ذاتية لكردستان الجنوبية. ولكن سياسة الالحاق التي نادى بها أرنولد ولسن اجبرت الشيخ على مقاومتها. وبذل أرنولد ولسن كل مايسطيع من اجل الحصول على موافقة لندن على سياسته حتى ولو كلف بريطانيا الكثير، وكذلك الاكراد او حتى ولو كانت تهدد الاستقرار السياسي في العراق وكردستان.

وكان الحاق كردستان الجنوبية بالعراق خطوة لا بد منها ولاغنى عنها للحفاظ على الوصاية البريطانية على العراق، ولان انكلترا استطاعت تمويل قواتها من عوائد نפט كردستان. وليس ذلك فقط، بل تمويل ادارتها وتطوير البنى التحتية لدولة العراق. وفي واقع الامر، ومنذ عام ١٩٢٧، وبعد مرور عام على موافقة عصبة الامم على الحاق ولاية الموصل بالعراق. بدأت انكلترا في استغلال نפט كركوك. كما ان كردستان الجنوبية توفر كذلك خط دفاع استراتيجي عن الحضور البريطاني في العراق ضد اجتياح محتمل تركي او روسي.

على اي حال، فان الحاق كردستان الجنوبية بالعراق احد الاسباب الرئيسية للانتفاضات الكردية ضد السلطة المركزية. وفي الحقيقة، فان ذلك الالحاق القسري والتمسك بالاحتلال الاجنبي لكردستان وراء عدم الاستقرار الداخلي للعراق وحتى اليوم.

كما كانت معاهدة سيفر بدورها نتيجة صراع بريطاني طويل الامد من اجل التوصل الى السيطرة على اسيا الصغرى: وذلك بتفكيك الامبراطورية العثمانية وبالحصول على مصالحتها في ميزوبوتاميا (بما فيها كردستان الجنوبية) وفلسطين ومصر وقبرص والسيطرة على مضائق الدردنيل. ومع ذلك، فقد كان انسحاب الولايات المتحدة من تسوية السلام مع تركيا، والتنافس العدائي للدول الكبرى في اسيا الصغرى، خاصة بين انكلترا وفرنسا، الى جانب انتفاضة القوميات التركية، وهزيمة الجيش اليوناني امام الكماليين، قد كانت كلها مشاكل جعلت من المستحيل محاولة تطبيق معاهدة سيفر.

(٦)

جاءت المأساة اليونانية بهزيمة فينيزيلوس، وتراجع الحلفاء عن تأييد اليونانيون، لتفتح الطريق امام القيام بمراجعة لمعاهدة سيفر. وبعد المؤتمر الثاني في لندن، تنازلت انكلترا عن كُردستان ولرمينيا للكماليين مُقابل الحفاظ على سيادتها على المضائق ونفوذها في القسطنطينية. وفي لندن، تناسى الحلفاء وعودهم بتأييد استقلال الشعوب التي كانت ترزح تحت سيطرة الاتراك العثمانيين، تلك الوعود التي اعلنوها رسمياً بعد نهاية الحرب.

وهكذا، فان معاهدة سيفر المتعلقة بكُردستان تم استيعادها وعدم ذكرها في معاهدة السلام مع تركيا. وانكلترا التي كانت قد ايدت استقلال كردستان الغربية، تركتها بمصيرها لسيطرة تركيا، بدون مطالبة الكماليين بتقديم اية ضمانات رسمية مدونة فيما يخص وعودهم بمنح ذاتية اقليمية للولايات الكُردية. ولهذا لم تمنح معاهدة لوزان نتيجة لذلك اية حماية دولية للشعب الكُرد الذي ظل تابعا لسيطرة تركيا.

ونحن نعتقد ان كورزون كان المسؤول عن عدم ذكر القضية في المعاهدة لانه لم يكن يهتم بمستقبل الاكراد، حيث لم يطالب باية ضمانات رسمية ناجزة من الكماليين حول منح الذاتية الاقليمية لكُردستان او لحماية حقوق الاكراد في تركيا؛ في حين انه قد تم منح ذلك الضمان للاقليات الدينية في معاهدة لوزان. وكان كورزون يعرف جيداً انه يترك الاكراد ضحية للقمع التركي بدون ذلك الضمان الدولي.^{١٤٣} كما كان تشرشل على حق عندما قال: "ان خطأ كورزون كما كشفه لنا مؤرخ قصة حياته، انه كان يجب وضع الاسئلة، ولا يهتم بعد ذلك بها وبعد ان تنساب باناقة من بين شفثيه او من تحت قلمه".^{١٤٤}

وزيادة على ذلك، يمكن شرح تغيير موقف الحكومة البريطانية تجاه انشاء دولة كُردية في كُردستان الغربية، بعد ان تخلت انكلترا عن انشاء دولة كُردية في كُردستان تثير القلق بين تركيا وميزوبوتاميا. ومع ذلك، كان تخلي انكلترا عن كُردستان الغربية سبباً في تمسكها بأي شمن بكُردستان الجنوبية تحت سيطرتها.

^{١٤٣} "في مذكرة حول قضية الموصل"، اكد كورزون نفسه: "انه سيكون من المهم معرفة هل يوجد في التاريخ سجل استيلاء تركيا على اية اراضي بقوة السلاح وتشجع فيه المنتصر بالمطالبة باجراء استفتاء شعبي في المنطقة المعينة او عبر عن الارادة في الالتزام بنتائج تصويت كهذا". مذكرة حول الموصل، وثيقة ١٥٢، داخل ملف الوثيقة ١٥١، وثائق بريطانية حول الشؤون الخارجية، الجزء الثاني، السلسلة ب، الجزء الثالث، ص ٢١٩.

^{١٤٤} تشرشل، الازمة العالمية، نفس المصدر السابق، الجزء الرابع، ص ٤٠٧.

وبالنسبة لانكلترا، وبالإضافة الى اهمية الموارد النفطية وقمع كُردستان الجنوبية، مما يلزم للبقاء على الوجود العراقي، فان جبال كُردستان المحاذية شمال مدن الموصل والعمادية وراوندوز تشكل حدوداً استراتيجية طبيعية للدفاع عن العراق. وفي مؤتمر القاهرة، اعلن المسؤولون البريطانيون عن سياسة جديدة، حيث الغوا مواد معاهدة سيفر المتعلقة بكُردستان الجنوبية.

وتتطلب سياسة انكلترا المعلنه في مؤتمر القاهرة، الحاق كُردستان الجنوبية بالعراق خلال فترة انتقالية تفادياً لاثارة اية صدمات بين القوى البريطانية والكُردية، في الوقت الذي ترغب فيه انكلترا بتقليص قواتها في ميزوبوتاميا وكُردستان. على اي حال، اراد تشرشل وزير المستعمرات آنذاك ورئيس مؤتمر القاهرة، اراد منح الاكراه ذاتية خارج الدولة العراقية الجديدة. وفي علاقة يمكن مقارنتها بتلك العلاقة القائمة بين الهند ونيبال. ولكن خط تشرشل السياسي لم يتوافق مع سياسة كوكس، المذبذب السامي البريطاني في ميزوبوتاميا والذي كان يرغب في الحاق كُردستان الجنوبية كمجرد محافظة في العراق.

على اي حال، لم يتم تقرير مصير كُردستان الجنوبية في حل كامل بالنسبة لانكلترا. وانتصار الكمالين على اليونان غرباً سمح لهم بتركيز الجهود العسكرية شرقاً ضد الانكليز في الموصل. وفي لوزان، طالب الكماليون بكُردستان الجنوبية، الولاية العثمانية القديمة في الموصل، كونها جزء من تركيا.

وجاءت معاهدة لوزان لتقدم تناقضاً مفاجئاً لمعاهدة سيفر. والدول الكبرى التي كانت قادرة على املاء شروطها على تركيا في معاهدة سيفر، وجدت نفسها قادرة على الالتزام بالتفاوض بندية مع تركيا الكمالية. وتركيا التي كانت في القرن السابق مجالاً لتدخل الدول الاوربية في شؤونها الداخلية، استطاعت في لوزان اجبار العالم على احترام رغبتها في الاستقلال، ورغبتها في الامتداد بتوسيع سيطرتها خارج حدودها الاتنية باحتواء داخل حدودها اراضي يونانية بلغارية، كُردية و ارمنية، واحتل الاتراك من جديد كُردستان الشمالية والغربية مهددة باستعادة سيطرتها على كُردستان الجنوبية.

واصبحت قضية الموصل، قضية تتعلق بهيبة انكلترا على صعيد علاقاتها الدولية. فاذا لم تفرض انكلترا ارادتها على تركيا في قضية الموصل، سوف تتأثر هيبة بريطانيا ليس فقط في العراق ولكن في الشرق الاوسط ككل. ومن اجل الحفاظ على هيبة الامبراطورية وهيبة كورزون ذاته، حاول كورزون استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة لالحاق الموصل بالعراق.

ولكن الحفاظ على تلك الهيبة، تمت على حساب القيم الانسانية والديمقراطية بالنسبة للامبراطورية، كما بالنسبة لكورزون ذاته، بأسم تلك الهيبة، رفض الماركيز كورزون دو كندلستون وزير الخارجية، والمستشار في جامعة اكسفورد خلال سبعة عشر عاماً، ومندوباً عن بريطانيا العظمى -أقدم ديمقراطية في العالم-، رفض في لوزان حقّ الشعب الكردي الطبيعي والمشروع في اجراء استفتاء حول مصيره. وفي تلك الاثناء كانت طائرات القوة الجوية الملكية تقصف الاكراد لانهم انتخبوا وفي تصويت شعبي ملكهم الشيخ محمود، وحيث رفضوا بذلك الحاقهم بدولة عربية حديثة خلقتها انكلترا.

وكانت جميع الضربات الممكنة مسموحاً بها من اجل الاحتفاظ بالموصل وهزيمة العدو المنافس. وفي لوزان، غيّر عصمت باشا وزير خارجية تركيا الكمالية، غير الحقيقة التاريخية باعلان ان الاكراد كانوا اصلاً من اصول تركية. واخيراً، عندما فشل كورزون في التوصل الى حل مناسب بالنسبة لانكلترا، وتركيا، استخدم التكتيك الدبلوماسي الذي يعمل على عرض قضية الموصل على عصبة الامم، وحيث تستطيع انكلترا بنفوذها ان تجد بسهولة حلاً لصالحها.

وكورزون كما عصمت قد اعماهما الحفاظ على هيبتهما الشخصية عندما حاول كل منهما الحصول على غنيمة الموصل لبلادهما. وباتباعهما لمنطقهما، لم يفكرا في انشاء دولة مستقلة في كردستان، كان يمكنها ان تكون دولة عازلة تثير القلق لايجاد حل نهائي للنزاع بين انكلترا وتركيا في تلك المنطقة، وبهذا يمكن نشر السلام والاستقرار لشعوب المنطقة، بعد حرب عالمية، استمرت اربع سنوات، وحرب اقليمية استمرت خمس سنوات، وكورزون نفسه يفتقد الخيال السياسي على المدى الطويل. على اي حال، والاكراد لايملكون التكنولوجيا اللازمة لاستخراج النفط، وربما كانوا ليقدموا تنازلات لانكلترا التي ظلوا ولوقت طويل يعتبرونها حامية لهم.

وجاء فشل معاهدة سيفر، مصيبة خطيرة بالنسبة لاوروبا، كما لآسيا الصغرى. وتبع ذلك الفشل، انفراط تحالف المصالح بين انكلترا وفرنسا واطاليا، ووصل لنهايته في اوربا وفي آسيا الصغرى. واوحت مراجعة معاهدة سيفر للالمان بفكرة الغاء معاهدة فرساي.

كما غيرت معاهدة لوزان المفهوم الذي كانت تعتنقها شعوب الشرق وخاصة الاكراد والارمنيون حول الغرب. وبعد ان لعبوا دور القوى التحررية والديمقراطية، اصبح الغرب اطاراً للامبريالية حيث المصالح كانت متقدمة على حقوق الشعوب. كما كان ذلك الفشل برهاناً على فشل المثالية الانسانية التي نادى بها ولسون في حق الشعوب بتقرير مصيرها بانفسها، وبرهاناً على انتصار القوة والمصالح. كمالف الصمت مذبحه الارمن. وتم تهجير

(١٣٠٠٠٠٠٠) يوناني من اراضيهم في غرب الاناضول وفي تراقيا. كما اصبح الشعب الكردي بغالبيته ضحية احتلال وسيطرة الاتراك رغم فقدان اكثر من سبعمائة الف نسمة. كما والحقت انكلترا كُردستان الجنوبية بالعراق، ووضعت معاهدة لوزان من جانبها نهاية لذاتية ثقافية واجتماعية كُردية نسبية، كان يتمتع بها الاكراد في ظل الامبراطورية العثمانية. وفي واقع الامر، لم تُشر معاهدة لوزان التي جاءت بدلاً من معاهدة سيفر لم تشر من قريب ولا بعيد اية اشارة لكُردستان الشمالية والغربية.

ولانتشبه معاهدة لوزان اية معاهدة للسلام، لافي الظروف الذي تم انشاؤها فيه، ولا في مفاوضاتها، ولا حتى في نوعية موادها. انما كانت تشبه اتفاقية ظرفية، انشأتها القوة وخلقتها الخوف من اندلاع حرب جديدة بين الحلفاء وتركيا وبحثاً عن تسوية للمصالح بين تركيا وانكلترا على وجه الخصوص.^{١٤٥}

اما بخصوص قضية حماية الاقليات، فلا ترقى مواد تلك المعاهدة الى العدالة وقرار الحق. وفي الواقع، فإن الاقلية المسيحية هي الاقلية الوحيدة التي راعت حمايتها تلك المعاهدة في تركيا. وذلك كان بسبب مصالح الغرب التي اجبرت تركيا على قبول تلك المادة في المعاهدة.

على اي حال، فلم توجد اية مادة في تلك المعاهدة تنص على حقوق الشعوب والاقليات الاتنية الاسلامية التي عادت من جديد ترزح تحت سلطة الاتراك. وهكذا، فان جزءاً كبيراً من الشعب الكردي، واقلية اللاز والشركس والعرب تركوا لحالهم تحت رحمة السياسة الشوفينية والمركزية العنصرية التركية للحكومة الكمالية، بدون اية حماية دولية. وفضلاً عن ذلك، فان معاهدة لوزان منحت تركيا من الان فصاعداً، حق الاستفادة من مبدأ عدم التدخل في شؤونها - والمرتكز على السيادة على الاراضي-، في حين ان ذلك البلد قد اثار في العالم اجمع مظاهرات استنكار ورفضاً للمذابح والقمع الذي مارسته ضد رعاياها. ونتيجة لذلك، لا يمكن اعتبار معاهدة لوزان معاهدة عادلة تؤدي الى السلام في المنطقة مع عدم موضوعيتها الواضحة. واذا كانت معاهدة لوزان عادلة للاتراك، فهي ليست عادلة لا للاكراد ولا للارمن ولا للآشوريين - الكلدان ولا لليونانيين. ويعتبر الاتراك معاهدة سيفر غير عادلة بالنسبة لهم، وتم تبديلها بمعاهدة لوزان، التي جاءت بدورها غير عادلة لجميع الشعوب المجاورة لتركيا.

^{١٤٥} يؤكد داثيل وارنر، على ان: "اذا ما كان القانون الدولي فحسب اداة لتحقيق مصالح الدولة، اذن سيفقد مفهوم القانون قوته اذا ما توقف على مجرد مواد موضوعية".

وهكذا فإن العامل السياسي لصلاحية المعاهدة الى جانب التوتر والنزاعات الدائمة بين تلك الدولة وجيرانها في الخارج. ومعاهدة لوزان، المفروضة بالقوة، وتحافظ عليها القوة، لم تستطع تحقيق السلام بالقوة.

(٧)

وكان النفط العنصر الحاسم في توجيه سياسة بريطانيا بالحقاقها كردستان الجنوبية بالعراق حيث كانت تقوم انكلترا بالوصاية عليه. وفي الواقع، فرغم ان كلمة النفط لم تظهر في المذكرات والتصريحات التي سبققت قرار عصبة الامم، الا ان المصالح النفطية كانت العامل الحاسم في اتخاذ القرارات. كما ان قضية الموصل لم تكن لتأخذ تلك السعة وتلك الاهمية في العلاقات الدولية اذ ما لم تكن هناك مولد نفطية كبيرة. ولكي تصبح قضية ما من القضايا الهامة، يجب ان تهتم بها الدول المعنية. واهتمت انكلترا وفرنسا وكذلك الولايات المتحدة بالحقاق الموصل بالعراق، حيث حصلوا مسبقاً، عبر اتفاقيات ثنائية، بعض الامتيازات والمساهمات في شركة النفط التركية، وهي شركة اغلب رأسمالها بريطاني.

وبعد الحرب العالمية الاولى، اصبح النفط المادة الاولى الاهم، بل الاكثر اهمية للبقاء على تلك البلاد، وديمومة الدولة. وذلك دونما شك، كان خاتمة للاتفاقيات الثنائية مع فرنسا وانكلترا في سان ريمو ١٩٢١، وكذلك مع الولايات المتحدة - قبل عرض قضية الموصل امام عصبة الامم - والتي سمحت لانكلترا بالحقاق ولاية الموصل بالعراق.

ولم تتوصل انكلترا وتركيا الى اتفاق مرض بعد مؤتمر لوزان. فقد وضعت المادة الثالثة في الفقرة الثانية لمعاهدة لوزان، ولاية الموصل في نظام الامر الواقع المؤقت انتظاراً لاتخاذ قرار حاسم حولها. واستناداً الى تلك المادة، فيجب اتخاذ القرار عبر اتفاق ثنائي بين بريطانيا وتركيا. واذا لم يحدث ذلك، ستتوقف القضية على تحكيم عصبة الامم. ولم تتوصل بريطانيا وتركيا الى اتفاق في مفاوضات القسطنطينية، لان كل طرف اصر على الحصول على ولاية الموصل. وذلك بالاضافة الى ان انكلترا وتركيا قد خرقتا الشروط التي تفرضها تلك المادة في المعاهدة. ولعدم التوصل الى وجود اتفاق ثنائي، عرضت انكلترا قضية الموصل على عصبة الامم، وبعد مرور تسعة اشهر يعد التوقيع على معاهدة لوزان.

وقد رأينا انه قد تم عرض قضية الموصل على عصبة الامم، كونها قضية ترسيم حدود بين تركيا والعراق، وليس كما قضية تقرير مصير ونظام ولاية الموصل. وكانت المادة الثالثة من الفقرة الثانية لم توفق من قبل في عرض قضية الموصل. لقد حولت انكلترا القضية

الى مجرد قضية ترسيم للحدود و ذلك لمنع قرار احتمالي من عصابة الامم بتنظيم استفتاء شعبي في كردستان الجنوبية.

اذن، ومنذ البداية رفضت انكلترا عرض القضية كتقرير لمصير الشعب الكردي في كردستان الجنوبية. فبالنسبة لانكلترا، كانت القضية تتلخص في ترسيم افضل لحدود استراتيجية يمكن ان تضمن للعراق الى جانب الموارد النفطية وقمع ولاية الموصل تأمين خط دفاعي طبيعي. وسكان يبلغ تعدادهم الى المليون نسمة، يمكن ان يخدموا في الجيش العراقي. وكانت اعمال لجنة تقصي الحقائق تدور حول تلك النقطة في كردستان الجنوبية. ولهذا، لم تتمكن اللجنة، ولا المحكمة، ولا المجلس من القيام بدراسة او بتقرير نظام لكردستان الجنوبية او باتخاذ اي قرار حول مصير السكان الاكراد.

وكان المجلس قد وافق على طلب انكلترا بارسال لجنة تقصي الحقائق بدلاً من اللجوء الى استفتاء شعبي طالبت به تركيا. وكنا قد بينا ان لجنة عصابة الامم في الولاية لم تكن محايدة. بل كانت تسيطر عليها الادارة البريطانية في ميزوبوتاميا خدمة لمصالحها. واستناداً على توصية اللجنة، قرر المجلس في ١٦ ديسمبر ١٩٢٥ بالحاق كردستان الجنوبية بالعراق. ولهذا اصبح ذلك القرار حقيقة واقعة نهائياً امام السكان الاكراد، تماماً كما الاحتلال البريطاني واللاحق بالعراق.

وسمحت لنا تلك الحقائق معرفة ان قرار لجنة مجلس عصابة الامم، لم يكن قراراً عادلاً، او كان قد اعد وفقاً لرغبات الشعب، وانما كان قراراً سياسياً يتعلق بمصالح اطراف اجنبية دخلت اللعبة، هما تركيا وانكلترا. وقد اكد كروتياوسكي في اطروحته حول قضية الموصل، قد اكد بصدق على انه: "في تلك المعاهدات وفقاً للقانون الدولي، والتي يتم نشرها فيما بعد، كان من الصعب ذكر قضية الموصل مثلاً على العدالة. وتلك سابقة خطيرة في العلاقات الدولية"^{١٠٤٦} وفي واقع الامر، لم تأخذ لجنة تقصي الحقائق، ولا المجلس في الاعتبار، رغبات سكان الولاية. ولكي يكون اي قرار عادلاً ومناسباً يجب ان يستند على اساس تقرير المصير للسكان، الى جانب تمتعهم بحق خيارهم لنظام البلاد بحرية. فلا الاكراد، ولا المندوبون عنهم، كانوا قد شاركوا في مناقشات المجلس حول اية قضية هامة تتعلق بالسيادة الوطنية. وكما اشارت الانتفاضات الدائمة للاكراد ضد احتلال الدول الأجنبية لبلادهم لانهم يرفضون ان تقرر تلك الدول مصير بلادهم.

^{١٠٤٦} كروتياوسكي، نفس المصدر السابق، ص ١١٣.

ومن جهة اخرى، فلا الحكومة البريطانية، ولا الحكومة العراقية، ولا الحكومة التركية كانوا مندوبين عن الاكراد او انهم يمثلونهم، كما ان الإحتلال الذي فرض أمراً واقعاً وكذلك الإلحاق، لا يمكن تبريرهما، وبأي حال من الأحوال، كما لا يمكن اعتبارهما حقيقة تستند على القانون الدولي - ولا يوجد من يمكنه التصرف بمتطلبات الاخر بدون موافقة مستنديين على القانون الدولي او الخاص. فاذا كان القرار قد اتخذته عصابة الامم، المنظمة التي انشأتها الدول المنتصرة، فلا يوجد شئ يمنع القول بان قرار المنظمة ليس عادلاً.

وقد أكد كروتيا نسكي بحق على انه اذا كان رأي اعلى سلطة تصيح حكمة ما تؤيدها أعلى سلطة معنوية في العالم، فيعتبر ذلك مثلاً يعني تجميعاً لقرارات ضعيفة لمناهضة تلك الحكمة وعرقلة تطبيقها، مهينة بذلك التسبب باندلاع حروب تزداد وحشية أكثر فأكثر.^{١٤٧} وتقدم الانتفاضات المتتالية للاكراد ضد العراق وتركيا برهاناً ساطعاً على ذلك الرأي.

ولتُضيف كذلك ان مجلس عصابة الامم اذا ما كان حُرّاً في خياره، وبعيداً عن ضغوط الدولة البريطانية، لكان قد اتخذ قرار لصالح اجراء استفتاء شعبي لكردستان الجنوبية، ملجأً أخيراً في سبيل ايجاد حل لقضية الموصل. وكان الاستفتاء اصبح ضرورة كون مصير ولاية الموصل يعني مليوناً من الناس. ففي قضايا اخرى من نفس طبيعة قضية الموصل، كما قضية السار وسيليزي العليا ودارنجز، وهي قضايا كانت معروضة في عصابة الامم، واتخذ المجلس قراراً باجراء استفتاء شعبي بشأنها.

ودحضت انكلترا ذلك الرأي بحجة ان ذلك سوف يثير مشاكل امنية وان غالبية السكان ليست متعلمة، في حين ادعى البريطانيون ان هؤلاء السكان انفسهم كانوا قد صوتوا في عام ١٩٢١ لصالح إلحاق بلادهم بالعراق.

وكما دُلت على ذلك كورزون عندما قال بعد معاهدة لوزان، بانه في حال اجراء استفتاء، فان غالبية سكان الولاية سوف يصوتون لاستقلال كردستان الجنوبية، وبالنتيجة فان ذلك البلد لن يعود لا للعراق ولا لتركيا، وبعد ذلك، وبدون دراسة اي لجوء احتمالي للاستفتاء، اتخذت لجنة تقصي الحقائق نفس الموقف الذي تبنته الحكومة البريطانية. وحذفت انكلترا بوضوح حق الاكراد في التعبير عن طموحاتهم وأمانهم حول مستقبل بلادهم.

^{١٤٧} كروتيا نسكي، قضية الموصل امام مجلس عصابة الامم، نفس المصدر السابق، نفس المصدر السابق، ص ٨٧.

وتركيا من جانبها، رفضت الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، كما رفضت التحكيم، وحتى قرار المجلس المتخذ في ١٦ ديسمبر. واعتبرت حكومة تركيا ان ولاية الموصل جزءاً من اراضيها. ولكن، وبعد رفض قرار المجلس، عقدت تركيا مع انكلترا تسوية سياسية.

وقد اضطرت تركيا الى التوقيع على الاتفاق مع انكلترا بسبب الرفض السوفيتي لتأييد تركيا عسكرياً، وبسبب مناورات موسوليني في البحر الابيض المتوسط، ولعدم الامان على الحدود الشرقية. واخيراً، لحاجتها الى مساعدة مالية تقدمها بريطانيا.

وهكذا، وقعت انكلترا والعراق وتركيا في الخامس من يونيه ١٩٢٦ معاهدة لترسيم الحدود واتباع سياسة حسن الجوار والامان. علي اي حال، لم يكن مصطفى كمال يريد ترك الموصل بدون حصوله على بعض الامتيازات الاقتصادية والاستراتيجية لبلاده. ولهذا، قدمت تلك المعاهدة لتركيا ولفترة امتدت خمسة وعشرين عاماً ١٠٪ من عوائد نفط الشركة البريطانية اي شركة النفط التركية - والتي حصلت مؤخراً على امتياز استغلال نفط الموصل وبغداد. ومن جهة اخرى، كانت تلك المعاهدة اتفاقية حقيقية للامن الاقليمي بين تركيا والعراق وانكلترا على وجه الخصوص، وضد اية حركة وطنية كردية و عبر عن ذلك المسؤولون الاتراك عندما قالوا ان تركيا كانت في حاجة لتلك العشرة في المائة من عوائد نفط ولاية الموصل. ومن اجل الابقاء على الامن والنظام في الولايات الكردية الباقية تحت سلطة تركيا، ومن اجل القضاء على اية محاولة انفصالية لاستقلال كردستان. وكان المسؤولون الاتراك يخشون من تلك الحرية الضئيلة الممنوحة لاکراد العراق مما يشجع تحرير اخوانهم في تركيا، كما انها يمكن ان تكون خطراً تهديدياً استراتيجياً يهدد وحدة الاراضي الكردية.

وفيما يخص موقف الاكراد تحت سيطرة العراق، قررت عصبة الامم الحاق وصاية الموصل بالعراق مقروناً بتحقيق شرطين: اولهما، يتعلق بضرورة تمديد الوصاية البريطانية على العراق لمدة خمس وعشرين عاماً (فقد ارتأت لجنة تقصي الحقائق، وكذلك المجلس ان دولة العراق لن تستطيع وحدها تحقيق تطور واستقرار الولاية). والثاني: اشترط توافق انكلترا والعراق على منح ذاتية ثقافية وادارية نسبية للاكراد.

وفقط، وبعد ان وقعت انكلترا والعراق على اتفاقية تحالف جديدة لخمس وعشرين سنة، وبعد ان التزمت البلدان امام عصبة الامم بمنح ذاتية للاكراد، اتخذ المجلس قراره بالحاق ولاية الموصل بالعراق (في الحادي عشر من مارس ١٩٢٦).

ومع ذلك، فبعد قرار مجلس عصبة الامم بمنح ولاية الموصل للعراق، وعقد معاهدة ترسيم الحدود والحفاظ على الامن بين تركيا وانكلترا والعراق، اخذوا يعملون على تقليص

الذاتية الكُردية يوماً بعد يوم، كما تم تقسيم كُردستان الجنوبية الى عدة وحدات ادارية تحولت الى مجرد محافظات في النظام الاداري العراقي الجديد. وبالإضافة الى ذلك تم تقليص حقوق الاكراد السياسية والاجتماعية والثقافية، وقمع اية مظاهر قومية كُردية. وقد اظهرت دراسة قضية كُردستان في سياق العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الاولى، اظهرت ان تأريخ تلك المرحلة، لم يتأسس على معايير العدالة والمعايير القانونية، وانما تأسس على معايير القوة والمصالح الامبراطورية للدول القوية. وسيوضح الاكراد المقسمون في بلادهم تحت سيطرة شعوب اخرى في تركيا والعراق وسوريا في حين مازال جزء منهم يعيشون تحت سيطرة ايران. وستقوم تلك الدول بادارة شؤون الاكراد وتخضعهم لقوانينها واداراتها والمرتكزة غالباً على العنصرية. وسيصبح الاكراد دونما عنوان هوية وطنية، ومعزولين عن الحياة الدولية، وسوف يتم تقسيم كُردستان. كما ستخضع للادارة المركزية وعلى مبدأ عدم التدخل المرتكز على السيادة الوطنية. وتتلخص التراجيديا الكُردية في ان القانون الدولي لم يُنصفهم، في الوقت الذي تم فيه تطبيق القانون الوطني المحلي وبشدة عليهم. ولذلك ظلت القضية الكُردية حتى اليوم دون حل.



بنگه‌ی ژین

Bibliographie sélective

I. Sources

1. Documents officiels non publiés

Archives de la Société des Nations

- *Archives sur l'affaire de Mossoul*. Section politique, Classement 11, Boîte 620 ; Dossiers : 43566.
- *Archives de la Commission d'enquête et de la Mission de Laidoner sur l'affaire de Mossoul*. Section politique, Classement 11, Boîtes : S13, S14, S15 ; Dossiers : D1-D10, D.12, D.13, D.14, D.19, D.20, D.21, D.22-23, D.24-27, D.28(2), D.29, D.32.
- *Archives sur la constitution d'un Etat Kurde*. Section politique, Classement 11, Boîte : R 587 ; Dossiers : 11114.
- *Archives sur la frontière entre la Turquie et l'Irak*. Section politique, Classement 11, Boîtes : R 605-610 ; Dossiers : 25888.
- *Archives sur la question du mandat britannique sur l'Irak*. Section politique, Classement 11, Boîtes 544, 561 ; Dossiers : 381, 1694.
(Ces boîtes contiennent plus de 1000 documents non publiés)

Documents kurdes

- Appel à la Société des Nations et aux pays civilisés du monde entier*. Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général, et Khalil Bedir Khan, le Vice-Président. Mossoul, No. 981, 5 avril 1925 ; 2 p.

- La Constitution d'un Etat kurde sous l'hégémonie de la France et de la Société des Nations.* Démarches d'Abdulrahman Bedir Khan auprès du Haut Commissaire français à Constantinople, et par l'intermédiaire de son avocat Dr. Albert Wuarin auprès de la Société des Nations, afin de reprendre le droit et le titre privés, comme souverain au nom de sa famille, sur le Kurdistan Central (Ancienne Principauté d'Azizian). Genève, Cabinet d'Avocat d'Albert Wuarin, 18 février 1921 ; 4 p.
- Mémoire à la Société des Nations.* Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général. Suleymanie, No.1110, 25 novembre 1925 ; 12 p.(Lettre d'accompagnement au Président de la Société des Nations, signé le Secrétaire Général de la Ligue. Beyrouth, le 25 novembre 1925)
- Mémoire présenté au Conseil de la Société des Nations.* Ligue Kurde, Siège Central, signé Memdûh Selim, le Secrétaire Général, et Khalil Bedir Khan, le Vice-Président. Mossoul, No.791, 1er Octobre 1924 ; 4 p.
- Télégramme sur les atrocités commises par le gouvernement turc contre les Kurdes adressé à la Société des Nations.* Par le Secrétaire Général de l'Association du relèvement du Kurdistan, Zeinel Abidin. Bagdad, No. 52 103 28/7 10,50 du 28 août 1925.

2. Documents officiels publiés

Documents de la Société des Nations

- Communication du Gouvernement persan à la Société des Nations.* Concernant la dispute de la frontière avec l'Irak. No. J.O.C.22 M.10, 1935, VII.
- Cour Permanente de Justice Internationale, Avis consultatif du 21 novembre 1925 sur l'article 3. paragraphe 2, du Traité de Lausanne (frontière entre la Turquie et l'Irak).* Série B, No.12.
- Décisions du Conseil de la Société des Nations en date du 27 septembre 1924 et du 11 mars 1926, concernant l'application à l'Irak des principes de l'Article 22 du Pacte.* Ainsi que certains Traités et Accords conclus entre la Grande- Bretagne et l'Irak et autres documents se rapportant à la question. C.216.M.77.1926.VI ; 9 p.(C.p.M.391)

Documents divers du Secrétariat général et du Conseil sur l'affaire de Mossoul

- | | |
|----------------|-----------------------|
| C.88.1923.VII | C*.41.M**.23.1925.VII |
| C.384.1924.VII | C.46.M.25.1925.VII |
| C.396.1924.VII | C.75.M.37.1925.VII |
| C.423.1925.VII | C.76.M.38.1925.VII |
| C.450.1924.VII | C.105.M.49.1925.VII |

C.494.1924.VII	C.109.M.50.1925.VII
C.514.1924.VII	C.156.1925.VII
C.521.1924.VII	C.272.1925.X
C.530.1924.VII	C.399.M.138.1925.VII
A.128.1924.VII	C.400.M.147.1925.VII
C.570.1924.VII	C.400M.147.1925.VII Errata
C.579.1924.VII	C.464.M.174.1925.VII
C.587.1924.VII	C.467.1925.VII
C.592.1924.VII	C.471.M.175.1925.VII
C.593.1924.VII	C.477.1925.VII
C.603.1924.I.B.	C.478.1925.VII
C.630.1924.VII	C.479.1925.VII
C.734.1924.X	C.480.1925.VII
C.539.1925.VII	C.652.1925.VII
C.542.1925.VII	C.663.1925.VII
C.546.1925.VII	C.680.1925.VII
C.547.1925.VII	C.682.1925.VII
C.548.1925.VII	C.689.1925.X.
C.550.1925.VII	C.690.1925.VII
C.553.1925.VII	C.773.1925.XII.B
C.554.1924.VII	C.774(1).1925.VII
C.560.1925.VII	C.785.M.281.1925.VII
C.572.1925.VII	C.785(a).M.281(a).1925.VII
C.579.1925.VII	C.789.1925.VII
C.585.1925.VII	C.800.1925.VII
C.591.1925.VII	C.815.1925.VII
C.592.1925.VII	C.816.1925.VII
C.600.M.191.1925.V	C.820.1925.VII
C.600.M.191.1925ann.	C.829.M.285.1925.VII
C.602.M.192.1925.XI	C.141.1926.VII

* C= Conseil,** M= Membre

Frontière entre la Turquie et l'Irak : Correspondance entre le Gouvernement britannique et le Gouvernement turc. Communiqué au Conseil, aux Membres de la Société et aux Délégations à l'Assemblée. A.128.1924.VII ; 4 p.

Question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Rapport présenté au Conseil par la Commission constituée en vertu de la résolution du Conseil du 30 septembre 1924. Genève, No. C. 400.M.147.1925 VII ; 90 p.+90 p. (Bilingue anglais et français).

Frontière entre la Turquie et l'Irak : Rapport de M. Uden. Communiqué au Conseil le 11 Mars 1926, C. 161.1926.VI ; 6 p. & C. 166.1926.VII ; 3 p.

*Recueil des traités et des engagements internationaux enregistrés par le secrétariat de la Société des Nations.*Treaty series. Publication of treaties and

international engagement. Genève, Société des Nations. Volume 1 (1920), volume 205 (1946).

Requête du Gouvernement de l'Irak à la Société des Nations. Concernant la dispute de la frontière avec l'Iran. No.J.O.C.531(1) M. 242(1) 1934,VII.
Thirty-Seventh Session of the Council : Minutes of the Fifteenth Meeting (public). Held at Geneva on Wednesday, December 16th, 1925, C/37th Session/ P.V.15(1) ; 7 p.

Documents de la Cour Permanente de Justice Internationale

Frontier between Turkey and Irak : Collection of Advisory Opinions. The Hague. Series B, No.12 ; p.32.

Traité de Lausanne Article 3, Paragraphe 2, frontière entre la Turquie et l'Irak. Leiden, 1925, Série C, No.10.

Documents kurdes

Appel des Kurdes du sud à la Société des Nations. Paris. Ligue Kurde (Khoyboun), 1931 ; 68 p.

La question kurde. Paris. Mémoire adressé à l'Organisation des Nations Unies par Emir Kamuran Bedir Khan. Paris, Vogue 1956 ; 16 p.

Les massacres des Kurdes en Turquie. Le Caire. Ligue Kurde (Khoyboun), 1928.

Mémoire sur les revendications du peuple kurde. Par le Général Cherif Pacha présenté à la Conférence de paix de Paris. Paris, 22 mars 1919, Imprimerie A.G. l'Hoir, 1919 ; 14 p.

The Case of Kurdistan against Turkey. By Sureya Bedir Khan. Published by the authority of Hayboun Supreme Council of the Kurdish Government. Philadelphia, 1928 ; 76 p.

Documents turcs

A speech delivered by Mustafa Kemal Atatürk, 1927, English Ed. Istanbul, Ministry of education printing plant, 1936 ; 744 p.

Discours du Ghazi Moustafa Kemal. Leipzig, K.F.Koehler Verlag, 1929 ; 677 p.

La question de Mossoul : de la signature du Traité d'Armistice de Moudros (30 octobre 1918) au 1er mars 1925. Ed. par Ministère des Affaires étrangères de la Turquie. Constantinople, Imprimerie Ahmed Ihsan & Cie, 1925. (170 documents).

Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman : traités, conventions, arrangements, déclarations, protocoles, procès-verbaux, firmans, bérats, lettres patentes et autres documents relatifs au droit public extérieur de la Turquie. Recueillis et publiés par Gabriel Effendi Noradougghian. Nendeln, Liechtenstein, Karus reprint, 1978, 4 tomes en 3 volumes.

Documents iraniens

Recueil des traités bilatéraux en vigueur, du gouvernement impérial de l'Iran, 1902-1970. Téhéran, le Ministère impérial des Affaires étrangères, 1970-1971 ; 2 volumes.

Documents britanniques

Administration Report of Arab and Kurdish Levies 1920-1921. London, War Office, 1921.

Armenia and Kurdistan. London, Foreign Office, Historical Section, His Majesty's Stationary Office, Volume IX, 1920 ; 84 p. (Handbooks No.62).

Archives of Indian Office. London, Série L, P and S 10.

Archives of Cabinet Office (CAB). Public record Office. London.

CAB.21 : Cabinet registered files, 1917-1919.

CAB.22 : Cabinet minutes : War Council, 1914-1916.

CAB.23 : Cabinet minutes : War Cabinet, 1916-1919.

CAB.24 : Eastern Committee minutes and memoranda.

CAB.37 : Cabinet papers : confidential prints, 1915-1916.

Archives of Foreign Office (FO). Public Record Office. London,
A. Confidential Print :

FO 406 : Turkey, Iran, Eastern Affairs.

FO 411 : League of Nations.

FO 416 : Iran.

FO 424 : Asiatic Turkey.

B. Embassy and Consular Archives :

FO 242-251 : Iran, 1807-1954 : C, LB, RC, Accounts, M.

FO 624 : Iraq, 1921-1952 : C.

FO 195-198, 261, 784 : Turkey, 1776-1943 : C, LB, RC, IC, M.

British Documents on Foreign Affairs : Reports and Papers from the Foreign Office Confidential Print. General Editors Kenneth Bourne and Donald C.Watt, University Publications of America, 1983 ; Part II : From the First to the Second World War.

Series B : Turkey, Iran, and the Middle East 1919-1939, Volumes : 1, 2, 3, 4, 5.

Documents on British Foreign Policy : 1919-1939.

- First Series, Volume IV, 1919. Edited by E.L.Woodward and Rohan Butler. London, Her Majesty's Stationery Office, 1952.
- First Series, Volumes VII-VIII, 1920. Edited by Rohan Butler and J.P.T. Bury. London, Her Majesty's Stationery Office, 1958.
- First Series, Volumes XIII-XV, 1920-1921. Edited by Rohan Butler, J.P.T. Bury and M.E. Lambert, London, Her Majesty's Stationery Office, 1963-1967.
- First Series, Volumes XVII-XVIII, 1921-1923. Edited by William N.Medlicott, Douglas Dakin and M.E. Lambert. London, Her Majesty's Stationery Office, 1970-1972.

Documents of British Policy Overseas.

- Series 1, vol.1
- Series 2. vol.1 . London, Her Majesty's Stationery Office 1986-88, Micro-fiches.

Papers Respecting Negotiations for an Anglo-French Pact. September 5, 1914- November 25, 1923. Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by command of His Majesty. London, His Majesty's Stationery Office, 1924 ; 175 p. (Cmd.2169.-France, no.1 (1924).)

Parliamentary Papers. London.

- *Correspondence respecting the Kurdish invasion of Persia.* Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London, Harrison and Sons, Parliamentary Papers, Turkey No.5, 1881 ; VI-82 p.
- *Correspondence respecting the condition of the populations in Asia Minor and Syria.* Presented to both Houses of Parliament by Command of Her Majesty. London, Harrison and Sons, Parliamentary Papers ; Turkey No.10, 1879 ; 128 p ; Turkey No.4, 1880 ; 282 p. ; Turkey No.6, 1881 ; 323 p.
- *Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sherif Hussein of Mecca, July 1915- March 1916.* Cmd.5957, Miscellaneous No.3, 1938-1939.
- *French-British Convention of 23rd December 1920 on certain points connected with the Mandates for Syria and the Lebanon, Palestine and Mesopotamia.* Cmd.1195, 19201.
- *Memorandum of Agreement between M. Philippe Berthelot, Directeur des Affaires Politiques et Commerciales au Ministère des Affaires Etrangères,*

- and Professor Sir John Cadman, Director in Charge of His Majesty's Petroleum Department. Cmd 675, 1920.*
- *Proceeding of the Lausanne Conference on Near Eastern Affairs 1922-1923.* London, Parliamentary Papers, 1923, Cmd. 1814.
 - *Review of the Civil Administration in Mesopotamia.* His Majesty's Stationary Office, 1920, Cmd.1061 ; 149 p.
 - *Russia, Great Britain and Italy, Signed in London, 28th April 1915.* Cmd. 671, Miscellaneous No.7, 1920.
 - *Statements made on behalf of His Majesty's Government during the year 1918 in regard to the Future Status of certain parts of the Ottoman Empire.* Cmd.5964, Miscellaneous No.4, 1939.
- Mesopotamia.* London. Foreign Office, Historical section, His Majesty's Stationary Office, 1920 ; 134. p (Handbooks No.63)
- Mesopotamian Expedition Force : Military Report on Mesopotamia, Southern Kurdistan.* Compiled by General Staff, M.E.F. Provisional. London, War Office, 1920 ;176 p.
- Military Report on Eastern Turkey in Asia.* London, War Office, Vol. IV, World War I.
- Report by His Majesty's Government of the United Kingdom to Council of the league of Nations on the Administration of Iraq 1920.* London, His Majesty's Stationary Office, 1923.
- Special Report by His Majesty's Government of the United Kingdom to the Council of the League of Nations on the Progress of Iraq during the period 1920-1931.* London, His Majesty's Stationary Office, 1931.
- Terms of the Armistice concluded between the Allied Governments and the Governments of Germany, Austria-Hungary and Turkey.* London, Published by His Majesty's Stationary Office, 1919 ; 27 p.
- The Prime Ministers' Papers 1801-1902.* By John Brooke, London. Her Majesty's Stationary Office, 1968 ; 79 p.
- The Records of the Foreign Office 1782-1939.* London. Her Majesty's Stationary Office, 1969 ; VIII-180 p.(Public Record Office Handbooks No.13)
- Treaty between the United Kingdom and Iraq and Turkey regarding the Settlement of the Frontier between Turkey and Iraq, together with Notes exchanged, Angora, June 5, 1926.* London, Printed & Published by His Majesty's Stationary Office, 1926 ; 14 p. (Cmd.2679. Turkey No.1 (1926)).

Documents français

Archives du ministère des Affaires étrangères. Paris.

-Grande-Bretagne, Boîte V, relations et conventions avec la France (1917-1918)

-Kurde, Dossiers : E 311-313, dépêches, lettres, mémorandums...(1918-1927)

-Turquie, Boîtes : V, IV, XII, politique intérieure, politique étrangère, Question d'Orient, Mésopotamie,...

Documents du ministère des Affaires étrangères. Paris

- Documents Diplomatiques Français :

Séries 1-2, Volumes I-V, 1923, Conférence de Lausanne.

Livre Jaune du Gouvernement français. Paris, Ministère des Affaires étrangères, 1928.

Livre Jaune sur les affaires arméniennes 1893-1897. Paris, Ministère des Affaires étrangères, 1897.

Documents américains

Papers Relating to the Foreign Relations of the United States. Paris Peace Conference. Washington D.C., Volumes :1-12, 1942-5.

Military Mission to Armenia October 1919. By General Major J.G. Harbord. Washington D.C., American Senat Document, 1920, No.286.

Autres documents

A Breviate of Parliamentary Papers, 1917-1939. By Percy FORD and Grace FORD. Shanon, Irish University press, 1969 ; XLVIII-571 p.

(Southampton University Studies in Parliamentary Papers.)

British Documents on Ottoman Armenians.(İngiliz belgelerinde Osmanlı Ermenileri). Volume 1 (1856-1880), by Bilâl N.Simsir. Ankara, Türk tarih kurumu basimevi(Publication of the Turkish Historical Society), 1982.

La question de Mossoul : à la 35ème Session du Conseil de la Société des Nations. Lausanne, Imprimerie de la Société Suisse de publicité, 1925, 42 p.(Pas de nom d'éditeur)

Nouveau recueil général de Traités. Continuation du grand recueil de Georges F. de Martens. 3e série, par Heinrich Triepel, Tomes 1-41, Leipzig Dieterich-Theodor Weicher, 1909-1944 ; 42 Volumes.

Recueil manuel et pratique de traités et conventions sur lesquels sont établis les relations et les rapports existant aujourd'hui entre les divers Etats souverains du globe, depuis l'année 1790 jusqu'à l'époque actuelle. Par le Baron

Charles de Martens et le Baron Ferdinand de Cussy. 2e série. Par Friedrich Heinrich Geffcken, Leipzig, F.A. Brockhaus, 1885-1888.

WINSTON S. Churchill : *Documents April 1921-November 1922*. By Martin Gilbert. London, Heinemann, Volume IV Companion Part 3, Documents, 1977.

3.Mémoires

ARMSTRONG T. B. *Journal of Travels in the seat of war during the last two campaigns of Russia and Turkey*. Intended as an itinerary through the Crimea, Georgia and through Koordistan and Asia Minor to Constantinople. London, 1831 ; XVI-242 p.

ASQUITH Henry H. *Memoirs and Reflections 1852-1927*. London, Cassel, 1928 ; 2 volumes.

BELL Gertrude *Letters of Gertrude Bell*. Selected and edited by Lady Bell, London, Ernest Benn Limited, 1927 ; 2 volumes.

CAMBON Paul *Correspondance 1870-1924*. III Tomes : les guerres balkaniques, la grande guerre, l'organisation de la paix. Paris, éd. Bernard Grasset, Tome III, 1946 ; 453 p.

CHURCHILL Winston S. *La Crise Mondiale*. (Traduit de l'anglais par Louis Berthain). Paris, Payot, 1931 ; 4 volumes. (Collection de mémoires, études et documents pour servir à l'histoire de la Guerre mondiale).

CLEMENCEAU Georges *Discours de guerre*. Publiés par la Société des amis de Clemenceau, Paris, Librairie Plon, 1934 ; 300 p.

Discours de paix. Publiés par la Société des amis de Clemenceau, Paris, Librairie Plon, 1934 ; 300 p.

Colonel HOUSE et Charles SEYMOUR *Ce qui se passa réellement à Paris en 1918-1919 : Histoire de la Conférence de Paix par les Délégués américains*. Traduction française par Louis-Paul ALAUX. Paris, Payot, 1923 ; 346 p.

DJEMAL Pacha *Memories of a Turkish Statesman 1913-1919*. London : Hutchinson & Co., 19?? ; 302 p.

EDMONDS Cecil John *Kurds, Turks and Arabs*. Politics, Travel and Research in North Eastern Iraq 1919-1925. London, New York,...., Oxford University Press, 1957 ; 457 p.

GARNIER Ernest H. *Voyages en Perse, Arménie, Mésopotamie, Chaldée, Kurdistan, Arabie*. Paris, éd. Tours, 1864 ; 282 p.

GONTAUT-BIRON Comte R. de *Sur les routes de Syrie : Après neuf ans de mandat*. Paris, librairie Plon, 1928 ; 196 p.

GREY Viscount of Fallodon, K.G. *Twenty-Five Years, 1892-1916*.

London, Hodder and Stoughton, 1926 ; 2 volumes. Vol.I. 342 p., Vol.II. 329 p.

- HANKEY Maurice *The Supreme Control at the Paris Peace Conference*. London, G.Allen & Unwin, 1919 ; 206 p.
- HAY William R. *Two years in Kurdistan*. Experiences of a Political Officer 1918-1920. London. Sidgwick & Jackson Ltd, 1921 ; 383 p.
- HELMI Rafiq *Mémoires*. Chapitre de la révolte de Sheikh Mehmoud. (Ed. arabe). Bagdad, Imprimerie Al Maarif, 1957 ; 107 p.
- LLOYD GEORGE David *The Truth About the Peace Treaties*. London, Victor Gollancz LTD, 1938, 2 volumes ; 1471 p.
- MILLER David H. *My Diary at the Paris Peace Conference 1918-1919*. New York, Private Print, 1928 ; 21 volumes. (Vol : I,II,IV,V,VII, IX, XVI and XX).
- MOLTKE Von Helmuth K.B. *Lettres du Maréchal de Moltke sur l'Orient*. (Ed. française). Paris, 1872, Sandoz & Fischbacher ; 401 p.
- MORGENTHAU, Henri *Mémoires suivis de documents inédits du Département d'Etat*. Préface de Gérard Chaliand. Paris, Flammarion, 2ème éd., 1984 ; 408 p.
- NOEL Edward William. *Diary of Major E.M. NOEL on special duty in Kurdistan from June 14th to September 21st 1919*. Bassourah, Printed and engraved by Superintendent Government Press, 1919 ; 76 p.
- PALEOLOGUE Georges M. *Au Quai d'Orsay à la veille de la tourmente ; journal 1913-1914*. Paris, Plon, 1947 ; 328 p.
- POINCARÉ Raymond *Histoire politique*. Chronique de quinzaine, Paris, Librairie Plon, 1922 ; 4 volumes.
- SANDERS Von Liman Otto *Cinq Ans de Turquie*. Paris, Payot, 1923 ; 378 p. (Coll. de mémoires, études et documents pour servir à l'histoire de la Guerre mondiale)
- SELOPI Zinar (alias Qadri Jamil Pacha) *Pour le Kurdistan*. Mémoires.(Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet kawa liltheqfe al kurdiye/Dar al kutab, 1987 ; 336 p.(Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.12).
- SFORZA Count Carlo *Diplomatic Europe since the Treaty of Versailles*. New Haven, Published for the Institute of Politics by the Yale University Press, 1928, 130 p.
- SOANE Ely.Bannister *To Mesopotamia and Kurdistan in disguise with Historical notices of the Kurdish Tribes and the Chaldeans of Kurdistan*. London, John Murray, 1926 ; 421 p. Reprinted at Amsterdam. APA-Philo Press, 1979 ; 421 p.
- SYKES Sir Mark *The Caliph's last heritage : A Short History of the Turkish Empire*. London : Macmillan & Co.lmt, 1915, 638 p. ; Appendix "The Kurdish Tribes of the Ottoman Empire" pp.553-588. (Un ouvrage en deux parties. Une partie historique et une partie de mémoires).
- WILSON Sir Arnold T. *Loyalties : Mesopotamia 1914-1917*. London, Oxford Uni.Press/ Humphrey Milford, 1930 ; 340 p.

Mesopotamia 1917-1920 : A clash of loyalties, A Personal and Historical Record. London, Oxford University Press, 1931 ; XVII-420 p.

TARDIEU André *La Paix*. Préface de Georges Clemenceau, Paris, Payot, 1921, 520 p.

4. Revues et périodiques officiels

Journal officiel de la Société des Nations

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Article 3 (2) du Traité de Lausanne" *Journal Officiel*. Genève, Ve année. No.10, octobre 1924, Procès-verbal de la 30ème Session du Conseil, du 30 août au 30 septembre 1924 ; pp.1291-1467.

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Interprétation de la décision du Conseil en date du 30 septembre 1924" *Journal Officiel*. Genève, Ve année No.11, novembre 1924,

Procès-verbal de la 31ème session extraordinaire du Conseil tenue à Bruxelles, du lundi 27 au vendredi 31 octobre 1924 ; pp.1647-1670.

"La question de la frontière entre la Turquie et l'Irak : Décision du Conseil" *Journal Officiel*. Genève, VIe année, février 1926, 37ème Session du Conseil, 15ème séance, le mercredi 16 décembre 1925 ; pp.187-194.

Reeves kurdes

Jîn. L'organe officiel de la Ligue du progrès du Kurdistan

(Komela Pêsketina Kurdistanê). Constantinople, revue bilingue kurde/turc, 1918-1919. Réédité dans un ouvrage en deux volumes avec une note d'introduction par Muhemad Amin Bozarslan, Wesanxana deng, 1985, Uppsala-Suède.

Articles sélectifs :

1. Sur les principes du président Wilson et la situation du peuple kurde et du Kurdistan :

BEDIR KHAN Kamuran A. "Pour le Kurdistan" *Jîn*. No.3, 30 novembre 1918 ; p.5.

"Le Kurdistan et les Kurdes" *Jîn*.No.9, 16 janvier 1919 ; p.6.

NOURI Pacha Ihsan " Les principes de Wilson et les Kurdes" *Jîn*. N.15 ; pp.3-4.

REHMI Evidirehim " Notre situation actuelle" *Jîn*.No.6, 25 décembre 1918 ; pp. 14-15.

- SELIM Memdûh " La rencontre de la délégation kurde avec le Haut Commissaire américain à Constantinople" *Jîn*. No.23 ; pp.1-2.
2. Sur l'espoir des Kurdes en Angleterre pour la création d'un Etat kurde :
SELIM Memdûh " L'espoir des Kurdes" *Jîn*. No.21 ; p.7.
3. Sur la Conférence de Paris et le rôle du Général Cherif Pacha :
"La Conférence et le Kurdistan méridional" *Jîn*. No.21 ; p.44.
"La délégation unie de la Ligue du progrès du Kurdistan et de la Ligue d'indépendance du Kurdistan pour la Conférence" *Jîn*.No.21 ; pp2-3.
- REHMI Evdirehim "Pour Cherif Pacha" *Jîn*. No.21 ; pp15-16.
"Cherif Pacha et la Conférence de paix de Paris " *Jîn*. No.25, p.1.

Revue britannique

- "From Air Vice Marshall Sir J. M. Salmond, Commanding British Forces in Iraq, to the Secretary, Air Ministry, London" *The London Gazette* Supplement to. Published by Authority, Printed & Published by His Majesty's Stationery Office, Wednesday, 11 June, 1924 ; pp.4653-4663.(Communiqués officiels du 22 mai au 10 juin 1924, du Commandant en chef de la Royal Air Force en Irak sur les opérations militaires britanniques au Kurdistan méridional contre les forces kurdes de Sheikh Mehmoud)
- Têgeyishtenî Rasîf*. (En kurde) "Understanding the Truth". British propaganda periodical published in 1918-1919 by the Military authorities in Bagdad in Kurdish Language. Editor Major Ely.B.Soane.

II. Travaux

1. Etudes académiques

- ACHOUBE-AMINI Rahmatollah *Le conflit de frontière irako-iranien*. (Thèse de doctorat en Sciences politiques, Université de Paris). Paris, Société Anonyme des imprimeries Delaliam, 1936 ; 106 p.
- BOLMI P.E.J. *L'affaire de Mossoul*. (Thèse de doctorat en Droit, Université d'Amsterdam). Amsterdam, H.J.Paris, 1929 ; 252 p.
- CRUTIANSKY Léon *La Question de Mossoul : devant le Conseil de la Société des Nations*.(Thèse de Doctorat en Droit, Université de Paris), Paris, les Presses modernes, 1927 ; 141 p.

- DJEROUDI Chafik *Application des Mandats internationaux à l'Irak*. (Thèse de doctorat en Droit, Université de Toulouse). Toulouse, Librairie générale, 1934 ; 253 p.
- ELDJABRI Aounoullah *L'évolution et la fin du mandat en Irak*. (Thèse de doctorat en Droit, Université de Genève). Lyon, Bosc Frères & L.Riou, 1934 ; 278 p.
- FANY Messoud *La Nation kurde et son évolution sociale*. (Thèse de doctorat, Université de Paris), Paris, 1933, Librairie L.Rodstein ; 288 p.
- FLEURY Antoine *La politique allemande au Moyen-Orient : 1919-1939, étude comparative de la pénétration de l'Allemagne en Turquie, en Iran et en Afghanistan* Genève, Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales, Sijthoff, Leiden, 1977 ; 432 p. (thèse de sciences politiques).
- FUAD Ali *La question des détroits : ses origines, son évolution, sa solution à la Conférence de Lausanne*. Thèse de doctorat, Université de Paris. Paris, Imprimerie de Montparnasse, 1928 ; 191 p.
- GOULDIN Joseph *Le Kurdistan*. Etude de la condition juridique du peuple kurde. (Thèse de doctorat en Droit, Université de Paris). Paris, 1953 ; 80 p. (non publiée, dactylographiée)
- HARARI Maurice *The Turco-Persian Boundary- Question. A case Study in the Politics of Boundary Making in the Near and Middle East*. (Ph.D Dissertation), Columbia University, 1957.
- HELMREICH, Paul Christian *From Paris to Sèvres : the partition of the Ottoman empire at the Peace conference of 1919-1920* Columbus : Ohio State University press, 1974 ; 376 p.
- HOWELL William N. *The Soviet Union and the Kurds*. Charlottes Ville, University of Virginia, 1965, University microfilms, Inc. Ann Arbor, Michigan ; 681 p. (Thèse de doctorat).
- JAWIDEH Wadle *The Kurdish National Movement : Its Origins and Development*. Syracuse University, USA, 1960 (Available on the Syracuse University microfilm - non numered typewritten pages).
- JMOR Salah *La question kurde*. Enquête de l'adaptabilité de l'autonomie au Kurdistan irakien. Genève, Institut Universitaire d'Etudes du Développement, 1983 ; 147 p. (non-publiée, dactylographiée)
- KEMAL Ahmed Muzhir *Le Kurdistan dans les années de la Première Guerre mondiale*. (Thèse de doctorat), Moscou, 2ème éd. arabe, Bagdad, Dar Al-Afaq Al-Arabiye, 1984.
- KAPUR Harish *Soviet Russia and Asia 1917-1927 : A Study of Soviet policy towards Turkey, Iran and Afghanistan*. Geneva, Published by Michael Joseph Ltd for the Graduate Institute of International Studies, 1966 ; 266 p.
- KAZEMZADEH Firuz *Russia and Britain in Persia, 1864-1914 : A study in imperialism*. New Haven, Yale University press, 1968, XII-711 p.

- KENT Marian *Oil and Empire : British policy and Mesopotamian oil, 1900-1920*. London. London University, the London School of Economic and Political Science, Macmillan, 1976 ; XIII-273 p.
- KHALILI Ibrahim *Le wilayat de Mossoul*. Etude de son évolution politique 1908-1922. (En arabe), Thèse de Master MA, Université de Bagdad. Bagdad, 1975 ; 96 p.
- KODSI Rachad *Le mandat anglais sur l'Irak*. Son origine, son évolution, sa fin. (Thèse de doctorat en sciences politiques et économiques, Université de Strasbourg). Paris, les Presses Modernes, 1937 ; 160 p.
- LAZAREV Mikhail S. *L'histoire kurde 1890-1917*. (En russe), Thèse de doctorat à l'Académie des Sciences de l'URSS, Institut Nardov Azii. Moscou, Ed. Izd-vo "Nauka", 1964. 2e éd., 1972 ; 472 p. (Des extraits parus dans le journal "Sawt alrafidiyn" (en arabe), Damas, No.22, avril 1984)
- NEJAD Kazem M. *Le problème kurde depuis la Première Guerre mondiale*. Thèse de doctorat présentée à l'Université de Paris, Faculté de Droit, 1964 ; 447 p.
- NEVAKIVI Jukka *Britain, France and the Arab Middle East 1914-1920*. Thèse de doctorat, London, University of London, 1969.
- PAPOUKTCHIEVA Maria *La politique de la Russie à l'égard des détroits*. Thèse de doctorat à l'IUHEI, Université de Genève. Genève, Imprimerie Grivet, 1944 ; 188 p.
- QARADAGHI Mustefa *The Kurdish Question*. Master's Thesis, University of California, Berkeley, 1954 ; 230 p. (non-publiée, dactylographiée)
- QASSEMLOU Abdulrahman *Le Kurdistan et les Kurdes*. Etude politique et économique. Thèse de doctorat faite à l'Université de Bratislava, 1964. (Ed. arabe), Beyrouth, Almuassesset alubnaniyet ilnashir, 1970 ; 392 p.
- SEPENCER William *The Mosul Question in International Relations*. Washington D.C., American University, Dissertation, University Microfilm 3111, 1965.
- VANLY Ismet Ch. *Le Kurdistan irakien, entité nationale*. Etude de la Révolution de 1961. Thèse de doctorat à l'Université de Lausanne. Ed. de la Baconnière, Neuchâtel, 1970 ; 418 p. (Histoire et société d'aujourd'hui).
- WARNER Daniel Harry *An Ethic of Responsibility in International relations*. Genève, IUHEI, 1990 ; 212 p. (Thèse de doctorat No.465)

2. Biographies

- ARMSTRONG Harold C. *Grey wolf : Mustafa Kemal, An intimate study of dictator*. London, A. Baker, 1931.
- BARRE Jean-Luc *Le Seigneur-Chat : Philippe Berthelot 1866-1934*. Paris, Plon, 1988 ; 433 p.

- CHESNEY Louisa, O'DONNELL Jane *The Life of the late General F.R. Chesney*. London, S.Lane-Poole, 1885.
- KINROSS, (John Patrick Douglas Balfour) Lord, *Atatürk : The rebirth of a nation*. London, Weidenfeld and Nicolson, 1964 ; 521 p.
- LESLIE SHANE, *Sir Mark Sykes : His Life and Letters*. London, Cassel and Company, 1924 ; 308 p.
- NICOLSON Harold, *Curzon : the Last Phase 1919-1925, A Study in Post-War Diplomacy*. London, Constable & Co LTD, 1934, 416 p.
- RONALDSHAY Earl of, *The Life of Lord Curzon*. Authorized Biography, London, Ernest Benn LTD, Volume Three, 1928 ; 457 p.
- WINSTON S. CHURCHILL. By Martin Gilbert, London : Heineman, 4 volumes, 1975.

3. Ouvrages

- AHMAD Ishtiaq *Anglo-Iranian relations, 1905-1919*. London, Asia publishing house, 1974 ; VI-389 p.
- AIDRIGE James *The Diplomat*. London, John Lane, The Bodley Head, 1949 ; 728 p. (A Novel about Kurds)
- ALDEMELOJI Sadiq *La Principauté kurde de Behdinan. Ou la Principauté d'Amadiye (en arabe)*. Mossoul, Matbeaat Iuhade AlJadide, 1952 ; 120 p.
- ALHAJ Aziz *La question kurde dans les années vingt. (En arabe)*. Beyrouth, Almuasese alaarabiye lilderasat walmashir, 1984 ; 240 p.
- ALHASSENI Abdulrezaq *Histoire des Gouvernements irakiens. (En arabe)*. Saïda, Liban, 1968 ; 6 volumes.
- ALMARAYATI Abid A. *A Diplomatic History of Modern Iraq*. New York, R.Speller & Sons, 1961 ; 222 p.
- ALSEJADI Aalaudin *Les révoltes kurdes. (Ed. arabe)*. Bagdad, Imprimerie Al Maarif, 1959 ; 192 p.
- AMIET Pierre *Les Civilisations antiques du Proche-Orient*. Paris, Presses Universitaires de France, 1971 ; 125 p. (Collection "Que sais-je ?").
- ANDERSON Rev. Rufus *History of the Missions of the American Board of Commissioners for Foreign Missions to the Oriental Churches*. Boston, 1872-73 ; 2 volumes.
- Annuaire du Monde musulman*. Statistique, historique, social et économique. Par L.Massignon. Paris, Presses Universitaires de France, 4ème éd, 1955 Vol.XVI ; 428 p.
- ARAFI General Hassan *The Kurds*. London, Oxford University Press, 1966 ; 178 p.
- ARON Raymond *Leçons sur l'histoire*. Paris, Editions de Fallois, 1989 ; 602 p.
- AULNEAU, J. *La Turquie et la guerre*. Préface de Stéphen Pichon, Paris : Félix Alcan, 1915 ; 346 p.

- BAIAZIDI Mahmud *Les coutumes et les traditions des Kurdes*. (en turc). Baiazid, 1797 (Manuscrit). Traduit en russe par Margrita B. Rudenko, Moscou, 1963 ; 202 p.
- BARDOUX Jacques *Lloyd George et la France*. Paris, Librairie Félix Alcan, 1923, 453 p.
- BENTWICH Norman de Mattos *The Mandates System*. London, Longmans, Grenn and Co., 1930 ; XI-200 p.
- BERARD Victor *L'Angleterre et l'impérialisme*. 5e édition. Paris, Armand Colin, 1911 ; X-392 p.
- Révolutions de la Perse*. Les Provinces, les Peuples et le Gouvernement du Roi des Rois. Paris, Librairie Armand Colin, 1910.
- BINDER Henry *Au Kurdistan, en Mésopotamie et en Perse*. Paris, Maison Quantin, 1887 ; 453 p.
- BOIS Thomas *Les Kurdes et le droit*. Des textes, des faits. Paris, éd. du Cerf, 1947 ; 160 p.
- BOURNE Kenneth *The Foreign Policy of Victorian England 1820-1902*. Oxford, Clarendon press, 1970 ; XII-531 p.
- BRAILLARD Philippe, DJALILI Mohammad-Reza *Les relations internationales*. Paris, Presses universitaires de France, 2e édition, 1990 ; 125 p. (Collection : "Que sais-je ?").
- BUSCH Briton Cooper *Britain, India, and the Arabs, 1914-1921*. Berkeley, University of California press, 1971 ; XII-522 p.
- BUXTON Noel, CONWIL, EVANS T.B. *Oppressed Peoples and the League of Nations*. London, 1922, Dent & Sons. Toronto, Dutton & Co. ; 230 p.
- CHELEBI EVLIYA Muhammed Zilli *Seyahat Name*. (En turc : Lettres de voyage). Istanbul, 10 volumes, 1896-1938. Ed. anglais : "Narrative of Travels in Europe, Asia and Africa in the 17th Century by Evliya Chelebi". Translated from turkish by Ritter J. Von Hammer. London, 1834. (Vol.4-5 sur le Kurdistan)
- CHEREF KHAN Prince de Bitlis *Cheref Nameh, ou Fastes de la Nation kurde*. Histoire des Etats et des Principautés kurdes. Ecrit en persan en 1596. Ed. française et publication avec des notes d'introduction par François B. Charmoy, St-Petersbourg, 1868-1875, 2 parties en 4 volumes : Vol. 1 : 852 p. ; Vol.2 : 502 p. ; Vol.3 : 705 p. ; Vol.4 : 712 p.
- CHERIF Général Pacha *Les Continueurs d'Abdul-Hamid : Il leurs finances-leur administration*. Paris, S.A. Imprimeries Welhoff et Roche, 1910, 24 p. (Extrait de la revue, *Revue des Revues*. Paris, 1er octobre 1910)
- CHESNEY Francis R. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, 1835, 1836 and 1837*. London, 1850 ; 2 volumes. *Narrative of the Euphrates Expedition*. London, 1868.
- CHOLET Comte de. *Arménie, Kurdistan, et Mésopotamie*. Paris, E.Plon, Nourrit et Cie, 1892 ; 394 p.
- COAN Frederick G. *Yesterdays in Persia and Kurdistan*. Claremont, California, Sunders Studio Press, 1939 ; 284 p.
- COHEN Stuart A. *British Policy in Mesopotamia 1903-1914*. London, 1976.

- CUINET V. *La Turquie d'Asie. Géographie administrative, statistique descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie Mineure.* Paris, E.Leroux, 1891-1894 ; 4 volumes.
- CUMMING Henry H. *Franco-British Rivalry in the Post-War Near East : The decline of French influence.* London, Oxford University Press, 1938 ; 229 p.
- CURZON George N. *Russia in Central Asia in 1889 and the Anglo-Russian question.* London, F. Cass, 1967.
- DARWIN John *Britain, Egypt and the Middle East : imperial policy in the aftermath of years 1918-1922.* London : The Macmillan press, 1981 ; XVII-333 p.
- DE GAULLE Charles *La question kurde.* Beyrouth ; Imprimerie du Bureau topographique des troupes du Levant, 1930 ; 60 p.
- DERSIMI Nouri *Le Dersim dans l'histoire du Kurdistan.*(En turc). Alep, Ani Matbaasi, 1952 ; 339 p.
- Dictionnaire encyclopédique d'histoire.* Par Michel Mourre. Paris, Bordas, 1978.
- DJELILI Djelil *La révolte kurde de 1880.*(En russe). Moscou, Académie des Sciences de l'URSS, 1966 ; 128 p.
Le soulèvement kurde et la culture nationale. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet kawa liltheqafe alkurdiye/ Dar alkitab, 1986 ; 228 p. (Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.9)
- DJEMAL Behjet *La rébellion de Sheikh Saaid.*(En turc). Istanbul, Sel Yayinlari, 1955 ; 121 p.
- DRIAULT Edward *La question d'Orient depuis ses origines jusqu'à la paix de Sèvres 1920.* Paris, 8ème éd. Félix Alcan, 1921 ; 479 p.
- DE LAUNAY Jacques, CHARLIER Jean-Michel *Histoire secrète du Pétrole.* Paris, Presses de la Cité, 1985 ; 260 p.
- DUROSELLE Jean- Baptiste *La politique extérieure de la France 1914-45.* Paris, Centre de documentation universitaire, 1966-67 ; 5 tomes en 1 volume.
Histoire diplomatique de 1919 à nos jours. Paris, Dalloz, 7e éd. 1978 ; 935 p.
- EARLE E. Mead *The Secret Anglo-German convention of 1914 regarding Asiatic Turkey.* New York, The Academy of Political Science, 1923.
Turkey, the Great Powers and the Baghdad railway. A Study in imperialism. New York, MacMillan Company, 1923 ; 364 p.
- EMIN Ahmed *Turkey in the World war.* New Haven : Yale University press, 1930 ; 310 p. (Economic and social history of the World War. Turkish series).
- ERKIN, Feridun C. *Les relations turco-soviétiques et la question des Détroits.* Ankara, Basnur Matbaasi, 1968 ; 527 p.
- FATEMI Nasrollah S. *Diplomatic History of Persia 1917-1923.* Anglo-Russian Power politics in Iran. New York, Russell F. Moore, 1952 ; 331 p.

- FLOTO Inga, *Colonel House in Paris : A Study of American Policy at the Paris Conference 1919*. Kobenhagen, Universitetsforlaget I Aarhus, 1973, 374 p.
- Fondations of British Foreign Policy from Pitt(1792) to Salisbury (1902) or documents, old and new*. Selected and edited by Harold TEMPERLEY and Lillian M.PENSON. Cambridge : The University press, 1938 ; XXX-573 p.
- FOSTER Henry A. *The making of Modern Iraq*. A product of world forces. Norman, University of Oklahoma Press, 1935 ; 477 p.
- FRASER David *The Short Cut to India : the record of a journey along the route of the Bagdad Railway*. Edinburgh, 1909.
- FRASER James B. *Travels in Koordistan and Mesopotamia with manners of the Koordistan and Arab tribes*. London, 1840, 2 volumes, Vol.1 ; 382 p, Vol.2 ; 477 p
- GAVAN S.S. *Kurdistan : divided Nation of the Middle East*. Forew. by Emir Kamuran A. Bedir Khan. London, Laurence & Wishart, 1958 ; 56 p.
- GHILAN "Les Kurdes persans et l'invasion ottomane" *Revue du Monde musulman*. Paris, 1908 : pp.1-22.
- GIDEL Gilbert *Consultation sur l'Article 3, Paragraphe 2, du Traité de Lausanne concernant la frontière entre la Turquie et l'Irak*. Paris, Imprimerie Chaix, 1925 ; 33 p. (Consultation juridique demandée par le Gouvernement turc à Monsieur Gidel, Professeur de Droit de l'Université de Paris et à l'Ecole libre des Sciences politiques).
- GLADIS Calliope G. *The Council of Four as a joint emergency authority in the European crisis at the Paris Peace Conference 1919*. (Thèse de doctorat, Université de Genève, IUHEI), Imprimerie Franco-Suisse Ambilly-Annessasse, 1953, 228 p.
- GOTTLIEB W.W. *Studies in Secret Diplomacy during the First World War*. London, G.Allen & Unwin, 1957 ; 430 p.
- GUINN Paul *British strategy and politics, 1914 to 1918*. Oxford : Clarendon press, 1965 ; 332 p.
- GRAUX Dr.Lucien *Histoire des violations du Traité de Paix*. Paris, Librairie Ancienne Honoré Champion, 4 Tomes, Tome 4, 1927.
- HACOBIAN A.P. *Armenia and the War*. An Armenian's point of view with an appeal to Britain. London, New York,....., Hodder & Stoughton, 1918 ; 200 p.
- HANKEY Maurice P. *Diplomacy by Conference*. Studies in Public affairs, 1920-1946. London, E.Bern, 1946 ; 179.
- HELMI Rafiq *Articles*. (En kurde). Bagdad, Matbaat Asaad, 1956 ; 80 p.
- HAMILTON Archibald M. *Road through Kurdistan*. London, Faber & Faber, 1937. Reprinted at New York, AMS Press, 1975 ; 331 p.
- HAMMER DE Joseph *Histoire de l'Empire Ottoman*. Ed. française. Paris, Imprimerie de Béthune et Plon, 1844 ; 3 Volumes.
- HESTERYIAN M.A. *Le Kurdistan de Turquie entre les deux guerres*. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet Kawa liltheqafe alkurdiye/ Dar alkitab, 1978 ; 192 p.(Coll. Almektebe alteqedumyie alkurdiye No.11)

- HOVANNISIAN Richard G. *The Republic of Armenia : From Versailles to London, 1919-1920*. Berkeley, London, University of California Press, Vol.1, 1982 ; 603 p.
- HUSSEIN Fadil *Le problème de Mossoul*. Etude de la diplomatie turque, irakienne et britannique. (En arabe). Bagdad, 1955, Dar Al Mukhtar ; 120 p.
- HYAM Ronald *Britain's imperial century, 1815-1914 : A Study of Empire and expansion*. London : B.T. Batsford, 1976 ; 462 p.
- IDRISI Hakim, Prince de Betlisse, *Selime Name*. (En persan). Betlisse, Bibliothèque Nationale de Paris (Cote 235, fol.109)
- IRELAND Philip Willard, *Iraq : A Study in Political Development*. London, Jonathan Cape, 1937, 510 p.
- JELAVICH Barbara *The Ottoman Empire, the Great powers, and the Straits Question*. Bomington, London, Indiana University Press, 1973 ; 209 p.
- JUNG Eugène *La révolte arabe*. Paris, éd. Lux (C.Bohrer), 1924-25 ; 2 volumes.
- KARPAT Kemal *An inquiry to the social foundation of nationalism in the Ottoman State : From social states to classes, From millets to nations*. Princeton, Princeton University, Woodrow Wilson School of public and international affairs, 1973 ; 116 p. (Center of international studies. Policy memorandum).
- KEDOURIE Eli *England and the Middle East. The Destruction of the Ottoman Empire 1914-1921*. London, Bowes & Bowes, 1956 ; 236 p.
- KENNANE Derk *The Kurds and Kurdistan*. London, New York,...., Oxford University Press, 1964 ; 86 p. (Institute of Race Relations).
- KHALIFIN N.A. *La lutte pour le Kurdistan*. (En russe), ouvrage documenté sur les révoltes kurdes du XIXème siècle et les tentatives de l'Angleterre et de la Russie d'intervenir dans l'affaire du Kurdistan. Ed.kurde, traduction Jelal Teqi. Suleimanf, Chapxanef raperin, 1971 ; 224 p.
- KUTSCHERA Chris *Le mouvement national kurde*. Ouvrage documenté sur les mouvements kurdes. Paris, Flammarion, 1979 ; 393 p. (Coll. l'Histoire vivante)
- LACOSTE Raymond *La Russie soviétique et la question d'Orient : la poussée soviétique vers les mers chaudes, Méditerranée et Golfe Persique*. Paris, Les éditions internationales, 1946 ; 238 p.
- LAZAREV Mikhail S. *La question kurde : 1917-1923*. Moscow, 1989. Edition arabe, Beyrouth, Dar Al-Razi, 1991 ; 311 p.
- LENCZOWSKI George *The Middle East in World Affairs*. New York, Cornell University Press, 1952 ; XX-459 p.
- Les Kurdes et le Kurdistan*. Ouvrage collectif, éd. par Gérard Chaliand. Paris, Maspero/PCM, 1981 ; 369 p.
- LEVIN I. *Irak : Contemporary Mesopotamia*. (En russe), Moscou, Socekgiz, 1937 ; 131 p.
- LEWIS Bernard *The emergence of modern Turkey*. Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs. London(etc.), Oxford University press, 1961 ; 511 p.

- LONGRIGG Stephen H. *Oil in The Middle East : Its discovery and development*. London, New York,...., Oxford University Press, 2nd ed., 1955 ; 305 p.
Iraq. 1900 to 1950. London, New York..., Oxford University Press, 1953 ; 436 p.
- LUKE Sir Harry Charles *Mosul and its Minorities*. London, Hopkinson & Co., 1925 ; 1961 p.
- MAIN Ernest *Iraq from Mandate to Independence*. London, George Allen & Urwin Ltd., 1935.
- MANNING Charles A. *The Policies of the British dominations in the League of Nations*. London, Oxford University Press, 1932 ; 160 p. (Publication of the Graduate institute of international studies, no.3)
- MANTOUX Paul *Les délibérations du Conseil des Quatre*. Paris, éd. du Centre national de la recherche scientifique, 1955 ; 2 volumes.
- MARDUGHI Sheikh Muhamed *Histoire des Kurdes et du Kurdistan*. (En kurde). Bagdad, Serkewtin, 1958 ; 164 p.
- MAYER Arno J. *Politics and Diplomacy of Peacemaking : Containment and Counterrevolution at Versailles, 1918-1919*. New York, Alfred.A. Knopf, 1967 ; 918 p.
- MEDLICOTT William N. *British Foreign Policy since Versailles*. London, Methuen, 1940 ; VIII-316 p.
- MEMREIX Terrail Gabriel *Le Combat des trois : notes et documents sur la Conférence de la paix*. Paris, Librairie Ollendorff, 2ème éd., 1922, 311 p.
- MERLIER M. *Les pétroles de Mossoul et la participation française*. Paris, 1926.
- MILLER David H., *Drafting of the Covenant*. New York, G.P.Putnam, 1928 ; 2 volumes.
- MINORSKY V.F *Les Kurdes*. Observations et impressions. (Ed. arabe). Beyrouth, Rabitet kawa liltheqafe alkurdiye/ Dar alkitab, 1987 ; 151 p. (Coll. Almektebe alteqedumiye alkurdiye No.14)
- MOORHOUSE Geoffrey *The Diplomats : the Foreign Office today*. London, Jonathan Cape, 1977 ; XII-405 p.
- MORGAN Jacques De. *Mission scientifique en Perse*. Ministère de l'Instruction publique et des Beaux Arts. Paris, Ernest Leroux, éditeur, 1894-1995 ; 5 tomes en 6 volumes. (Tome second : Etude géographique)
- MORGENTHAU Hans J. *Politics Among Nations : The Struggle for Power and Peace*. Revised by Kenneth W. Thompson, New York, Alfred A. Knopf, Sixth Edition, 1985 ; 688 p.
- NEDIM Shukri M. *L'armée russe dans la guerre de l'Irak 1914-1917*. (En arabe). Bagdad, Dar almukhtar, 3ème éd. 1974 ; 84 p.
- NEHRU Jawaharlal, *Glimpses of World History*. Allahabad, 2 Volumes, 1935. 4th ed. London, 1949, Lindsay Drummond Ltd ; 992 p.
- NIKITINE Basile *Les Kurdes*. Etude sociologique et historique. Paris, éditions d'aujourd'hui, Imprimerie Nationale, 1956 ; VIII+ 360 p.
- NOURI Pasha Ihsan *Histoire de la racine de la nation kurde*. (En persan). Téhéran, Imprimerie Spar, 1955 ; 146 p.

- PALEOLOGUE Georges M. *La Russie des Tsars pendant la Grande Guerre*. Paris, Plon-Nourrit et Cie, 1921-1922 ; 3 volumes.
- PAVICH Professeur *Le Kurdistan et la question kurde*. (Ed. arabe). Traduit de la langue slave en arabe par Bero. Beyrouth, Rabitet kawa lilmutheqfin alyassarín alakrad, 1978 ; 89 p. (Coll. Silsilet altheqfe alkurdiye alteqedumiye No.2.)
- PELLETTIERE Stephen C. *The Kurds : An Unstable Element in the Gulf*. London, Boulder, Westview Press, 1984 ; 220 p.
- PICHON Jean *Le partage du Proche-Orient*. Paris, J. Peyronnet & Cie, Editeurs, 1938 ; XVI-382 p.
Les origines orientales de la guerre mondiale. Paris, Charles Lavauzelle, 1937 ; 239 p.
- PRADOS Alfred B. *The Development of the Kurds in Iraq since the Ottoman conquest*. Beyrouth, American Univ. of Beyrouth, 1962 ; 167 p. (Department of History. Arab Studies Program).
- RAMBOUT Lucien (alias père Th. BOIS) *Les Kurdes et le droit*. Paris, éd. du Cerf, 1947 ; 160 p.
- RAMSAUR Jr., Ernest Edmondson *The young Turks : prelude to the revolution of 1908*. Princeton, New Jersey, Princeton University press, 1957 ; 180 p. (Princeton Oriental Studies. Social science, No.2).
- ROCKWELL William W. *Assyrian Christians in Persia and Kurdistan*. The pitiful plight of the Assyrian Christians in Persia and Kurdistan. New York, American committee for Armenian and Assyrian relief, 1916 ; 72 p.
- ROLO Paul J. V. *Entente cordiale : The origins and negociation of the Anglo-French agreements of 8 April 1904*. London : Macmillan, 1969 ; 300 p.
- ROTHWELL, V.H. *British war aims and peace diplomacy, 1914-1918*. Oxford, Clarendon press, 1971 ; X-315 p.
- SAFRASTIAN Arshak *Kurds and Kurdistan*. London, Harvill Press, 1948 ; 106 p.
- SCALIERI G. Georges *La Régénération Constitutionnelle*. La Décentralisation et la Réforme administrative. Constantinople, 1911.
- SHERKOH Dr. Belej (alias Emir Jeladet Bedir Khan) *La question Kurde : ses origines et ses causes*. (Ed. arabe). Publication de la Ligue Kurde (Khoyboun) No.5. Beyrouth, Rabitet Kawa lil theqafe al kurdiye/Dar al kutab, 1986 ; p. 109. (Coll. Al mektebe al teqdumiye al kurdiye No.10).
- SPEISER Ephraim *The United States and the Near East*. Cambridge. Mass., The American Foreign Policy Library/Geoffrey Cumberlege, 1947 ; 263 p.
- SHWADRAN Benjamin *The Middle East, Oil and the Great Powers*. New York, 1955. Reprint, London, 1956, Atlantic Press ; 500 p.
- STEINER Zara S. *The Foreign Office and Foreign Policy 1898-1914*. Cambridge, University Press, 1969 ; XII-262 p.
- SULEIMAN Hikmet S. *Le pétrole en Irak*. Etude politique et économique. (En arabe), Bagdad, 1958 ; 58 p.

- TANERI Aydin *La vie politique, sociale et culturelle des Kurdes à travers les récits historiques d'Ibnul Ezrak et Sheref Khan.* (En turc). Ankara, Taneri, 1976 ; 120 p.
- TASSART *Nécessité de développer l'influence française dans le nord de la Mésopotamie et le Kurdistan.* Paris, 1919.
- TEMPERLEY Harold W. *A History of the Peace Conference of Paris.* Published under the auspices of the British Institute of International Affairs, London, Henry Frowde and Hodder & Stoughton, Oxford University Press, Vol. III, 1920, 457 p., Vol. VI, 1924, 709 p.
England and the Near East : The Crimea. London, Longmans, Green & Co., 1936 ; XXX-548 p.
Foundation of British Foreign Policy from Pitt 1792 to Salisbury 1902. Old and new documents selected and ed. by Harold Temperley and Lillian M. Penson. London, F. Cass, 1966 ; 573 p.
The Cambridge history of British Foreign Policy, 1783-1919. Edited by Adolphus W. Eard, and George P. Gooch. Cambridge, University press, 1922-1923 ; 3 volumes. (Vol 1 : 1783-1815, Vol. 2 : 1815-1866, Vol 3 : 1866-1919)
- TERENZIO, Pio-Carlo *La rivalité anglo-russe en Perse et en Afghanistan jusqu'aux accords de 1907.* Paris, Librairie Arthur Rousseau, 1947 ; 179 p. (Diplôme No 54 de l'IUHEI).
- The Treaty with Turkey : Statements, Resolutions and Reports in favor of Ratification of the Treaty of Lausanne.* By General Committee of American Institutions and Associations in favor of Ratification of the Treaty with Turkey, New York, 1926 ; 186-XXXVIII p.
- TILMAN Seth p. *Anglo-American relations at the Paris Peace Conference of 1919.* Princeton, Princeton University Press, 1961, 442 p.
- TOKER Metin *La rébellion de Sheikh Saaid.* (En turc). Ankara, Akis Yayinlari, 1968 ; 136 p.
- TOYNBEE Arnold J. *The World after the Peace Conference.* London, Oxford University Press, 1926 ; 91 p.
Survey of International Affairs 1925. The islamic World since the Peace Settlement. London, Oxford University Press, Vol. I, 1927 ; 612 p.
- TOYNBEE Arnold J., KIRKWOOD Kenneth, *Turkey.* New York, Charles Scribner's Sons, 1927 ; 321 p.
- TRUMPENER, Ulrich, *Germany and the Ottoman Empire, 1914-1918.* Princeton, Princeton University press, 1968 ; 433 p.
- UBICINI A. *La constitution ottomane.* Paris, A. Cotillon et Cie, éditeurs, Libraires du Conseil d'Etat, 1877.
La question d'Orient devant l'Europe. Documents officiels, manifestes, notes, firmes, circulaires, etc. depuis l'origine du différend. Paris, E. Dentu, 1854.

- VITAL David *The making of British Foreign Policy*. London, George Allen and Unwin, 1968 ;119 p.
- VOGEL Robert A *Breviate of British diplomatic blue books, 1919-1939*. Montreal : McGill University press, 1963 ; XXXVI-475 p.
- WAHEED Sheikh A *The Kurds and their country*. History of the Kurdish people from the earliest times to the present. With Introduction by General Mohmed Ayub Khan. Lahore, University Book Agency, 1955. New Ed.London, 1959 ; X-187 p.
- WALWORTH Arthur *Wilson and his Peacemakers : American Diplomacy at the Paris Peace Conference, 1919*. New York, London, W.W. Norton & Company, 1986, 618 p.
- WARD A.W., GOOH G.P. *The Cambridge History of British Foreign Policy 1783-1919*. Cambridge, Cambridge University Press, 1923 ; XIX+664 p.
- WEBER Frank G. *Eagles on the Crescent : Germany, Austria, and the diplomacy of the Turkish alliance, 1914-1918*. Ithaca (etc.) Cornell University press, 1970, 285 p. 327(943/956.1) WEB.
- WEBSTER Sir Charles K. *The foreign policy of Palmerston, 1830-1841 : Britain, the liberal movement and the Eastern question*. London, G.Bell, 1951 ; 2 volumes.
- WIGRAM William A., WIGRAM Edgar T. *The cradle of mankind*. London, 2d ed. A.& C. Black, 1922 ; 430 p.
- YUSUF Malek *The British Betrayal of the Assyrians*. USA, The Kimball Press, 1935 ; 360 p.
- ZEKI Muhemad Amin *Résumé de l'histoire des Kurdes et du Kurdistan*. (Ed.arabe). Le Caire, 1948, Matbeaat alsecaade. Réédité par le Comité d'aide aux étudiants kurdes (KSAC), Londres, 1986, en 2 volumes. Vol.1 : "Des anciennes époques jusqu'à aujourd'hui" ; 518 p. Vol.2 : "Histoire des Etats et des Principautés kurdes à l'époque islamique" ; 440 p.
- Les hommes illustres des Kurdes et du Kurdistan*.(En kurde). Bagdad, 1940, 2 volumes. Ed.arabe, annotée par Muhemad A. Awni. Le Caire, Vol.1, 1945 ; Vol.2, 1947 ; 268 p.



بنگه‌ی ژین



صلاح جمور

وُلد في ١٩٥٦/٦/٢٧ من أسرة كُردية عريقة. وكان مندوباً عن الاكرد في الامم المتحدة من (١٩٨٢-١٩٩٢). حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية (العلاقات الدولية) من جامعة جنيف. وله عدة مؤلفات ومقالات حول القضية الكُردية.

صلاح عبدالرحمن جهانبخش خان علي اغا عزيز خان جمور، المعروف باسم صلاح جمور، وُلد يوم ١٩٥٦/٦/٢٧ في قرية جدّه علي اغا في ناحية قورةتو- قضاء خانقين. أكمل دراسته الابتدائية في قورةتو، المتوسطة في خانقين، الاعدادية في الاعدادية المركزية ببغداد والجامعية (هندسة كهرباء) في جامعة السليمانية ١٩٧٨.

خرج من العراق سنة ١٩٧٩ متوجهاً الى سويسرا، بقي مدة فيها وعاد عن طريق تركيا- سورية- ايران الى كردستان العراق للالتحاق بالثورة الكردية في صفوف الاتحاد الوطني الكردستاني. بقي مدة في صفوف الانصار وكلف بمهام من قبل مام جلال. رحل الى اوربا من جديد واستقر في سويسرا ليكمل دراسته الجامعية. أصبح معروفاً لدى المنظمات الدولية والانسانية وسمي بممثل الكرد غير الرسمي في الامم المتحدة، لاتصاله المستمر بها وتزويدها -مع مخلصين آخرين- بتقارير عن واقع الكرد المأساوي، بالاضافة الى قيامه بعقد مؤتمرات صحفية ومقابلات لنفس الغرض. وساهم في بلورة فكرة طرح الاستفتاء لاستقلال كردستان بعد الاطاحة بنظام صدام البعثي وتم عن طريقه تقديم نتيجة الاستفتاء الى الامم المتحدة في جنيف.

تزوج عام ١٩٩٠ من ابنة عمه ورزق بثلاثة أولاد: آري، آلان وسامان.
عمل منذ ١٩٩٤ ولغاية ١٩٩٩ استاذاً مساعداً في عدد من الجامعات الاوربية والامريكية،
وعمل فيما بعد استاذاً مشاركاً في جامعة جنيف وجامعة كنت الامريكية في جنيف. استشهد
يوم ٢٠٠٥/٦/٢٨ برصاصة مجندة امريكية في بغداد ودفن في مقبرة آبائه وأجداده بقرية علي
آغا.

شهاداته العلمية:

- دبلوم معهد دراسات التنمية- اختصاص اقتصاد البلدان النامية، ١٩٨٤، جنيف.
- بكالوريوس آداب معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، العلاقات الدولية، جامعة
جنيف، ١٩٨٧.
- دبلوم عالي اختصاص علاقات دولية، معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، جامعة
جنيف، ١٩٨٨.
- دكتوراه من معهد خريجي الدراسات العليا الدولية، العلاقات الدولية (التاريخ
الدبلوماسي)، جامعة جنيف، ١٩٩٨.